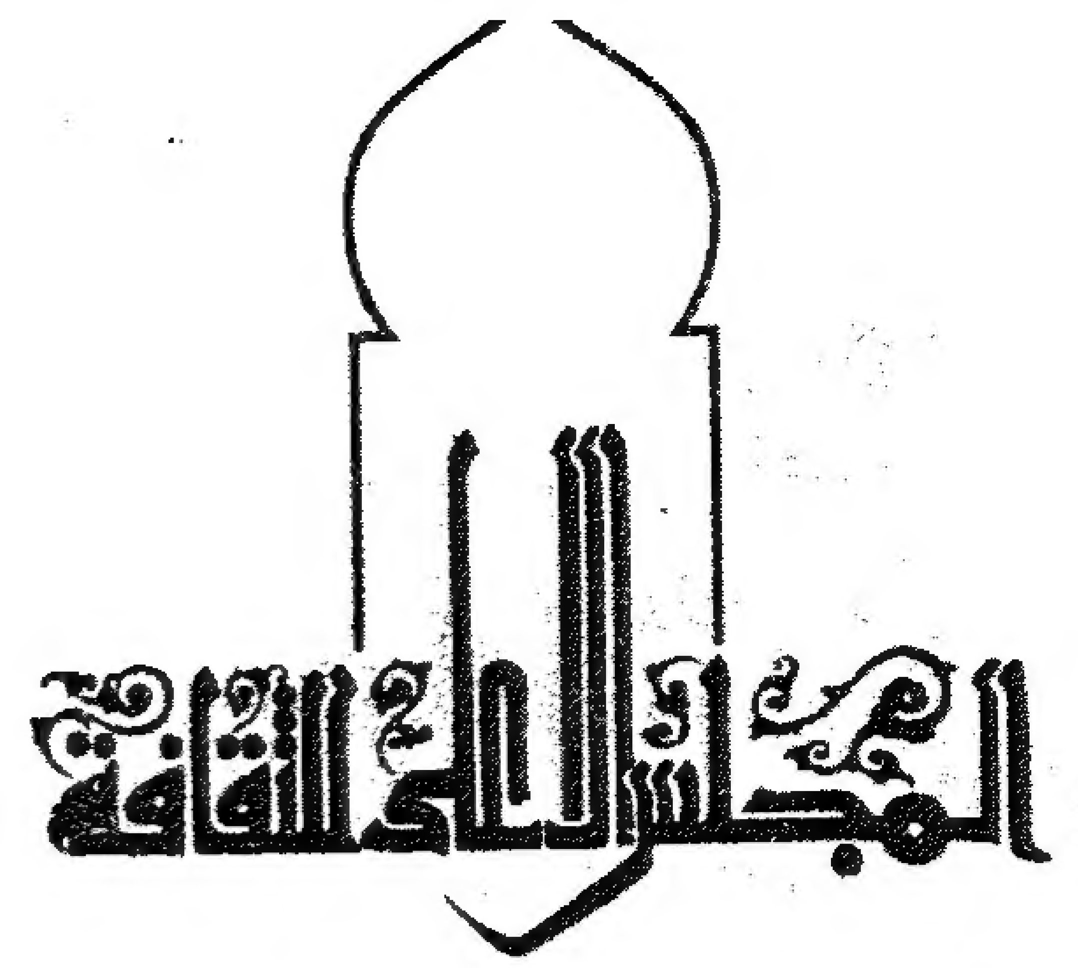


لجنة العمارة

العمارة و العمران في القرن

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة العمارة

العمارة والعمران فى مصر

على مشارف القرن ٢١



٢٠٠٠

مقدمة

العمارة والعمران فى مصر على مشارف القرن ٢١

ا . د / زكى حواس

مقرر لجنة العمارة

المجلس الأعلى للثقافة

استاذ العمارة بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

تموج عقول ومشاعر المعماريين فى النصف الثانى من القرن العشرين بتطلعات نحو عمارة مصرية معاصرة وفى الثمانينات تبلور اتجاهان قويان نادى أولهما بالتوغل فى تراث الماضى وإحيائه على أساس تعبيره عن الملامح المصرية الأصيلة بينما استهدف ثانيهما إقتحام خيال المستقبل واستيعاب التكنولوجيا المتطورة فى التصميم والتنفيذ لمواكبة عالمية العصر وزوال الحدود بين المحليات الإقليمية فى كل جوانب الحياة وغلب على هذا الاتجاه سمات التغريب بدرجات متفاوتة .

إلا أنه فى التسعينيات استقر الفكر المعمارى المصرى وتقارب الإتجاهان ليبزغ أمل قريب المنال فى ظهور بشائر العمارة المصرية والعمران المصرى المعاصر .

ولجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة وهى بندواتها ومؤتمراتها شديدة القرب والإحساس بهذه التيارات جميعا اتجهت لإطلاق كوامن الفكر المعمارى المصرى ولاسيما بين شباب المعماريين الذين يشق عليهم إعلان ونشر فكرهم وتلقى النقد المعمارى والتحليل العلمى لما يعرضونه .

وقامت اللجنة بعقد عدة ندوات ومؤتمرات تحت عناوين :

عمارة الطبقة المتوسطة

العمارة والعمران فى القرن ٢١ (ندوتين) - صراع العمران والسكان - لغز الحضارة المصرية - العمارة والناس والتشريعات العمرانية والابداع المعمارى .

وأصدرت نص هذه الاجتماعات فى مطبوعات تشهد بحيوية الفكر الإبداعى المصرى

وقد دعت لجنة العمارة شباب المعمار يين من خلال جموع الحضور بندواتها وأيضا بالتوجه لأقسام العمارة والتجمعات المعمارية إلى المشاركة بفكرهم وبحثهم لإصدار كتاب سنوى عن المجلس الأعلى للثقافة فى منتصف كل عام وإختارت له عنوان « العمارة والعمران فى القرن ٢١ »

وقد تلقت اللجنة أبحاثا عديدة اختارت منها الأبحاث التى تضمها دفتى هذا الكتاب معلنة حيوية الفكر المعمارى فى مصر وتقدم اللجنة هذا الكتاب باكورة سلسلة من الكتب المعمارية لشباب المعماريين بالإضافة إلى شروعها بترجمة وتأليف كتب جديدة فى مجال العمارة والعمران اللذين يشكلان البيئة الحيوية المؤثرة فى الإنسان المصرى والمتأثرة به .

القاهرة ١٩٩٧/١/١

عمران الطبقة المتوسطة وبناء المدينة ببناء الانسان

ا . د / سيد كريم

إن دور المهندس المعمارى وتأدية رسالته الخلاقة فى ميدان التعمير . وسط دوامة التطوير الفكرى والعلمى والتكنولوجى الحديث وفى إطار مختلف النظم السياسية وتقلباتها والأوضاع الاجتماعية ومتغيراتها أن دوره يبدأ من موقع الأرض التى يقف عليها ولا يبتعد بنظره عنها وبخياله عما يحيط به من قريب حتى تكون رسالته نابعة من الواقع الذى ينتمى إليه ويعيش فيه ويعمل له . ولا ينتهى دوره بتقديم التوصيات والاقتراحات بل بالتخطيط العملى الذى يحقق اخراج تلك التوصيات إلى خير الوجود لما كان موضوع الندوة هو عمران الطبقة المتوسطة فهناك سؤال سيفرض نفسه قبل التقدم بالحلول وشرح البحوث وفرض النماذج المعمارية .

ماهى الطبقة المتوسطة التى ستختص بالإسكان المتوسط ؟ يجب تحديد مواصفات الطبقة المتوسطة فى إطار كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسيطرة فلا نكون كمن يحاول تشخيص المرض ووصف العلاج قبل أن يرى المريض ويكشف عليه . فالطبقة المتوسطة فى عرف نظريات اقتصاديات تخطيط المدن السكانية تعتبر بمثابة العمود الفقرى فى الجسم العضوى للتخطيط وتتمثل فى الطبقة العاملة المنتجة ويجمع مستواها الاقتصادى بين الحرفيين والمهنيين والموظفين والإداريين . وتمثل تلك الطبقة المتوسطة فى المدن المنتجة ٧٠ ٪ من سكان المدينة .

كانت مشكلة الإسكان المتوسط موضع اهتمام العديد من الدول الأوربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والتى تعرضت أحياءها السكنية للتدمير الشامل وانعقدت عدة مؤتمرات عالمية تبارى فيها كبار المعمارين والإنشائيين فى وضع مختلف النماذج للوحدات السكانية لمختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية وهى النماذج التى لازالت

مرجعاً للتصميمات التى تحقق هدف العمران لمختلف الطبقات مع تحقيق التوازن بين البعدين الاجتماعى والاقتصادى مع عدم تجاهل البعد الزمنى وعلاقته بالكثافة والخدمات .

لم تقصر الهيئات الرسمية المسئولة عن الاسكان فى الاهتمام بعمران الطبقة المتوسطة – موضوع الندوة – فقامت بإنشاء آلاف المساكن والتى لم تصل الى مستحقيها من سكان الطبقة المتوسطة ولم يصل مستحقوها إليها لتفاوت العلاقة بين القدرة الشرائية للتمليك أو الإيجار مع المستوى الاقتصادى للطبقة التى بنيت لها المساكن فأحتلتها طبقة أخرى من القادرين على شرائها . بينما تركت آلاف المساكن الأخرى لعدة سنوات بلا مرافق أو تشطيب عندما توقف الطلب عن تملكها وتوقف المسئولون عن تمويل تشطيبها .

هذا بالإضافة إلى انعدام العلاقة بين المساكن التى أقيمت من المناطق النائية ومسافات الانتقال إلى مواقع العمل والخدمات على اختلاف أنواعها من ثقافية أو صحية أو تموينية . وما يرتبط بكل منها بوسائل ؟ ! النقل وسبل الانتقال .

إن المحاولات التى يلجأ إليها البعض لتخفيض تكاليف المسكن الاقتصادى عن طريق تخفيض عدد حجرات المسكن من ثلاث غرف وهو الحد الأدنى الذى يأوى العائلة المكونة من خمسة أفراد ليحل محله مسكن من غرفتين فقط .

أو محاولة الاقتصاد بتقصير أبعاد قياس الغرف والمنافع بما يتعارض مع استعمالاتها وإمكانية تأثيثها أو الالتجاء الى التخفيض فى مواد البناء أو التركيبات والتشطيب مما يساعد على سرعة استهلاكها .

إن تلك المحاولات التى تركز فيها حل المشكلة الاقتصادية بالاقتصاد والتوفير فى تكاليف بناء المسكن على حساب تحقيق الغرض والانتفاع هى التى ستدفع العمران الإسكانى الى طريق العشوائية التى اشتعلت فى الإسكان القديم وبدأ زحفها على الإسكان الشعبى الذى بدأنا فى إقامته .

حقيقة تحتاج إلى وقفة وإيضاح : هل المساكن التى نقوم ببنائها لا تصلح للسكن ؟ أم الساكن الذى تبنى له لا يصلح لها ؟

إن البحث عن جذور تلك الحقيقة سيقود بنا إلى الكيان الاقتصادى للأرض التى نقف عليها وننتمى اليها . فالبعد الاقتصادى قد حدد وضعنا فى إطار مستويات الإقتصاد العالمي فى مصاف الدول النامية أى الدول المستهلكة ذات الاقتصاد السلبى الذى تغطيه المعونات والقروض .

وتواجه مشروعات الإسكان والتعمير وخاصة الإسكان الشعبى والمتوسط فى ظل ذلك الاقتصاد الكثير من المشاكل التى تقف عقبة فى تنفيذ برامج المشروعات الحيوية .

فمشكلة الإسكان والتعمير فى المدن النامية كانت ولا تزال شاغل مهندسى التعمير وتخطيط المدن وخبراء الاقتصاد من نصف قرن انعقد لها أكثر من مؤتمر وتعددت التوصيات والمقترحات والمشروعات ومع ذلك لم تتمكن الحلول المقترحة والمجهودات المبذولة من وقف الانهيار السكانى الذى تعرضت له كثير من المدن .

ولازالت مشكلة المأوى فى مواجهة الطوفان السكانى المتزايد ودوره فى الانفجار السكانى فى محاولات إعادة تخطيط وتعمير المدن القديمة أو إقامة مدن جديدة بغير حل عملى .

إن تخطيط العمران للطبقة المتوسطة وغيرها من طبقات الإسكان على اختلاف مستوياتها يتوقف بالدرجة الأولى على كل من الساكن والمسكن وعلاقتهما بالمدينة - أى علاقة الساكن بالمسكن الذى يأوية وعلاقة المسكن بالمدينة التى تأوية فى إطار الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يخضع لها كل منهما .

ماهو موقف الدول النامية التى ننتمى إليها عالميا من تلك الأبعاد ؟

عاملان أساسيان يسيطران على كيان الدول النامية بصفة عامة ويتحكمان فى كيان الساكن والإسكان . يتمثلان فى النمو أو التضخم السكانى والانكماش الاقتصادى فالانكماش الاقتصادى أو الاقتصادى السلبى هو النتيجة الطبيعية للتحول من الانتاج الذى يبنى اقتصاد الدول الرأسمالية والمنتجة إلى الاستهلاك الذى يدمر الدول النامية .

فالاستهلاك بالنسبة للدول النامية هو سرطان الاقتصاد الذى تحولت به الدول النامية بصفة عامة من دول منتجة الى دول مستهلكة وزحف ذلك السرطان الاقتصادى لتظهر أثاره واضحه على وجه المدن . ويزحف السرطان الاقتصادى ليمتد الى الإسكان الحالى بأحياء المدينة ليدمره ويحوله إلى العشوائية العمرانية فتقف الدولة حائرة بين إصلاح ما تدمره العشوائية أو الحاجة السكانية التى فرضها ويفرضها التزايد السكانى المضطرد .

فإذا كانت القروض المتنامية لا تكفى لتغطية حاجة الاستهلاك ولا تكفى لعمران ما خربته العشوائية لمختلف مستويات الإسكان وخدماته فلن يبقى فائض لتحقيق ما تطالب به الندوه لعمران الطبقة المتوسطة أو أى طبقة من طبقات الإسكان .

إذا رجعنا إلى نشأة المدن الحالية ومجتمعاتها السكانية أو المدن الجديدة التى تنشأ لحل مشاكل الإسكان واختيار مواقع اقامتها لوجدنا انعدام العلاقة بين المواقع المختارة والتخطيط الإقليمى أو القومى العام الذى يحدد مواقع المدن بالنسبة للثروات الطبيعية وخمات التصنيع وغيرها من عناصر القوى الطبيعية المكملة للإنتاج .. وهى العناصر التى تعتبر ركيزة الاقتصاد القومى والثروات الاقتصادية اللازمة لبناء المجتمعات وبناء المدن وضمان تطورها والانتماء إليها .

فتخطيط المدن يبدأ بالتخطيط الإقليمى الشامل الذى يحدد توزيعها واختيار مواقع كل منها بالنسبة لمواقع مصادر خامات الإنتاج حتى نتمكن من مقاومة الاستهلاك بالإنتاج وحماية الاقتصاد القومى من الانهيار .

إن اختلال ذلك التوازن فى توزيع السكان ومجتمعاتهم ومدنهم فى غياب التخطيط الإقليمى الشامل كان فى مقدمة العوامل التى تحولت عن طريقها المدن ومجتمعاتها السكانية إلى مجتمعات استهلاكية تعيش على استهلاك الثروات الطبيعية المحدودة كالاراضى الزراعية التى سرعان ما تستهلك بأكملها مع تزايد السكان فيهجرها سكانها الى المدن الكبرى ومع فقد الانتماء يعملون على تخريبها وتجريفها بدلاً من تمسكهم بها وتنميتها .. فتقل الرقعة الزراعية بدلاً من توسعها وينقلب الميزان الاقتصادى لغذاء سكانها بعدما كانت تنمى اقتصادها الإيجابى بتصدير الفائض من إنتاجها لتغطية حاجة البلاد بالإضافة إلى ماتصدره للبلاد والدول الأخرى .

إن غياب التخطيط الإقليمى وتجاهل اختيار مواقع المدن الجديدة أو إعادة تخطيط المدن القديمة هو المسئول الأول عن تفكك عمران المدن وإنحلالها بتحولها إلى مدن استهلاكية تستهلك نفسها وتستهلك الاقتصاد القومى للبلاد الذى تعيش عالة عليه .

هو المسئول عن اختلال الكثافة السكانية وانفراط ؟ ! توزيعها الإقليمى من جهة واختلال التوازن بين الكثافة السكانية المتزايدة ووحدات الإيواء والإسكان اللازمة لمواجهة تلك الزيادة المضطردة وتعويض الفاقد فى المساكن المنهارة نتيجة لسوء الاستعمال وانعدام الصيانة وسرعة الاستهلاك ؟ ! وعشوائية التعمير .

فى مقدمة نتائج اختلال التوازن السكانى .. ظاهرتى التضخم والانكماش المتبادل بين المدن .

فى قمة الأمثلة التى تعبر أصدق تعبير عن دور التضخم والانكماش فى تفكك المدن وانهيارها : مدينة القاهرة الكبرى عاصمة الدولة كمثل للتضخم أو قمة التضخم وأثره فى الانفجار السكانى ومدينة الغردقة عاصمة محافظة البحر الأحمر واثر الانكماش فى تدهورها العمرانى والاقتصادى .

إن القاهرة الكبرى عاصمة البلاد أول عاصمة عالمية واجهت « الانفجار السكانى » الذى صحبه انفجار عمران المدينة ومرافقها وخدماتها ومرورها وصحتها وأمنها واقتصادياتها بعدما ارتفع عدد سكانها وكثافتهم إلى أربعة أمثال حجمها الأصلى فى فترة زمنية وصل عدد سكانها إلى ربع سكان الجمهورية بأكملها مما حولها من مدينة إدارية ومنتجة إلى مدينة مستهلكة يعيش ٣٠٪ من سكانها بلا عمل مشروع أو سكن مألوف .

وإذا استمر معدل الزيادة والكثافة فى التضخم بنفس النسبة فالقاهرة الكبرى التى جرفها الانفجار السكانى سيصل عدد سكانها مع بداية القرن القادم إلى ما يقرب من نصف عدد سكان الجمهورية بأكملها علماً بأن الحد الأقصى المتفق عليه عالميا ١٥ ٪ من عدد سكان الدولة بأكملها وهو ما تم مراعاته وتنفيذه فى العواصم الأوربية الكبرى التى أعيد تخطيطها بعد الحرب العالمية الأخيرة وهو ما تمت مراعاته عند وضع مشروع التخطيط الخمسينى للقاهرة الكبرى عام ١٩٥٢ والذى تحدد فيه الحد الأقصى للكثافة السكانية بالعاصمة بثمانية مليون ساكن وهو الرقم الذى أعلن بداية الانفجار بعد مرور عشرين سنه فقط من تجاهل تنفيذ المشروع وفقاً لعناصر تكوينه والمراحل الزمنية للانتهاء من تنفيذ كل منها .

لم يترك الانفجار السكانى أى عضو من أعضاء الكيان الهيكلى للمدينة إلا وقام بتفجيره بدءاً بالمرافق والخدمات وانتهاء بالإسكان .

فبالنسبة للإسكان المتوسط فى الأحياء الشعبية فقد زادت الكثافة السكانية فى كثير من الأحياء إلى أربعة أمثال كثافتها الأصلية بينما توقف عدد المساكن والغرف السكانية ولم يزداد عددها لمقابلة الزيادة السكانية والتى تعاون على سرعة انهيارها عشوائية ؟ !

القوى البشرية وانعدام الصيانة وانفجار المرافق والخدمات وتحويل الإسكان المتوسط إلى ما يوصف بعدم صلاحيته للاستخدام الآدمى .

فالسباق الزمنى بين إقامة المساكن الجديدة للعمران المتوسط وانهيار المساكن القائمة وتحويلها من العمران المتوسط إلى العمران العشوائى كان فى صالح العشوائية وإذا راجعنا الإحصائيات الفعلية لمشروعات العمران الفعلى للطبقة المتوسطة نجد أن إقامة كل وحدة يقابلها انهيار عشرات الوحدات التى تعوض عشوائيا بالمجهودات الذاتية .

لما كان العامل الأساسى للانفجار السكانى مرتبط بالزيادة السكانية المضطردة غير المنظمة ومصدرها الأساسى الهجرة غير الشرعية من المدن والقرى الاستهلاكية إلى العاصمة الكبرى بحثاً عن فرص للعمل ومكان للعيش وخاصة فى مجال التعمير .. ماذا قدمته الهجرة من خدمات ؟

كما تطرد العملة الرديئة والمزيفة العملة الجيدة من السوق - كان فى مقدمة نتائج الهجرة غير المؤهلة نفسيا وفنيا وثقافيا ومهنيا والتى تدفقت على القاهرة للقيام بأى عمل متاح وخاصة فى مجال البناء .

هاجرت اليد العاملة وخبراتها الفنية والماهرة للعمل خارج البلاد وظهرت نتائجه السيئة على تدهو الحرف والمهن الصناعية والهبوط بمستوى أعمال الإنشاء والتنفيذ والصيانة وخاصة فى مجال البناء .

وتعد تلك الظاهرة من السلبيات التى يواجهها عمران الإسكان وخاصة عند محاولة تخفيض التكاليف بالالتجاء إلى العمالة الرخيصة غير المؤهلة أو المدربة فنيا ومهنيا .

ان موضوع الإسكان فى الدول النامية التى ننتمى إليها كان ولا يزال شاغل مهندسى الغرب وخبرائه من عشرات السنين للارتباطات والالتزامات بين الدول الرأسمالية المنتجة والدول النامية المستهلكة التى تمد الأولى بخامات التصنيع نواة إقتصادها الصناعى والقومى .

فتعدد عقد المؤتمرات الدولية والعالمية لتبادل الآراء واستعراض البحوث المقترحات للتوصل إلى حل مشاكل الإسكان والتخطيط التى تواجهها البلاد النامية فى إطار ارتفاع

معدلات السكان والاستهلاك وانخفاض الدخل القومى ومستوى المعيشة وما تبعها من أثار هدامة لمستوى الإسكان وإمكانيات صيانته وصيانة السكان .

كان أخر تلك المؤتمرات من نصيب مصر التى انعقد المؤتمر على أرضها .

ارض الواقع عام ١٩٨٥

لقد تركزت جميع الأبحاث المقدمة والمعروضة على المؤتمر على الناحية الاقتصادية فى تصميم نماذج الإسكان وبما أطلق عليه اسم المسكن الاقتصادى للبلاد النامية . تركزت فيه الناحية الاقتصادية على تخفيض تكاليف بناء المسكن بتخفيض حجم المسكن بإنقاص عدد الغرف أو تخفيض أبعادها وقياساتها ، او بابتكار طرقاً جديدة للبناء أو وسائل مبتكره للإنشاء أو محاولة الاتجاه إلى الإسكان الجاهز أو سابق التجهيز وغيرها من المحاولات التى توصلوا بها إلى تخفيض تكاليف بناء المسكن إلى ما يقرب من ٣٠ ٪ من تكاليف إنشائه بالطرق التقليدية المعروفة .

كما أمكن التغلب على مشكلة التمويل بما أجمع عليه الخبراء بتغطيتها بالقروض والمعونات التى تقدمها الدولة الرأسمالية الغنية إلى الدول النامية الفقيرة لمعاونتها على حل مشاكل إسكانها .

بغض النظر عن الفجوة العميقة بين عدد المساكن التى تقام للإسكان المتوسط وبين الزيادة السكانية الرهيبة فى سكان تلك الطبقة وفى مواجهة الفجوة الاقتصادية المماثلة الناتجة عن الاعتماد على القروض وفوائدها المتضاعفة والتي تسببت فى التضخم وانخفاض مستوى الدخل بانخفاض القوى الشرائية للنقد والتى انعكس أثرها على مشروعات الإسكان التى تمت وفقاً لأبحاث المؤتمرات العالمية وارتفعت تكاليف المبانى التى نفذت بمقتضاها إلى ١٥٠٪ من قيمتها التقديرية التى أقيمت بمقتضاها والتى بدأ التعاقد على تنفيذها بتخفيض قدره ٢٥ ٪ .

إن التخطيط لبناء المساكن فى إطار عمران الإسكان على اختلاف مستوياته ومواقعه وموقع التخطيط بالنسبة للأرض الملائمة ثم موقع المسكن والساكن فى تخطيط المدينة .. ثم مكانه ومكان مسكنه من اقتصاديات التعمير .

أسئلة تفرض نفسها عند التفكير فى التخطيط لعمران الإسكان :

لماذا سنبنى ؟ ولمن سنبنى ؟ وعلى أى ارض سنبنى ؟ وباى إمكانيات مادية سنبنى ؟ ثم بأى مصادر للتمويل سنبنى ؟

فالإجابة على تلك الأسئلة المترابطة الأركان هى التى سترسم خريطة السياسة الثابتة للإسكان وبناء المساكن على اختلاف مستوياتها وموضع كل منها الثابت والمحددفى التخطيط ثم ارتباط المساكن بالكثافة السكانية وتوزيعها مع تطوير مراحل التخطيط نفسه.

هل يمكن لذلك البرنامج التخطيطى والعمرانى والاقتصادى أن ينجح فى الظروف الحالية للدول النامية ؟ فذلك البرنامج العمرانى تبدأ الخطوة الأولى فى إخراجه إلى حيز الوجود بتأمين التمويل الذاتى .

هل يمكن توفير التمويل الذاتى لبناء المدينة ومساكنها بعيداً عن القروض وآثارها المدمرة ؟

الحل الوحيد لإنقاذ عمران المدن المستهلكة هو تحويل المدن من الاستهلاك إلى الإنتاج فى بناء الإنسان والمسكن والمدينة .

هل يمكن تحقيق ذلك البرنامج – أى بناء المدينة وبناء المسكن وبناء المساكن – بالتمويل الذاتى والجهود الذاتية عملياً حتى لا يوصف بأنه ضرب من الخيال ؟

تصنيع التخطيط .. بناء المدينة ببناء الانسان

هو موضوع البحث الذى تقدمت به باسم مصر الذى انعقد المؤتمر علي أرضها لحل مشاكل الإسكان والتخطيط بالدول النامية .

والهدف من تصنيع التخطيط هو تخطيط المدينة بما يعمل على تحويلها الى مصنع عمرانى . مصنع يخضع لفلسفة وسياسة جديدة فى التخطيط .

يعمل على تنظيم العلاقة بين القوى العاملة والجهود الذاتية والتمويل الذاتى اللازم للخروج الواقعى لعمران المدينة إلى حيز الوجود .

سيحدد التخطيط حجم المدينة نفسها تبعا لحجم الإنتاج والثروات الطبيعية المتاحة ومناجم الخامات والقوى العاملة - كما ستسيطر نوعية الانتاج والموقع الجغرافى على تحديد شخصية المدينة وطابعها العمرانى ونوعيات مختلف مستويات الإسكان .

كما اشتملت دراسة الجدوى الخاصة باقتصاديات التعمير على أهم جانب عملى للانتقال بالدراسة إلى حيز الوجود فى مواجهة الظروف الاقتصادية المتردية والمدينة في الدول النامية - وهو بناء المدينة بأكملها بالجهود الذاتية والتمويل الذاتى بغير حاجة إلى الاعتمادات على الدخل القومى او الالتجاء إلى القروض الأجنبية أو ضمان أية قروض والتى كانت من الاشتراطات الأساسية لتحقيق مختلف مشروعات الإسكان التى اشتملت عليها مختلف البحوث والاقتراحات التى عرضت فى المؤتمر .

لقد أتيحت الفرصة لتجربة نظرية تصنيع التخطيط عملياً عندما قمت بتخطيط مدينة الغردقة عاصمة محافظة البحر الأحمر والتي تعد نموذجاً حياً للمدن المستهلكة ، حيث بلغ عدد سكانها عند البدء فى دراسة تخطيطها ١٧ ألف ساكناً بينما كان عددهم من خمس سنوات مضت عشرون ألف ساكن أى أنه لو وضع برنامج تخطيطها الخمسينى تبعاً للنظريات التقليدية المعروفة فى تخطيط المدن لوجد أن التخطيط سيكون لساكن واحد وهو الباقى فى المدينة .

بينما وجد بعد دراسة تصنيع تخطيط مدينة الغردقة أن استثمار ثرواتها الطبيعية بالنسبة لموقعها الجغرافى على الخرائط الجيولوجية لخامات تلك الثروات من مناجم لمختلف المعادن والكيماويات والمحاجر التى تمتد بطول سلسلة جبال البحر الأحمر وتحتوى على ٧٥ ٪ من ثروة مصر القومية المدفونة والتى تكفى لتصنيع وتعمير عشرات المدن النائية .

وقد وجد عند تطبيق نظرية تصنيع التخطيط أن التخطيط الخمسينى لمدينة الغردقة الجديدة يستوعب ٢٥٠٪ الف ساكن . وهى السعة التى وضع بموجبها التخطيط أو تخطيط المدينة المنتجة .

بدأت المرحلة الأولى فى .. تصنيع تخطيط المدينة المنتجة .. بتصنيع السياحة ، بعد التأكد من وفرة خامات تصنيعها التى تسمح بإنتاج الجملة فأعد تخطيط جزء من المنطقة السياحية يصل عدد سكانه الى ٥٠ الف ساكن من السواح والعاملين فى مختلف مجالات السياحة وما يرتبط بها من نشاطات وما تعرضه من فرص للعمل على أن يتم تنفيذه بالكامل خلال عشر سنوات وتبلغ تكاليفه تبعاً لدراسة الجدوى ما يقرب من المليارين من الجنيهات وهو ما تم تنفيذه وفقا للخطة الموضوعة خلال سبع سنوات فقط . إن اختيار السياحة للتصنيع كمرحلة أولى فى بناء المدينة وتعميرها فذلك لأنه من الثابت عمليا وعالميا أن صناعة السياحة هى الصناعة الوحيدة بين كبريات الصناعات المنتجة التي يمكن إقامتها ودعمها وتمويلها ذاتياً وخامات تصنيعها لا تفنى ولا تكلف وتتمثل فى الشمس والماء والهواء والآثار التاريخية والتى توجد لحسن الحظ فى متناول جميع البلاد التى نفكر فى إنقاذها بتصنيع تخطيطها .

يمتاز رأس المال المستخدم فى تصنيع السياحة بوصفه راس مال دائر تساهم دورته فى تمويل مختلف الصناعات المنتجة المرتبطة بالتعمير السياحى كصناعة البناء ومواد البناء والإنشاء والصناعات التقليدية للحرف السياحية بل امتدت لتساهم فى الصناعات الزراعية والتموينيه التى تخدم السياحة والإنتاج .

كان للسياحة وتصنيعها الفضل فى حل مشاكل المرافق على أعلى المستويات بإقامة وتوفير وحدات الصرف الصحى الحديثة واستغلال مياهها المعالجة فى التشجير ورى الحدائق كما قامت بتوفير مياه الشرب للفنادق والمدينة بتحلية مياه البحر عن طريق المساهمة فى تمويل الشركات الاستثمارية وهو ما يطلق علية فى تصنيع التخطيط التصنيع الذاتى للخدمات والمرافق .

إن ما يقال عن تصنيع السياحة وازدهارها فى زمن قياسى مع نمو ما ارتبط بها من صناعات وخدمات .. ينعكس بدوره علي عمران الإسكان بمختلف مستوياته .. وتسبق فيه حركة العمران السكانى الزيادة المضطردة فى عدد السكان المرتبط عددهم بالزيادة المضطردة لفرص العمل المتاحة التى يتيحها تصنيع التخطيط .

فاليوم وقد مرت عشر سنوات على ابتداء التنفيذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى زيادة الغرف السياحية بالفنادق والقرى التى أقيمت فى تلك الفترة من ١٥٠ غرفة موزعة على فندقين إلى عشرة آلاف غرفة موزعة على خمسين فندق وقرية سياحية بالإضافة إلى عشرين ألف وحدة للإسكان السياحى والشعبى .

ارتفع عدد السكان بالمدينة بعد تصنيعها من ١٧ ألف إلى ٤٠ ألف ساكناً وهو ما يؤكد سلامة التخطيط الخمسينى الذى سيصل فيه عدد سكان المدينة إلى ٢٥٠ ألف ساكناً كما هو موضح فى دراسة الجدوى وتشير اقتصاديات التعمير إلى ما قدمته مدينة الغردقة خلال العام الماضى من دعم الاقتصاد القومى ٢٥٠ مليون جنيه بدلاً من ٣٠ مليون جنيه تعيش بها عالة على الدولة كغيرها من المدن المستهلكة .

ولفتت الغردقة أنظار العالم السياحى بعد نجاح تصنيعها لتصبح المركز السياحى للبحر الأحمر . لقد مهد نجاح تجربة نظرية تصنيع تخطيط المدن والتى تم بموجبها وضع التخطيط العمرانى الشامل لمدينة الغردقة ليمتد اشعاعها على طول شواطىء البحر الأحمر الجنوبية ويلقى التخطيط ظلاله لتظهر كل من مدن سفاجا والقصير ومرسى علم السياحية المنتجة ويمتد شمالاً لتظهر كل من مدن العين السخنة والتخطيط السياحى الجديد لمدينة السويس ويزحف التخطيط إلى شواطىء سيناء ليسيطرعلى تخطيط مدينة عيون موسى السياحية وحمامات فرعون جنوباً انتقالا إلى شواطىء البحر الأبيض حيث تم تخطيط كل من رمانة وسينين ورفح .

انتقل مشروع التخطيط السياحى لمدينة الغردقة مع اللوحات التفسيرية التى تشرح مراحل تنفيذه ابتداء من الفكرة النظرية إلى تحقيق تنفيذها وانتشار إشعاعها لتعمير

شواطئ البحر الأحمر بأكملها ... ليعرض فى مؤتمر فينيسيا وبينالى المشروعات المعمارية المبتكرة لمهندسى دول البحر الأبيض المتوسط وانتقل المشروع ليعرض فى أكثر من مؤتمر من مؤتمرات السياحة العالمية التى أعلنت إعترافها بالمشروع الذى مهد لوضع سياحة البحر الأحمر على خريطة السياحة العالمية .

سياسة الإسكان وتصنيع تخطيط المدن

إن التوفيق الذى مهد لنجاح تلك التجربة عمليا تجربة حل مشكلة الإسكان بتصنيع تخطيط المدن - كان الدافع للمسئولين عن اقتصاديات الإسكان والتعمير بالعمل على تطبيق برامجها وتنفيذها بمدن المحافظات التى يدب الفساد فى عمران إسكانها تحت وطأة اقتصادها الاستهلاكى بدأت الدعوة بمطالبة المحافظات بتخصيص قطع للأراضى أسعار رمزية أو مخفضة لتشجيع الشركات على إقامة المصانع عليها .

إن تلك الاقتراحات وما يصاحبها من مختلف المغريات لن تؤدى إلى تحقيق الغرض المنشود وهو تصنيع المدينة وتحويلها من الاستهلاك إلى الإنتاج .

إن اختيار مواقع المصانع ونوعيات التصنيع لا يمكن تحديد موقع أى منها قبل تخطيط المدينة نفسها أو تصنيع تخطيطها المستقبلى الشامل فهو الذى سيحدد عدد سكان المدينة وعلاقتهم بالتخطيط والخدمات والمرافق .. والتخطيط هو الذى سيحدد مواقع المصانع تبعا لتخصص كل منها وعلاقة العاملين بها بمختلف الأحياء السكنية ومستوياتها بالإضافة إلى مختلف الخدمات التى تؤديها المدينة لهم اجتماعياً وثقافيا وصحياً وتموينياً وإلا تحول الإنتاج المنشود إلى بطالة مقنعة تعمل لتخريب المدينة وتخطيطها بدلاً من تعميرها وتحويلها إلى مدينة مستهلكة .

ناحية أخرى هامة عند تخطيط تصنيع المدن وهو البحث عن خامات التصنيع أى البحث عن مناجم الخامات اللازمة لنوعيات التصنيع والقريبة من موقع المدينة نفسها . وهو ما طالب به المسئولون أخيراً بضرورة وضع خرائط مساحية وجيولوجية تبين مواقع

المناجم والمحاجر فى سلاسل جبال البحر الأحمر والتى تمتد بطول الوادى من حدوده الجنوبية إلى جنوب الدلتا .

إن موضوع البحث والكشف عن مناجم الذهب والخامات اللازمة للتصنيع كان فى مقدمة الدراسات التى قمت بها عند محاولة تطبيق نظرية تخطيط المدن المستهلكة وتحويلها إلى مدن منتجة بتصنيع تخطيطها المستقبلى الشامل والذى أتخزت فيه من مدينة الغردقة حقلاً للتجارب .

بدأت الدراسة كما هو موضح فى البرامج ودارسة الجدوى - بالبحث عن خامات التصنيع والتى يخطط بمقتضاها هيكل الإنتاج .

وقد توصلت الدراسة إلى وضع الخرائط الشاملة لمناجم جبال البحر الأحمر والتى جمعت بين المناجم الفرعونية القديمة والمناجم الحديثة والتى لم يكشف عنها بعد والتى أمكن التوصل إلى الحصول عليها من مختلف المعاهد والهيئات الأجنبية .

وتمثل تلك الثروات المدفونة ٧٥ ٪ من ثروة مصر القومية التى تنتظر من يقوم باستخراجها وتصنيعها ...... أى تصنيع ثروة مصر عماد اقتصادها .

وقد تم إعداد تلك الخرائط عام ١٩٨٠ قبل البدء فى وضع برنامج تصنيع التخطيط وهى اللوحات التى تحتفظ بها محافظة الغردقة فى معرضها الخاص بنماذج ورسومات التخطيط الشامل للمدينة .

ومما هو ملفت للنظر فى لوحة المناجم وجود ثلاثة مناجم لليورانيوم وهى التى أعلن عن اكتشافها بالقمر الصناعى عام ١٩٨٦ .

مما يلفت النظر عند دراسة العلاقة بين مناجم ومحاجر سلسلة جبال البحر الأحمر ومختلف مدن محافظات الصعيد نجد أن تلك المناجم التى تمتد بطول الشاطىء المواجه لتلك المدن ستكون خامات مناجمة من العوامل الأساسية فى تصنيع تخطيط المدن المواجهة لها تلك المناجم التى بنت خاماتها من ذهب ومعادن وكيماويات وأحجار حضارة

مصـر الخالدة عبر آلاف السنين ستعيد لمصر كيانها الإقتصادى والحضارى بالإنتاج .. ولا جديد تحت الشمس .

(أ) نظرية تكون الخلايا الحيـة فى تخطيط عمران الإسكان المتوسط .
أبحاث مسجلة فى تخطيط المدن ١٩٤٥

(ب) جدة المملكة العربية السعودية : أول تجربة للتجميع الرأسى للإسكان المتوسط تخفيض تكاليف الوحدات السكنية بالجمع بين الإسكان والخدمات الإقتصادية والتجارية والصحية والأمنية أول عمارة خرسانية متعددة الأدوار فى جده ١٩٤٨

(جـ) أول مجمع سكنى متعدد الأدوار بالكويت . وضع تخطيط وتصميم العمارة قانون التنظيم لمبانى الشارع بأكمله ١٩٥٠

(د) أول عمران للإسكان المتوسط - العمارات المجمعة أبو ظبى ١٩٥٦

(هـ) المجمع الرأسى للإسكان المتوسط - عمان ١٩٦١

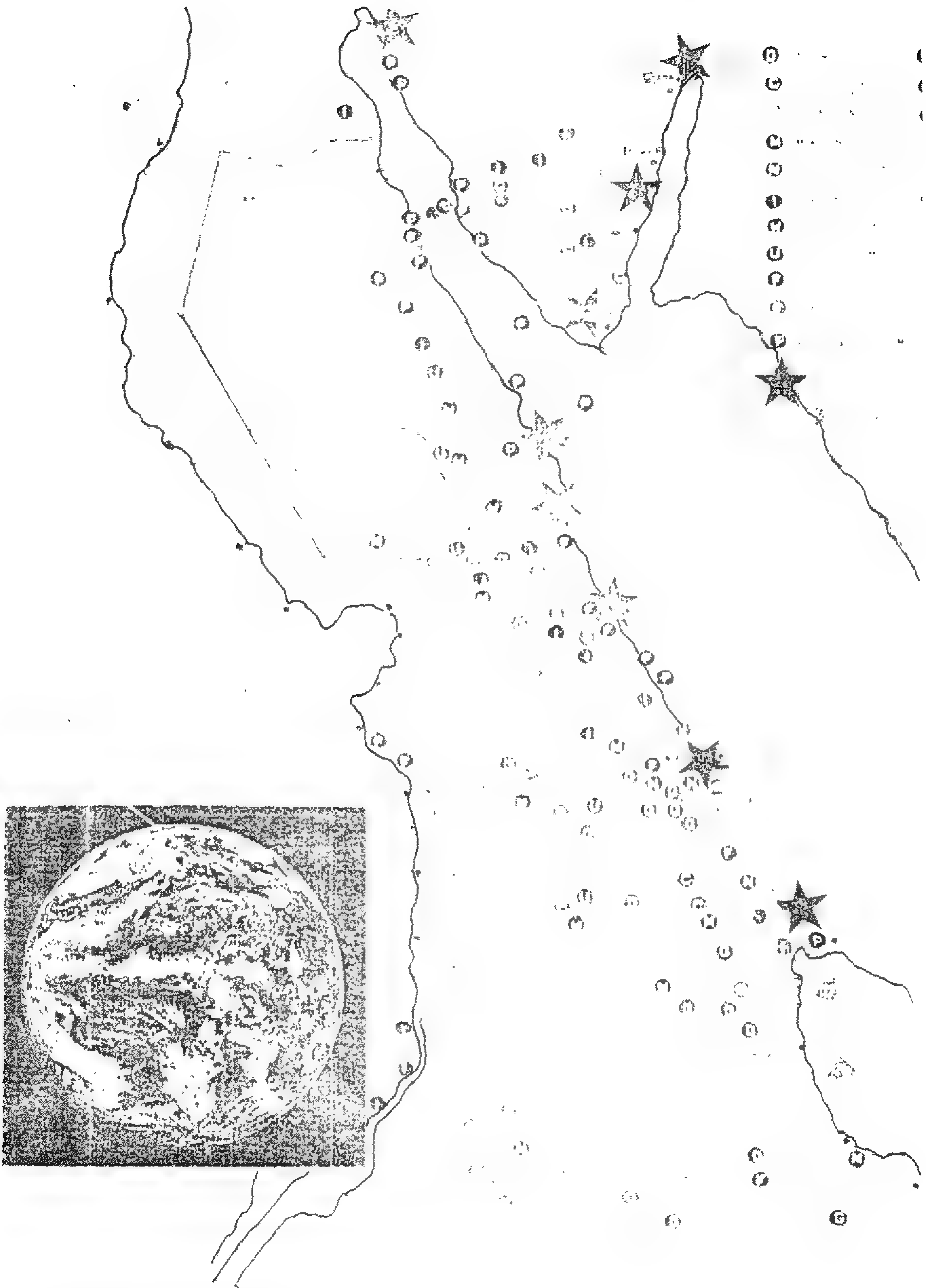
(و) مدينة نصر : المجموعة السكنية المتكاملة ١٠٠٠ وحدة سكنية - الاستقلال الذاتى بالخدمات الصحية والثقافية والرياضية - الإدارة المكتبية ١٩٦٠

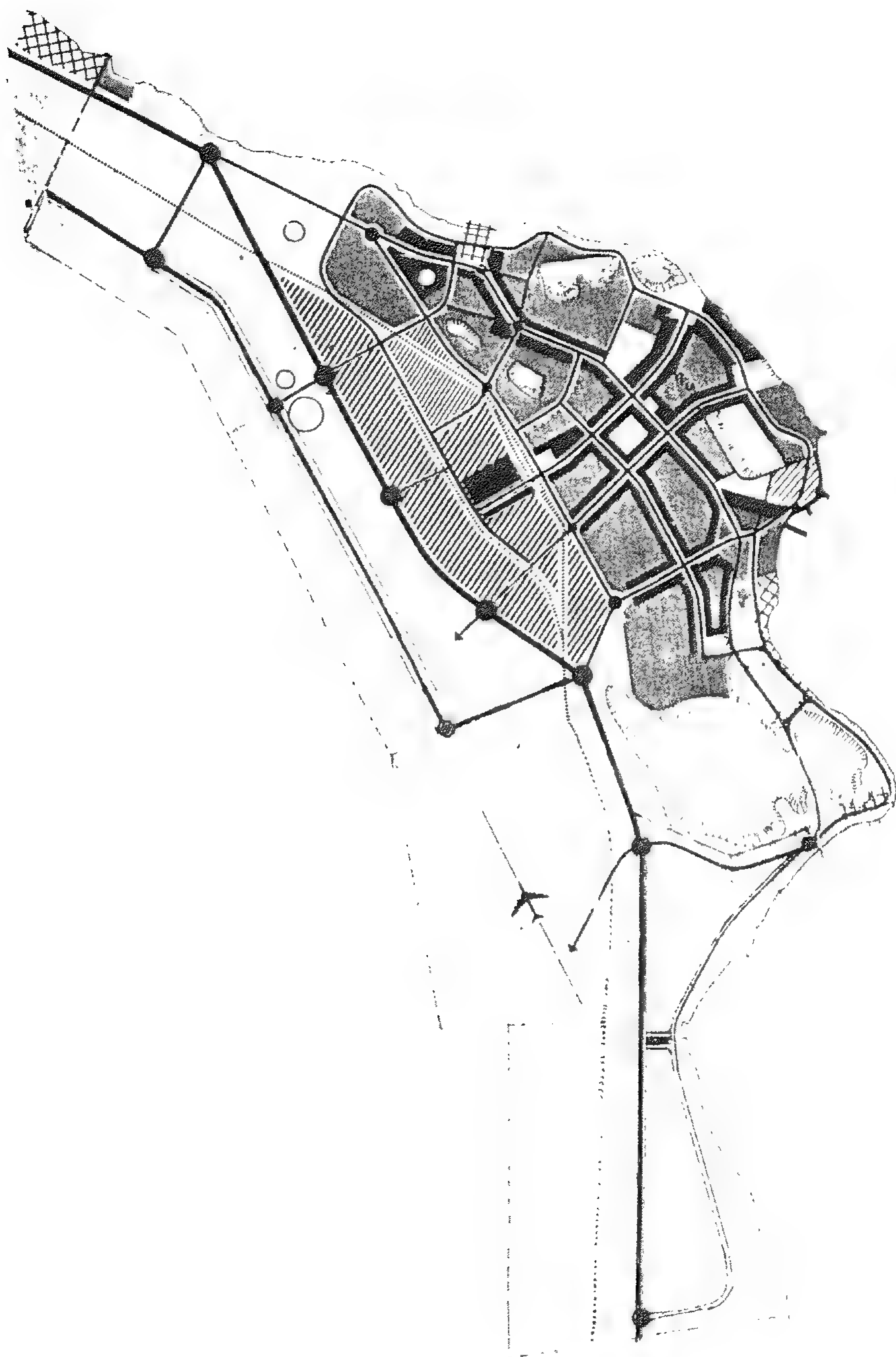
(ز) مجموعة المريلاند السكنية ١٢٠٠ وحدة سكنية ١٩٥٨

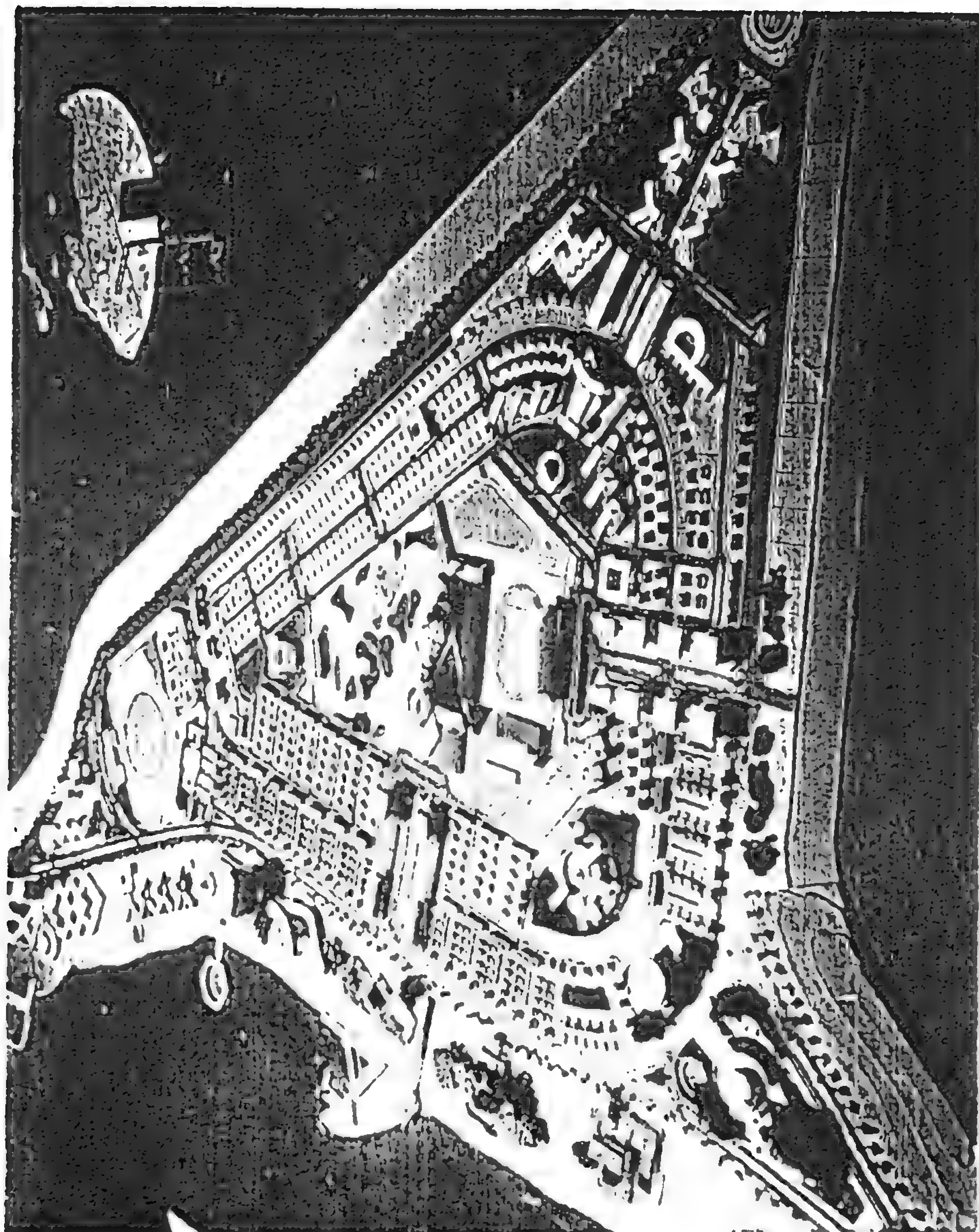
(حـ) تخطيط وتعمير حى النهضة - سانتاجو - شيلى ١٩٧٠

(ط) الإسكان المتوسط - حى الخالدية - أبو ظبى ١٩٥٨

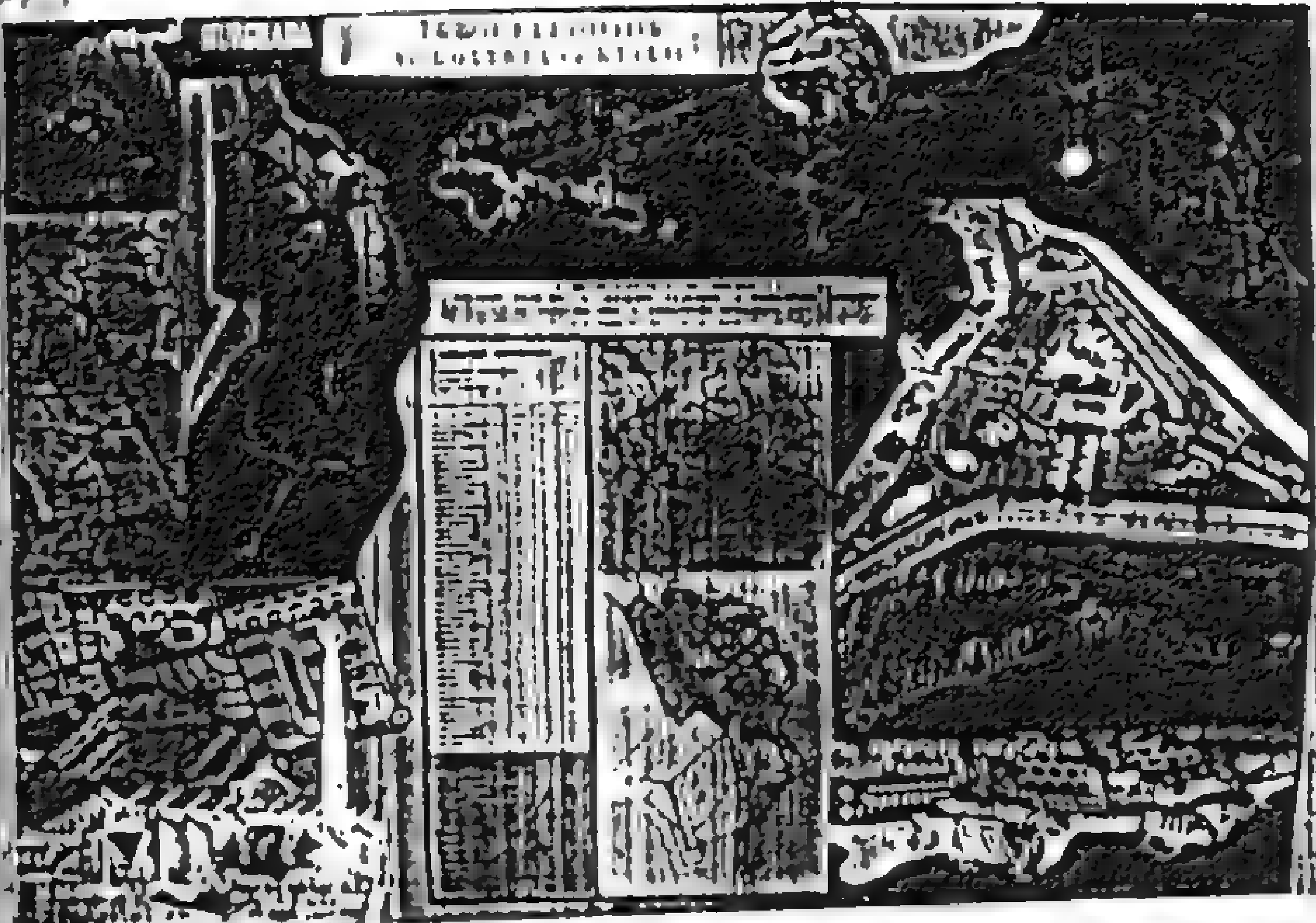
(ى) مشروعات إسكان مدينة نابلسى - فلسطين ١٩٥٤



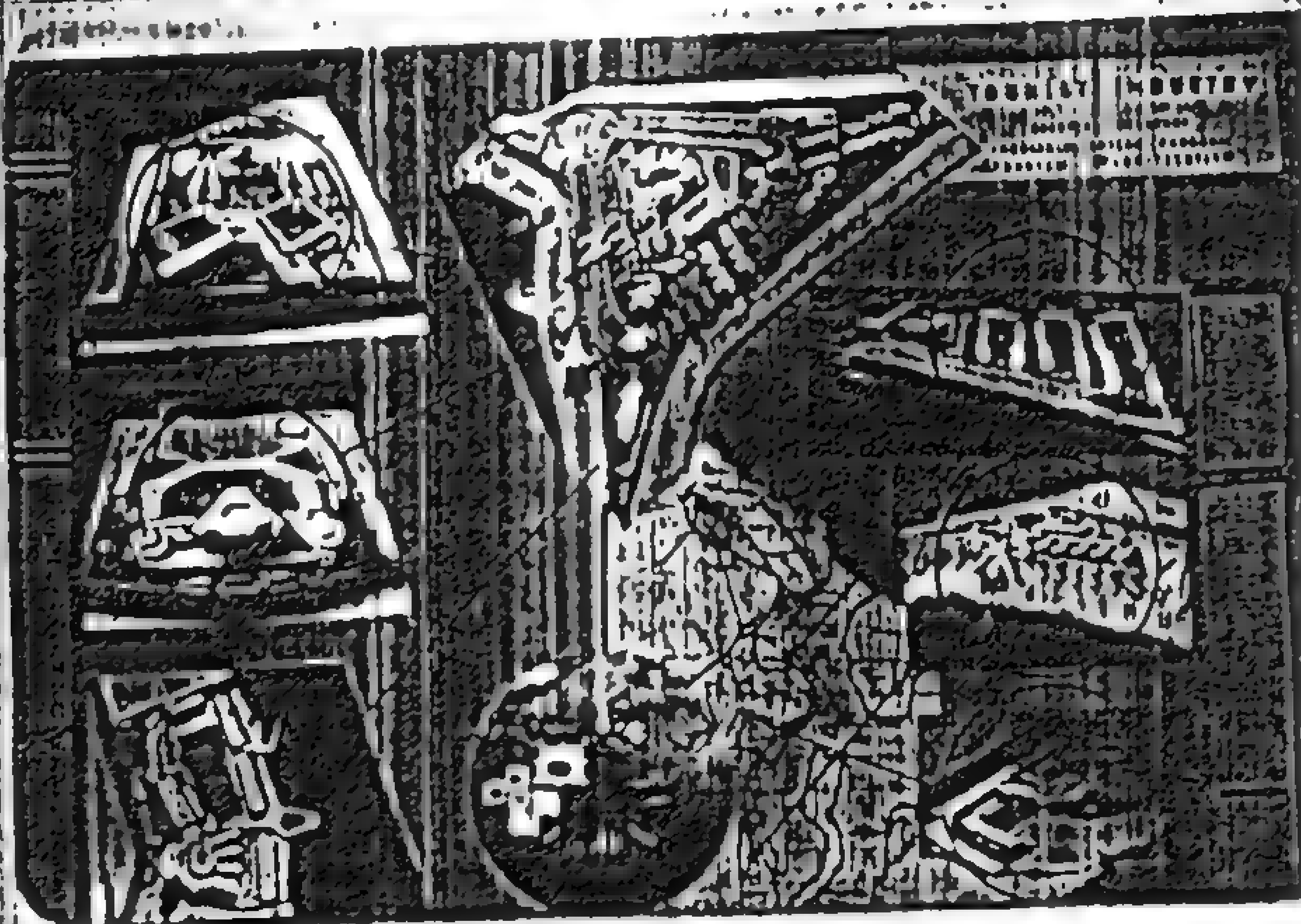




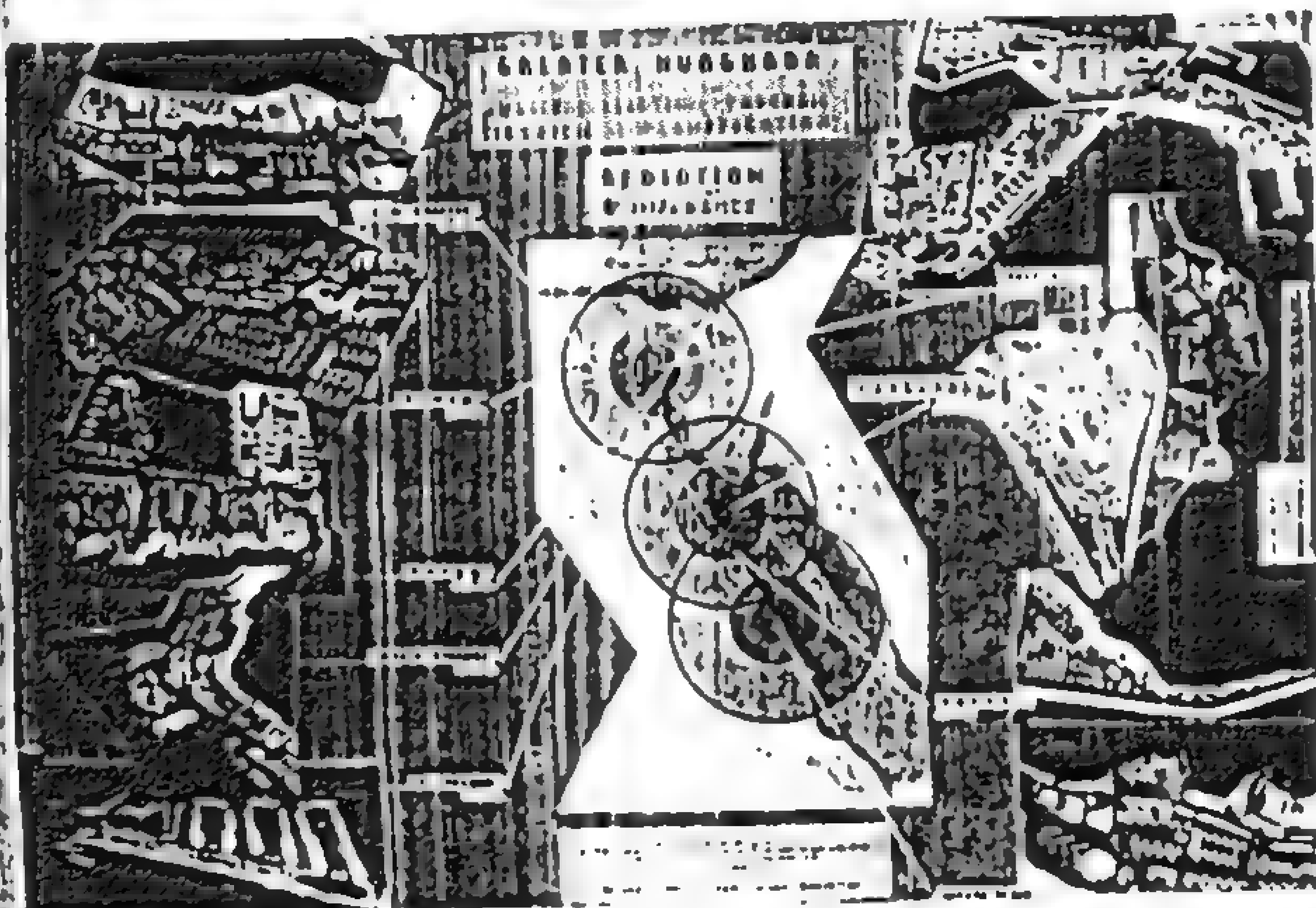
TOWN PLANNING
INDUSTRALIZATION



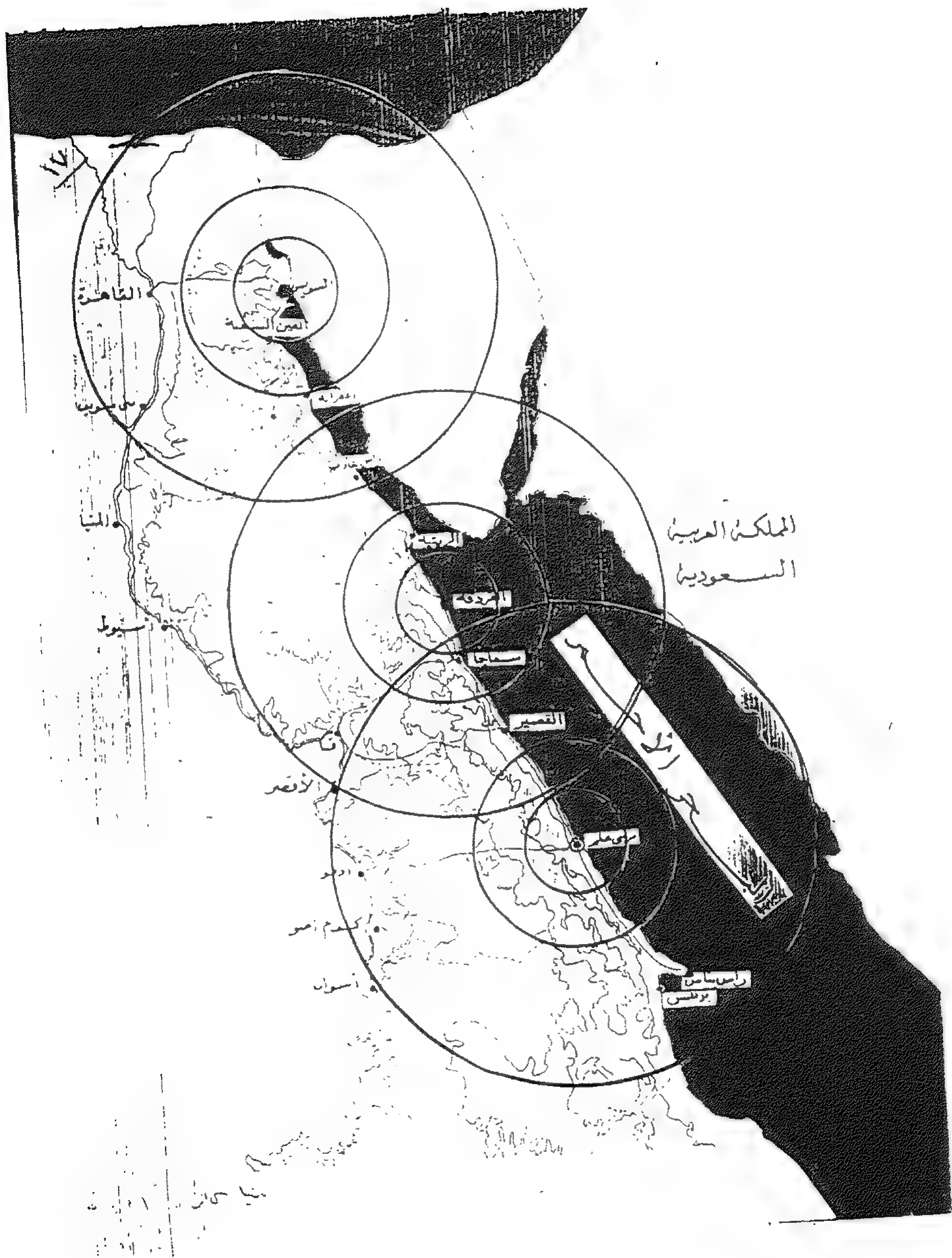
1 THEORY & CONCEPT



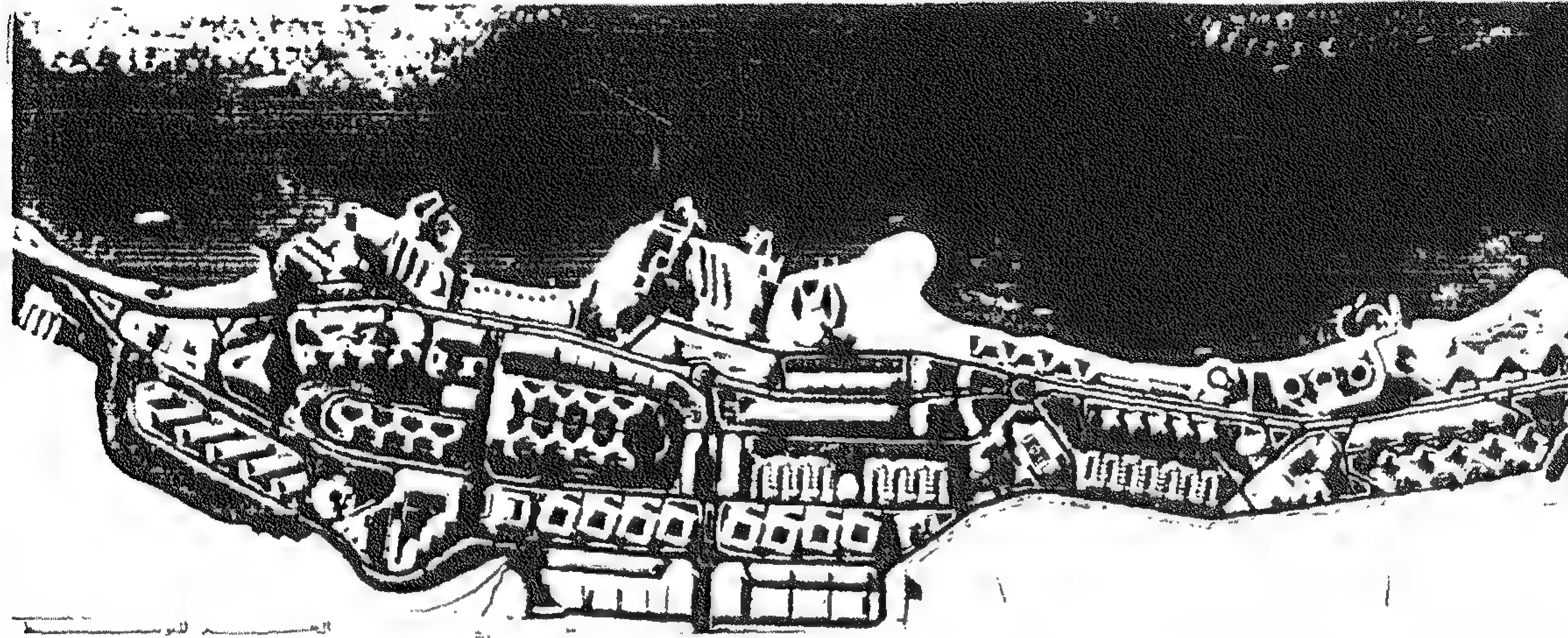
2 APPLICATION
& REALISATION

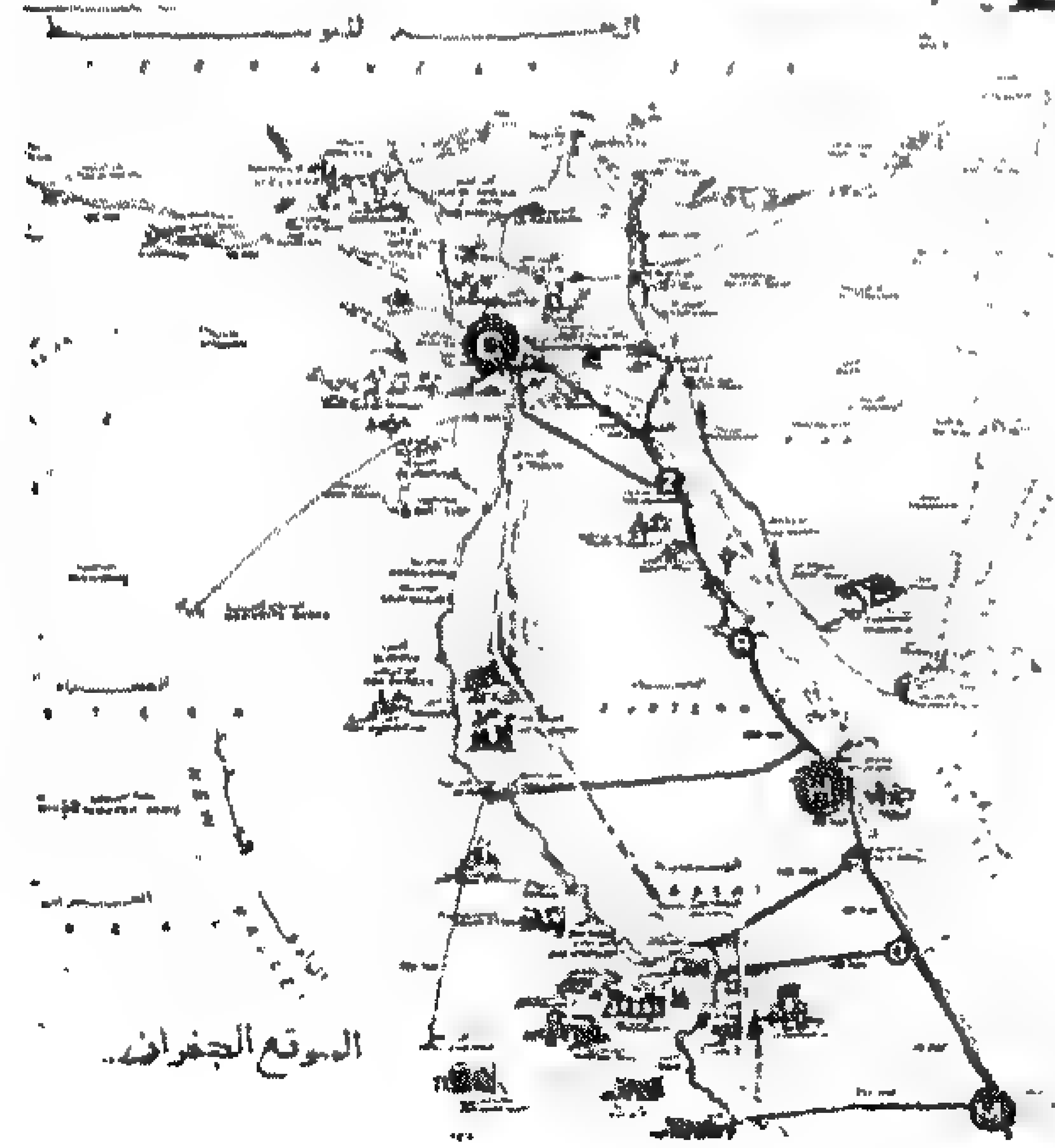


3 RADIATION
& INFLUANCE


القاهرة
المنيا
أسيوط
الأقصر
أسوان
الغردقة
سفاجا
القصير
مرسى علم
رأس بناس
برنيس
البحر الأحمر
المملكة العربية
السعودية

المملكة العربية
السعودية
SUEZ
السويس
القاهرة
العين السخنة
بني سويف
رأس غارب
ZEIT
الزيت
المنيا
GHARDAKA
الغردقة
أسيوط
SAFAGA
سفاجة
QUSSEIR
القصير
قنا
الأقصر
MERSA ALAM
مرسى علم
ادفو
كوم امبو
اسوان
RAS BENAS
راس بناس
برنيس
BERNEIS





محافظة البحر الأحمر

مرسى علم

التخطيط العمراني والسياحي

- مساحة المدينة ١٠ كم٢ ١٠ هكتار
- عدد السكان ١٥٠ ألف ساكن
- الكثافة السكانية ١٥٠/هكتار - ٧٠/الفدان
- السعة السياحية: الشاطئ السياحي ٧٥٠٠ سرير، الفنادق الداخلية ٢٥٠٠ "
- طول الشاطئ السياحي ٥٢٧٠٠ متر
- مساحة الشاطئ الرملي ٨٢٥٠٠٠ متر٢

رصد وتحليل الوضع الراهن

للمعمور المصرى

إعـــداد

الدكتور / مجدى ربيع

وكيل كلية التخطيط العمرانى - جامعة القاهرة

تقديم رصد وتحليل الوضع الراهن للمعمور المصرى

الدكتور / مجدى ربيع
وكيل كلية التخطيط العمرانى - جامعة القاهرة

١ - مقدمـة :

تتطلب عملية رصد وتحليل الأوضاع الراهنة للحيز المصرى - من المنظور العمرانى - استخدام العديد من المداخل التحليلية للوقوف على الصورة الكلية والمتكاملة لظاهرة تتسم بتداخل أجزائها وتشابك أبعادها .

ويتمثل المنتج النهائى لهذه القراءة الإجمالية للحيز المصرى فى تحديد مجموعة المشاكل الرئيسية التى أثرت أو تؤثر أو يمكن أن تؤثر فى كفاءة الحيز المكانى وذلك كمقدمة ضرورية لأى أطروحات ؟ ! مستقبلية للاستخدام الأمثل لهذا الحيز .

٢ - الملامح الأساسية للمعمور المصرى :

إن عملية تحليل الحيز المعمور ، ومن ثم رصد خصائص الشبكة العمرانية وفهم آليات تغيرها تشكل المدخل الأساسى لبناء سياسات التنمية الحضرية والريفية فى مصر .

وفى هذا الصدد فإن إلقاء الضوء على الهيكل العام لاستخدامات الأراضى والأنساق العمرانية لمركز الاستيطان الريفى والحضرى يمكن أن تفرز العديد من المؤشرات الخاصة بكيفيات التعامل مع معطيات الوضع الراهن والمستقبلى للمعمور المصرى .

٢ - أ الهيكل العام لاستخدامات الأراضى :

تشكلت الأراضى المصرية عبر العصور الجيولوجية المختلفة حيث بدأت نواتها الأولى عند هضبة الجلالة البحرية وجبل المغارة بشمال سيناء . ومع انحسار البحر شمالاً كانت

تنكشف طبقات متتابعة من الصخور الرسوبية التى تضيف مساحة جديدة من الأراضى حتى اكتمل سطح مصر ، ثم شرعت الرواسب الحديثة فى رسم الملامح النهائية للسطح الجغرافى المصرى .

وقد حفر وادى النيل مجراه متخللا الطبقات الصخرية فى شكل الوادى الضيق ، كما أدى الاتصال بالمنابع الاستوائية والحبشية بعد ذلك إلى ورود كميات هائلة من الرواسب الطينية (الغرين النيلى) التى ساهمت فى تخليق ملامح الدلتا التى أخذت فى الامتداد شمالا مع التراجع المستمر للخط الساحلى للبحر .

وقد انعكست خصائص البناء الجيولوجى وكذلك التغيرات المناخية على التركيب المورفولوجى للأراضى المصرية والذى يمكن عرض سماته الأساسية من خلال الأقاليم الخمسة التالية :

(أ) الوادى والدلتا .. حيث النطاق المعمور لنهر النيل والذى يمتد بطول يزيد عن ١٥٠٠ كم يبدأ من الحدود السودانية جنوباً ويمتد حتى القاهرة ثم يتجه شمالا نحو رشيد ودمياط .

(ب) الصحراء الغربية .. وتمتد من الحدود المصرية السودانية جنوباً وحتى ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومن الحد الشرقى لوادى النيل إلى الحدود المصرية الليبية غرباً .. وتتشكل الصحراء الغربية من عدة هضاب لعل أهمها تلك التى تشرف على منخفض القطارة وسيوة .. فضلاً عن الهضبة الجنوبية التى تنتهى شمالاً مع الواحات الخارجة والداخلة . ويتكون سطح الإقليم من الصخور الجيرية الرملية المنفذة للمياه مما أدى إلى انعدام المجارى والأودية النهرية وانعكست بالتالى على الشكل النهائى الذى تبدو عليه الصحراء فى صورة مجموعة من المنخفضات .

(جـ) الصحراء الشرقية .. وتحتل المنطقة الواقعة بين الحد الغربى للنيل والساحل الشرقى للبحر الأحمر ، وبين حدود الدلتا شمالاً إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً . وينقسم الإقليم إلى قسمين ، يتجه الأول منهما إلى الشرق ويتميز بانحداره الشديد وهو يتكون من صخور نارية ومتحولة شديدة الصلابة وتتمثل فى جبال البحر الأحمر .

أما القسم الثانى فيتجه إلى الغرب حيث ينحدر بدرجات متوسطة نحو وادى النيل لتشق الأودية الجافة أديمة ؟ ! مثل وادى شعيب والعلاقى وقنا والأسيوطى .

(د) شبه جزيرة سيناء .. وتنحصر بشكلها المثلث بين ساحل خليج العقبة شرقاً وساحل خليج السويس غرباً ، والبحر المتوسط شمالاً . وتجمع سيناء فى خصائصها بين السمات العامة للصحراء الشرقية والصحراء الغربية ، حيث تشبه الهضاب الوسطى بسيناء نظيرتها فى الصحراء الغربية ، كما تتميز الأجزاء الشرقية والغربية من سيناء بصخورها النارية وأوديتها المنحدرة نحو خليج السويس وخليج العقبة .

(هـ) منخفض الفيوم .. ويمثل إقليماً مورفولوجياً متميزا ، نظراً لاتصاله المباشر بنهر النيل وانعكاس ذلك على تركيب تربته التى تتكون من رواسب فيضية نيلية منقولة ، وتتوسط بحيرة قارون أقل أجزاء المنخفض منسوباً .

وتعكس الأوضاع الراهنة للحيز القومى ونطاقه المعمور (شكل رقم ١) مدى تأثير التكوين المورفولوجى على النمط العام لاستخدام الأراضى المصرية . فمساحة الرقعة الأرضية تبلغ نحو ٢٣٨ مليون فدان تحتل الأراضى الصحراوية منها أكثر من ٩٥٪ ، أما النسبة الباقية وتقدر بحوالى ٥٪ فتمثل المساحة الحيوية للبلاد والتى تشتمل على الحيز المعمور حيث البيئة الزراعية الخصبة للوادى والدلتا والتى تتركز فيها الحركة البشرية بمختلف أنشطتها .

وتشير تقديرات الموارد الأرضية لمصر عام ١٩٩٠ إلى أن إجمالى مساحة الاستخدام الزراعى يبلغ ٦,٤ مليون فدان تقريبا(موزعة على محافظات الدلتا والوادى) وبمقارنة مساحة الاستخدام الزراعى بالمساحة الكلية سوف نجد أنها تتراوح بين ٣١٪ فى محافظة البحيرة ، وبحد أقصى ٩٧٪ فى محافظة أسيوط .

ويفسر التفاوت الملحوظ فى نسبة الاستخدام الزراعى بالنسبة للمساحة الإجمالية إلى اختلاف النسبة التى يشغلها الاستخدام الزراعى وتلك التى تحتلها الرقعة العمرانية والأراضى المخصصة للمزارع السمكية ، فضلا عن مسطح الأراضى البور التالفة . ففى محافظة كفر الشيخ على سبيل المثال يمثل الاستخدام الزراعى نحو ٦٠٪ من جملة أراضيها نظرا لامتداد مساحة البرارى أقصى شمال الدلتا . كما أن مسطح الظهير الصحراوى بمحافظة الإسماعيلية يشكل حوالى ٦٦٪ من جملة أراضى المحافظة ، بينما لا يشكل الاستخدام الزراعى سوى ٣٤٪ تقريبا .

أما محافظات الحدود فتشكل الأراضى الصحراوية النسبة العظمى من أراضيها ، فمحافظة مطروح لاتزيد فيها مساحة الاستخدام الزراعى عن ٠,٠٢٪ وسيناء ٠,٠٤٪ والبحر الأحمر ٠,٠٠٠٢٪ والوادى الجديد ٠,٠٠٠٥٪ . أما الاستخدام العمرانى فى الوداى والدلتا فيتمثل فى شبكة من مراكز الاستيطان الحضرى (١٩١ مدينة) والريفى ((٤١٢٩ قرية فضلاً عن توابعها) تنتشر على الرقعة الزراعية حيث تمثل مايقرب من ٩٪ من إجمالى مساحة الرقعة الأرضية للسهل الفيضى .

على الرغم من الزيادة الكبيرة فى مسطح الاستخدامات العمرانية خلال العقود الثلاثة الماضية إلا أن مسطح الاستخدام الزراعى لم يزد بنفس المعدل بل على العكس فإن الزمام المنزرع يتعرض للتناقص المستمر نتيجة الزحف العمرانى المتنامى على الأرض الزراعية .

وتتفاوت تقديرات معدل تآكل الغطاء النباتى مابين ٣٠٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠ فدان سنويا ، وهذا معدل يمكن أن يؤدى - إن استمر - إلى تحول الاستخدام الزراعى فى الحيز القومى إلى استخدام عمرانى مع نهاية القرن الحادى والعشرين .

٢-٢ مراكز الاستيطان الحضرى :

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على النتائج النهائية للقراءة التفصيلية فى الأوضاع الراهنة لمراكز الاستيطان الحضرى من حيث الحجم والوظيفة والتباعد ، فضلا عن التصنيف العام لهذه المراكز ورصد موقع المجتمعات العمرانية الجديدة من هيكل الشبكة الحضرية .

٢-٢-١ منظومة التباعد والاحجام والوظائف وديناميكيات النمو :

أسفرت عملية تحليل النمط العام للتوزيع المكانى لمدن مصر عن العديد من الخصائص التى تعكس الطبيعة المميزة للاستيطان الحضرى من حيث التكاثف الشديد على المعمور المصرى .

ولعل النطاقات التى يتضمنها الشكل رقم (٢) تعرض لهذه السمة الواضحة والتى يمكن إبرازها على النحو التالى :

- تركز الشبكة الحضرية حول العاصمة القومية (القاهرة) والذى يتضح من وجود ما يقرب من ٦٠٪ من المدن فى نطاق دائرة مركزها القاهرة ونصف قطرها لايتجاوز ٢٠٠ كم

- انضغاط الشبكة الحضرية حول العاصمة الإقليمية حيث يتبين أن حوالى ٧٣٪ من المدن تقع ضمن دائرة مركزها عاصمة المحافظة ولايزيد نصف قطرها عن ٥٠ كم .

وإذا كان النسق القومى والإقليمى قد عبرا عن درجة التقارب المكانى للمدن المصرية فإن نتائج تحليل الشرائح الحجمية لهذه المدن يتسق أيضا وتلك الخصوصية التى يتسم بها التوزيع المكانى ، حيث يلاحظ أن هرم الأحجام السكانية يتميز بقاعدة عريضة ومنبسطة من مراكز الاستيطان الحضرى التى تقع ضمن الشريحة الحجمية تحت ٥٠ ألف

نسمة ، فى مقابل انكماش حاد فى الشريحة الحجمية التالية (٥٠ - ١٠٠ ألف نسمة) والتى تتولى بعدها القيم الهامشية للشرائح الحجمية العليا طبقا لنتائج تعداد ١٩٦٠ .

أما نتائج كلا من تعداد ١٩٧٦ و ١٩٨٦ فتشير إلى تغيرات ملموسة فى التدرج الحجمى لصالح الشرائح الحجمية الأعلى ، حيث تتكمش القاعدة العريضة لمدن الشريحة الدنيا (أقل من ٥٠ ألف نسمة) من ٨٤,٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٧٦ ثم ٦٨,٢٪ عام ١٩٨٦ ، فى حين ترتفع الفئة الوسطى ٥٠ - ١٠٠ ألف نسمة من ٦,٧٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٧٦ لتقفز بعد ذلك إلى ١٧,٣٪ عام ١٩٨٦ . وهى الظاهرة التى يمكن أن يطلق عليها ما يسمى بطفرة نمو المدن المتوسطة والتى شهدها العقدين الأخيرين كنتيجة مباشرة لبلوغ نسبة كبيرة من مراكز الاستيطان الحضرى فى الشريحة العليا أقصى درجة من التشبع وما ترتب على ذلك من فيض على المراكز الحضرية الواقعة فى الشرائح الأدنى فى هرم الأحجام .

أما ديناميكيات النمو خلال الفترة التعدادية الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ فإن نسبة النمو (٢٪-٤٪) قد استحوذت على معظم مراكز الاستيطان الحضرى (٦٠,٧٪) وهو مايعكس انكماشاً حاداً لنسبة المدن فى فئات النمو الدنيا (أقل من ٢٪) بالمقارنة بالفترة التعدادية ١٩٦٠-١٩٧٦ حيث انخفضت من ٣٢,٢٪ إلى ٨,١٪ - وهو مايتفق مع ارتفاع نسبة النمو الحضرى على المستوى القومى من ٢,٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦ إلى ٢,٧٪ فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ وقد صاحب ذلك أيضا ارتفاع طفيف فى معدلات النمو الكبيرة (+٤٪) حيث زادت نسبة المدن من ٢٩,٠٪ إلى ٣١,٢٪ .

٢-٢-٢ خصائص الهيكل الاقتصادى الاجتماعى

تشير نتائج دراسة خصائص سكان مراكز الاستيطان الحضرى إلى العديد من الحقائق الهامة التى تعكس فى مضمونها العام الخصوصية التى يتميز بها الحضر المصرى حيث الطفرة الملحوظة فى حجم سكان المدن من ٢٠٪ من إجمالى سكان

الجمهورية فى مطلع القرن العشرين إلى مايقرب من ٤٣٪ مع نهائيات هذا القرن ، وهو الأمر الذى يعكس الإيقاع السريع والمتناهى لمعدلات التحضر .

ولعل أهم المشاكل المترتبة على هذه الظاهرة هى الفجوة بين معدلات التحضر ومعدلات التنمية الاقتصادية ، حيث ارتبطت ظاهرة النمو الحضرى بنمو تضخمى للعمالة فى القطاع الخدمى (٤٨٪ على المستوى القومى) مقابل ٢٠٪ فقط فى قطاع الصناعة .

ولقد ساهمت خصائص التركيب القطاعى للعمالة مع السمة الفريدة للمعمور المصرى من حيث التكاثف الشديد على الرقعة الحيوية المحدودة بالإضافة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية ، فى عملية تريف الحضر والتى بمقتضاها ارتفعت درجة التجانس بين خصائص مراكز الاستيطان الحضرى ومراكز الإستيطان الريفى إلى الحد الذى أصبح من الصعب معه وضع حد فاصل بين ماهو حضرى وماهو ريفى لاسيما فى ظل التحولات السريعة التى شهدتها القرية المصرية خلال العقدين الماضيين ، والتى صبغت هويتها الاجتماعية والاقتصادية بالصفات الحضرية ، حيث أصبحت هياكل القرى - خاصة الواقعة فى المحيط المباشر لأقاليم المدن - تمثل البديل الوحيد المطروح - فى معظم الأحيان - لاستيعاب فائض السكان من شرائح محدودى الدخل الذين حصلوا على فرص عمل بالمدينة ولكنهم لم يتمكنوا من الاستقرار بها لضعف قدراتهم الاقتصادية .

وفى ضوء هذه الصورة العامة والتى تكاد تختفى فيها الحدود المكانية - وربما الاجتماعية - التى يمكن أن تفصل بشكل قاطع بين مراكز الاستيطان الحضرى والريفى فإن نسبة المدن المصرية التى زادت فيها العمالة الزراعية عن ٥٠٪ حوالى ٢٤٪ ، معنى هذا أن ربع عدد المدن المصرية يقترب فيها حجم العمالة الزراعية من نصف حجم العمالة الكلية طبقا لتعداد ١٩٨٦.

نجد فى المقابل أن نسبة عدد العاملين فى الأنشطة الصناعية قد سجلت قيماً متدنية بالمقارنة بنظيرتها فى القطاع الزراعى حيث بلغت نسبة مراكز الاستيطان الحضرى التى تقل فيها العمالة الصناعية عن ٢٠٪ ما يقرب من ٨٨٪ من إجمالى عدد المدن المصرية .

هذا فى الوقت الذى يسجل فيه القطاع الخدمى وزناً نسبياً كبيراً فى الهياكل الاقتصادية للمدن المصرية حيث يتراوح ٤٠٪ - ٧٠٪ فى نصف عدد المدن المصرية .

٢-٢-٣ خصائص الهيكل العمرانى

تمثل الخصائص العمرانية لمراكز الإستيطان الحضرى التجسيد المادى الملموس لخصائصها الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يظهر بوضوح فى تركيبة استخدامات الأراضى حيث تسود أنماط الاستخدام السكنى والخدمى فى الميزانية العامة للاستخدامات . فقد أتضح أن المدن التى تزيد فيها نسبة الاستخدام السكنى عن ٤٠٪ تمثل حوالى ٨٢,٤٪ من إجمالى عدد المدن ، فى مقابل نفس النسبة تقريبا (٨١,٩٪) للمدن التى تقل فيها نسبة الاستخدام الصناعى عن ١٠٪ من ميزانية استخدامات الأراضى .

أما الاستعمالات الخدمية فقد سجلت نسبة تزيد عن ١٠٪ وذلك فى حوالى ٥٣٪ من المدن التى شملتها الدراسة . وتشير نسبة المبانى الموصلة بالمرافق بشكل واضح إلى ضعف الهيكل العمرانى لمراكز الاستيطان الحضرى بصفة عامة ، حيث تبين أن مايقرب من ثلثى مدن الدراسة مخدومة بشكل جزئى بشبكة المياه (٦٠-٧٠٪ من المبانى) وأن نصف عدد المدن تقريبا (٥٢٪) لم تصل فيها الكهرباء إلى كل منشآتها .

وتعكس هذه المؤشرات حقيقة هامة مؤداها أن ظهور المجتمعات العشوائية التى تنمو على أطراف المدن ، فضلاً عن الاندماج العمرانى - نتيجة التقارب المكانى الشديد - بين المراكز الحضرية والريفية قد أثر دون شكل على المبانى المخدومة بشبكات المرافق .

٢-٢-٤ تصنيف مراكز الاستيطان الحضرى :

أمكن من خلال الجزء السابق الوقوف على توزيع مراكز الاستيطان الحضرى لكل متغير على حده ؟ ! ، حيث أتاح المنظور الأحادى لمتغيرات الحجم السكانى ، الوظائف ، التباعد ، ... الخ فرصة التعرف على التركيب الطيفى للمراكز الحضرية المصرية .

ويقدر مايساعد هذا النوع من التحليل على رصد بعض التفاصيل إلا أنه تظل هناك حاجة ملحة للتعرف على القوام العام لمراكز الاستيطان الحضرى كمجموعة مركبة من مجموعات داخلية وذلك من خلال تصنيف المدن - بناء على تركيبة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والمكانية مجتمعة - إلى مجموعات تتشابة فيها الخصائص الداخلية على مستوى المجموعة الواحدة بينما تتباين الخصائص العامة لكل مجموعة عن الأخرى .

وتشير نتائج التحليل التجميعى إلى وجود ثلاثة مجموعات رئيسية هى :

المجموعة الأولى : وتضم مدينة واحدة هى القاهرة .

المجموعة الثانية : وتشمل مدينتى الجيزة والأسكندرية .

المجموعة الثالثة : وتتضمن مجموعتين فرعيتين : تشمل الأولى منهما مدن الشريحة الحجمية الكبرى ، بينما تحتوى الثانية على باقى مدن مصر كلها .

وتتيح القراءة المتأنية للمجموعات الثلاثة إمكانية رصد عدد من الحقائق الهامة التى يمكن عرضها فيما يلى :

١ - انفراد القاهرة بمجموعة منفصلة - وحدها - دون أى منافس ، الأمر الذى يؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة من السيطرة الطاغية للعاصمة القومية على الشبكة الحضرية بما تملكه من مقومات اقتصادية اجتماعية عمرانية مكانية تجعلها تستأثر بأعلى درجة من المركزية بين مراكز الاستيطان الحضرى فى مصر .

٢ - تأتى فى الترتيب بعد القاهرة مدينتى الجيزة والأسكندرية ، ومن بعدهما مجموعة المدن الكبرى (+ ١٠٠,٠٠٠ نسمة) والمتوسطة (٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة) ثم المدن الصغرى (أقل من ٥٠,٠٠٠ نسمة) لتكشف عن حقيقة هامة تتمثل فى أن الحجم السكانى يشكل العامل الرئيسى فى تحديد الخط الفاصل بين مجموعات المدن . وهو مايشير إلى أن المجموعات التى أسفر عنها التحليل هى بالدرجة الأولى مجموعات أحجام .

٣ - التجانس الشديد للمعمور المصرى والذى تعكسه بوضوح المجموعة الثالثة (حوالى ٩٨٪ من مدن مصر) وهو ما يؤكد - فى واقع الأمر - ضعف الشخصية المحلية أو الإقليمية للمدينة المصرية فى المناطق المختلفة والذى يتضح فى أقصى صورة من خلال الهياكل والأنماط العمرانية التى يصعب التمييز الفعلى بينها ، فمدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ لاتختلف هويتها العمرانية كثيراً عن مدينة العريش بشمال سيناء ، ومدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية تتشابه فى ملامحها العمرانية إلى حد كبير مع مدينة بنى سويف ... وهكذا .

٤ - التأثير المباشر للهيكل الإدارى على مجموعات المدن حيث تتربع العاصمة القومية بثقلها الضخم على قمة المنظومة الحضرية . وتتجمع بعد ذلك مجموعة عواصم محافظات الوادى والدلتا ، تليها فى الترتيب مجموعة عواصم المراكز والتى تشكل القاعدة العريضة فى هرم المدن .

لقد أتاحت المجموعات الحجمية التى أسفرت عنها عملية تصنيف مراكز الاستيطان الحضرى فرصة التعرف على الخصائص العامة لكل مجموعة حيث أمكن تحديد العوامل المؤثرة على نمو كل منها والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى :

١ - مدن الشريحة الحجمية الصغرى :

ويبغ عددها ١١٨ مدينة تمثل حوالى ٨٦٪ من إجمالى المدن المصرية والتى تشمل عواصم المراكز الإدارية . ولعل السمة الأساسية لهذه المجموعة هو انخفاض أحجام سكانها حيث يقل حجم مايقرب من ٣٨٪ من مدن هذه المجموعة عن ٢٠,٠٠٠ ألف نسمة .

بينما لايزيد حجم سكان النسبة الباقية من تلك المدن عن ٥٠,٠٠٠ ألف نسمة . وتمثل هذه المجموعة أولى حلقات التحول الحضرى حيث الانتقال من شريحة القرى الضخمة إلى شريحة المدن الصغيرة .

وتشير العلاقة بين معدل النمو السكاني والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة إلى انعدام تأثير المتغيرات المختلفة على النمو السكانى لمدن هذه الشريحة ، بمعنى أن معدل نمو هذه المدن يرجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية فى عدد السكان وليس لأسباب أخرى .

٢ - مدن الشريحة الحجمية المتوسطة :

وتضم ٣٠ مدينة تشكل فى مجموعها حوالى ١٧٪ من المدن المصرية . وتنحصر أحجام هذه المجموعة بين ٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ نسمة . وقد سجل معدل نمو هذه الشريحة الحجمية علاقة عكسية مع درجة القرب أو البعد عن ؟ ! عاصمة المحافظة أو العاصمة القومية ، بمعنى أنه كلما قلت المسافة بين المدينة والعاصمة كلما زاد معدل النمو . من ناحية أخرى تشير العلاقة الطردية بين معدلات النمو السكانى ونسبة العاملين بالصناعة إلى الدور المؤثر لتوفير فرص العمل فى الأنشطة الصناعية على معدلات النمو فى هذه الشريحة الحجمية من المدن ، وبحيث يمكن القول أن النمو الاقتصادى والسكانى لمعظم مدن هذه المجموعة هو نتاج للتأثير المزدوج للقاهرة وعواصم المحافظات ، وهو ما أخذ صورته القصوى فى شريحة المدن المتوسطة بالمقارنة بالشريحتين الأولى والثالثة .

٣ - مدن الشريحة الحجمية الكبرى :

تتكون هذه المجموعة فى معظمها من عواصم المحافظات حيث الحجم السكانى المرتفع (+١٠٠,٠٠٠ نسمة) وطفرة النمو السكانى التى تجاوزت المعدل القومى كنتيجة للهجرة المتزايدة من المناطق الريفية حتى أصبحت مدن تلكُ الشريحة غير قادرة - بهياكلها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية القائمة - على استيعاب أى زيادة سكانية .

وربما يعكس نمط العلاقات فى هذه الشريحة حقيقة هامة تتمثل فى ارتباط معدل النمو السكانى بالأنشطة الخدمية والأنشطة التجارية وحيث تلعب تلك القطاعات الدور الفعال والمؤثر على النمو السكانى ، وذلك بعكس الشريحة الوسطى .

معنى هذا أنه في الوقت الذى انحسر فيه تأثير فرص العمل فى قطاع الصناعة على نمو مدن الشريحة الحجمية الصغرى والكبرى ، بدأ التأثير المتنامى لنفس القطاع على نمو الشريحة المتوسطة ، وهو الأمر الذى يؤكد الاتجاه الواضح فى الفترة التعدادية الأخيرة لتحقيق التنمية من خلال توجيه الاستثمارات فى القطاع الصناعى بالمدن المتوسطة ، والذى يمثل أداة قوية لتحقيق معدلات نمو أسرع .

٢-٢-٥ المجتمعات العمرانية الجديدة وعلاقتها بالنسق العمرانى العام :

تشير نتائج تحليل الأوضاع الراهنة للمعمور المصرى – وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية – إلى أن مشكلة التركز الحضرى الشديد هى التى أدت بالضرورة إلى هذا النمط الثنائى للنمو والذى يتلخص فى توجيه الحجم الأكبر من الاستثمارات القومية إلى العاصمة القومية والمدن الكبرى بينما المدن الثانوية (المتوسطة والصغرى) والتى يمكن أن تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً فى دعم الاقتصاد القومى لم تحظ إلا بقدر ضئيل من هذه الاستثمارات .

وقد نجم عن هذا الخلل فى النسق العمرانى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، لعل أبرزها هو تزايد معدلات الهجرة من المناطق المتخلفة إلى العواصم التى أصبحت عاجزة عن استيعاب التدفقات من المهاجرين مما شكل عبئاً ضخماً عليها يفوق طاقة هياكلها العمرانية .

من هذا المنطلق كان إهتمام الدولة فى منتصف السبعينات (ورقة أكتوبر ١٩٧٤) بضرورة وضع خريطة جديدة لمصر ، بحيث يتحرك السكان والعمران من الرقعة الضيقة للوادى والدلتا إلى مجتمعات عمرانية جديدة تنشأ على محاور للتنمية فى النطاق الصحراوى .

وقد كان من المفروض أن تستثمر فرصة توجه الدولة إلى إنشاء هذه المجتمعات العمرانية الجديدة بأن يتم إعداد بدائل للاستراتيجية المكانية الشاملة للتنمية ، ومن ثم

اختيار أفضل هذه البدائل فى حدود الإمكانيات والطاقات المتاحة . ولكن فى ظل غياب هذه الاستراتيجية تم إنشاء العديدمن المدن خلال العقدين الماضيين دون رؤية واضحة لحقائق الوضع الاقتصادى والعمرانى فى البلاد . وقد كانت تلك هى البداية التى أدت إلى العديد من المشاكل التى انعكست دون شك على الشبكة الحضرية ككل فضلاً عن تأثيرها المباشر على صورة المجتمع العمرانى المأمول .

وتشير نتائج مراجعة مخططات المدن الجديدة إلى أن الهدف من إنشائها يتلخص فى خلق مراكز عمرانية جديدة بعيداً عن الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا فى محاولة لتعمير الصحراء والحد من الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية . ولقد كان الهدف من المنظور التخطيطى هو بلورة هذه المجتمعات الجديدة على نحو يتفق وخصائص ومقومات كل إقليم وذلك من خلال تباين أشكال ووظائف المجتمعات الجديدة حسب خصائص المنطقة التى تقع فى نطاقها . فكان إنشاء المدن المستقلة بهدف خلق مجتمعات سكانية كبيرة (نصف مليون نسمة) يتوفر لها كيان أقتصادى قائم بذاته قادر على توفير فرص عمل للسكان وتلبية احتياجاتهم المعيشية والسكنية والخدمية المختلفة بحيث يجذب الحركة السكانية تجاه محور تنموى جديد ، مثل مدينة السادات فى إقليم الدلتا ومدينة العاشر من رمضان فى إقليم القناة ومدينة برج العرب الجديدة فى إقليم الأسكندرية .

كذلك كانت فكرة إنشاء المدن التوابع وهى مدن ليست مستقلة تماماً من الناحية الاقتصادية حيث تتبع المدن الكبرى وتكون على مقربة منها للاستفادة من قدراتها وإمكاناتها الخدمية المتاحة . والغرض منها تخفيف الكثافة السكانية فى المراكز الحضرية الرئيسية المساهمة فى حل بعض مشاكلها العمرانية ، مثل مدن العبور و١٥مايو وبدر والتى تعد مدناً تابعة اقتصادياً لمدينة القاهرة .

من هذا المنطلق أيضاً ، كانت فكرة إنشاء التجمعات الحضرية الصغيرة حول المدينة الأم وفى إطار علاقة تكاملية مع المدن التابعة ، وذلك بقصد التحكم فى حركة التعمير حول محاور النمو فى الصحراء والتخفيف من التركز السكانى فى المدن القائمة كبديل للامتداد

العشوائى للضواحى ، مع مراعاة توفير قدر ملائم من التسهيلات الخدمية والتجارية والاجتماعية لتشجيع الأفراد على الاستيطان بها ، ومن أمثلة ذلك التجمعات العشرة حول القاهرة الكبرى .

اتجه الفكر التخطيطى كذلك لإنشاء مجموعة مدن توأم على الأراضى الصحراوية المواجهة للمدن القائمة بغرض أمتصاص الفائض السكانى لهذه المدن وتوفير مسطحات إضافية لاستيعاب الأنشطة الاقتصادية والخدمية التى تسفر عنها امتدادات المدن الحالية ، وذلك فى الظهير الصحراوى بدلاً من الامتدادات العمرانية العشوائية على أراضى زراعية مجاورة . ومن أمثلة هذه المدن مدينة المنيا الجديدة ، ومدينة أسيوط الجديدة ، ومدينة الأقصر الجديدة ، ومدينة بنى سويف الجديدة ، ومدينة دمياط الجديدة .

أما الصورة الكلية للتوزيع الحجمى والمكانى للمدن الجديدة على الحيز المصرى فتشير إلى حقيقة هامة تتمثل فى أن هذه المدن بمستوياتها ونوعياتها المختلفة - عدا المدن التوائم - قد وقعت كلها فى مصيدة القاهرة الكبرى حيث يتركزها مايقرب من ثلثى المدن القائمة بالمعمور الفيضى للوادى والدلتا حول العاصمة .

معنى هذا أن محاولة الخروج من أسر العاصمة وقوة استقطابها الطاغية لم تسفر إلا عن المزيد من التركز والتكاثف فى نفس الحيز المحدود بالرقعة الحيوية حول البؤرة القاهرية . وكما سيتضح فيما بعد فإن هذه المدن - رغم كل الجهود التى بذلت وحجم الاستثمارات التى صبت فيها - عجزت ليس فقط عن اللحاق بالقاهرة والتفوق عليها وإنما عن مجرد منافستها .

فمعدلات النمو السكانى التى حققتها المجتمعات العمرانية الجديدة « الشابة » مجتمعة وعلى مدى سنوات عمرها حتى الآن ، استطاعت القاهرة ذلك الكيان « العجوز » أن تحققها فى أيام معدودة .

وتشير نتائج المقارنة بين الأحجام السكانية المستهدفة للمدن الجديدة وتلك التى تحققت بالفعل على أرض الواقع إلى التأخر الواضح فى نمو هذه المدن . فقد كان

المستهدف تحقيقه في مدن الجيل الأول - ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، السادات - حوالى ١٠٠ ألف نسمة لكل مدينة خلال المرحلة الأولى من النمو . أما النسب التى تحققت بالفعل فى نهاية هذه المرحلة ومن واقع بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ هى ٧,٣٪ ، ٣,٣٪ ، ١٪ من الحجم المستهدف للمدن الثلاثة على التوالى .

وليس هناك من شك فى أن الخلل فى النمو السكانى للمدن الجديدة وعجزها عن تحقيق المعدلات المستهدفة - حتى الآن - إنما يرجع إلى العديد من المشاكل المرتبطة بمنظومة إدارة التنمية فى هذه المدن .

وتأتى فى طليعة هذه المشاكل مسألة انخفاض حجم التمويل المتاح للمدن الجديدة واعتماد هذا التمويل فى معظمه على الحكومة المركزية . فى نفس الوقت مازالت هناك مشكلة عدم قدرة الطاقات التشييدية على التصدى لهذا العدد من المدن التى تزامن أنشاؤها خلال سنوات قليلة . وفى ظل العجز الواضح فى الموارد وطاقات التشييد كان من الطبيعى أن يتأخر نمو المدن الجديدة وبالتالى تخفق السياسات المتبعة فى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء إنشاء هذه المدن .

ورغم الجهود التى بذلتها إدارات المدن الجديدة إلا أنها كانت تعمل فى إطار إدارة مركزية وبدون سلطة اتخاذ القرار فضلاً عن غياب القواعد المنظمة لإدارة التنمية ونقص القوى العاملة الماهرة وضعف المستوى التكنولوجى .

وقد انعكس هذا الوضع الإدارى على الصورة النهائية للمدن الجديدة التى نشأت ونمت مبعثرة تفتقد التوازن والتكامل بين قطاعاتها المختلفة .

إن التجربة المصرية وبعد مرور أكثر من خمسة عشرة سنة تتطلب وقفة يتم من خلالها إعادة النظر فى المدن الجديدة وذلك فى إطار أشمل لاستراتيجية عمرانية بغية الوصول إلى أفضل صيغة للتنمية الحضرية التى تتكامل فيها السياسات القطاعية والمكانية وتتحقق من خلالها الأهداف القومية المعلنة للدولة .

وربما تتطلب هذه الوقفة مراجعة دقيقة للقاعدة الاقتصادية للمدن الجديدة وإمكانية استمراريتها وتطويرها ومايترتب على ذلك من إعادة النظر فى حجم السكان المخطط توطينه بهذه المدن بناء على دراسات دقيقة لحجم العمالة الأساسية والخادمة .

أما المشاكل التطبيقية التى واجهت أجهزة المدن الجديدة وإن كانت نتيجة مباشرة لغياب النظرة الشاملة المتكاملة للأوضاع العمرانية والاقتصادية إلا أن هذه المشاكل كان يمكن تلافيها لو أن هناك نظام لمتابعة نمو وتطور المدن الجديدة وبالتالى تصحيح مسارات السياسات المتبعة فى حالة قصورها .

٢-٣ مراكز الاستيطان الريفى :

هناك ٨٩٣ قرية رئيسية تمثل المستوى الأدنى فى الهيكل الإدارى للحيز المصرى . وطبقا لتعداد ١٩٨٦ فإن هذه الوحدات تضم داخل نطاقاتها ٤١٢٩ قرية فضلاً عن توابعها من عزب وكفور ونجوع والتى تتجاوز فى مجموعها ٢٢,٠٠٠ تابعاً .

ورغم أن المستوى الذى تعنى به الدراسة هو القرى الرئيسية التى تشكل الوحدة الأساسية الصغرى فى التقسيم الحالى للحيز المكانى ، إلا أنه يظل من الضرورى إلقاء الضوء على التوزيع العام لمراكز الاستيطان الحضرى ككل والتعرف على أهم خصائصة . بعدها يمكن التركيز على شريحة القرى الرئيسية ورصد ملامحها وتحليل أنساقها .

٢-٢-١ النمط التوزيعى العام لمراكز الاستيطان الريفى :

تنقسم القرى المصرية إلى ٥ شرائح حجمية تتفاوت فى نسبة عدد قراها ومحتواها السكانى وأماكن تركزها أو انتشارها فى الحيز المصرى .

١- الشريحة الحجمية الأولى (أقل من ٢٠٠٠ نسمة) :

وتشمل القرى القزمية المنتشرة فى المعمور الفيضى للوادى والدلتا . وتشكل فى مجموعها حوالى ١٤٪ من إجمالى عدد القرى المصرية ، بينما يبلغ متوسط حجم القرية

الواحدة ١٢٥٩ نسمة وهو مايعنى أن هذه القرى لا تخرج عن كونها تجمعات سكنية زراعية تقليدية لاتتجاوز خدماتها بعض المحال التجارية ومسجد صغير . ورغم ارتفاع نسبة القرى فى هذه الشريحة الحجمية إلا أنها تضم ٢,٧٪ من جملة سكان الريف .

٢- الشريحة الحجمية الثانية (٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة) :

وتضم مايقرب من ٣٦٪ من عدد القرى ، تستوعب حوالى ١٨,٦٪ من جملة سكان المعمور الفيضى . ويبلغ متوسط حجم القرية فى تلك الفئة ٣٤٠٠ نسمة . وتمثل هذه الشريحة مجموعة القرى الصغيرة التى تتميز عن القرى القزمية باحتوائها على بعض خدمات التعليم الأساسى والوحدة الصحية الريفية والجمعية الزراعية . ولكنها لا تختلف فى خصائص سكانها أو فى هيكلها العمرانى سواء من حيث استخدامات الأراضى أو أنماط العمران التقليدية السائدة .

٣- الشريحة الحجمية الثالثة (٥٠٠٠ - ٨٠٠٠ نسمة) :

وهى القرى المتوسطة الحجم ، والتى تمثل مايقرب من ٢٣ ٪ من جملة القرى المصرية ، وتستوعب أيضا ٢٣٪ من جملة السكان . ويصل متوسط حجم القرية فى هذه الشريحة حوالى ٦٣٠٠ نسمة . ويمكن القول أن هذه الفئة الحجمية المتوسطة ماهى إلا صورة مكبرة للقرى الصغيرة .

٤- الشريحة الحجمية الرابعة (٨٠٠٠ - ١٧٠٠٠ نسمة) :

وتشتمل على القرى الكبيرة التى يبلغ متوسط حجمها ١١٢٠٠ نسمة تقريباً . وتستوعب مايزيد عن ٤٠٪ من سكان الريف المصرى وهو الأمر الذى يعكس الثقل النسبى الكبير لهذه الشريحة الحجمية . والقرى الواقعة فى هذا النطاق تمثل تلك الفئة التى تقوم بدور المراكز الخدمية الرئيسية للتجمعات الريفية فى الشرائح الحجمية الأدنى نظراً لما تشتمل عليه هذه المراكز من نوعيات ومستويات خدمية صحية وتعليمية وزراعية وبيطرية وتجارية يمتد نطاق خدماتها ليشمل عدة قرى حولها .

٥- الشريحة الحجمية الخامسة (أكثر من ١٧٠٠٠ نسمة) :

وتضم مايسمى بمجموعة القرى الكبرى وهى تستقطب حوالى ١٦٪ من السكان ، بينما تمثل ٤٪ فقط من إجمالى عدد القرى بالوادى والدلتا . ويلاحظ أن ثلث عدد هذه القرى قد تجاوز المتوسط الحجمى العام لهذه الشريحة الحجمية والذى يبلغ ٢٦,٠٠٠ نسمة تقريباً . وهى بذلك تمثل تلك الفئة المرشحة للتحول إلى مدن فى بداية السلم الحضرى .

وتشكل قرى هذه الشريحة حالة خاصة فى النسق العمرانى العام حيث تقع معظمها فى المحيط المباشر للمدن عواصم المحافظات ، وهو الأمر الذى يتطلب مزيدا من الدراسة – فى الجزء التالى – للكشف عن طبيعة وشكل العلاقة بين قرى هذه الفئة والمدن التى ترتبط بها .

٢-٣-٢ القرى الرئيسية : منظومة الأحجام والتباعد وديناميكيات النمو :

تشير نتائج تحليل القرى الرئيسية إلى سمتين بارزتين تعكسان خصوصية النمط المكانى لمراكز الاستيطان الريفى والتى يمكن عرضها على النحو التالى :

١ – تكاثف القرى الرئيسية على سطح المعمور الفيضى للوادى والدلتا والذى يتضح فى أجلى صورة من خلال تمركز نحو ٦٤٪ من مراكز الاستيطان الريفى فى النطاق الدائرى لعاصمة المركز الإدارى بنصف قطر لايتجاوز عشرة كيلو مترات .

٢ – التقارب المكانى الشديد بين مراكز الاستيطان الريفى فى الشريحة الحجمية الكبرى وعواصم المحافظات والذى يعكس النمط الاستيطانى المكثف على أطراف المدينة العاصمة ، وذلك فى مقابل نمط استيطانى أضعف من حيث الحجم والكثافة كلما زادت المسافة عن عاصمة المحافظة .

وتشير نتائج التوزيع الحجمى للمراكز الرئيسية للاستيطان الريفى إلى أن نصف هذه المراكز يقع فى الشرائح الحجمية العليا (+ ١٠,٠٠٠ نسمة) والتى تشمل القرى الكبيرة .

كما تتميز ضمن هذه الشريحة مجموعة من القرى الكبرى والتى سجلت حجماً سكانياً يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ ألف نسمة ويبلغ عددها ٨٥ قرية تمثل ١٠,٢٪ من إجمالى عدد المراكز الرئيسية للاستيطان الريفى فى مصر .

وقد شهدت هذه المراكز طفرة نمو سكانى حيث اتضح أن ما يقرب من ٧٧٪ من إجمالى عدد القرى - خلال الفترة التعدادية ١٩٨٦/٧٦ - قد حقق نمواً يزيد عن ٢٪ ، فى حين أن نسبة القرى التى زاد نموها بنفس المعدل - خلال الفترة التعدادية ١٩٧٦/٦٠ بلغت ٣٧٪ فقط من إجمالى عدد القرى . معنى هذا أن عدد القرى التى حققت معدل نمو أعلى من ٢٪ سنوياً قد تضاعف خلال العقود الثلاثة الماضية .

ولعل أهم ما يلفت النظر فى النسق العمرانى لمراكز الاستيطان الريفى هى تلك المجموعة من القرى الكبرى سواء الواقعة بالقرب من العاصمة القومية أو من عواصم المحافظات والتى اصطلح على تسميتها بظاهرة القرى المتروبوليتانية . وفيما يلى نعرض بالتحليل لهذه الظاهرة مع رصد أبعادها وتحديد تداعياتها .

٢-٣-٣ القرى المتروبوليتانية :

تشير نتائج تحليل إقليم القاهرة الكبرى إلى التزايد المستمر فى معدلات النمو العمرانى للتجمعات الريفية المتاخمة للكتلة الحضرية الأم . كذلك فإن معدلات النمو العمرانى بإقليم المدن الكبرى - بالمحافظات الريفية - شهدت طفرة كبيرة انعكست على حجم ومساحة الكتلة العمرانية للقرى الواقعة فى المحيط المباشر لهذه المدن حيث استقبلت - أى القرى - مداً حضرياً ظهر بجلاء فى حركة السكان من المدينة العاصمة إلى التجمعات الريفية القريبة منها . فمع تفاقم مايسمى بأزمة الاسكان بالعاصمة القومية والعواصم الإقليمية وصعوبة الحصول على المسكن المناسب بالمدن الجديدة - خاصة بالنسبة للقاعدة العريضة من محدودى الدخل - بدأت التجمعات الريفية القريبة فى

التضخم بشكل ملحوظ حتى باتت تنافس بأحجامها شريحة المدن الثانوية الصغرى بل والمتوسطة بالوادى والدلتا ، ولتدخل بذلك ضمن قائمة القرى المتروبوليتانية التى بدأت فى الظهور أبان الحرب العالمية الثانية حول عدد من المدن الكبرى فى بعض دول العالم .

ولعل أخطر تداعيات تلك الظاهرة هى الضغوط التى تشكلها الزيادة السكانية غير الطبيعية بأعبائها المختلفة على القرية ، ناهيك عن الزحف العشوائى المستمر لرقعتها العمرانية على الأراضى الزراعية الخصبة .

١ - *القرى المتروبوليتانية بالقاهرة الكبرى*:

يمكن تصنيف التجمعات العمرانية بأقاليم القاهرة الكبرى إلى ثلاثة أنماط متميزة :

– التجمع العمرانى الرئيسى ويتمثل فى الكتلة الحضرية الأم وتشمل القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة .

– مجموعة المدن الصغيرة وعددها ستة مدن ، ثلاثة منها بمحافظة الجيزة هى البدرشين والحوامدية وأوسيم . أما المدن الثلاثة الأخرى فتقع بمحافظة القليوبية وهى الخانكة وقليوب والقناطر الخيرية .

– التجمعات الريفية الواقعة فى إطار الحدود التخطيطية للإقليم ٩ عددها ١٦١ تجمعاً موزعاً بين القليوبية والجيزة .

وقد سجلت معدلات النمو السكانى للتجمعات الريفية بالإقليم تفوقاً ملحوظاً على نظيرتها بالنسبة للكتلة الحضرية الأم أو للمدن الصغيرة وذلك خلال الفترة التعدادية ١٩٨٦/١٩٧٦ ، حيث بلغ معدل نمو سكان الكتلة الحضرية للقاهرة الكبرى ٢,٩٪ فى حين سجلت التجمعات الريفية معدلاً قدره ٥,١٪ خلال نفس الفترة .

وبمقارنة هذه المعدلات بمثيلتها فى الفترة التعدادية ١٩٧٦/٦٦ نجد أن القاهرة سجلت معدلاً قدره ٢,٦٪ أما التجمعات الريفية بإقليمها فقد كان معدل نموها ٢,٧٪ .

معنى هذا أن معدلات النمو بالتجمعات الريفية قد شهدت طفرة خلال العشرين عاماً الماضية لم تشهدها الكتلة الحضرية الرئيسية نفسها .

وإذا أخذنا من محافظة الجيزة المنطقة الواقعة فى إقليم القاهرة الكبرى - على سبيل المثال - فسوف نجد أن متوسط حجم التجمع الريفى بهذه المنطقة قد بلغ ٥,٦ ألف نسمة عام ١٩٤٧ وقفز إلى ١٨,٤ ألف نسمة عام ١٩٨٦ .

أما التغيرات التى طرأت على الكتلة العمرانية للتجمعات الريفية فقد تبين أن متوسط مساحة القرية كان ٢٦,٥ فداناً عام ١٩٣٣ بلغ ٨٥,٧ فداناً عام ١٩٨٥ . كما كانت أكبر مساحة للكتلة العمرانية عام ١٩٣٣ تبلغ ١٥٢ فداناً وقفزت إلى ٤١٠ فداناً عام ١٩٨٥ .

وتشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة بين الطفرة التى حدثت فى نمو التجمعات الريفية بالإقليم وقرب هذه التجمعات من الكتلة الحضرية الأم حيث يلاحظ الفرق الواضح بين القرى الزراعية على أطراف هذه الكتالة وتلك المتضخمة على حدودها . فالأخيرة تخدم المنشآت الصناعية التى أقيمت فى المناطق الزراعية حول النطاق العمرانى للقاهرة .

وقد اتضح أن معدل النمو السكانى للتجمعات الريفية يرتبط بالمسافة من الكتلة الحضرية الأم . أى أنه كلما كانت التجمعات الريفية أقرب إلى القاهرة كلما زاد معدل نمو سكانها والعكس صحيح ، بمعنى أن التجمعات ذات معدلات النمو الأقل تقع على مسافات أكبر .

٢ - القرى المتروبوليتانية بأقاليم المدن الكبرى :

اتضح من دراسة منظومة الأحجام / التباعد / الوظائف أن ظاهرة القرى المتروبوليتانية لم تقتصر على إقليم القاهرة وإنما امتدت لمعظم أقاليم المدن العواصم وخاصة فى الدلتا حيث ظهرت العلاقة القوية بين المسافة من المدينة العاصمة ومعدل النمو السكانى للقرى الواقعة بإقليمها .

وإذا أخذنا إقليم مدينة طنطا - على سبيل المثال - فأنه يمكن تصنيف التجمعات العمرانية بالإقليم إلى ثلاثة أنماط متميزة هى :

- التجمع العمرانى الرئيسى ويتمثل فى الكتلة الحضرية الأم لمدينة طنطا .

- التجمعات الريفية المحيطة بالمدينة التى شهدت مداً حضرياً أثر على هويتها الريفية . وتشمل هذه الفئة ثلاثة قرى هى ميت حبيش وسبرباى ومحلة مرحوم .

- التجمعات التى لايزال نمط الحياة الريفية فيها أقوى من التأثير الحضرى وتشمل هذه الفئة ٣١ قرية .

وتشكل القرى الأربع والثلاثين مع مدينة طنطا منظومة من التجمعات العمرانية تحتل فيها المدينة موقع القلب وتنتظم حولها هذه التجمعات فى شبكة من الأحجام والتباعدات المختلفة .

وبينما يقع أقرب التجمعات للمدينة (سبرباى) على بعد ١,٣كم من المدينة فإن أبعد هذه التجمعات (داكورة) يقع على مسافة ١٥ كم .

ومن خلال رصد معدلات النمو السكانى للقرى يتضح أن الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ - كانت أكثر المراحل تسارعاً فى إيقاع النمو الذى وصل متوسطه العام إلى ٢,٨٪ بفارق كبير عن معدل النمو للفترة السابقة (٦٠-١٩٧٦) والذى كان ٢٪ .

وخلال المرحلة الأخيرة (٧٦-١٩٨٦) سجلت تسعة قرى معدلات للنمو تزيد عن ٣٪ وسجلت ميت حبيش البحرية وكفر عصام أعلى معدلات للنمو (٥,٥٪) بينما سجلت ١٩ قرية معدلات متوسطة للنمو (ما بين ٢٪ و ٣٪) بينما لم يزد عدد القرى التى ارتفع فيها المعدل لأكثر من ٣٪ عن قريتين (ميت حبيش وسبطاس) فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦ .

لقد حققت معدلات النمو السكانى للتجمعات الريفية بالإقليم تفوقاً ملحوظاً (٢,٨٪) على نظيرتها بالنسبة لمدينة طنطا (١,٨٪) وذلك خلال الفترة التعدادية ١٩٨٦/٧٦ ،

كمـا يلاحظ أن التجمعات الأقرب للمدينة قد حققت معدل نمو - خلال نفس الفترة - حوالى ضعف المعدل على مستوى المدينة حيث بلغ ٢,٣٪ ، أما الفترة التعدادية ١٩٧٦/٦٠ فقد تقاربت معدلات النمو فى كل من المدينة حيث بلغ (٢,٢٪) والتجمعات الريفية الواقعة بإقليمها (٢٪) بينما بلغ هذا المعدل ٢,٧٪ بالنسبة للتجمعات المتاخمة للمدينة .

معنى هذا أن معدلات النمو السكانى لمدينة طنطا قد انخفضت بشكل واضح خلال العقود الثلاثة الماضية بينما تزايدت فيه هذه المعدلات بالنسبة للقرى الواقعة بإقليم المدينة وخاصة التى تقع فى محيطها المباشر .

وتشير دراسات الوضع الراهن لمدينة طنطا أن المدينة تواجه عجزاً شديداً فى الإسكان نتيجة لندرة أراضى البناء وارتفاع أسعار المتاح منها . وقد قدرت المساحة المطلوبة من الأراضى لمواجهة الزيادة السكانية المنتظرة وسد العجز الحالى فى الإسكان بحوالى ٥٠٠ فدان .

ولأن مايقرب من ٧٣٪ من حجم سكان المدينة يقع ضمن شرائح الدخل المحدود ، كان من الطبيعى أن يتجه جزء كبير من الطلب على الإسكان خارج حدود الكتلة الحضرية الأم إلى التجمعات الريفية القريبة منها .

وإذا كانت أزمة الإسكان تمثل أحد الأسباب التى يمكن أن تعزى إليها ظاهرة المد الحضرى بانعكاساتها الواضحة على التجمعات الريفية إلا أن عملية توطين بعض الأنشطة الصناعية والخدمات المركزية بالتجمعات الريفية المتاخمة للمدينة قد ساهمت فى تفاقم هذه الظاهرة . فقرية ميت حبيش - على سبيل المثال - أصبحت إحدى الضواحى الصناعية للمدينة كنتيجة لتركيز عدد من الصناعات التى لم تجد مكاناً لها بالمدينة . كذلك فإن قرية سبرباى صارت مركزاً للتعليم العالى بعد إنشاء الفرع الجديد لجامعة الأزهر بها ،

بالإضافة إلى امتدادات جامعة طنطا التى زحفت هى الأخرى إلى القرية . أما قرية محلة مرحوم فقد أحتل مجمع تكرير البترول مساحة كبيرة من رقعتها العمرانية فضلاً عن الصناعات المقترح إنشاؤها فى إطار برامج التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٠٠ .

٣ - القرى المتروبوليتانية : رؤية شاملة :

إن الرؤية الشاملة لواقع إقليم مدينة القاهرة من ناحية ، ومدينة طنطا بإقليمها من ناحية أخرى يعكس نمطاً عاماً للقرى الواقعة فى المحيط المباشر للمدن الكبرى وتتضح ملامحه فيما يلى :

- مركزية المدينة الأم وسيطرتها بالنسبة للأنشطة والخدمات الحضرية .

- وجود حلقة أولى من التجمعات الريفية حول المدينة معرضة لضغوط الغزو الحضرى بأنواعه المختلفة (سكانى وعمرانى) هذه التجمعات تتعامل معها المدينة كرصيد إحتياطى قابل للابتداع لدى أول بادرة نمو للمدينة . والقرى الواقعة داخل هذه الحلقة مهددة دائماً بفقدان الهوية الريفية والوقوع فى فخ التحضر الزائف والسريع نتيجة للانتقال المباشر على مسافات واسعة من المتصل الريفى الحضرى دون المرور بمراحله المتدرجة .

أما الحلقة الثانية من التجمعات فتضم تلك المجموعة من القرى التى تستفيد من موقعها - غير البعيد - من المدينة بما يجعلها واقعة فى نطاق الخدمات الأساسية وضمن نطاق التأثر بالعوامل الحضرية فى المدينة - وفى نفس الوقت ، فإنها تستفيد بالموقع - غير القريب الذى يجعلها بعيدة عن خطر ابتلاع المدينة لها نتيجة لعوامل الامتداد .

هذه الحلقة - بخصائصها المميزة - تجعلها أشبه ماتكون بمرحلة انتقالية مابين المدينة وامتداداتها من ناحية وبين الريف من الناحية الأخرى .

أما الحلقة الأخيرة فتمثل تلك التجمعات « الأبعد » - والتى تظل - ولو لمرحلة أطول - محتفظة بخصائصها الريفية .

٢-٣-٤ القرى المستحدثة فى مناطق الاستصلاح :

أفرزت دراسة المناطق المستصلحة – على مدى الثلاثين عاماً الماضية – منظومات عمرانية من التجمعات الريفية الجديدة اختلفت فى أنساقها الحجمية والمكانية عن التجمعات الريفية القائمة بالمعمور الفيضى .

ولعل أهم مشروعات الاستصلاح التى قامت من منتصف الخمسينات هى مديرية التحرير (٦٠٠,٠٠٠ فدان) ، غرب النوبارية (٣٠٠,٠٠٠ فدان) والمنزلة وسهل الحسينية (٤٠٠,٠٠٠ فدان) ، هذا بالإضافة إلى العديد من المشروعات الأقل حجماً والتى تنتشر فى أرجاء الوادى والدلتا . وقد اتبع فى تنظيم التجمعات الريفية المستحدثة بهذه المناطق أسُساً متشابهة من حيث التوزيع المكانى والحجمى .

وتشير نتائج المقارنة بين الأنساق العمرانية بالمناطق المختلفة – من حيث أحجام التجمعات ونطاق تأثيرها – إلى مجموعة من الحقائق التى يمكن عرضها فيما يلى :

١ – وجود تدرج هرمى يتكون من ثلاثة مستويات من التجمعات الريفية تتمثل فى قرية مركزية وأخرى خدمية وثالثة زراعية .

٢ – يمثل مسطح ٢٠٠٠ فدان الحد الأدنى لزمام الرتبة الدنيا من التجمعات ، ويتطابق ذلك مع أدنى مسطح تخدمه الشبكات الرئيسية للرى .

٣ – يبلغ متوسط حجم سكان التجمعات بالترتيب حوالى ٢٠٠٠ نسمة للرتبة الدنيا ، وبين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة للرتب العليا .

٤ – تتباعد التجمعات بما يتراوح بين ٢-٤كم ، ٨–١٠كم ، ١٢–٢٠كم فى تدرج واضح من الرتبة الدنيا للرتب العليا .

٥ – يتبع كل تجمع حوالى ٤-٦ تجمعات من الرتب الدنيا .

٦ - يقتصر نطاق خدمة الرتبة الأولى على القرية الزراعية بينما يتردد نطاق خدمة الرتبة الثانية بين ١٠,٠٠٠ - ١٢,٠٠٠ فدان لتمتد خدمتها للقرى الفرعية فى هذا النطاق . كذلك بالنسبة للرتبة الثالثة التى يبلغ نطاق تأثيرها مابين ٣٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ فدان .

وعلى الرغم من أن معظم مشروعات الاستصلاح الزراعى قد أتفقت فيما بينها تقريبا على التوزيع المكانى والحجمى والوظيفى للتجمعات السكنية بها ، والذى يتشابه إلى حد كبير مع النظام المقترح فى نظرية المحلات المركزية .. إلا أن هذه الصورة قد تغيرت إلى حدما عند التنفيذ - ومع مرور الوقت - على بعض هذه المشروعات . فقد اتضح من مراجعة بعض تجارب المناطق المستصلحة أنه من الصعب التقيد بالشكل السداسى لتوزيع التجمعات ، وذلك لأنه يحتاج إلى مسطحات شاسعة من الأرض يصعب توفيرها فى أغلب الأحيان . وقد لجأت هذه المشروعات عند تنفيذها إلى الشكل المربع بدلا منه . كما وجد أنه من الصعب الالتزام بالتدرج الهرمى الجامد سواء النظرى أو المقترح فى مشروعات الاستصلاح ، ويرجع ذلك إلى أن عدد توابع أى مركز قد تختلف من رتبة إلى أخرى ومن موقع إلى آخر ، كما حدث فى غرب النوبارية حيث يتراوح عدد التوابع المنفذة من ١ إلى ٧ قرى . لذا فإن المرونة فى توزيع التجمعات الريفية بالمناطق المستصلحة أو فى تدرجها الهرمى تصبح ضرورة تحتمها خصوصية كل منطقة .

من ناحية أخرى فإن دراسة مشروعات تعمير المناطق المستصلحة أفرزت العديد من المؤشرات الهامة التى تتعلق بارتباط توزيع هذه التجمعات بشبكات البنية الأساسية وبالهيكل العمرانى والاقتصادى للأقاليم المحيطة ، والتى يمكن عرضها على النحو التالى :

- ضرورة تكامل توزيع التجمعات السكانية مع توزيع شبكات البنية الأساسية حتى تفادياً لأى تعارض بينهما خاصة وأن توفير الشبكات الداخلية يكون عادة من اختصاص وزارة الزراعة والشبكات الخارجية من اختصاص وزارة الأشغال والموارد المائية والكهرباء والنقل ، بينما تكون ملكية الأراضى للحكومة أو القطاع العام أو الخاص .

– ضرورة ربط تخطيط مناطق الاستصلاح بالهياكل العمرانية والإقتصادية المحيطة ، لأن كل عناصر النسق العمراني تؤثر فى بعضها البعض داخل مناطق الاستصلاح وخارجها .

– ضرورة إنشاء مركز عمرانى كبير فى مناطق الاستصلاح ليوفر الخدمات ذات المستوى الأعلى المطلوبة خصوصا فى المراحل المتقدمة من المشروع . ويمكن الاعتماد على إحدى التجمعات القائمة بالإقليم لتقوم بهذا الدور المركزى . وتشير الدراسات إلى أن معظم سكان غرب النوبارية يعتمدون على مدينة أبو المطامير فى خدماتهم العليا (الصحية والتجارية والتعليمية) حتى بعد التفكير فى إنشاء مدينة النوبارية الجديدة . وأيضا مدن المنزلة والجمالية شمال مناطق الاستصلاح عند بحيرة المنزلة والتى زاد عدد سكانها بدرجة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية نتيجة لدورها كمراكز خدمية عمرانية لمناطق الاستصلاح والصيد فى المنطقة المحيطة .

– ضرورة التعامل مع توزيع التجمعات الريفية فى مناطق الاستصلاح على أنه وضع ديناميكى وليس وضعاً إستاتيكياً ثابتاً ، فقد أشارت الدراسات فى هذا الصدد إلى أن هذا التوزيع يتغير مع الزمن وعبر مراحل التنمية المختلفة ويستدعى ذلك مراجعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .. الخ ، لكل مشروع لتكون محددات واضحة لتخطيط مناطق الاستصلاح توزيع التجمعات العمرانية بها .

ويمكن القول من مجمل ماسبق أنه من الصعب الاعتماد على نسق نظرى لتوزيع التجمعات العمرانية وتطبيقه فى كل مشروعات الاستصلاح بلا استثناء وإنما يجب إجراء دراسات متأنية لكل مشروع على حدة ومراجعة التجارب السابقة حتى يتسنى تحقيق الأهداف المنشودة من تعمير هذه المناطق .

٣ - الطاقة الاستيعابية للمعمور المصرى :

تشكل الطاقة الإستيعابية للحيز المعمور إحدى المحددات الرئيسية التى سيتوقف عليها التحديدالنهائى للمناطق المستقبلية المقترحة للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

والمقصود بالطاقة الاستيعابية هنا هو قدرة الحيز العمرانى بنطاقيه المحلى والإقليمى على استيعاب الزيادة السكانية .

٣-١ الطاقة الاستيعابية لمراكز الاستيطان الريفى والحضرى :

تمثل خصائص الهيكل العمرانى من حيث الكثافة السكانية والمساحات المتاحة من الأراضى الفضاء والوزن النسبى للمبانى المنخفضة الارتفاع ، المدخلات الأساسية فى عملية تحديد الطاقة الاستيعابية لمراكز الاستيطان الريفى والحضرى . وتشير الدراسة الأولية لهذه العناصر إلى عدد من الحقائق التى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

٣-١-١ الكثافات السكانية :

إذا كان الحد الأقصى للكثافة السكانية - كما هو محدد بقانون التخطيط العمرانى - يجب ألا يتجاوز ١٥٠ شخص / فدان بالنسبة للمجتمعات العمرانية القائمة ، فقد اتضح أن حوالى ٢٠٪ من المدن و ١٢٪ من القرى قد تخطت هذا الحد ، بينما مايقرب من نصف عدد القرى وكذلك نصف عدد المدن قد اقترب بالفعل من سقف الكثافة السكانية . أما النسبة الباقية - وتزيد عن ثلث العدد الإجمالى للقرى بينما تقل عن ثلث إجمالى عدد المدن - فتقع فى الشريحة الكثافية أقل من ١٠٠ شخص / فدان .

ولعل أهم مايميز تلك الشريحة الأخيرة هو استئثارها بالتجمعات العمرانية الواقعة بمحافظات الحدود ذات الظهير الصحراوى المفتوح مثل مدينة بئر العبد

(٤٤ شخص / فدان) والقنطرة غرب (٣٤ شخص / فدان) والحسينية (٦١ شخص / فدان) وسفاجا (٣٥ شخص / فدان) .

ويتضح التباين الشديد فى الكثافات السكانية بين التجمعات العمرانية فى النطاق الصحراوى ونظيرتها المنتشرة فى النطاق الزراعى للوادى والدلتا من خلال مدينة الغردقة والتى سجلت الحد الأدنى للكثافة بين مدن الدراسة ، والذى يبلغ ٣ شخص / فدان فى مقابل ٣٠٦ شخص / فدان سجلتها مدينة فوة . ورغم القدرة الكامنة فى مدن محافظات الحدود على الاستيعاب إلا أنها تمثل نسبة محدودة من إجمالى عدد المدن المصرية ، فى الوقت الذى تشير فيه حقائق الوضع الراهن إلى أن ٠٧٪ ؟ ! من الهياكل العمرانية للمدن القائمة و ٥٦٪ من هياكل القرى لم تعد قادرة - من منظور الكثافة السكانية - على استيعاب الفائض السكانى .

٣-١-٢ ارتفاعات المبانى :

تشير نتائج التحليل إلى أن ٥٨٪ من المدن فى مقابل ٥٥٪ من القرى تشغل المبانى ذات الارتفاع المنخفض أكثر من ٦٠٪ من مسطحها العمرانى .

معنى هذا أن حوالى نصف مراكز الاستيطان الحضرى والريفى فى مصر تستطيع من خلال هياكلها العمرانية القائمة استيعاب جزء من النمو السكانى نظراً لكبر نسبة المبانى ذات الارتفاع المنخفض (طابق واحد فى القرية مقابل طابقين فى المدينة) .

٣-١-٣ الأراضى الفضاء :

تمثل التجمعات العمرانية التى تشغل الأراضى الفضاء أكثر من ١٠٪ من رقعتها الكلية حوالى ٣٤٪ من إجمالى عدد المدن فى مقابل مايقرب من ٣١٪ من إجمالى عدد القرى ، وهو الأمر الذى يعكس إمكانية استيعاب جزء من النمو السكانى المتوقع مستقبلا ضمن الهياكل العمرانية القائمة وذلك من منظور المساحات المتاحة من الأراضى الفضاء ، وبصرف النظر عن أى قيود قد تحول دون إمكانية لاستغلال هذه الأراضى بالفعل .

فى ضوء هذه المؤشرات ومن خلال التقدير الأولى للمسطح الإجمالى للأراضى الفضاء بمراكز الاستيطان الريفى والحضرى أمكن توقع حجم السكان الذى يمكن أن تستوعبه هذه الأراضى والذى قدر بحوالى ١,٤ مليون نسمة فى المدن القائمة فى مقابل ٢,٤ مليون نسمة تستطيع أن تستقبلهم القرى.

معنى هذا أن مراكز الاستيطان الريفى والحضرى يمكن أن تستوعب معاً مايقرب من ٤ مليون نسمة بحسابات الأراضى الفضاء . أما بحسابات الكثافة الحالية فقد اتضح أن الهياكل العمرانية القائمة – فى معظمها – لم تعد قادرة على استيعاب الزيادة السكانية ، وبالتالى فإن الأراضى الفضاء المتاحة والمتخللة للكتلة العمرانية ربما تشكل رصيداً يمكن فى حالة استخدامه إعادة الاتزان الداخلى للمدن والقرى وليس لاستيعاب الفائض السكانى .

٣-٢ الطاقة الاستيعابية للمجتمعات العمرانية الجديدة :

يمكن القول فى ضوء الأحجام السكانية المستهدفة بمخططات المدن الجديدة أنه لا يتوقع أن تلعب هذه المدن دوراً ملموساً فى التصدى للمشكلة العمرانية ، سواء من حيث استيعاب النمو السكانى أو التخفيف من حدة الكثافات السكانية لإقليم القاهرة بصفة خاصة والمدن الكبرى بصفة عامة . فالطاقة الاستيعابية للمدن الجديدة – سواء المستقلة أو التابعة – تبلغ نحو ٢ ، ٣ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ – كما ورد بمخططات هذه المدن – فى حين تقدر الزيادة فى السكان بنحو ٢٠ مليون نسمة حتى مطلع القرن القادم . أى أن طاقة المدن الجديدة لن تشكل سوى ١٥٪ من حجم الزيادة الكلية المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ . وبفرض إضافة طاقة المدن التوائم والتى يبلغ مجموع أحجامها المقدرة بحوالى مليون نسمة ، فإن الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمدن الجديدة مجتمعة لن تتجاوز ٢٠٪ .

وحتى على مستوى العاصمة القومية (القاهرة) ستظل المدن الجديدة عاجزة عن خلخلة الكثافات السكانية بها ، فوفقا للمخطط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبرى ، تبلغ طاقة المدن الجديدة عاجزة عن خلخلة الكثافات السكانية بها ، فوفقا للمخطط الهيكلى لإقليم القاهرة الكبرى ، تبلغ طاقة المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة ١,٩ مليون نسمة ، بنسبة ١٩,٤٪ من الزيادة المتوقعة لسكان الإقليم حتى عام ٢٠٠٠ . وقد اقترح المخطط العام إقامة تجمعات حضرية أخرى جديدة حول المدن بطاقة ٢,٨ مليون نسمة ، وذلك فى محاولة لامتصاص أكبر قدر ممكن من الزيادة السكانية وللتخفيف من الضغط السكانى على القاهرة ومرافقها . ومع ذلك فإن نسبة استيعاب المدن الجديدة وتوابعها من تجمعات - بفرض بلوغ الأحجام السكانية المستهدفة - لن تتعدى ٤٥٪ من جملة الزيادة السكانية بالإقليم وهو ما يعنى ضرورة استيعاب مايزيد عن خمسة ملايين نسمة داخل الكتلة العمرانية الحالية وامتداداتها فى الأطراف . ولا تختلف الصورة كثيراً بالنسبة للأسكندرية ، حيث لن تتجاوز حجم سكان مدينة العامرية الجديدة بعد اكتمالها ٥١٠ ألف نسمة ، وهو ما يمثل ١٧٪ فقط من الزيادة المتوقعة لسكان الإقليم (٣,١ مليون نسمة خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠٠٠) وعلى ذلك فإن الطاقة الاستيعابية للمدن الجديدة لن تتجاوز ١٥ - ٢٠٪ من الزيادة المتوقعة لسكان الحضر .

٣-٢ الطاقة الاستيعابية على المستوى الإقليمي :

تشير نتائج تحليل الحيز المصرى إلى وجود عدد من القطاعات الإقليمية المتميزة ، تختلف فيما بينها من حيث قدرتها على استيعاب الفائض السكانى . فمعظم محافظات إقليم الدلتا لن تكون قادرة على استيعاب أى زيادات سكانية محتملة نظراً لأن المساحة المنزرعة والمنتجة تحتل أكثر من ٨٠٪ من جملة أراضيها .

هناك فى المقابل ثلاثة نطاقات إقليمية تتميز بإمكانية التوسع العمرانى على الحيز الصحراوى المتاخم للأراضى المعمور الفيضى ، يضم أولهم محافظات جنوب الصعيد حيث أسوان والبحر الأحمر ، أما ثانيهم فيشتمل على محافظات الدلتا / صحراوية مثل البحيرة والإسماعيلية ، أما النطاق الثالث فيضم تلك المجموعة من المحافظات الصحراوية والمتمثلة فى سيناء ومطروح والوادى الجديد بانفتاحها على الصحراء وبما تمتلكه من موارد أرضية فى مقابل محدودية الموارد البشرية .

وفى هذا الصدد يمكن الخروج بمؤشر عام – وبغض النظر عن تباينات النطاقات المختلفة – هو أن الطاقة الاستيعابية الكلية من الناحية الايكولوجية قد تم تجاوزها أو كادت بالفعل وأن استعادة التوازن سوف تتطلب نوعاً من التفريغ السكانى خارج الحيز المعمور بما يضمن وقف الزحف على المساحة الزراعية المنتجة بالوادى والدلتا واستعادة حالة التوازن المفقودة .

٤ - تشخيص الأوضاع الراهنة للمعمور المصرى :

أتاحت عمليات رصد وتحليل الأوضاع الراهنة للمعمور المصرى فرصة الوقوف على عوامل القوة والضعف فى المنظومة الكلية للحيز القومى حيث توافر لهذه المنظومة العديد من عناصر القوة المتمثلة فى الموارد البشرية والموارد الأرضية (مسطحات الأراضى الصحراوية وما تمتلكه من إمكانيات تنموية) ورغم هذا فإن حقائق الأوضاع الراهنة تشير إلى قصور واضح فى إدارة هذه الموارد – كنتيجة لغياب الرؤية الشاملة – والتى أدت إلى حالة من الاختلال أصابت علاقة الموارد البشرية بالموارد الأرضية والمكانية ، والتى أثرت بدورها على حيوية المنظومة الكلية للبلاد حتى بلغت تلك المرحلة الحرجة من عدم الاتزان .

وفى ضوء ما أسفرت عنه هذه الدراسة وفى إطار ما أفرزته من مؤشرات يمكن تحديد مجموعة الاختلالات الأساسية التى تؤثر على كفاءة المعمور المصرى .

٤ - ١ قزمية الحيز المعمور :

لعل أهم السمات المميزة للحيز القومى المصرى هى محدودية المساحة الحيوية للبلاد والتى تقع معظمها فى الرقعة الأرضية للمحافظات الواقعة فى نطاق الوادى والدلتا ، حيث يتركز الغالبية العظمى من السكان ، هذا فى الوقت الذى تتوافر فيه مساحات شاسعة من الأراضى بمحافظات الحدود والتى تمتلك من الإمكانات ما يؤهلها لاستيعاب الفائض السكانى من المناطق المأهولة . (شكل رقم ٢) .

وعبر العصور المختلفة كان من الطبيعى أن تفرز هذه الأوضاع ذلك النمط الأحادى للحركة البشرية من الشمال إلى الجنوب أو العكس ، فى الوقت الذى تكاد تنعدم فيه الحركة من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق ، وما ترتب على ذلك من خلل فى علاقة السكان بالمكان .

ومع التنامى المستمر فى حجم السكان وغياب الحيز المكانى فى الخطط الاقتصادية الاجتماعية كان التنافس الشديد على الحيز المعمور بين الاستخدامات التقليدية للأرض والمتمثلة فى الزراعة وبين تلك التى تتطلبها طبيعة النمو والمتمثلة فى مراكز الاستيطان الحضرى والريفى . وكنتيجة طبيعية لهذا التنافس تراجعت مساحة الاستخدام الزراعى فى مقابل تزايد الرقعة العمرانية - رغم كل الجهود المبذولة فى سبيل الحفاظ على الأرض الزراعية - مما أدى إلى التآكل السريع والانكماش المستمر للغطاء النباتى ، حيث تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٠,٢٠ فدان / فرد عام ١٩٦٤ إلى ٠,١٢ فدان / فرد عام ١٩٩٤ .

وقد أسفرت المحاولات التى تمت - خلال العقود الثلاثة الماضية - لاستصلاح الأراضى عن إضافة مايقرب من مليون فدان . ورغم هذا فإن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية لم يرتفع وإن ظل ثابتاً خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٤ . ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أنه فى الوقت الذى زادت فيه مساحة الأراضى الجديدة المضافة إلى الرقعة

الزراعية كان الزحف العمراني يلتهم الأراضي الزراعية الخصبة بما يعادل نفس المسطحات المستصلحة تقريباً .

معنى هذا أن الحيز المعمور - في حالة استمرار معدلات انكماش الأرض الزراعية - سوف يزداد تقزماً فوق قزميته كنتيجة للأنماط السائدة في التعامل مع هذا الحيز والتي أوقعته في دائرة يسمى بالمأزق الايكولوجي حيث أدت متطلبات النمو السكاني - وما ترتب عليها من امتدادات عمرانية مستمرة - إلى تقليص المساحة الحيوية المنتجة في مقابل انحسار الاستخدام الزراعي نتيجة العديدمن المشاكل التي أدت إلى تدهور قطاع الزراعة .

إن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو :

كيف يعود التوازن المفقود بين الموارد البشرية والموارد الأرضية ؟

وربما لا تأتي الإجابة عن هذا السؤال بجديد بحيث أن الجزء الأكبر من الحلول المتعلقة بالمشاكل المترتبة على قزمية المعمور المصري تكمن أساساً خارج هذا الحيز المعمور . وفي هذا الإطار فان استيعاب الفائض السكاني المتوقع لابد وأن يعتمد على الأقاليم التنموية الجديدة في الصحراء .

فقد قدرت الموارد الأرضية التي يمكن إضافتها - وفقاً لتقرير المخطط العام للأراضي عام ١٩٨٥ - بحوالي ٨,٢ مليون فدان ، تتركز في محافظات الحدود (سيناء ، مرسى مطروح ، الوادي الجديد) فضلاً عن الهوامش العمرانية للمحافظات الأخرى .

وإذا كانت الموارد الأرضية المتاحة تشير إلى الإمكانيات الكامنة بالأقاليم الصحراوية فإن موارد الطاقة (بترول ، غاز طبيعي) والموارد التعدينية ، فضلاً عن الثروة السمكية والموارد السياحية بهذه الأقاليم سوف تتيح مجالات مكانية إضافية ملائمة لعمليات التنمية المختلفة .

٤ - ٢ هيمنة البؤرة القاهرية :

رغم الطبيعة الشريطية للمعمور المصري إلا أن تركز معظم مراكز الاستيطان الحضري حول القاهرة قد اتضح بقوة من خلال النسبة الكبيرة (٦٠٪) التي استأثرت بها

المدن الواقعة فى نطاق التأثير المباشر للقاهرة (٢٠٠كم) . كما يعكس الانكماش الملحوظ لمجموعة المدن الواقعة فى الشريحة الحجمية المتوسطة (١٧٪) مدى انضغاط الشبكة الحضرية والذى أدى بدوره إلى التضخم الحجمى المتواصل للقاهرة واحتفاظها بمعدلات نمو متسارعة نظراً لاحتكارها العديد من الوظائف التى كان من الممكن أن تستأثر بجزء منها مدن الشريحة المتوسطة - فى حالة تمدد الشبكة الحضرية - هذا بالإضافة إلى تيار الهجرة المتدفقة من مدن الشريحة الحجمية الدنيا - فضلاً عن التجمعات الريفية - إلى القاهرة ، وانعكاس هذه التدفقات على التضخم العاصمى على حساب الشرائح الحجمية الأخرى بصفة عامة والوسطى منها على وجه الخصوص .

والمتأمل فى تاريخ القاهرة وعلاقتها بالنسق العمرانى القومى لا يمكن أن يتصور أنها كانت فى يوماً ما « مدينة خاصة » لا يسمح بدخولها لأفراد الشعب إلا بأذن خاص وبغرض خدمة أهل الحصن الفاطمى . فقد امتدت القاهرة خارج أسوارها فى كل صوب ليبلغ مسطح كتلتها العمرانية من ٢٣٠ فدان فى مطلع القرن الحادى عشر إلى مايزيد عن ٥١ ألف فدان مع نهايات القرن العشرين . وباعتبار الإقليم العمرانى للقاهرة الكبرى متمثلاً فى الكتلة الحضرية التى تتكون من مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة فإن المساحة تتجاوز ٨٣ ألف فدان .

معنى هذا أن الكتلة العمرانية للقاهرة الكبرى تزيد عن ٨٨ ضعف متوسط مساحة الكتلة العمرانية للمدينة المصرية ، وتستوعب حوالى ٢٢٪ من جملة سكان الجمهورية و٤٣٪ تقريباً من جملة سكان الحضر .

ويعكس المسطح الهائل للكتلة العمرانية فضلاً عن الحجم السكانى الضخم مدى هيمنة البؤرة القاهرية على النسق العمرانى العام والذى اتضح من قبل عند دراستنا لتصنيف مراكز الاستيطان الحضرى .

لقد استأثرت القاهرة الكبرى خلال العقود الثلاثة الماضية بكم كبير من الدراسات التى عنيت فى معظمها بمحاولة الحد من سيطرتها الطاغية على الشبكة العمرانية والتى انتهت بالمخطط الهيكلى عام ١٩٨٢ .

إن المشكلة العاجلة التى واجهت القائمين على تخطيط القاهرة الكبرى عام ١٩٨٢ كانت تتمثل فى كيفية توفير مسطح الأراضى الذى يتناسب مع التوسع الحضرى اللازم لاستيعاب حجم السكان المتزايد . فسكان الإقليم يزيدون بنحو ٣٥٠ ألف نسمة سنوياً ، أى أن القاهرة تتحمل فوق أعبائها المتضخمة عبء ١٠٠٠ نسمة تضاف إلى عدد سكانها كل يوم .

ويمكن تقدير حجم المشكلة إذا ما علمنا أن هناك مايقرب من ٨ مليون نسمة كان لابد أن يخطط لاستيعابهم خلال الفترة من ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وأن أى قصور فى مواجهة هذه المشكلة سوف يعنى الاستمرار فى التهام الأرض الزراعية .

وتشير حقائق الوضع الراهن إلى أن الكتلة المبنية للقاهرة الكبرى قد تضخمت فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٢ بنسبة قدرت بنحو ٤٣٨٪ . وأن الزحف العمرانى للقاهرة فى الفترة من ١٩٦٨ – ١٩٧٧ كان يلتهم ٧٨٦ فداناً من الأرض الزراعية فى السنة الواحدة ، ارتفع هذا المعدل إلى مايقرب من ١٤٢٨ فداناً سنوياً فى الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٨٢ ، وهو الأمر الذى كان لايمكن استمراره دون قيود أو ضوابط .

لقد أكدت السياسة القومية للتنمية الحضرية على ضرورة حماية الأرض الزراعية مع اتباع سياسة « اللامركزية » لوضع حد للامتداد المتلاحم للكتلة العمرانية للقاهرة . وتتطلب حماية الأرض الزراعية الاتجاه إلى النطاق الصحراوى وتوفير أراضى للتعمير وقف جميع الاستثمارات فى المشروعات التى تقام على الأراض الزراعية .

لقد خلصت دراسات السياسة القومية للتنمية الحضرية إلى تبنى السياسة الرامية إلى استغلال المميزات الاقتصادية الهائلة لإقليم القاهرة الكبرى فى استيعاب الجزء الأكبر من النمو المتوقع فى عدد سكان الحضر فى نفس الوقت الذى يتم فيه تقليل حدة التركز السكانى فى المناطق الواقعة فى قلب المدينة من خلال تنمية الأطراف والمجتمعات العمرانية الجديدة الواقعة بالأراضى الصحراوية .

وطبقا لدراسات المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى فإن حجم سكان الإقليم سوف يبلغ نحو ١٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . أى أن هناك حوالى ٤,٧ مليون نسمة من السكان يجب استيعابهم خلال الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ وذلك على النحو التالى :

تستوعب الكتلة العمرانية القائمة	١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة
تستوعب مشروعات الإسكان (تحت التنفيذ)	١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة
تستوعب الأراضى الفضاء والأطراف	٢,٥٣٠,٠٠٠ نسمة
تستوعب المدن المستقلة والتابعة	٠,٩٠٠,٠٠٠ نسمة
تستوعب التجمعات العمرانية الجديدة	١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة
الإجمالى	٧,٤٠٠,٠٠٠ نسمة

ويلاحظ من هذا التوزيع أن حوالى ٣٧,٨٪ من حجم السكان سوف يتم استيعابه فى التجمعات العمرانية المقترحة بالإضافة للمدن الجديدة الأخرى . أما المساحات اللازمة للتوسع العمرانى خلال الفترة ١٩٨٢ - ٢٠٠٠ فقد قدرت بنحو ٣٤٢٧٢ فداناً . توفر التجمعات العمرانية والمدن الجديدة حوالى ٤٥٪ من تلك المساحات .

على أن حقائق الوضع الراهن للتنمية سواء فى التجمعات أو المدن الجديدة تشير إلى أن أهداف المخطط الهيكلى للقاهرة الكبرى لم تتحقق . فمجرد المقارنة السريعة بين ماجاء المخطط وماهو كائن بالفعل على أرض الواقع تقول بأنه لم يكتمل حتى الآن إنشاء أى من التجمعات العمرانية الجديدة ، وبالتالى فإن « حلم » المليون نسمة المتوقع أن تستوعبه هذه التجمعات من الصعب جداً تحقيقه مع حلول عام ٢٠٠٠ .

من ناحية أخرى لم تستوعب المدن الجديدة (١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، بدر ، العبور) سوى ٧٠ ألف نسمة أو أكثر قليلاً - وفقاً لتعداد ١٩٨٦ - معظمهم (٨٥٪) يتركزون فى مدينة واحدة هى ١٥ مايو ، معنى هذا أن حجم السكان الذى حققته هذه المدن مجتمعة خلال عشر سنوات تستطيع القاهرة الكبرى وحدها أن تحققه فى ٧٠ يوما فقط ... أى أن سباق النمو العمرانى كان دائماً لصالح الكتلة الحضرية الأم ، حيث الزحف المستمر على الأرض الزراعية وما يترتب عليه من إهدار لموارد غير متجددة يستحيل تعويضها .

وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن عدد سكان القاهرة الكبرى سوف يبلغ ١٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وإن الكتلة العمرانى القائمة يمكن أن تستوعب ١٣,٢ مليون نسمة ، وإن التجمعات الجديدة المحيطة بهذه الكتلة سوف تستوعب ٢,٨ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ - وبفرض أن هذا سيحدث بالفعل - فإن السؤال المطروح سوف يصبح : ماذا بعد عام ٢٠٠٠ ؟

ليس هناك من شك فى أن أى محاولة للاجابة عن هذا السؤال لايمكن أن تتم بمعزل عن قضية التنمية المكانية على المستوى القومى . ففى القاهرة تتركز معظم الاستثمارات القومية فى القطاعات السلعية والخدمية ، مما جعلها نقطة الجذب الرئيسية ومن ثم فإن مواجهة مشاكل القاهرة الكبرى يجب أن تتم فى إطار شمولى للتنمية المكانية فى مصر .

لقد كان الهدف من دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية عام ١٩٨٢ هو الوصول إلى استراتيجية للتنمية العمرانية تتكامل فيها السياسات القطاعية والمكانية تتحقق من خلالها الأهداف القومية المعلنة للدولة وذلك مع التركيز على مواجهة مشكلات التزايد السريع فى سكان الحضر ، وتمركز هؤلاء السكان فى المدن الرئيسية (القاهرة ، الأسكندرية) مما أدى إلى اختلال النسق العمرانى ورغم هذا انتهت الدراسة إلى تبنى الاستراتيجية الرامية إلى استيعاب التزايد السكانى فى القاهرة وأن يرفع معدل النمو العمرانى فى بعض عواصم المحافظات رغم أن الوضع الراهن لهذه المدن بما فيها القاهرة الكبرى وتوقعات المستقبل طبقا لهذه الاستراتيجية المفضلة يتعارض مع هدف الحفاظ على الأراضى الزراعية من ناحية وعلى تهيئة البيئة المعيشية المقبولة فى ظروف تدهورها الحالية

ومن الجدير بالذكر أن حسابات التقييم التى أدت إلى تفضيل هذه الاستراتيجية قد اقتصرت على الشق المالى فقط دون أن يؤخذ فى الاعتبار البعدين الاقتصادى والاجتماعى سواء على المدى المتوسط أو البعيد .

لقد طرحت الدراسة أربعة بدائل أخرى للتنمية الحضرية نذكرها على النحو التالى :

- الاتجاه إلى إقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى الصحراء .
- استصلاح الأراضى الصحراوية وخلق تجمعات قروية زراعية صناعية مكتفية ذاتيا
- تركيز الأنشطة الاقتصادية فى عدد من أقطاب النمو .
- تنمية مدن الشريحة الحجمية المتوسطة عن طريق الارتقاء بالبنية الأساسية وتحسين الخدمات وخلق فرص العمل بهذه المدن .

ولعله من الواضح أن استمرار سياسة التركيز فى القاهرة الكبرى سوف يؤدى إلى زيادة اتساع الفجوة بينها وبين المدن الأخرى فى النسق العمرانى مما يؤدى بدوره إلى تفاقم مشكلات القاهرة كنتيجة لتزايد معدلات الهجرة إليها .

ومن ناحية أخرى فإن حجم تكلفة إقامة مجتمعات عمرانية جديدة مستقلة ربما تجعل منها استراتيجية كبيرة المخاطر نظراً لندرة الموارد المالية والتي تقل من فرص تحقيق هذه المجتمعات للأهداف التي أنشئت من أجلها .

ومن المؤكد – فى ضوء هذه المؤشرات – أن البدائل الثلاثة الباقية للتنمية الحضرية تستأهل مزيداً من الدراسة والتقييم فالفرصة مهيأة لدعم إمكانيات النمو فى إقليم القناة . كذلك فإن استصلاح الأراضى واستزراعها وتعميرها سوف يوفر فرص العمل والأقامة والاستقرار لشباب الخريجين وفئات أخرى تمثل قطاعاً كبيراً من المنتفعين .

وإن كانت دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية قد ألقت الضوء على هذين البديلين إلا أنها لم تول أهتماماً يذكر لتنمية المدن المتوسطة . فالدراسة لم تتطرق لبحث أمكانية الاستفادة من هذه الشريحة من المدن رغم دورها المأمول فى الحد من السيطرة الطاغية للقاهرة ، بالإضافة إلى تخفيف حدة المشاكل التى تعانى منها المدن الكبرى بصفة عامة ، فضلاً عن إتاحة الفرصة للمدن المتوسطة لتلعب دورها فى الاقتصاد القومى وما يترتب عليه من تحقيق التوازن فى النسق العمرانى العام وذلك فى إطار الاستراتيجية القومية للتنمية المكانية .

٤-٣ أختلال المنظومة العمرانية :

تعكس مجمل النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسة – حتى الأن – حقيقة واضحة تتمثل فى وجود أختلالاً هيكلياً فى العلاقة بين البنية السكانية والمحيط الحيوى للمعمور المصرى من ناحية ، والحيز القومى ككل من ناحية أخرى ويمثل هذا الاختلال فى واقع الأمر التحدى الرئيسى أمام واضعى الأستراتيجية القومية الشاملة للتنمية . وعلى الرغم من خطورة مشكلة التوازن بين الأرض والسكان إلا أنها لم تحظ باهتمام يذكر حتى نهاية السبعينات . فقد كان أهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مقصورا على

المستوى القومى دون التأكيد على الحيز المكانى فى خطط التنمية والتوزيع الجغرافى العادل لثمارها . إذ ركزت هذه الخطط على الأهداف العامة للتنمية الإقليمية دون تحديد لمعدلات مستهدفة لكل إقليم ، كما لم توضح هذه الخطط التوزيع المكانى للأنشطة المختلفة وفقا لمتطلبات التنمية والإمكانيات الكامنة للأقاليم المختلفة وذلك باستثناء الخطة الخمسية الماضية التى بدأت تأخذ فى إعتبارها البعد المكانى .

وقد فرض هذا الوضع نفسه على خريطة المعمور المصرى حيث أفرز تلك المساحة الضيقة المأهولة بالنطاق الفيضى للوادى والدلتا . من ناحية أخرى أدى إغفال البعد المكانى فى خطط الدولة إلى خلل واضح فى نمط تخصيص الموارد الاستثمارية لصالح القاهرة وبعض العواصم الكبرى مما دعى إلى توطين الشطر الأعظم من النشاط الصناعى والتجارى والخدمى بها ، الأمر الذى أدى بدوره إلى خلل فى المنظومة العمرانية حيث نمط سيادة الوحدة الحضرية الواحدة المتمثلة فى العاصمة القومية والذى أكدته هذه الدراسة فى الأجزاء السابقة . وقد كان من جراء ذلك تصاعد معدلات النمو السكانى للقاهرة والمدن الكبرى وما ترتب على ذلك من ظهور القرى المتروبوليتانية فى أقاليم هذه المدن ومن ثم زيادة التركز السكانى وتآكل المساحة الحيوية المنتجة ، فضلاً عن تعميق ظاهرة الاستقطاب فى الحيز المعمور ، فى مقابل تخلخل سكانى وإمكانيات واعدة للتنمية خارج حدود هذا الحيز .

وتتضح حالة الاختلال فى قيم الكثافات السكانية العالية فى الرقعة الأرضية للوادى والدلتا وتلك الكثافات الهامشية فى الأقاليم الصحراوية . ويأخذ هذا التفاوت الشديد أقصى صورة فى قيم الكثافات العمرانية بين الحيز « المعمور » (بعد استبعاد مساحة الأراضى المنتجة) والحيز «المهجور» فى أقاليم الصحراء .

وتمثل قيم الكثافات المرتفعة بتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم المخاطر المختلفة من الاتجاه المتزايد لتكاثف الحيز المعمور - مؤشراً غاية فى الأهمية بالنسبة

لعملية صياغة الاستراتيجية القومية للتنمية . وفى ضوء النتائج التى أسفرت عنها تقويم الطاقة الاستيعابية للمعمور المصرى فإن سياسة الانتشار الجغرافى فى إطار اللامركزية والتخطيط الإقليمى يمثلان مطلباً ملحاً وضاغطاً لتنمية الأقاليم الصحراوية ذات الإمكانيات الاقتصادية والمكانية الهائلة ، حتى يمكن استعادة حالة التوازن المفقودة بين الموارد البشرية والموارد الأرضية فى الحيز المصرى .

٥ - المراجع :

١ – اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء (١٩٩٤) المشروع القومى لتنيمة سيناء – وزارة التخطيط – القاهرة .

٢ – وزارة التخطيط (١٩٩٣) مشروع تخطيط التنمية الإقليمية والبنية الأساسية – الأمم المتحدة – القاهرة .

٣ – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (١٩٩٢) استراتيجية التنمية الشاملة لاقليم الدلتا – التقرير العام – القاهرة .

٤ – مجدى ربيع وآخرون (١٩٩٠) القرى المتروبوليتانية بإقليم القاهرة الكبرى : تقويم السياسات العامة لتخطيط النمو العمرانى – بحث مقدم إلى ندوة المأوى والتحضر – الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى – القاهرة .

٥ – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (١٩٩٠) الملامح العريضة للمدن المصرية – دراسة تحليلية قامت بها كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى (أربعة أجزاء) – جامعة القاهرة .

٦ – مجدى ربيع وطارق وفيق (١٩٨٩) التنمية العمرانية لمناطق التخلف الحضرى – بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول للتنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة – القاهرة .

٧ – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (١٩٨٩) تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة – دراسة تحليلية قامت بها كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى (أربعة أجزاء) – جامعة القاهرة .

٨ – مجدى ربيع (١٩٨٨) التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة الكبرى (رؤية نقدية) بحث مقدم إلى ندوة التوسع الحضرى دوافعه ومشاكله وسياسات التنمية الحضرية – معهد التخطيط القومى وفريدريش ايبرت – القاهرة .

٩ – مجدى ربيع وطارق عبد اللطيف (١٩٨٨) المعايير التخطيطية لتوزيع التجمعات الريفية فى مناطق الأستصلاح – بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الأول للجمعية المصرية للهندسة الزراعية – القاهرة .

١٠ – مجدى ربيع وطارق عبد اللطيف (١٩٨٨) المشاكل التطبيقية للمدن الجديدة : التجربة المصرية – بحث مقدم إلى ندوة المدن الجديدة – المعهد العربى لأنماءالمدن – المملكة العربية السعودية .

١١ – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (١٩٨٧) التخطيط الهيكلى لمدينة طنطا – بالاشتراك مع الوكالة الآلمانية للتعاون الفنى – القاهرة .

من ناحية أخرى فأن حجم تكلفة أقامة مجتمعات عمرانية جديدة مستقلة ربما يجعل منها استراتيجية كبيرة المخاطر نظر لندرة الموارد المالية والتى تقلل من فرص تحقيق هذه المجتمعات للأهداف التى انشئت من آجلها .

١٢ – وزارة التعمير (١٩٨٢) السياسة القومية للتنمية الحضرية – القاهرة .

١٣ – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (١٩٨٢) التخطيط الهيكلى للقاهرة الكبرى – القاهرة .


Mediterranean Sea

إشكالية العمارة والعمران المعاصر فى مصر

(رؤية نقدية)

دكتورة / إيمان محمد عيد عطية

مدرسة بكلية الهندسة - جامعة المنوفية

إشكالية العمارة والعمران المعاصر فى مصر

(رؤية نقدية)

دكتورة / إيمان محمد عيد عطية

مدرسة بكلية الهندسة - جامعة المنوفية

تحفل مصر فى المرحلة المعاصرة بمزيج متباين من الأنماط المعمارية ، كما تشهد سيلاً جارفاً من المبانى والتشكيلات المعمارية والعمرانية البعيدة كل البعد عن بيئتنا واحتياجاتنا الاجتماعية والإنسانية ، حيث تعرضت مصر إلى العديد من الغزوات الحضارية والثقافية أثر الغزوات العسكرية والسياسية ، وانعكست آثارها على مختلف جوانب الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وشملت ضمن ماشملت العمارة المعاصرة ، ووصل الأمر أن توارت أو كادت تختفى تلك الأصالة التى كانت تنبعث من عمارتنا المصرية .

وشاع فى الوسط المعمارى المعاصر عدة محاولات لخلق طابع معاصر ، وتمثلت معظم هذه المحاولات فى إضفاء ملمح تراثى على البناء المعاصر بقصد تعبيرها عن الأصالة .

ولعل هذا الرصيد الضخم من البناء ، الذى نمى نمواً عشوائياً فى كل مكان مدعياً الأصالة وذلك باستخدام بعض العناصر من أبجدية التشكيل التراثية ، دون النظر إلى خصائص كل عنصر ودوره فى التشكيل ، بالإضافة إلى تأثر العديد من المعماريين بالفكر الغربى وبنظرياته ومدارسه الفكرية ، وانبهارهم بأفكاره ، وتسابقهم إلى نقل وتقليد الأساليب والطرق الغربية التى صممت لمجتمعات لها فلسفاتها التى لا تتمشى مع قيمنا ومبادئنا وأفكارها التى تتنافر مع أفكارنا كمجتمع شرقى .

وقد انزلقت معظم هذه التشكيلات المعمارية إلى قضية الشكل دون الجوهر والمضمون ، وانعكس ذلك على شكل النتاج المعمارى ، فأخذت العمارة المعاصرة عدة إتجاهات أساسية :

- عمارة زائفة استخدمت الطرز المعمارية الكلاسيكية الغربية .
- عمارة غربية الملامح والحلول التصميمية لا تتناسب مع بيئتنا .
- عدة محاولات لإضفاء ملمح تراثي دون وعى بخصائص كل عنصر وعلاقته فى التكوين .
- عدة محاولات للتعبير عن العمارة البيئية تمثلت فى استخدام القباب والقبوات والفتحات الضيقة .
- محاولات الربط بين الأصالة والمعاصرة والبحث عن الهوية والطابع المميز واستخدام مفردات الموروث المعمارى .

وهكذا نجد أن الساحة المعمارية قد حفلت بمزيج متنافر من الأنماط المعمارية ، والتى تحصر الأصالة فى بعض المفردات التراثية والتفاصيل الزخرفية دون الجوهر ، بالإضافة إلى تيار الفكر المعمارى الغربى الجارف الذى غزا البلاد ففقدت العمارة والعمران مقاوماتها الحضارية ، وأصبح التغريب مبدأ يرمز إلى التقدم والتطور ، وأصبحت العمارة المعاصرة مجرد قشور مضافة لاتعبر عن جوهر الفكر المعمارى لمجتمعنا الأصيل .

فإذا نظرنا بنظرة فاحصة متأنية نقدية لما آلت إليه العمارة المعاصرة لوجدنا أنها تأثرت بشكل مباشر بمجموعة من المؤثرات التى يمكن إيجازها فى الآتى :

- أدت دراسة بعض المعماريين فى الغرب وتأثرهم بالحضارة الغربية ، وكذلك اجتذاب بعض الشركات والمعمارين والحرفيين من البلاد الغربية خاصة فى مرحلة

الانفتاح الاقتصادى وما تبعه من تأسيس العديد من الشركات والمكاتب الأجنبية إلى دخول أنماط جديدة من التصميمات والتشكيلات إلى جانب عناصر غربية من المفردات المعمارية ، مما أدى إلى أن النتاج المعمارى جاء فى صورة باهتة فأصاب ذلك نقاء العمارة ، وأضاع أصالتها ، وعوقها عن أن تتابع تطوراتها بصورة طبيعية ، قطع استمراريتها .

- يتسابق المعماريون فى نقل وتقليد أساليب الفكر الغربى نتيجة ارتباطه فى الأذهان بالحداثة والمعاصرة دون وعى بأن هذه الأساليب لمجتمعات تختلف اختلافاً كلياً عن مجتمعنا ، ولها فلسفة لا تتمشى مع مبادئنا وأفكارنا ، وباستعمال مواد لا تمت بصلة إلى موادنا المحلية ، وقد بهرتهم عظمة التكنولوجيا ، فاهتموا بالمظهر دون الجوهر ، فجاءت المبانى غريبة عنا وعن مجتمعنا ولاتوجد روابط تربطها بعمارتنا .

- الاستيراد الفكرى لأساليب تنفيذ المبانى ونظم الإنشاء الحديثة بالشدات المعدنية المختلفة الأشكال سواء الشدات النفقية أو الشدات المنزلقة أو الخرسانة سابقة التجهيز والخرسانة سابقة الصب مما أدى إلى أن مبانينا أصبحت عبارة عن علب خرسانية وأبراج عالية لا تتلائم مع بيئتنا ، إلى جانب التشويه البصرى الذى يسببه المنظر غير الإنسانى لهذه الأبراج السكنية العالية الذى يتنافى مع أبسط القواعد الفنية والجمالية ، والذى تتلاشى معه القيم الإبداعية ، إلى جانب أن هذه الأبراج لا تحقق حياة اجتماعية لساكنيها تتفق مع احتياجتنا المجتمعية .

- الاستيراد الفكرى لنظريات الحضارة الغربية وخاصة فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى وماتتبعه من استيراد مواد البناء وخامات تشطيب المبانى وخاصة الأبراج المغلفة بمسطحات ضخمة من الألونيوم نتيجة كون هذه المواد سهلة

التنفيذ ، إلى جانب السرعة فى التشطيب دون أى اعتبار لعدم تلائم هذه الخامات مع مناخنا ، مما أدى إلى دخول كميات كبيرة من الحرارة إلى داخل المبانى .

- ضعف قوانين ولوائح البناء الغربية الملامح وقصورها عن التوافق مع الحياة الاجتماعية واقتصار دورها على مجرد إيجاد حدود وارتفاعات ، مما قضى على أى فرصة للإبداع المعمارى من جانب المعماريين ، وأدى إلى ضياع الطابع المعمارى الذى كان على المحليات البحث عنه .

- نتيجة التضخم السكانى الرهيب الذى تعانى منه مصر تمكنت أساليب الغرب السريعة الإيقاع من إيجاد مكان لها فى السوق المحلى ، فأصبحت صناعة البناء المطابقة لمتطلبات الغرب هى القادرة على تغطية المتطلبات الحياتية وذات فعالية فى حل مشكلة الإسكان ، دون النظر إلى قدرتها على تلبية المتطلبات الإنسانية والمجتمعية .

- تجد مصر نفسها تحت وطأة محاولة حل مشكلة الإسكان وضغط الظروف الاقتصادية التى تعانيها فى سباق كبير مع التخطيط العمرانى والبناء ، فى حالة من اليأس لذا تنجذب بقوة نحو تطبيق أساليب التكنولوجيا الغربية لتأمين النوعيات المطلوبة من المبانى خلال فترة وجيزة وبتكلفة اقتصادية معقولة ، دون تفهم حقيقى لعدم تلائم هذه التكنولوجيا مع مقوماتنا الحضارية .

- أثرت الظروف الاجتماعية للأسرة على شكل الوحدة السكنية وعناصرها ، فحاول الإنسان المصرى مواجهة متطلباته المعيشية المتزايدة فى مسكنه بطريقة أدت إلى طمس معالم التصميم المعمارى عن طريق تقفيل الشرفات أو إضافة غرفة جديدة وتغيير شكل واجهة الوحدة السكنية مما أدى إلى ضياع الملامح المعمارية بما فيها من قيم تشكيلية ، تؤدى إلى نمط معمارى .

- ظهور نظام التمليك فى الإسكان وتطوره فى المرحلة المعاصرة بدون قيود ، وكنتيجة لنظام البيع بدون تشطيب قام كل مالك لوحدة سكنية بتشطيبها بطريقة تتناسب مع متطلباته واحتياجاته ومفهوم العمارة لديه وإمكانياته الاقتصادية محاولاً أن يوجد نمطاً يميز وحدته عن جاره دون وعى أو إحساس فكانت النتيجة مسخاً معمارياً قائماً على أن كل وحدة فى المبنى لها شكل مختلف عن الإطار العام للتصميم المعمارى الأساسى للمبنى ككل ، فاصبح المبنى عبارة عن كرنفال للألوان وأساليب ومواد البناء المتنافرة والغريبة وغير المتجانسة .

- لابد أن نوازن بين المعادلة الصعبة التى نواجهها من حيث الاحتياجات الملحة لتوفير المسكن فى المرحلة المعاصرة ورفض المجتمع لكل ماهو دخيل على الذوق ، وتشجيع الفن المعمارى الراقى النابع من بيئتنا وعادتنا وتراثنا ، وتوجيه الحركة المعمارية بوعى من أجل عودة الوجه الحضارى لمدننا وإيجاد طابع مميز لعمارتنا .

- ارتباط العمارة الغربية فى أذهان الناس بالتطور العلمى الذى وصل إليه الغرب خاصة فى غياب الوعى المعمارى والإحساس بالهوية ، فكثيراً ليس لديهم القدرة على التذوق المعمارى السليم للتفرقة بين القبيح والجميل ، أصبحت عيوننا للأسف تستقبل القبح ، فأنهى الذوق الجمالى فى إحساسنا وحواسنا ، وأصبحنا نعيش فى مدن تتناقض مع تقاليد مجتمعنا وبيئتنا ، وأصبحت مدننا بلا طابع .

- عدم الشعور بفقدان الهوية لدى البعض وما يلازمها من محاولات البحث عن الأصالة التى تستدعى إيجاد أسس أصيلة وتطهيرها من العناصر التى أدخلتها الهيمنة الغربية حتى تتحدد الهوية الحضارية لعمارتنا .

- حال التغريب دون قيام امتزاج فكرى شامل يلتقى فيه المعماريون على وحدة فكر تصهر العناصر المختلفة فى بوتقة موحدة ، فجاءت وحدة التعبير المعمارى المعاصر حالياً نتيجة وحدة العمارة الغربية لوسائل البناء والتشييد مع وحدة المتطلبات الجديدة التى صاحبت الغزو الحضارى ، أى وحدة مادية حيث ساد الفكر الغربى بماديته التى باعدت بين الفكر والقيم والعادات والتقاليد ، لأن الفكر الغربى فى إندفاعه لم يستطع التوازن بين الماديات والروحيات ، فضللنا نحن الطريق باتباعه دون تبصر أو تفهم ، ولم يقف الأمر عند استلهام الإيجابيات التى تتناسب مع مجتمعنا ولكننا استوردنا التجربة الغربية بجوانبها المادية بهدف التحديث متناسيين أن وحدة التعبير فى حضارتنا كانت مبنية على ركائز فكرية تجمع بين الماديات والروحيات وتحترم القيم الإنسانية ، فأصبحت مدننا باهتة الملامح يصعب التعرف عليها وتمييز هويتها .
- ظهرت عمارة محددة بإطار المبنى المفرد أكثر من تحديدها بالإطار الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للعمارة المجتمعية ، التى تضع المبنى فى مكانه باعتباره جزء من النسيج العمرانى المتكامل ، مما أدى إلى ارتباط المساكن بنسيج عمرانى جديد لا يعبر عن العلاقات الإنسانية المتأصلة فى المجتمع ، بل ساعدت على تفكك أواصر العلاقات الاجتماعية وغياب الشخصية الفردية التى تميز مبنى عن آخر .
- البعد عن الاعتبارات الإنسانية والمجتمعية ، فاضمحلت المشاعر والقيم والمبادئ ، وبدأت مظاهر العزلة الإجتماعية ، وضاع المفهوم الإنسانى بأن الإنسان جزءاً من منظومة اجتماعية متكاملة فى إطار الحى والمدينة ، يرتبط معهم بعلاقة إنسانية فى إطار قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه ، والتى أعطت الإنسان والمجتمع الإنسانى انطلاقة دفعته إلى الأمام دون التخلى عن فطرته ، مما أدى إلى ظهور طابع معمارى مميز فريد فى الماضى .

- كانت العمارة فى مصر عمارة مجتمعية تضع الإنسان فى موقعه السليم فى إطار المجتمع ومعطياته ، عمارة إنسانية تنبع من الاحتياجات الإنسانية ، ولكن العمارة المتغربة تجاهلت هذه الحقيقة الأساسية ، فجاءت عمارة مادية غريبة مؤدية إلى تشويه القيم فى المجتمع وضياع قيم الجيرة والتكاف والتآزر والخصوصية من البيئة المشيدة ، وبالتالى ضاع المقياس الإنسانى فى العمل المعمارى وأصبح الاهتمام بالناحية الفنية والتشكيلية أكثر من الاهتمام بالناحية الحضارية للمجتمع .

- ضعف المحاولات التى تلهث وراء شعار البيئة والتى بدأت فى المرحلة المعاصرة ورغم إبهار هذه الفكرة إلا أن النتاج المعمارى أهتم بالشكل المتمثل فى إضفاء المفردات البيئية المتمثلة فى مجموعة من القباب والقبوات والفتحات الضيقة والمشربيات التى تختلف مواقعها من مكان لأخر ، دون تقدير جاد للتقنية البيئية والاقتصادية والإنسانية التى أوجدت كل عنصر منها ودون أى دراسة لجوهر الفكر الذى أبدعها ، فلم تستطع أن تفى بالاحتياجات الوظيفية والبيئية .

- ارتباط الفكر المعمارى الأصيل عند البعض بالعمارة التراثية ، ولذلك يعارضون الرجوع إليها باعتبارها فى رأيهم لا تحقق ولا تفى بالاحتياجات والمتطلبات المعيشية المعاصرة ، وتمثل تخلف عن المعاصرة ، ولذلك يحاولون الابتعاد عنها قدر استطاعتهم واللحاق بركب الغرب باعتباره يرمز إلى التقدم والحداثة .

- الاستخدام الزائف لبعض المفردات التراثية كالأشكال المثبتة على الواجهات أو العقود ، دون وعى بخصائصها ، وذلك من خلال استخدام فج مباشر للأشكال كأساس للعمل المعمارى ، أو محاولة إضفائها على مبنى معاصر قائم بالفعل ، مما أوجد مزيجاً متنافراً من الأساليب غير المتجانسة ، فأوجد مسخاً معمارياً .

- التعارض المتمثل فى استخدام مفردات تراثية كمحاولة لخلق عمارة تدعى الأصالة وتجاورها مع عمارات متأثرة بالتبعية الفكرية للغرب (عمارات الزجاج) مما أدى إلى ظهور أشكال متنافرة وغريبة .

لذا كان لابد لنا من وقفة علمية متأنية نقدية لا كمحاولة لإثراء الحوار الجدلى بين الأصالة والمعاصرة ، ولكن لتوجيه البحث نحو الأسس التى يجب أن تقوم عليها العمارة المعاصرة .

فمن المعتقد أن مرحلة التبعية الفكرية القائمة على الانبهار ببريق الفكر الغربى وتقليده قد ولت ، وأن مرحلة الرشد الفكرى القائمة على الانبهار ببريق الفكر الغربى وتقليده قد ولت ، وأن مرحلة الرشد الفكرى والقدرة على التماس قاعدة أساسية مستمدة من الأصول والقيم والمبادئ الأساسية قد بدأت ، ولذا كان لابد لنا من البدء بإعادة تقييم المفاهيم والتماس منابع الفكر الأصلية والوصول إلى الركائز الفكرية التى قامت عليها حضارتنا لنعيد لعمارتنا وجهها المشرق الذى كان .

إن التحدى الذى يجابه المعماريون اليوم هو أهمية التنسيق بين الموروث واحتياجات المجتمع المعاصر دون اللجوء إلى التضحية بالخصائص الأساسية المتوارثة لحضارتنا . والمدخل إلى ذلك يمكن تحقيقه من خلال محاولة الاستفادة من دروس الماضى واستيعابها واستخدام هذه الدروس كمدخلات حتى وإن كانت جزئية فى تحديد المشكلة المعاصرة ، ومحاولة تكوين طابع مميز وتراث جديد يستحق الحفاظ عليه وعلى استمراريته .

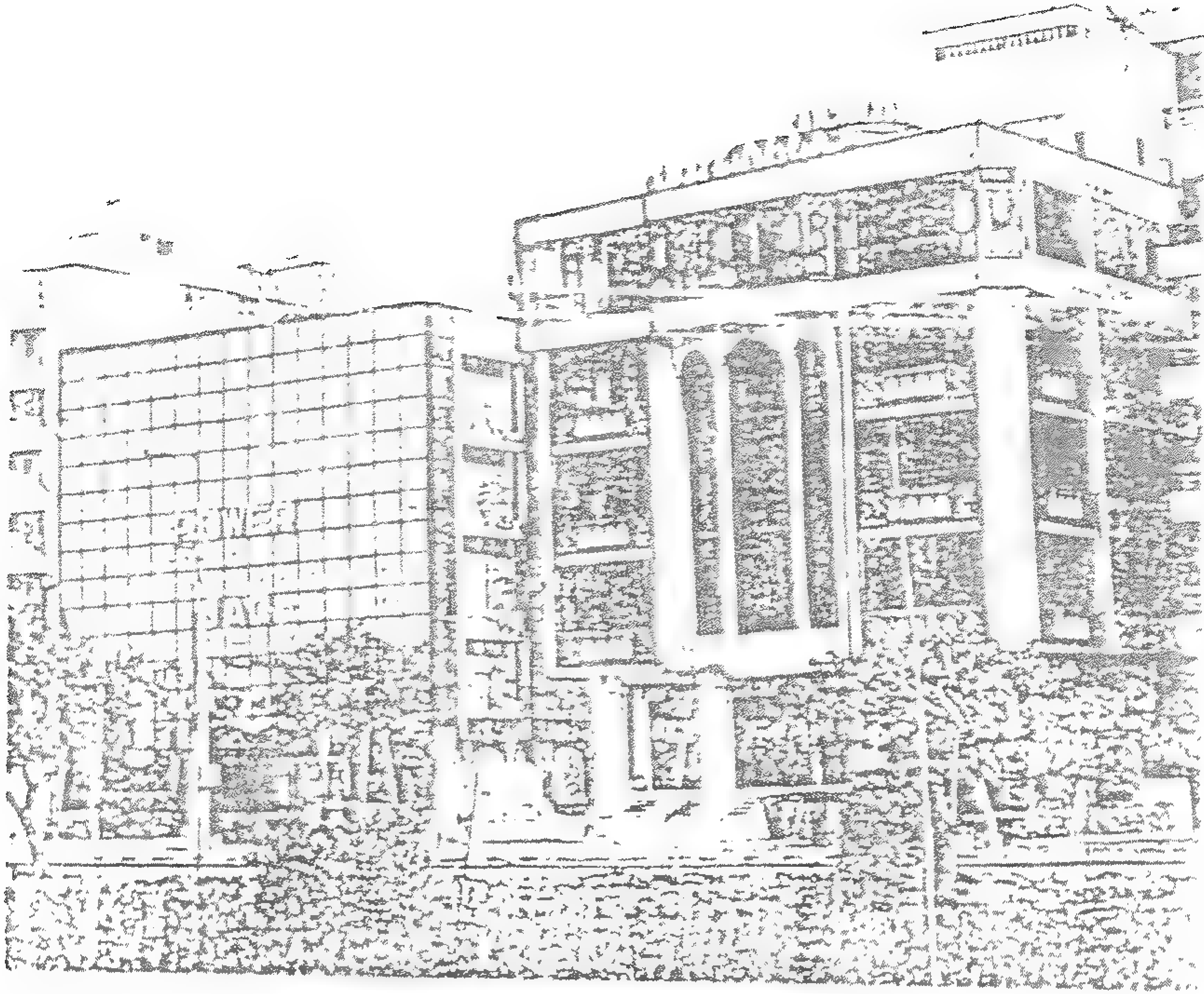
ويكون ذلك بمحاولة قراءة الموروث المعمارى قراءة متأنية ومحاولة تفهم الحاضر (التقنية الحديثة) وليس معنى ذلك أن نقبل الماضى قبولاً مطلقاً ولكن نعترف بأصالته وبأنه مصدر أو سند للحاضر وتخليص موروث الفكر من الشوائب والسطحية التى علقت به من اتصال الحضارات وتفاعلاتها على المدى الأخير ، بحيث يمكننا الاستفادة من

التكنولوجيا المتقدمة ، ومحاولة إيجاد الخيط الدقيق الذى يربط الماضى مع الحاضر والمستقبل ، ولكن فى إطار النمط المعمارى الذي يفرضه علينا الانتماء إلى مجتمعنا وتقاليدنا والذى يرتبط بإنسانية الإنسان ونهتم فيه بالعلاقات بين أفراد هذا المجتمع بقدر اهتمامنا بالشكل والنمط وطرق الإنشاء ، أى أن اهتمامنا بالمعاصرة والحداثة يكون بالقدر المفيد والمتناسب والمتجانس مع مجتمعنا وعادتنا وتقاليدنا ومبادئنا التى ترتبط بالإنسانية والمجتمعية والوظيفية والبيئية .

ويمكننا أن نصل إلى ذلك إذا تناسينا الأشكال التراثية وبحثنا عن الدافع أو الفكر الذى شكلها والذى أوجد سلوكاً اجتماعياً وعلاقات بين الأفراد انعكست على تكوين نسيج حضارى متكامل ، فننظر إلى النتاج المعمارى من خلال عدة مستويات :

- المبنى بوصفه بناء : مدى استجابته للجوانب من خلال عدة مستويات .
- المبنى وعلاقته بالبيئة : العلاقة بين المبنى والبيئة المحيطة والتجانس بينهما .
- المبنى وموقعه العمرانى : علاقتة ووضعه فى النسيج العمرانى .
- المبنى ووضعه الحضارى : مدى توافق المبنى مع التراث الحضارى .
- المبنى فى سياقه الدولى : مكانته بالنسبة للمدارس الفكرية والتيارات العالمية .

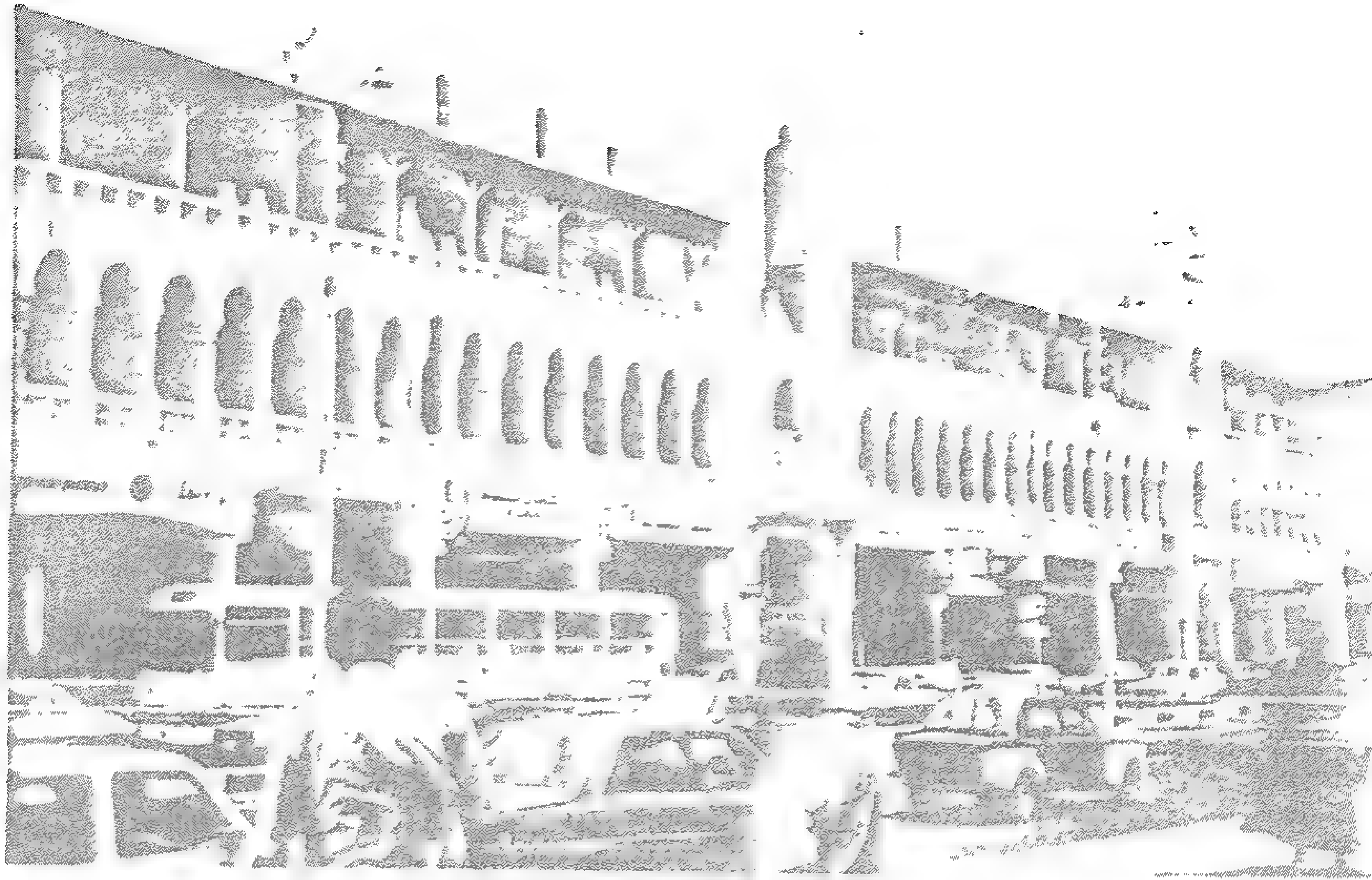
ومن ذلك يتضح أن هناك عدة محددات توجه العمارة والعمران المعاصر منها الوظيفية والمجتمعية والإنسانية والخصوصية والبيئية والقيم الجمالية ، إلى جانب بعض المعايير التصميمية التى تأخذ فى الاعتبار خصائص المكان الطبوغرافية والمناخ والمواد المحلية وطرق الإنشاء والبيئة المحيطة سواء الطبيعية أو التى من صنع الإنسان ، وبتحقيقها يمكن الوصول إلى بيئة معمارية تتجاوب مع النواحى الثقافية والاجتماعية لمجتمعنا ، وإيجاد القاعدة المعمارية التى لابد أن يرتكز عليها النتاج المعمارى فى المرحلة المعاصرة .



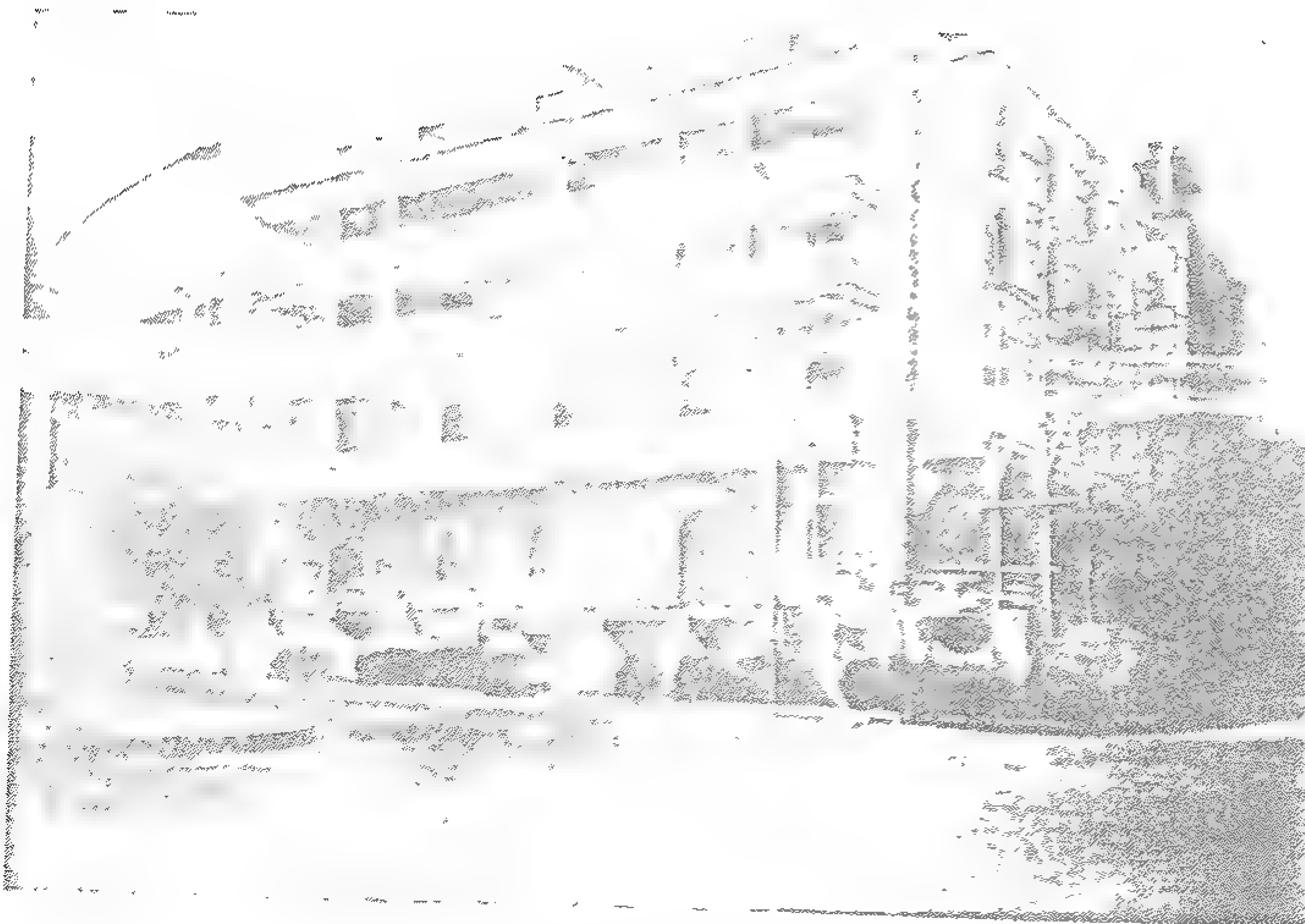
المسخ المعمارى الممثل فى استخدام مفردات تراثية كمحاولة
لخلق عمارة إسلامية معاصرة بجوار عمارة من الزجاج
متأثرة بالتبعية الفكرية للغرب مما أدى إلى ظهور مسخاً
يشمل خليط من الطرز والأشكال الغريبة المتناقضة

التعارض بين المبنى والمباني المتجاورة

شكل (١)

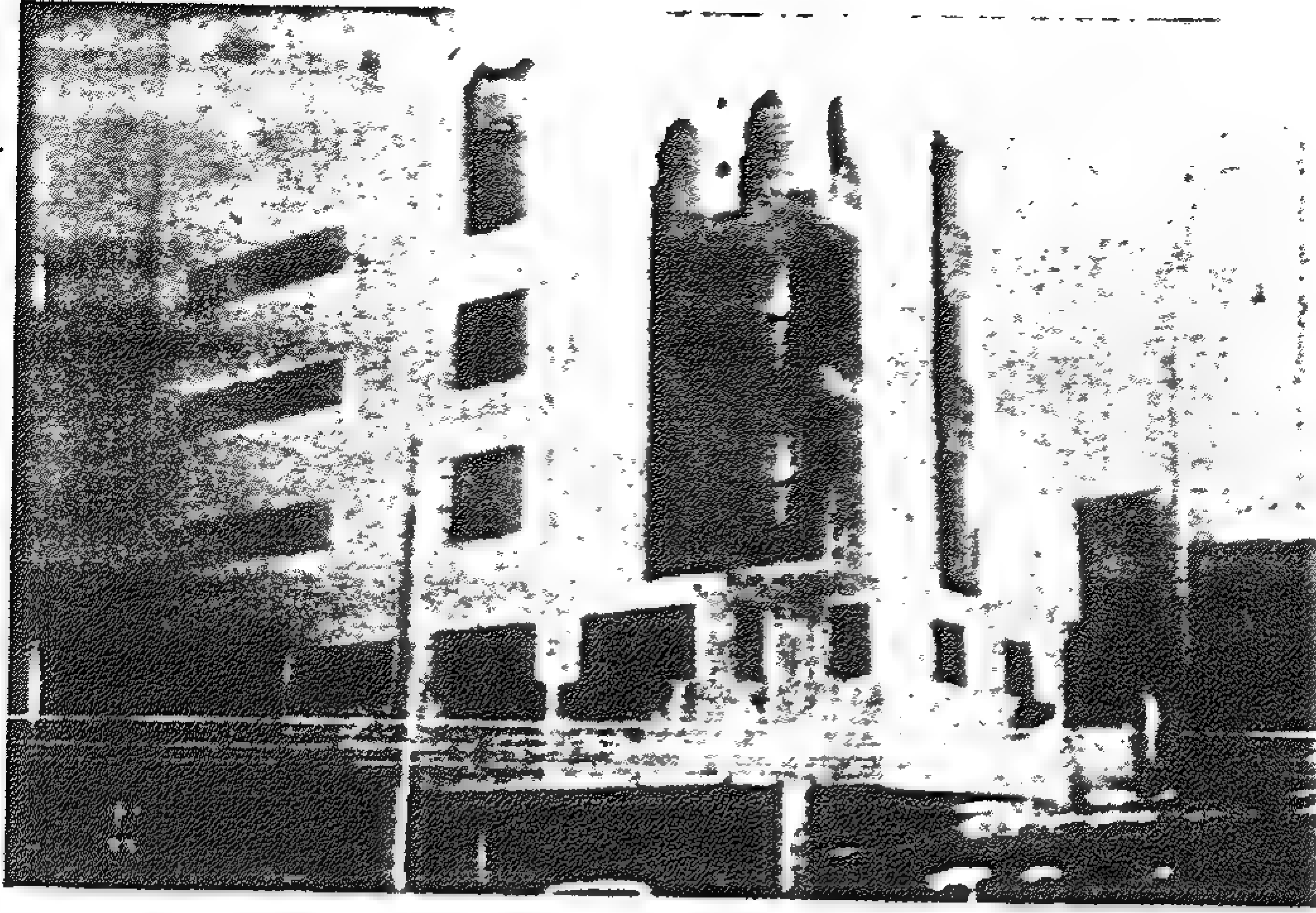


شارع إبراهيم اللقانى - مصر الجديدة

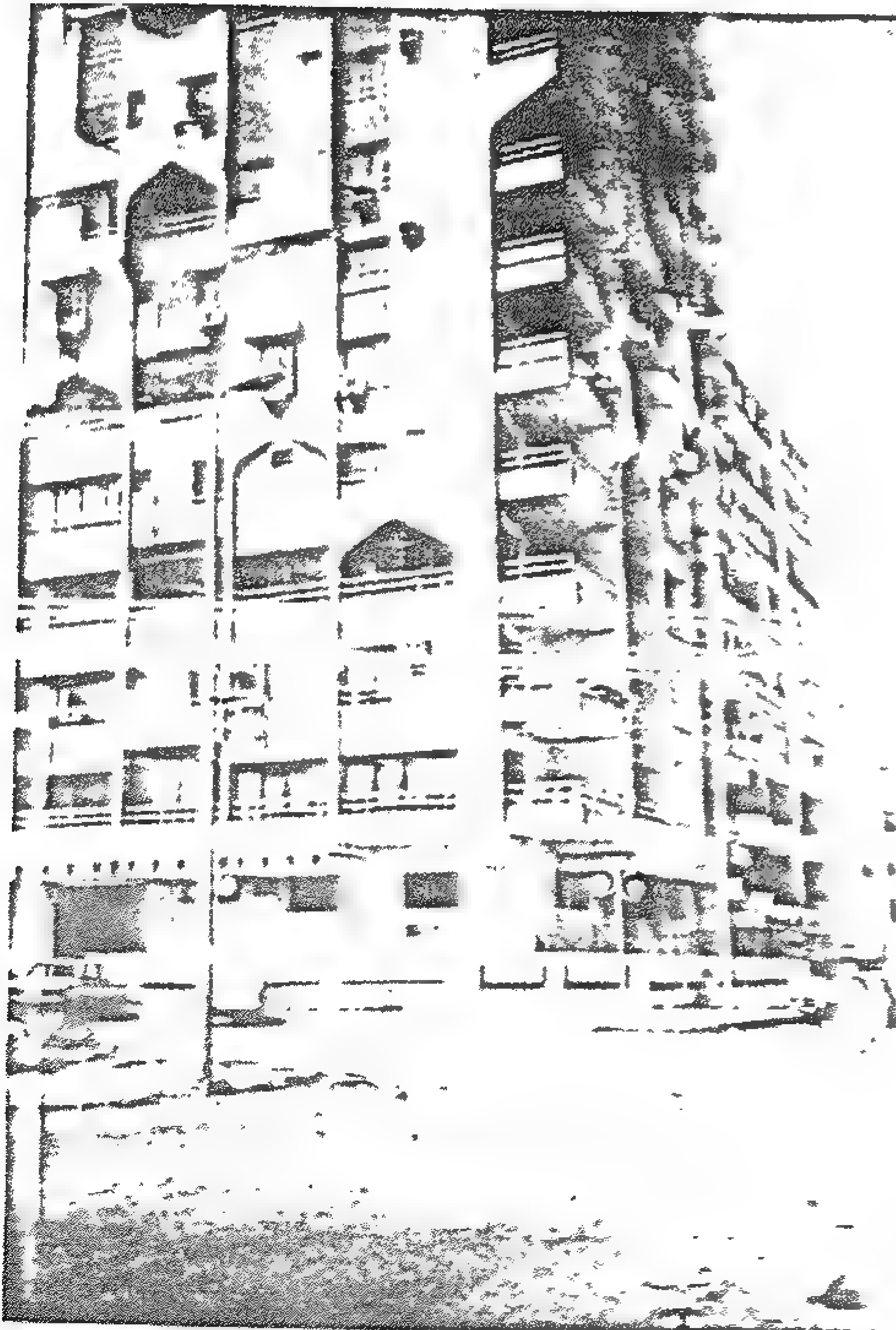


محاولة الفكر العربى الاستيراد الفكرى للطرز التقليدية التى لا تمت لواقع الإسلامى نهائيا . عمارة سكنية - مدينة نصر

شكل (٢)

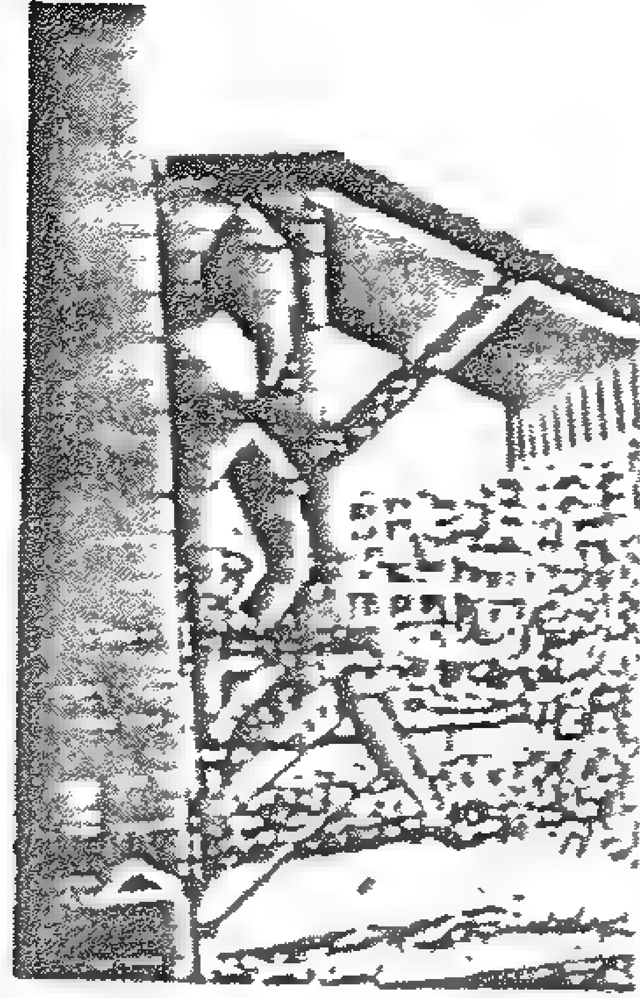


إضفاء المفرد التراثي على مبنى قائم
عمارة سكنية - مصر الجديدة

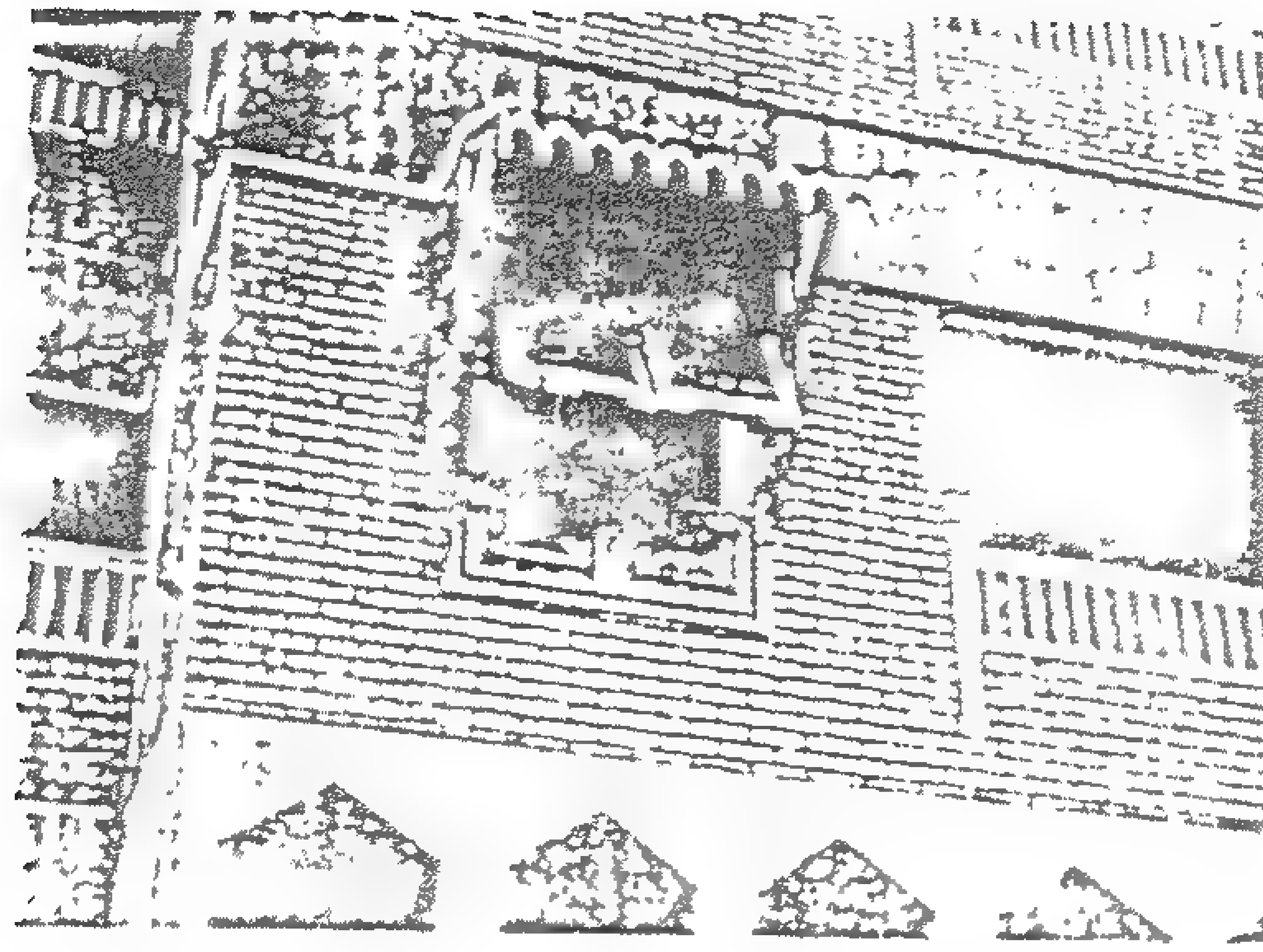


إضفاء المفرد التراثي علي العمارة
المعاصرة دون وعى معمارى
بخصائص العناصر التراثية بل مجرد
وضعها فى صورة زائفة
عمارة سكنية - مدينة نصر

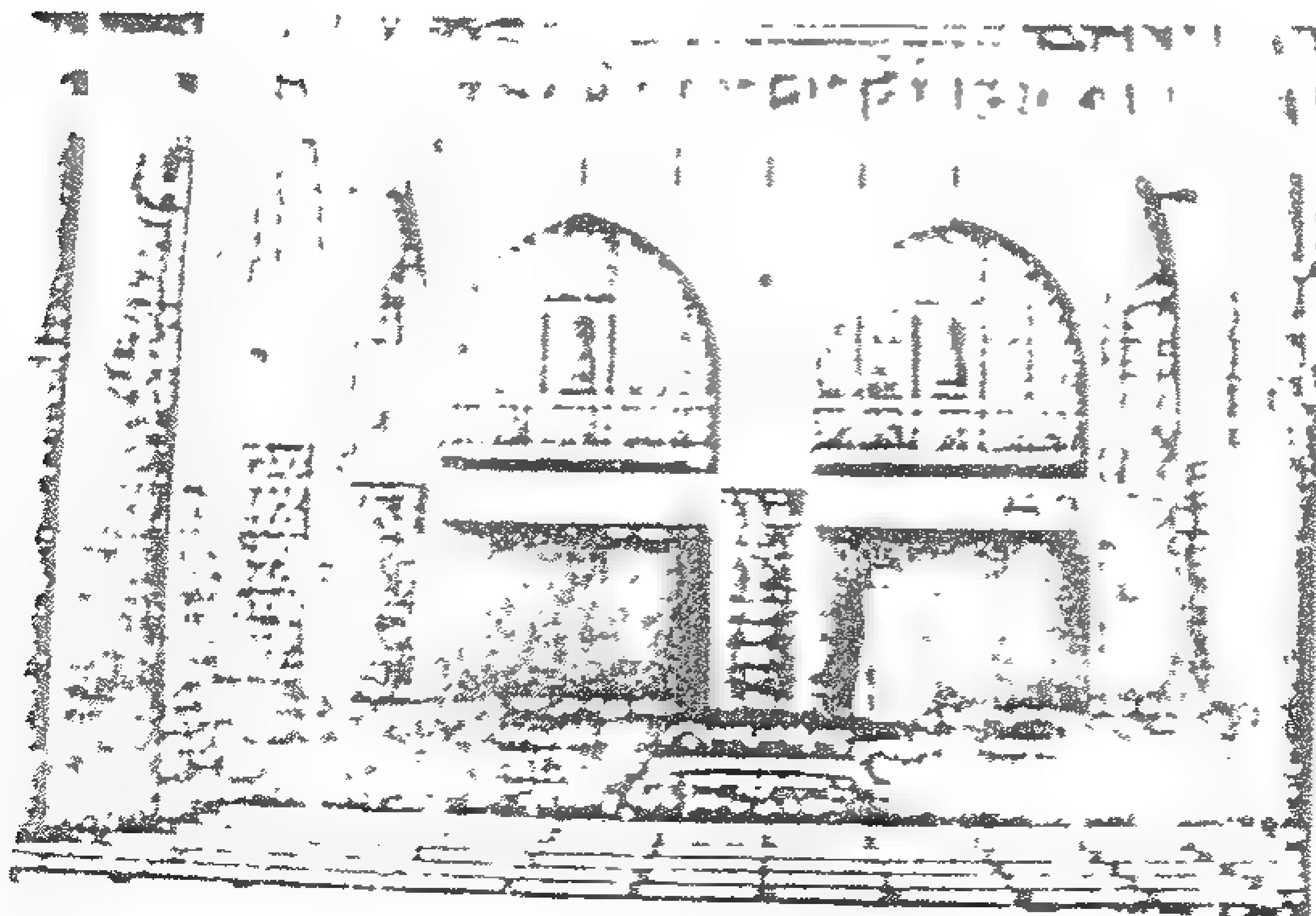
إضفاء العنصر التراثي على
مبنى معاصر
شكل (٢)



محاولة إضفاء بعض العناصر
التراثية على مبنى معاصر قائم ،
مما أوجد مزيجاً من المفردات
الإسلامية مع الأساليب الغربية



محاولة معالجة الفتحات
الداخلية المطلة على الفناء
الداخلى بالمشربيات



محاولات استخدام العناصر التراثيه

شكل (٤)

فى استقراء ملامح العمران القائم
ثنائية النسيج والطابع
طروح واسقاطات على قاهرة التسعينات

إعداد

أ . د/ سيدمحمد التونى

استاذ التصميم العمرانى

إعداد

أ . د/ نسمات عبد القادر

استاذ الإسكان

قسم الهندسة المعمارية / كلية الهندسة / جامعة القاهرة

العمارة والعمران فى مصر على مشارف القرن ٢١
فى استقراء ملامح العمران القائم - ثنائية النسيج والطابع
طروح وإسقاطات على قاهرة التسعينات

أ . د . سيد محمد التونى — استاذ التصميم العمرانى
أ . د . نسمات عبد القادر — استاذ الإسكان
قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة

مستهل :

يصعب تجاهل العمران « القائم » مهما تعاظمت جاذبية « الجديدالمستحدث » وأسر «استشرافات» المستقبل ، وبريق الهرب إلى « الواقع الآخر » الغائب الذى لايحمل تبعات «التداعى» ومشاكل « التدهور » وقيود « الموارد المادية المحدودة » ، بل يمكن القول بأن الأمل فى «مستقبل» عمرانى أفضل ، يرتبط فى حالة الدول « الأقل نموا » و « الأدنى مرتبة » - بمعايير العالم الأول ، بالتوظيف المتمكن للمحتويات العمرانية القائمة « العمران القائم » ، فى عمليات «التنمية» أو الحركة والتحول نحو المستهدفات :

« الأفضل » و « الأوفق » و « الأكفاء » معمارياً وعمرانياً .

وتوظيف العمران والمعمار القائم فى عمليات التنمية ، والارتقاء والحركة الفاعلة نحو المستهدف « الأرقى والأمثل » ، تعتمد على وترتبط بالفهم والإحاطة « بالقائم » وملامحه وإمكاناته ، وبالقدره على قراءة واستقراء تلك الملامح والإمكانات .

القراءة والاستقراء هما المدخل إلى التحليل والنقد والتقييم و « الفهم » ، وبالتداعى المنطقى يشكلا مفتاحاً لصياغة الحلول أو الحركة الفاعلة : للارتقاء بالواقع المعمارى

والعمراني ، ولتوظيفه ومكوناته في تشكيل وبلورة المعمار والعمران المستهدف للمستقبل القريب والأبعد .

فإذا قبلنا بالطرح السابق - أمكننا في هذا « المستهل » القول بأن المناطق القائمة في العمران المصري ، مهما كان تواضع ملامحها ومحدودية إمكاناتها البصرية والتشكيلية ، تمثل « موارد » مادية وثقافية يصعب تجاهلها في منظومات التنمية .

ويمكن التناول المدقق لملامح تلك المناطق من الفهم والإحاطة باللغة و « المفردات » المعمارية والعمرانية المرتبطة بالمحتوى (العمراني والثقافي) ، والتي تمكن من التعامل الفعال مع تلك المحتويات والمناطق ، في عمليات الحفاظ والارتقاء والتجديد وتطوير الاستخدام وإعادة التخطيط وغيرها ، وبغض النظر عن مستويات الفعل والتعامل (المباني والبناء ، المعمار أو المحتوى والمواقع والنطاقات والعمران) كما يشكل : « الفهم » والإحاطة باللغة و « المفردات » ركيزة أساسية في عمليات التنمية المستحدثة بمختلف مستوياتها . التوني (٣) ، (٦)

وتحيط هذه الورقة ببعض المفاهيم والأدوات التي تمكن من استقراء الملامح المادية للعمران القائم . ولايتسع المجال لربط تلك القراءة بالجوانب غير المادية (الثقافية والاجتماعية) للنطاقات العمرانية ، وهو تحد آخر يوجه المعماري ؟ ! والعمراني في محاولات احاطتهما بملامح ولغة المحتويات الإنسانية Human Contexts . وتركز تلك المفاهيم والأدوات على ركيزتي تشكيل المناطق والعمران : النسيج والطابع العمراني . فإذا قبلنا بتعريف « العمران » في هذا التناول بأنه « بيئة الإنسان » - أو بتعبير أدق تلك البيئة التي تغلب عليها إضافات الإنسان ومصنوعاته - فإنه يمكن القول بأن مفاهيم ومدلولات « التشكيل » و « النسيج » أو « الأنسجة » و « الطابع » أو «الطوابع» المعمارية والعمرانية والعامة - في بناء وتشكيل عمران المناطق - شديدة التداخل ووثيقة الارتباط إلى حد أنها تبدو كمسميات مترادفة لمعنى ومضمون واحد ، التوني ، نسمات (٤) .

يعرض التناول إلى ركيزتى التشكيل العمرانى : النسيج والطابع ، ويصعب – وكما سبقت الإشارة – إخفاء التوجه العمرانى للتناول ، ومن ثم محدودية مثل هذا التناول فى الوصول إلى جوهر بنية المناطق العمرانية وتتبع تعبيراتها التشكيلية – حيث يتأثر مظهر ومفردات عمارة وعمران المناطق بالعديد من المؤثرات غير العمرانية ، كالثقافة والاجتماعيات والاقتصاديات أو الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، والتى يتعدى تأثيرها ضغوط الجوانب العمرانية ، وتصبح محاولات « قراءة » و« فهم » عمران المناطق والمجتمعات بعيداً عن تلك المؤثرات قاصرة ومحدودة القيمة . وبالرغم من الوعى بهذا كله ، فإن فهم ورصد ومتابعة تشكيل المناطق العمرانية يبقى تحدياً فى عمليات التنمية العمرانية والارتقاء بالمجتمعات القائمة ، وصياغة تشكيل النطاقات المستحدثة (٤) ، (٦)

ويصعب الاستمرار فى العرض لإشكالية التشكيل والنسيج والطابع دون الإشارة لمفاهيمها المبدئية فى هذا التناول . أما التشكيل PHYSICAL FROM, BUILT-SCAPE أو المظهر العام للمناطق فهو : جماع كامل الملامح العمرانية لتلك المناطق ويتضمن : المظاهر السطحية (الشكل والأبعاد والحدود) والثلاثية الأبعاد (الارتفاعات والكتل والفراغات وكثافات العمران والاستخدام) والأنشطة والوظائف والاستعمالات وتوزيعاتها الفراغية ، ومعابر الحركة والإتصالات (الطرق والبنى الأساسية) ويمتد ليشمل العديد من مكونات الشكل والتشكيل كالنسيج العمرانى ونظم ومنظومات البناء والفراغات والطابع العمرانى ونوعية البيئة المشيدة وغيرها ، التونى (١) ، (٢) ، نسمات ، التونى (٤)

ويجمع « التشكيل » فى ثناياه البعدين أو الركيزتين المشار إليهما فى صدر التقويم ومحورا هذا التناول : « النسيج العمرانى » ، « الطابع المعمارى والعمرانى » .

وتعبير « النسيج العمرانى » أو نسيج المستقرات والمجتمعات البشرية يمتد بدوره حتى يكاد أن يتداخل مع عمومية تعبير « التشكيل » ، إلا أنه يمكن طرحه تحديداً باعتباره : العلاقة التبادلية بين الكتل والفراغات العمرانية « البينية » فى نطاق بعينه . وهو مرادف أكثر توفيقاً لتعبير « الحبيبية» أو « الركامية » "GRAIN" والذى يصف

العلاقة التبادلية بين الكتل والمسافات / الفراغات البينية (ويستمد الدلالة والمماثلة من حبيبات المواد أو الركام والتدرج من النعومة إلى الخشونة – كالرمال أو الزلط وكسر الأحجار) ، (٤) .

« النسيج العمرانى » "PHYSICAL TISSUE" هو بالتالى مجموع ملامح نظام الفراغات البينية أو شبكات الحركة والاتصال ، وما يرتبط بها من فراغات ، وماتحدده من مربعات أو خطط عمرانية وبناء (أو المساحات المحصورة بين معابر الحركة ونظم الفراغات والمسارات) ويمتد أيضاً ليشمل أنساق البناء على قطعة الأراضى والخطط والنطاقات – نسب البناء ونظم البناء وأنماطها – وتأتى استعارة لفظ « النسيج » من النسيجيات حيث الشكل هو نتاج للعلاقة بين المحاور المتعامدة (بوضوح ورسمية أو بتلقائية غير منتظمة) وبين ما تحصره من مسام (مفتوحة) – دقيقة وشعرية فى « الحرير » وكبيرة مسيطرة في « الخيش » أو نسيج « التريكو » ذو الخيوط السميكة ، (٤) .

ويتكرر الأمر إذا انتقلنا إلى الركيزة الثانية وهى « الطابع العمرانى » والذى يتداخل أيضاً مع ماسبق طرحه من مفاهيم مهما حاولنا التخصيص (أو التأكيد على خصوصية اللفظ ومدلولاته) .

« الطابع العمرانى » هو : جماع الملامح العمرانية المميزة لنطاق جغرافى محدد أو حيز إنسانى بعينه ، يضم فى ثناياه لغة التشكيل ولغة ومفردات المعمار وملامح المكان ومهما قيل فى كون الطابع العمرانى بمثابة الركيزة الأساسية فى فهم « التشكيل » وقراءة مفرداته ، وأنه يحتوى « النسيج العمرانى » ضمن مكوناته – إلا أنه يظل نتاجاً مركباً للتشكيل والنسيج وانعكاساً لمكوناتهما ، التونى (١) ، (٣) ، (٦) .

ويتضح من اللمحات السابقة تركيب المفاهيم وتداخلها وما يستدعيه ذلك من ضرورة تدقيق تلك المفاهيم وتحليل مكوناته وتبسيط بناها ، بحيث يمكن عندها أو بعدها إعادة تركيبها وخلطها وتجميع مؤثراتها ، فى تطبيقات الاستقراء والتحليل أو التشكيل العمرانى دونما خوف من الإخلال باتزانها أو التناقض مع مدلولاتها وجوهرها . وتلمح العبارة

السابقة إلى بنية هذه الدراسة وفكرتها المحورية وماتحاول أن تطرح فى إطار محددات وظروف التناول .

تضم هذه الورقة بالإضافة إلى هذا الاستهلال ، ثلاثة أقسام متباينة الطبيعة والأهمية ، وثبت ؟ ! الأعمال والدراسات والمراجع ، والتى تعمل على رسم ملامح الإشكالية موضوع التناول – وتلمح إلى أساليب التعامل معها وتدقيق مكوناتها ، فى عمليات التسجيل والتطوير والدعم والحفاظ والاستحداث للنطاقات والمجتمعات العمرانية – أو بيئة الإنسان .

وتعنى الإشكالية ثنائية النسيج والطابع العمرانى . وتتابع الأقسام الثلاثة على النحو التالى :

القسم الأول : فى المفاهيم ويطرح تعاريف ومدلولات « النسيج العمرانى » ، «الطابع العمرانى» للمناطق ، ويعرض لمداخل قراءة ورصده وتحليل نسيج وطابع المناطق . ويميز التناول تدقيق المكونات وتشريح البنى ؟ ! وتبسيطها ، والانصراف أيضاً إلى مدلولات الألفاظ والتعبيرات ، ومحاولة حل تناقضاتها على مستويات الشكل والمفهوم .

القسم الثانى : إسقاطات على نماذج من عمران القاهرة ، ويهدف إلى بلورة المداخل والمناهج المقترحة لقراءة وتحليل نسيج عمران وطابع المناطق من خلال الطرح الموجز لأثنى عشر نموذجاً من عمران القاهرة الكبرى ، مصر . وقد اختيرت القاهرة لكونها تاريخ ممتد ، ومحتوى ثرى التفاصيل والمكونات، ومعرض أو متحف حى يحوى اللغة والمفردات والنتاج المركب للتشكيل والعمران – عبر ألف عام أو يزيد . وقد اختيرت النماذج بحيث تمثل قطاعاً معبراً عن عمران المدينة يعكس وقفات أساسية فى تطويرها وأن تركز معظمها (فى المائتين عام الأخيرة من عمرها) .

ولم يكن القصد وراء الاختيار التسجيل التاريخى أو التنميط العمرانى – أن تحقق جزئياً من خلال نوعية الاختيار وعدد النماذج – حيث أن الهدف الأساسى كان فى المقام الأول بلورة منهج وقراءة وتحليل نسيج وطابع المناطق ، وتكريس عناصره ومكوناته .

القسم الثالث : الخاتمة – ويركز طروح هذه الورقة ، ويشير بإيجاز إلى إمكانات المنهج ، والمدخل الذى تطرحه الدراسة فى عمليات تصميم وتنمية المجتمعات القائمة والمستحدثة ، ويلمح إلى تحديات الإشكالية المحورية ، والبحوث والدراسات وثيقة الصلة بها والتى قام بها وأشرف عليها المؤلفان فى العقد الأخير – والتى يتضمنها ثابت المراجع .

١ - فى المفاهيم - عن النسيج والطابع العمرانى

١- ١ *النسيج العمرانى*

١- ١- ١ تقديم : المفهوم والتعاريف :

شاع استخدام تعبير « النسيج العمرانى » فى العديدمن الأدبيات والمراجع والتقارير والدراسات العمرانية ، وتتباين مفاهيمه ومدلولاته . فقد يستخدم ليعنى التكوين العام لشبكات الحركة والفراغات المفتوحة لمنطقة ما ، أو ليعبر عن العلاقة بين الكتل المبنية والفراغات المفتوحة المحصورة بين هذه الكتل والمحيطة بها .

ويلزم التنوية – قبل الاستطراد – إلى المقصود بتعبير « النسيج العمرانى » المستخدم فى سياق هذا العمل . ويمكن القول بأن تعريف ومفهوم النسيج العمرانى ، وكما سبقت الإشارة ، يشمل بعدين أو مستويين من ملامح العمران :

- **المستوى الأول** : ويتناول التكوين المميز لشبكات الحركة فى المناطق العمرانية وتأثيره المباشر على ملامح النطاقات المحيطة ، أى يرتبط مفهوم النسيج عند هذا المستوى بالتشكيل المميز لشبكات الحركة (الثنائية الأبعاد) ، وبدون الإشارة إلى التشكيل أو ملامح التنمية العمرانية (الثلاثية الأبعاد) .
- ***المستوى الثانى*** : ويتناول ملامح التنمية العمّرانية على مربعات الأراضى الواقعة بين محاور شبكات الحركة (الطرق والمسارات) ، ويتطرق إلى ملامح التنمية العمرانية (الثلاثية الأبعاد) ، ويحدد ملامح الكتل المبنية ، وارتفاعاتها ، ومدى اتصالها أو انفصالها وتباعدها ، ويعرض للملامح الناتجة من علاقات هذه الكتل بالفراغات

الخارجية المحيطة بها والمحصورة بينها ، وبعبارة أخرى يشير مفهوم النسيج ، فى هذه الحالة إلى العلاقة بين الكتل المبنية والفراغات البينية ، المفتوحة (راجع نسمات (١٠) ، (١١) ، (١٢)) .

والعرض للنسيج العمرانى للمناطق عادة ما يتناول هذين المستويين معاً ، حتى يمكن تغطية ملامح نسيج المنطقة بشمول وتكامل وسوف يتم تناول طرق استقراء وتسجيل ملامح النسيج العمرانى للمناطق القائمة فى هذا السياق ، وفقاً لهذين المستويين وفى قسمين متتابعين على النحو التالى :

- شبكات الحركة والنسيج ، ويعرض لملامح شبكات الحركة كمدخل لقراءة النسيج العمرانى للمناطق القائمة .
- بنية النسيج : المكونات والأنماط - ويتناول أنساق التنمية العمرانية على الخطط والنطاقات المحصورة بين الطرق والمسارات « مربعات الأراضى » كمدخل لقراءة النسيج العمرانى للمناطق القائمة .

١ - ١ - ٢ شبكات الحركة والنسيج - ملامح شبكات الحركة كمدخل لقراءة النسيج العمرانى للمناطق القائمة :

فى قراءة ملامح شبكات الحركة فى المناطق القائمة يمكن تتبع المكونات والجوانب التالية :

- التشكيل العام لهذه الشبكات وعلاقته بوظائفها .
- التشكيل والكفاءة أو مواصفات شبكات الحركة وعلاقتها باقتصاديات عمليات التنمية العمرانية .
- الشبكات والنسيج ، أو القواعد الحاكمة لتشكيل هذه الشبكات .

ويلقى كل جانب من هذه الجوانب الضوء على مشاكل وإمكانات هذه الشبكات ويلمح إلى المداخل والحلول التى تساعد على الاستخدام الأكفأ للنطاقات العمرانية ، ورفع مستوى المناطق القائمة . وستتم الإشارة إلى الأساليب المختلفة التى تمكن من قراءة وتتبع كل من هذه الجوانب ، نسمات (١٠) ، (١١) ، (١٢) .

١-١-٢-١ التشكيل ووظائف شبكات الحركة

يمكن تصنيف أنماط التشكيل العام لشبكات الحركة فى المناطق القائمة إلى نوعين أساسين ، هما:

– النسيج المتشعب (غير المنتظم) : ويتميز بوجود شبكة من مسارات الحركة المتعرجة ، والتى ليس لها اتجاها أو اتجاهات سائدة ، وتتفرع مساراتها الرئيسية إلى مسارات ثانوية وفرعية ، تتفرع بدورها إلى مسارات أدنى (أزقة وحارات) مقفلة أو مفتوحة النهايات ، في تكوينات « عضوية » أو « تلقائية » متفردة ومتميزة . وغالباً ما يتواجد هذا النوع من الأنسجة فى المناطق الأكثر قدماً من المدن القائمة ، وترتبط أصوله بالمستقرات التقليدية والعمران التاريخى (كالقاهرة الفاطمية ومثيلاتها) .

– النسيج المنتظم : ويتميز بوجود شبكة من المسارات المنتظمة ، التى لها اتجاها أو اتجاهات سائدة واضحة ويمكن تتبعها ، ويمكن بوجه عام تصنيف الأنسجة المنتظمة إلى نوعين :

(أ) الأنسجة المنتظمة التى تحصر بين مسارات الحركة قطاعات (مربعات Block) من الأراضى ذات استطالة ، حيث لا تتساوى مسافات التقاطعات فى الاتجاهات المتعامدة (كأن تتقاطع الطرق الرئيسية مع الطرق الثانوية على مسافات أكبر من المسافات بين الطرق الثانوية ، المتوازية) . ويشيع هذا النسيج فى المناطق القائمة بالمدن المصرية – المخططة وغير المخططة (كالعشوائيات التى نمت بطرق غير رسمية على الأراضى الزراعية وعلى هوامش العمران) .

(ب) الأنسجة المنتظمة التى تحصر بين مسارات الحركة قطاعات (مربعات Blocks) من الأراضى تقترب نسبها من نسب المربع ، وحيث تتساوى - أو تكاد - المسافات بين التقاطعات فى الاتجاهات المتعامدة ، وحيث يصعب التمييز بين شبكات الحركة الرئيسية والثانوية تتساوى الأهمية النسبية للمسارات فى الاتجاهين .

ويمكن تتبع نماذج هذا النسيج فى معظم تشكيلات عمران المدن فى مصر .

وانتظام المسارات فى الأنسجة المنتظمة ، لا يعنى التشكيلات المتعامدة الاتجاهات دون غيرها ، ولكنه يشير إلى التكوين العام والذى تتنوع تشكيلاته هندسياً ، دون أن تتعارض مع الانتظام ، كالتشكيلات الدائرية والمتمركزة والمنحنية والإشعاعية .

والتشكيل العام لشبكة الحركة قد يكون مؤثراً على وظيفة هذه الشبكات - بعض الشبكات يتيح تكوينها العام فرصة التعرف بوضوح على المسارات الرئيسية و الثانوية بينما البعض الآخر يصعب فيه مثل هذا التحديد . ويؤثر التشكيل العام لشبكة الحركة على وظائف وأداء هذه الشبكات ، وعلى سبيل المثال : جمع وفصل حركة المشاه والسيارات ، وتشجيع المرور العابر أو إمكانية السيطرة على الحركة الاختراقية للسيارة ، واستخدام بعض مسارات الحركة كفراغات عمرانية لخدمة بعض الأنشطة الاجتماعية والترفيهية وغيرها من الوظائف والاستعمالات ، نسمات (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، التونى ، نسمات (١٤) .

١-١-٢-٢ التشكيل والكفاءة - مواصفات شبكات ومسارات الحركة واقتصاديات التنمية

يؤثر التشكيل العام لمسارات الحركة ومواصفاتها تأثيراً كبيراً على تكلفة وصيانة هذه المسارات . ويستخدم كامينوس وجويتهارت Caminos & Goethert (٩) بعض المؤشرات الرقمية للدلالة على كفاءة استخدام شبكات الحركة (والتى تتطابق عادة مع شبكات البنية التحتية « المرافق ») ، مع التركيز على الشبكات الرئيسية الحاكمة وواضحة التشكيل . وترتبط كفاءة الاستخدام بنواتج قسمة مجموع أطوال شبكات المرافق على

مسطح القطاعات (مساحة النطاقات المنتفعة) ، نظراً لارتباط تكلفة شبكات المرافق (المياه والصرف الصحى ، والكهرباء وغيرها) بأطوالها .

ويقترحا (٩) ، مدى وحدود المؤشرات كفاءة استخدام شبكات الحركة ، تسمح بالتحليل وتحديد كفاءة الشبكات وتطويرها . وقد تم اتباع هذا المنهج فى تحليل المناطق القائمة فى هذا العمل (القسم الثانى) بعد تطويره بأخذ أطوال كل مسارات الحركة فى الاعتبار - الرئيسية والفرعية - لصعوبة التمييز بينها فى الكثير من حالات الحركة بالمتر إلى المساحة المخدومة بالفدان) والذى يسمح بمقارنة كفاءة هذه الشبكات وتأثيرها على تكلفة المرافق وصيانتها .

ويسمح التحليل الدقيق لمسارات الحركة فى المناطق القائمة بتقييم كفاءتها ، واقتراح الحلول الاقتصادية التى تساعد على تعظيم الاستفادة منها ، وضغط تكاليف إقامة وصيانة شبكات المرافق ، والتى تعتبر إحدى ركائز الارتقاء بالمناطق القائمة . ويمكن القول بأن استقراء ملامح شبكات الحركة فى المناطق القائمة يوفر العديد من المؤشرات الهامة خصائصها ، ومن أبرزها :

- عروض هذه المسارات وملاءمتها الوظيفية للاستخدامات المختلفة (المشاه والسيارات ، المشاه وسيارات الخدمة والطوارئ ، المشاه فقط) .
- المسافات بين محاور شبكات الحركة ، والتى تعطى مؤشراً واضحاً عن مسطحات قطع الأراضى المطلة على هذه المسارات ، والتى ترتبط بأنماط التملك وتعكس مقدرة السكان على الدفع (فى شراء وتنمية قطع الأراضى والمبانى السكنية المقامة عليها) . أى أنها تعطى مؤشرات اقتصادية عن مقدرة السكان على الدفع فى الإسكان .

١-١-٢-٣ الشبكات والنسيج - *القواعد الحاكمة لتشكيل شبكات الحركة* (إيقاع الشبكة)

تشكل شبكات الحركة (الطرق والمسارات) وكما سبقت الإشارة ، رواسم تحصر بينها « الخطط العمرانية » أو القطاعات ومربعات الأراضى ,Land Blocks والتى تعكس

تنميتها تأثير تلك الرواسم بالإضافة إلى ضغوط ومحددات المحتوى واشتراطات وضوابط التنمية ، وتتبلور التنمية العمرانية فى أنماط تحمل سمات وملامح عمرانية واضحة المعالم – مما أدى إلى اعتبار هذه الأنماط مدخلاً (عقلانياً) جيداً لاستقراء ملامح والتعامل مع المناطق القائمة . ويرى هابراكن Habraken (٧) أنه يمكن التعرف فى المناطق العمرانية القائمة على مكونات أو وحدات نمطية متكررة Thematic Elements ترتبط وتتصل بالأنشطة السكنية ، ووحدات غير نمطية (وغير متكررة) Non Thematic Elements ، غالباً ما ترتبط بالأنشطة غير السكنية ، وأن بالتحليل المدقق للوحدات النمطية المتكررة يمكن استنباط القواعد الحاكمة فى تشكيل نسيج المناطق المتكاملة .

ويعرف هابراكن Habraken (٧) ، هذه الوحدات النمطية (أو الجزئيات Molecules) بأنها أصغر وحدة عمرانية مكونة من قطع أراضى تخدمها مسارات للحركة ، وتتلخص فيها (معظم) السمات الشائعة بالمنطقة الأشمل . وبالرغم من الصعوبة النسبية للتعرف على الجزئيات المكونة للمناطق القائمة ، خاصة فى تلك المناطق التى تظهر فيها شبكة المسارات غير المنتظمة والمتشعبة أو العضوية ، إلا أنه يمكن تتبع واستنتاج الشبكات الحاكمة (المختفية) التى تنظم قواعد ظهور المسارات ، والجزئيات المشار إليها ، نظراً لأن تخطيط وتشكيل هذه المناطق (الرسمية منها وغير الرسمية) يهدف دائماً إلى تنظيم مسارات الحركة لتحقيق المبدأ الأساسى فى تقسيم الأراضى ، وهو : الوصول والاتصال Accessibility وعليه يتبع تنظيم المسارات فى النطاقات العمرانية ، قاعدتين حاكمتين ، هما :

- إمكانية الوصول إلى والاتصال المباشر بكل قطعة أرض .
- تلافى اتصال قطعة الأرض الواحدة بأكثر من مسار واحد أو مسارين على الأكثر (فى حالة النواصى) ، تحقيق لكفاءة توظيف المسارات .

وبتتبع الطروح السابقة ، وتطبيقها على العديد من النماذج ، لعمران المناطق الكنية فى المدن المصرية القائمة ، أمكن تطوير المنهج المقترح من هابراكن ومجموعة « سار » الهولندية Habraken & (SAR) (٧) ، واستنباط خلايا (النسيج العمرانى) النمطية المرتبطة بأنساق العمران فى المواقع السكنية الحضرية فى مصر .

– على اختلاف تشكيلات شبكات طرقها ومساراتها ، من حيث التشعب وعدم الانتظام أو النمطية والانتظام .

ويمكن القول بأن هناك نوعين أساسيين من هذه الجزئيات ، يطبعان المناطق السكنية فى العمران الحضرى ، بمصر ويتكرر ظهورهما بكثرة فى كل نماذجه ، شكل رقم (١)

– الجزئ «أ» : وفيه تظهر تقسيمات الأراضى يحدها طريقان متوازيان .

– الجزئ «ب» : وفيه تظهر تقسيمات الأراضى تحيطها الطرق من ثلاث جهات (على شكل حدوة الفرس أو حرف U) مكونة « ناصيتين » .

وهناك بالطبع تنويعات أخرى Variations للجزيئين «أ» ، « ب » ، للعلاقات بين قطع الأراضى والمسارات المحيطة ، يمكن تسميتها الجزئيات « ج » و« د » و« هـ » الخ . ويساعد هذا التحليل الواعى للجزئيات المكونة للمناطق ، على :

– تقييم المناطق العمرانية (السكنية وغيرها) ، والتعرف على الجزئيات العمرانية المكونة لنسيجها .

– تشريح بنية المنطقة إلى جزئياتها – مما يسهل جمع البيانات العمرانية الأساسية (استعمالات الأراضى وحالات المبانى وارتفاعاتها والكثافات البنائية والسكنية وغيرها ....) ، والبيانات غير العمرانية (كأعداد الأسر وتركيبها ومستويات دخولها وغيرها ...) .

– الاسترشاد بملامح وبيانات « الوضع الراهن » فى عمليات التنمية بأنواعها (الارتقاء والتجديد ورفع المستوى) .

نسمات (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، التونى ، نسمات (١٣) ، (١٤) .

١ - ١ - ٣ بنية النسيج - المكونات والانماط

يتناول هذا الجزء من الدراسة ملامح التنمية Physical Development على القطاعات العمرانية أو مربعات الأراضى الواقعة بين مكونات شبكات الحركة (الطرق والمسارات) ، ويعرض إلى أنماط الكتل والفراغات البينية فى تلك النطاقات . وقد سبقت الإشارة إلى أن التشكيل العام لشبكات الحركة يتنوع ويتباين من العضوية والتلقائية إلى النمطية والانتظام (شبكات الطرق المتشعبة والعضوية وغير المنتظمة أو شبكات الطرق المنتظمة بنوعيها) - وفى هذا الإطار يمكن استقراء ملامح النسيج العمرانى للمناطق ، من خلال مدخلين .

(أ) التناول الكمى للنسيج : ويقوم على البيانات والمؤشرات الكمية التى تلخص ملامح وخصائص النسيج .

(ب) التناول التشكيلى (النوعى) للنسيج : ويركز على تحليل بنية وتكوين النسيج (فراغياً Spatially) .

١ - ١ - ٣ - ١ التناول الكمى للنسيج : البيانات والمؤشرات الكمية

هنالك العديد من المؤشرات الرقمية التى يستخدمها المعماريون والعمرانيون لتركيز وقراءة ملامح العمران فى المناطق القائمة والمستحدثة : مثل الكثافات العمرانية والبنائية وكثافات الأنشطة والاستخدامات ، العامة والسكنية ونسب الاستخدامات الحاكمة ، ونسب المسطحات التى تشغلها المبانى من الأراضى " Floor Coverage " ، ومتوسط عدد الأدوار بالمنطقة والارتفاعات ، وغيرها من بيانات ودلائل ومؤشرات . ومن المعروف أن هذه المؤشرات الرقمية ، ذات إمكانات محدودة فى الإحاطة بالملامح العمرانية للمناطق القائمة أو المستجدة ، مما يستدعى الاستعانة بالبيانات النوعية التى تتناول تشكيل العمران والنسيج وتركز على تحليل بنية وتكوين النسيج (فراغياً Spatially) لاستكمال وتحديد هذه الملامح ، التونى ، نسمات (٤) ، (١٣) ، (١٤) .

١-١-٣-٢ التناول التشكيلى (النوعى) للنسيج : المؤشرات النوعية - المكونات والانماط

هناك العديد من المداخل والمناهة التى تتناول بشكل وأنماط النسيج من زاوية العلاقة بين المبانى والفراغات الخارجية المحيطة بها أو المحصورة بينها ، الفراغات البينية The Scape Between – وتستخدم هذه المناهج طرقاً تحليلية « جرافيكية » فى تحليل التشكيلات العمرانية لتحليل وتوضيح العلاقات بين الكتل والفراغات (ركيزتا أنماط التعبيرات التشكيلية للتنمية العمرانية) ، وتسمح بالتالى ببلورة وتبسيط الملامح المركبة للتنمية والتشكيل والأنسجة . وسيعرض هذا السياق إلى أثنين من هذه المناطق ، والذين تم تطويرهما لاستقراء ملامح وبنى الأنسجة العمرانية للمناطق القائمة فى مصر .

- **المنهج الأول** : أنماط تشكيل النسيج العمرانى Physical Tissue Architypes صاغ ريتشارد Richard (٨) مدخلاً تشكيلياً بسيطاً لتصنيف أنماط النسيج « الممكنة » على قطاعات ومربعات الأراضى المحاطة بشبكات الطرق والمرافق . ويعتمد المدخل على تصنيف علاقات المبانى المتجاورة من حيث الانفصال والاتصال وتأثير ذلك على الفراغات الخارجية الناتجة عن تلك العلاقات ، شكل رقم (١) .

وطرح ريتشارد Richard ثلاثة أنماط أساسية لعلاقات المبانى ببعضها وبالفراغات البينية ، والتى تسمح ببلورة وطرح العديد من التنويعات والأنماط ، هى :

- ***النمط الأول*** : النسيج النقطى Point Tissue

ويميزه انفصال المبانى واستقلالها Free-Standing ، وتظهر المبانى (فى النسيج النقطى) كالجزر المنفصلة أو « النقط » على قطاعات أو مربعات الأراضى (كحالة الفيلات (أو العمائر) المنفصلة على قطع الأراضى والمحاطة بالحدائق والفراغات الخارجية من جميع الجهات) .

- ***النمط الثانى*** : النسيج الشريطى Linear Tissue

وتتصل فيه المبانى « من الجانبين » مكونة حوائط عمرانية مستمرة ، تتوازى مع وتطل على الطرق المحيطة فى تكوينات شريطية متميزة (كحالة المساكن المتصلة Row or terrace houses) .

- ***النمط الثالث*** : النسيج المتضام Orthogonal (Compact) Tissue

ويميزه اتصال المبانى المتجاورة من اتجاهين (أو أكثر) ، وتبدو فيه القطاعات ومربعات الأراضى المحاطة بالطرق كما لو كانت مبنية بالكامل وتختفى الفراغات الخارجية ، حيث تحتويها المبانى كأفنية داخلية محصورة بين المبانى Internal Courts . ويعد هذا النسيج نقيض النمط الأول من الأنسجة (النسيج النقطى) ، حيث الفراغات الخارجية هى التى تظهر كجزر متفرقة أو « نقط » تتخلل الكتلة المبنية . ويشيع هذا النسيج فى العمران القديم والتقليدى ، ويرتبط بالكثافات العمرانية العالية .

- ***المنهج الثانى*** : النسيج كنطاقات وظيفية Tissue Zone Distribution

بلورت مجموعة « سار » SAR الهولندية وهابراكن Habraken (٧) مدخلاً تحليلياً متميزاً للتحليل والتعرف على ملامح النسيج العمرانى للمناطق السكنية القائمة ، يعتمد على تحديد النطاقات الوظيفية / المكانية Zones ، والتى تظهر بها المبانى وتلك التى تترك كفراغات خارجية . ووفقاً لهذا المنهج فإن النسيج الناشئ على قطاعات ومربعات الأراضى التى تحيطها شبكات الطرق هو نتاج علاقة مواضع المبانى والفراغات المفتوحة . واستقراء النسيج العمرانى فى هذا النهج يقوم على التعرف على هذه المواضع أو النطاقات الوظيفية وعلاقاتها بمربعات الأراضى التى تحتويها ، والنسق العام الذى يضمها والذى قد يختلف من منطقة إلى أخرى . ويميز المنهج اعتماده على التحليل بالرسم للمناطق العمرانية ، من خلال التمييز بين ثلاث حالات للتنمية العمرانية على مربعات الأراضى .

- الحالة الأولى : النطاقات المبنية ، وهى المشغولة دوما بالمبانى ، المتصلة أو المنفصلة .

– الحالة الثانية : النطاقات المفتوحة ، وتحوى الفراغات الخارجية فقط .

– الحالة الثالثة : وتجمع بين المبانى والفراغات الخارجية .

ويتم إبراز هذه الحالات الثلاث على مربعات الأراضى ، عن طريق رسم مجموعة من المحلات الهندسية أو النطاقات Zones التى ترمز للحالات الثلاثة :

– النوع الأول من النطاقات : نطاق « ب » (أى « بناء») : ويمثل المحل الهندسى للمنطقة المشغولة بالمبانى ("B" or "Built" Zone) .

– النوع الثانى من النطاقات نطاق « ف » (أى فراغ) : ويمثل المحل الهندسى لمنطقة الفراغات الخارجية والمفتوحة ("O"or "Open" Zone) .

– النوع الثالث من النطاقات : نطاق « ف / ب » (أى فراغ / بناء) : ويمثل المحل الهندسى للمنطقة التى تختلط فيها المبانى والفراغات المفتوحة ("O/B" or "Open/Built" Zone) .

ويتجاوز المنهج التحليلى التعرف على النطاقات المميزة لملامح التنمية على مربعات الأراضى ، إلى تدقيق تفاصيل الفراغات الخارجية والمفتوحة من حيث المفهوم العام والوظيفة ويمكن من تصنيفها عقلانياً بوجه عام إلى ثلاثة نطاقات ، على النحو التالى :

– نطاق «ف١» Zone "01" ويمثل الفراغات العامة والموجهة للحركة الآلية والمشاه .

– نطاق «ف٢» Zone "02" ويمثل الفراغات الانتقالية – شبة العامة أو شبة الخاصة والتى تحتوى الحركة الآلية (ولكن بتركيز أقل) وتوفر الأمان النسبى للمشاه والأفراد .

– نطاق «ف٣» Zone "03" ويمثل الفراغات الخاصة أو شبه العامة أو شبة الخاصة (وكذا الفراغات العامة) التى يقتصر استعمالها على المشاه والأفراد (والأنشطة الاجتماعية والترويحية) .

وباسترجاع منهج تصنيف الأنسجة إلى نسيج نقطى وشريطى ومتضام ، ومنهج تحليل بنية النسيج إلى نطاقات متجانسة ومتمايزة للتنمية (نطاقات المبانى - نطاقات الفراغات - نطاقات المبانى / الفراغات) ، يتضح أنه من الممكن الجمع بين المنهجين . ويبين الشكل رقم (٢) أنه من الممكن توقيع نطاقات التنمية (التى يطرحها المنهج الثانى) على كل نمط من الأنسجة المشار إليها فى المنهج الأول .

يمكن القول بأن القراءة المتأنية لأنماط التنمية العمرانية على خطط ومربعات الأراضى والتى تتطرق إلى التشكيل وملامح وعلاقات الكتل والفراغات والتى تمكن من إستقراء والتعرف على الطابع المعمارى والعمرانى للمناطق العمرانية موضوع التناول . ويتأثر الطابع تأثراً مباشراً بملامح النسيج السابق الإشارة إليها ، وكما سيتضح من الأقسام التالية (كتباين الطابع فى حالتى البناء على قطع الأراضى الصغيرة المطلة على طرق ضيقة نسبياً ، والبناء بكامل طول واجهاتها ، والبناء على قطع الأراضى الكبيرة المطلة على الطرق الأعرض باستخدام المبانى المنفصلة) . وجدير بالذكر أن تناول الطابع العمرانى والمعمارى يستدعى توافر الكثير من المعلومات والبيانات عن المحتوى العمرانى ، والتى تتجاوز البيانات التى توفرها الخرائط وتحليلات النسيج وتصنيفه ، راجع نسمات (١٠) ، (١١) ، (١٢) و التونى ، نسمات (٤) ، (١٣) ، (١٤) .

١ - ٢ فى الطابع العمرانى

١ - ٢ - ١ تعاريف أساسية

يمكن من خلال مجموعة التعاريف التالية الاقتراب بفاعلية من مفهوم الطابع المعمارى والعمرانى Architectural and Physical Character ، وتمييز مجاله ومداه وتحديد تداخلاته وارتباطاته بالعديد من المفاهيم والمدلولات الشائعة ، والتى تستخدم فى الكثير من الأحيان كمرادفات المفهوم وفكرة الطابع ، (كالطراز Styles & Orders والهوية Identity والشخصية Personality والصور الذهنية Image والموضات Fashions & Visual Trends والاتجاهات البصرية المميزة .

وبالرغم من تمايز العمارة والعمران إلا أنه من الممكن التغاضى عن التباين الضمنى للتعبيرين – فى هذه المرحلة على الأقل – حيث أن العمارة والمبانى هما أهم مكونات الطابع – طابع الأماكن والبيئات المشيدة . والطابع هنا هو « حصيلة المكونات والمراجع البصرية لمجتمع ما » ، أو « مجموعة الصفات المركبة التى تميز مكاناً بذاته وتشمل المكونات المادية وغير المادية وترتبط بالمجتمع أو الجماعات المحلية وبالمحتوى المادى وبالزمن وتتغير بتغيرها جميعاً ، التونى (١) ، (٢) ، (٣) ، (٦) .

ويحوى طابع الأماكن تركيبة المكونات والمدخلات الأساسية لبنائه ، وكذا العلاقات التبادلية بين تلك المكونات والمدخلات ، وأهمها (إذا ما ركزنا على الجوانب المادية للطابع)

– المحتوى الطبيعى العمرانى Context : Physical, Natural and Man-made الموضع والموقع وملامحه ومفرداته .

– المبانى والمعمار ولغة البناء وعناصره ومكوناته .

– التشكيل العمرانى Built Scape,Townscape, Form Morphology ، أو نتاج التجاور والتفاعل بين عناصر العمران وأهمها وكما سبق التلميح المبانى .

ويتأثر الطابع – ومن ثم تناوله وتسجيله واستقراءه وفهمه وتحليله – بجماعة المستعملين وثقافتهم وأنشطتهم المركبة ، فالطابع هو التسجيل المادى لثقافة المجتمعات ، وركيزته الأساسية النتاج المعمارى والعمرانى القائم فى حيز مكانى بعينه وفى فترة زمنية محددة ، التونى (١) ، (٦).

- *التداخلات مع مرادفات الطابع الشائعة :*

– الطراز (الطرز) Order/Style والطابع : يميز الطابع الاستمرارية والطبيعة المفتوحة التى تقبل التحول والتغير ، بل يمكن القول بأن الطابع ظاهرة إنسانية مثلها مثل الثقافة والحضارة وتمايز الطابع فى وقت بعينه لا يعنى الثبات والجمود ، بعكس « الطراز » و « الطرز » والذى يرتبط مفهومه المحورى بمجموعة من الضوابط البصرية والتشكيلية

المتميزة ، التى وإن ارتبطت أصولها بمجتمعات وثقافات جمعات إنسانية محددة ، إلا أنها بعد أن تماسكت ملامحها وتبلورت وتميزت ، أصبحت - إلى حد كبير - مجردة عن المحيط والمجتمع والثقافة التى أفرزتها ، بحيث أصبح من الممكن استرجاعها واستنساخها وتكرارها ، فى محتويات ثقافية حضارية مغايرة تماماً لنشأتها وأصولها ، كالطرز « الكلاسيكية » أو الطراز « الفرعونى » أو الطرز « الإسلامية » . ما نحن بصدده هنا هو مجموعة من الملامح البصرية التى يمكن أن تكرر وتستنسخ - كأن يفرض الطراز الفرعونى على نطاق عمرانى معاصر فى مصر مثلاً ، أو فى مدينة بجنوب شرق آسيا ، أو أن تنمى مجاورة سكنية فى مدينة مصرية جديدة باستخدام الطرز الكلاسيكية أو الطراز « الفيكتورى » الأنجليزى .

وقد يحتوى الطابع العمرانى على العديد من الطرز أو أنساق البناء ، ولكن المفاهيم والملامح والطبيعة تتباين تبايناً كبيراً بين الطابع والطراز (١) ، (٣) ، (٦) .

- الهوية والشخصية Identity & Personality : وهو مفهوم يتداخل تداخلاً وثيقاً فى بناء وبنية الطابع - وحتى لا تقع فى مصيدة اللغة - يمكننا القول بأن الهوية والشخصية تشيران إلى تلك العناصر المتمايزة وغير المتكررة فى طوابع الأماكن .

حيث الاهتمام هنا ليس بالنتاج المركب ومكوناته ، بقدر تركيزه على ما يجعل ذلك النتاج متمايزاً وغير متكرراً ، التركيز على « الاختلاف » وعلى « خصوصية » النطاق ، والتى تدخل بدورها فى تكوين الطابع ، وتلعب المبانى المميزة (علامات المواقع) وتواليف الألوان والمواد والعلاقة بين الطبيعى والمصنوع وغيرها دوراً أساسياً فى هوية وشخصية الأماكن - كما تلعب الأبعاد غير المادية ، كسمات وملامح المجتمع المحلى دورها فى صياغة الهوية والشخصية المتميزة للأماكن (٢) ، (٣) ، (٦) .

- الصورة الذهنية Image & Imageability : تعد الصور الذهنية للعمران أو مابعد الانطباعات والتفاعل مع الأماكن ، نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للطابع والطوابع

وتحمل انعكاسات مكونات ومدخلات الطابع المعمارى لكنها ظاهرة ترتبط بعمليات « ذاتية » شديد التعقيد ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرد أو الأفراد وملامحه أو ملامحهم العضوية والنفسية والثقافية ، وتتباين وتختلف باختلاف المتلقى وظروفه . وآليات تكون الصور الذهنية من الأهمية بمكان للمعمارى والعمرانى - حيث تمكن من السيطرة على أدوات التشكيل والقدرة على توظيفها لخدمة أهداف التصميم والتنمية - ويلعب الطابع ومفرداته دوراً هاماً ومحورياً فى صياغة الصور الذهنية لدى الجماعات المحلية والمستعملين والعابرين فى النطاق المرتبط بالطابع (١) ، (٣) ، (٦) . ويمكن استخدام الركائز المادية للصور الذهنية للأماكن للدلالة على صدق الطرح السابق . فالركائز المادية الأساسية للصور الذهنية عند لينش ، أو المناطق المتجانسة عمرانياً Districts والحواف والقواطع Edges والمسارات ومعابر الحركة Paths ، ونقاط تجمع وتركيز الأنشطة Nodes وعلامات الموقع والعناصر المتميزة Landmarks ، من المدخلات الأساسية فى منظومة طابع الأماكن ، وكما سيتضح عند تشريح الطابع وتناول مكوناته (٢) ، (٣) ، (٦) .

« الموضة » Fashion والاتجاهات البصرية المتميزة : هى الاتجاهات التى يميزها تفضيل مجموعة من الملامح التشكيلية والبصرية :

تكوينات / الخطوط / الملامس / المواد / الزخارف / التوليفات البصرية ، وبحيث يمكن التعرف عليها وتصنيفها فى ضوء ومن خلال تلك الملامح . وتذكر بالطراز ومفهومه العام ، لأنها هى الأخرى تتبلور إلى مجموعة من القواعد والضوابط المرنة أو الصارمة التى يمكن استرجاعها ، وعليه فتتعدى حواجز الجماعة والمكان والثقافة المحلية المرتبطة بها . وتختلف عن الطراز والطرز فى كونها سريعة الظهور والتطور والتشبع والإختفاء .

ومن علاقة طابع الأماكن بالموضة أو « النزوات » البصرية فإنه يمكن القول بأن الطابع أشمل وأعقد وأكثر استمرارية ، ويمكن اعتباره محتوى مادياً أشمل يمكنه أن يتضمن فى نطاقه العديد من «الموضات » البصرية ، والتى تقرأ فى إطاره كمكونات و « وقفات » وملامح مميزة (١) ، (٣) ، (٦) .

١ - ٢ - ٢ مستويات الطابع

يمكن تناول الطابع « المادى العمرانى » Physical Character على عدة مستويات تختلف باختلاف التناول ولعل أبسط تصنيف لتلك المستويات هو الذى يصنفها تبعا « للحيزات المكانية » أو « نطاق » الطابع وطبيعة « المكونات » الحاكمة وتركيبة أو بناء « المكونات » الحاكمة ، وعلى النحو التالى (راجع نسمات والتونى (١) ، (٣) ، (٦) ، (٥) ، (١٥) .

١ - ٢ - ٢ - ١ الطابع ومستويات الحيزات المكانية :

يمكن تصنيف الطابع « الطوابع » وفقاً لحدود الحيز المكانى : كأن يقال الطابع القومى - الطابع الإقليمى - طابع المدينة أو المستقرة البشرية - طابع الحى أو الأحياء - طابع النطاقات العمرانية المختلفة : كالمجاورات السكنية ووحدات الجوار والمناطق المحلية والمسارات (طابع شارع بعينه أو طابع « حارة » تقليدية) والفراغات العمرانية وما فى حكمها (طابع ميدان أو ساحة حضرية) .

وتعكس التسميات السابقة ارتباط الاهتمام بحدود عمرانية واضحة (أو باهتة) ، بحيث يمكن بجهد متباين تتبعها وتحديد نطاقاتها وملامحها المميزة . وبالتداعى المنطقى تتباين وتختلف ملامح الطابع بتغير مقياس الحيز المرتبط به . وهناك علاقات تجمع وتربط المستويات الجغرافية والمكانية «العليا» و « الدنيا » للطابع - فهناك السمات والملامح المشتركة والمتكررة بين وفى تلك المستويات من جهة ، وهناك السمات والملامح المتمايزة وغير المتكررة من جهة أخرى . ويمكن الطرح بأنه « فى بنائية المستويات العمرانية للطابع (الطابع القومى - الاقليمى - المحلى - الحميم) تظهر السمات المميزة للمستويات الأعلى « فى التدرج » فى ملامح المستويات الأدنى ، والعكس ليس بالضرورة صحيحاً . فطابع مستقرات الدلتا فى مصر يعنى مجموعة من الملامح تتواجد فى أغلب تلك المستقرات ، بينما هناك العديد من ملامح طابع تلك المستقرات لا يمكن تعميمه كطابع للنطاق الأكبر وهكذا .

١ - ٢ - ٢ - ٢ مستويات المكونات الحاكمة :

يمكن القول بأن الطابع « المادى » للنطاقات يقوم على ثلاثة مكونات حاكمة هى بالترتيب :

- المبانى ولغة المعمار ومفردات العمارة Architecture
- التشكيل والتكوين العمرانى Builtscape/Formal morphology
- المحتوى (أو النطاق) الطبيعى والعمرانى Context

ويمكن تناول الطابع من خلال تلك المستويات الثلاثة : الطابع المعمارى – الطابع العمرانى (التشكيلى) – طابع المحتوى (النطاق) Architectural, Physical/Builtscape . Contextual ويمكن فى هذا السياق التعرف على مستويات ثلاثة إضافية تنتج من التناول المزدوج لمكونين معاً ، وعلى النحو التالى :

- الطابع المعمارى – العمرانى (التشكيلى) Architectural - Builtscape
- والطابع العمرانى (التشكيلى) – النطاقى Builtscape - Contextual
- والطابع المعمارى – النطاقى Architectural - Contextual

ويركز الطابع المعمارى Architectural Character على لغة البناء ومفرداتها وصفاتها السطحية والتشكيلية وملامحها وعناصرها مع التركيز على المبانى كمدخلات منفصلة فى منظومة الطابع (١) ، (٢) ، (٥) .

ويركز الطابع العمارنى (أو أوقع التشكيلى / التكوينى) Builtscape - Townscape Character على التشكيل العمرانى للنطاق موضوع الاهتمام وعناصره ومكوناته ومنها : عناصر الصور الذهنية والنسيج والفراغات العمرانية والعلاقات التجميعية للمبانى والمنشآت .

ويركز طابع المحتوى/النطاق Contextual-Character على ملامح المحتوى الطبيعى والعمرانى : الموضع والموقع والبيئة والتربة الطبوغرافيا والنباتات والأنشطة والاستعمالات والعلاقات التبادلية مع المحيط المباشر والملامح المصنوعة وغيرها .

والمستويات الستة المشار إليها ، لا ترتبط بحيز جغرافى محدد ولكنها يمكن أن تستخدم مع المستويات الجغرافية المشار إليها فى التصنيف الأول للطابع والمرتبط بالحيزات المكانية ، وهو الأمر الذى ينتج عنه مصفوفة جديدة من مستويات الطابع وعلى النحو التالى :

الطابع المعمارى : للإقليم – للمدينة – للمستقرة – للحى – للمنطقة المحلية – للمسار ... الخ

الطابع التشكيلى : للإقليم – للمدينة – للمستقرة – للحى – للمنطقة المحلية – للمسار ... الخ

طابع المحتوى : للإقليم – للمدينة – للمستقرة – للحى – للمنطقة المحلية – للمسار ... الخ

١-٢-٢-٣- مستويات « بناء وتركيب » المكونات الحاكمة :

نظراً للطبيعة البصرية Visual لمفهوم الطابع المادى للأماكن ، فانه يمكن طرح ثلاثة مستويات إضافية لتناول الطابع والتعامل معه ، تعتمد على « الطبيعة البصرية » المشار إليها ، هى بالترتيب :

- العناصر والمكونات الأولية .
- العلاقات التبادلية المباشرة بين العناصر والمكونات الأولية .
- العلاقات التبادلية المركبة بين العناصر والمكونات الأولية .

- العناصر والمكونات الأولية : وهى المفردات الأساسية فى الظاهرة البصرية ،

كالخطوط والألوان والأسطح والفتحات والأسوار والكوابيل والعقود أو ما فى حكمها حسب مستوى التناول والإهتمام (على المستوى المعمارى أو العمرانى / التشكيلى أو النطاقى (المحتوى) .

– العلاقات التبادلية المباشرة بين العناصر والمكونات الأولية : التكوين والتنظيم الفراغى ، والإيقاع والتكرار والتتابع والنسب والتقسيم والمسامية و « تدرج الحبيبات » Grain والوحدة والاتزان وكثافة الرسائل البصرية وغيرها .

– العلاقات التبادلية المركبة بين العناصر والمكونات الأولية : أو نواتج العلاقات التبادلية بين المكونات : كالأحاسيس والرموز والتعبيرية والتأثيرية والقيمة والتطابق والوزن والتفرد وغيرها والتى تتضمن مردود الظواهر البصرية لدى الأفراد والجماعة وتتداخل مع لغة الجماليات ومفرداتها (١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) .

ويمكن إضافة هذه المستويات بدورها إلى المستويات السابقة بحيث تتكامل عناصر مصفوفة مستويات الطابع وعلى النحو التالى :

مستويات الأحيزة المكانية	مستويات المكونات الحاكمة	مستويات العناصر والعلاقات التبادلية
الطابع القومى	لغة المعمار والأبنية	طابع المكونات والعناصر الأولية
الطابع الإقليمى		
الطابع الحضرى(المدن)		
طابع المستقرات		
الطابع المحلى	التشكيل والتكوين	العلاقات التبادلية البسيطة والمركبة
طابع الوحدات الأساسية		
طابع الطرق والمسارات		
طابع الوحدات الحميمة		
طابع الحيزات المكانية	المحتوى والنطاق الطبيعى والعمرانى	نتاج العلاقات التبادلية

وفى تناول إشكالية المستويات ، تجدر الإشارة إلى ملمح أخير لمفهوم الطابع ، بحكم ارتباطه بموضوع المستويات Levels ، هو « أبعاد الطابع » والتى يمكن تصنيفها إلى بعدين أساسين : البعد المادى / العمرانى / « الفيزيقى » والبعد غير العمرانى :

الثقافى / الإجتماعى الأنثروبولوجى .

١-٢-٢-٤- مكونات الطابع المادى - المعمارى - العمرانى

يمكن تدقيق التعامل مع المكونات المادية للطابع باستخدام مستويات المكونات الحاكمة للمكونات والسابق الإشارة إليها (المحتوى والنطاق الطبيعى والعمرانى – التشكيل والتكوين – لغة المعمار والأبنية) والتى يمكن تركيزها فى المصفوفة الإرشادية التالية :

١-٢-٢-٥مصفوفة مكونات الطابع المعمارى والعمرانى .

المحتوى	التشكيل	لغة المعمار
– الموضع والموقع	– التشكيل العام	– تصنيف المبانى
– العلاقات المكانية	– شبكة الحركة	– التوزيع المكانى للمبانى
– الحدود والحواف	– المناطق المتمايزة	– التوزيع التاريخى
– الطبوغرافيا	– النسيج	– مفردات العمارة المحلية
– الميول والاتجاهات	– الكتل والفراغات	– الأشكال والحجوم
– المياه (السطحية والجوفية)	– الارتفاعات	– الارتفاعات
– عائلات النباتات	– كثافة العمران	– خطوط البناء
– الصخور والتربة	– المبانى الهامة والمتميزة	– عروض الباكئات
– المناظر واتجاهات الرؤية	– عناصر الصور الذهنية	– عروض الواجهات
– المنـــاخ	– الحواف	– خطوط القاع
– الإضاءة الطبيعية	– المسارات	– خطوط السماء
– الرياح وحركة الهواء	– علامات الموقع	– الإيقاعات
– الظلات	– الأنوية	– المواد
– البيئة السمعية	– النطاقات المتجانسة	– الألوان
– جماليات المحتوى	– المداخل	– الملامس
– النظام العام	– الفراغات البينية	– التفاصيل
– التشكيل	– المكونات	– المعالجات الخاصة
– الوحدة والتباين	– البناء	– المداخل
	– النوعية	– الفتحات
	– جماليات التشكيل	– الفراغات الحميمة الصلة
		– جماليات المعمار

٢ - اسقاطات على نماذج من عمران القاهرة

٢-١ تقديم

يتضمن هذا القسم بعض « التجريب » للمفاهيم والأساليب ، التى أوجزها القسم الأول من هذه الورقة ، لقراءة واستقراء نسيج وطابع المناطق . أو بتعبير آخر إعادة طرح مفاهيم النسيج والطابع من خلال إسقاطها على بعض نماذج عمران القاهرة القائم . وفى هذا التناول استخدام النسيج كاطار حاكم للطابع – بالرغم مما قد يثيره هذا التناول من تحفظات مفهومية ومنهجية . واختيرت المناطق ، فى المقام الأول ، لتوضح تمايز أنماط الأنسجة العمرانية ، ثم دققت النماذج بحيث تمثل « قطاعاً » معبراً عن بعض ملامح عمران المدنية ، يعكس ، وكما أشير فى صدر الورقة ، بعض الوقفات البارزة في تطور عمرانها دون التقيد به أو التعرض إلى السياق التاريخى للمحتوى أو فرض رؤى محددة للتنميط العمرانى لمكوناته . وفى التناول الحالى هناك ذكر وعرض موجز لملامح الأنسجة لأثنى عشر منطقة ، وبعض التدقيق لنسيج وطابع ثمانية مناطق منها . ويصعب مع الحجم الهائل للبيانات التى قد يتوجبها ؟ ! مثل هذا التناول (وهو الأمر الذى يتعارض من حيث الشكل والمفهوم مع طبيعة هذه الورقة والمحتوى الذى تظهر من خلاله) إن تقدم هذه النماذج بالصورة التقليدية للعروض العمرانية . وحيث أن الهدف المحورى للتناول هو طرح المفاهيم وأساليب الاستقراء وأن دور النماذج العمرانية المختارة هو المساهمة فى إبراز الطروح – فقد اختير من النماذج المشار إليها مسطحات محددة ومتماثلة المساحة ، لكل من العينات الأثنى عشر . ويشكل الحيز المختار فى كل حالة نطاقاً ممثلاً إلى حد كبير للنطاق (الأرحب) المحيط – وبمسطح حوالى عشرة أفدنة تأخذ شكلاً مربعاً أبعاده ٢٠٠×٢٠٠ متراً (٤ هكتار) .

ويسمح هذا التنميط والتماثل فى المسطحات بسهولة عرض المناطق المختارة ومقارنة ملامحها ، وتجريب أسس الاستقراء والتحليل التى تطرحها هذه الورقة . ويوضح شكل رقم (٣) مواضع نماذج أو عينات العمران المختارة ، والتى تبرز « تمايز » و« تباين »

ملامح الأنسجة العمرانية ، وبالتداعى المنطقى تشير إلى بعض ملامح التشكيل والطابع العمرانى لنطاقاتها ، راجع أيضا نسمات ، التونى (٤) ، (١٣) ، (١٥) .

ويمكن تصنيف العينات من حيث بنية النسيج (نقطى - شريطى - مدمج) على النحو التالى :

- نماذج النسيج النقطى (أربع عينات) :

١ - مدينة نصر (١)
٢ - مدينة نصر (٢)
٣ - المعادى
٤ - الدقى - مدينة الأوقاف

- نماذج النسيج الشريطى (عينتان) :

٥ - منيل الروضة
٦ - مصر القديمة

- نماذج النسيج المدمج (ست عينات) :

٧ - بولاق « أبو العلا » (١)
٨ - بولاق « أبو العلاً (٢)
٩ - الفجالة
١٠ - بولاق الدكرور
١١ - دار السلام
١٢ - مقابر الخلفاء

وتوضح الاشكال المرفقة التغير فى المسافات بين محاور شبكات الحركة فى المناطق المختلفة الأمر الذى يؤثر بالتالى على مسطحات قطع الأراضى الواقعة بين هذه المحاور مما ينعكس على ملامح التنمية على قطع الأراضى وبالتالى على ملامح الطابع لكل منطقة . وتظهر مجموعة العينات مرتبة فى مصفوفة : المواقع التى تتباعد فيها المسافات بين شبكات الحركة أعلاها والمواقع التى تتقارب فيها المحاور أسفلها ، كما توضح تدرج متوسطات مسطحات قطع الأراضى . ويبين الشكل كتل المبانى الناتجة عن التنمية العمرانية فى العينات الأثنى عشر ، ويشير إلى تزايد احتمالات ظهور النسيج النقطى فى بداية المصفوفة ، وكذا تزايد احتمالات ظهور الأنسجة الشريطية والمتضامة فى نهايتها .

ويمكن تتبع النوعيات المختلفة من الأنسجة سواء على مستوى شبكات الحركة أو على مستوى التنمية العمرانية فى النماذج المختارة ، والتى تعكس كل البدائل النظرية التى سبق الإشارة إليها فى الباب الأول . فعلى مستوى شبكات الحركة يظهر النسيج المتشعب فى منطقة الفجالة والنسيج المنتظم الذى يحصر بينه مربعات أراضى تقترب نسبها من نسب المرَبع فى عينة بولاق أبو العلا أما النسيج المنتظم الذى يحصر بين شبكات حركته مربعات أراضى ذات استطالة فيظهر فى عدد من المناطق : مدينة نصر والمعادى ومنيل الروضة وغيرهما . وعلى مستوى التنمية العمرانية (ثلاثية الأبعاد) ، كما يظهر النسيج المتضام فى مناطق متعددة : بولاق (أبو العلا) والفجالة وبولاق الدكرور وغيرها ، كما يظهر النسيج الشريطى فى منطقتى منيل الروضة ومصر القديمة ، والنسيج النقطى فى نماذج : مدينة نصر والمعادى وغيرها .

ويعرض التناول فى هذا القسم لعينات العمران فى تتابع يعتمد على ملامح التنمية العمرانية على قطع الأراضى ويضم ثلاث مجموعات من المناطق :

- مناطق النسيج النقطى .
- مناطق النسيج الشريطى .
- مناطق النسيج المتضام .

وفى كل مجموعة يتم استعراض ملامح بنية ؟ ! وتشكيل النسيج للمناطق المختلفة ، باستخدام المؤشرين الحاكمين (شبكات الحركة وأنماط التنمية العمرانية) .

ويختتم العرض بطرح مقارن للنسيج والطابع لثمانى نماذج من الأثنى عشر عينة .

٢-٢ نماذج النسيج النقطى

٢-٢-١ النماذج المختارة

ظهر النسيج النقطى فى أربع عينات من المناطق المختارة من عمران القاهرة ، لاسترجاع وتجريب المفاهيم والطروح وأساليب الاستقراء . والعينات الأربع هى :

- الموقع الأول فى مدينة نصر (شرق شارع جمال سالم وجنوب شارع الدكتور ذاكر حسين) .

- الموقع الثانى فى مدينة نصر (شرق شارع رابعة العدوية وجنوب شارع محمود طلعت) .

- الموقع الثالث فى المعادى (جنوب شارع رقم ٧٢ وشمال شارع دمشق) .

- الموقع الرابع فى مدينة الأوقاف بالدقى (شرق شارع محيى الدين أبو العز وشمال شارع مصدق) .

ويتضمن التناول عرضاً موجزاً لبعض ملامح تشكيل ونسيج تلك المناطق فى وقفتين تعتمدان على الأدوات التى تم استعراضها فى المبحث الأول من هذه الورقة والوقفتين المشار إليهما هما :

- النسيج وشبكة الحركة

- بنية النسيج أو ملامح التنمية

٢-٢-٢ النسيج وشبكة الحركة

شبكات الحركة فى المناطق الأربع المختارة ، منتظمة وذات اتجاهات واضحة ، وتحصر بينها خطط أو مربعات أراضى Urban Land Blocks ذات استطالة متميزة ، تختلف نسبها من منطقة لأخرى .

- تتراوح نسب مربعات الأراضى فى الموقع الأول بمدينة نصر بين ١:٤ إلى ١:٧ ، ويميز النسيج ظهور الخلايا التخطيطية من النوعين «أ» و «ب» بنسب متقاربة ، وتتميز الشبكة بالكفاءة الوظيفية ، ويبلغ نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق حوالى ٧٠ متر / فدان .

- وفى الموقع الثانى بمدينة نصر تتراوح نسب مربعات الأراضى بين ١:٢ و ١:٥ ، ويميز النسيج تغلب الخلايا التخطيطية من النوع «ب» ، وتمتع العديد من قطع الأراضى

بواجهتين متعامدتين (مطلة على نواصى) . وبالرغم من ذلك فإن نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق يتضائل نسبياً إلى نحو ٦٤ متر / فدان ، بسبب تباعد المسافات بين محاور شبكة الحركة .

- وفى الموقع الثالث بالمعادى يلاحظ أن معظم مربعات الأراضى ذات نسب منتظمة ، نحو ٢:١ ، ويغلب على النسيج الخلايا التخطيطية « الأكثر تكلفة » من النوع «ب» ، وينعكس هذا فى نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق والذى يصل إلى حوالى ١٠٠ متر / فدان .

- وفى الموقع الرابع بمدينة الأوقاف ، بالدقى تتراوح نسب مربعات الأراضى بين ٢:١ إلى ٤:١ ، وتتوازن الخلايا التخطيطية من النوعين «أ» و «ب» ، وتنعكس البنية فى كفاءة شبكة الحركة واقتصاديات المرافق ، والتى يؤكدها انخفاض نصيب الفدان من أطوال المرافق ، نحو ٧٠ متر / فدان .

وفيما يخص عروض الطرق والمسافات بين محاورها ومتوسطات مسطحات قطع الأراضى ، وثيقة الصلة بتلك الأبعاد ، تتضح الملامح التالية ، والتى تميز أنسجة النماذج الأربعة :

- عينتا نسيج مدينة نصر (١) ، (٢) : تتراوح عروض الطرق بين ١٢ و ١٨ المسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٥٥ و ٧٥ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متراً مربعاً ، الموقع الأول ، وبين ٥٥٠ و ٧٥٠ متراً مربعاً ، الموقع الثانى .

- عينة نسيج المعادى : تتراوح عروض الطرق بين ٩ و ١٢ متراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٦٠ و ٧٥ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٦٠٠ و ٩٠٠ متراً مربعاً .

- عينة نسيج مدينة الأوقاف ، الدقى : تتراوح عروض الطرق بين ١٢ و١٥ متراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٦٥ و ٧٠ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٥٠٠ و ٧٠٠ متراً مربعاً .

- تتميز شبكات الحركة بالتدرج والتحديد النسبى لمداخل بعض المناطق ، وكفاية عروض الطرق لاستيعاب حركة السيارات ، وتوفير أرصفة المشاه ، وسهولة ومباشرة الوصول والخدمة الآلية لقطع الأراضى .

- كما تتميز شبكات الحركة بالكفاءة الاقتصادية والوظيفية نتيجة للتوازن بين الخلايا التخطيطية من النوعين «أ» و «ب» ، وتباعد المسافات بين محاور شبكات الطرق (٥٥-٨٠ متر) ومحدودية نصيب الفدان من أطوال المرافق (٦٤-١٠٠ متر/فدان) .

بالرغم من تقارب ملامح شبكات الحركة فى المناطق الأربعة ، إلا أن هناك بعض السلبيات التى ترتبط بتشكيل شبكات الحركة والتى تختلف من منطقة لأخرى ، يذكر منها على سبيل المثال :

- مدينة نصر (١) : الطول النسبى والاستقامة للمستويات الدنيا من طرق شبكة الحركة الداخلية للمنطقة (والتى تبلغ وتتجاوز ٣٠٠ متراً) ، مما يشجع على السرعات ، ويشكل خطورة على المستعملين .

- عينة نسيج المعادى : كثافة التقاطعات المتعامدة ، وتساوى أهمية الطرق فى الاتجاهين المتعامدين، وغياب التدرج فى بنية ؟ ! ، تشجيع الحركة الاختراقية للسيارة ، تداعى الأمان للمشاه وقاطنى المنطقة .

- عينة نسيج مدينة الأوقاف : اتصال واستمرارية وطول بعض المسارات وجاذبيتها للمرور العابر .

٢-٢-٣ بنية النسيج

تعكس أنسجة النماذج المختارة تأثير اشتراطات التنمية والتحكم فى العمران (فى المراحل المبكرة للتنمية) ، والتى حددت نسب البناء بنحو ٤٠ إلى ٥٠٪ من مسطح قطع الأراضى ، ونصت على مسافات الارتداد من الحدود الجانبية والخلفية ، وقيدت الارتفاعات القصوى ، وأدت بالتبعية إلى ظهور وتمايز النسيج النقطى ، بمبانيه المنفصلة والمحاطة

بالفراغات الخارجية ، وانخفاض كثافات البناء والكثافات السكنية ، بوجه عام . وتأثرت تلك الملامح بالاستثناءات والتعديلات فى اشتراطات التنمية فى العقدين الأخيرين ، والتى أدت إلى تحولات جذرية فى ملامح التنمية العمرانية ، والنسيج والطابع . ويمكن إيجاز أهم سمات كل من المناطق الأربع على النحو التالى :

- مدينة نصر (١) ، (٢) : تبلغ نسبة المبانى نحو ٥٠٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ٦٠٪ - ٦٥٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة إلى نحو ٥٦٪ - ٦٢٪ بينما تمثل الفراغات الخاصة ٣٨٪ - ٤٤٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية . وقيدت الشروط البنائية الارتفاعات القصوى بنحو خمسة أدوار (فى المراحل المبكرة للتنمية) ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ١,٧ - ٢ ، والكثافات السكنية حوالى ٣٥٠ - ٤٠٠ شخص / فدان .

- عينة نسيج المعادى : تبلغ نسبة المبانى نحو ٤٠٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ٧٠٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة إلى نحو ٥٤٪ بينما تمثل الفراغات الخاصة ٤٦٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية . وقيدت الشروط البنائية للارتفاعات القصوى بنحو ثلاثة أدوار (فى المراحل المبكرة للتنمية) ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٠,٩ ، والكثافات السكنية حوالى ١٧٥ شخص / فدان .

- عينة نسيج مدينة الأوقاف بالدقى : تبلغ نسبة المبانى نحو ٤٠٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية حوالى ٧٥٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة إلى نحو ٥٨٪ بينما تمثل الفراغات الخاصة ٤٢٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية . وقيدت الشروط البنائية الارتفاعات القصوى بنحو خمسة أدوار (فى المراحل المبكرة للتنمية) ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ١,٧ ، والكثافات السكنية حوالى ٣٥٠ شخص / فدان .

- ويميز عينات النسيج بوجه عام وضوح النطاقات المخصصة للفراغات العامة ، والتى تضم شبكات الحركة ، وتلك التى تحتلها الفراغات الخاصة (حدائق الفيلات والعمائر السكنية) ، مما يدعم معايير الأمان الملائمة الوظيفية وسهولة الصيانة .

- يؤدى انفصال المبانى إلى زيادة مسطح الواجهات الخارجية مما يعظم إمكانات التوجيه والتهوية والإضاءة الطبيعية الجيدة للفراغات الداخلية ، بالإضافة لتمتع الوحدات بالخصوصية البصرية والسمعية ، إلا أنه يعنى أيضا تعرض مساحات كبيرة من الواجهات للعوامل البيئية الخارجية (الإشعاع ، والحرارة الزائدة والمنخفضة ، وغيرها ..) .

- أدى توحيد الشروط البنائية وإقامة المبانى فى فترات زمنية متقاربة إلى الوحدة والتجانس العمرانى فى النطاقات ، كما يميزها تداخل وتكامل الفراغات ومعالجتها الطبيعية مع المبانى «المنفصلة » التى تتخللها .

- قد يؤدى انفصال المبانى فى النسيج النقطى إلى الزيادة النسبية فى تكلفة المبانى نظراً لطول المحيط الخارجى وزيادة مسطح الحوائط الخارجية .

- فى غيبة الضوابط والتحكم الفعال فى العمران يشجع النسيج النقطى التوسع فى البناء وإعادة تنمية الأراضى على حساب الفراغات البينية والمناطق المفتوحة ، مما يؤدى إلى تحول النسيج النقطى إلى نسيج شريطى أو نسيج متضام .

٢-٣ النسيج الشريطى

٢-٣-١ النماذج المختارة

ظهر النسيج الشريطى فى نموذجين من المناطق المختارة من عمران القاهرة : عينة منيل الروضة وعينة منطقة مصر القديمة .

- الموقع الأول فى منيل الروضة (غرب شارع المنيل وجنوب إمتداد كوبرى الجامعة)

– الموقع الثانى فى مصر القديمة (غرب شارع نادى الرماية وجنوب شارع حسن فخرى) .

ويوجز القسمان التاليان أهم ملامح النسيج الشريطى من خلال تحليل نسيج عمران المنطقتين المختارتين وباستخدام المنهج والأدوات المطروحة فى هذا التناول .

٢-٣-٢ النسيج وشبكة الحركة :

تتميز شبكة الطرق فى المنطقتين بالانتظام النسبى ، وتحصر بينها خططاً ومربعات أراضى Urban Land Blocks ، تميل إلى الاستطالة وتتباين نسبها من موقع لآخر :

فى موقع منيل الروضة ، تظهر معظم مربعات الأراضى بنسب ٢:١ ، ويميز النسيج تغلب الخلايا التخطيطية الأقل كفاءة من النوع «ب» ، مما ينعكس على نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق حيث يصل إلى ١٣٠ متر / فدان .

فى موقع مصر القديمة تتراوح نسب مربعات الأراضى بين ٢:١ و ٣:١ ، مع وجود تشكيل متميز للشبكة يؤدى إلى ظهور الخلايا التخطيطية من نوعى «ب» و «ج» ويصل نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق إلى ٨٠ متر / فدان .

وفيما يخص عروض الطرق والمسافات بين محاورها ومتوسطات مسطحات قطع الأراضى ، والمرتبطة بتلك الأبعاد ، تتضح الملامح التالية :

– عينة نسيج منيل الروضة : تتروا‍ح عروض الطرق من ٩ و ١٢ متراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٤٠ و ٦٠ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متراً مربعاً .

– عينة نسيج مصر القديمة : تتراوح عروض الطرق من ١٢ و ١٥ متراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٥٥ و ٦٠ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٤٠٠ و ٦٠٠ متراً مربعاً .

- تتميز شبكات الحركة بالتدرج والتحديد النسبى لمداخل بعض المناطق ، وكفاية عروض الطرق لاستيعاب حركة السيارات ، وتوفير أرصفة المشاه ، وسهولة ومباشرة الوصول والخدمة الآلية لقطع الأراضى .

- تسمح عروض الطرق فى المنطقتين باستيعاب حركة السيارات ، وتوفير أرصفة المشاه ، وسهولة ومباشرة الوصول والخدمة الآلية لقطع الأراضى .

- يتميز التشكيل العام لشبكة الحركة فى عينة منطقة مصر القديمة بوضوح المداخل إلى المنطقة ، بما لايشجع المرور العابر أو الحركة الاختراقية للسيارات ويوفر الأمان لقاطنى المنطقة .

- يميز المنطقتين ارتفاع نسبة مسطحات شبكات الحركة ، حيث تمثل نحو حوالى ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من مسطح المنطقة ، بسبب طبيعة الخلايا التخطيطية السائدة فى بنية المنطقتين ، النوع «ب» فى منيل الروضة ، والنوعين «ب» و «ج» فى مصر القديمة وهى الخلايا الأكثر تكلفة ، كما سبقت الإشارة ، لوجود العديد من قطع الأراضى المطلة على طريقين متعامدين (نواصى) .

- يؤدى التشكيل العام لشبكة الحركة فى منطقة منيل الروضة إلى كثرة التقاطعات المتعامدة (عند كل ناصية) ، لتساوى أهمية الطرق فى الاتجاهين المتعامدين وغياب التدرج الهرمى للطرق ، بما ينتج عنه تشجيع الحركة الاختراقية والمرور العابر . بالإضافة إلى عدم وضوح المداخل للمنطقة واستمرار مسارات الحركة الثانوية على نفس المحور لمسافات كبيرة نسبياً تصل إلى ٣٠٠ و ٤٠٠ مترا فى طرق مستقيمة تشجع على السرعات العالية .

٢-٣-٣ بنية النسيج

تبلغ نسب البناء على قطع الأراضى فى المثالين المشار إليهما نحو ٦٠٪ من مسطح قطع الأراضى ، ويميز التنمية العمرانية استمرارية الواجهات والمبانى والاتصال بالجارين

الجانبيين مع ترك مسافة من الجار الخلفى ، مما أدى إلى ظهور النسيج الشريطى الذى تبدو فيه المبانى متصلة من جانبيها مع وجود فراغ خلفى مستمر يتوسط المبانى ، هو جماع مناطق الأرتداد والحدائق الخلفية . ويميز النطاقين الارتفاعات والكثافة البنائية والسكنية المتوسطة . ويمكن تركيز سمات وملامح نسيج كل من المنطقتين فيما يلى :

- عينة نسيج منيل الروضة : تبلغ نسبة المبانى نحو ٦٠٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ٤٧٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة إلى نحو ٨٢٪ بينما تمثل الفراغات الخاصة ١٨٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية . وقيدت الشروط البنائية الارتفاعات القصوى بنحو خمسة أدوار ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٦ ، والكثافات السكنية حوالى ٦٥٠ شخص / فدان .

- عينة نسيج مصر القديمة : تبلغ نسبة المبانى نحو ٦٠٪ من مساحات قطع الأراضى وتمثل الفراغات الخارجية حوالى ٥٥٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة إلى نحو ٧٨٪ بينما تمثل الفراغات الخاصة ٢٢٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية . وقيدت الشروط البنائية الارتفاعات القصوى بنحو خمسة أدوار ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٢ ، والكثافات السكنية حوالى ٥٥٠ شخص / فدان .

وتتميز الفراغات الخارجية بنطاقين للفراغات المفتوحة : النطاق الأول للفراغات العامة (وتشغله شبكة الحركة) ، والنطاق الثانى للفراغات الخاصة (الأفنية وحدائق العمائر السكنية) ، مما يعنى وجود بعض الفراغات الخارجية الآمنة للأنشطة الترويحية والاجتماعية .

ويلاحظ اتصال واستمرار المبانى شريطياً ، وبروز الواجهات المتصلة والمطلة على الطرق المحيطة كملمح مميز للعمران المحلى . وتوفر الاستمرارية على مستوى الخطة أو مربع الأرض Housing Block فراغاً داخلياً شريطياً ، هو جماع الأفنية والحدائق الخلفية لقطع الأراضى . ويلعب الفناء الشريطى التجميعى دوراً

إيجابياً فى ديناميكيات ؟ ! حركة الهواء بينه وبين الطرق المحيطة وينتج عنها تهوية مستمرة فعالة للفراغات الداخلية فى المبانى المحددة له . كما توفر الواجهات المتصلة الظلال لمسارات الحركة وللأفنية الوسيطة فى فترات الإجهادات الحرارية الحارة .

- ويعظم اتصال المبانى الاستفادة من الواجهات المطلة على الطرق ، ويؤكد الطابع العمرانى الحضرى للنطاق .
- وتناسب التنمية الشريطية ، النطاقات ذات قطع الأراضى المتوسطة المساحة (٣٠٠ إلى ٤٠٠ متراً مربعاً) حيث يصعب ترك مسافات بين المبانى من الجانبين ، لمحدودية مميزاتها وارتفاع تكلفتها (نظراً لزيادة مسطحات الواجهات الخارجية) .
- وترتبط الإيجابيات الخاصة بالتنمية الشريطية بملائمة وتوافق الشروط البنائية الملائمة من حيث ارتفاع المبانى ومسافات الارتداد الخلفية والمخصصة للأفنية والحدائق .
- فى حالة التراخى فى تطبيق الشروط البنائية فى مناطق النسيج الشريطى قد يتم البناء فى الفناء الخلفى (المتصل) مما يحول النسيج الشريطى إلى نسيج متضام ويفقد العديد من الإيجابيات المشار إليها فى السياق .

٢-٤ النسيج المتضام

٢-٤-١ النماذج المختارة

ظهر النسيج المتضام فى خمسة أمثلة من نماذج العمران موضوع التناول : مثالين من منطقة بولاق أبو العلا ومثال من منطقة الفجالة ومثالين من مناطق النمو العشوائى على الأراضى الزراعية أحدهما من بولاق الدكرور والأخر من منطقة دار السلام ، جنوب القاهرة .

- الموقع الأول من منطقة بولاق « أبو العلا » (شمال شارع ٢٦ يوليو وغرب شارع الصحافة) .

– الموقع الثانى من منطقة بولاق أبو العلا (جنوب شارع ٢٦ يوليو وغرب شارع الجلاء) .

– الموقع الثالث من منطقة الفجالة (جنوب شارع كامل صدقى وغرب شارع الجيش) .

– الموقع الرابع من منطقة بولاق الدكرور ، غرب شارع السودان .

– الموقع الخامس من منطقة دار السلام (غرب طريق دار السلام وشرق طريق كورنيش القاهرة – المعادى) .

ويعرض القسمان التاليان لبعض أهم ملامح النسيج المتضام من خلال تحليل أنسجة عمران المناطق المختارة باستخدام المنهج والأدوات المطروحة فى هذا العمل .

٢-٤-٢ النسيج وشبكة الحركة

تظهر فى المواقع الخمسة كل أنواع التشكيل العام لشبكات الطرق : وتظهر الشبكات المنتظمة بنوعيها فى الموقعين المختارين من عمران بولاق أبو العلا . وتتضح الشبكة المتشعبة فى عينة منطقة الفجالة . وبالرغم من التنمية غير الرسمية فى بولاق الدكرور ودار السلام تتميز بنية شبكات الحركة بالانتظام النسبى . ويمكن إيجاز أبرز خصائص شبكات الحركة لعينات النسيج العمرانى فى المناطق المختارة كما يلى :

– تتميز مربعات الأراضى فى الموقع الأول ببولاق أبو العلا (شمال شارع ٢٦ يوليو) بالانتظام وتحصر بينها خطط أراضى مربعة نسب أبعادها نحو ١:١ ، ويميز النسيج ظهور الخلايا التخطيطية من النوع «هـ» المحاطة بالمرافق ، الأمر الذى ينعكس سلباً على الكفاءة الوظيفية لشبه الحركة والمرافق ، ويصل نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق حوالى ٢٢٥ متر / فدان .

– فى الموقع الثانى منطقة بولاق أبو العلا (جنوب شارع ٢٦ يوليو) تتميز الشبكة بالانتظام ، وتحصر بينها خططاً أو مربعات أراضى ذات استطالة وبنسب أبعاد نحو ٢:١ ، مع وجود بعض الطرق مقفلة النهاية مما يؤدى إلى ظهور الخلايا من الأنواع «أ»

و «ب» و «د» بنسب متوازنة ، ويصل نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق إلى ١٧٠ متر / فدان .

- فى الموقع الثالث ، عينة منطقة الفجالة تتسم شبكة الطرق بالتشعب وتتفرع المسارات الرئيسية إلى مسارات ثانوية تؤدى بدورها إلى حارات وأزقة مقفلة النهاية فى تدرج مميز . وتحصر الشبكة بينها خلايا من الأنواع «ب» و «ج» و «هـ» والأكثر تكلفة ، مما يرفع نصيب الفدان من أطوال شبكة المرافق إلى نحو ٢٥٠ متر / فدان .

- فى الموقع الرابع ، عينة عمران منطقة بولاق الدكرور . تتميز شبكة الطرق بالانتظام النسبى ، وتحصر بينها مربعات أراضى شديدة الاستطالة تصل نسبها إلى نحو ١٢:١، وتظهر بها الخلايا من النوع «أ» ، ونادراً ما تظهر بها الخلايا من النوع «ب» ، يصل نصيب الفدان من شبكات المرافق إلى ١٥٠ متر / فدان .

- فى الموقع الخامس ، عينة عمران منطقة دار السلام ، تتكرر ملامح الشبكة السابقة ، فتتبعها المسارات المنتظمة التى تحصر بينها خططاً شديدة الاستطالة تغلب عليها الخلايا من النوع «أ» ، ويصل نصيب الفدان من أطوال شبكات الحركة إلى ١٤٠ متر / فدان .

وفيما يخص عروض الطرق والمسافات بين محاورها ومتوسطات مسطحات قطع الأراضى ، وثيقة الصلة بتلك الأبعاد تتضح الملامح التالية ، والتى تميز أنسجة العينات الخمسة :

- عينتا نسيج منطقة بولاق أبو العلا (١) ، (٢) : تتراوح عروض الطرق بين ٣ و ٦ متراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٢٠ و ٣٠ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٤٠ و ١٠٠ متراً مربعاً .

- فى الموقع الثالث بمنطقة الفجالة تتراوح عروض الطرق بين ٣ و ٩ متراً والمسافة بين محاور الطرق المتوازية بين ٢٠ و ٣٠ متراً مما يعطى قطع أراضى تتراوح مسطحاتها بين ٤٠ و ١٠٠ متر مربعاً .

- عينتـا نسيج بولاق الدكـرور ودار السـلام : تتـراوح عـروض الطرق بين ٣ و ٦ مـتـراً ، والمسافات بين محاور الطرق المتوازية بين ٢٠ و ٣٠ متراً ، ومسطحات قطع الأراضى بين ٤٠ و ١٠٠ متراً مربعاً .

- تتمـيـز شـبكة الحـركـة فى المناطق الثـلاث الأولى (منطقـتـى بـولاق أبـو العـلا ومنطقـة الفجالة) بالتدرج الهرمى للطرق ، ووضوح وقلة المداخل لكل منطقة مما يقلل الحركة الاختراقية للمرور العابر خاصة فى المسارات الأدنى من الشبكة .

- التوازن بين الخلايا التخطيطية المكلفة (النوعين «ب» و «ج») والخلايا التخطيطية الأقل تكلفـة (النوعـين «أ» و «د») والكفـاءة النسـبـيـة لشـبكات المرافق فى منطقـتى التنمـيـة العشوائية : بولاق الدكرور ودار السلام ، حيث يتراوح نصيب الفدان من أطوال المرافق بين ١٤٠ و ١٧٠ متـر / فدان ، فى مقابل ٢٢٥ و ٢٥٠ متـر / فدان فى منطقتى بولاق أبو العـلا (١) ومنطقـة الفـجـالة (مع مـلاحظة تقـارب مـسطحـات قطع الأراضى التى تخدمـهـا شبكات المرافق فى المناطق الخمس ، والتـى يقـل مسطحـات عـن ١٠٠ مـتـراً مربعا) .

- المسارات فى شبكات الحركة بالمناطق الخمس ضيقة ومحدودة العروض وتصل إلى ثلاثة أمتار فى حدودها الدنيا . وتختلط فيها حركة المشاه والسيارات .

- فى منطقتى التنمية العشوائية ، عينتا بولاق الدكرور ودار السلام ، يلاحظ غياب التدرج فى شبكات الحركة ، ووجود المسارات الضيقة (بعرض ثلاثة أمتار أو نحوها) والتى تصل أطوالها إلى ٢٠٠ و ٣٠٠ متراً ، دون التقاطع مع أى مسار رئيسى . وتختلط فى هذه المسارات حركة المشاه والسيارات .

- فى عينة منطقـة بولاق أبو العـلا (١) ، والواقـعـة شـمـال شـارع ٢٦ يوليـو والتى تتـمـيـز بالنسيج المنتظم الذى يحصر بين مساراته خطط أراضى مربعة النسب ، وتضم الخلايا التخطيطية الأعلى تكلفة ، وكذلك فى عينة عمران منطقة الفجالة حيث تحصر الشبكة

المتشعبة الخلايا التخطيطية المكلفة من الأنواع «ب» و «ج» و «هـ» . ونجد أن الفراغات الخارجية المخصصة لشبكات الحركة تمثل نحو ٢٠ إلى ٢١٪ من مسطح المنطقة ، مقابل نحو ١٨٪ من مسطح المنطقة فى الأمثلة الأخرى .

٢-٤-٣ بنية النسيج

أوضح التناول السابق صغر ومحدودية مسطحات قطع الأراضى فى المناطق الخمس ، والتى تقل بوجه عام عن ١٠٠ متر مربعاً للقطعة الواحدة . وتشغل المبانى حوالى ٩٠ إلى ٩٥٪ من مسطحات قطع الأراضى ، مما أدى إلى ظهور النسيج المتضام الذى تتصل فيه المبانى وتتلاحم فى تكوينات وكتل مستمرة تتخللها الأفنية و « المناور » الداخلية محدودة المساحة . ويحد ضيق الطرق من ارتفاعات المبانى بوجه عام ، وتتراوح ارتفاعات المبانى بين دورين وثلاثة أدوار فى منطقتى بولاق أبو العلا والفجالة ، وتصل إلى ثلاثة وأربعة أدوار فى المنطقة العشوائية فى بولاق الدكرور ودار السلام (العينات المختارة) .

ويمكن تركيز سمات وملامح النسيج العمرانى للمناطق الخمسة فيما يلى :

- عينتا نسيج بولاق أبو العلا : تبلغ نسبة المبانى نحو ٩٥٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ١٨-٢٠٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة (مسارات الحركة) إلى نحو ٩٠ - ٩٣٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية ، بينما تمثل الفراغات الخاصة (المناور والأفنية الداخلية) ٧-١٠٪ من تلك المسطحات ، متوسط عدد الأدوار ثلاثة ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٤ - ٢,٥ ، والكثافات السكنية الخالصة حوالى ٨٠٠ - ٨٥٠ شخص / فدان .

- عينة نسيج منطقة الفجالة : تبلغ نسبة المبانى نحو ٩٥٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ٢١٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة (مسارات الحركة) إلى نحو ٨٩٪ من إجمالى مسطح

الفراغات الخارجية ، بينما تمثل الفراغات الخاصة (المناور والأفنية الداخلية) ١١٪ من تلك المسطحات ، ومتوسط عدد الأدوار ثلاثة ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٧ ، والكثافات السكنية الخالصة حوالى ٩٥٠ شخص / فدان .

- عينة نسيج منطقة بولاق الدكرور : تبلغ نسبة المبانى نحو ٩٥٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ٢٢٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة (مسارات الحركة) إلى نحو ٩٢٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية ، بينما تمثل الفراغات الخاصة (المناور والأفنية الداخلية) ٨٪ من تلك المسطحات ، ومتوسط الارتفاع ثلاثة إلى أربعة أدوار ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٧ ، والكثافات السكنية الخالصة حوالى ٧٠٠ شخص / فدان .
- عينة نسيج دار السلام : تبلغ نسبة المبانى نحو ٩٥٪ من مساحات قطع الأراضى ، وتمثل الفراغات الخارجية (على مستوى وحدة المسار) حوالى ١٨٪ من مسطح المواقع ، وتصل نسبة الفراغات العامة (مسارات الحركة) إلى نحو ٩٤٪ من إجمالى مسطح الفراغات الخارجية ، بينما تمثل الفراغات الخاصة (المناور والأفنية الداخلية) ٦٪ من تلك المسطحات ، ومتوسط الارتفاع ثلاثة إلى أربعة أدوار ، وبلغت الكثافات البنائية المتوسطة ٢,٨ ، والكثافات السكنية الخالصة حوالى ٧٠٠ شخص / فدان .

ويوضح تحليل الفراغات الخارجية للمناطق الخمس أنها تضم النطاقات المخصصة للفراغات العامة (شبكات الطرق والمسارات) والنطاقات التى تختلط فيها الفراغات الخاصة (المناور والأفنية الداخلية) بالمبانى . وتتوقف إيجابيات النسيج المتضام على نسب وأبعاد الفراغات الخاصة ، وفاعلياتها البيئية والمناخية ، من حيث دعم التهوية المستمرة وتوفير الإضاءة الطبيعية للفراغات المطلة عليها . بالإضافة إلى إمكاناتها الوظيفية باعتبارها امتداداً عضوياً مكملاً للفراغات الداخلية المطلة عليها . وتوضح الأمثلة المختارة من المناطق الخمس أن الفراغات الخارجية الخاصة (المناور أو الأفنية الداخلية)

تمثل نحو ٥٪ من مسطحات قطع الأراضى ، وأن ارتفاعات المبانى تعلو إلى ثلاثة وأربعة أدوار مما يؤدى إلى الحد من الفاعليات البيئية والمناخية لهذه الفراغات .

يميز النسيج المتضام مثلة فى ذلك مثل الأنسجة الشريطية البنية ، اتصال واستمرارية واجهات المبانى ، الأمر الذى يدعم ويؤكد الطابع العمرانى الحضرى بالإضافة للملائمة المناخية (نسبة الأسطح الخارجية للحجوم المحتواه ، وتوفير الظلال ، وفاعلية التحكم البيئى من خلال علاقات الأفنية الداخلية والفراغات الخارجية والوحدات السكنية .. ألخ) . ولا تتمتع الأنسجة المتضامة فى العينات المختارة بالإيجابيات المشار إليها ، نظراً لطبيعة الأفنية الداخلية من حيث المساحة المحدودة والارتفاع النسبى للمبانى حولها ، وغياب الخصوصية لتعدد الأسر المطلة على تلك الفراغات – مما يحول إمكانات النسيج ومكوناته إلى سلبيات وظيفية ومناخية وتشكيلية .

يتضح من تحليل العينات فى المناطق المختارة انخفاض نسبة الفراغات الخاصة وشبه الخاصة ، واقتصار استخدام الفراغات العامة على شبكة الحركة والمسارات . ويلاحظ بوجه عام شدة انخفاض نسب الفراغات المفتوحة فى تلك المناطق بحيث تمثل نحو ١٨٪ إلى ٢٢٪ من مساحات المواقع ، بالمقارنة بنحو ٤٧ إلى ٥٥٪ فى المناطق التى ظهر بها النسيج الشريطى ، وحوالى ٦٠ إلى ٧٥٪ من المناطق التى ظهر بها النسيج النقطى .

٢-٥ فى النسيج والطابع : موجز مقارن للملامح

أوضح العرض السابق (الأقسام الأربعة الأولى من المبحث الثانى) ملامح آليات استقرء نسيج المناطق ومن ثم التمهيد لفهم والإحاطة بتشكيلها وطابعها ، وألمح العرض إلى العديد من ملامح أنسجة المناطق المختارة من عمران القاهرة .

ويختتم هذا القسم العرض للآليات والإسقاط على عمران القاهرة ، بالاستعانة بمجموعة جداول التحليل المقارن المجمعة لعمران ثمانية من المناطق المختارة ، وبمجموعة من الصور الفوتوغرافية التى تسجل بعض ملامح طابع معمار وعمران تلك المناطق . وتم

التركيز فى جداول المقارنة المجمعة على ثمان من المناطق التى تعرضت لها الأقسام السابقة من التناول . وبالنسبة للوحات - الطابع المعمارى والعمرانى - تم العرض لسبع فقط من المناطق الثمان المشار إليها (فقد اكتفى بحالة دار السلام لبيان طابع مناطق التنمية غير الرسمية على الأراضى الزراعية ، ولم تدرج اللوحة المجمعة لمنطقة بولاق الدكرور ، حرصاً على عدم المبالغة فى الأهمية النسبية لصورة وطابع العمرانى العشوائى ، فى هذا التناول الموجز) .

وتمكن مجموعات الجداول المجمعة من تتبع فاعلية آليات وأدوات استقراء النسيج العمرانى وكذا إبراز التباين فى عمران المناطق موضوع الإسقاط ، بالإضافة إلى تجريب النهج المقترح . كما تمكن اللوحات المجمعة لعمار النطاقات العمرانية موضوع الدراسة من تتبع ملامح الطابع المعمارى والعمرانى لها ، ومقارنة إيجابياته وسلبياته وإمكاناته فى كل من النطاقات موضوع التناول . وعليه يعرض الحيز الباقى من هذا القسم ، بإيجاز وتركيز للمكونين الحاكمين فى هذا العرض المقارن :

نسيج وطابع العمران من خلال :

- جدول استقراء ومقارنة أنسجة المناطق المختارة ، الأشكال أرقام (٤) ، (٥) ، (٦).
- لوحات تركيز بعض ملامح طابع المناطق ، الأشكال أرقام (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) ، (١٣) .

٢-٥-١ جداول أستقراء ومقارنة أنسجة المناطق

تبين الأشكال أرقام (٤) ، (٥) ، (٦) مجموعة الجداول التى تلخص البيانات التحليلية الخاصة بثمان من المناطق الأثنى عشر التى سبق استعراضها ، ويساعد العرض المركز للبيانات فى ثلاثة جداول ، على التحليل المقارن لملامح النسيج والطابع للمناطق المدروسة .

ويلخص الجدول الأول ، شكل رقم (٤) البيانات الخاصة بعروض مسارات الحركة والمسافات بين محاور تلك الشبكات ومسطحات قطع الأراضى بالمناطق المختارة . ويلاحظ

كبر المسافات بين محاور الطرق فى عينات مناطق مدينة نصر ومدينة الأوقاف بالدقى ، حيث تتراوح بين ٦٥ و ٧٥ متراً ، وتقل وتتضائل المسافات فى عينات مناطق بولاق الدكرور وبولاق أبو العلا ، وتتراوح بين ٢٥ و ٣٥متراً . وينعكس ذلك على مسطحات قطع الأراضى ، والتى تكون كبيرة نسبياً فى الحالة الأولى (مدينة نصر ومدينة الأوقاف بالدقى) تترواح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ متراً مربعاً ، وتقل المساحات فى عينات عمران بولاق الدكرور وبولاق أبو العلا إلى أقل من ١٠٠ متراً مربعاً .

ويستكمل الجدول الثانى ، شكل رقم (٥) مقارنة ملامح شبكات الحركة للمناطق المختارة من حيث الكثافة وبنية النسيج وأبعاد الخلايا ، ويبين أن نصيب الفدان من أطوال شبكة الحركة فى المناطق التى تتباعد فيها محاور هذه الشبكة (مثل مدينة نصر ومدينة الأوقاف بالدقى) يتراوح بين ٦٤ إلى ٧٠ متر / فدان فى حين أن نصيب الفدان من أطوال شبكة الحركة فى المناطق التى تتقارب فيها هذه المحاور (مثل الفجالة وبولاق أبو العلا) يتراوح بين ٢٢٥ و ٢٥٠ متر / فدان . ويظهر فى نفس الجدول أن الخلايا التخطيطية بمسمياتها المختلفة تظهر فى كل العينات مع تباين أبعاد الخلايا التخطيطية (وعلى سبيل المثال ، أبعاد الخلايا من النوع «أ» فى مدينة نصر أكبر من مثيلاتها فى بولاق الدكرور) .

ويعرض الجدول الثالث ، شكل رقم (٦) التحليل المقارن للبيانات التى تعكس ملامح التنمية العمرانية على قطع الأراضى : نسبة المبانى إلى الفراغات العامة والخاصة على مستوى وحدة المسار ، وعلى مستوى قطع الأراضى ، والكثافات السكنية فى كل منطقة . ويتضح من التحليل المقارن أن نسب المبانى إلى الفراغات العامة والخاصة فى مناطق مدينة نصر والأوقاف بالدقى تكون فى حدود ٣٥٪ (مبانى) إلى ٦٥٪ (فراغات) ، وتتباين مع حالة عينة عمران بولاق أبو العلا حيث النسبة ٨٠٪ (مبانى) إلى ٢٠٪ (فراغات) . وبمقارنة نسب المبانى إلى الفراغات على مستوى قطع الأراضى ، يتضح أنها تتراوح بين :٥٠٪ (مبانى) إلى ٥٠٪ (فراغات) فى عينة مدينة نصر ، و٩٥٪ (مبانى) إلى ٥٪ (فراغات) فى بولاق أبو العلا . وينعكس ذلك التباين على كثافات الأنشطة ، ففى حالة

مدينة نصر تبلغ الكثافة السكنية حوالى ٧٠ أسرة / فدان فى مقابل ٦٠ أسرة / فدان فى عينة بولاق أبو العلا ، ويشير ذلك التباين إلى الإختلاف والتمايز فى طابع هذه الأماكن .

٢-٥-٢ أستقراء ملامح الطابع

أشار التناول السابق إلى بعض ملامح طابع العمرانى فى العينات المختارة ، من خلال الإشارة إلى العديد من ملامح المحتوى والتشكيل بل والمعمار السائد فى كل منطقة . إلا أن هناك (وكما سبقت الإشارة) فروقاً جوهرية (مفهومية وتشكيلية) بين الركيزتين : النسيج والطابع . ويعتمد تناول الطابع العمرانى على التعرض للثلاثة مستويات ، وثيقة الصلة ، التى يقوم عليها الطابع : المحتوى والتشكيل والمعمار .

وتركز المصفوفة ، جدول رقم (١) ، مفاتيح قراءة المستويات الثلاثة لمكونات الطابع ، والتى قد تسمح بمتابعة بعض عناصر الطابع فى المناطق السبعة المختارة ، وتسمح بالتبعية بتركيبها وتجميعها وكذا إضافتها لملامح النسيج السابق عرضها .

وفى ضوء المكونات السابقة يمكن تركيز بعض أهم ملامح طوابع المناطق العمرانية المختارة فى إطار التصنيف العام لأنماط النسيج والتى استخدمت فى هذا القسم خلفية للعرض والنقاش ، ويعنى به : النسيج النقطى والنسيج الشريطى والنسيج المتضام .

وسيعرض للوحات الطابع والملامح المميزة للطابع فى المناطق المختارة فى إطار التصنيف المذكور، وبحيث تتناول عينات المناطق معاً باعتبارها التجسيد والتشكيل المرئى للنسيج موضوع التناول ، نتيجة لأن تحليلات الأنسجة قد قامت على أساس حيزات شديدة التحديد (١٠ أفدنة أو نحوها) فى كل حالة – ومن الطبيعى أن تشمل المناطق أنسجة أخرى أو أن تتغير طبيعة النسيج كلما تنامى المحتوى وتغير . والصور المجمعة للطابع لا تتطابق بالضرورة مع الحدود المحددة لعينة النسيج . حيث أن العرض المحورى كان للإشارة إلى البعد الثالث وتركيب بنائية النسيج والطابع فى مناطق التناول ونطاقاتها وليس التدقيق والاقتصار بالتحديد على الحيز المربع موضوع التحليل .

ويعرض لملامح الطابع فى ثلاث وقفات ، تتابع كما يلى :

- النسيج النقطى ونطاقه : مدينة نصر ومدينة الأوقاف (الدقى) .

- النسيج الشريطى ونطاقه : المنيل ومصر القديمة .

- النسيج المتضام : بولاق أبو العلا والفجالة ودار السلام .

٢-٥-٢ النسيج النقطى ونطاقه : لمحة إلى طابع « مدينة نصر » و « مدينة الأوقاف »

شكل رقم (٧) النسيج النقطى (١) - الطابع : نماذج لعمران ومعمار مدينة نصر ، القاهرة .

شكل رقم (٨) النسيج النقطى (٢) - الطابع : نماذج لعمران ومعمار مدينة الأوقاف الدقى ، الجيزة .

يميز العمران فى النطاقين ، نمط التنمية على قطع الأراضى المنفصلة - وتحولات التنمية العمرانية المرتبطة بتغير الاشتراطات البنائية (فيما يخص نسب البناء والردود والارتفاعات القصوى) - والتباين الواضح فى التنمية على قطع الأراضى المتجاورة . وبالرغم من الإمكانات المادية ، التى تعكسها التنمية العمرانية من حيث (وجود مهنى خلف المعمار القائم - ومواد الانهاء والتشطيب - والعناصر الكهروميكانيكية الظاهرة - والمكملات المعمارية والعمرانية - السيارات الخاصة - والتشجير .. وغيرها) إلا أن المحتوى العمرانى والطابع المعمارى والعمرانى تعكس غياب أى نظام بصرى أو تشكيلى حاكم (واع أو تلقائى) ، وتؤكد محدودية اشتراطات التنظيم والتنمية فى تناول المعالجات المعمارية والعمرانية والمظهر العام للمحتوى .

وبالرغم من تباين المحتوى الطبيعى فى الحالتين : صحراء مدينة نصر وزراعات مدينة الأوقاف ، إلا أن النتاج العام يميزه نفس « التسطيح » والطابع « الباهت » ، الناتج من الإسهامات الفردية التى لاتعنى ولا تعير المحيط أى اهتمام - ويميز نطاق مدينة الأوقاف

بروز العناصر الطبيعية «الخضراء» ، التشجير والزراعات لأسباب كثيرة ، لعل أبرزها ، « عمر » التنمية وطبيعة التربة والمستوى الاقتصادى الأعلى نسبياً .

وبالرغم من تواضع المستوى المعمارى « العام » فى الحالتين إلا أن معمار المراحل الأولى لتنمية مدينة الأوقاف والذى ينتمى لمرحلة الحداثة « الغربية » Modernism والذى يجمع بين البساطة والاقتصاد و « المحافظة » فى استخدام المواد والألوان ، ويتبعه الارتفاعات المنخفضة (دور – ثلاثة أدوار) وسيطرة العناصر الخضراء على الصورة البصرية للنطاقات وإضافة الوحدة العمرانية Physical Unity الناتجة عن ذلك ، إيجابيات واضحة على الطابع العمرانى لمدينة الأوقاف . وبالرغم من التحولات المستمرة بعيدة عن هذه النغمة الإنمائية Development Theme ، إلا أن أثارها لازالت باقية ، تدعمها مرحلة التنمية الوسيطة « المتوسطة الارتفاع » ٤-٦ أدواراً .

ويصعب بوجه عام تتبع أثار المحتوى الطبيعى والعمرانى فى طابع النطاقين (مدينة نصر ومدينة الأوقاف) – ولا توجد معالم واضحة للمعالجات المعمارية للتحكم البيئى والمناخى – ولكن هناك بعض الثوابت التى ترتبط شكلاً بالمناخ السائد ، وإن تناقضت تفاصيلها مع المتطلبات المناخية : كالمسامية المتوسطة (نسبة الفتحات إلى الحوائط – إنتشار الشرفات – صغر مساحة النوافذ فى المراحل الزولى للتنمية واستخدام الضلف الخشبية ذات الرقائق (الشمسية / الشيش) أو الحصائر المنزلقة .. الخ) . وبهت تأثير أهم ملامح التنمية العمرانية على قطع الأراضى ، أى المبانى المنفصلة Detached Buildings والتى طبعت النسيج العمرانى ، نتيجة لثلاثة عوامل متباينة الأهمية ، هى : زيادة الكثافة العمرانية ، تنامى الارتفاعات (دون ضوابط) ، المخالفات الإنمائية فى الأدوار الأرضية والتى أدت إلى ما يشبه الاستمرارية وتلاحم العمران بدلاً من إحساس وصورة : المبنى والفراغ ، والمرتبط بالتنمية النقطية .

- **التشكيل العمرانى**

يسيطر على التشكيل العمرانى فى الحالتين ، شبكات الطرق والمسارات Circulation Networks (Paths) والتى تعد المفتاح الحاكم للتشكيل . وتتميز بالانتظام والهندسية فى النظامين ، بالإضافة للتدرج ، ومحاولة توفير نطاقات داخلية تتمتع بالخصوصية النسبية . يميز التشكيل أيضاً ، الاعتماد على بعض المبانى المتميزة (والمرتفعة) كعلامات موقع بارزة ، ويصعب التعرف على نطاقات متجانسة عمرانياً داخل التشكيل العام . وترتبط بؤر تركيز الأنشطة بالتقاطعات وبعض الميادين والفراغات العمرانية (المتواضعة التصميم) ، وتلعب مسارات الحركة الرئيسية (الشريانية) دور الحواف فى تحديد وإبراز مكوناته .

- **لغة المعمار**

تم التلميح إلى لغة المعمار السائد ، والتى يصعب ربطها بالمكان أو النطاق فى الحالتين . والمعمار فى المنطقتين ، معمار مصمم فى أغلب الحالات ، وينتمى بوجه عام إلى تيارات العمارة الغربية ، مع محاولات متباينة النجاح فى الوصول إلى صياغات تعكس محددات الموقع والنطاق (والثقافات المحلية) . ويمكن بوجه عام تصنيف المعمار الناتج فى المنطقتين – راجع العينتين المختارتين ، شكلا رقم (٧) و (٨) ، إلى اتجاهين رئيسيين ، هما : معمار الحداثة الغربية ومعمار الحداثة المشوه بالإضافات العشوائية و « التلقيط » من المعمار المحلى والتقليدى والتراثى بل والغربى فى أحيان كثيرة .

وترتبط مفردات المعمار السائد بهذين الاتجاهين ويصعب التعرض تفصيلاً لملامح العمارة . ونكتفى فى هذا التناول بالإشارة إلى اللوحتين شكلا رقم (٧) و (٨) ، لمراجعة بعض مكونات المعمار السائد : كالأشكال والحجوم وخطوط البناء والقطاع والمواد وغيرها .

٢-٥-٣ النسيج الشريطى ونطاقه : لمحة إلى طابعى منيل الروضة ومصر القديمة

شكل رقم (٩) النسيج الشريطى (١) – الطابع : نماذج لعمران ومعمار منيل الروضة .

شكل رقم (١٠) النسيج الشريطى (٢) – الطابع : نماذج ومعمار مصر القديمة

- المحتوى

يرتبط النطاقين موضوعا التناول بمحتويين طبيعيين وعمرانيين متميزين ، وإن كان المحتوى الطبيعى أكثر وضوحاً فى حالة منيل الروضة ، والذى يتمثل فى جزيرة الروضة التى تحيطها مياه النيل . وفى حالة مصر القديمة يرتبط العمران بواجهة النهر (الضفة الشرقية للنيل) .

والشريطية التى يعكسها النسيج لا ترتبط بالضرورة بالحواف الشريطية للنطاقين ولكنها نتاج غير مباشر لبعض ضغوط المحتوى (كمحاور الحركة الرئيسية الموازية للنهر مثلاً) ويصعب من النماذج المختارة لعمران النطاقين والتى تسجلها الصور « الفوتوغرافية » ، الشكلان رقما (٩) و (١٠) ، التعرف أو الاستدلال على المحتوى الطبيعى أو تأثيراته ، وتمييز أى تفرد يطبع النطاقين موضوع الدراسة ، خاصة من خلال نماذج المعمار الأحدث بعبارة أخرى يصعب استنتاج أية علاقة بين محددات المحتوى Contextual Determinants وملامح العمران والمعمار الناتج ، على مستوى المناخ أو طبيعة الموقع واتجاهات الرؤية .. الخ .

وباستثناء النماذج المتميزة للمعمار القديم (الفيلات والقصور الباقية فى منطقة منيل الروضة) والمعمار المرتبط بواجهة النيل الغربية فى جزيرة المنيل – فإن هناك آثار واضحة للتداعى المعمارى والعمرانى ، تتضح فى الواجهات والفراغات حميمة الصلة بالمبانى والأسطح والمسارات) .

- التشكيل

يتميز النطاقان بالمحتوى الطبيعى الذى يوفر إيجابية أو إمكانية عمرانية متميزة ،

غير موظفة بل وسيئة الاستخدام فى التنمية العمرانية فى إضعاف تأثيرها بل وإلغائها حيث لا يمكن الإحساس بالمحتوى إلا على حوافه الخارجية . وشبكة الطرق والمسارات الرئيسية ذات إمكانية ، تضعفها بنية وتفاصيل الشبكات الثانوية ومحدودية اشتراطات التحكم فى العمران والتنمية . وهناك العديد من المبانى المتميزة ، التى يمكن أن تلعب دوراً فى دعم التشكيل العمرانى للنطاق ، إلا أنها تبدو فى معظم الأحيان كمعمار « طارئ » ACCIDENTAL يتناقض مع محيطه وظيفياً وبصرياً .

وفى حالة مصر القديمة وبالرغم من القدم النسبى للنطاق العام إلا أن مناطق التنمية المستحدثة لا تعير المحتوى أى اعتبار ، الأمر الذى يتضح من الطابع العام للتنمية شكل رقم (١٠) ، ويعانى التشكيل من افتقاد الإيجابيات على مستوى العناصر والمكونات الرئيسية : وعلى مستوى التأثير العام .

- **لغة المعمار**

يمكن بوجه عام تصنيف معمار منطقة منيل الروضة إلى أربعة مجموعات واضحة راجع شكل رقم (١٠) ، هى :

- النماذج « الفردية » للمعمار القديم والتى ينتمى معظمها إلى النصف الأول من القرن الحالى ، ويطبعها والتميز وسلامة القرارات التصميمية .
- تيار معمار الحداثة والحداثة المشوهة بالمستنسخات والإضافات المحلية .
- المعمار التقليدى والمحلى ، بدون معماريين فى الأغلب .
- العشوائيات المحتواه داخل العمران الرسمى .

ولا توجد آية ضوابط بصرية أو تشكيلية لتوفيق النتاج المجمع لهذه التيارات / النواتج ويطبع النطاق التداعى الحثيث على مستوى النتاج المعمارى والواجهات وبتأثير إضافات المستعملين والعدوى البصرية السلبية .

وفى عينة مصر القديمة ، تبدو نماذج المعمار المختارة فى اللوحة شكل رقم (١٠) متناقضة مع اسم المحتوى وارتباطاته ومصاحباته التاريخية (وهو النطاق الذى يضم أحد أهم تجمعات الآثار والتراث القبطى وجامع عمرو بن العاص وحفائر مدينة الفسطاط .. وغيرها) . والتناقض المشار إليه يتعدى المسميات إلى المضمون والمظهر الخارجي للمبانى والتى تتناقض بوضوح مع المحتوى ، وتفتقد التمايز والتفرد وتعانى من سلبيات نوعية وكثافة التنمية والتداعى المستمر للبيئة الخارجية .

٢-٥-٤ النسيج المدمج ونطاقاته : لمحة إلى طوابع بولاق أبو العلا والفجالة ودار السلام

شكل رقم (١١) النسيج المدمج (١) – الطابع : نماذج لعمران ومعمار بولاق أبو العلا

شكل رقم (١٢) النسيج المدمج (٢) – الطابع : نماذج لعمران ومعمار الفجالة .

شكل رقم (١٣) النسيج المدمج (٣) – الطابع : نماذج لعمران ومعمار دار السلام .

- المحتـــوى

تمثل هذه النطاقات أدنى المجموعة المستعرضة من حيث النوعية والمستوى : البيئى والعمرانى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى .

وبالرغم من تعسف وعمومية المقولة السابقة ، فإنه بالرغم من تميز منطقة بولاق تاريخياً – حيث كانت تعتبر وإلى وقت قريب ثالث النطاقات ذات القيمة فى عمران القاهرة (بمعيار تركيز الآثار والمبانى التراثية ، بعد القاهرة التاريخية الفاطمية والقارافة الشرقية) – وارتباط منطقة الفجالة بالامتدادات الشمالية والغربية للقاهرة التاريخية ، إلا أنهما يعانيان من تدهور ملحوظ فى البنية العمرانية وفى المعمار القائم ، تدهور يعكس ويرتبط بالبنى الفوقية السائدة فى المنطقتين .

ويمثل عمران دار السلام حالة مختلفة بالرغم من كونه نموذجاً صادقاً لعمران المستقرات العشوائية التى نمت على هوامش العمران الرسمى للقاهرة ، على حساب الأراضى الزراعية فى العقود الثلاثة الأخيرة .

وينحصر تأثير المحتوى العمرانى فى حالتى العمران التاريخى لمنطقتى بولاق أبو العلاء والفجالة فى عزل النطاقات موضوع الدراسة عن حركة التنمية والنمو الرسمى (الاقتصادى والعمرانى) للعاصمة ومناطق وسط المدينة ، بحيث تحول كل من النطاقين إلى جزيرة شبة مغلقة ، داخل العمران الرسمى للمدينة ، يطبعها التداعى الحثيث والعشوائية ، بالرغم من الحركة والأنشطة التبادلية بين الجزيرة والمحيط الأرحب . ويصعب القبول بإيجابيات المحتوى التاريخى فى كل من النطاقين بالرغم من جاذبية و « رومانسية » الطرح ، فقد تغلبت عوامل التداعى على فاعليات وإيجابيات الموروث العمرانى ، وبحيث أصبح ما كان يمكن أن يطرح كعناصر تميز وتفرد ، هو ذاته أبرز جوانب السلبيات البيئية والعمرانية (كخصوصية شبكة الحركة وعدم تشجيع المرور العابر – التشكيل المدمج – خطوط القطاع والنهايات فى المسارات والفراغات .. الخ) .

وفى دار السلام تنعكس رواسم المحتوى الزراعى التقليدية ، أو حدود الملكيات الزراعية ومسارات قنوات الرى والصرف على التشكيل العمرانى للنطاق وبحيث أصبحت تكون أهم ملامحه وأبرزها : شبكة المسارات المحدودة العروض والبالغة الطول .

- **التشكيـل**

العنصر الحاكم فى التشكيلات العمرانية للنطاقات الثلاثة ، المدمجة النسيج ، هو تماسك واستمرارية الكتلة العمرانية ، وسيطرة المبانى المتلاصقة (السد) على الفراغات البينية (المفتوحة). وبالرغم من تباينات أنماط شبكات الحركة فى الحالات الثلاثة (العينات المختارة من نطاقات بولاق أبو العلا والفجالة ودار السلام) تتشابه الصور العلوية Aerial Views للكتل إلى حد كبير . وغياب الفراغات البينية « بالمعنى الشائع للتعبير » فى الصور العلوية نتيجة منطقية لمحدودية تلك الفراغات وضيقها بالنسبة للارتفاعات المحيطة . وعلى « مستوى نظر » المشاه تظهر الفراغات البينية وتلعب دوراً هاماً فى التشكيل باعتبارها محاور وشرايين الحركة والوصول والتلاحم الاجتماعى وقنوات التهوية وآبار الإضاءة الطبيعية .. الخ .

ولا تبرز العلامات المميزة (المعمارية والعمرانية) Land Marks للمواقع فى البنية العامة للتشكيل نظراً لتردى المحتوى وتداعى عناصره - ولكن المدقق للنطاق يكتشفها دون صعوبة تذكر بتتبع تمايز : المعمار أو الموقع أو الوظيفة ، حيث تلعب دوراً هاماً فى دعم التشكيل وتأكيد التفرد والهوية للمجتمعات المحلية . وأنوية الأنشطة فى التكوين هى « التقاطعات » و « المداخل » و «هوامش المبانى المميزة » حيث يمثل أى اتساع فى الفراغات البينية ميزة يصعب تجاهلها وظيفياً أو بصرياً .

ولا تلعب الحواف دوراً فى التشكيل بالرغم من أهميتها فى تحديد النطاقات (الجزر المنقولة فى عمران المدينة) - نظراً لطبيعة الكتلة وصرامة دمجها .

وبالرغم من تواضع عمران النطاقات الثلاثة إلا أن هناك « تميزاً » نسبياً يمكن تتبعه فى الطابع العام لمنطقتى الفجالة وبولاق أبو العلا ، بالرغم من قدم وتداعى النسيج والمبانى والتفاصيل وغياب المصمم ومحدودية المبانى الحديثة ، بالمقارنة بنطاق دار السلام الذى يجمع بين البناء البدائى وغير المصمم والعمائر الجديدة التى تجمع كل سلبيات المعمار « فاقد الوجه Faceless » . ويمكن القول بأن التميز المشار إليه فى الفجالة وبولاق أبو العلا هو نتيجة منطقية للتجانس والوحدة والاقتصاد الواعى والكفاءة النسبية ، وشيوع العديد من التفاصيل والملامح الجيدة التى تذوى وتموت بجمال Dying beautifully .

- لغة المعمار

فى نطاقى أبو العلا والفجالة - وكما سبقت الإشارة - وبالرغم من فقر المحتوى وتداعى المكونات إلا أن هناك الكثير من الملامح الجيدة والإيجابيات التى تستوجب التسجيل والاسترجاع والدعم و « الحماية » فى بعض الأحيان . وتتضح فى خطوط البناء والكتل والأحجام وعروض الباكيات وخطوط القطاع والتفاصيل والفتحات والمداخل والملامس وغيرها . هناك « جمال » متواضع يمكن تتبعه فى العمارة « المختفية » وغير البارزة ، وهناك وحدة عامة تدعمها المعالم التراثية الباقية فى التشكيل .

وعلى العكس من ذلك فلغة المعمار فى منطقة دار السلام تعكس أدنى مستويات الطابع والمردود والثقافى فى فترات التحول العمرانى والثقافى . هناك تصادم بين المحتوى الريفى وتأثير الحضر القريب والمسيطر ، وهناك تصادم التقنيات البدائية و « شبه المتقدمة » ، وهناك أيضاً تشوش الصور والمراجع البصرية ورداءة الاستنساخ والتنفيذ .

هو معمار يعكس ثقافة وطابع « الأزمة » ، أزمات التحضر السريع والعشوائى ويعكس القيم السائدة والمرتبطة بالمهاجرين غير الانتقائيين والمهمشين وغيرهم .

٣ - خاتمة

تعتبر القراءة الواعية لملامح المحتوى العمرانى فى المناطق القائمة ركيزة أساسية فى منظومات التنمية العمرانية ، وتشمل تلك الملامح العديد من البيانات العمرانية وغير العمرانية للمناطق القائمة. ويساعد التسجيل الواعى لهذه البيانات على فهم مميزات هذه المناطق (السلبيات والإيجابيات والإمكانات) ، ويوفر الرواسم والمحددات التى تمكن من التعامل الإيجابى مع تلك النطاقات . ويمكن بوجه عام الاستفادة من الفهم المدقق لملامح المحتوى فى :

- عمليات التجديد والارتقاء ورفع مستوى المناطق القائمة .
- عمليات تصميم وتنمية المناطق المستحدثة .
- صياغة الاشتراطات البنائية وضوابط التحكم فى العمران .

أسترجاع الاطروحات

لا يقصد بالعرض المركز لاطروحات هذه الورقة الإحاطة بعناصرها ومكوناتها وحدود فاعليتها إذ يترك التناول المفصل لهذه الاطروحات فى الأبواب الثلاثة الرئيسية لهذا العمل ، إذ يستهدف هذا الطرح الموجز نقاطا ثلاث :

أولها : تسجيل أهم ملامح الفكر والمفاهيم التى يرتكز عليها العمل الحالى وطرحها بوضوح ومباشرة .

ثانيها : توضيح مستويات تناول الإشكاليات العمرانية موضوع الورقة وعلاقاتها التبادلية .

وثالثها : دعم بنية الورقة وتوضيح المنطق خلف عمارتها بطرح فرضياتها كنقاط يمكن البدء منها فى البحوث والدراسات المستقبلية فى هذا المجال .

ويمكن تركيز أطروحات ؟ ! العمل الحالى بالتتابع التالى :

عن النسيج

- النسيج هو لغة المسارات وشبكة الحركة ومعابرها والفراغات البينية فى نطاق ما .
- النسيج هو جدلية الفراغات البينية والكتل فى الحيزات العمرانية .
- شبكة الحركة والمسارات هى ركيزة قراءة نسيج المناطق .
- هناك نسقان حاكمان تشكيلات الأنسجة من منظور شبكات الحركة : الأنسجة المنتظمة والأنسجة العضوية (أو المتشعبة أو التلقائية) .
- يميز الأنسجة المنتظمة الشبكية المتساوية البحور أو غير المتساوية البحور والتى تغلب عليها المحورية أو الشريطية .
- ترتبط الشبكات بوظائف النطاقات العمرانية وتؤثر تأثيراً فعالاً على نسيجها وتشكيلاتها وكفاءة أداءها .
- هناك علاقات وثيقة بين الشبكات والمسارات والحيزات المحصورة بينها ، كمياً ونوعياً .
- يمكن القول بأن فهم أنسجة وتشكيلات المناطق العمرانية يعتمد على الوصول على الخلايا العمرانية الدنيا التى تقوم على التشكيلات الأساسية لمربعات الأراضى والطرق التى تخدمها مباشرة .

- تعتبر الخلايا العمرانية الدنيا (الأساسية) ركيزة تحليل وتشكيل وتحسين البنية العمرانية .

- العلاقات التبادلية المركبة (النوعية والكمية) بين الكتل والفراغات البينية هى المستوى الآخر لفهم وتحليل الأنسجة العمرانية .

- يمكن قراءة خصوصية وطابع الأنسجة العمرانية من خلال أنساق البناء على قطع الأراضى .

- هناك ثلاثة أنساق حاكمة لأنماط البناء على قطع الأراضى وترتبط ارتباطاً وثيقاً بلغة النسيج المميزة للمناطق العمرانية . هذه الأنساق هى : الأنسجة النقطية والأنسجة الشريطية والأنسجة المتضامة ثنائية المحاور والمدمجة .

- يمكن قراءة أنساق البناء والفراغات البينية باستخدام النطاقات الجامعة (أو الأشرطة المتجانسة) للمبانى أو الفراغات أو المبانى والفراغات . ويمكن استخدام الأشرطة المتجانسة لقراءة أنساق الفراغات البينية وتدرجها الهرمى : من الخاص إلى العام أو من الحركة الآلية إلى الحركة المترجلة (على الأرجل) .

- يمكن الجمع بين مفردات تحليل وقراءة الأنسجة وتركيبها لتدقيق فهم أنسجة المناطق .

- تؤثر مسطحات قطع الأراضى المنفصلة على نسيج وتشكيل المناطق وتعد من أهم محدداتها .

- تؤثر مسطحات الأراضى على ترددات وايقاع محاور الحركة ومعابر الاتصال وأبعاد الشبكات التخطيطية .

- ترتبط الأنساق الشريطية والمتضامة للنسيج بقطع الأراضى الصغيرة نسبيا .

- وترتبط الأنساق الشريطية والنقطية للنسيج بقطع الأراضى الكبيرة نسبياً .

وتتمتع قطع الأراضى المتوسطة بالمرونة النسبية حيث يمكن أن تتوافق مع مختلف أنواع الأنسجة .

عن الطابع

- الطابع العمرانى هو مجموع الصفات البصرية التى تميز مكاناً بعينه . وهو عمرانى لارتباطه بالأماكن التى تغلب عليها إضافات المجتمعات .
- يتجاوز مفهوم الطابع الجوانب المادية والبصرية والتشكيلية للنطاقات العمرانية إذ يتضمن الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للجماعات .
- يجمع الطابع فى ثناياه مفاهيم وملامح الشخصية والخصوصية والتفرد والتميز والتمايز والطرز والوحدة والتجانس والتكرار .
- هناك العديدمن المستويات للتعامل مع طابع الأماكن : عمومية المفهوم أو تجسيد ثقافة المجتمعات والمستعملين أو التركيز على ماديات الطابع : المحتوى الطبيعى والعمرانى والتشكيل العمرانى للنطاق والمفردات العمرانية والمعمارية أو التركيز على العمارة / معمار المناطق كأهم ركائز الطابع كلغة معمارية .
- الطابع العمرانى والمعمارى هو ركيزة وتوجه دراسات التصميم المعمارى والعمرانى فى مرحلة ما بعد الحداثة . التعبير عن ثقافة وخصوصية المجتمع والمستعملين .
- الطابع هو مجموع المراجع البصرية للنطاقات – ويرتبط بالمكان والزمان والجماعة
- هناك بعدين أساسيين للطابع : البعد المادى والبعد الثقافى .
- إشكاليات الطابع هو إشكاليات الثقافة القومية .
- مكونات الطابع العمرانى هى : المحتوى الطبيعى والعمرانى (الموقع والمحيط المباشر) وتشكيلات عمران النطاق (البنية العمرانية والنسيج والفراغات البينية والمناطق المتمايزة عمرانياً والرموز ذات القيمة) ولغة ومفردات البيئة المشيدة والعمارة (عمارة المكان) كأهم ركائز الطابع .

- تعد إضافات المجتمعات ومأثوراتها الشعبية من مكونات الطابع العام والعمراني .

- هناك عدة مستويات للتعامل مع طابع الأماكن : التسجيل والتوثيق والحفاظ والدعم والتطوير والارتقاء والاستحداث .

- يعتمد التعامل مع طابع المناطق على الوعي بالتراث الثقافي والعمراني للنطاق المباشر والمحتوى الأشمل وعلى الإحاطة بأبعاد ولغة العمارة المحلية والتقليدية والتلقائية والمأثورات الشعبية السائدة .

- يعتمد التعامل مع الطابع : حفاظاً أو ارتقاء أو دعماً وتطويراً أو استحداثاً على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تشمل التعامل مع المحتوى الطبيعي والعمراني - مراجعة وتدقيق مبادئ حركة الحداثة في العمارة والعمران - الرصيد المتجدد من اللغة والمفردات المعمارية والعمرانية (ضوابط التشكيل العمراني والمعماري) - الصياغة الواعية لمحددات التشكيل .

وتحفظات أخيرة

يعني بالتحفظات هنا الإشارة إلى حدود تغطية هذا العمل وتوجهاته وإلى أهمية أخذ مداها في الاعتبار عند التعامل مع هذه الورقة ومكوناتها حرصاً على سلامة تناولها ووضوح توجهاتها وما تقوم عليه من فكر ومفاهيم .

والتحفظات الواجبة الذكر تتركز في أربعة مستويات ، هي بالترتيب :

- يركز التناول على ماديات البيئة المشيدة (بيئة الإنسان) أو عمرانها في المقام الأول ويترك الجوانب الثقافية الاجتماعية والإنسانيات مع الوعي بأهميتها ولزومها في الشرح والعرض والتحليل .

- يتعامل المؤلف مع المحتوى العمراني الأشمل ومع مفاهيم التشكيل والأشكال والأنماط العمرانية ببعض العمومية ، نظراً لمحدودية المساحة وتوجه العمل وأهدافه

الأساسية وتركيزه على إشكالية الطابع والنسيج وصعوبة التحرك رأسياً إلى المستويات الأعلى مقياساً والأشمل (من منظور التنمية العمرانية) دون التضحية بعمق التغطية وإحاطتها بالمكونات والعناصر الأساسية للإشكالية .

- بالرغم من الأهمية التى يعطيها المؤلف للتجارب والفكر العالمى فى موضوعات نسيج وطابع الأماكن وتوظيفه لأهم مخرجاتها فى صياغة أطروحات ؟ ! العمل الحالى وتوجهاته الا أن النماذج والأمثلة التى يستخدمها ترتبط بالواقع المصرى ، ولا يشكل هذا أية قيود على قيمة الطروح أو إمكانات التطبيق فى المحتويات المختلفة فى الدول النامية أو المتقدمة .

- فرضت مساحة العمل وشكله العام أهمية الاعتماد على التكامل بين النص والجرافيكيات أو المادة البصرية والمرسومة وتوظيف الأخيرة بقدر الإمكان بحيث تغطى قصور النص وتستكمل توجهاته ومفاهيمه .

وتبقى كلمة أخيرة هى أن هذا العمل يطمح تحديداً إلى توفير مدخلاً متكاملاً للتعامل مع بعض أهم ركائز عمران المناطق حضرية وتشكيلاتها ، ويغطى ذلك المدخل بعض أهم المستويات المختلفة لمجالات التعامل مع بيئة الإنسان : التسجيل والرصد والتوثيق والقراءة والتحليل . ويعنى فى المقام الأول بالإشكالية التى يحمل عنوانها وهى النسيج والطابع (أو دعامتا التشكيل العمرانى) . ويطمح بالتبعية إلى توضيح النهج للتعامل مع البنية العمرانية بوجه عام وإلى حتمية الربط الواعى بين الفكر والتجريب وبين الطروحات والتطبيق . وهو ما تعكسه بنية هذا العمل وتتابع مكوناته .

- المراجـــع

١ - سيد التونى عن الطابع المعمارى والعمرانى ، المؤتمر الإقليمى للمعماريين ، القاهرة ، (ديسمبر ١٩٨٣) - عن الإسكان والعمـران ، الجزء ١ ، العربى للنشر والتوزيع ، القـاهرة ، مصـر (١٩٩٢) .

٢ - سيد التونى التصميم العمرانى - فى المفهوم والأهمية ، مجلة قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسـة ، جـامعـة القـاهرة ، الكتـاب الدورى رقـم ٥ ، مـصـر ، (١٩٨٧) - عن الإسكان والعمران ، الجزء ٢ ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، (١٩٩٢) .

٣ - سيد التونى عن الثقافة والعمارة - مطارحات ، مجلة قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامـعـة القـاهرة ، الكتـاب الدورى رقم ٦ ، مـصـر ، (١٩٨٨) - عـن الإسكـان والعـمـران ، الجـزء ٢ ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، (١٩٩٢) .

٤ - سيد التونى/ نسمات عبد القادر مقدمة فى التشكيل والنسيج والطابع ، مجلة قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة جامعة القاهرة ، الكتاب الدورى رقم ١٠ ، مصر ، (١٩٩٢) .

٥ - سـيد التـونى/ نسـمـات عبد القـادر المظهر الخـارجى لنمـاذج الإسكان العام - فى التمـايز والطابـع ، مجلة قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، الكتاب الدورى رقم ١١ ، مصر ، (١٩٩٣) .

٦ - سيد التونى الثقافة والعمارة - فى توفيق العلاقة ، المؤتمر الثامن للمعمـاريين المصريين ، الثقافة والعمارة - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٤ .

7- Habraken, N.J., SAR 73, The Methodical Agreements Concerning the Direct Dwelling Environment, SAR, Eindhoven, 1977.

8 - Richard, R., Votre Maison Parmi les Autres, sur la Morphologie de l'Habitation, Department d'architecture, Universite di Montreal. Montreal, Canada, 1977

9 - Camions, H. & Goethert, R., Urbanization Primer, MIT Press, Cambridge, Mass., USA, 1978.

10 - Nasamat Abdel-Kader, A Systematic Approach for Planning Housing Layouts, IAHS International Congress on Housing, Chile, March 1985, pp. 145-148.

11 - Nasamat Abdel-Kader, An Approach for the Analysis of the Urben Tissue, Proceedings of the First International Convention on Urban Planning, Housing and Design, Singapore Institute of Planners, July 1986. pp. 17-24.

12 - Nasamat Abdel-Kader. Flexibility of Site Development in Housing Projects, IAHS/FIU World Congress on Housing, Miami, Florida, December 1986, pp. 134-141.

13 - Sayed Ettouney & Nasamat Abdel-Kader, Existing Urban Tissue and Land Development, 21 st International IAHS Symposium on Housing. Ales. France, (September 1991).

14 - Sayed Ettouney & Nasamat Abdel-Kader, Road Networks Generation in Housing Area, on the Cost/Form Relationship, 5th International Research Conference on Housning. Montreal, (July 1992) .

15 - Sayed Ettouney & Nasamat Abdl-Kader Architectural Character and Community Identity in New Settlements, 22nd International IAHS Symposium on Housing, Salzburg. Austria, (October 1994) .

- رسائل الدكتوراه والماجستير - (إشراف المؤلفان مع أخرين) ، بالترتيب الزمنى لمنح الدرجات

١ - هشام أبو سعدة مواقع الاسكان منخفض التكاليف ، الكفاءة والتشكيل ، رسالة دكتوراه ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، (١٩٩١) .

٢ - خالد عبد المنعم منسى الطابع المعمارى والعمرانى ونظم التحكم فى العمران فى مصر ، رسالة الماجستير ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية ، جامعة حلوان ، (١٩٩١) .

٣ – راوية عز الدين حمودة جماليات العمران بالدول النامية ، رسالة دكتوراه ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، (١٩٩٢) .

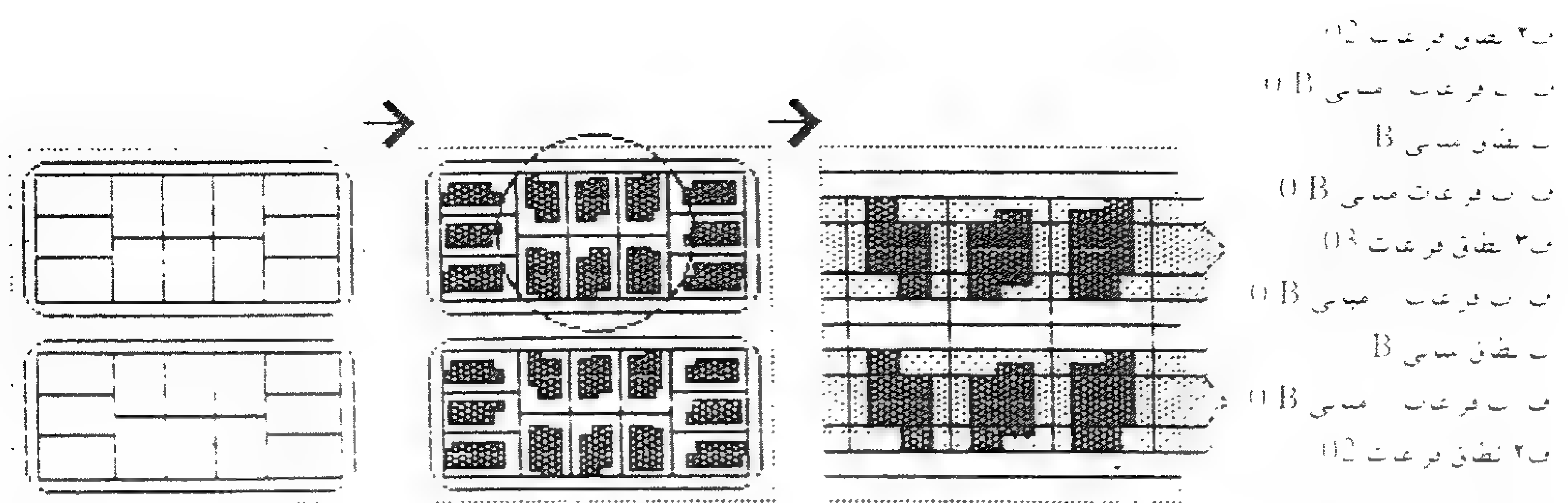
٤ – أشرف كامل بطرس فى الثقافة والعمارة – منهج لرصد العلاقة التبادلية مع ذكر خاص لصعيد مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، (١٩٩٢).

٥ – ماجد كمال عطية الفراغات العمرانية فى المناطقة السكنية ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية ، جامعة حلوان ، (١٩٩٢) .

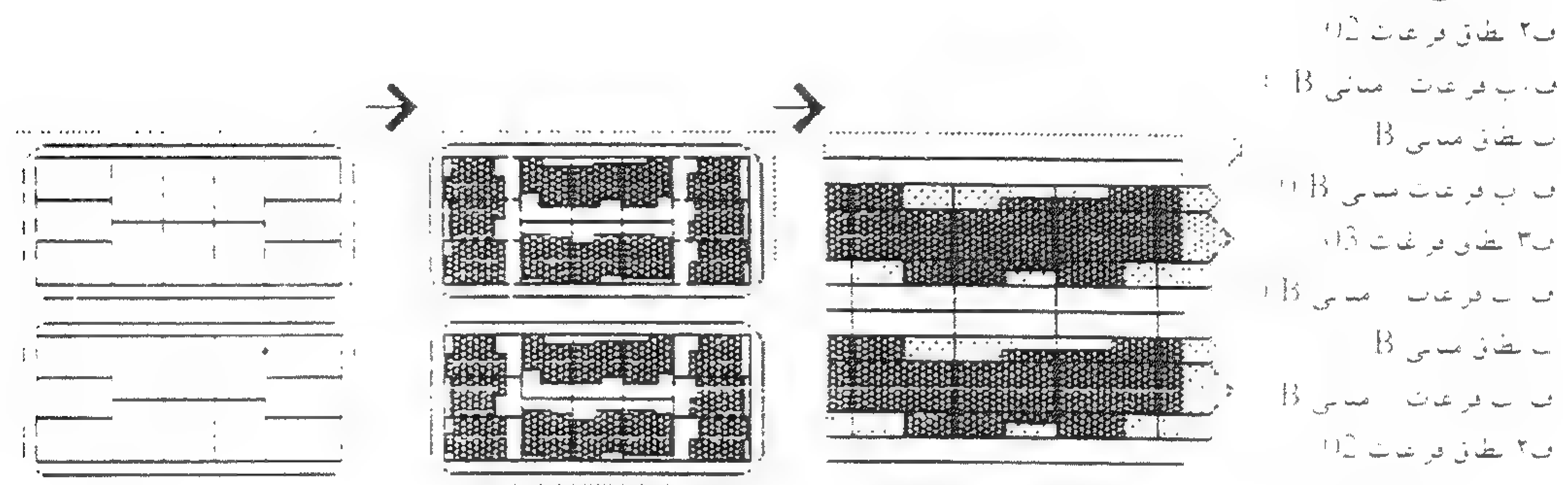
٦ – أيمن فتح الله ونس الفراغات العمرانية فى منطقة وسط المدينة ، رسالة ماجستير ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية ، جامعة حلوان ، (١٩٩٣) .

شكل رقم (١) تصنف النسيج وفقاً لملامح شبكات الطرق

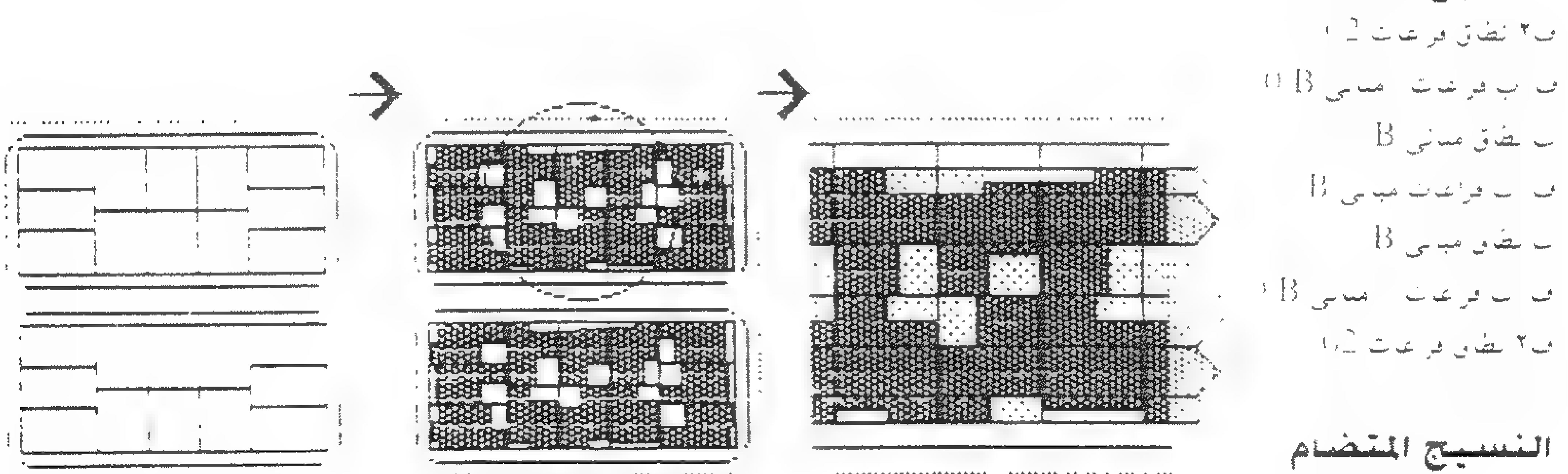
وأنماط التنمية على مربعات الأراضي مع التعرف على الخلايا المكونة للنسيج



النسيج النقطى



النسيج الشريطى

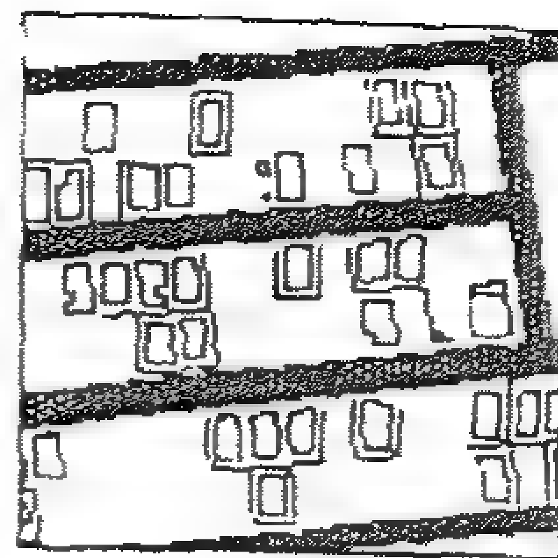
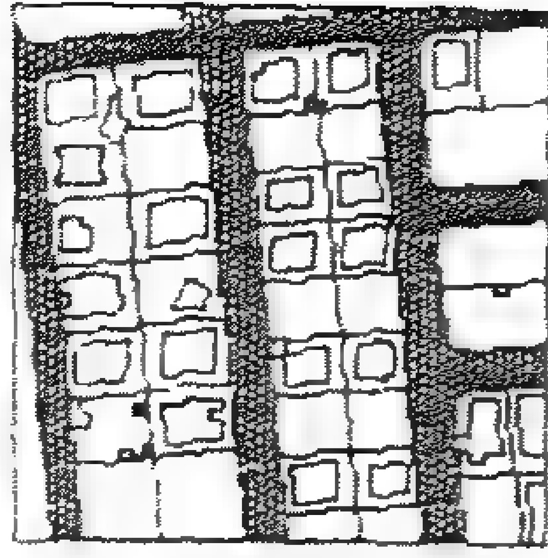
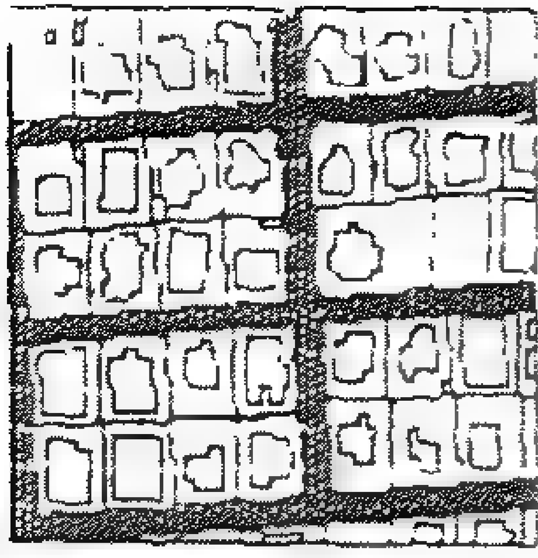


النسيج المتضام

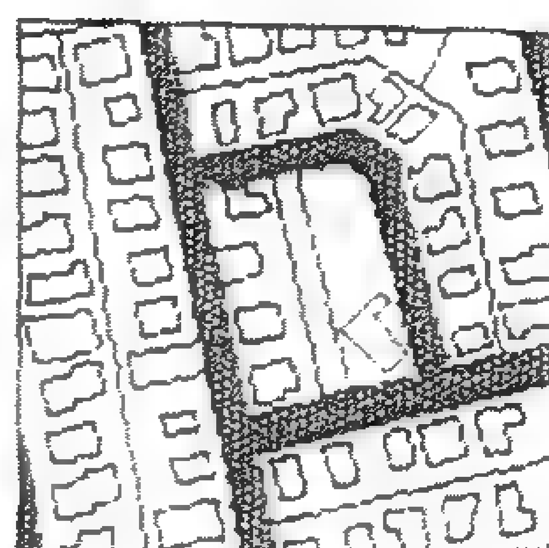
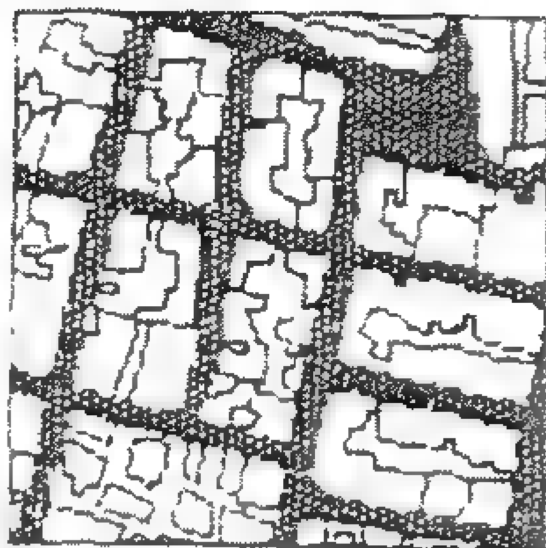
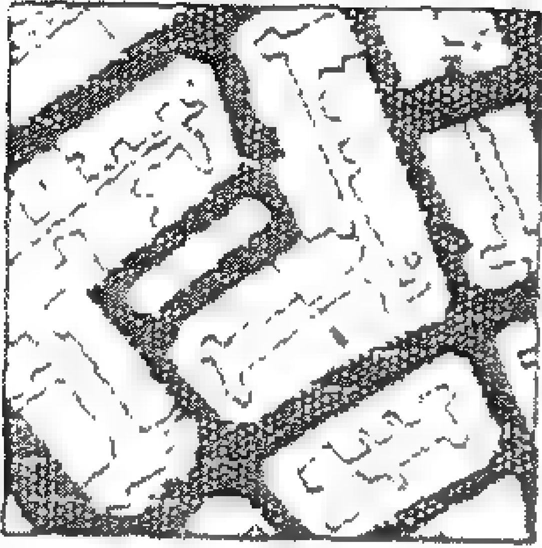
شكل رقم (٢) : التعرف على النطاقات التى تشغلها المبانى والفراغات

فى الأنماط الثلاث للنسيج (النقطى والشريطى والمتضام)

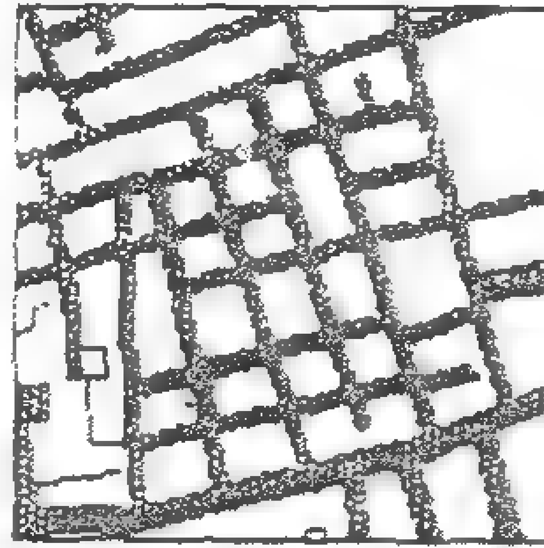
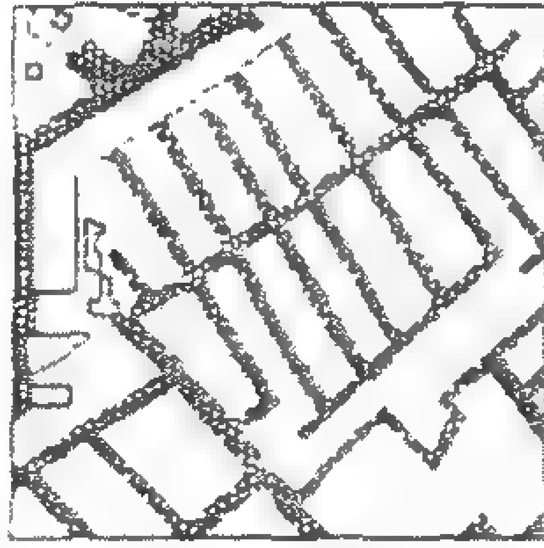
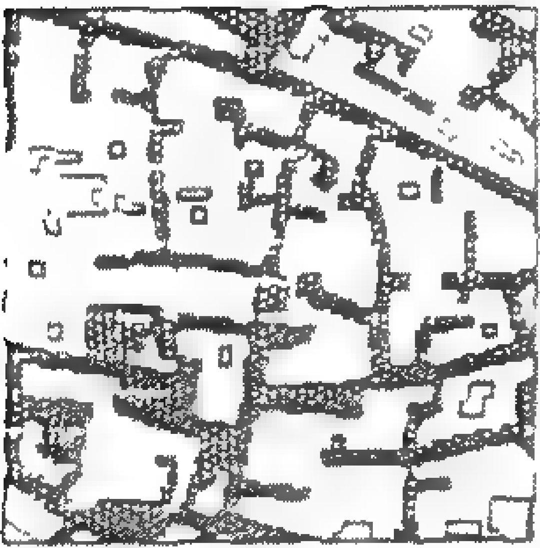
١ - مدينة نصر
٢ - مدينة نصر
٣ - المعـــادى

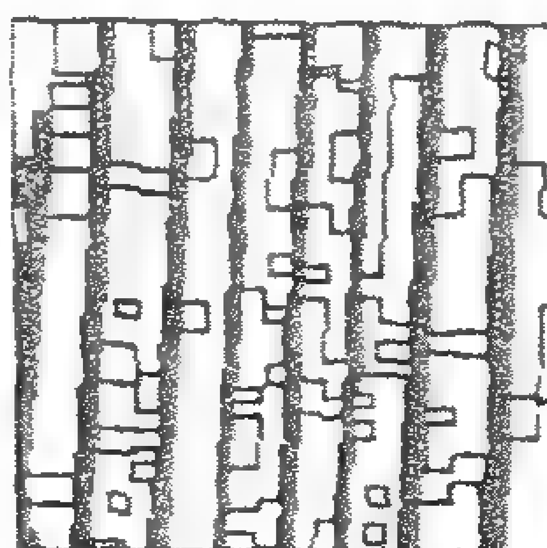
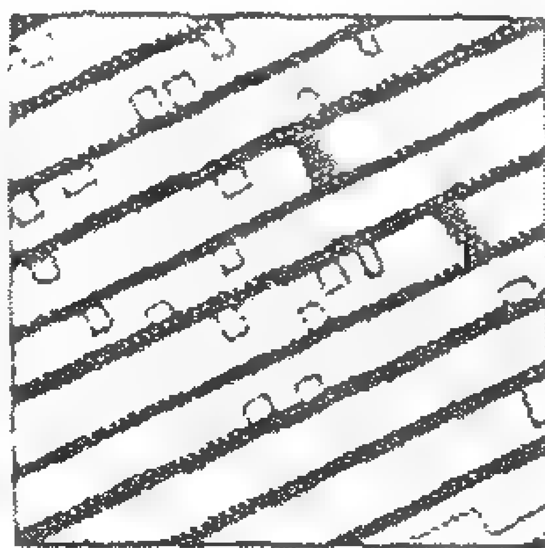
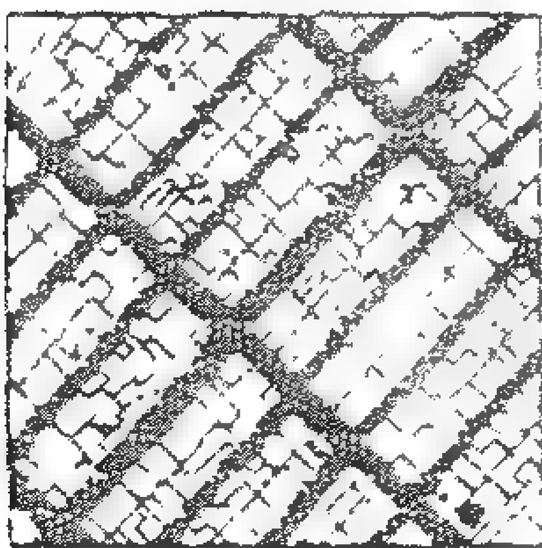
٤ - مدينة الأوقاف
٥ - الروضة
٦ - مصر القديمة

٧ - بولاق (أبو العلا)
٨ - بولاق (أبو العلا)
٩ - الفجالة

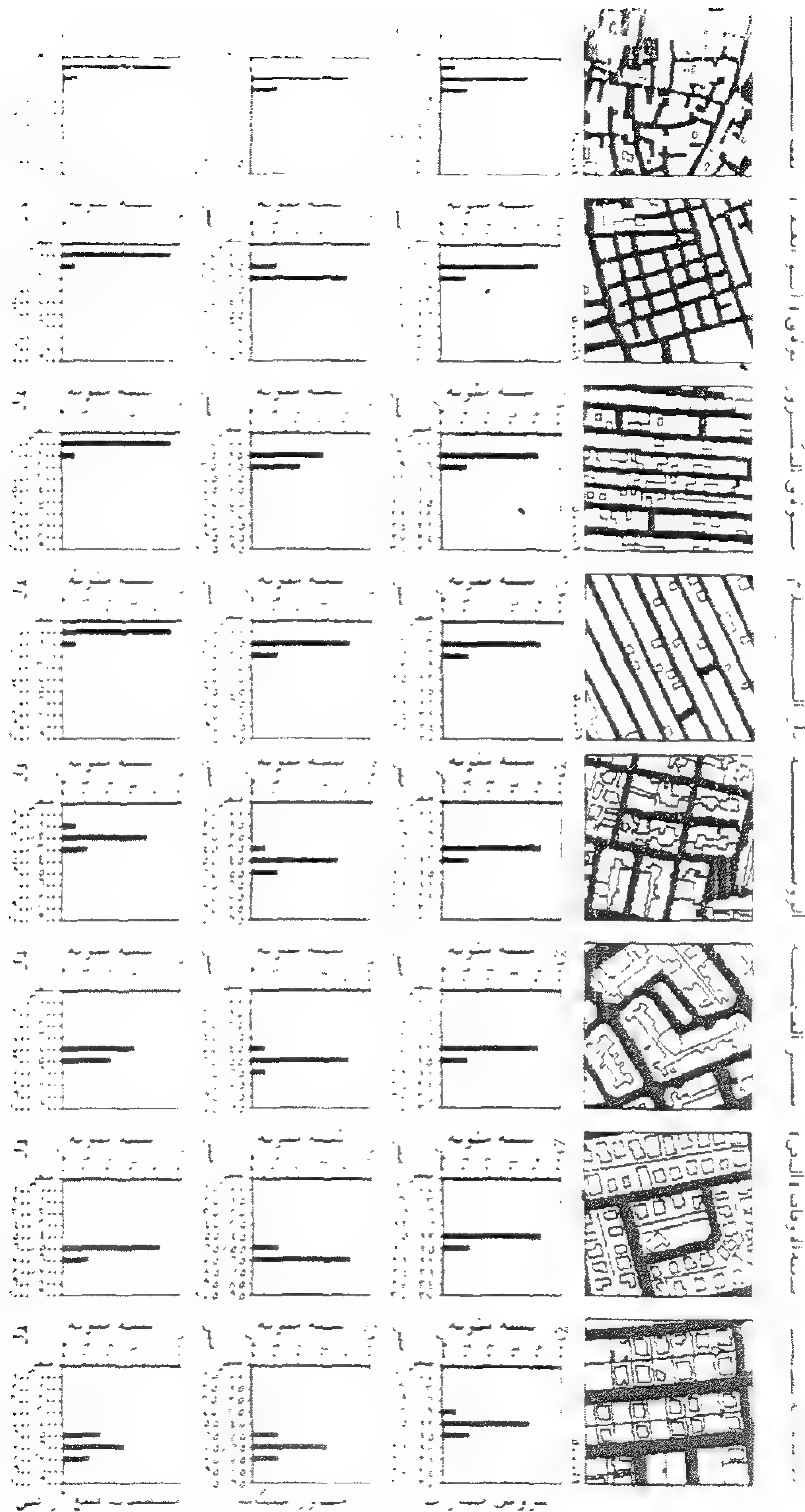




١٠ - بولاق الدكرور
١١ - دار السلام
١٢ - مقابر الخلفاء

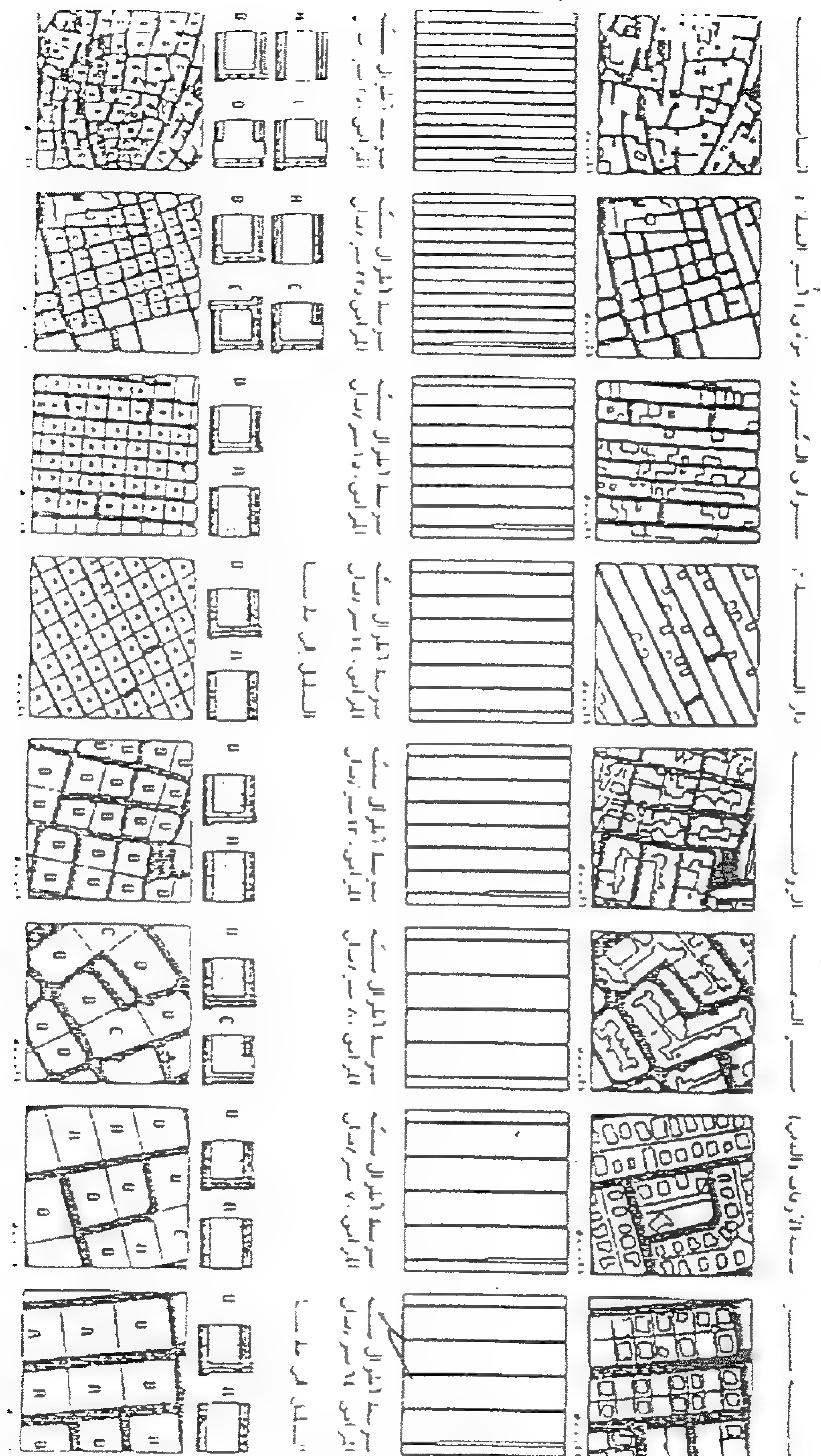




جميع المواقع بمقياس
رسم ١ : ٥٠٠٠

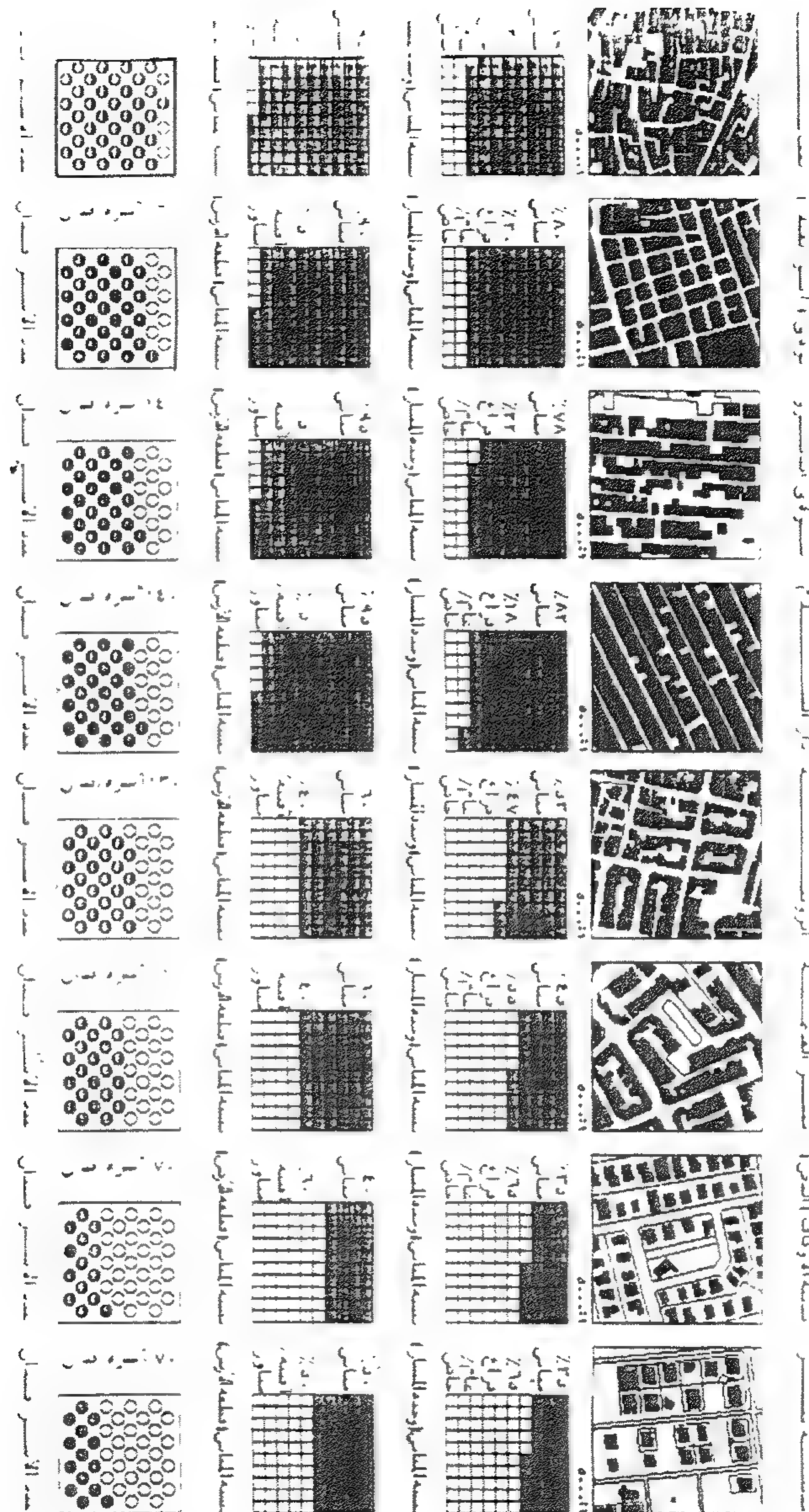
شكل رقم (٣) : متواضع عينات العمران المختارة



شكل رقم (٤) : شبكات الحركة والمرافق ومسطحات الأراضي

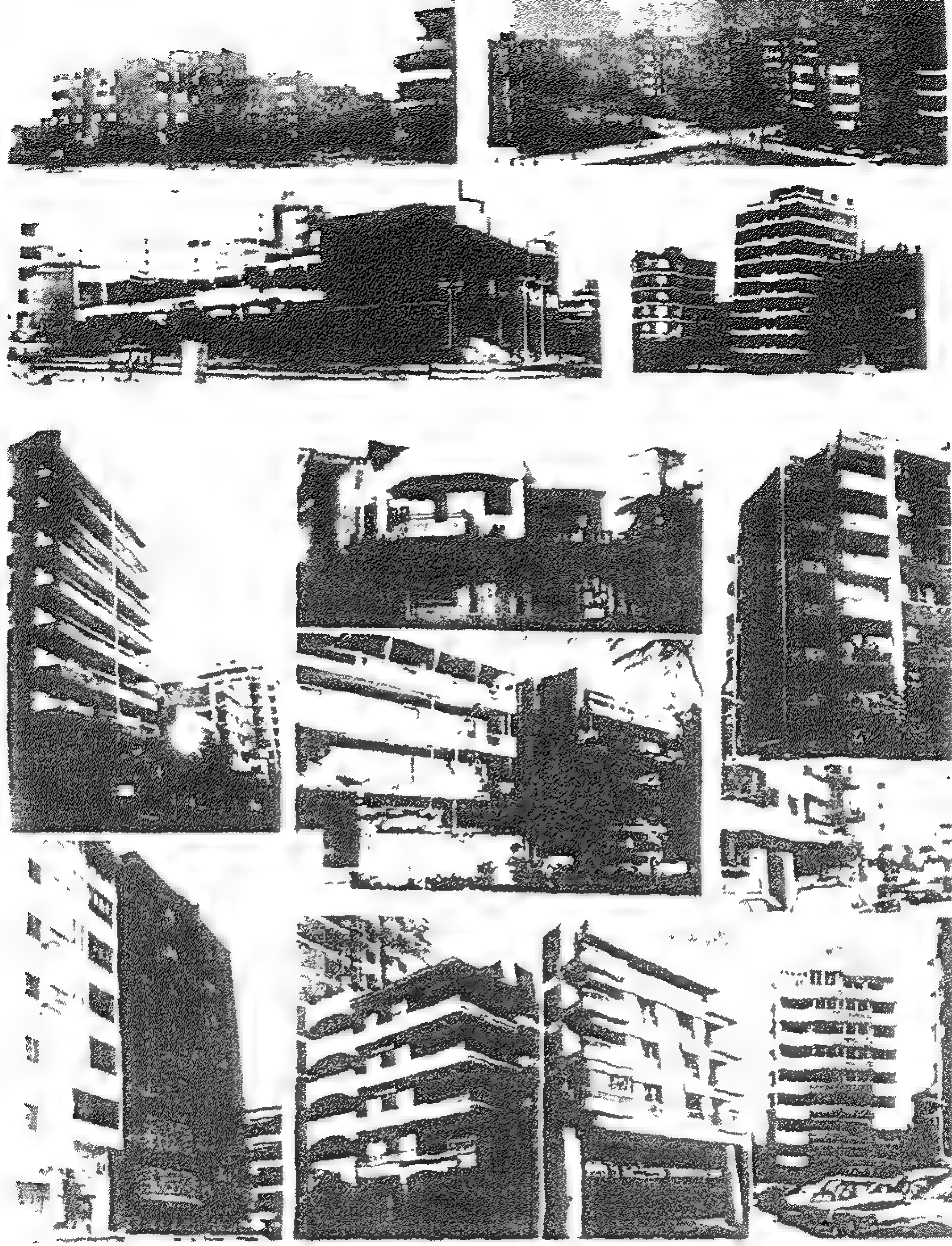


شكل رقم (٥) : الخلايا المكونة للنسيج وكثافة شبكات الحركة



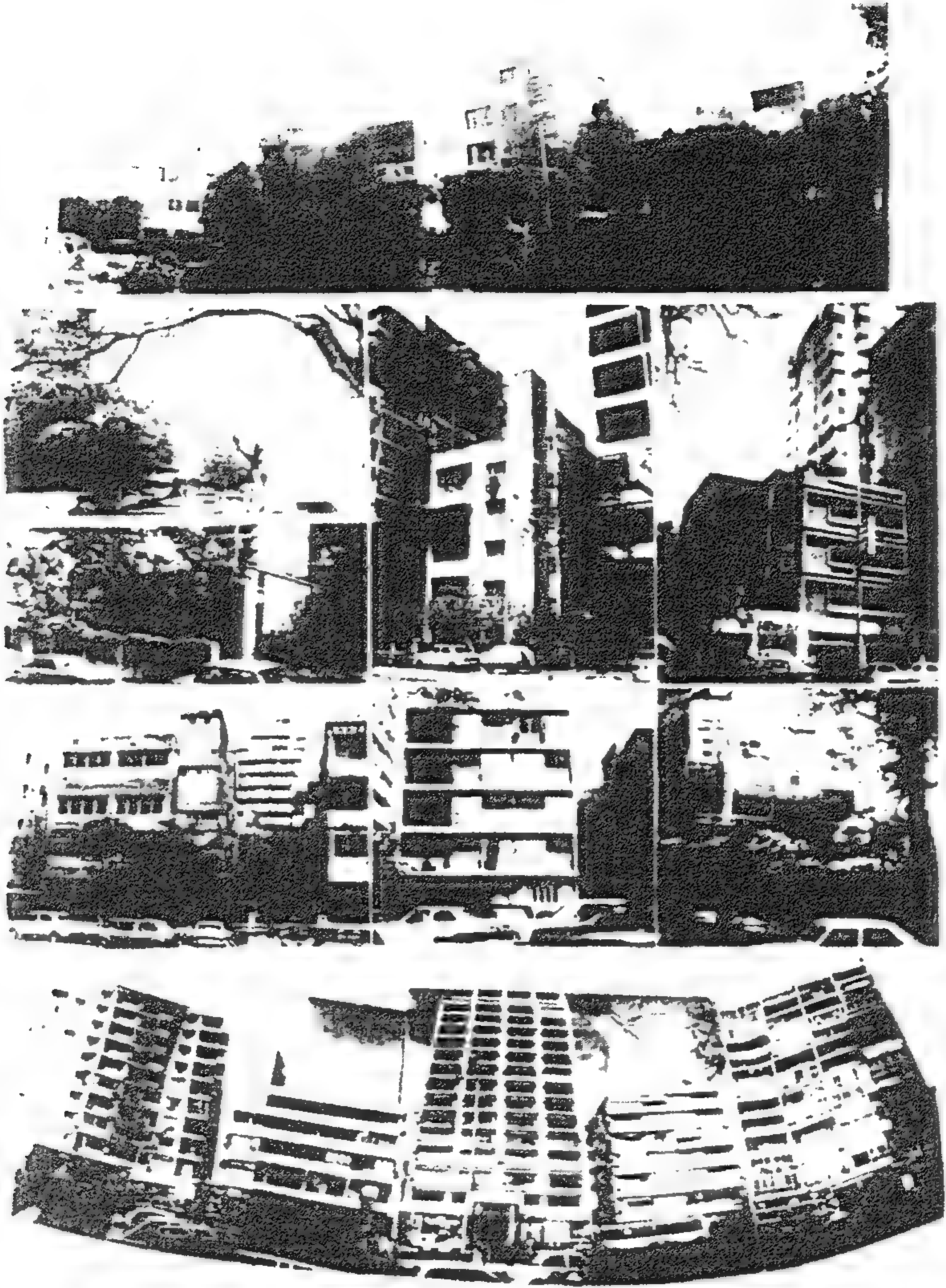
شكل رقم (٦) : أنماط التنمية على مربعات الأراضي

ومؤشرات الكثافة السكنية الخالصة



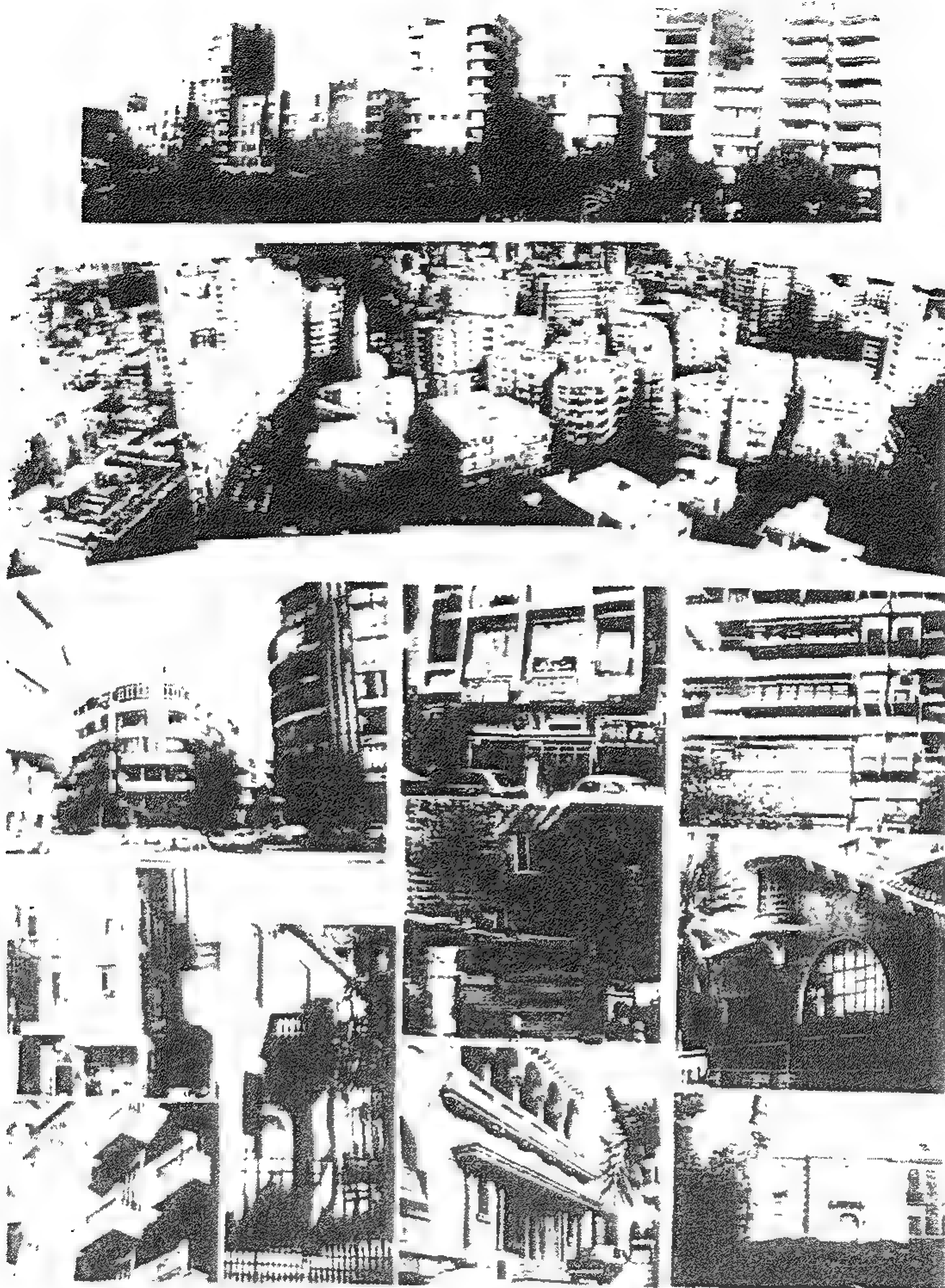
شكل رقم (٧) النسيج النقطى (١) - الطابع

نماذج لعمار وعمران مدينة نصر القاهرة



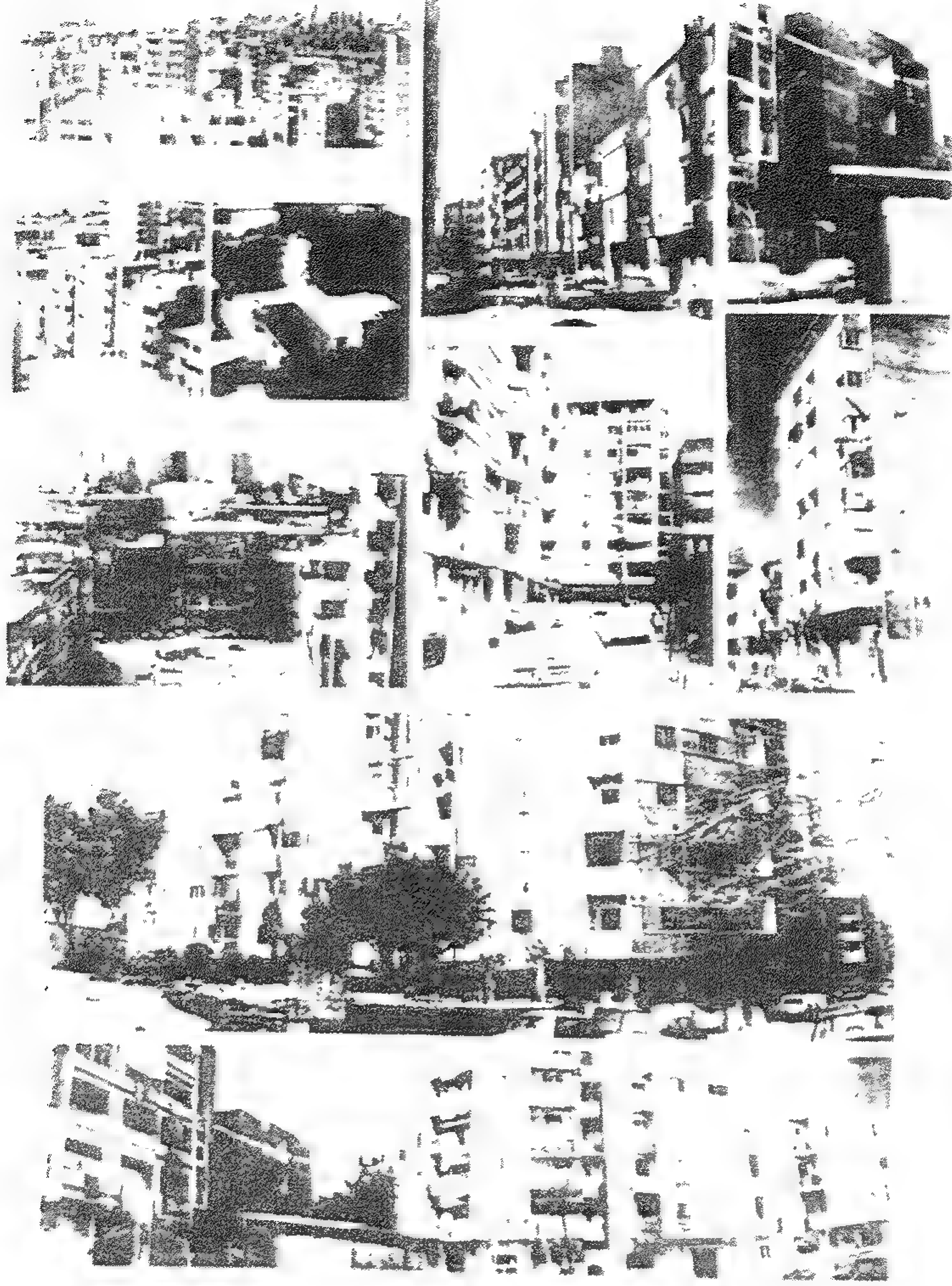
شكل رقم (٨) النسيج النقطى (٢) - الطابع

نماذج لمعمار وعمران مدينة الأوقاف ، الدقى ، الجيزة



شكل رقم (٩) النسيج الشريطى (١) - الطابع :

نموذج لعمار وعمران منبل الروضة ، القاهرة



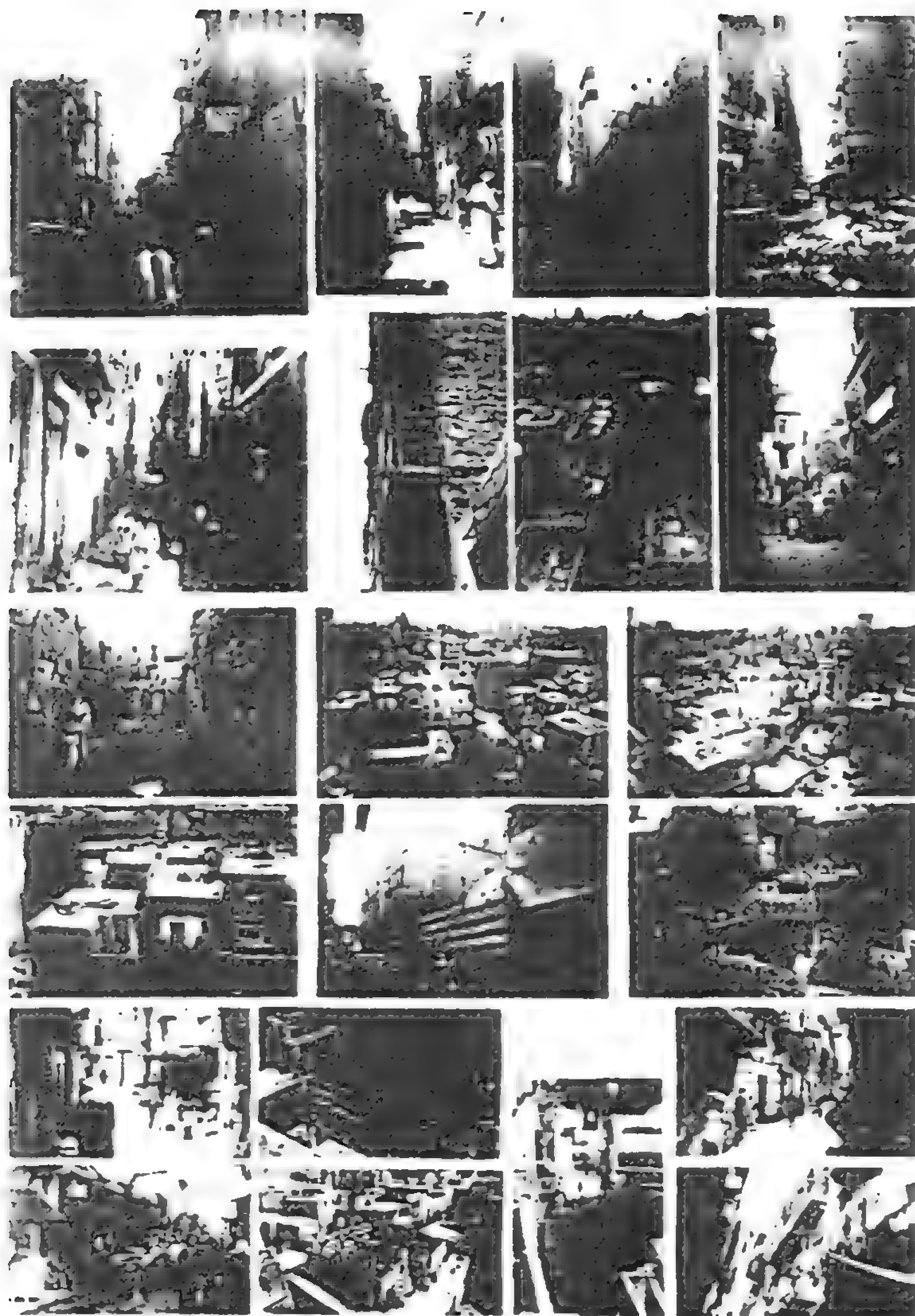
شكل رقم (١٠) النسيج الشريطى (٢) - الطابع :

نماذج لعمار وعمران مصر القديمة ، القاهرة



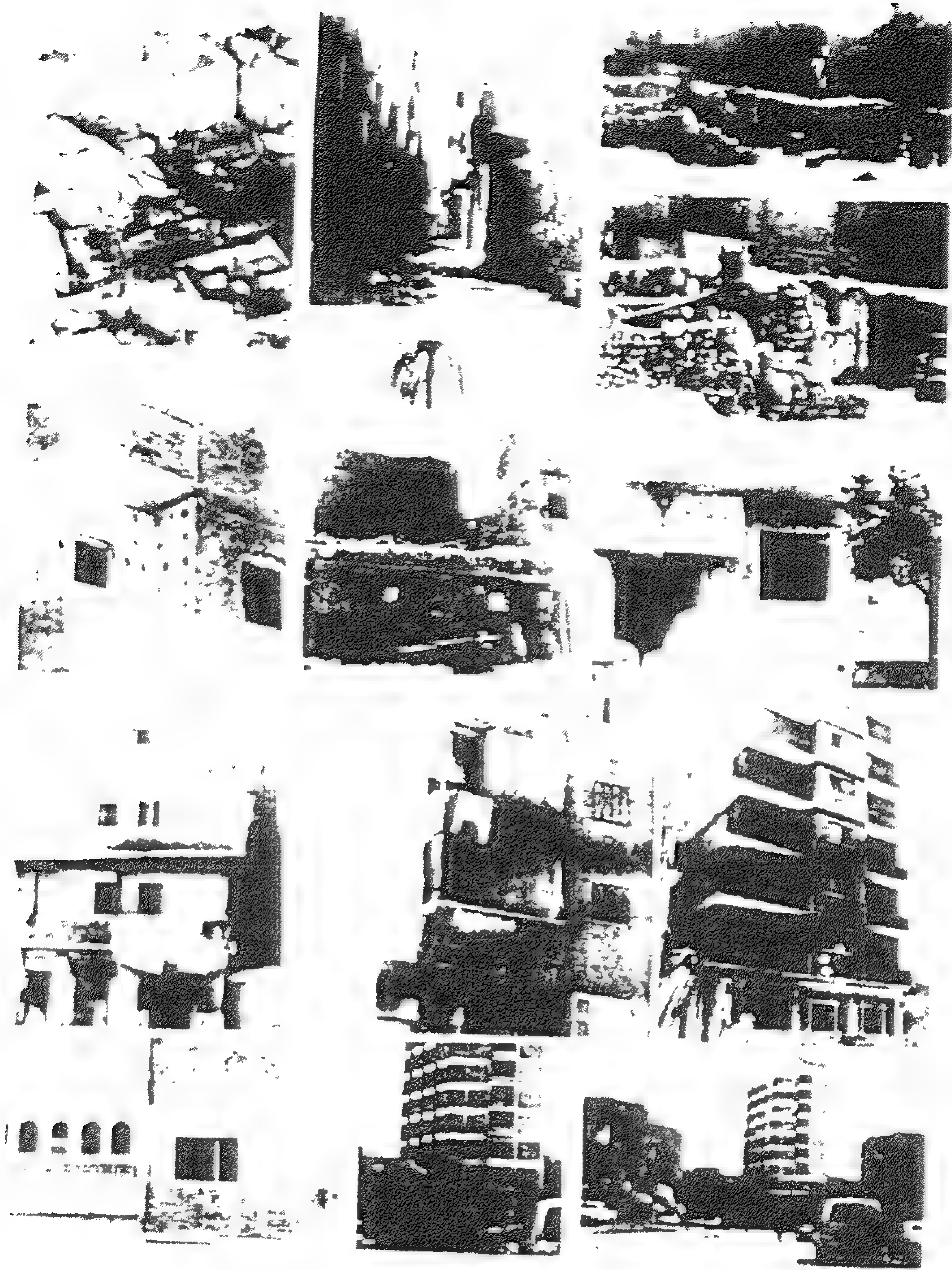
شكل رقم (١١) النسيج المدمج (١) - الطابع

نماذج لمعمار وعمران بولاق أبو العلا ، القاهرة



شكل رقم (١٢) النسيج المدمج (٢) - الطابع :

نماذج لمعمار وعمران الفجالة ، القاهرة



شكل رقم (١٣) النسيج المدمج (٣) - الطابع :

نماذج لمعمار وعمران دار السلام ، جنوب القاهرة

المجتمعات التقليدية بين الواقع والتصور

" عن التراث والهوية فى زمن متغير "

إعـداد

الأستاذ الدكتور / نزار الصياد

جامعة كاليفورنيا بركلي

الولايات المتحدة الامريكية

المجتمعات التقليدية بين الواقع والتصور

" عن التراث والهوية فى زمن متغير "

الاستاذ الدكتور / نزار الصياد

جامعة كاليفورنيا بركلى - الولايات المتحدة الامريكية

تتناول هذه المقالة موضوع إشكالية النظرية والتطبيق فى العمارة التقليدية فلماذا كل هذا الاهتمام بالمجتمعات والعمارة التقليدية من قبل المهندسين المعماريين والمخططين ؟ وما هى مقومات عمران وعمارة هذه المجتمعات التى تسمح لنا أن نصبغها بصفة " التقليدية " ؟ وما هى الدروس التى يمكن استنتاجها من تطور هذه المجتمعات والتى قد يكون لها أثر تطبيقى ؟ هذه بعض التساؤلات التى يمكن لهذه الندوة إلقاء بعض الضوء عليها .

يعتبر البعض العمران التقليدى من أصدق المظاهر الحضارية تعبيراً عن التراث خاصة أنه مفرز من حصيلة جهود العامة من الشعب ويمثل الوعى الجامعى المستقل أو المختلف عن الإدراك المهنى Professionalism وقد يجور لنا هنا التوقف قليلاً عند معنى كلمة تراث أو تقليد Tradition قبل المضى فى معطيات هذه المقالة .

ففى عرف الجمعية الدولية لدراسات البيئات التقليدية (IASTE) يمكن نعت بيئة معينة بصفة « التقليدية - Traditional » فى حالة توافر شرطين - أولهما أن تكون هذه البيئة من الإنتاج الشعبى المعبر عن وعى جماعى Consciousness Popular Consciousness ، وثانيهما أن تكون لهذه البيئة جذور تاريخية ذات تواصل يتم فيها أو من خلالها تناقل أو تقليد تراث أو ثقافة الأجيال السابقة . ولهذا يعتبر التراث من أهم العوامل المحددة لشخصية الإنسان وهوية المجتمعات والعمران .

وقد اقترح الجغرافى " بى فوتوان " أن فكرة التقليد أو التراث عادة ما تثير فى الإنسان من مشاعر متناقضة فمن جهة قد يشعر الإنسان بقيمة التاريخ ويفخر بانتماءه له ومن جهة أخرى قد يحس نفس الإنسان بمحدودية هذا التاريخ وبقيود الأعراف والتقاليد التى قد نشأت عنه والتى قد تحكم تصرفات الإنسان الحالية .

وبالطبع فإن فكرة التراث قائمة على احترام الماض والالتزام بالحاضر والاقتصاد فى التغيير ولذلك فإن التراث يجابه أشد معاركه فى عالمنا التكنولوجى المعاصر القائم على الفكرة العكسية وهى احترام حرية الاختيار كأبسط حق من حقوق الإنسان .

وقد جادل البعض بأنه لا يجوز استعمال تعبير كالعمارة التقليدية أو المستوطنات التقليدية وإنما توجد عمارة ومستوطنات تعبر عن تراث تقليدى معين . وباتخاذ كل هذه الآراء فى الاعتبار فإنه يمكننا استنتاج أن الصراع الدائم ما بين هيمنة التقاليد وضرورة توفير الاختيار ما هو إلا التجسيد الحى للرغبة الإنسانية فى البحث عن الذات وإيجاد هوية عمرانية مقابلة له أو معبرة عنه .

وعن موضوع الهوية وعلاقتها بحضارة الانسان ، وهو موضوع اجتماعى سياسى بالدرجة الأولى ، قد نستطيع أن نصف ثلاثة محيطات تحوى هذه العلاقة .

أولاً : المحيط المباشر ويشمل عوامل مثل الانتماء إلى المنزل أو الحى أو القبيلة .

ثانياً : المحيط الحضارى الخاص ويشمل عوامل مثل الانتماء إلى لغة أو عرف أو دين

ثالثاً : المحيط الإقليمى العام ويشمل عوامل مثل الانتماء إلى تاريخ معين أو ثقافة معينة أو طبيعة معينة .

ويدخل التراث فى كل هذه المحيطات .

وعلى الرغم من عدم جدوى التصنيفات الثنائية إلى مجتمع فقير وغنى أو عالم نامى وعالم غير نامى أو دول عصرية ودول تقليدية فإن هذه الثنائية النظرية تجبر الباحث على

بلورة الأفكار . ولذلك فإنى سأضيف إلى حوارنا عن الهوية والتراث موضوعاً آخر ذا أهمية وهو موضوع الهيمنة بكافة أشكالها الثقافية والاجتماعية والسياسية والعمرانية .

شهد بداية القرن التاسع عشر ظهور الهيمنة المنظمة ممثلة فكرة الاستعمار السياسى . فبالفعل يجوز أن نتحدث عن الامبراطورية الرومانية أو الدول العربية الإسلامية .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم العالم إلى نوعين من الناس أو الدول ، النوع الأول ويشمل أمماً ذات قدرات تنظيمية عالية معظمها من أوروبا المسيحية والبيضاء ، والنوع الثانى ويشمل دولاً ضعيفة متخلفة فى التنظيم ، مكبلة بالتراث ومعظم سكانها من غير البيض فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وأصبح النوع الأول بالدول المتقدمة أو العالم الأول المهيمن ، والنوع الثانى بالشعوب المتخلفة أو العالم الثالث المهيمن عليه وتبلورت العلاقة السياسية التى تربط بين هذين العالمين إلى درجة كان لها التأثير الكبير على هيئة عمران وعمارة كل منهما . فعلى سبيل المثال يمكننا تحديد أربعة مراحل سياسية لهذه العلاقة (الانعزال ، الاستعمار ، الاستغلال ، والبحث فى الذات) تواكبها أربع حالات بيئية أو عمرانية مصاحبة (التقليدية ، الخليط الحديث وما شابهه ، وما بعد الحداثة) .

فى المرحلة الأولى : مرحلة الاستيطان المنعزل نجد جماعات قبلية ومجتمعات غير صناعية منفردة بينها وبين بعضها أو العالم الخارجى القليل من الاتصال و التبادل وعادة ما واكب ظهور العمران التقليدى (Indigenous / Vernacular) فترة ازدهار تلك المجتمعات . ونستطيع أن نقول أن الشكل العمرانى لهذه المجتمعات يعبر إلى حد كبير عن بيئتها الطبيعية .

فسواء تحدثنا عن محاولات تلطيف الجو الحار باستخدام ملاقف الهواء فى حيدر آباد أو المساكن المدفونة فى جوف الأرض فى مطماطة بتونس أو حتى ليونج بالصين فإننا لا يمكن أن نقلل من أهمية العامل البيئى فى تحديد شكل وعمران هذه المناطق .

فى الجزيرة العربية والشرق الأوسط رأينا كيف أثر عامل الخصوصية فى تشكيل العمران . ولذلك فإن هذا النمط العمرانى التقليدى الذى قد يكون ناتجاً عن اختيار أو جبر جماعى - يعبر ولو حتى على مستوى اللاوعى عن هوية من يسكنوا .

وفى المرحلة الثانية : وفور دخول الاستعمار هذه المجتمعات تتغير مكونات المعادلة بسبب وجود تبادل تجارى وثقافى غير متكافىء . وقد لا نستطيع أن نناقش موضوع الهوية فى دول العالم النامى بدون معرفة الطرق والأساليب التى استخدمت لتشويهه والاستخفاف بهذه الهوية التقليدية من قبل السلطات المهيمنة .

وتعتبر لوحة " استقبال السفير السيامى فى فونتين " بلو لجان جيروم من أكثر اللوحات تعبيراً عن هذه العلاقة غير المتكافئة بين المهيمن والمهيمن عليه .

ففى عام ١٨٥٠ م أجبر السياميون بدون احتلال عسكرى على فتح موانيهم للتجار الأوربيين وتبادل السفراء مع فرنسا . وعندما كلف " جيروم " برسم المراسم اختار أن يوثق اللحظة الوحيدة التى يسجد فيها السياميون للملكة كممثلة الامبراطورية الاستعمارية . وهنا فإن مشكلة التمثيل Representation تصبح ذات أهمية قصوى إذ أن الأعمال الفنية أسهمت فى حقيقة الأمر فى توسيع الفجوة ما بين حضارة المهيمن وحضارة المهيمن عليه .

فجيروم الذى وصفه البعض بأنه من أكثر رسامى عصره فى الدقة هو أيضًا الذى أعطانا لوحة " لاعب الثعبان " والتى تمثل طفلاً عارياً فى الجامع الازرق بالقاهرة يلاعب ثعبان كوسيلة لتسلية مجموعة من الرجال المنهمكين فى التدخين والتفرج . وبالطبع لا يمكن أن نتجاهل الرمزية السياسية لهذا العمل الفنى . وهو الأمر الذى أدى بادوارد سعيد إلى أن يستخدم نفس هذه اللوحة على غلاف كتابه الهام " الاستشراق " Orientalism .

وبعد أن نجحت محاولات تشويه شكل هذه الحضارة المستعمرة وأصباغ شعوبها بالتخلف أصبح من السهل على المستعمر المضى فى سياسة تطهيرها من مظاهر تخلفها

وعلى هذا بدأت العملية الاستعمارية فى محو الأسس الحضارية لهذه الشعوب عن طريق طمس العلاقات العرفية والقبلية وتحريم وتبديل اللغات والثقافات المحلية للشعوب المستعمرة . وفى بعض حالات فشل السلطات الاستعمارية فى تحقيق هذا الهدف لجأت إلى أساليب التنويم المغناطيسى للشعب عن طريق إخضاع رموز هذه الحضارة المهيمن عليها إلى نفوذ المستعمر الأوربى وقد يكون تمثال جاوابنيو دلهى مثالاً جيداً حيث يجسد التمثال الإله "بوذا" مخدراً أمام سلطة الحاكم الأوربى .

وقد كان للتخطيط العمرانى والعمارة نصيبها من هذا التأثير الاستعمارى فنجد مثلاً فى أحد اسكتشات لوكوربوزيه أن الأفكار عادة ماتتولد فى باريس ثم تسير جنوباً إلى ممتلكات الامبراطورية الفرنسية فى الجزائر وبقية أفريقيا السوداء . ومن الملاحظ أن الفرنسيين لجأوا إلى بعض الحلول الاستعمارية العمرانية عندما ثار شعب الجزائر مطالباً باستقلاله . فقد بنوا الآلاف من المجتمعات السكنية الجديدة ذات الشوارع المتعامدة تحت شعار التطور مستغلين بذلك الفرصة لهدم الكثير من القرى التقليدية والتى كان نمطها العمرانى وشوارعها الملتوية البؤرة الحقيقة لرجال مقاومة الاحتلال وكان الهدف الحقيقى لهذه العملية التهجيرية المقنعة برداء التقدم كسر غطاء المقاومة الشعبية وليس تحسين الحالة السكنية للشعب .

وعلى الرغم من حالة الكبت التى تواجه الشعب تحت هذا النظام فقد ساهم الاستعمار فى خلق نوع جديد من العمارة والعمران يمثل الخليط ما بين الشرق والغرب ليس فقط فى الأشكال ، ولكن أيضاً فى هوية الأشكال فقد يكون البانجالو الانجليزى فى الهند " هندياً " أكثر منه انجليزياً وقد تكون الفيلا الهولندية فى أندونيسيا " أندونيسية " أكثر مما هى هولندية .

وعند بداية المرحلة الثالثة مرحلة بزوغ عصر الاستقلال لم تجد الشعوب المهيمن عليها وحكومتها الجديدة إلا الأفكار والأنماط السائدة فى الدول الاستعمارية فى مشروع بناء الدولة . ولذلك نجد أنه فى سبيل الاستقلال وفى كثير من الأحوال تم جمع أو تجميع بعض

الجماعات والشعوب المختلفة اللغات والأديان والعرقيات لجعلها وحدة سياسية واحدة . ولكن هذه الاختلافات طفت بقوة على السطح بعد سنوات من الحصول على الاستقلال إذ بدأت هذه الجماعات طريق البحث عن هويتها الحقيقية هو الأمر الذى يؤدى إلى تفضيل بعض العناصر المكونة للشخصية كالدينية أو العرقية على العناصر الأخرى المحافظة على الوحدة السياسية للدولة (وقد تكون يوغسلافيا السابقة آخر الأدلة على هذا التيار) .

ومن الوجهة المعمارية فإن عصر الوطنية القومية وما صاحبه من إنشاء الدول الحديثة لم يسفر عن تحسن البنية العمرانية ولم يحل إشكاليات العمران التقليدى خاصة فى دول العالم الثالث . فلقد كان تأثير الفترة الاستعمارية جذرياً إذ أن الكثير من المعطيات التى تفرز البيئة العمرانية قد تغيرت إلى غير رجعة فعلى سبيل المثال ابتدعت قوانين للمبانى على النظام الأوروبى تنص على ترك دورات وفراغات حول المبنى فبعد أن كان الفناء هو الفراغ الرئيسى استبدل بهذا الحزام الفراغى المحيط بدعوى أن هذا يحافظ على الصحة العامة ويضمن وصول الهواء والشمس إلى الكثير من غرف المنازل وقد أدى هذا التحول إلى الكثير من الخلل فى العمران كما أشار إليه بعض الباحثين خاصة جميل أكبر فى كتابه (Crisis in the Built Environment) والذى وثق عدداً جيداً من التصميمات المعمارية لعامة الناس فى محاولة لاستعادة حرية الحركة العمرانية كبناء الأسوار العالية للحفاظ على الخصوصية أو الاستيلاء على جزء من الرصيف أو الطريق للحفاظ على امتداد الملكية وحتى فى تركيا وهى دولة لم تتعرض للاحتلال الإستعمارى نجد أن التأثر بالحداثة أدى إلى قانون مبانى منع البناء بالخشب وهو المادة التقليدية لبناء البيوت فى بعض المناطق مفضلة بدلاً منه الخرسانة المسلحة ، وفى اليمن رأينا كيف اضطر السكان فى بعض القرى إلى مغادرة بيوتهم التقليدية التى يأتى السياح من كل مكان لزيارتهم وأعيد إسكانهم فى بيوت نمطية اشتراكية بنيت بتمويل من الصين الشعبية .

وتزداد الأمور فى التعقيد فى صراعات الحداثة مع التقليد وتفقد الرمزية عندما تأتى العمارة بكل جديد . ففى هذا المسجد فى القاهرة تفقد المئذنة المدفونة ما بين الأبراج

السكنية معنى العمران وفى هذا المسجد فى بروناى بجنوب شرق آسيا حيث لا توجد المآذن والقباب ، يكتفى المصمم بوضع مأذنة صغيرة للإيحاء بدلالة ووظيفة جامعة . وفى هذا المسجد فى تونس ترى مأذنة سمراء الملوية والتى تصعد بنا إلى السماء وقد انقلبت رأساً على عقب وكأنها صاروخ فقد هدفه وهبط سهواً على المصلين وتزداد الأمور غرابة .

فعندما رأيت عمود النور هذا فى أحد شوارع الخبر تهيىء لى أن هذا نوع فريد من عمارةِ ما بعد الحداثة ولكن كتاب جميل أكبر ، الآنف الذكر ، تطرق على عدة أمثلة فى هذا النوع مثبتاً لوجود هذه الظاهرة التى يمكن تفسيرها فى إدراك أن هذه التعديات على الملكية البلدية أو العامة يجب توقعها فى مجتمع تقليدى اعتاد فيه المواطنون على علاقة متبادلة ما بين الصالح العام والنفع الخاص . فعلى سبيل الخوف فى عقاب السلطة المحلية والرغبة فى الاستغلال الأمثل للأرض لجأ هذا المواطن إلى ضم ما هو ملك عام إلى عمرانه الخاص مع الاحتفاظ لهذا الملك العام بغرضه الرئيسى وهو إنارة الشارع . وقد تتخيلون معى نوعية الاستعمالات التى تنشأ فى الفراغ الداخلى سواء كان شباكاً أو بلكونه أو غيرهما ولقد كانت فترة ما بعد الاستقلال فترة غرام بالحداثة وطغى الذوق الغربى على القرارات العمرانية للطبقة الحاكمة الجديدة والتى تشكلت عادة فى برجوازية التكنوقراطيين .

ولما كان بناء المساكن الشعبية من ضمن أساليب بناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية فى الغرب الصناعى تم نقل هذه السياسة إلى دول العالم الثالث الجديد بدون وعى وفى بعض الأحيان كوسيلة لشراء تبعية أو ولاء المواطنين .

وعلى الرغم من فشل هذا العمران فى الاستجابة لاحتياجات الشعوب وخطط الحكومات كما دل على ذلك مشروع Pruitt Igoe الشهير فى سان لويس بامريكا فإن الكثير من الحكومات استمرت فى بناءه متجاهله عمرانها التقليدى . ففى نفس العام الذى هدم فيه Pruitt Igoe وأعلن تشارلز جنكس فى كتابه

The Language of Post Modern Architecture وفاة الحداثة ، بنت حكومة الشاه

الإيرانى الراغبة فى اللحاق بالعالم الأول هذا المشروع فى الضواحى الصحراوية لطهران . والسؤال هنا ، لمن ولماذا هذا الشكل العمرانى المكدس فى هذه الأرض الممتدة ؟ والجواب بسيط فإن رموز التقدم والحداثة أو ما يشابهها عادة ما تكون اهم كثيراً من التقدم والحداثة نفسهما .

والطريف فى الأمر اننا نجد بعض الأمثلة التى تحول فيه الإسكان الذى بنته الدولة كوسيلة للتحكم فى الطبقة العاملة إلى أداة لممارسة الضغط على الحكومة والعودة عمرانياً بصفة غير مباشرة إلى جوهر التقليدية .

ففى مصر عبد الناصر دأبت الدولة على بناء المساكن الشعبية المتشابهة الأشكال والأنماط وجابهت هذا العمران المشاكل الإدارية التقليدية من عدم صيانة وإختفاء المناطق الخضراء وغيرها فبدأ بعض السكان بالأخذ بنصاب الأمور .

فقرر هذا الساكن الذى يسكن الدور الأرضى فى إحدى العمارات الاعتداء على الفرا غ العام وبناء غرفة جديدة تزود إلى مسكنه وفجأة وجد الساكن فى الدور الثانى أن لديه مسطح يصلح للاستعمال فما الذى يمنعه هو الآخر من بناء غرفة أخرى يزيد بها مساحة شقته . طبعًا الحكومة لن تسكت على هذه التعديات على ملكيتها فتلجأ إلى الإزالة بالبلدوزر ولكن السكان وهم على قدر معين من الوعى السياسى والتضامن الاجتماعى يلجأون إلى حيلة أخرى إذ يقومون بجمع التبرعات ثم يأتوا إلى المدخل الوحيد الذى قد تدخل منه آلات التدمير ويقومون ببناء مسجد ، فالدولة هنا وإن كانت لا تتردد فى هدم التعديات السكنية على أرضها فإنها لن تفعل ذلك مع بيوت الله ومع مرور الوقت يتحول هذا التطفل العشوائى إلى عمران شبه تقليدى ذى سمات معينة يصعب معه رؤية الأصل الحكومى المخبأ فى الداخل ويعبر هذا المثل عن المقدرة الشعبية على استعادة حق التصرف التى استولت عليه مؤسسات الدولة الحديثة وتلجأ جماعات أخرى فى دول كثيرة على استخدام قوة العرقية والجنسية إلى جانب الدين لتحقيق أغراضها وإعادة تعريق هوياتها وهو ما نطلق عليه " المرحلة الرابعة " وهى مرحلة البحث عن الذات .

فبعد هدوء غبار معارك الاستقلال وتكوين الدولة بدأت فى الكثير من دول العالم الثالث مشاكل الأقليات والفتنات الطائفية والوحدة الوطنية وظهور الأصوليين وغيرهم ولا يمكن الحديث عن مصير العمارة التقليدية فى عصر ما بعد الحداثة بدون التعرض لهذه المشكلة وخاصة موضوع هوية الشعوب وعلاقتها بالعمران .

ويصعب أن نجد تعريفًا يوافق عليه الجميع للهوية الوطنية أو الهوية القومية ويعتبر كل من الجنس والعرق والدين واللغة والتاريخ والتراث والأرض من البنيات المؤسسة للهوية وإن كانت غير متكافئة فى القيمة وتدخل كل هذه البنيات فى موضوع البحث عن الهوية العمرانية أيضًا .

وقد لجأ بعض المهندسين المعماريين فى الدول المستقلة إلى استنباط بعض هذه البنيات بعد رفضهم التام للنقل أو التجديد على النظام الغربى أو ما تخلف من عمارة الاستعمار واضطر البعض إلى استيحاء ما أسموه بالتراث وهو الواقع تراث مختلف In-vented Tradition على نمط الكتاب الشهير لإريك هوبسباوم ، ويعتبر المهندس المصرى حسن فتحى من أشهر رائدى هذه الحركة فلقد كانت قرية " القرنة " مشروعاً يستهدف إعادة توطين سكان قرية صغيرة تسكن الجبل فوق مقابر قدماء المصريين وابتكر فتحى أشكالاً معمارية من الطوب النيىء بما تصوره هو على أنه التراث المعمارى للصعيد وقد تعددت أسباب فشل المشروع مابين إنشائى واجتماعى واقتصادى ولعل من أبرزها أن فتحى قد أدخل نظام القباب المستوحاه من النسب المملوكية للقاهرة فى القرون الوسطى إلى مجتمع طالما اعتبر القبة رمزاً لضريح الموت وليس لبيت الحياة وبقيت رسومات فتحى الخلابة تعبر عن الخيال وقريته المتهالكة تعبر عن الواقع .

وليس هذا الزمان المناسب لانتقاد هذا المعمارى الكبير الذى فضل أن ينشر معظم أرائه بالانجليزية والفرنسية وبأكثر من ربع قرن قبل نشرها بالعربية مفضلاً الانتماء الثقافى لزملاءه الاوروبيين عن المصريين أو العرب .

وعلى الرغم من كل ذلك فإن ظاهرة حسن فتحى كانت ظاهرة معمارية إيجابية إذ أنه من القليلين فى العالم العربى الذى أجبروا المهنة المعمارية على مجابهة موضوع الهوية . وبعد انتشار أشكال حسن فتحى المعمارية فى الكثير من المشاريع فى مصر وغيرها يلح علينا السؤال الآتى :

هل من الممكن لتراث مختلق فى حالة حصوله على الموافقة الشعبية أن يصير تمثيلاً صادقاً عن الشخصية المصرية فى عصر ما بعد الحداثة ؟

وهناك الكثير من مهندسى دول العالم النامى كتشارلز كوريا فى الهند أو كرمان ديبا فى إيران اللذين حاولوا تجديد التراث المعمارى بخلق أشكال جديدة ذات جذور فى الحصيلة البصرية التقليدية .

أما الهوية الوطنية التى ترغب حكومات الدولة فى بثها الى العالم الخارجى فهى موضوع آخر ذو أهمية معمارية فقد نسأل على سبيل المثال : هل من الممكن تصميم الهوية الوطنية ؟ وقد واجه بعض المعمارين المشهورين هذه الإشكالية وحاولوا حلها بطريقتهم الخاصة . فيورن اثرن الدنماركى صمم برلمان الكويت ذا سقف على هيئة خيمة بدوية ومخطط أرضى كشكل السوق العربى القديم وانتهج لويس كان نمطاً مختلفاً تماماً فى برلمان بنجلادش مستعملاً الطوب الاحمر وأشكال عقدية مستوحاة ؟ من إعجابه بالاشكال الكلاسيكية الرومانية المجردة وعلى الرغم من هذا الاقتراض الأجنبى أصبحت عمارة هذا البرلمان وهى تقليد مختلق الرمز الوطنى ، الشعبى للدولة وأصبح الشعب يدركها ويستصيغها من هذا المنطلق وقد نسأل هنا متى أصبح الشكل الهندسى للهرم معبراً عن المصرية أو متى أصبح برج إيفل معبراً عن الباريسية بحد ذاتها . وقد ينجح البرلمان البنجلاديشى برغم من أنه مصمم من قبل أجنبى فى أن يصل إلى هذه المرتبة . وقد جادل لورانس فايل فى كتابه Architecture, Power & National Identity بأن الكثير من المعمارين الرسميين للدولة الحديثة فى العالم النامى جاءوا إلى الماضى وإلى تاريخ معين قبل الاستعمار وحاولوا خلق عمارة وعمران من هذه النقطة الزمنية وكأن الاستعمار لم يحدث قط .

وهـذا بالطبع موقف غير صحـى لأنـه ينكر التغيرات الانسـانية التى طرأت على هذه الشعوب والـدول فـى فتـرات طـالـت عدة قـرون وتغيرت فيـها الشـخصية الـوطنية إلى لا رجـعـة لذلك فـإن تجـديد التـراث يجب أن يأخـذ فى الاعـتـبـار ليس فـقط فـتـرات الازدهار التقليدية ولكن أيضاً فترات الهيمنة الغابنة .

وإذا قبلنا أن الهوية الوطنية ما هى إلا أبنية اجتماعية مبرمـجة فيجب علينا القبول بأن العمارة الرسمية للدولة تستطيع فقط تمثيل الهوية الوطنية كما يتصورها الحاكم سواء كان شخص أو حزب سياسى . كما يجب أيضًا أن ندرك أن الاستعمار عادة ما يخلق أثار حضارية لا يمكن محوها فى تاريخ الشعوب فعلى سبيل المثال صارت حضارة عمارة المستعمر الانجليزى أن هى العمارة التقليدية لعدة ولايات فى الساحل الشرقى الأمريكى . وفى عهد النظام العالمى الرأسمالى الجديد تعقدت العلاقات ما بين الدول لدرجة كبيرة تجعل معادلة الهوية الوطنية وتمثيلها فى العمران صعبة الحل . فالهجرة المركزة من بعض دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية ذات التاريخ الاستعمارى غيرت الكثير من ثقافة هذه الدول حيث جعلتها متفتحة إلى حد ما على حضارة " الأخر " ولكن ذلك زامن ظهور الجماعات السياسية العنصرية التى ترغب فى حرمان الأقليات من حقوقها وبالتالى إلى الكثير من الصراعات العرقية والدينية فى هذه الدول .

ولذك فإن عصر ما بعد الحداثة سيكون ممتلئاً بالكثير من الصراعات الناتجة عن ظاهرة سهولة الاتصالات والتنقل فى عصر الكومبيوتر والفاكس والشبكات الفضائية مثل CNN ولعـل أصـدق مـثلين مـن نوعيـة هـذه الصـراعات همـا كتـاب سلمـان رشـدى آيـات شيطانية Satanic Verses وقوس النصر الذى بناه صدام حسين فى بغداد .

فكتاب آيات شيطانية لكاتب بريطانى الجنسية وهندى الأصل ومسلم بالميلاد قد أثار ضجة كبيرة لما يحتويه من تشابهات دينية جرحت مشاعر المسلمين ولو كان سلمان رشدى هذا قد كتب كتابه فى بداية أو حتى منتصف القرن الحالى لما حدثت هذه الضجة على الإطلاق فالكاتب كان أساساً يكتب لجمهور أوروبى أو غربى يقرأ باللغة الانجليزية ولم يكن

يتوقع وصول الكتاب أو انتشاره فى الدول الإسلامية ولكن عصر الاتصالات العالمية الفورية الذى نعيش فيه حال دون ذلك .

من هذه المنطق فإن قوس النصر الذى بناه صدام حسين جابه نفس الإشكالية فالقوس والذى قرر استخدامه للتعبير عن النصر الافتراضى للعراق على العدو الإيرانى استخدم الخوذ الحربية للايرانيين الذين قتلوا فى المعارك كقاعدة خرسانية لقوس نصر على هيئة يد للزعيم مكبرة أربعين مرة وتنتهى بسيفين متقاطعين يرمزان إلى سيف سعد بن أبى وقاص . وتخبرنا الدعاية العراقية بأن فكرة القوس وشكله من أفكار الزعيم نفسه كاصدق تعبير عن كفاح شعب العراق وبالطبع استخدمت وسائل الإعلام الغربية هذا القوس فى الكثير من المناسبات للتعليق ، خاصة أيام حرب الخليج ليس فقط على النظام العراقى الديكتاتورى ولكن أيضاً على حقارة الذوق العربى بشكل عام مما أدى إلى ظهور مثل هذه الأمثلة الدخيلة على المحيط العمرانى . والمشكلة هنا تكمن فى تجاهل وعدم دراية جهات الإعلام الأجنبية بالأهمية الرمزية للسيف فى الحضارة العربية لما يمثله من قيم مثل التضحية والشرف والفخر وهى قيم قد لا يكون لها نفس المعنى والحضور خارج محيطها المحلى العربى وإن كان النظام العراقى قد استغلها بسوء نية فهذا عيب فى الاستعمال وليس فى الرمز ولذلك فإن السؤال الرئيسى الذى يثيره هذان العملان الفنيان هو كيف ولماذا نسمح لأنفسنا بان ندين عمل فنى إبداعى محلى سواء كان فنياً أو ثقافيا أو معمارياً أو عمرانياً إذا أساء هذا العمل إلى الاعراف الجمالية العالمية فى زمن الاتصال الفورى وعصر ما بعد الحداثة ؟

وأطرح فى النهاية فكرة نظرية بسيطة عن إشكالية النظرية والتطبيق فيما يتعلق بالتراث ففى كل إنسان منا إحساسين دائمين ومتنازعين ومتزامنين : الإحساس الأول وهو الرغبة فى المحافظة على ماهيتها وكل ما تنتجه هذه الماهية من إفرازات حضارية فى وجه التغيير الحتمى فى المجتمع الذى قد يفرضه " الآخرين " ، الإحساس الثانى والعكسى يكمن فى رغبتنا الخفية فى بعض الأحيان فى تغير ماهيتنا إلى درجة أننا نصبح

" كالآخرين " وعادة ما نلجأ إلى الإحساس الأول فى فترات الصراع مع الجديد وإلى الاحساس الثانى عندما نحاول أن نحتفظ بحرية الاختيار والمشاركة فى حضارة " الاخر " .

ولذلك فإن العبرة للمهتمين بالعمران التقليدى فى عصر ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة قد تكمن فى ضرورة إدراك أن العمارة والفنون فى حد ذاتها هى مجالات محدودة الإمكانية ليست بمقدرتها الكاملة التعبير عن هوية الشعوب أو الحضارات التى أفرزتها . فإذا قبلنا أن الهوية الوطنية تمر بحالة دائمة من التطور والبلورة يجب أيضًا أن نقبل بأن العمارة والعمران المقابل لها يعبر فقط عن الحالة التحويلية التى يمر بها هذا المجتمع ، وفى ظل النظام العالمى الذى تتفتت فيه الدول بسبب العرقيات والديانات يتعقد فيه موضوع الهوية وتمثيلها فى العمران إلى درجة يصعب معها التنبؤ بمصير العمارة التقليدية فى القرن القادم .

ولكننا يجب أن نتذكر دائما أن ماهيتنا تكمن فى إدراكنا للزمن والمكان الذى نعيش فيه . ففى المحيط فقط يرى الإنسان ماهيته الحقيقية .

هذه المقالة عبارة عن تلخيص لبابين مختلفين فى كتابين للمؤلف وهما :

- Dwellings, Settlements & Tradition Newyork : U. P. A, 1989 .

- Forms of Dominance. London: Arebury, 1993 .

البيئة العمرانية كإطار للإبداع

THE BUILT ENVIRONMENT : A POSSIBLE FACILITATOR OF CREATIVITY

إعـــداد

الدكتور / خالد زكريا العدلى

مدرس بقسم التصميم العمرانى – كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى جامعة القاهرة

البيئة العمرانية كإطار للإبداع

THE BUILT ENVIRONMENT : A POSSIBLE FACILITATOR OF CREATIVITY

الدكتور / خالد زكريا العادلى
مدرس بقسم التصميم العمرانى
كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى جامعة القاهرة

١ - المقدمة

يعد الإبداع موضوعاً قديماً وحديثاً فى آن واحد فهو يتعامل مع مواضيع شتى منذ القدم وحتى عصرنا هذا . فحضارات عديدة سردت فى خلق الكون قصص خاصة بها . إن الانتقال من قصة الخلق إلى وجهات النظر المختلفة عن الإبداع فى تطوير وتنمية الفكر الإنسانى تمثل موضوعاً شيقاً إلا أن هذا ليس هو الهدف الأساسى من هذا البحث .

فالغرض من هذا البحث هو طرح إشكالية وجدلية " الإبداع والعمران " ومن ثم عرض بعض الأسس والمفاهيم المتعلقة بالإبداع وانعكاساتها على العمل المعمارى والعمرانى . فالبحث يبدأ بمناقشة نظرية الإبداع وبتقييم دور البيئة العمرانية كعنصر هام يساهم فى أو يحد من قدرة الإنسان على التعبير التلقائى والإبداعى وينتهى بدراسة الإبداع كرد فعل للبيئة العمرانية وبتقديم عدد من التوصيات المرتبطة بذلك .

ولما كانت هناك دائماً حاجة ملحة للابتكار (القدرة على الابتكار) .. فإن نظم التعليم فى أجزاء مختلفة من العالم لا تساهم فى إعداد إنسان قادر على وضع وصياغة النظريات ، بل تفرز الكثير من ذوى النمط الفكرى الثابت .. مقابل قلة من المفكرين المبدعين .

هذا بالإضافة إلى أن الصعوبات التى يواجهها الكثير منا فى تعاملاته اليومية مع تكنولوجيا العصر عادة ما تكون نتيجة للفجوة الواسعة فى المعرفة .. الناتجه من

"" العمل المبدع " (Creative Act) .. و التى نكون غير قادرين على استيعابها . ومن ثم فإنه إذا لم يستطيع الإنسان أن يتكيف ويتوائم مع بيئته .. بشكل يوازى تطورها وتقدمها التكنولوجى .. وسرعة اللحاق بركب العلم والذى يغير من البيئة أولاً بأول .. فإن حضارته سوف تفنى وتهلك (١) .

الا أن طرح " الإبداع والعمران " يشكل تبادلية جدلية لا تنقطع .. وقد آثار ذلك طرح العديد من التساؤلات ولهذا فإنه يكون حيويًا ، إذ لم يكن ضرورياً .. أن نأتى إلى فهم " الإبداع " .. طبيعته دوافعه .. وشروط نجاحه .

٢ - نظرية الإبداع :

٢-١ - طبيعة الإبداع :

إن الإبداع هو القدرة على الخلق والابتكار ، وقد تم تعريفه فى عدة أشكال ، ويعتبر التعريف اللغوى للابداع كما وضحه ويبستر هو عملية الصنع .. والإدخال إلى الوجود .

فهو " عملية إدخال شىء ما .. جديد إلى الميلاد " (٢) ، " التطور الفكرى بصورة منظمة .. فى شىء .. غير قابل للتفكير " (٣) ، " اتحاد أو تكوين ؟ ! إثنان أو أكثر من القوالب " (٤) ، " التحقيق الأمثل لدوائر المعلومات " (٥) ، " صفة وخاصية الحياة " (٦) ، " نادرًا ما يكون ومضة فردية للبديهة " (٧) ، " التعرف على المماثلة " (٨) ، " ظهور الفردية " (٩) .

وتمثل هذه التعريفات .. أقل مما يلزم للمساهمة فى تحديد وتجسيد موضوع هذا البحث ووضعه فى إطار ما محدد .

أما بالنسبة للمهتمين بجمال الفنون والعمارة والعمران ، فالإبداع فى أبسط صوره .. هو البرهان النهائى للتفكير المشتمل على التخيل .. وهو عبارة عن ناتج طبيعى .. ينشأ من الصفات المميزة المكتسبة بواسطة الفرد نتيجة لممارسته وخبراته وتفاعلاته فى الحياة .

فعملية الإبداع " العمل المبدع " (Creative Act) تظهر تلقائياً فى العقل من لا شىء .. وفى وقت يكون فيه الإنسان منهمكاً فى حالة التفكير فى شىء ما آخر ، ولكن نادراً ما يأتى هذا الإلهام إن لم يكن الإنسان مستغرقاً بتفكيره وحواسه كلها فى موضوع ما [(١٠)] ، فيجب عليه أن يصل مجموعة من الحقائق الغير مرتبطة ببعضها البعض فى إطار واضح متكامل داخل عقله وذلك من خلال إعادة ترتيبها وتنظيمها ، وبهذا يكون قادراً على بناء ووضع نموذج مناسب من الأفكار وصياغة النظريات [(١١)] . ومن ثم فإن الإنسان يستطيع أن يبلور تفكيره ويبدأ فى اكتشاف الحلول والتى عادة ما تكون حلول مجردة لدينا .

فأيرنج يعلق قائلاً " إن نجاحات الإنسان مرتبطة دوماً ومبنية على اكتشافات الآخرين ، وأن العمل المبدع غالباً ما يجد طريقه من خلال جسور .. لم تكتمل بعد " [(١٢)]

ويؤكد كوستلر أن " الجسر يكون مبنياً فعلاً قبل الأعمدة التى تحمله ، ومع ذلك فليست كل الجسور تكون محمولة بدعائم " [(١٣)] .

وهذا يفسر لماذا يكون الإبداع مرتبط عادة بالأحلام ، بوقت الفراغ ، بالاتصال الحر وبالتلقائية " فعملية الإبداع " (Creative Process) ما هى إلا ناتج عمل .. نسبى جديد .. ينشأ من فردية الفرد من ناحية ومن المواد والأحداث والظروف المحيطة به من ناحية أخرى [(١٤)] .

٢-٢ - دوافع الإبداع :

لقد حدد كارل روجرز الدوافع التى تكون وراء العمل المبدع (Creative - Act) بـ " ميل الإنسان لتحقيق ذاته ، للوصول إلى أقصى إمكاناته " [(١٥)] .

والمقصود بالميل الاتجاهى للفرد هو رغبته وتطلعه الدائم الذى يدفعه إلى التوسع والتطور والتعبير عن كل قدراته الذاتية ومن ثم يؤدى ذلك إلى شعور الفرد بذاتيته وكيانه . وهذا الميل الاتجاهى التطلعى يمكن أن يموت داخل الحواجز النفسية للفرد أو يكون سجين أفكار قديمة لا تؤمن به وبتطلعاته .

وبالرغم من ذلك إلا أننا نستطيع الزعم بأن الميل الاتجاهى يوجد داخل كل فرد ولكنه ينتظر فقط الظروف والبيئة المناسبة والموائمة لكى ينطلق ويعبر عن ذاته الشخصى .

وهذا الميل هو الدافع الأساسى لعملية الإبداع حيث يكون الفرد علاقة جديدة مع بيئته فى محاولة منه لتحقيق الذاتية (١٦) .

ومن ثم فإن الفرد يبتكر ويبدع أساسًا لأن هذا يرضيه ، ولأن سلوكه هذا يشعره بأنه قد حقق ذاته . ويعتبر ذلك محاولة صادقة لإرضاء احتياجه للاكتفاء الشخصى والنمو

إلا أن تحقيق الذات هو أعلى مستويات احتياجات الإنسان ولكنه يأتى بعد تحقيقه الأربعة مستويات الأخرى والتى تم تحديدها بواسطة ماسلو فى ترتيبه وتنظيمه التدرجى الهرمى لدوافع الإنسان النفسية وتطوره ، أما المستويات الأربعة الأخرى لاحتياجات الإنسان فى ترتيب تنازلى هى : (١٧)

١ - احتياجات الاحترام : وتشمل المكانة الشخصية فى المجتمع والمظهر العام والاعتراف بالذاتية .

٢ - الاحتياجات الاجتماعية : وتشمل على العلاقات الإنسانية واحتياج الإنسان للانتماء .

٣ - الاحتياجات الأمنية : وتشمل الأمن والحماية من الظروف البيئية المحيطة .

٤ - الاحتياجات الفسيولوجية : وتشتمل على الجوع والعطش والمأوى .

من الطرح السابق يتضح أنه حتى يتسنى للإنسان تحقيق ذاتيته وبالتالى من الإبداع . يجب أن يتمكن أولاً من توفير احتياجاته الأساسية الفسيولوجية والأمنية والاجتماعية السابق ذكرها .

٢-٣ - شروط الإبداع وتحقيق الذات :

هناك عدة شروط واجب توافرها فى الإنسان لكى يحقق ذاته ويصبح مبدعًا .. وقد حدد ماسلو ؟ ! هذه الشروط والصفات بأنه لابد أن يكون تلقائياً وتعبيرياً ومتفتحاً أمام

الخبرات ، لايخاف المجهول .. لديه القدرة على التعبير عن أفكاره وآراءه بدون خوف من سخرية الآخرين ، وأن يكون أكثر تفرداً وحيوية ، وأكثر تلقائية ، وأكثر كفائة فى التعبير ، وأكثر قوة بدون كلل ، وأكثر جرأة وشجاعة تاركًا الخوف والشك ورائه ، وأكثر سمواً فوق الأنا " الذات " ناكراً لذاته (١٨) .

كما حدد كارل روجرز ، ثلاثة شروط للابداع وهى (١٩) :

- **الانفتاح على الخبرات : Openess to Experience**

فالدافع لتحقيق الذات ينشأ ويتولد فى ذاكرة الإنسان من تأثير البيئة وآثارها عليه مجسدة على هيئة شكل ، لون أو صوت .. ويكون ذلك نتاج المعرفة المسبقة للشيء . لذلك فعلى الفرد الباحث عن الإبداع أن ينظر للبيئة والمحيط من حوله بوجهة جديدة لا تعتمد على معرفته لها من ذاكرته السابقة .. بل يطلق لخياله العنان فى تكوين ذاكرة جديدة للشيء . وهذا يعنى أنه بدلاً من الإدراك الحسى فى أنواع محددة سابقاً ، فإن الإنسان يكون فى هذه اللحظة الروحانية الوقتية الوجودية السامية مدركاً بأحاسيسه لعدد من الخبرات والتى تقع خارج الأنواع المحددة سابقًا فى ذاكرته . (شكل رقم – ١ (٢٠)) .

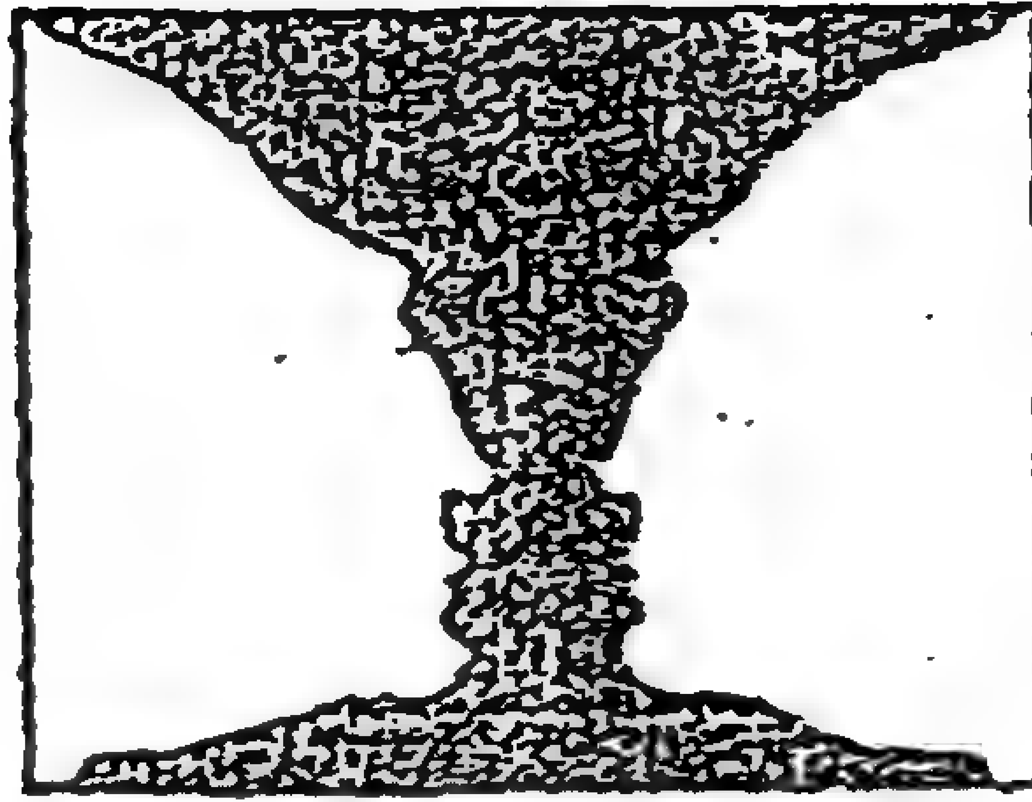
- **النقد الذاتى : An Internal Locus of Evaluation**

وهو أحد أهم الشروط الجوهرية للوصول للعمل المبدع ، فعلى الفرد أن يطرح عدة تساؤلات ، ويضع أمام عينه أفكار وآراء فيفاضل بينها على أساس .. هل هذا المنتج يرضيه .. هل هو جزء من كيانه وأحاسيسه ؟ وبذلك يمارس المبدع عملية نقدية من خلال الحوار الذاتى الصامت بين الأنا « Ego » والأنا العليا « Super Ego » .

- **القدرة على التعامل مع العناصر والمفاهيم:**

The Ability to Toy with Elements & Concepts

وهذا الشرط يكون مرتبطًا بالانفتاح على الخبرات ويتمثل فى قدرة الفرد على التعامل مع العناصر والمفاهيم المكونة للعمل المبدع مثل الأفكار والألوان والأشكال والعلاقات بحيث



شكل رقم (١)

الإدراك الحسى بوجهات نظر جديدة لاتعتمد على الذاكرة السابقة للشىء

يجمع فيما بينها فى وحدة متكاملة تجمع بين المتضادات فى محاولة منه أن يخلق منها وحدة ذات رؤية جديدة لم يسبقه أحد إليها على اعتبار استحالتها . وبهذا الأسلوب الجديد فى التعامل والنظر بين العلاقات والمكونات والعناصر ينبثق العمل المبدع ليعبر عن ذاتية صاحبه وقدرته على الخلق والابتكار .

ومن ثم وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف العمل المبدع بأنه السلوك الطبيعى لكائن ما .. يكون له ميل اتجاهى يبدأ فى الظهور ، عندما يكون مطلعاً على كل الخبرات السابقة الداخلية والخارجية وعندما يتحرر من القيود ليبدأ فى تكوين علاقات جديدة مع بيئة تساعده على تحقيق ذاته .

٣ - الإبداع كرد فعل للبيئة العمرانية :

٣-١ - التفاعل الإبداعى بين الإنسان والبيئة :

كثيرون قد وصفوا عملية التفاعل الإبداعى (Creative Interacting) .. ولقد كتبت رولوماى :

" إن العالم يكون مرتبطاً بالأفراد الموجودين فيه فى كل لحظة .. فهناك عملية تبادلية تكاملية بين الفرد والعالم ، ولا يمكن فصل أحدهما أو التعامل معه بمعزل عن الآخر . وهذا ينطبق على عملية الإبداع والبيئة المحيطة ، فلا يمكن دراسة الإبداع كظاهرة ذاتية مستقلة إلا من خلال ما يحدث ويؤثر عليها من معطيات البيئة المحيطة بها " [٢١] .

وقد أكد أيرنج على أن .. حتى الشخص الموهوب يحتاج إلى بيئة منشطة تثيره وتحفزه على أن تكون متحررة من التشتت والحيرة تساعده على التركيز ومواصلة واستمرارية أفكاره [٢٢] . فالميل الاتجاهى لتحقيق الذات للوصول إلى أقصى الإمكانات .. فى داخل كل فرد .. ولكنه بمثابة القنبلة الموقوتة التى تنتظر الظروف البيئية الملائمة والوقت المناسب لكى تفجر طاقات الفرد وتجعله يعبر فى حرية وقوة عن نفسه وكيانه . هذه البيئة هى التى تتوافر فيها العناصر الموائمة لاحتياجات الإنسان فى مستوياتها الخمس .

ومن ثم فلا يمكن دفع عملية الإبداع لدى الفرد ولكن يمكن فقط تسهيلها واستثارتها أو تقيدها وبالتالى فالإنسان بهذا يكون إما ناتجاً من بيئته أو ضحية لها .

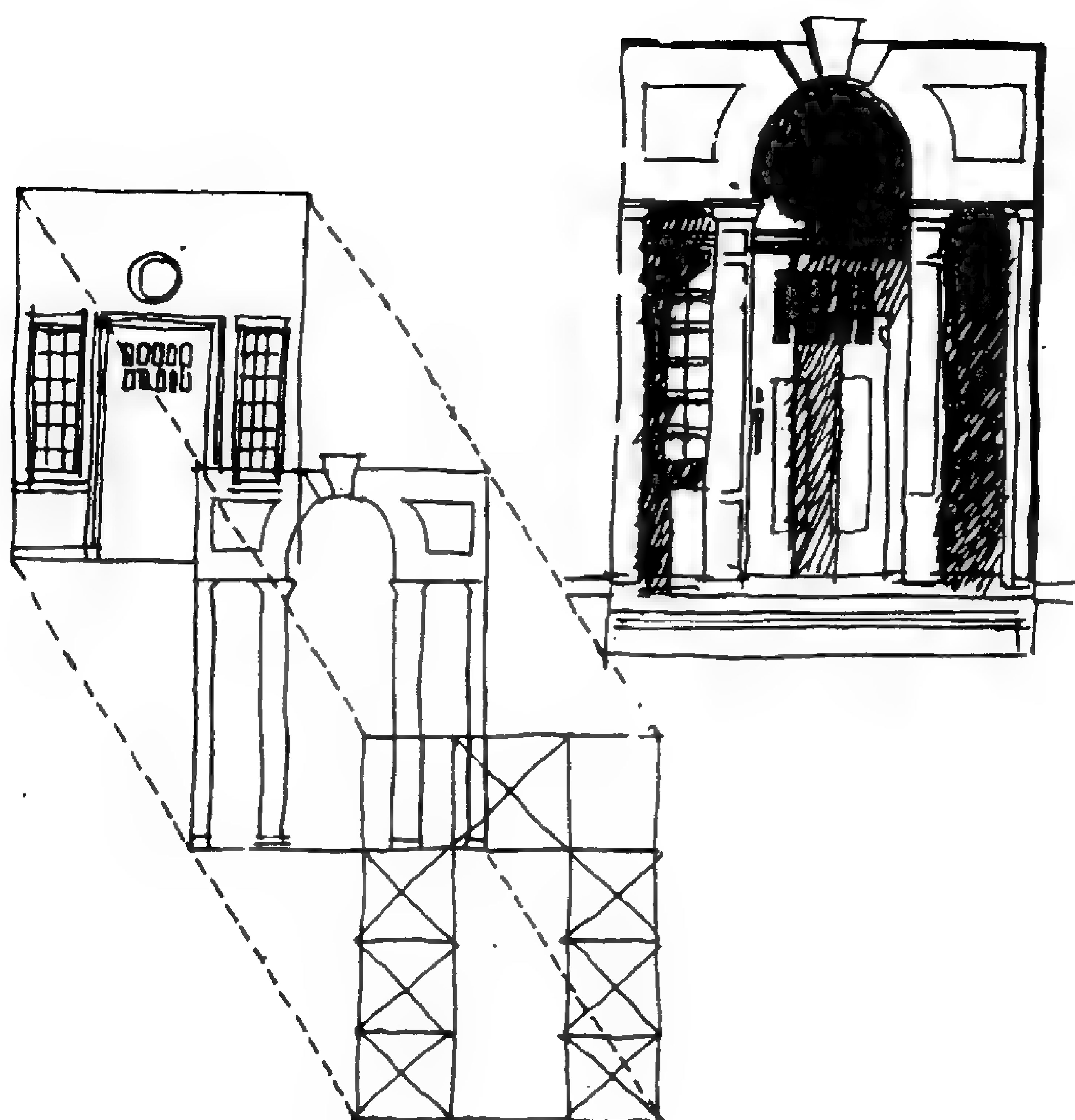
وهكذا يتأثر العمل المبدع بالبيئة المحيطة وبقدرات الشخص وملكاته وخبراته بالحياة وتجارب الآخرين من حوله وبمشاركته الفعاله الواعية اليقظه بالوجود . فالتعامل بفكر ناضج جديد مع البيئة المحيطة يساهم فى خلق فهم أكثر لعلاقاتها وعناصرها عن تلك الملاحظة العابرة السطحية التى لا تساهم فى خلق ثراء فى ذاكرة الإنسان وبالتالى لا تساعد على الإبداع والابتكار ، وحيث أن الرؤية هى أساس العمل الإبداعى ونواته .. ولكى يكون لدى الإنسان قدرة مميزة على التعبير عما يجيش فى نفسه من خيالات وأفكار لابد أن تنمى قدرته على الإدراك بوعى وفهم . فالقدرة على استيعاب ونقل التفاصيل والأجزاء المكونة للأشياء فى بيئتها ثم تحليلها وإعادة صياغتها برؤية مختلفة ، يساهم فى دعم العمل المبدع . (شكل رقم – ٢ (٢٣)) .

فاستخلاص الرموز والعناصر من البيئة العمرانية يساهم فى تنمية الفكر وفى تكوين مفردات ورموز شتى يمكن إعادة صياغتها وتجميعها فى أسلوب ناضج جديد .

مما سبق يتضح لنا أن البيئة العمرانية تلعب دوراً رئيسياً فى الإبداع وفى الفكر وبالتالى فى أنماط وسلوك الحياة .. فبين البيئة العمرانية والإبداع حركة جدلية لا تنقطع .. فالبيئة العمرانية يمكن أن توفر الشواهد الحسية المختلفة سواء كانت بصرية أم سمعية لتوجه الإدراك وتفتح مجالات جديدة للبحث ، مؤثره بذلك فى قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار .

٢-٣ - فشل العمارة والعمران المعاصر :

إن القيم المغروسة فى الحضارة الرومانية الراسخة المتأصلة كانت تحوى فكراً تخطيطياً شمولياً يعرف بالـ " Genius Loci " . ويمثل هذا الفكر الشمولى السمات الرئيسية وخواص وإمكانيات المكان والتى فى مجموعها تجعل من الفراغ (سواء كان



شكل رقم (٢)

تحليل الأجزاء والتفاصيل يدعم العمل المبدع

لمدينة أو حى أو مجاورة أو منطقة أو مجموعة من الأشجار أو فناء داخلى لمبنى) مكاناً متفرداً متميزاً ووعاءاً لرموز ومفردات النسق الحضرى . (شكل رقم – ٣ (٢٤)).

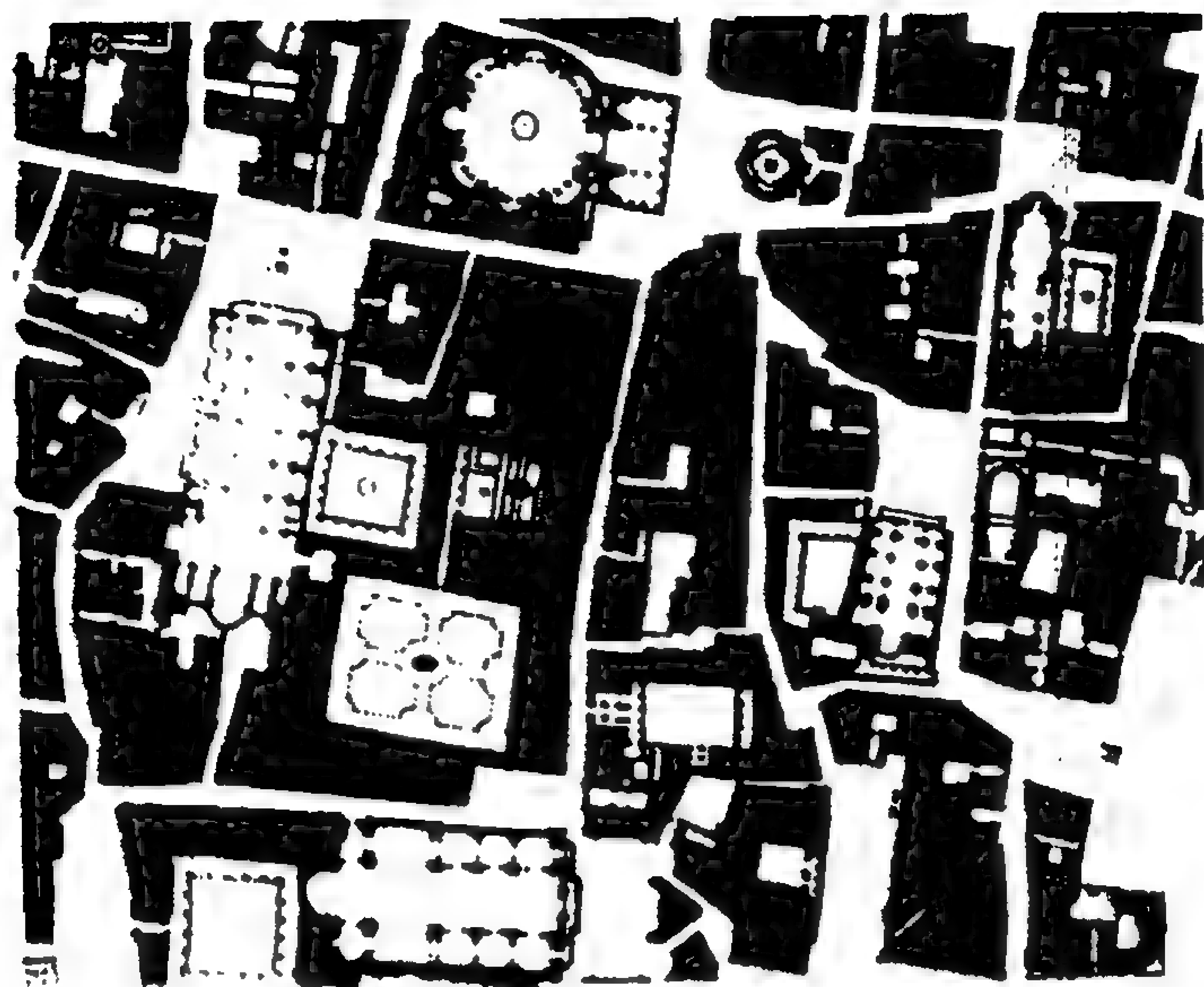
ويعد هذا الفكر الخاص بالإحساس بالمكان (Sense of Place) – كما عرفه المعمارى الفيلسوف نوربرج شولز – أحد محاور وخصائص التصميم العمرانى فى العصور الوسطى وحتى يومنا هذا .

إلا أن العقود القليلة الماضية شهدت نقداً قوياً وعدم رضا من علماء البيئة والاجتماع والمصممين العمرانيين والمستخدمين تجاه البيئة المشيدة حديثاً وكذلك نحو فلسفتها والتى كان نتاجها بيئة عمرانية رتيبة متكررة بلا روح . (شكل رقم – ٤ (٢٥)) .

فكثير من المصممين العمرانيين والمعماريين يدعون بأن الغرض من تصميماتهم هو استيفاء احتياجات الأفراد ورفاهيتهم ، وبالرغم من ذلك فإن جزءًا لا بأس به من البيئة العمرانية فشل فى دعم وتحقيق الشعور بالراحة والرفاهية وبالتالى فى تلبية احتياجات مستخدميها ، بينما حققت بيئات أخرى مشيدة أهدافها ووفرت لمستخدميها متطلباتهم ، وذلك على الرغم من أن هاتين البيئتين قد تكونا من تصميم مهندس معمارى أو عمراني واحد .

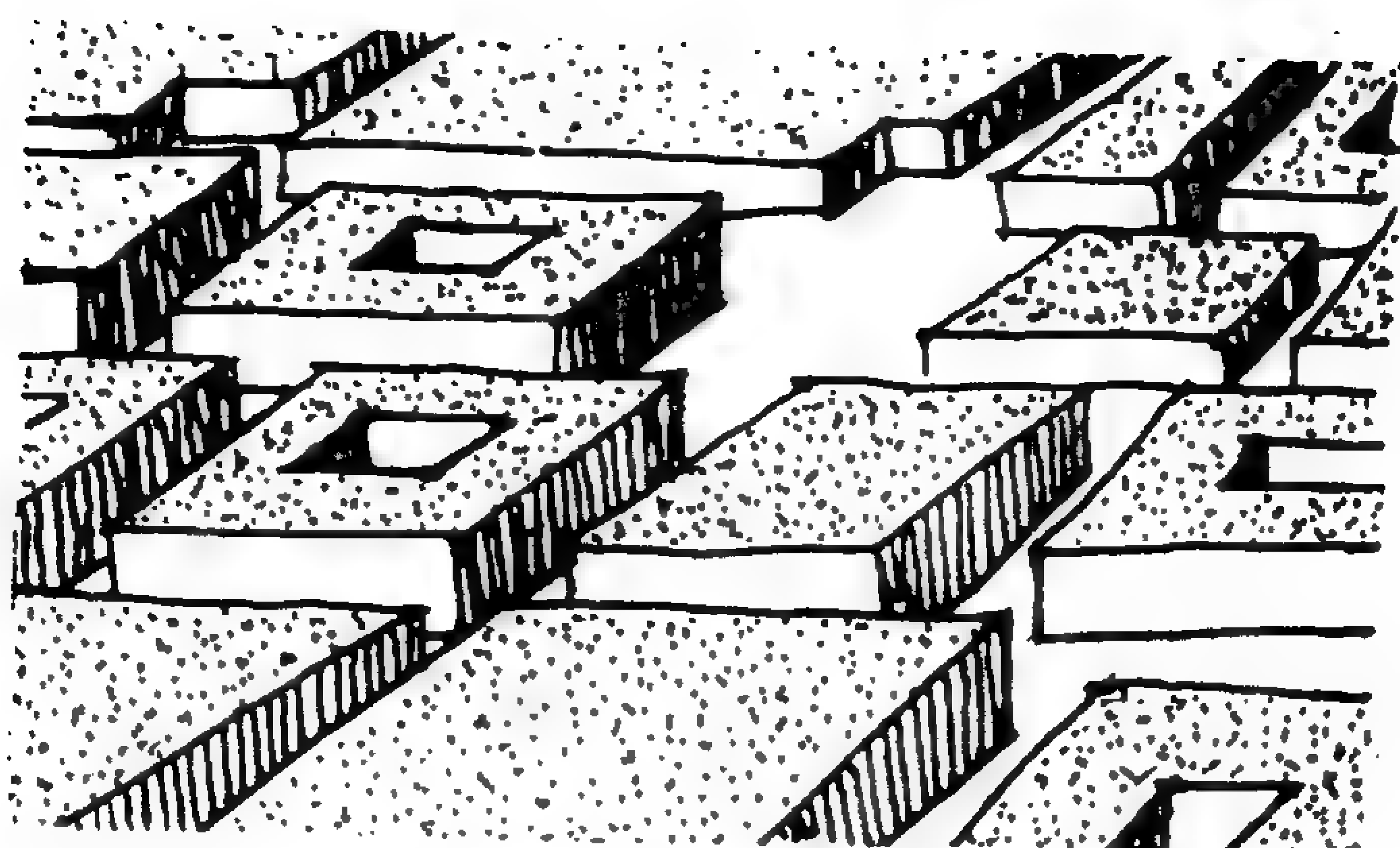
ومن ثم يتضح أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا المصمم الخالصة وانجازاته كما هو ملاحظ فى مشروع قرية الجرنة – للمهندس حسن فتحى . ففى هذا المشروع استطاع المصمم أن يوفر الاحتياجات الأساسية الفسيولوجية والاجتماعية والأمية إلا أنه فشل فى تحقيق تطلعات المستخدمين والخاصة بالمكانة الاجتماعية وتحقيق الذات . وهكذا لقد حققت البيئة العمرانية المعاصرة بعض عناصر الاحتياج الأساسية فى نموذج ماسلو وفشلت فى بعضها .

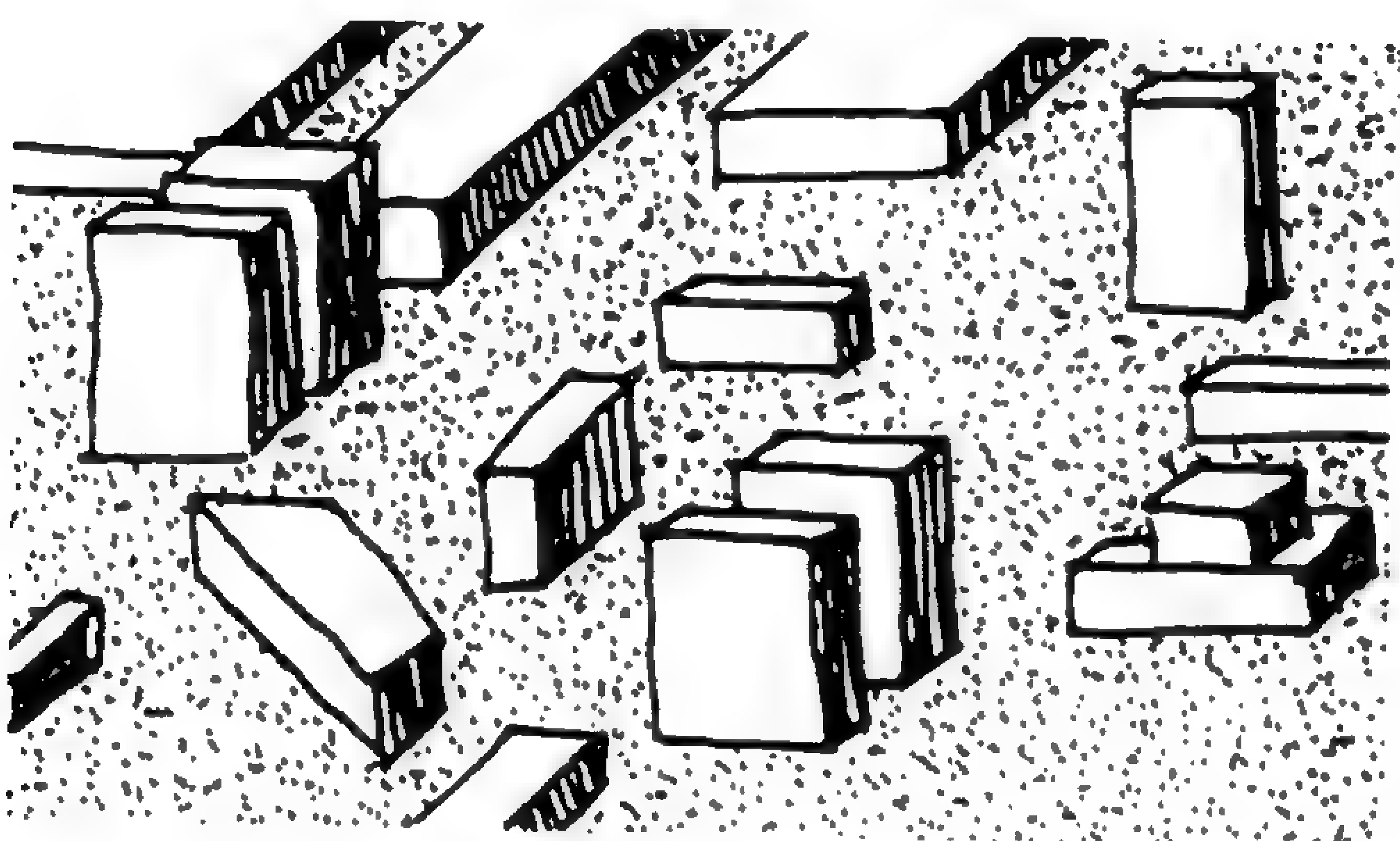
ويرجع ذلك إلى الصعوبة التى يواجهها المصمم فى عمله بدئاً من تعقد المشاكل العمرانية والمعمارية ومسئولية مواجهة وإرضاء الاحتياجات الأساسية الفسيولوجية



شكل رقم (٣)

جزء من مدينة روما يوضح الفكر التخطيطى للإحساس بالمكان





شكل رقم (٤)

أ – بيئة عمرانية تقليدية

ب – بيئة عمرانية معاصرة

والتكنولوجية والاجتماعية والنفسية المتعارضة .. والقيم والتوقعات المرتبطة بكل هذه الصفات .. ومنتهياً بعمليه التقييم الذاتى للتصميم ثم التنبؤ بنتيجته وتأثيره على الفرد .

ففى هذا الإطار يعتبر تحول الاحتياجات الأساسية للإنسان من ذلك المرتبطة بالصفة الفسيولوجية والأمنية والاجتماعية إلى تطلعه الدائم لاحترام النفس وتحقيق الذات بالدرجة الأولى .. بعدما أصبح من الطبيعى أن توفر له البيئة العمرانية الاحتياجات الأساسية .. هو السبب الرئيسى وراء فشل كثير من البيئة المشيدة . من ثم وعلى ضوء هذه التغيرات فإنه يستلزم علينا كمخططين ومصممين وفنانيين أن نعيد النظر فى مفاهيم التصميم والتخطيط العمرانى المحورية وأهدافها التنموية لتحوى ليس فقط الاحتياجات والمعايير الفسيولوجية والأمنية والاجتماعية بل تلك الخاصة بالمكانة الاجتماعية وتحقيق الذات .. منعكسة بذلك على النسق الحضارى الملموس والغير ملموس ومساهمة بدورها فى إثارة الفكر الإبداعى .

ومن ثم فمقياس نجاح البيئة العمرانية فى تحقيق الذاتية وبالتالى فى المساهمة فى قدرة الإنسان على التعبير التلقائى والإبداعى يعتمد بشكل جزئى ولكن أساسى على مستوى استيفاءها لغايات ماسلو وذلك من خلال تحقيقها لاحتياجات ودوافع الإنسان النفسية والتطورية .

٤ - التوصيات :

تمثل التوصيات الآتى ذكرها انعكاسات واحتياجات ودوافع الإنسان النفسية فى إطار عمرانى ومن منظور إشكالية وجدلية " الإبداع والعمران " وتشمل :

٤-١- التوصيات الخاصة باستيفاء الاحتياجات الفسيولوجية :

وهى لتوفير المأوى والمأكل والملبس وذلك من خلال :

– تبنى الدولة لاستراتيجية محورية تهدف إلى دعم التنمية المتواصلة .

– إعداد تخطيط شمولى واقتراح تنظيمات محددة تهدف للتكامل الوظيفى ولربط وسهولة الوصول بين أجزاء المدينة وتوفير راحة الإنسان .

٤-٢- التوصيات الخاصة باستيفاء المتطلبات الأمنية :

وهى العملية من الأذى الهيكلى والنفسى .. من المخاطر البيئية والإقليمية .. من الجريمة وحوادث السيارات وغيرها .. لتوفير الإحساس بالأمن والرفاهية مساهمة بذلك فى قدرة الإنسان على الإدراك التشبع الواعى وذلك من خلال :

- إنشاء جمعيات أهلية على مستوى الأحياء والمجاورات والمجموعات السكنية للرقابة الأمنية .
- وضع استراتيجية واضحة الملامح للتنمية المتواصلة ولمنع تلوث مياه الأنهار والبحار والهواء وتآكل طبقة الأوزون .
- تحديد الحدود وخلق نوع من التباين بين الأجزاء وعلى جميع المستويات (إقليم ، مدينة ، مجاورة ، حى أو مبنى) .
- تحديد المداخل على جميع المستويات (إقليم ، مدينة ، مجاورة ، حى أو مبنى) .
- توفير سبل الاتصال الآلى فى أماكن متفرقة وتحديد رقم موحد للنداء الآلى الشرطة .
- فصل حركة الآليات عن المشاه والسماح بالدمج بينهما فى أجزاء من المجاورة السكنية باستخدام الـ Woonerf (شكل رقم – ٥ (٢٦)) .
- تحديد سرعة حركة الآليات وخاصة داخل المناطق السكنية .
- تحديد أماكن ظاهرة وقريبة لانتظار السيارات .
- إضاءة مسارات حركة المشاه والآليات والمناطق المفتوحة .
- تأمين حدائق لعب الأطفال من حيث الموقع والمواد المستخدمة فى الفرش .



شكل رقم (٥)

الدمج بين حركة المشاه والأليات فى بعض طرق المجاورة السكنية

٤-٣- التوصيات الخاصة بالاحتياجات الاجتماعية :

وهى لتنمية العلاقات الاجتماعية والملكية والإحساس بالانتماء وذلك من خلال :

- توفير المناطق المفتوحة والحدائق العامة والساحات (Plazas) على مستوى الأحياء والمدن والأقاليم . (شكل رقم - ٦ [٢٧]) .

- توفير الخدمات ومناطق لعب الأطفال الجماعية والملاعب والمراكز على مستوى الأحياء والمجاورات والمجموعات السكنية كملتقى للأنشطة الاجتماعية .

- توفير المناطق المفتوحة والحدائق الخاصة بالمجموعات السكنية والمجاورات .

- توفير فراغات عمرانية مناسبة لممارسة الأنشطة المختلفة سواء الترفيهية أو الثقافية أو الاجتماعية مع مراعاة أسس وخصائص تصميمها لتتناسب واستعمالها .

- خلق أماكن مفتوحة (Hangouts) لتجميع الشباب على مستوى الأحياء والمجاورات والمجموعات السكنية .

- توفير التدرج الهرمى للفراغات " العامة - شبه عامة - شبه خاصة - خاصة " والتى تعكس مدى السيطرة والتحكم .

- توفير الوحدة الاجتماعية (Social Homogeneity) فى المناطق السكنية .

- تشكيل المجموعات السكنية من نفس دورة الحياة (Life Cycle) .

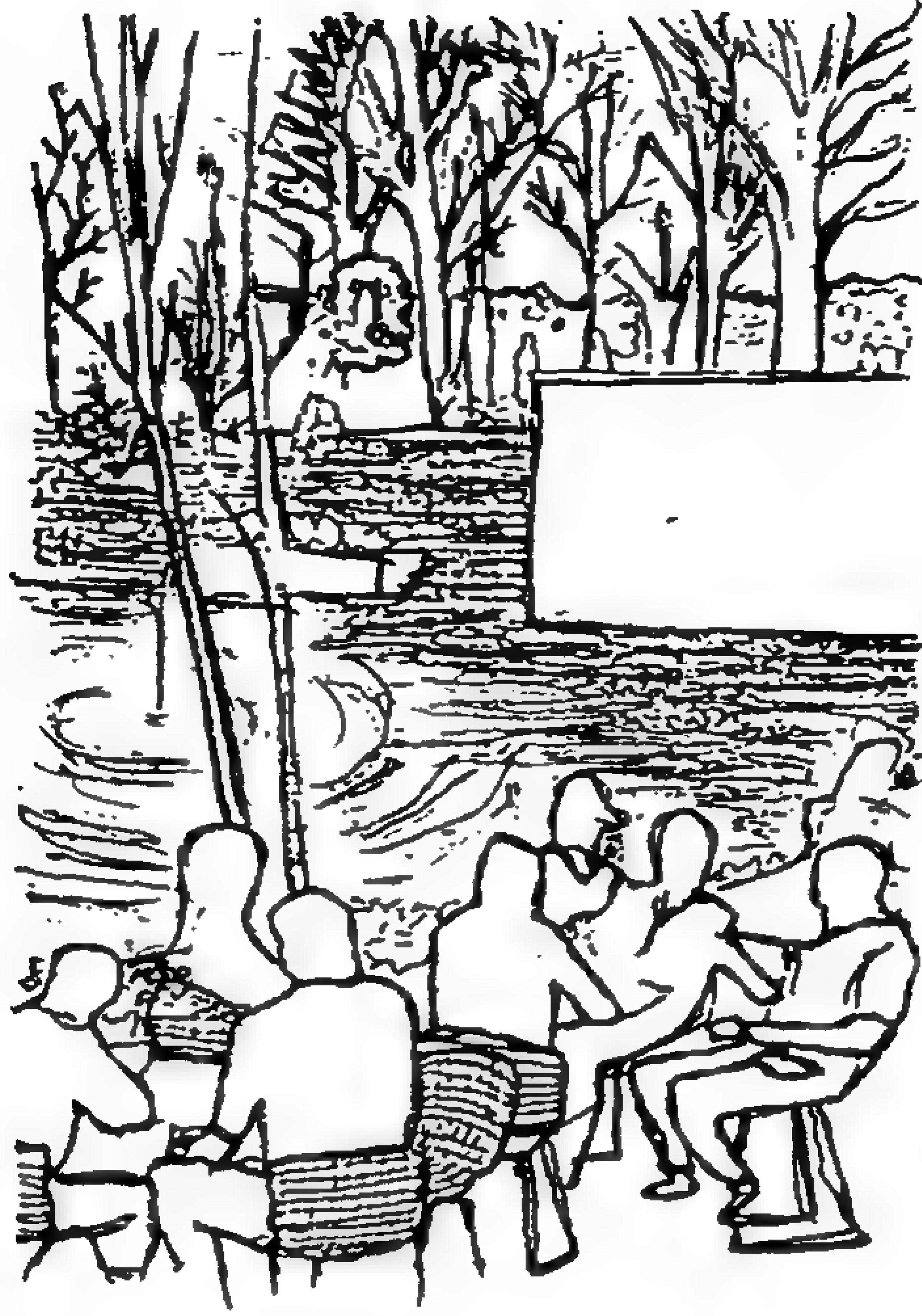
- تحديد ارتفاعات المبانى فى المناطق السكنية بما يتناسب مع الخصوصية .

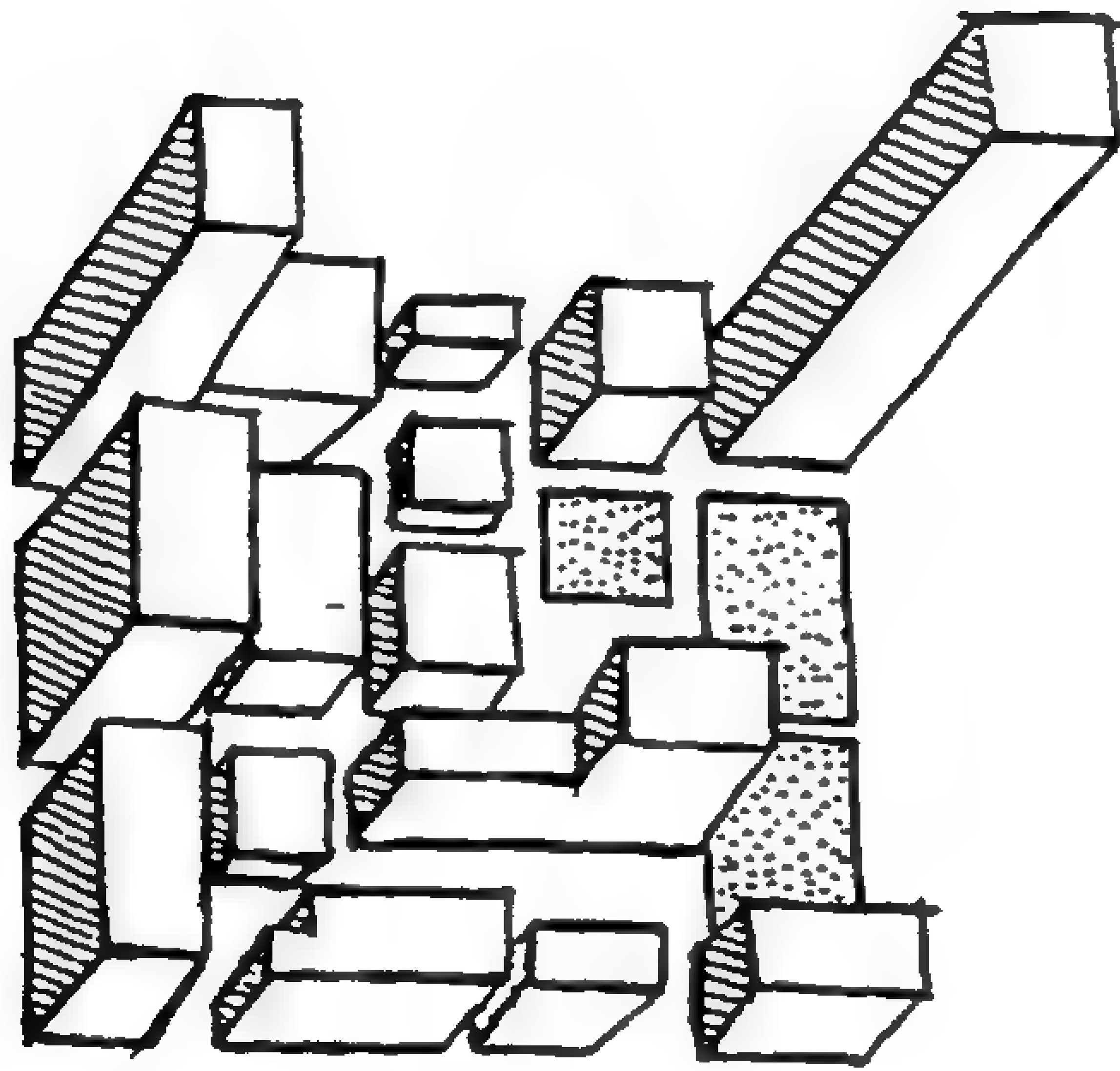
- تجميع الوحدات السكنية فى مجموعات (Clusters) .

- توفير الأشجار والنباتات حول المناطق السكنية لتحديد الخصوصية .

- توفير حواجز انتقالية (Transitional Filters) بين الأجزاء .

- ربط المجموعات السكنية بطرق مشاه .





شكل رقم (٦)

توفير الحدائق العامة والمناطق المفتوحة بالأحياء والمدن .

– تشكيل ردود واجهات المبانى (Articulated Facades) على مسارات حركة المشاه (شكل رقم ٧) .

– خلق أماكن للجلوس على مسارات حركة المشاة .

٤-٤- التوصيات الخاصة باحتياجات الاحترام والمكانة الاجتماعية :

لتدعيم الفردية والتميز والإحساس بالهوية والمكانة الاجتماعية والترف وذلك من خلال :

– إعادة النظر فى مضمون التعليم المعمارى والعمرانى ليشمل البيئة الاجتماعية والسيكولوجية والحضارية الثقافية .

– تدعيم الفردية والتميز والتباين فى شكل واتجاه وصورة الكتلة العمرانية وطابعها المعمارى والعمرانى .

– الحفاظ على صورة بصرية موحدة للحى .

– خلق نوع من التباين بين الأجزاء وتدعيم الشخصية المستقلة لكل منطقة .

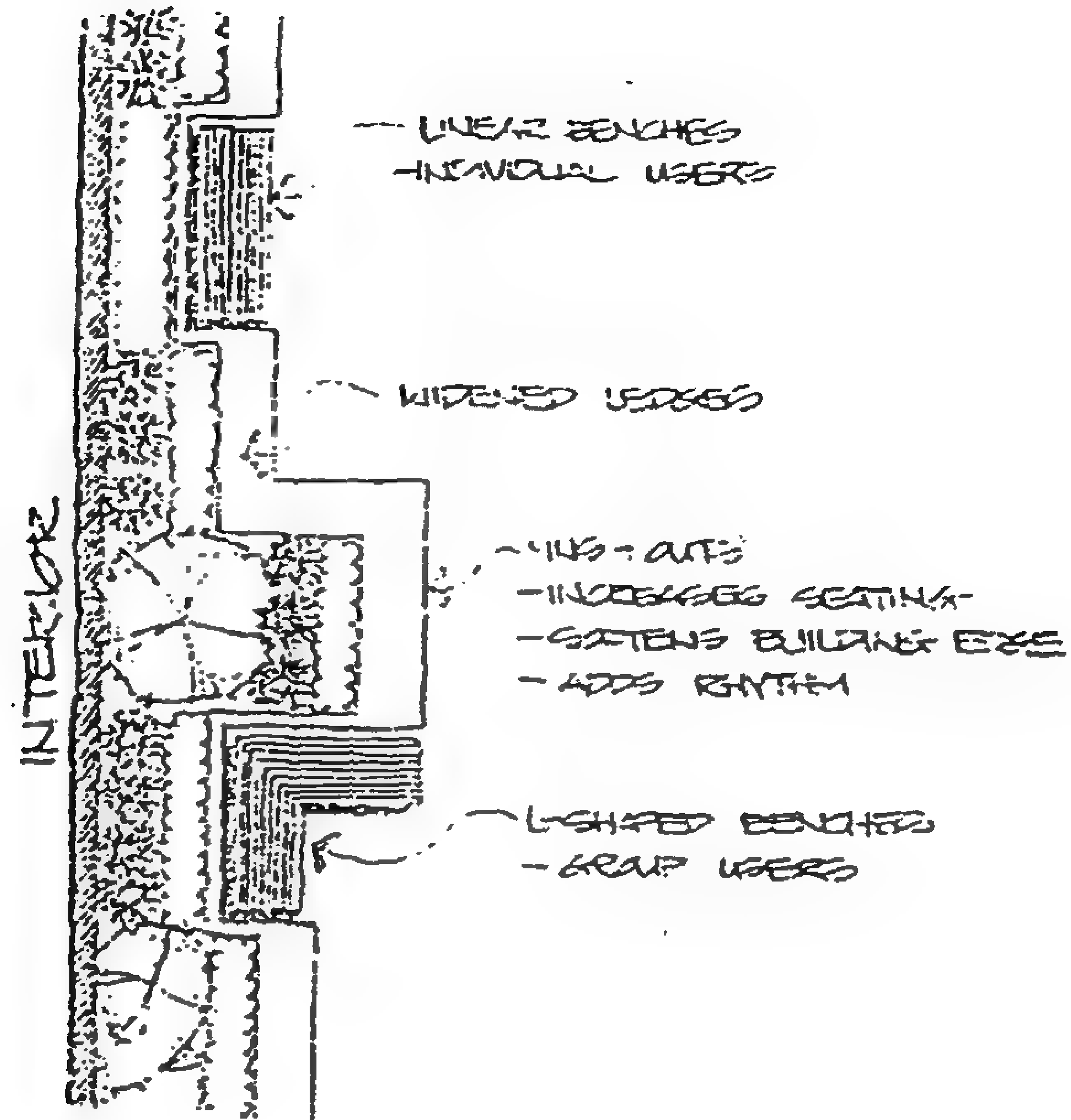
– السماح بتنسيق المنشآت والحدائق الخاصة بما يتناسب ويتماشى مع المكانة الاجتماعية للمالكين على أن يتوائم ذلك مع طبيعة المشروع وموقعه والنسق العمرانى وعلى أن يدعم التواصل الحضارى .

– مراعاة المقياس الإنسانى فى تصميم وتخطيط المنشآت والمناطق السكنية .

– تشكيل لجان على مستوى الأحياء للمشاركة فى قرارات مجلس المدينة والحى والخاصة بالمنشآت المستحدثة .

– إنشاء جمعيات أهلية على مستوى المبنى والمجموعة السكنية مدعمة بكل من وزارة الثقافة والحى للحفاظ على صيانة المنشآت والمناطق المفتوحة .

– الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى وتأصيله .



شكل رقم (٧)

تشكيل الواجهات على مسارات حركة المشاه يساهم فى خلق فراغات لممارسة بعض الأنشطة الاجتماعية

- إنشاء سجل للمباني والمناطق ذات القيمة المعمارية الهامة للحفاظ عليها .

- تأكيد العلاقات ذات المعنى التاريخي أو الاجتماعي الهام .

٤-٥- التوصيات الخاصة باستيفاء احتياجات تحقيق الذات :

وهي لتدعيم الظروف البيئية المساهمة في قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار (شكل رقم ٨ [٢٨] ، ٩ [٢٩] ، ١٠ [٣٠]) وذلك من خلال :

- الاهتمام بالمخطط البصرى العام للمدينة .

- خلق صورة بصرية جيدة للمدينة يسهل إدراكها والتمتع بها من خلال الربط بين شبكة الطرق ومسارات المشاه والفراغات المختلفة .

- الاهتمام بخلق بيئة عمرانية وطابع معماري وعمراني حضاري متوافق ومتوائم ومتكامل مع البيئة الطبيعية .

- تحديد مفاهيم جماليات العمران والعمل على نشرها من خلال الإعلام .

- الاهتمام بتخطيط وتنسيق المواقع والفراغات والحدائق وباستخدام الأشجار والنباتات الطبيعية لتوفير بيئة وحيوية جذابة .

- الاهتمام بالتفاصيل الخاصة بالأرضيات والفرش ووحدات الإضاءه ولوحات الإعلانات وتنسيقها لخلق بيئة عمرانية موائمة جذابة وفريدة .

- الاهتمام بخلق أماكن للإسترخاء والجلوس ذات رؤية متنوعة .. خلابة وفريدة .

- الاهتمام بتوفير الأماكن ذات معنى أو دلالة تاريخية .

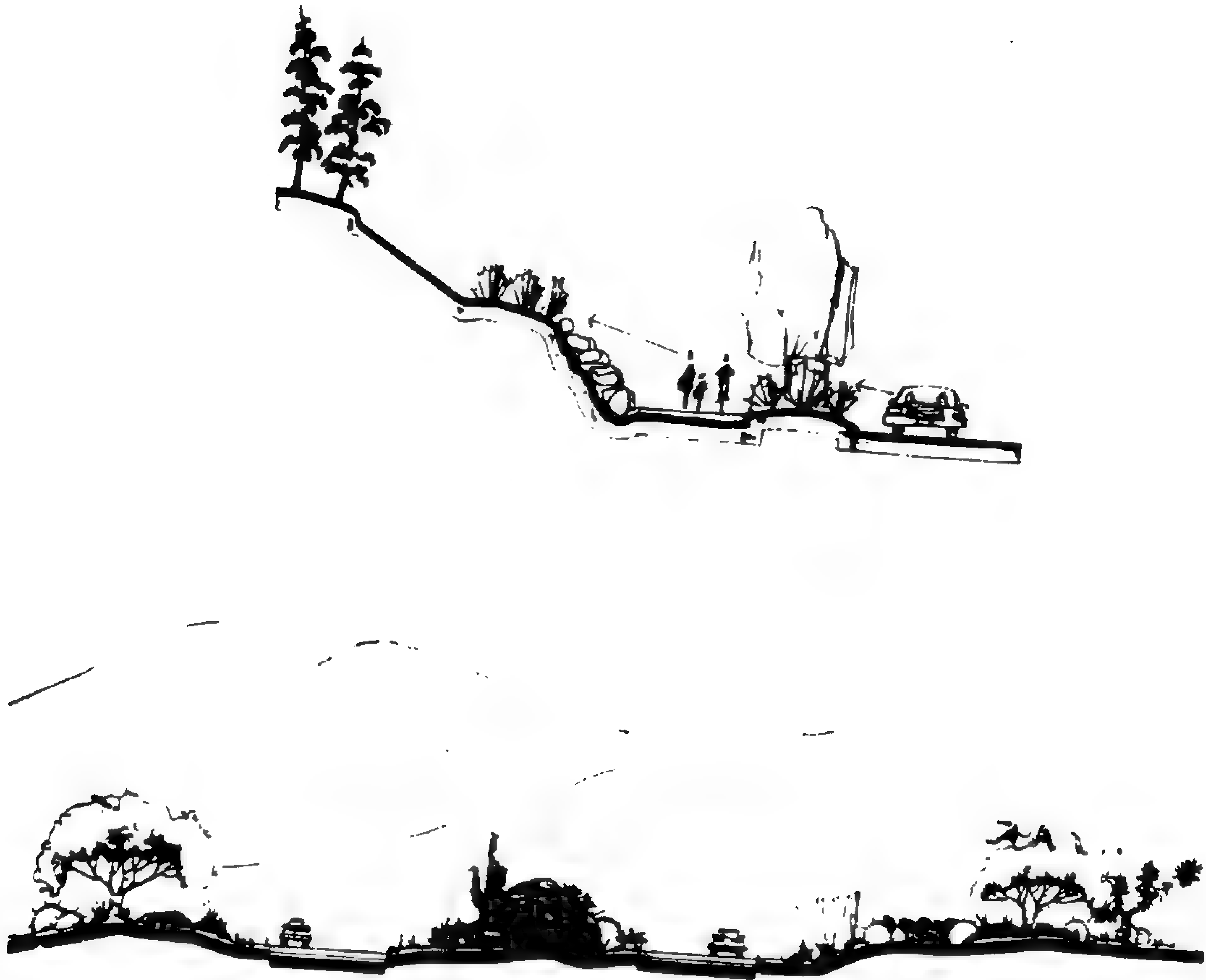
- الاهتمام بالحفاظ على أجزاء من البيئة الطبيعية البكر كما هى وبدون تدخل .

- الاهتمام بخلق مسارات حركة تتخلل البيئة الطبيعية .

- الاهتمام بوفرة التنوع والاختيار (Diversity and Choice) .

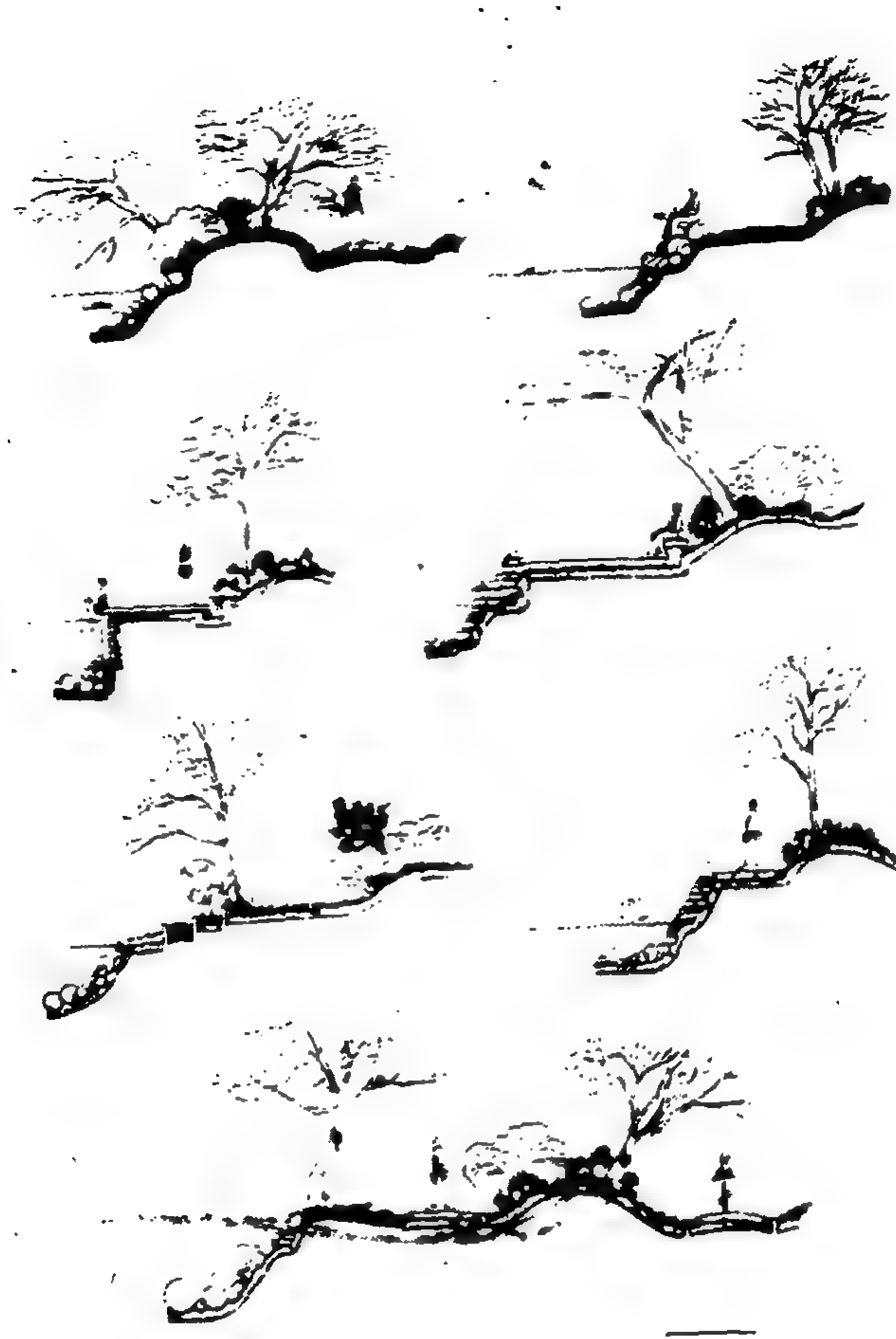
٥ - الخلاصة :

من العرض السابق وبعد فهم طبيعة الاحتياجات الأساسية التى تفتقد البيئة العمرانية فى توفيرها وأهميتها عند الأفراد والدوافع التى تخلقها والعوامل التى تساعدنا فى تحقيقها فإنه من الممكن تحقيق مستوى أفضل لأداء البيئة العمرانية ونجاحها حتى تستوفى كل متطلبات واحتياجات الإنسان ، وفى مثل هذه الحالة فإن البيئة العمرانية المشيدة يمكن اعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق عملية الإبداع والابتكار .



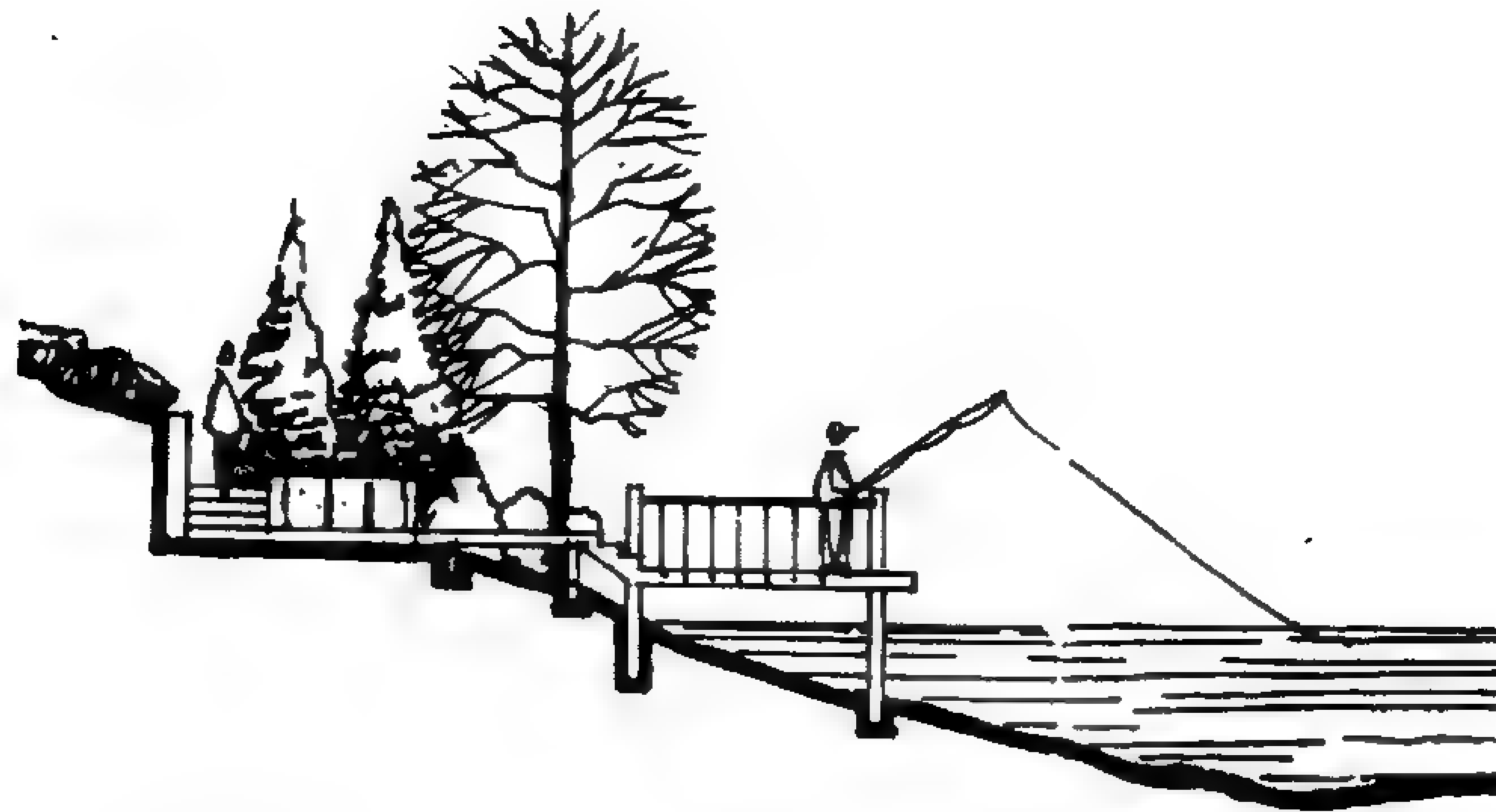
شكل رقم (٨ - أ)

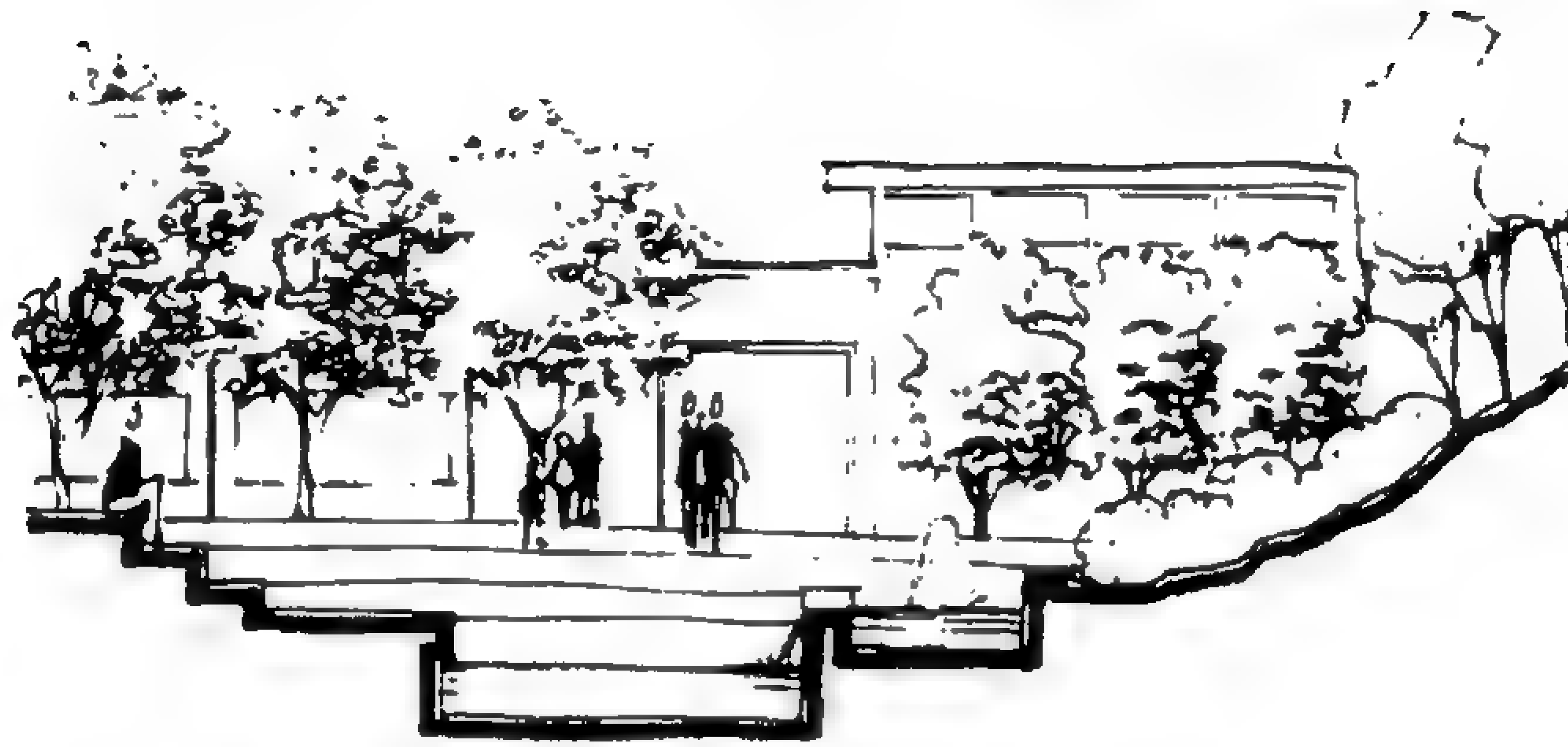
نماذج لمعالجة مسارات حركة المشاه والآليات

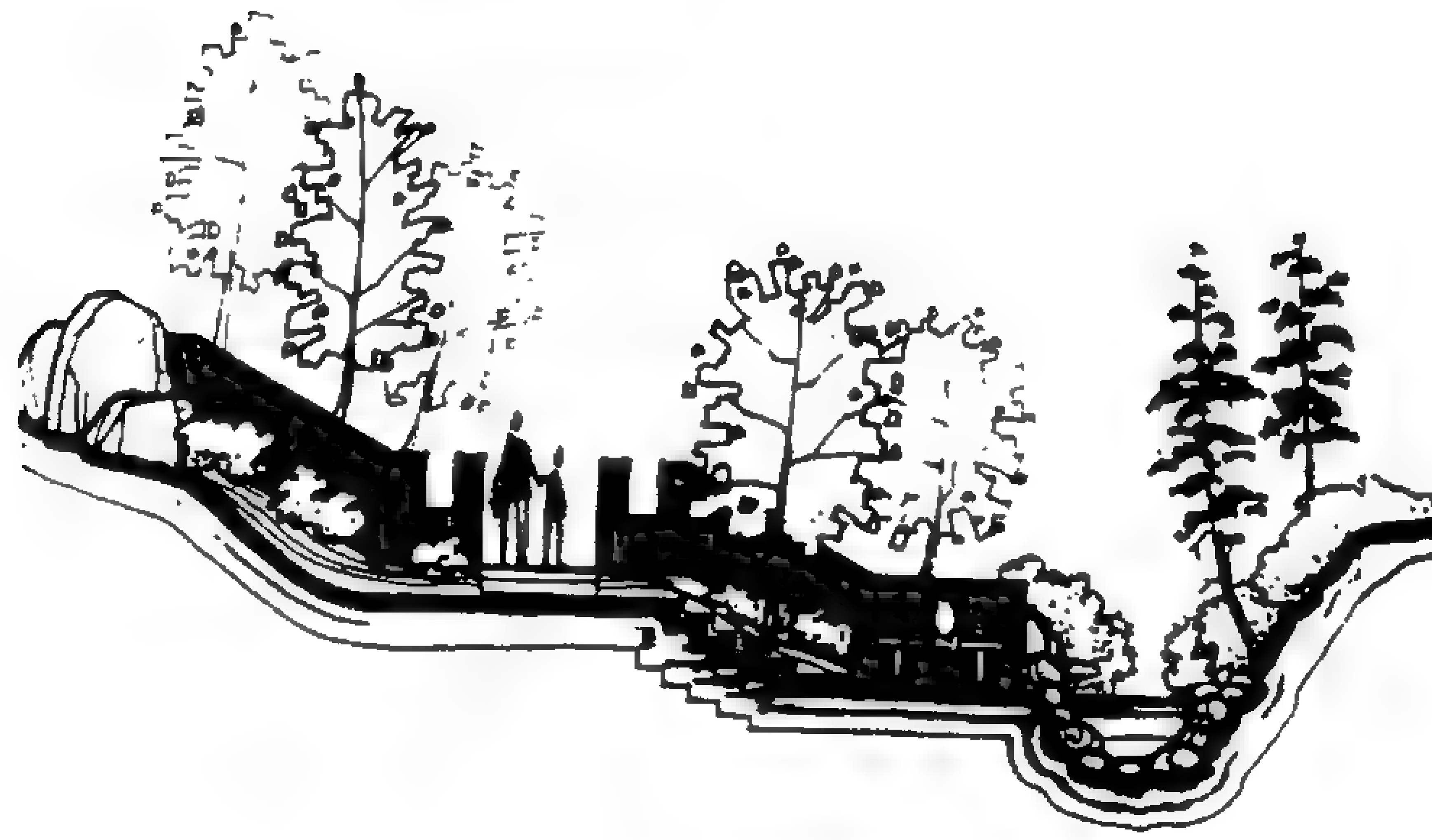


شكل رقم (٨ – ب)

نماذج لمعالجة مسارات حركة المشاه والآليات

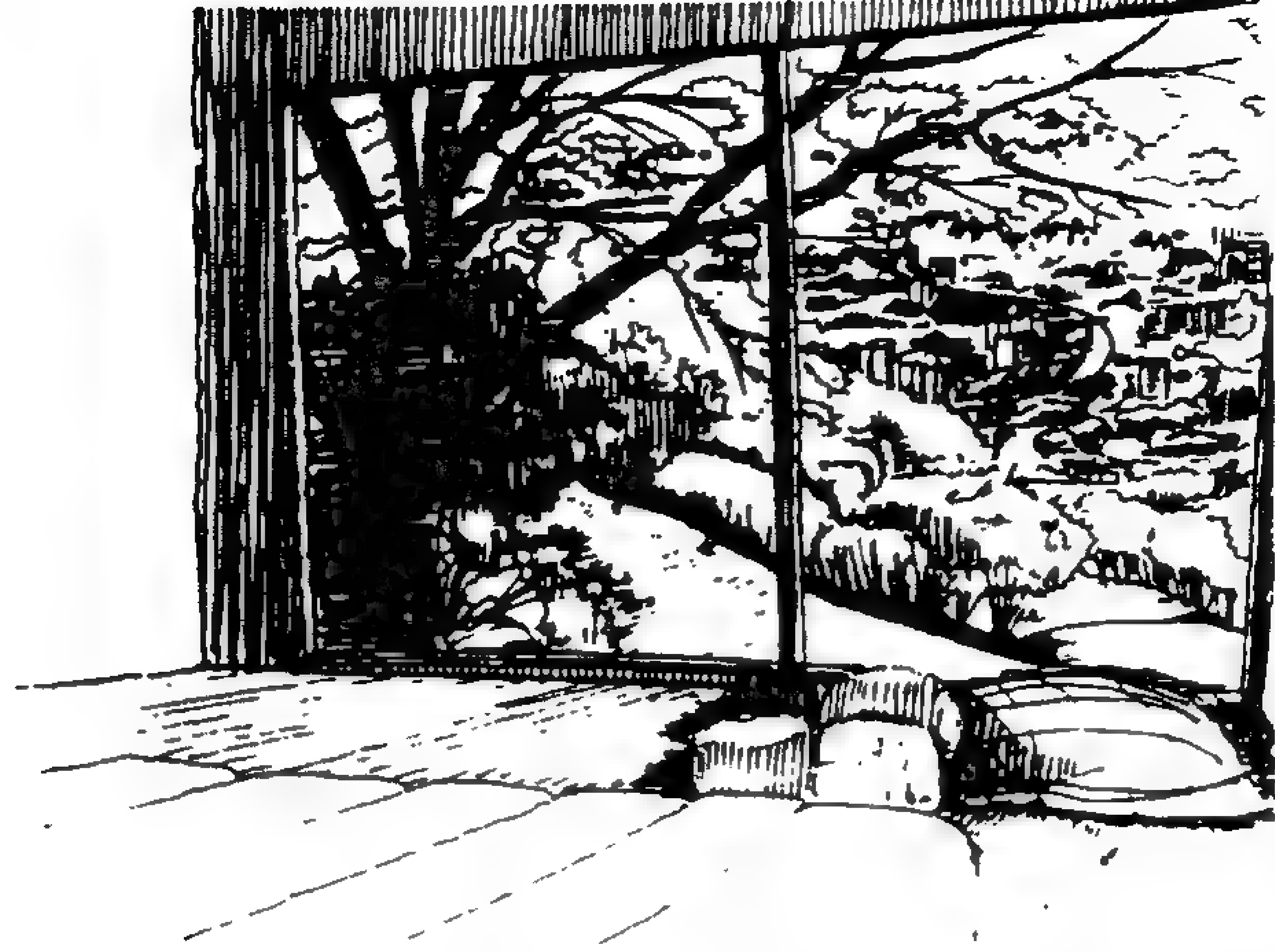


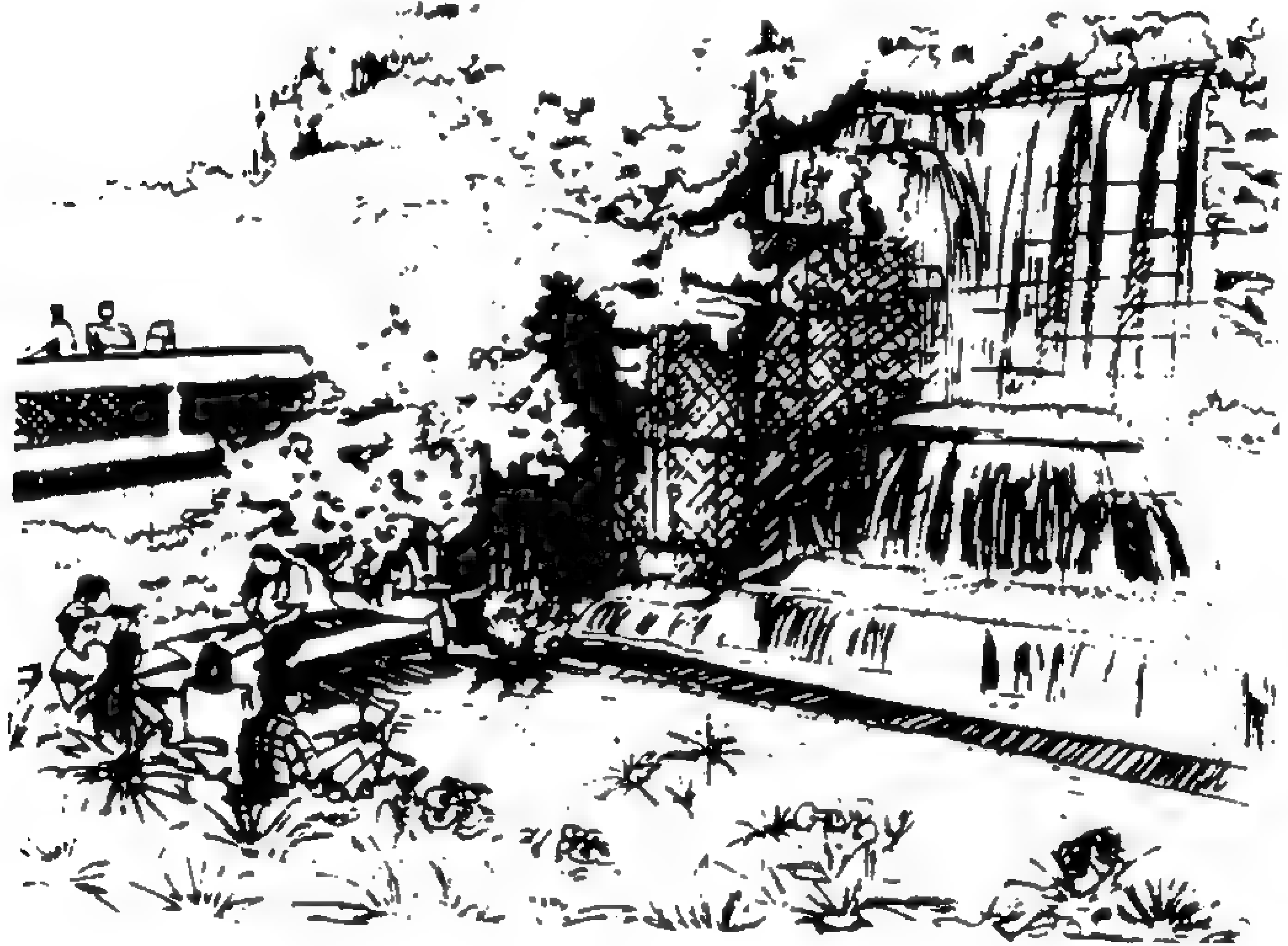




شكل رقم (٩)

نماذج لخلق مناطق جذب للتجمع والأنشطة الاجتماعية والترفيهية

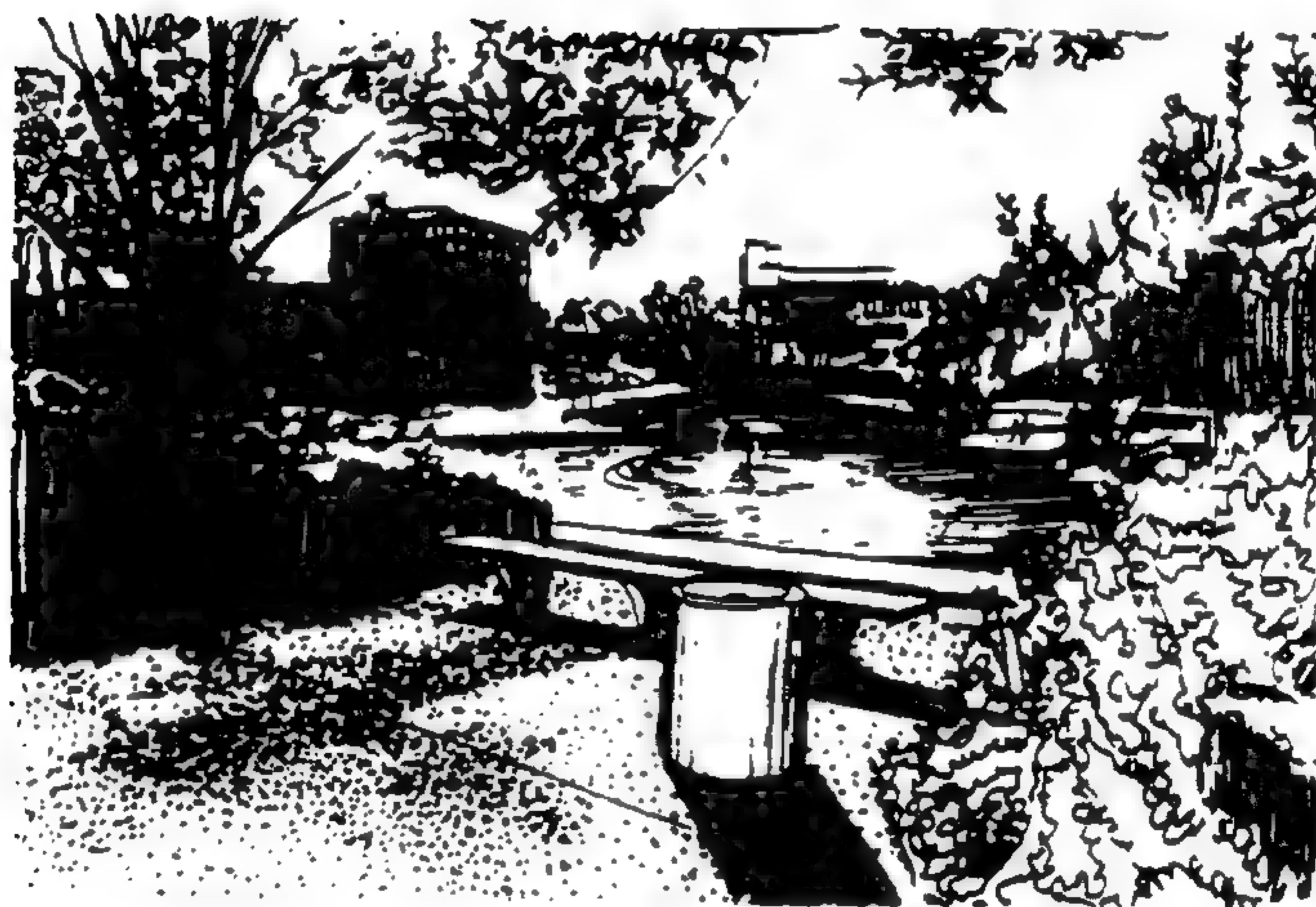




شكل رقم (١٠ – أ)

نماذج لمعالجة وتدعيم الصورة البصرية وتوفير بيئة حيوية وجذابة





شكل رقم (١٠ – ب)

نماذج لمعالجة وتدعيم الصورة البصرية وتوفير بيئة حيوية وجذابة

هــوامش

مراجعة

[1]Carl R. Rogers, "Toward a Theory of Creativity," in Creativity and its Cultivation, ed. Harold H. Anderson, New York; Harper and Brothers, 1959 , p . 69 .

[2]Rollo May, "Nature of Creativity," in Creativity and its Cultivation,ed. Harold H. Anderson, New york : Harper and Brothers, 1959, p . 57 .

[3]George M. Prince, "The practice of Creativity," Cambridge : Synectics, 1969, p . 80 .

[4]Charles H .Tarner," Maps of the mind," New york : Macmillan Publishing Company, 1981, p . 100 .

[5]Ibid., p . 112 .

[6]Edmund W . Sinnott, "The Creativeness of Life," in Creativity and its Cultivation, ed. Harold H. Anderson, New York: Harper and Brothers, 1959, p . 26

[7]Henry Eyring, " Scientific Creativity," in Creativity and its Cultivation ed. Harold H. Anderson, New York : Harper and Brothers, 1959, p .3 .

[8] Ibid., p . 4 .

[9]Harold H. Anderson, ed. "Creativity and Cultivation." New York : Harper and Brothers.1959. P. xii.

[10]Sinnott, op . cit., P . 24 .

[11] Ibid., P . 25 .

[12] Eyring, op. cit .p . 8 .

[13] Turner, op . cit ., p. 102 .

[14] Rogers, op . cit., p . 7 .

[15] Ibid., p . 72 .

[16] Ibid .

[17] Turner, op . cit., p . 118 .

[18] Abraham H. Maslow, " Creativity in Self- Actualizing People," in Creativity and its Cultivation, ed. Harold H. Anderson, New York : Harper and Brothers, 1959, p . 90 .

[19] Roger, op . cit., pp . 75 - 76 .

[20] Francis D . K . Ching, "Architecture: Form, Space and Order," New York : Van Nostrand Reinhold, 1979, p . 110 .

[21] Anderson, op . cit., p . 239 .

[22] Eyring, op. cit., p . 4 .

[23] Norman Crowe and paul Laseau, "Visual Notes," New York : Van Nostrand Reinhold, 1984, p . 26 .

[24] Ibid ,p . 111 .

[25] Rogers Trancik, "Finding Lost Space," New York : von Nostrand Reinhold, 1986 . p . 19 .

[26]Raymond I. Curran, "Architecture and the Urban Experience," New York : Van Nostrand Reinhold, 1983 , p . 203 .

[27]Trancik, op . cit., pp . 105, 174 .

[28]Theodore Walker, "Plan Graphics," New York : Van Nostrand Reinhold, 1990, pp . 192, 194 , 212 .

[29]Grant W .Reid, "Landscape Graphics" , New York : Whitney Library of Design, 1987 , PP. 113 , 116, 118, 121 .

[30]Margaret Winslow, "International Landscape Design," New York : PBC - International Inc., 1991, pp . 25, 28 , 37, 102

التعليم المعمارى والعمرانى أداة فصل ووصل نحو تطوير مفاهيم أكاديمية جديدة للمشاركة فى الارتقاء بالبيئة المشيدة

إعـداد

د / سوسن احمد حلمى ابو باشا

أستاذة مساعدة بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة

التعليم المعمارى والعمرانى أداة فصل ووصل نحو تطوير مفاهيم أكاديمية جديدة للمشاركة فى الارتقاء بالبيئة المشيدة

د / سوسن أحمد حلمى أبو باشا
أستاذة مساعدة بقسم العمارة – كلية الهندسة – جامعة القاهرة

١ - المقدمة

يمر العالم بنقلة مفهومية كبرى [١] منذ السبعينات من هذا القرن استدعت مراجعة كل الأسس المعرفية والايديولوچية لفكر الحداثة . ورغم أن المفاهيم الحاكمة الجديدة مازالت فى مرحلة الإرهاصات إلا أنها تعطى مؤشرات لمبادىء الفكر الجديد . ومن الغفلة أن نتجاهل ذلك فى أى حديث عن المستقبل أو حتى عن الحاضر . لقد عشنا منذ الحملة الفرنسية وحتى الآن إما نتفرج على أو نحاكى المنتجات الثقافية للفكر الغربى سواء على مستوى التنظيم أو آليات التحقيق أو المنتج نفسه دونما مشاركة أو حتى محاولة فهم للأصول الفكرية والايديولوچية التى أدت إلى هذه المنتجات [٢] .

يطلق كون Kuhn (١٣) اسم « الفكر الحاكم » " Paradigm " على الإطار المرجعى الحاكم الذى يوجه الفكر والممارسة لمجتمع معين فى حقبة معينة . وحيث أن هذا المفهوم قد تم تناوله وتعريف مكوناته وآلياته وضمنياته للفكر والممارسة المعمارية فى عمل سابق[٣] ، فلسوف اقتصر فى هذه الورقة على تناول قضية التعليم من خلال التحول فى المفاهيم الحاكمة . وذلك عن قناعة بأن التعليم – فى جزئية العام والمهنى – يمثل آلية أساسية فى الفصل والوصل ما بين مفاهيم العصر من جهة وتحقيق منتجاته من جهة أخرى . بمعنى

آخر أن التعليم هو حلقة الوصل بين مجال الفكر والمفاهيم وبين مجال العمل والتنفيذ فهو إما يؤكد القطيعة بينهما وإما يخلق نسيجًا متماسكاً ومؤثراً من التواصل الإيجابى .

الهدف الرئيسى من هذه الورقة هو إلقاء الضوء على المبادىء والآليات التى يمكن أن يعمل بها التعليم كمنظومة واحدة فى شقيها العام والمهنى من أجل تأصيل مبادىء الانتماء والمشاركة ، وتطوير قدرات الإبداع والفعل الإيجابى نحو البيئة بصفة عامة والبيئة المشيدة بصفة خاصة والتى اعتقد أنها من المبادىء الرئيسية لفكر القرن القادم .

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يستكشف ويحلل العلاقة التبادلية بين المفاهيم الحاكمة وآليات التعليم والممارسة من خلال إلقاء الضوء فى تلخيص غير مخل على تطور التعليم والمهنة كاستجابة للتحول فى المفاهيم الحاكمة خلال حقبات التاريخ .. وينتهى هذا الجزء باستخلاص المبادىء التى تحكم التعليم المعمارى فى مصر حالياً موضحًا ما تعكسه من بعض سلبيات فكر الحداثة .

يتناول الجزء الثانى التعليم العام من منظور التعليم المعمارى ويحاول استخلاص المبادىء والمفاهيم والسلوكيات الرئيسية التى يتطلبها التعليم المعمارى من التعليم العام والتى تعتبر بمثابة البنية المفهومية والتى بدونها لا يمكن أن يقوم تعليم معمارى سوى .

فى الجزء الثالث ترسم الورقة الخطوط العريضة للتطور المقترح للتعليم الجامعى المعمارى والذى يتمشى مع المؤشرات الفكرية للقرن القادم .

وللتركيز على السياق الرئيسى للفكرة دون الدخول فى تفاصيل واستطرادات فلقد ضمنت الورقة فى نهايتها بعض الملاحظات والمعلومات اللازمة للموضوع كلما تطلب الأمر ذلك .

٢ - الفرضيات

نبدأ أولا بإلقاء الضوء على الفرضيات الأساسية في الموضوع :

- البيئة العمرانية بما تحويه من مباني وفراغات لا تزيد عن كونها صياغة مادية

لأحوال المجتمع . فالتدهور العمرانى الحالى ما هو إلا انعكاس مادى للتدهور الحادث فى المجتمع ممثلاً فى بنيته المفهومية / السلوكية أو المؤسسية / الشعبية . ومن ثم فإن التعامل مع مشاكل التدهور العمرانى على المستوى المادى الملموس يفرز فى الغالب حلولاً مؤقته وسطحية مضللة . فى حين أن التعامل مع المشاكل من حيث أصولها الايديولوچية والثقافية / الاجتماعية يفرز حلولاً جذرية ودائمة .

– إننا فى ظل تدهور المستوى الثقافى لعامة الشعب نجد أن التعليم يمثل محور المشروع القومى لصنع المستقبل . ففى نظرنا أن التعليم يتحمل المسئولية الأولى نحو التوعية البناءة والإدراك المنظم للمشاكل العمرانية ، وإعداد الكوادر الشبابية والمشاركة فى خلق الأطر والآليات القادرة على عبور الفجوة ما بين الخطة والتنفيذ وما بين النظرية والتطبيق . وهذه تجربة سبقتنا إليها كثير من الدول المتقدمة والنامية .

– إن التعليم كيان عضوى مترابط يعمل كوحدة واحدة يتم التعامل معها فى إطار نظرة شاملة لكافة مراحلها ، يقوم التعليم العام فيها بتأسيس البنية المفهومية / السلوكية ويقوم التعليم المعمارى بتطوير الجوانب المعرفية والإجرائية والمهارية .

– إن التغيير الإيجابى يتطلب إعادة النظر فى كثير من المفاهيم الأكاديمية الجامدة فيما يخص المناهج وآليات التدريس والتقويم حيث تنصب معظم المفاهيم التعليمية للقرن القادم على إعادة الصلة المباشرة بين الإنسان والبيئة والتكامل بين عمليات الفكر وآليات التحقيق .

– كما يستدعى ذلك ما يمكن أن يسمى «المشاركة القومية» " National Participation " التى تنتظم فيها مجهودات وإمكانات أجهزة الدولة والمؤسسات الأهلية معًا(غير حكومية NGO) فى إطار خطة قومية لتوظيف التعليم كآلية لتحقيق أهداف التنمية .

– تلقى الورقة الضوء على المبادىء والآليات التى يمكن أن يعمل بها التعليم كمنظومة واحدة فى شقيها العام والمهنى من أجل تأصيل مبادىء الانتماء والمشاركة وتطوير قدرات الإبداع والفعل الإيجابى نحو البيئة المشيدة .

٣ - المفهوم الحاكم وآليات التعليم والممارسة :

التعليم كان دائم الاستجابة لمتطلبات الممارسة . فى الحقبات التقليدية – والتى امتدت فى أوربا حتى عصر النهضة وفى مصر حتى الحملة الفرنسية (٢١) – كانت العمارة تمارس « كعملية بناء » تدخل ضمن نسيج الحياة وتعبر عن قيم مشتركة مصاغة فى نموذج أمثل Archetype يتبلور فى أشكال محددة طبقاً لمتطلبات الموقع (١٢) . كانت عملية البناء قائمة على الصنعة (craft-Based Activity) يتلقاها الصانع من خلال التلمذة والعمل تحت إشراف كبير المعلمين . وتميزت هذه العملية بالتعامل المباشر مع عناصر المشكلة التصميمية من موقع وعميل ومواد وأدوات ومن ثم كانت الاستجابة لمشاكل التنفيذ مباشرة وتلقائية حتى أطلق البعض مسمى الأسلوب التلقائى)(٣)
(The Unself-Conscious Design) على هذا النوع من الممارسة التقليدية .

شهد القرن السادس عشر بوادر الازدواجية فى الرؤى والفصل ما بين الانسان والطبيعة ، الفكر والتنفيذ ، الفن والعلم ، الدين والحياة (٦) ومع قدوم الثورة الصناعية وتطور المعارف العلمية والتقنية وتعقد العلاقات الاجتماعية انفصل البناء تدريجيًا عن الحياة وعن الواقع وانفصلت عملية التصميم عن عملية التنفيذ وتحولت « الصنعة » إلى « مهنة » حتى أن مفهوم « الاحتراف » "Professionalism" لم يظهر للوجود حتى القرن التاسع عشر (٧) . وظهرت النقابات المهنية التى تعرف وتحمى كل مهنة على حدة وتؤكد ذلك الانفصال الفادح بين التصميم والتنفيذ وبين العمارة والحياة . لم تكن المجتمعات الأوربية هى الوحيدة التى تعرضت لهذه النقلة المهنية بل تعرضت لها كل المجتمعات التى احتكت بالغرب سواء عن طريق الغزو أو الاستعمار بصورتيه التقليدية والثقافية وهو ما تعرضت له مصر منذ الحملة الفرنسية .

أدى الانفصال بين المعمارى من جهة وبين مكونات الإشكالية التصميمية من جهة أخرى من موقع وعميل ومواد وأدوات إلى ضرورة وجود آليات أخرى تربط ما بين هذه الأطراف فتطورت أساليب الرسم والإظهار لتربط بين المعمارى والموقع والعميل ، واخترعت

النظريات المختلفة عن الطرز والفراغ والجماليات لتربط المعمارى بحاجات المستعمل والتى عبر عنها بدورها عن طريق استبيانات وإحصائيات ، وطورت الرسومات التنفيذية والعقود لتربط بين المعمارى والمقاول .

هذه الآليات والأدوات أكدت الانفصال وجعلت من الممكن أن يتم البناء دون أن يرى المعمارى الموقع أو يقابل العميل أو يشارك فى التنفيذ . ومن المعروف فى نظرية المعلومات أن أى وسيط بين المصدر والمستقبل يؤدى إلى فقدان جزء من المحتوى المعرفى فالرسم مثلاً لا يمكن مهما بلغت دقته أن ينقل كل المعلومات عن الموقع ، والنظريات لا تغنى عن العلاقة المباشرة بالبيئة أو المستعمل وكذلك الحال مع المتوسطات الإحصائية . فليس كل شىء فى عناصر التصميم قابلاً للتعبير عنه بوسيط آخر غير نفسه [٤] .

أسفرت هذه النقلة عن وضع متطلبات عالية المستوى على العملية التعليمية وذلك لضمان وحماية الممارسة المهنية . ومع زيادة المعارف والتقدم العلمى والتكنولوجى توسع التعليم المعمارى وغطى مجالاً كبيراً من المعارف التخصصية والعامة وظهرت المدارس والمؤسسات التعليمية الكبرى مثل الباوهاوس والبوزار وغيرها من المدارس المعمارية فى انحاء العالم [٥] . ويعتبر إنشاء أول مدرسة مهندسخانة فى مصر عام ١٨١٦ فى عهد محمد على هو إعلان رسمى عن بدء الاحتراف وتحقيق مبادىء الحداثه .

عاشت مصر قبل ذلك تبنى مبانيها عن طريق صناع البناء الذين كان عملهم مقصوراً على التلمذة منذ الصغر وتلقى الصنعة والمشاركة فى حرف البناء المختلفة . وقد عاون هؤلاء الصناع الأجانب الذين كان مستواهم لا يزيد كثيراً عن المواطنين فقد كان تعليمهم لا يزيد عن التلمذة فى مكاتب محترفى العمارة . وبذلك كانت مهنة الهندسة المعمارية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين يسيطر عليها الأجانب من جنسيات مختلفة . ولم يكن مسموحاً للمصريين بالممارسة حتى الثلاثينيات من هذا القرن .

تبلورت مناهج التعليم حول وسائل ربط المعمارى بأطراف الإشكالية التصميمية . ويصفة عامة يمكن تقسيم هذه الوسائل إلى نوعين معارف Knowledge ومهارات (Skills) . المعارف هى مجموعة العلوم والنظريات الوصفية والتفسيرية والمعيارية والإجرائية الخاصة بجوانب أداء المبنى والتى يمكن تدريسها وتعلمها . أما المهارات فتكتسب بالتمرين والتدريب فى صالات الرسم سواء أثناء التعلم أو عند الممارسة . ولعله من المفيد أن نستعرض تطور مناهج التعليم المعمارى فى مصر منذ الثلاثينيات وحتى الآن من حيث البنية والمحتوى متخذين قسم العمارة – جامعة القاهرة كنموذج وذلك بهدف استخلاص المبادىء العامة والمفاهيم التى حكمت هذا التطور وعلاقتها بالواقع المصرى من جهة وبمفاهيم الحداثة من جهة أخرى .

فى دراسة سابقة (١٠) تم تقسيم هذه المراحل إلى أربع هى كما يلى :

٣-١- مرحلة البوزار : من الثلاثينيات حتى الخمسينيات .

٣-٢- مرحلة الطراز الدولى : الخمسينيات والستينيات .

٣-٣- مرحلة التصميم المنظومى : السبعينيات

٣-٤ – المرحلة التعددية : الثمانينيات وحتى الآن .

٣-١- مرحلة البوزار :

اشتملت المقررات على الرسم والتصميم المعمارى ، تاريخ العمارة ، الظل والمنظور والإنشاء المعمارى . وحيث أن جيل الأساتذة فى ذلك الوقت أمثال مصطفى فهمى وعلى لبيب جبر ومصطفى شافعى تلقوا تدريبهم الأساسى بفرنسا كان التدريس متأثراً بمدرسة البوزار حيث التركيز على الطرز الكلاسيكية التى تتميز بالتماثل والاتزان والاعتناء بالزخرف والتفاصيل سواء من طراز عصر النهضة أو الطراز الإغريقى أو دمج الطرازين الفرعونى والإسلامى .

٣-٢- مرحلة الطراز الدولى :

مع عودة الجيل الثانى من الأساتذة الذين درسوا فى الولايات المتحدة أدرجت مادة نظريات العمارة لأول مرة وحدث تحول فى المفاهيم من الكلاسيكية إلى الحداثة وظهر تأثير

مدرسة البلوهاوس على المنهج الدراسى ومشروعات الطلبة والتى قامت فى معظمها على المحاكاة الشكلية للنماذج المعمارية المعروفة لرواد العمارة أمثال لوكوربوزييه وميس فان دروه .

٣-٣- المرحلة المنظومية :

كانت انعكاسًا طبق الأصل لمرحلة الستينيات فى بريطانيا والولايات المتحدة حيث انتقل الاهتمام من المنتج (Product) (الشكل) إلى العملية التصميمية (Process) وطورت عشرات من مناهج التصميم القائمة على المنطق الاستقرائى وبحوث العمليات . وانعكس ذلك فى مشروعات الطلبة فحدثت نقلة من الاهتمام بالشكل النهائى إلى الاهتمام بالمنهج وامتلأت لوحات الرسم بالجداول والأرقام .

وشهدت هذه الفترة أيضاً إدراج ؟ ! مناهج التحكم البيئى والإسكان وكانت هذه الحقبة كمثلها من الحقبات الأخرى – انعكاساً لفكر الجيل الثالث الذى تلقى تعليمه فى الخارج فى الستينيات من هذا القرن .

٣-٤- المرحلة التعددية :

شهدت هذه المرحلة عودة الكثير من الأساتذة ذوى التخصصات المتعددة وتلازم حماسهم مع تطوير المنهج الجديد والذى طبق اعتباراً من سنة ١٩٩١ والذى شهد تغييرين جذريين :

أ – امتد المنهج من حيث مجالات المعرفة ليشتمل على الدراسات الاجتماعية – إدارة الإنشاءات – التصميم العمرانى .

ب – إدراج علوم اختيارية فى السنتين الثالثة والرابعة والتى تشتمل على التصميم الداخلى – التجديد والارتقاء – الإسكان فى المجتمعات النامية – الحاسب الآلى – التشكيل والجماليات – النقد المعمارى – تكنولوجيا البناء ......الخ .

يوضح العرض السابق نموذجًا لتطور المنهج المعمارى فى كثير من أقسام العمارة فى مصر وفى العالم . والملاحظ أنه مع تقدم الزمن تزداد المعارف والأدوات المطلوبة

لإعادة العلاقة المفصولة بين التصميم وآليات التحقيق والتى هى - كما سبق وقلنا - حالة خاصة من الفصل بين الفكر والعمل والذى ميز مفهوم الحداثة . والسؤال هل نجحت هذه المعارف على تعددها وتنوعها وتخصصها فى إعادة ما انفصل بين المعمارى ومكونات الإشكالية التصميمية ؟ للإجابة على هذا السؤال نستعرض أهم الظواهر السلبية للعملية التعليمية كما تتم فى الواقع .

- تعظيم دور التصميم والمصمم فى المنهج الدراسى

ويتضح ذلك من عدد الساعات الأسبوعية والدرجات مقارنة بالمناهج الأخرى . وفى ذلك تعزيز لفصله أكثر منه تأكيد لأهميته خاصة وأن هناك مؤثرات أخرى على الشكل النهائى لها نفس الأهمية وهذا انعكاس لمفاهيم الحداثة التى تمجد الإبداع الشخصى بصرف النظر عن القيمة الاجتماعية للعمل المنتج . هذا بالإضافة إلى أن التصميم فى حد ذاته ليس هو الدور الوحيد الذى من الممكن أن يلعبه المعمارى فى الحياة العملية حالياً كما سيلى توضيحه .

- التصميم لا علاقة له بآليات التنفيذ

الرسومات التنفيذية هى المادة الوحيدة التى تدرس ولها علاقة بالتنفيذ وهى تتم بصورة نظرية لا علاقة لها بمشاريع التصميم رغم أن الأصل فى الموضوع هو تكامل الفكر والتنفيذ لإنتاج الشكل كذلك العلاقة بمواد البناء شبه معدومة ويستعاض عنها بالصور والمواصفات . ولا يشتمل المنهج المعمارى على أى مقررات خاصة بالنواحى التعاقدية والقانونية .

- التصميم لا علاقة له بالمناهج الأخرى

رغم تعددها واحتوائها على مجالات المعرفة المختلفة والمتعلقة بكل جوانب الأداء البيئى والوظيفى والشكلى والاجتماعى . إلا أن الصلة بينها وبين منهج التصميم إما منعدمة أو غير واضحة مما يؤدى إلى صعوبة الاستفادة من هذه المعارف من قبل الطالب . والسبب ليس تنظيمى كما قد يتبادر للذهن ولكن السبب أن هذه المعارف نشأت

وتطورت بعيداً عن مفاهيم التصميم ولها لغتها ومرادفاتها ونظرياتها التى تنتمى إلى مجال معرفى مختلف عن مجال العمارة والتصميم وما لم توجد لغة مشتركة سيظل هذا الانفصال قائماً (١٨) .

- التصميم لا علاقة له بالواقع

وفى هذا المجال يمكن أن نرصد عدداً من الظواهر بعضها خاص بمعايير التصميم وبعضها خاص بالمنتج النهائى وبعضها خاص بالعملية التصميمية .

- التصميم يتم لمواقع افتراضية وليست حقيقية (أى أن اعتبارات المكان لا قيمة لها) .

- التصميم يتمركز حول المنتج النهائى (Product) وليس العملية (Process) .

- التصميم مبنى على أنواع المبانى (Typology) وليس على مواضيع (Issues)

- الجماليات التقليدية هى المعيار الضمنى وأحياناً المعلن للحكم على التصميم .

- التصميم لا يتعامل مع رغبات المستعمل .

- التصميم لا يتعامل مع فكرة الفريق .

- التصميم لا يأخذ فى اعتباره البيئة أو المجتمع أو الاقتصاديات .

بعد العرض السابق لأهم ظواهر التعليم المعمارى فى مصر نلاحظ أنه برغم تعدد مجالات المعرفة واشتمالها على كل جوانب الأداء المعمارى إلا أن الصلة بين التصميم المعمارى من جهة وبين واقع المشكلة من جهة أخرى تعتبر فى حكم المعدومة وهذا يؤدى إلى أن المنتج لهذه العملية التعليمية سواء من معماريين أو مبانى أو بيئة عمرانية يكون فاقداً للهوية الثقافية . لأن الأخيرة لا تكتسب بمجرد النوايا الطيبة وإنما بتكامل واندماج خصائص البيئة المحلية فى عملية التصميم . ففقدان الهوية وانفصال العلاقة بين التصميم والبيئة المحلية هما وجهان لعملة واحدة .

والمشكلة لا تحل بتعدد المعارف التى توصل ما انقطع من صلة وذلك لعدة أسباب : أولاً لأن معظم هذه المعارف نشأ وتطور بعيداً عن المجال المعرفى لعلوم التصميم وأصبحت له لغته ومرادفاته الخاصة . وثانياً أنه من الصعب بل من المستحيل نظريًا وعمليًا إيجاد الوسيط التمثيلى " Representational Medium " سواء اكان لغويًا أو رياضيًا أو نموذجًا ماديًا يقوم بوصف مكونات الواقع وصفًا متكاملاً فالوصف المتكامل للواقع هو الواقع نفسه . ومن ثم أصبحت مجالات العلوم التى تدرس تمثل جزراً معرفية من الصعب العبور إليها وإدماجها فى نسيج عملية التصميم . ولكن يبقى دورها التقويمى قائمًا وحيويًا تجاه البيئة المشيدة (١٨) .

بكلمات أخرى يمكن القول أن عناصر الواقع المؤثرة على التصميم من مكان ومواد وبيئة فى أبعادها المادية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية لا يمكن توصيفها حتى الآن بطريقة تمكن المعمارى من التعامل معها فى عمليات « تركيب » الشكل (Synthesis) أثناء التصميم ولكن من الممكن استخدام المعارف المتراكمة عنها فى عمليات التقويم (Evaluation) بعد الانتهاء من التصميم ومن ثم فمن الصعب أن تترك هذه المعارف بصمتها على الشكل المنتج إلا بالتعامل المباشر مع مكوناتها (١٨) .

ومن هنا يمكن القول أن التغيير الإيجابى على مستوى التعليم لا يتم بتعدد مجالات المعرفة فقط وإنما يمكن أن يتم بإيجاد الصيغ والآليات التعليمية المناسبة لإعادة الصلة المباشرة مع البيئة

هذه الصلة المباشرة مع البيئة تتطلب التغير على مستويين : مستوى المفاهيم ومستوى السلوكيات وكلاهما لا يمكن أن يتم إلا فى مرحلة مبكرة من العمر . ومن هنا يأتى الدور الحيوى والهام للتعليم العام إذ أن المبادىء والمفاهيم لابد وأن تبث فى مراحل مبكرة من العمر حتى تصبح جزءاً من نسيج الحياة نفسها وحتى تتحول تدريجيًا مع التعليم والتدريب المناسب إلى عادات سلوكية إيجابية نحو البيئة المشيدة .

ما أود قوله هو أنه إذا كان التعليم حالياً يقوم بدور سلبي في توكيد الفكر التفكيكي للحداثة فهذا لا ينفي قدرته على أن يكون آلية يمكن إعادة توظيفها لتبث ما نبغي من مفاهيم وسلوكيات بشرط أن ننظر للتعليم العام والتعليم المهني ككيان عضوي مترابط يعمل كوحدة واحدة ولا سبيل إلى علاج جزء من هذا الكيان الواحد إلا في إطار نظرة شاملة لكافة جزئيات الكيان كله . من هذا المنطلق وفي إطار ما ناقشناه من علاقة المعماري بالبيئة المشيدة يمكن أن تطرح السؤالين الآتيين :

١ - ما هي المفاهيم والسلوكيات التي يتطلبها التعليم المعماري من التعليم العام ؟ وكيف يمكن اكتسابها وتطويرها ؟

٢ - على فرض قيام التعليم العام بدوره المقترح ، فما هي الخطوط العريضة للتطور المرجو للتعليم المعماري ؟

سأحاول الإجابة عن هذين السؤالين فيما تبقى من هذه الورقة .

٣-٤-١- التعليم العام وتأسيس البنية المفهومية / السلوكية

إذا جاز لنا أن نختزل المطلب المعماري من التعليم العام في عبارة واحدة فهي خلق وتوثيق صلة إيجابية بين الإنسان والبيئة وبالأخص البيئة المشيدة .

مما لا شك فيه أن هذه الصلة لا تخرج في الوقت الحالي عن كونها إما معدومة أو سلبية أو عشوائية أو عدوانية . وليس مجال هذه الورقة شرح مظاهر هذه العلاقة بصورتها الحالية وإنما نحن بسبيل استكشاف الصيغ الملائمة لجعلها إيجابية . إن الإعلام يمكن بالطبع أن يلعب دوراً كبيراً في التوعية والإدراك ولكن دوره سوف يقتصر في حدوده القصوى على التأثير على المفاهيم . فإن كنا نطمع ليس فقط في إحداث نقلة مفهومية وإنما أيضاً في تطوير سلوكيات إيجابية ، فعلينا أن نلجأ إلى التعليم العام . ولمعرفة كيف يمكن أن يكون التعليم العام أداة تغيير مفهومي وسلوكي نستعرض في إيجاز أهم المفاهيم والمبادىء التعليمية التي اتفق عليها معظم الفلاسفة والتربويون ثم نعرض لبعض تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال ويمكن تلخيص أهم المبادىء التعليمية في النقاط التالية :

٣-٤-١-١- تنمية الحواس Education of Senses

إن كثيراً من الفلاسفة اعتباراً من أفلاطون إلى روسو وشيلر وراسكن وموريس ومؤخراً هربرت ريد قد حثوا كثيراً على أن تنمية وتدريب الحواس يجب أن يصبح موضوعًا أساسياً فى التعليم وليس موضوعاً جانبيًا أو إضافيًا أو اختيارياً . وذلك يعنى إعطاء مساحة أكبر للرسم والفنون التعبيرية الأخرى التى تنمى وتهذب الأبصار والأسماع والإحساس .

فى بحث أجرى فى انجلترا فى السبعينيات (١٧) عن المواد التعليمية فى المدارس التى تنمى الإدراك بالبيئة المرئية وتهذب الحواس جاءت مواد الرسم والفنون المرئية على قمة هذه المواد .

٣-٤-١-٢- العمل فى البيئة وليس الكتب كوسيلة للتعلم

Working in the Environment

المفاهيم والقيم تكتسب من خلال العمل وليس من خلال الكتب فقط . وفى هذا المجال نجد لكون Kuhn (١٤) أبحاثاً معاصرة كثيرة تدور حول هذا المفهوم حيث تؤكد نتائج الأبحاث أن المشروعات والتمارين الدراسية تحدث أثراً أكبر من الكتب فى عملية التغير القيمى والمفهومى وأيضاً فى إكساب مهارات سلوكية إيجابية تتحول بكثرة الممارسة إلى عادة مكتسبة يؤديها الإنسان تلقائياً .

كذلك يلعب المجال المحيط أو مكان التعلم دوراً أساسياً فى السلوك البيئى فالمشاريع والتمارين التى تتم فى البيئة وخارج حدود الفصل والمدرسة أى فى موقع حقيقى تنمى الصلة الإيجابية مع البيئة .

٣-٤-١-٣- التركيز على المواضيع وليس تراكم الحقائق Issues not Facts

الحقائق تنمى قدرات الحفظ فقط وهى عملية آلية يمكن أن تقوم بها الحاسبات – أما المواضيع فتنمى قدرات التحليل والتركيب والتقويم والإبداع . ومن هنا يأتى الدور الفعال لتعلم التصميم فى الصغر كما ستوضح النقطة التالية .

٣-٤-١-٤ - التصميم كأداة لتطوير قدرات التفكير

Design as a tool for developing thinking facilties

من الضرورى أن نلفت النظر فى هذا المجال إلى أن مهارة التصميم - مثلها مثل كل المهارات التى تتطلب التفكير والأحكام القيمية - لا ترتبط بسن معين تبدأ فيه ثم تنتهى بالتأهيل المهنى . إنها مهارة تكتسب وتطور تلقائياً بالتدريب طوال العمر ابتداء من مراحل الطفولة المبكرة (٨) ذلك أنها تتطلب التدريب المتكامل لقدرات متعددة مثل التحليل والتركيب والتواصل والتعبير والتقييم والأحكام الجمالية والقيمية . وكلها مقدرات تتطور بسرعة وقت الطفولة وفى مراحل التعليم الأولى وتقل سرعتها مع تقدم العمر تماماً مثل تعلم اللغة . ولذلك فضرورة التصميم كأحد آليات التعليم العام لا ترتبط فقط بتطوير مهارة حرفية وإنما تتركز أهميتها الأولى فى أنها تستدعى ضمنيًا تطوير كل القدرات الفكرية . ولذلك فمن الضرورى أن يدرج التصميم كجزء لا يتجزء من المنهج الدراسى سواء فى المرحلة الابتدائية أو الثانوية .

ومن المهم ملاحظة أن معنى التصميم وبالتالى نوع التدريب أو التمرين ، يختلف حسب مراحل العمر (٩) ويكتفى فى مراحل الطفولة والشباب وهى مرحلة التعليم الابتدائى والثانوى بمعنى التصميم « كتنظيم مناسب أو ذو معنى للأشياء فى محيط ما » Meaningful Ordering of things in An Environment حيث يلعب الرمز والدلالة الدور الأكبر فى التصميم فى الصغر ومع تقدم العمر والدخول فى مرحلة التأهيل المهنى يبدأ تعلم المفاهيم النفعية .

٣-٤-١-٥ - العمل الجماعى Team Work

فذلك يشجع الانتماء للجماعة وينمى مواهب القيادة واتخاذ القرار وهو ما يمكن أن يتطور مع النضج الشخصى إلى الإحساس بالمجتمع واكتساب فكر وآليات المشاركة .

المبادىء السابقة هى محصلة قراءات متعددة فى فكر فلسفة التعليم العام بالطبع هناك مبادىء أخرى لكننى تخيرت منها ما أعتقد فى جدواه بالنسبة لما نبغيه من تعديل وتحويل فى مفاهيم التعليم العام بما يتلائم ودوره كمرحلة تأهيلية وتأسيسية للتعليم المعمارى .

إن تنمية الحواس والعمل الجماعى فى البيئة والتركيز على مواضيع واقعية يعيد الصلة المفقودة أولاً بين الإنسان وبيئته المشيدة وثانياً بين الإنسان وبيئته الاجتماعية والثقافية ويصل ما سبق وأن فصله المفهوم الحداثى ؟ ! ما بين الفكر والعمل وما بين النظرية والتطبيق وما بين التصميم والتنفيذ .

٣-٤-١-٢-١ - نموذج من بريطانيا

نختار المثال التطبيقى من تجربة بريطانيا (١٧) فهى كغيرها من دول أوربا وامريكا مشغولة بقضايا علاقة الإنسان بالبيئة ومن هنا كان الاهتمام بالتعليم البيئى فى المدارس منذ السبعينيات ولعله من المفيد أن نستعرض باختصار حصيلة هذه التجارب من حيث المعايير التى قامت عليها وأدوات وآليات التحقيق ثم من حيث النتائج .

- المعايير :

أدرج ؟ ! التعليم البيئى فى بريطانيا منذ الستينيات ولقد اعتمد على ثلاثة معايير الأول أن يتم فى البيئة نفسها وليس فى الفصل والثانى أن يعتمد على إدراك الطالب وكيفية تعبيره عن هذا الإدراك وليس على آراء مسبقة والثالث أن يدور حول مواضيع وليس حقائق كما وسبق الذكر .

- الادوات والآليات

مجموعة من الكراسات [٧] سميت Bulletins of Environmental Education اشترك فى إعدادها مجموعة من التربويين والمهنيين وخبراء البيئة تعتمد كل كراسة على عدد من التمارين أو المشروعات موجهة لتحقيق هدف معين يختص إما بتطوير مفهوم أو إدراك معين أو سلوك نحو البيئة ونحو المجتمع وقد يكون التمرين مجرد حدثاً أو خبرة

معينه يتعرض لها الطالب كزيارة مكان أو مبنى معين تاريخى أو معاصر – كما قد يكون التمرين خاص بجوانب تصميمية . وتحتوى كل كراسة على نوعين من التعليمات أحدهما موجه للمدرس ولا يطلع عليه الطالب والآخر موجه للطالب ويدعى للمشاركة فى هذا البرنامج بعض الشخصيات العامة من المهنيين والمعماريين .

من خلال برنامج مثل هذا يرتبط الطلاب بالبيئة المحيطة ويوجه إدراكهم لأهم ما فيها سواء من طبيعة أو مبانى ويشجع الطالب على تكوين رأيه الخاص ورؤيته سواء لإيجابياتها أو مشاكلها كما يشارك الطلاب فى بعض المشروعات الخاصة بالحفاظ على البيئة .

- **تحليل النتائج :**

أظهرت اختبارات الميول والقدرات أن الطلبة الذين تلقوا هذا البرنامج تفوقوا فى القدرة الإبداعية والتقويمية وكذلك فى مهارات الرسم والتصميم وفى ميول المشاركة والانتماء وبالطبع فى الوعى والإدراك البيئى (١٧) .

مما لا شك فيه أن هذه المفاهيم والميول والقدرات تمثل المؤهلات الرئيسية للالتحاق بالتعليم المعمارى بل أنها تعد تأهيلاً أفضل على الإطلاق بالنسبة للإنسان حتى لو لم يواصل تعليمه العالى وهو بكل المقاييس سيكون إنساناً أفضل أيًا كان مجال ممارسته سواء من حيث المفاهيم أو القدرات أو الانتماء أو القدرة على العمل الإيجابى – مع الأخذ فى الاعتبار أن ما يفشل فى تطويره التعليم العام لا يمكن أن ينجح فيه التعليم المهنى فيما بعد لاختلاف المرحلة السنية وبالتالى الاستعداد لتقبل مفاهيم جديدة .

بيد أن نجاح مثل هذا البرنامج يتطلب بعض التعديل فى المفاهيم الأكاديمية الجامدة حيث أنه لا يعتمد على مادة علمية (حقائق) فى كتاب ولا يتم فى الفصل وليس له امتحان وتخضع درجاته للتقييم الشخصى كما أنه يحتاج إلى مساحة زمنية قد لا تتوافر فى منهج دراسى محشو ومشبع كما فى مصر . ولذلك فتطبيق مثل هذا البرنامج يتوقف على ما

يمكن أن نتمتع به من مرونة أكاديمية تتطلب إعادة النظر فى بنية ومحتوى المناهج التعليمية . فإلى أى مدى نحن مستعدون فى مصر أن نعدل من مفاهيمنا الأكاديمية الجامدة من أجل أن نكسب جيلاً منتمياً ومبدعاً ؟ .

هذا من الناحية الأكاديمية البحته - أما من الناحية التنظيمية فإن نجاح مثل هذا البرنامج يتطلب تضافر مجهودات وإمكانات المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية - والتى يطلق عليها NGO - والمعنية بشئون البيئة والثقافة والشباب وذلك لتنظيم عمليات إشراك شباب المدارس فى العطلات الصيفية مثلاً فى المشروعات الحيوية فى البيئة . ولعل المنظمات غير الحكومية هى التى تستطيع القيام بذلك حتى نخفف العبء المادى والإدارى الواقع على المؤسسات الحكومية .

٣-٤-٢ - التعليم المعمارى والإعداد للمشاركة فى التنمية

إذا كنا - كمعماريين - نطمع أن يقوم التعليم العام بإعادة صياغة البنية المفهومية للإنسان المصرى وما يتبعها من سلوكيات إيجابية نحو البيئة ، فإننا نطمع من التعليم المعمارى أن يكسو هذه البنية بالعلم والمهارات الحرفية اللازمة للمشاركة فى التنمية العمرانية .

إن مفاهيم المهنة كما تم شرحها فى الجزء الأول من هذه الورقة والتى تمركزت حول تعظيم دور التصميم الفردى فى عملية النتاج المعمارى والذى أدى إلى تداعيات سلبية فى الممارسة والتعليم أصبح من الضرورى تغييره واستبداله خاصة مع ظهور توجهات جديدة فى التنمية العمرانية تستدعى بالتالى تغيراً جوهرياً فى الأدوار التى يلعبها المعماريون . ولعله من المفيد أن نستعرض أهم هذه التوجهات حتى نتعرف بصورة مبدئية على التغيرات المحتملة فى الممارسة المعمارية :

- أهم هذه التوجهات هو اللامركزية التى تتطلب تطوير مجتمعات عمرانية ذات حجم صغير محدود والتى لا تتطلب تصميماً متكاملاً مبدئياً وإنما تتطلب فقط البنية الأساسية والتصميم للنمو والتغيير وهذا فى حد ذاته يمثل تحولاً جذرياً فى مفاهيم التصميم .

- هذا النوع من التصميم يتطلب إشراك المستعملين فى كل خطوات التصميم والتنفيذ - وهذا يستدعى اكتساب قدرات القيادة والتعامل مع الفريق والإلمام بكثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية . كما يتطلب تطوير أدوات وآليات جديدة للتواصل بين فكر المصممين وفكر المستعملين ابتداء من تطوير الرسم إلى استخدام الحاسب الآلى إلى آليات التواصل المباشر .

- كذلك فإن الجوانب الآيكولوچية والتى تستدعى الترشيد فى استخدامات الطاقة والموارد تتطلب مفاهيم جديدة للتصميم ومعرفة وثيقة بكيفية إدارة واستثمار الموارد بكافة أنواعها من مواد وطاقة وعماله وأدوات .

- وعلى المستوى الثقافى فهناك وعى جديد بالتاريخ والتراث يستدعى تطوير معارف ومهارات خاصة بالتجديد والارتقاء والحفاظ وكذلك إلماماً بالجوانب المتعلقة بالنقد والتحليل والتنظير خاصة وأن البيئة العمرانية قد أصبحت معرضًا لكثير من الاتجاهات الشكلية المستوردة التى إن دلت على شيء فهى تشير إلى الأزمة المفهومية التى تلازمت دائماً مع النقلة من مفهوم حاكم إلى آخر .

هذه الادوار الجديدة المحتملة للمعماريين فى البيئة العمرانية والتى بدأت ملامحها تتضح فى التجمعات العمرانية الجديدة تستدعى تطورات جذرية فى مفاهيم وفى هيكل العملية التعليمية فى أقسام العمارة يمكن أن نلخصها من خلال أربع علاقات رئيسية هى :

- التصميم وآليات الانتاج والتحقيق .
- التصميم والعمارة .
- المعارف التخصصية والعامة .
- العمارة والمجتمع .

- **التصميم وآليات الانتاج والتحقيق**

التصميم يتم فى صالات الرسم بعيداً عن واقع التنفيذ مما يخلق حواجزاً على مستويات متعددة من العملية التعليمية . وقد سبق وأن تناولنا أسباب هذا الفصل وتداعياته السلبية . والواقع أن على العملية التعليمية أن تتدارك هذا الفصل لأسباب عدة أولاً لأن التصميم والتنفيذ عمليتان متكاملتان بحيث لا يمكن إتمام أحدهما بدون معرفة أو خبرة بالأخرى . ثانياً لأنه بحكم الفصل المفتعل بين العمليتين على مدى طويل أصبح لكل لغتها ومرادفاتها الخاصة ومن ثم فلا بد من حل هذه الإشكالية المعرفية على المستوى الأكاديمى . وثالثاً فبحكم أن التصميم والتنفيذ يمثلان حالة خاصة من العلاقة بين الفكر والعمل فلابد أيضاً من حل هذه الإشكالية على مستوى الطالب حتى يتكامل عنده قدرات الفكر ومهارات التنفيذ .

هذا يؤكد ضرورة الجانب العملى لطالب العمارة سواء أثناء العام الدراسى أو الأجازة الصيفية ولابد من إدراج هذا الجزء العملى ضمن المقرر الدراسى من حيث عدد الساعات والدرجات حتى يأخذه الطالب بجدية .

كما يتطلب خلق علاقة عضوية بين مادتى التصميم والرسومات التنفيذية مع إعادة النظر فى الطريقة التى تكتب بها العقود فى الواقع مع اقتراح بإدراج موضوع العقود كأحد مجالات المعرفة الأكاديمية .

كما يجب أن يشجع الطلاب على العمل فى مجموعات حتى يكتسبوا مهارات العمل الجماعى الذى هو أحد سمات الممارسة الفعلية .

- **التصميم والعمارة**

لتوضيح ما نود قوله فى هذه النقطة لابد وأن نفرق بين التصميم والعمارة . فالأول عبارة عن نوع من المهارات تتشارك فيه عدد من المجالات الأخرى غير العمارة وهو فى ذلك لا يعتبر مجالاً معرفياً فى حد ذاته - أما العمارة فهى مجال معرفى يشتمل على

جوانب معرفية وأخرى إجرائية . ومن ثم فإن العمارة يمكن أن تدرس أما التصميم فيحتاج إلى تدريب وممارسة أثناء وبعد الدراسة حتى يكتسب .

وتشير الإحصائيات (١٦) إلى أن ١٥ : ٢٠ ٪ فقط من الطلاب هم الذين من الممكن أن يكتسبوا مهارة التصميم الحرفى أما العمارة فمن الممكن أن يتفهمها ويستوعبها الجميع فإذا أضفنا إلى ذلك ماسبق وأن عرضناه من حاجة الممارسة المستقبلية لتخصصات أخرى متعددة غير التصميم يكون من المنطقى أن يعكس منهج التعليم المعمارى هذه الحقائق بحيث لا يستوعب التصميم كل هذا الوقت والجهد فى تدريسه وأن يتم تصفية الطلاب ذوى الاستعداد التصميمى بعد سنتين مثلاً من تلقى قاعدة معرفية يتشارك فيها الجميع ثم يوجه الطلبة بعد ذلك كل حسب استعداده إلى المجال التخصصى الذى يلائمه [٨] .

وهذا ينقلنا إلى النقطة التالية والمكملة لهذا النقاش .

- المعارف التخصصية والعامة

هذا الاقتراح المبدئى بتقسيم المرحلة الدراسية إلى مرحلتين يساعد أيضاً فى حل إشكالية العلوم التخصصية والمعرفة العامة فإذا ما قبلنا بفكرة أن يتلقى كل طلبة عمارة خلفية معرفية نظرية مشتركة ثم يتم تصفيتهم بعد ذلك كل حسب استعداده الشخصى نقترح أن يتكون المنهج المعمارى من خمس أو أربع سنوات بحيث يتلقى الجميع هذه الخلفية المعرفية المشتركة ثم تتم التصفية قبل التخرج بعامين حتى تتميز هذه الفترة بتركيز على موضوعات معينه تؤهل لمتخصصين فى مجالات الممارسة ويمكن أن يكون أحد هذه المجالات هو التصميم ومن الممكن أن تكون المجالات الأخرى على سبيل المثال هى الحفاظ الحضارى – التكنولوچى – المجالات البيئية – النقد والنظريات .. التنمية العمرانية .. الخ حسب احتياجات المجتمع وقدرات الطلاب .

- **العمارة والمجتمع - نحو تحقيق مفهوم المشاركة**

بالرغم مما يقال على المستوى النظرى الأكاديمى عن التوجه نحو فكر المشاركة فى عمليات التنمية البيئية إلا أن هذا الفكر لم يتحقق حتى الأن كنموذج للممارسة سواء على مستوى التعليم أو على مستوى المهنة .

ولكن من الممكن أن نتصور نوعًا مبدئيًا من المشاركة بين أقسام العمارة ومشروعات التنمية فى البيئة المحيطة بحيث تصبح هذه المشروعات أو بعضها هى موضوعات التصميم لطلبة القسم على نفس المنوال الذى اقترحناه فيما يخص التعليم العام .

أعتقد أن هذا النوع من المشاركة من الممكن أن يحل كثيراً من الإشكاليات التى تحدثنا عنها فى هذه الورقة ولا أعتقد أن ثمة مشكلة على مستوى تقبل الطلاب لهذا النوع من البرامج التعليمية خاصة إذا ما تم تطبيق الشق الخاص بالتعليم العام فيمكن أن يكون لدينا طلاباً قد اكتسبوا عادات وسلوكيات المشاركة .

إن هذا النموذج التعليمى الذى يبدأ تأسيسه من التعليم العام فى صورة مبادىء ومفاهيم وعادات سلوكية إيجابية نحو البيئة . ثم يتم بلورته فى التعليم المعمارى يمكن أن يؤدى إلى علاقات جديدة ومثمرة وواقعية بين التعليم والممارسة والبحث حيث تصبح البيئة العمرانية نفسها هى مكان التصميم ومجال البحث والممارسة .

٤ - ملخص وخلاصة

- يقوم التعليم فى مراحله المختلفة على الإطار المفهومى لفكر الحداثة الذى تم استيراده ونقله من خلال أجيال من الأساتذة تلقوا تعليمهم فى الغرب . وهو إطار - برغم إنجازاته العلمية والتكنولوچية - إلا أنه يحمل فى طياته سلبية تفكيكية خطيرة نبعت جذورها من الفصل بين الفكر والتنفيذ وبين الإنسان والبيئة . وظهرت تداعيات ذلك فى العملية التعليمية حيث أدى التخصص الدقيق إلى فقدان الصلة بين مجالات المعرفة المتعددة والتى انعكست فى العمارة على فقدان الصلة بين التصميم وبين مكونات

الإشكالية المعمارية من موقع ومواد وعميل وبيئة وآليات تحقيق مما أدى بدوره إلى غياب الهوية الثقافية [٩] .

- لكى يقوم التعليم العام بوظيفته كمرحلة تأهيلية للتعليم المعمارى فى إعداد البنية المفهومية / السلوكية فعليه بالعمل على ربط الطلاب بواقعهم من خلال تنمية الحواس ، المشاركة فى مشاريع البيئة ، التركيز على المواضيع Issues وليس على الحقائق Facts ، إدخال التصميم والعمل الجماعى ضمن مناهج وآليات التعليم .

* ولكى يقوم التعليم المعمارى بدوره المرتقب فى تطوير الجوانب المعرفية والإجرائية والمهارية فى إطار علاقة عضوية بين الإنسان والبيئة فعليه تطوير الصيغ التعليمية المناسبه لأربع أنواع من العلاقات وهى التصميم وآليات الانتاج والتحقيق ، التصميم والعمارة ، المعارف التخصصية والعامة وأخيرًا العمارة والمجتمع .

٥ - ملاحظات :

٥-١ - يميل كثير من الفلاسفة والمؤرخين إلى تقسيم العالم إلى ثلاث حقبات مفهومية كبرى . الحقبة الأولى والتى تسمى أحيانًا بالحقبة التقليدية Traditional وأحياناً بالحقبة الكلاسيكية وأحياناً أخرى بالحقبة الكونية Cosmological - أو كما يطلق عليها فلاسفة العلوم العلم الأول - تمتد من عام ٦٠٠ قبل الميلاد إلى ١٥٠٠ بعد الميلاد . وتسمى الحقبة المفهومية الثانية بالحقبة الميكانيكية Mechanismic - أو العلم الثانى أو الحداثه Modernism وتمتد من عصر النهضة عام ١٥٠٠ م إلى عام ١٩٥٠ أى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وتسمى الفترة من ١٩٥٠ إلى الآن بالمنظومية Systemic أو التعددية أو العلم الثالث أو ارهاصات ما بعد الحداثة وبالطبع تشتمل كل حقبة على نقلات مفهومية صغرى كما أن بدايات ونهايات الحقبات ليست تواريخًا مطلقة ولكنها تقريبية . ويمكن الرجوع فى هذا المجال إلى عدة كتب أهمها (١ , ٢ , ٦ , ١٢)

٥-٢ - بالطبع هناك استثناءات فردية ولكنها لم تمثل فى الغالب تياراً مؤثراً فى الفكر المصرى ولعل تجربة حسن فتحى خير دليل .

٥-٣ - مرجع (١١) تناول تعريف مكونات وآليات فكرة المفهوم الحاكم . ومرجع (١٢) استخدم الفكرة فى عقد مقارنة بين المفاهيم التلقيدية ومفاهيم الحداثه .

٥-٤ - كانت مشكلة البحث عن « وسيط » أو « لغة » تعيد الصلة بين المعمارى وعناصر الإشكالية التصميمية هى محور كل كتابات الكسندر منذ كتابه الأول Notes on the Synthesis of Form (٣) وحتى كتابه Pattern Language (٤) ويبدو أنه قنع فى النهاية أنه لا بديل عن العلاقة المباشرة كما فى أحدث ورقاته Manifesto (٥) .

٥-٥ - من إجل إحاطة شاملة لمناهج هذه المدارس انظر (١٩) .

٥-٦ - ناقش الكسندر فى ورقته المعنونة " Manifesto " (٥) هذه النقطة غير أنه ركز على دور النظرية بدلاً من التصميم فى العمارة .

٥-٧ - قامت وزارة التربية والتعليم بترجمة معظم هذه الكراسات عام ١٩٩٢ وكنت أحد المشاركين فى ترجمة ما يخص الجانب المعمارى - وعلى قدر علمى لم تدرج حتى الآن هذه الكراسات فى صلب المناهج التعليمية .

٥-٨ - قد يبدو ذلك متعارضاً لأول وهلة مع ما سبق ونادينا به فى الجزء الثانى من ضرورة إدراج التصميم فى مراحل مبكرة من العمر . ولكننا يجب أن نفرق بين تعليم التصميم بهدف إكساب مهارات ذهنية وهو الهدف من التعليم العام ، وتعليم التصميم من أجل اكتساب مهارة حرفية وهو الهدف من التعليم الجامعى ولذلك ننادى بتعميم الهدف الأول وقصر الثانى على أصحاب الاستعداد فقط .

٥-٩ - الغرب أيضا يعانى من فقدان الهوية بسبب القطيعة التى طرحتها مفاهيم الحداثة مع التاريخ - أى مع الزمان - ومع المكان (عناصر الإشكالية المعمارية) فى سعيها الحثيث نحو توكيد مبادىء العلم والتكنولوچيا كحقيقة مطلقة . أما مشكلتنا فى مصر فيضاف إليها إلى جانب قطيعه الزمان والمكان أننا تبنينا منتجات العصر برغم أن منابعها الفكرية نشأت فى معزل عن ثقافتنا القومية .

References

1 - Ackoff, R.L. (1974), Redesigning the Future, John Willey and Sons, New York.

2- (1981), Creating the Corporate Future, John Willey and Sons, New York.

3- Alexander, C. (1964), Notes on the Synthesis of Form, Mc Craw hill, New York.

4- (1977), A Pattern Language, Oxford Univ. Press, New York.

5- (1991), Manifesto 1991, Architectural Record.

6- Capra, F. (1982), The Turning Point, New York Press, New York.

7- Elliot. P. (1972), The Sociology of the Professions, Macmillan, London.

8- Green, P., (1971), Learning to Design, Journal of Architectural Research and Teaching, Vol2, no. 1

9- Green, P., (1974). Design Education : Problem Solving and Visual Experience. Batsford, London.

10- Helmy. S.A. (1991), The Formation of an Architect, Al-Azhar Second Engineering International Conference. Cairo.

11- (1993), Paradigns in Architecture, Al-Azhar Third Engineering International Conference, Cairo.

12- (1994), A contemporary Interpretation of the Traditional Paradigm. IASTE Conference, Tunis.

13- Kuhn, T. (1962), The Structure of Scientific Revolutions. The University of Chicago Press. Chicago and London.

14- (1977), The Essential Tension, The Univ. of Chicago Press. Chicago and London.

15- Lawson, B. (1980), How Designers Think, The Architectural Press, London.

16- Maguire, R. (1978). The Art of Architecture, Proceedings of the conference on "The Making of an Architect". Edinburgh.

17- Ward, C., (1978). Architecture and the Community, Proceedings of the conference "The Making of An Architect". Edinburgh.

18- Wilson, C.B. (1973). The Old Push and Pull : Two Problems in Design / Research Structures. EAR, Edinburgh.

١٩ – أشرف محمد أحمد سلامة (١٩٩١) : التعليم المعمارى – تطوير المنهج والعملية التعليمية . رسالة ماجستير – قسم عمارة – كلية الهندسة – جامعة الأزهر .

٢٠ – سوسن أحمد حلمى ابو باشا (١٩٩١) : قليل من المنهجية – مزيد من الابداع : المنظور العلمى الحديث للنظرية المعمارية . مجلة المعمار – العدد ١٤ ، ١٥.

٢١ – على عبد الله الصاوى (١٩٨٨) : التحولات فى الفكر والتعبير المعمارى لقاهرة الخديوى إسماعيل دراسة نقدية لظاهرة التحول فى التعبير المعمارى . رسالة ماجستير – قسم عمارة – كلية الهندسة – جامعة القاهرة .

منهج مقترح للخروج من محنة العمارة المصرية المعاصرة

إعداد

مهندس / نوبى محمد حسن عبد الرحيم

مدرس مساعد بقسم العمارة – جامعة أسيوط

منهج مقترح للخروج من محنة
العمارة المصرية المعاصرة

مهندس / نوبى محمد حسن عبد الرحيم

مدرس مساعد بقسم العمارة – جامعة أسيوط

منهج مقترح للخروج من محنة العمارة المصرية المعاصرة :

من خلال ممارسة الأنشطة الحياتية المختلفة داخل فراغات الأعمال المعمارية المكونة للعمارة المصرية المعاصرة ، يتضح أن هذه العمارة أثبتت فشلها (محنتها) فى تحقيق الأهداف المختلفة والتى شيدت من أجلها .

ويمكن لأى مستعمل لهذه العمارة أن يلمس ذلك الفشل من خلال نظرة واحدة للاعمال المعمارية الموجودة فى المدن الكبيرة أو الصغيرة أو حتى فى القرى – فهى كافية لأن تغمره بالإحباط النفسى والملل والكآبة .

فكيف يكون الحال إذن مع مطالعة العمارة له فى جميع أوقات حياته وحالاته : ليلا أو نهاراً ، نائماً أو مستيقظاً ، فى طريقه إلى عمله أو عائداً منه ، .. ؟ النتيجة بالطبع تثير المخاوف من خطورتها . فكيف يمكن تصور هذه النتيجة فى حياة إنسان يفتقد إلى الراحة الجسدية والنفسية والاجتماعية بصورة تكاد تكون دائمة . فالكثير من الدراسات النفسية أثبتت أن أمراضاً عضوية ونفسية واجتماعية جاءت نتيجة طبيعية للسكن فى أعمال معمارية فاشلة « ١ » .

ومحنة العمارة المصرية لم تأت من فراغ ، بل جاءت نتيجة طبيعية لمجموعة من الأسباب المتداخلة مع بعضها مكونة السبب الأساسى لهذه المحنة .

وفيما يلى عرض للجوانب المختلفة لهذه المحنة والأسباب التى أدت اليها ، وكذلك الاطروحات الفكرية للمنهج المقترح للخروج من هذه المحنة .

محنة العمارة المصرية المعاصرة :

إن العمل المعماري السليم ، هو العمل الذى يحقق شروط الملائمة الوظيفية ، والإنشائية ، والجمالية ، والبيئية ، والاجتماعية و الاقتصادية ، كمطالب أساسية مرتبطة بتحقيق احتياجات الانسان ذات العلاقة بالظروف المحيطة به ، والتي من أجلها سعى نحو بناء الأعمال المعمارية منذ نشأته على الأرض .

ونظراً لشمولية هذه الشروط ، والإرتباط الوثيق فيما بينها - لدرجة يصعب معها فصل إحداها عن الآخر - فان غياب احد هذه الشروط يؤدى إلى خلل فى هذا العمل يشمل جميع جوانبه . فالعمل المعمارى الذى لم يحقق الملائمة الوظيفية مثلاً ، فلا قيمة إنشائية أو جمالية أو بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية له ... وهكذا .

وحيث أنه يمكن تعريف العمارة بأنها مجموعة ما يتم بناؤه من أعمال معمارية ، تشكل فى النهاية المكون الأساسى للبيئة العمرانية التى يعيش الانسان فى كيانها ، فان أى خلل فى هذه الأعمال المعمارية يؤدى بالضرورة إلى خلل فى حالة العمارة عموما .

وبالنسبة للعمارة المصرية المعاصرة ، فإنها وإن كانت تحتوى على بعض الأعمال المعمارية الناجحة فى تحقيق بعض الجوانب ، بما يحقق كفاءة عالية فى أداء بعض الشروط السابق ذكرها ، فإن هذه الأعمال اختلطت بالكم الكبير من الأعمال الفاشلة فى تحقيق معظم جوانب هذه الشروط ، وتكون الصورة النهائية المدركة ، هى مجموعة من الأعمال المعمارية الفاشلة والتى تعبر عن محنة العمارة فى مصر على وجه العموم .

وعلى هذا الأساس ، فإن المقصود بمحنة العمارة المصرية المعاصرة ، هو عدم قدرتها على تحقيق الشروط الوظيفية والإنشائية والجمالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية .

١ - المحنة الوظيفية :

وهى تعنى فشل العمارة المصرية المعاصرة فى تحقيق الملائمة الوظيفية المطلوبة لأداء الأنشطة الحياتية داخل فراغات معظم الأعمال المعمارية على اختلاف أنواعها .

١-١ جوانب المحنة الوظيفية :

١-١-١ *الفقد الوظيفى السالب فى مسطحات وأحجام الفراغات :*

ويتمثل فى إعطاء فراغات ذات مسطحات وأحجام أقل من المطلوبة لتأدية الأنشطة الحياتية المختلفة المصممة لها ، ويجسد هذا الجانب ظاهرة التعديلات والإضافات داخل الأعمال المعمارية وخارجها .

ففى معظم الأعمال المعمارية ذات الاستعمال العام (الأعمال المعمارية الإدارية الحكومية على وجه الخصوص) تظهر الفراغات بصورة مكدسة ، حيث طوابير المستعملين داخل صالات وطرقات الأعمال المعمارية ، وفى حجراتها المختلفة ، بالإضافة إلى ازدحام هذه الغرف بمكاتب الموظفين ، ويظهر ذلك فى صعوبة تحرك الموظفين والمستعملين داخل هذه الغرف .

وكنتيجة لذلك تظهر التعديلات والإضافات داخل الأعمال المعمارية وخارجها متمثلة فى صورة استقطاع أجزاء من الصالات واستغلالها كغرف للموظفين ، أو تقفيل البلكونات وإضافة مساحتها إلى مساحة الغرفة (فى حالة استعمال العمل المعمارى السكنى فى وظيفة إدارية) أو إضافة أدوار عوية بشكل متنافر مع العمل المعمارى الأصلى شكل رقم (١) .

وفى معظم الأعمال المعمارية السكنية ، تظهر الفراغات غير الملائمة وظيفياً بسبب نقص مسطحاتها وأحجامها ، وخصوصا مع إلغاء بعض الفراغات (غرفة الصالون – غرفة نوم الاولاد) مما يؤدى إلى زيادة الضغط فى الاستعمال على بعض الفراغات الأخرى (صالة المعيشة) والتى لم يتم تصميمها لتتلائم مع الأنشطة المطلوبة بها ،

بالإضافة إلى الأنشطة المضافة من الفراغات الملغاة ، وتبدو بذلك الفراغات مكدسة بقطع الآثاث ، والتى لم يراع فى اختيارها التلاؤم مع مسطحات وأحجام الفراغات الموضوعة فيها .

وكنتيجة لذلك ، تظهر التعديلات والإضافات داخل الأعمال المعمارية وخارجها ، متمثلة فى صورة إزالة الحوائط الداخلية ، أو تقفيل البلكونات وإضافة مساحتها إلى مساحة الغرفة ، أو إضافة مساحات أخرى من الخارج (بناء غرفة أو غرفتين) وذلك بالتعدى على المساحة المتروكة بين الأعمال المعمارية فى مواقع الإسكان الحكومى ، ولا يمنع وجود المستعمل فى الدور الرابع (مثلاً) من القيام بهذه الإضافات – شكل رقم (٢) – وقد بلغت هذه التعديلات والإضافات حدوداً تكاد تصدق ، فعلى سبيل المثال وجد فى مشروع الإسكان الحكومى المقام بحى السوايسة بمدينة نصر فى القاهرة ، أن ٦٨,٨٪ من إجمالى عدد الأسر قد قام بعمل تعديلات وإضافات بهدف تحسين حالة الوحدة السكنية «٢» .

١-١-٢ الفقد الوظيفى الموجب فى مسطحات وأحجام الفراغات :

ويتمثل فى إعطاء فراغات ذات مسطحات وأحجام أكبر من المطلوبة لتأدية الأنشطة الحياتية المصممة لها .

ففى معظم الأعمال الإدارية ، يلاحظ خضوع هذه الأعمال لنظام مديولى ثابت (عبارة عن وحدة مديولية إنشائية) تكون المحرك الأساسى للعملية التصميمية ، وخصوصاً فى تحديد الفراغات ، مما يؤدى إلى زيادة مسطحاتها وأحجامها . كما يؤثر استخدام هذه الوحدة المديولية الثابتة على تصميم فراغات الحركة المؤدية إلى هذه الفراغات (كخضوع مسطحات وأحجام صالات الحركة إلى عدد ثابت من هذه الوحدات) وبالتالى زيادة الفاقد الاقتصادى . وفى معظم الأعمال المعمارية السكنية ، يلاحظ فصل الفراغات ذات الوظيفة المتجانسة والمكملة لبعضها (غرفة الصالون – غرفة المعيشة –

غرفة الطعام) ، مما يؤدى إلى فقد مسطحات كثيرة فى الحركة والحوائط والأبواب فيما عما لو صممت كفراغ واحد .

١-١-٣ غياب بعض الفراغات الوظيفية الهامة :

بمعنى خلو البرنامج الوظيفى للأعمال المعمارية القائمة من بعض الفراغات الوظيفية الهامة ، مع تواجد أنشطة تحتاج لهذه الفراغات ، مما يشكل خللاً فى وظيفة العمل المعمارى ، ممثلاً فى ضغط وظيفى على الفراغات القائمة وإضافة أنشطة جديدة اليها لا تستوعبها ، أو تغييراً فى وظائف بعض هذه الفراغات وتحويلها إلى وظيفة جديدة لا تتلاءم مع تصميمها .

ففى الأعمال المعمارية الإدارية ، يلاحظ النقص الشديد فى الفراغات الخدمية على وجه الخصوص (المخازن - الأوفيسات - دورات المياه) مما يؤدى إلى تكديس غرف الموظفين بالملفات والدفاتر الإدارية التى لا حاجة لها ، بالإضافة إلى زيادة الضغط على دورات المياه وإتلاف إصلاحها بصورة متكررة ، وتشويهها للعمل المعمارى داخلياً وخارجياً . وفى الأعمال المعمارية السكنية ، يلاحظ نقص بعض هذه الفراغات الوظيفية الهامة (غرف النوم - الصالون) مع تواجد الحاجة الشديدة إليها سواء على المستوى الفردى (فراغ النوم) أو المستوى الاجتماعى (فراغ الصالون) .

١-١-٤ التوزيع السيىء للفراغات الوظيفية داخل الأعمال المعمارية :

إن كفاءة توزيع الفراغات الوظيفية داخل العمل المعمارى يتوقف عليها جزء كبير من كفاءة هذه الفراغات فى تأدية الأنشطة الحياتية المختلفة بداخلها ، وبالتالى نجاح العمل المعمارى فى تحقيق الملاءمة الوظيفية .

ومن الملاحظ أن معظم الأعمال المعمارية المصرية المعاصرة تعانى من سوء توزيع الفراغات الوظيفية داخلها .

ففى معظم الأعمال المعمارية ذات الاستعمال العام نجد الفراغات موزعة داخلها – على المستوى الأفقى والرأسى – بطريقة عشوائية ليس لها نظام محدد وواضح ، فعند دخول أى عمل معمارى منها ، يكون الشعور بفقدان الاتجاه وصعوبة إدراك أماكن عناصر الانتقال (السلالم – المصاعد – الطرقات) والخدمات العامة (الأوفيسات – دورات المياه) . وفى معظم الأعمال المعمارية السكنية ، يصعب الوصول إلى جناح النوم مثلاً دون المرور بصالة المعيشة ، وأحياناً تكون صالة المعيشة هى فراغ الحركة ما بين المدخل وفراغات النوم الأخرى ، فى حالة فقدان التوزيع المنطقى السليم للفراغات الوظيفية .

١-١-٥ تغيير الوظيفة الاساسية للأعمال المعمارية :

لا يمكن لأى عمل معمارى أن يحقق أى مستوى من الكفاءة الوظيفية ، إلا إذا استخدم فى أداء نفس الوظيفة التى صمم على أساسها ، سواء العمل المعمارى بجميع فراغاته أو أى فراغ من هذه الفراغات .

وتعانى الأعمال المعمارية المعاصرة من سوء الاستعمال وتوظيفها بطريقة خاطئة ، فالعمل المعمارى السكنى يستخدم كعمل معمارى تعليمى ، والوحدة السكنية تستعمل كعيادة طبية أو مكاتب استشارية .

وما يتبع ذلك من تعديلات وإضافات على فراغات هذا العمل والتأثير بالسلب على المكون المادى للعمل المعمارى وتعرضه للانهيار . كما حدث عندما تم تحويل سكن الطالبات فى جامعة المنيا إلى كلية الطب ، والسلوك اللاحضارى الذى تعرض له من تغييرات معمارية وإنشائية أدت إلى انهياره فى نهاية الأمر على رؤوس مستعمليه .

١-٢ أسباب المحنة الوظيفية :

١-٢-١ سوء أسس ومعايير تصميم الفراغات :

يخضع تصميم الفراغات إلى مجموعة من الأسس والمعايير ، إما مستمدة من

مصادر أجنبية – والموضوعة لتلائم أعمالاً معمارية يستخدمها مستعملين فى بيئات ومجتمعات مختلفة تماماً عن بيئتنا ومجتمعنا – أو يفرضها المعمارى – بالوجهة النظرية البحتة ، والتى تقع ضمن مخزونه الفكرى من خلال العملية التعليمية أو التحصيل الذاتى لأعمال معمارية مشابهة ، قام بتصميمها ونفذت بالفعل ، دون أن يكون قد قام بتقييمها والتعرف على أوجه القصور فيها – أو يطلبها المالك من المعمارى – دون علم بمدى كفاءتها فى تحقيق النشاط المطلوب تأديته بداخلها – أو تفرضها ظروف موقع العمل المعمارى واحتياجات البرنامج الوظيفى – مما يؤدى إلى إلغاء بعض الفراغات الوظيفية الهامة أو نقص مسطحاتها وأحجامها توفيراً لفراغات أخرى – أو تفرضها القوانين المنظمة لأعمال البناء – والتى تشترط حدوداً معينة لمسطحات وأحجام الفراغات السكنية ، دون أن توضح الأساس التصميمى الذى بنيت عليه – وكل ذلك يتبعه خروج الفراغات الوظيفية بمعدلات متفاوتة ، وقد تكون مخصصة لتأدية نفس النشاط ، والذى إن توافق مع إحداها فمن الطبيعى أن لا يتوافق مع الآخر الذى يختلف عنه فى المسطح والحجم .

١-٢-٢ الانفصال الشبكى بين التصميم والاستعمال :

حيث لا توجد فرصة للالتقاء المباشر بين المعمارى ومستعملى الأعمال المعمارية ، فإما أن يكون التعامل مع المعمارى من خلال عميل هو فى الغالب مالك العمل المعمارى وليس مستعملاً له ، أو من خلال ممثل لإحدى الشركات ، أو شخص مكلف من قبل جهة معينة كالوزارات أو الهيئات الحكومية بالاتصال المباشر مع المعمارى ، وهذا الفصل أو التباعد يضاعف من صعوبة التصميم «٣» ، حيث يكون من الصعوبة على المعمارى أن يتكهن بالاحتياجات الوظيفية الفعلية المطلوبة أدائها داخل العمل المعمارى .

ففى حالة الأعمال المعمارية ذات الاستعمال العام والتى تهم مجموعة كبيرة من المستعملين لها .. يبدو التساؤل ؟ هل أخذ العمل المعمارى هذا أو ذاك تفكيراً مركزاً من المعمارى ؟ وهل جلس مع مدير هذا العمل قبل وضع تصميماته للتعرف على طبيعة النشاط الذى سيؤدى فى هذا العمل ، وجمع كل البيانات اللازمة ، مثل عدد المستعملين

المحتمل تواجدهم أو حضورهم يومياً إلى هذا العمل وأسلوب العمل الإدارى والتنظيمى لموظفى هذا العمل المعمارى ؟ وهل تفهم المعمارى الأنشطة الحياتية التى من المفروض أن يؤديها هذا العمل المعمارى ؟ «٤» .

وفى مشاريع الإسكان الحكومى ، هل تفهم المعمارى أو المالك (الدولة) أن اختلاف الأسر يتطلب وحدات سكنية مختلفة عن بعضها ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تجيب عليها صورة الأعمال المعمارية الحالية .

١-٢-٣ سوء استعمال الأعمال المعمارية :

فالمعمارى أصبح يصمم فراغات شبه عامة الاستعمال ، بمنطق المرونة الوظيفية ، فتخرج الأعمال المعمارية فى انتظار الاستعمال الجديد والذى لم يراع فى التصميم ، والمالك أصبح لا يهمه سوى إشغال هذا العمل بأى نوعية استعمال سواء تلائم معها أم لم يتلائم ، والمستعمل - من جهة أخرى - سعياً وراء الحصول على أهدافه يقبل هذا العمل ، برغبته (كما فى حالة تحويل الوحدة السكنية إلى عيادة طبية أو مكتب استشارى أو ...) أو من غير رغبته (كما فى حالة تحويل الأعمال المعمارية السكنية إلى إدارية) .

١-٢-٤ الرغبة الملحة فى التوفير المادى :

حيث يلجأ المعمارى نحو تكديس الفراغات الوظيفية ، بهدف تحقيق أكبر عدد منها ، بلا احترام للأنشطة ومتطلباته من أدوات وأماكن بمسطحات وأحجام مناسبة ، تحقيقاً لرغبات المالك الذى لا يهمه سوى عدد هذه الفراغات ، تحقيقا لأكبر عائد مادى ممكن الحصول عليه ، وخصوصاً فى حالة الأعمال المعمارية الاستثمارية التى يقيمها الأهالى ، أو تغيراً للخدمات المتنوعة داخل موقع واحد وذلك فى حالة الأعمال المعمارية الخدمية التى تقيمها الدولة . فعلى سبيل المثال يتم إقامة وحدة صحية مع مركز لإطفاء الحريق مع مدرسة أساسية يمكن أن يحقق كفاءة وظيفية عالية ، مما يؤدى إلى الاستغناء عن بعض الفراغات الوظيفية الهامة ، وتكديس المتاح منها بأسلوب تصميمى غير سليم لا يوفر العلاقات الوظيفية السليمة بين هذه الفراغات .

٢ - المحنة الانشائية :

وهى تعنى فشل العمارة المصرية المعاصرة فى تحقيق الملائمة الإنشائية المطلوبة لأداء الأنشطة الحياتية المختلفة داخل فراغات الأعمال المعمارية على اختلاف أنواعها .

٢-١ جوانب المحنة الانشائية :

٢-١-١ الزيف المعمارى الإنشائى :

تعانى العمارة المصرية المعاصرة من حالة الزيف المعمارى الإنشائى فلا أهداف واضحة وراء استخدام مواد البناء إلا أنها مرتفعة الأسعار ويزيد ذلك من أتعاب المعمارى والمقاول .. حتى تجانس المواد داخل المستوى الواحد لم يراع فى الاعتبار . ولا إجابة منطقية عن أسباب استخدام هذا الأسلوب الإنشائى ، والذى قد يتلائم مع الحقيقة المعمارية الإنشائية لبعض الفراغات الوظيفية ويؤثر بالسلب على البعض الآخر من هذه الفراغات فالفراغات الوظيفية مشوهة بالكمرات والأعمدة الإنشائية ، والتكوين المادى لكتلة العمل المعمارى مشوه بالبدع الإنشائية التى تستخدم مواد إنشائية غير متجانسة وأسلوب إنشائى غير متزن مع الفكرة التصميمية – شكل رقم (٣) .

٢-١-٢ الانهيار الإنشائى للأعمال المعمارية أثناء تنفيذها :

يحدث ذلك الانهيار متمثلاً فى انهيار العناصر الإنشائية للعمل المعمارى عند تنفيذ هذه العناصر ، أثناء فك الشدات الخشبية أو بعد تمام فكها ، فى الأعمدة أو الكمرات أو البلاطات الأفقية ومواقع التنفيذ غنية بالأمثلة على ذلك .

٢-١-٣ سوء الحالة الإنشائية للأعمال المعمارية بعد تنفيذها :

حيث تكون هذه الأعمال فى حالة إنشائية ذات درجة عالية من الخطورة – شكل رقم (٤) – يخشى معها السماح بإشغالها لأداء وظيفتها . وهنا تقرر اللجنة المختصة بدراسة حالة العمل المعمارى : إما إزالته فوراً (كما حدث فى الفندق الذى كان مجاوراً لفندق كابسس هاوس بشارع رمسيس بمدينة القاهرة ، والذى ارتفع ١٦ طابقا وبعد

تمام تشطيبه ، حدثت فيه ميول فتقرر إزالت) «٥» . أو عمل المعالجات الإنشائية اللازمة (كما حدث فى مصنع يتكون من عدة وحدات إنتاجية فى إحدى محافظات الصعيد ، وقبل استلام وحدات المصنع ، رأى المسئولون الإداريون عيوباً وإنهيارات ببعض أجزاء الوحدات لا يمكن تحمل مسئوليتها ، فتقرر عمل المعالجات الإنشائية له) «٦» .

٢-١-٤ الانهيار الإنشائى للأعمال المعمارية بعد تنفيذها:

ويتمثل فى انهيار الأعمال المعمارية ولم يمض على تشطيبها سوى أيام قليلة ، أو يكون جارى التشطيب فيها ، والأمثلة على ذلك عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال (٥) :

عمارة البيومى بشارع التحرير بالدقى ، والتى انهارت بجميع طوابقها ، ولم ينقذها من الانهيار تلك المعالجات الإنشائية من زرع أعمدة بداخلها وتقوية أعمدتها الأساسية .

انهيار عمارة سكنية مكونة من ستة طوابق فى شارع الهرم .

انهيار عمارة حديثة فى شارع الحرية بمصر الجديدة ، والتى بنيت طوابقها الستة العلوية مخالفة لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

مدرسة إعدادية سعة ٥٠٠ طالب وطالبة ، انهار الجزء المخصص للفصول الدراسية ، ثم ظهرت التشققات فى حوائط مبانى الملحقات فتم إزالتها .

٢-١-٥ سوء الحالة الإنشائية للأعمال المعمارية بعد إشغالها:

على الرغم من أن العمر الافتراضى للأعمال المعمارية قد يبدو فى ظاهره صغيراً ، فإن هناك أعمالاً تسوء حالتها الإنشائية قبل الوصول لهذا العمر ، لدرجة أن الأمر يتطلب إزالتها فوراً قبل إنهيارها المفاجىء ، وتتلخص أهم العيوب الإنشائية التى تظهر فى هذه الحالة فى تشققات وتصدعات فى العناصر الإنشائية تبدو بسيطة ثم تزداد عمقاً وخطورة .

٢-٢ أسباب المحنة الإنشائية :

٢-٢-١ الأخطاء فى تصميم الأساسات :

فقد يكون تصميم الأساسات غير ملائم لنوعية تربة طبقة التأسيس ، نتيجة عدم كفاية الجسات ، أو عدم الأخذ فى الاعتبار عند التصميم وجود أبار أو مصارف أو مقابر أو مقالب موجودة أسفل طبقة التأسيس ، أو عدم إعدادها بواسطة مهندس إنشائى مختص .

٢-٢-٢ الأخطار فى التصميمات الإنشائية للأعمال المعمارية :

وذلك فيما يختص بإعداد الرسومات الإنشائية للأعمال المعمارية ، حيث تتواجد هناك الأخطاء فى عمليات الحسابات الإنشائية للأعمال المختلفة ، وبالتالى القطاعات الخرسانية اللازمة لهذه الأعمال ، وحديد التسليح وحساباته المختلفة .

٢-٢-٣ الأخطاء نتيجة عدم التنفيذ طبقاً للمواصفات القياسية :

وتتلخص أهم هذه الأخطاء فى «٧» :

- التأسيس على طبقات من التربة غير صالحة للتأسيس عليها وعدم الرجوع لمصمم الأساسات لعمل التعديلات المناسبة عند ملاحظة تغيرات فى طبقة التأسيس عند تنفيذ الأساسات .
- عدم مطابقة مواد الإنشاء المستخدمة للمواصفات القياسية ، فالزلط والرمل غير خاليين من الشوائب ، مثل الأتربة أو المواد الطفلية ، أو الجيرية ، وكذلك استخدام حبيبات زلط غير متدرجة الأحجام ، وأيضاً استخدام رمل ناعم فى المون والخرسانات والأسمنت المورد للموقع غير مطابق للمواصفات القياسية ، وخاصة بالنسبة للأسمنت المستورد ، وكذلك تلف الأسمنت نتيجة لتعرضه للرطوبة قبل التوريد ، أو تشوينه السيىء فى الموقع . وحديد التسليح غير مطابق للمواصفات القياسية ، مثل الحديد السابق استخدامه والمصدىء والمسحوب

بطريقة وشكل غير مطابق للمواصفات ، والمياه المستخدمة تحتوى على أملاح أو كبريتات أو مواد عضوية .

- عدم مطابقة عملية خلط الخراسانات للمواصفات القياسية وذلك بعدم وضع النسب الصحيحة للمواد المكونة للخلطة الخرسانية ، وكذلك زيادة بعض مكونات الخلطة مثل الرمل والمياه ، أو تقليل كمية الأسمنت فى الخلطة ، أو دخول مواد غريبة فى الخلطة كالأتربة مثلاً ، وغير ذلك مما يؤثر على كفاءة الخرسانة ويضعفها ، كما أن عدم التقليب الجيد لمكونات الخلطة الخرسانية يؤدى إلى ضعف الخرسانة الناتجة وعدم تجانسها .

- ترحيل الأعمدة الخرسانية المسلحة عن مواقعها الهندسية المحددة فى الرسومات ، وعدم استقامتها رأسياً على امتداد ارتفاع العمل المعمارى ، مع عدم وجود أشاير للأعمدة أعلى السقف بارتفاع كاف للامتداد داخل أعمدة الطابق الأعلى ، وغير ذلك مما يؤثر على سلامة الهيكل الخرسانى .

- الأخطاء فى مصنعيات حديد التسليح ، أو التقليل من كمية حديد التسليح عما هو محدد فى الرسومات ، مما يؤدى إلى عدم مطابقة حديد التسليح للمواصفات القياسية والرسومات الإنشائية .

- عدم مطابقة عملية صب الخرسانة للمواصفات القياسية ، وذلك برش مياه كثيرة على الخرسانة أثناء الصب ، مما يؤدى إلى وجود فجوات بالخرسانة المسلحة بعد شكها ، تؤدى إلى التقليل من قوتها ، وتعرض حديد التسليح الموجود بها للصدأ . ومن الأخطاء الشائعة تحريك أسياخ التسليح من مواضعها الصحيحة فى الكمرات والأعمدة أثناء صب الخرسانات المسلحة .

- فك الشدات الخشبية للأسقف الخرسانية المسلحة قبل المواعيد التى حددتها المواصفات القياسية ، وحتى تكتسب الخرسانة المسلحة صلابتها وقوتها .

- عدم سلامة التركيبات الصحية وأعمال الطبقات العازلة وعدم مطابقتها للمواصفات القياسية ، مما يؤثر على سلامة أساسات العمل المعمارى والهيكل الخرسانى له ، مما يعجل بانهياره

٢-٢-٤ الانفصال الشبكى بين التصميم والتنفيذ :

عادة ما يعتمد التعبير المعمارى فى مراحله الأولية على تصور معين يحاول المعمارى التعبير عنه ، ولكن سرعان ما تخدعه مواد البناء التى حاول التعبير عنها بالرسم فلا تعطيه التعبير المعمارى الذى حاول الوصول إليه بالفكر التصميمى ، وربما يرجع الأمر فى ذلك إلى أن المخزون من الفكر المعمارى هو مخزون معظمه أجنبى (مستورد) أخذه من خلال اطلاعه على الكتب والمجلات الأجنبية ، أو من خلال مشاهدته فى بلاد الغرب ، أو من خلال العملية التعليمية الأجنبية الجذور «٨» .

فعلى سبيل المثال ، يمكن للمعمارى الغربى تأكيد الأفقية فى التعبير المعمارى (كفلسفة تشكيلية) من خلال استمرارية الفتحات بكامل عرض واجهة العمل المعمارى دون عناء أو افتعال الأمر الذى لا يستطيعه المعمارى المصرى الملتزم بالمؤثرات البيئية المحلية ، وهنا يلجأ للتحايل أو الافتعال باستعمال مواد بناء داكنة اللون على السطح الخارجي لتربط بين الفتحات تأكيداً للأفقية فى التعبير - شكل رقم (٥) - ويفاجأ بعد ذلك - عند التنفيذ - أن خصائص الشفافية للزجاج ليست متوفرة لهذه المواد الداكنة ، فيظهر الافتعال المعمارى واضحاً فى التنفيذ بعد خداع الرسم الذى أعد لإظهار الفكرة المعمارية ، ويمتد الخداع البصرى إلى محاولة رسم العقود على واجهة العمل المعمارى أو إضفاء تشكيلات معينة باستعمال الظلال التى ما تلبث أن يتلاشى تعبيرها المعمارى بعد التنفيذ ، ويظهر بدلاً منها حالة الزيف المعمارى «٨» .

٢-٢-٥ سوء استعمال الأعمال المعمارية :

كعمل غرف أعلى أسطح المبانى ، أسقفها من الخرسانة المسلحة ، ليست محملة على أعمدة الهيكل الخرسانى ، ولكنها محملة على قواطيع وأكتاف من المبانى ، وكذلك عدم

إجراء صيانة دورية لشبكة الأعمال الصحية وتركيباتها وعدم المعالجة الفورية لمنع تسرب المياه إلى المبانى والخرسانات المسلحة (٧) .

هذا بالإضافة إلى إجراء التعديلات والتغييرات المرتبطة بالتكوين الإنشائى للعمل المعمارى بسبب غياب الاحتياجات الفعلية ، وكذلك استعمال الأعمال المعمارية فى غير وظائفها المصممة على أساسها من الناحية الإنشائية ، وهى ما تعبر عنها القيم العددية للأحمال الحية المضافة إلى التصميم الإنشائى .

٢-٢-٦ الرغبة الملحة فى التوفير المادى :

كهدف أساسى لا تهم نتائجه ، فالاستشاريون يقرون أن أساسات الأعمال المعمارية سليمة وتتحمل تعليات إضافية ، وهم يتجاهلون المبادىء الهندسية الأساسية . والمهندسون الذين يوقعون بأسمائهم على الرسومات التنفيذية دون أن يكونوا قد صمموها أو حتى راجعوها . والملاك الذين يسلكون كل السبل لتعلية عماراتهم طوابق متعددة ، وهم يعلمون أن أساساتها لم تكن مصممة لتحمل هذه الطوابق ، ويتدخلون بشكل مباشر فى تقرير ما يصلح من مواد البناء اللازمة . والمقاولون والحرفيون الذين يغشون فى المون ومصنعيات البناء . والمشرفون على التنفيذ الذين يتغاضون عن تنفيذ الأعمال المعمارية طبقاً للاشتراطات والمواصفات القياسية . والمسئولون الحكوميون الذين يتهاونون فى تطبيق القوانين المنظمة لأعمال البناء . وغير ذلك من السلوكيات التى يؤدى انتشارها فى المجتمع إلى هدم البشر وإعاقتهم بدنياً عندما تنهار مبانيهم «٧» .

٣ - المحنة الجمالية :

وهى تعنى فشل العمارة المصرية المعاصرة فى تحقيق الملاءمة الجمالية التى تتناسب مع البيئة المحيطة وترضى أذواق المستعملين وتظهر العمل المعمارى فى صورة جميلة معبرة عن حقيقة التكوين المعمارى والمادى له .

٣-١ جوانب المحنة الجمالية :

٣-١-١ الفقر الجمالى فى تشكيل الفراغات الداخلية :

يحدث التوازن النفسى لمستعملى الفراغ الداخلى ، إذا حدث توازن تشكيلى معمارى وإنشائى بين العناصر المكونة لهذا الفراغ وهى : الأسطح ، والمقياس ، والنسب ، والضوء ، والألوان ، والأثاث الداخلى ، وذلك كله داخل إطار إنشائى محدد بالأسلوب الإنشائى المستخدم فى تنفيذ هذا الفراغ .

وعن التشكيل المعمارى لمعظم الفراغات الداخلية فى العمارة المصرية المعاصرة ، فانه يفتقد إلى هذا التوازن المنشود ، فلا تناسق بينه وبين الأسلوب الإنشائى المستخدم ، ولا انسجام بين طبيعة المواد واستخداماتها ، إضاءة طبيعية غير مدروسة يستعاض عنها بإضاءة صناعية ، لا هى موزعة بطريقة سليمة داخل سقف الفراغ ولا هى كافية لتحقيق شدة الإضاءة المناسبة ، مقياس ونسب خارج أبعاد الإنسان . ولنأتى إلى الأثاث الداخلى والذى يمثل وجوده مشكلة كبيرة داخل الفراغ ، فتصميمه وأبعاده وألوانه غير مناسبة لنسب وشكل الفراغ ، وبذلك تعبر الصورة النهائية (العشوائية) المدركة للفراغ عن حالة الفقر التشكيلى التى يعانى منها .

٣-١-٢ الفقر الجمالى فى التشكيل الخارجى :

يفتقد التشكيل الخارجى لمعظم الأعمال المعمارية المصرية المعاصرة إلى المبادىء المطلوبة لتحقيق الجمال المعمارى ، ويظهر ذلك فى صورة عدم الرضا النفسى عن هذه الأعمال ، والتى تتمثل أهم مظاهر الفقر الجمالى فيها فيما يلى :

– تعديل كثير من الأعمال المعمارية بما تتلائم مع احتياجات المستعملين ، كتركيب أجهزة التكييف ، أو تغيير بعض الفتحات ، أو فتح شبابيك جديدة أو تقفيل البلكونات وإضافة عشش للطيور بها – شكل رقم (٦) .

- فقدان الاتزان الجمالى بين الأعمال المعمارية المقامة حديثا مع القديمة القائمة ، فوسط مجموعة من الأعمال المعمارية القديمة ذات الطابع المتجانس الذى يتسم بالاحترام والوقار يتم هدم بعضها لتستبدل بأبراج الزجاج والحديد والألومنيوم - شكل رقم (٧)

- المسطحات الكبيرة من الزجاج والألومنيوم مع عدم صيانتها ، كذلك تكسية أجزاء من الواجهات بالأخشاب والتى تتأثر بالتغيير فى فروق درجات الحرارة والرطوبة ، ووصولها إلى حالة لا ترغب النظر فيها - شكل رقم (٨) .

- دهان الواجهات الخارجية للعمل المعمارى بألوان غير متجانسة ، غير متناسبة مع طبيعة العمل المعمارى وتكوينه المادى ، وقد يصل الأمر إلى تغيير الألوان فى واجهة العمل المعمارى الواحد ، بحيث يصبح عبارة عن بقع من الألوان ذات منظر شاذ ، وبتكرار هذه الظاهرة داخل الشارع الواحد تتحول الأعمال المعمارية داخله إلى كرنفال من الألوان .

- تعلية الأعمال المعمارية بإضافة أدوار جديدة كامتداد للاستعمالات الإدارية ، أو التعليمية ، أو الصحية أو السكنية ، أو غيرها من التعليات التى قد تكون ساعدت على حل بعض المشاكل المقصودة من ورائها ، ولكنها حولت العمل المعمارى إلى خليط من الطرز المعمارية متنافراً مع نفسه علاوة على تنافره مع الوسط المحيط به وخصوصاً وأن هذه الأعمال يتم تنفيذها باستعمال مواد وأسلوب إنشاء مختلف تماماً عن التشكيل المعمارى للعمل المعمارى الأصلى رقم « ٩ » .

- إضافة استعمالات أخرى للأعمال المعمارية ، كاستغلال الأدوار السفلية من العمارات السكنية فى عمل محلات تجارية أو ورش صناعية ، وما يتبع ذلك من تشطيب واجهات هذه الأعمال بمواد متنافرة فى معظم الأحيان ، علاوة على ظاهرة الإعلانات بالأشكال والأحجام والإضاءة والألوان المتناقضة متسببة فى تشويه واجهات العمل المعمارى ، وفقدان القدرة على إدراكه وتكوين العلاقة الحسية المتبادلة معه ، ومما يجب

ملاحظته أن المشكلة ليست فى إضافة استعمال مختلف ، بقدر ما هى إضافة عناصر غير مخطط وغير مصمم لوجودها فى العمل المعمارى فى مرحلة تصميمه .

– ترك واجهات الأعمال المعمارية بدون تشطيب وعدم دهانها ، أو تشطيب أجزاء منها وترك الباقى بدون تشطيب – شكل رقم (١٠) .

– عدم استكمال تنفيذ الأعمال المعمارية على المستوى الرأسى مما يؤثر على الطابع التشكيلى الذى ارتضاه المعمارى والمالك على الرسومات بعدد الأدوار المطلوبة ، والتى توضع على أساسها الفكرة التشكيلية للكتلة والواجهات المغلقة للعمل المعمارى ، حيث يتم تنفيذ دورين مثلاً من عمل معمارى مصمم على ستة أدوار ، ويترك استكماله فترة زمنية طويلة ، وعند تقرير استكماله قد تضاف أدوار ذات تشكيل معمارى مختلف عن التشكيل الأصلى للعمل المعمارى .

– فوض التشكيلات المعمارية ، التى تخضع لها الأعمال المعمارية والتى تعبر عن الفردية واللامبالاة فى تشكيل متنافر مع الوسط المحيط – شكل رقم (١١) .

– العيوب التنفيذية المتمثلة فى عدم دقة تنفيذ الأعمال الإنشائية لعناصر العمل المعمارى وتقابل الزوايا والأركان والمواد المختلفة داخل نطاق كتلة العمل المعمارى .

– كتل معمارية مشوهة ذات زوايا حادة ، تشكيلها المعمارى ذو انفعالات غير متجانسة وخصوصا بالنسبة لزوايا الرؤيا التى يمكن منها رؤية هذه الكتل كوقوعها على ناصية شارعين متقاطعين أو زيادة ارتفاعها عن الكتل المجاورة لها – شكل رقم (١٢) .

٣-٢ أسباب المحنة الجمالية :

٣-٢-١ سوء مواقع الأعمال المعمارية .

نظراً لامتداد العمران على الأراضى الزراعية فى المدن المصرية ، فقد نتج أن تقسيم قطع أراضى البناء سار على خطوط الأحواض الزراعية متأثراً بالملكية الخاصة ، وفى ظل قوانين تقسيم الأراضى والاشتراطات البنائية المعمول بها ، والتى لم تأخذ النواحى

المعمارية فى الاعتبار ، ظهرت مجموعة من قطع الأراضى ذات أشكال وتقسيمات غريبة ومع ارتفاع أسعار هذه الأراضى ، كان من الضرورى استغلالها بالكامل ، ومع صعوبة التعامل معها وتحقيق التصميم والتشكيل المعمارى المناسب لها وهى على هذه الحالة ، تخرج بصورة مشوهة للبيئة العمرانية .

٣-٢-٢ ارتباط التشكيل المعمارى بالجانب النفسى :

نظراً للعلاقة الوثيقة بين إدراك المدركات التشكيلية فى العمل المعمارى والحالة النفسية للمعمارى والمستعمل ، فإن ذلك يخلق حالة عدم الرضا فى معظم الأحيان عن الأعمال المعمارية ، فقد يرضى المعمارى عن التشكيل المعمارى لعمل ما ، لا يرضى عنه معمارى أخر ، ويرفضه مستعملوه بشدة .. أو العكس ، لأن عدم وجود معايير ثابتة للتشكيل المعمارى ، يتسبب فى ظاهرة التصرفات الفردية والعشوائية والتى يعبر اختلافها عن اختلاف القائمين بها .

٣-٢-٣ تقييد التشكيل المعمارى بمحددات غير سليمة :

إن التشريعات الحالية فى مجال البناء تتدخل بشكل مباشر فى التشكيل المعمارى للأعمال المعمارية ، وتقيده بشكل قوى ، حيث أنها تحدد الهيئة العامة للعمل المعمارى داخلياً وخارجياً ، وتترك للمعمارى استنباط التشكيلات المعمارية على السطح الخارجى مستعملاً فى ذلك مجموعة من الأشكال والألوان التى لا حد لها ، معتمداً على ما تقدمه له المصادر والمراجع الأجنبية ، أو على ما يوحيه ملاك الأعمال المعمارية من انفعالات شخصية بعيدة عن القيم التشكيلية ، ومن هنا تظهر الفردية المطلقة فى التشكيل المعمارى ، وتخرج الأعمال المعمارية بشكل متنافر مع بعضه البعض ومع البيئة العمرانية المحيطة به .

٣-٢-٤ عدم الاهتمام بدقة التفاصيل المعمارية الإنشائية :

فبعض المواد يحتاج استخدامها سواء فى الداخل أو فى الخارج إلى معاملات معمارية خاصة ، تتطلب أنواع خاصة من التفصيلات المعمارية الإنشائية ، وخصوصاً عند

تقابلها مع مواد (مثل التكسيات مع البياض ، أو تقابل الأركان المختلفة لهذه التكسيات) حيث يؤدى عدم الاهتمام بدقة تنفيذ هذه الأعمال إلى تشويهها وانعكاس ذلك على الناحية الجمالية فى هذه الأعمال المعمارية داخل الفراغات الوظيفية وفى شكل الكتلة من الخارج .

٣-٢-٥ الانفصال الشبكى بين الفكر التشكيلى والعمل المعمارى :

حيث ينخدع المعمارى بالفكرة التصميمية التى يقترحها ، ولا يقدر أبعادها التشكيلية بعمق ، ويساعد فى ذلك الخداع طبيعة المواد المستعملة وتأثيرها الطبيعى من واقع التنفيذ واختلاف ذلك التأثير وبالنسبة لمستعملى العمل المعمارى ، بالنسبة للمعمارى نفسه ، وتخرج الأعمال المعمارية على الرسومات بشكل منمق بالألوان الجذابة والتى تخفى وراءها الفكرة الأصلية وابتعادها عن الاحتياجات الجمالية المطلوبة ، وقد يفاجأ المعمارى بشكل المنظور على لوحات الرسومات المعمارية إذا قام غيره برسمه ، وذلك لعدم قدرته على التخيل أثناء وضع الفكرة التصميمية ، وتحدث المفاجأة الكبرى عند رؤية العمل المعمارى قائماً على الطبيعة ، والذى لا يرضى جمهور المستعملين رضاءاً جمالياً ، ولا يرضى حتى المعمارى نفسه والذى يتظاهر بالرضى .

وقد يصل ذلك الخداع النفسى إلى الدفاع عن هذا العمل المعمارى ، ومحاولة فلسفته بأنه يمثل اتجاهاً جديداً فى مجال العمارة .

٣-٢-٦ اضمحلال مستويات الثقافة المعمارية :

مع الاعتراف بأن العمارة أحد فروع الفنون التشكيلية ، تعتمد فى ادراكها على ثقافة ناضجة كامنة فى عقول مشاهديها ، فإن الملاحظ أن الخلفيات الثقافية المعمارية الكامنة فى عقول ملاك الأعمال المعمارية ومستعمليها تكاد تكون منعدمة ، ولهذا الموضوع أهمية كبيرة وخطورة عالية فى تشكيل العمل المعمارى داخلياً وخارجياً ، فالإنسان العربى فى المتوسط لا يستطيع أن يدرك إلا نسبه قليلة من الأبعاد المعمارية والتصميمات المقدمة إليه من المعمارى ، وخصوصاً فيما يتعلق بالنواحى الجمالية والكيفية التى يتم بها

استغلال إمكانيات عناصر ووسائل التشكيل المعماري ، ويزداد الأمر صعوبة مع انخفاض مستوى ثقافته المعمارية وزيادة إمكانياته المادية ، ويأخذ الرسومات التنفيذية إلى موقع التنفيذ المعماري حيث يغير فيها كيفما شاء ، ويأتي مستعملو العمل المعماري .

ولهم رأى آخر ، فالتغيير والإضافات تتم بحرية تامة ، والكل متصور أن ملكيته للفراغ الوظيفي الداخلي تعطيه الحق في ملكية التشكيل المعماري الخارجي ، والذي يعتبر في حقيقة تكوينه ملكية عامة .

٣-٢-٧ الرغبة الملحة في التوفير المادي :

في ظل سيطرة الماديات على الجوانب الحياتية المختلفة انعكس ذلك على الأعمال المعمارية في صورة استعمال مواد فقيره تشكيلياً أو ترك واجهات الأعمال المعمارية بدون بياض أو دهانات ، مع حذف أي شيء في العمل المعماري لا يؤدي وظيفة ملموسة ، أو بالأحرى لا يحقق أي عائد مادي فكل جزء من البناء محسوب العائد منه بدقة ، فما يحقق ربحاً مادياً فمرحباً به وما دون ذلك فلا حاجة إليه ، مع استبعاد القيم الجمالية والتي أصبحت آخر ما يمكن التفكير فيه ، إن لم تكن خارج نطاق التفكير أصلاً .

٤ - المحنة البيئية :

وهي تعني فشل العمارة المصرية المعاصرة في تحقيق الملائمة البيئية كمطلب هام وضروري لحياة الإنسان يساعده على القيام بالوظائف المختلفة على المستوى العضوي والنفسي والاجتماعي .

٤-١ جوانب المحنة البيئية :

٤-١-١ تنافر الأعمال المعمارية مع الوسط البيئي المحيط بها :

توجد علاقة تبادلية بين العمل المعماري والبيئة المحيطة به (طبيعياً وعمرانياً) ، هذه العلاقة علاقة نجاح بمسبب ، بمعنى أن كلاهما سبباً في نجاح الآخر ، فالعمل المعماري الناجح يكون جزءاً متمماً للموقع المحيط به ومنسجماً مع عناصره ، والموقع الناجح هو الموقع المحتوى على أعمال معمارية ناجحة ومنسجمة مع بعضها .

وفى العمارة المصرية المعاصرة ، تظهر الأعمال المعمارية بشكل متنافر مع البيئة الطبيعية المحيطة بها ، فالخرسانات والمسطحات الكبيرة من الزجاج والألومنيوم فى قلب الصحراء ، ذات الإقليم المعروف بخصائصه المناخية الحارة ، والتى من المفروض أن تنعكس على الأعمال المعمارية بطريقة التخطيط المفتوح ، حيث تعرض مكوناته الخارجيه للظروف البيئية ملائمة لحياة الإنسان - شكل رقم (١٣) .

وفى وسط المناطق التاريخية أو ذات الطابع الخاص ، نجد أبراج الحديد والزجاج والألومنيوم ، بشكل يتحدى فى سخرية تامة كل المبادىء والقيم المعمارية والوقار والاحترام الذى تتميز به هذه المناطق ، كمثال على ذلك متحف مراكب الشمس المقام فى منطقة الأهرامات ، والذى اعتبره بعض اساتذة العمارة وصمة عار فى جبين جميع الأطراف التى شاركت فيه «٩» . وغير ذلك من الأمثلة العديدة حيث يستخدم البلدوزر فى هدم الأعمال المعمارية القديمة لتحل محلها الأبراج الحديثة ، كما يحدث فى منطقة جاردن سيتى والمعادى بمدينة القاهرة - شكل رقم (١٤) .

٤-١-٢ الافتقار إلى الراحة الحرارية المناسبة داخل الأعمال المعمارية :

يعانى مستعملو معظم الأعمال المعمارية المصرية المعاصرة ، من عدم تحقيق الراحة الحرارية المناسبة لهم ، لمساعدتهم على القيام بالأنشطة الحياتية المختلفة داخل الفراغات الوظيفية لهذه الأعمال المعمارية ، ويؤكد ذلك ما يلى :

- إجراء بعض الدراسات الحديثة بالأجهزة العلمية الحديثة على أعمال معمارية إسلامية ، فوجد أنه فى فصل الصيف ، الحرارة تقل إلى خمس درجات فى الأعمال المعمارية الاسلامية عن مثيلتها مما تسمى عصرية ، إلى جانب أنها تزيد بنفس الدرجة شتاء عن الأعمال المعاصرة ، وقد تم قياس سرعة الهواء واختلاف درجات الحرارة والإضاءة الطبيعية الداخلية من المشربيات لتسجيل مستويات الإسطاع وقياس درجات الحرارة عند أسطح المواد المستعملة ، وكل ذلك بأجهزة قياس ترمومترات حديثة ، وقد ثبت

من كل هذه الاختبارات والقياسات أن حالة المناخ بصفة عامة فى الأعمال المعمارية الإسلامية أفضل من مثيلاتها التى تسمى عصرية «١٠» .

– فى الإسكان العشوائى لا تترك فراغات بين المساكن ، والتى تحتوى على فتحات من الأمام فقط على الشارع ، ومن الخلف أو من الجانبين على مناور لا يزيد مسطحها عادة عن خمسة أمتار مربعة ، وتستخدم هذه المناور لإضاءة وتهوية الحجرات السكنية والمطابخ ودورات المياه . وقد لوحظ فى أحوال نادرة ترك ردود جانبي للإضاءة والتهوية على شكل منور سكنى يفتح على الشارع ، وذلك فى بعض الحالات التى تكون قطعة الأرض فيها عميقة ، والشوارع بهذا الضيق لا تسمح بدخول الشمس والتهوية السليمة ، خاصة عند ارتفاع المساكن إلى خمسة أدوار وستة فى بعض الأحوال وأحياناً إلى أكثر من ذلك فالشوارع التى يقل عرضها عن ستة أمتار – وهى الحالة الغالبة فى هذه المناطق – مظلمة ورطبة ، ويزيد الحالة سوءاً عدم وجود صرف صحى فى هذه المناطق ، فتكون أرض الشارع معرضة للرطوبة المستمرة مما يؤثر بالسلب على الفراغات المطلة عليها «١١» – شكل رقم (١٥) .

وفى دراسة ميدانية (١٢) أجريت على أحد مواقع الإسكان الخاص فى مدينة أسيوط أوضحت النتائج أن المساكن معرضة للشمس فى فصل الصيف ، ومعظمها لا تدخله الشمس شتاءاً بالدور الأرضى ، كما أن فراغات الصالة والمطبخ والحمام لا يهتم بهم من ناحية التهوية .

– فى الإسكان الحكومى فهو يختلف من هذه الناحية ، ولو أنه يعانى من ظاهرة الكثافة العالية ، حيث تصل فى بعض المشروعات إلى أكثر من ٦٠٠ شخص/ فدان فى عين الصيرة والخليفة ، وهو فى معظم الأحوال أفضل من ناحية الإضاءة والتهوية ، إلا أنه فى بعض الحالات تقترب المساكن لمسافة تصل إلى ستة أمتار ومع ارتفاع خمسة أدوار ، يؤدى ذلك إلى نفس نوع الإضاءة والتشميس والتهوية الموجودة فى الإسكان العشوائى «١١» – شكل رقم (١٦) .

– بالنسبة للأعمال المعمارية ذات الاستعمال العام ، فإنها تخضع فى اختيار مواقعها لقوانين تقسيم الأراضى - وبالتالى يصعب معها تحقيق الراحة الحرارية المناسبة ، فقد يكون لموقع المشروع واجهة واحدة هى الجنوبية أو الجنوبية الغربية مثلاً . وعموماً فإنه حتى الأعمال المعمارية التى يتوفر لها موقع جيد ، فإن أسلوب التصميم المتبع فى برمجة عناصر العمل المعمارى داخل التكوين المادى له ، يكون بشكل متنافر مع الظروف المناخية المحيطة بالعمل المعمارى فالتوجيه يتم نحو الخارج ، والتشكيل المعمارى للكتل يتم بطريقة سطحية ، مع ثبات خط القطاع الخارجى – شكل رقم (١٧) – وبالتالى زيادة الأحمال الحرارية على الفراغات الوظيفية داخل العمل المعمارى شبابيك من الألومنيوم والزجاج بمسطحات كبيرة – شكل رقم (١٨) – فى بيئة تتسم بشدة الاستضاءة العالية صيفاً مما يعكس أشعة الشمس على تلك الواجهات وتصبح عناصر من الصعب النظر اليها . حتى أن كاسرات الشمس التى تستخدم غير ناجحة مناخياً ، فهى تؤدى إلى تكوين جيوب هوائية وزيادة فى الاحمال الحرارية . وكذلك استخدام الألوان الداكنة فى التشطيبات الخارجية . بالإضافة إلى أرضيات البلاط والرخام والموكيت ، والتى تؤدى إلى زيادة درجة حرارة الأرضية وخصوصاً فى حالة استخدام الموكيت ، « ١٠ » ، والنتيجة اللجوء إلى الوسائل الصناعية من تكييف وكهرباء . والتى تؤدى إلى خفض درجة الحرارة بدون ترطيب للهواء مع خمول وضيق الشعيرات الدموية للإنسان ، بالإضافة إلى الإسراف فى استخدام الطاقة الكهربية .

– واخيراً يرى العالم المتخصص " انطون شنيدر " :

" أن السكن فى الأعمال المعمارية الحديثة ، يؤدى إلى أمراض كثيرة منها قلة النوم والاضطرابات النفسية ، والتى يمكن أن تؤدى إلى أمراض مزمنة قد تصل إلى الأورام السرطانية فى النهاية وهو يعتقد أن حوالى ٩٠ ٪ من سكان المدن الصناعية يعانون من الأمراض بسبب الإسكان وذلك لأن المعماريين يغفلون الجوانب التى تناسب البيئة التى يبنون فيها " «١٠» .

٤-٢ أسباب المحنة البيئية :

٤-٢-١ الانفصال الشبكى بين التصميم والبيئة :

حيث يتم تكرار أساليب التصميم المعمارى للأعمال المعمارية فى بيئات مختلفة ، عن طريق اقتباس تصميمات منشورة فى الكتب والمجلات أو منفذة فى الموقع . فلا يزال بعض المعماريين فى مصر ، ينقلوا إليها عمارة الغرب وتطبيق أسسها وأساليبها وتصميماتها وواجهاتها على أعمالها المعمارية ، فى بيئة مختلفة وجو مختلف (١٣) . ولا شك فى أن أصحاب مواقف التغريب هم المسئولون عن كرنفال العمارة فى المدن الآن (١٤) ، ناطحات السحاب الكريستالية وعمارة الزجاج والألومنيوم فى بلاد الشمس المشرقة ، فكان هذا الخلط وذاك التناقض وانعدام الشخصية واضحاً على الأعمال المعمارية ذات الاستعمال الخاص والعام .

٤-٢-٢ الرغبة الملحة فى التوفير المادى :

حيث تهمل الدراسات المناخية فى تصميم الأعمال المعمارية ، باعتبار أنه لا فائدة من ورائها ، مع إهمال الوسائل التقليدية فى معالجة المناخ ، والاعتماد بصورة أساسية على الوسائل الصناعية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد يحاول المعمارى أن يدخل فى التصميم احترام البيئة والجوار ، بينما يصر المالك على تحقيق رغباته المادية قبل كل شىء وأن النفع من مبناه يطغى على النظام واحترام البيئة والوسط المحيط «١٥» .

٥ - المحنة الاجتماعية :

وهو يعنى فشل العمارة المصرية المعاصرة فى تحقيق الملاءمة الاجتماعية ، لتحقيق الاحتياجات الاجتماعية المطلوبة من وراء إنشاء الأعمال المعمارية .

٥-١ جوانب المحنة الاجتماعية :

٥-١-١ الافتقار إلى الخصوصية البصرية فى الأعمال المعمارية :

تعتبر الخصوصية البصرية مطلباً اجتماعياً هاماً ، حيث أنها تعنى الإطار المناسب لحياة الإنسان الذاتية فى وجوده مع الاخرين - الحياة فى عزلة وسط المجتمع - يحس معهم بالارتباط النفسى والاجتماعى . وعموماً فإن الخصوصية يختلف معناها باختلاف وظيفة العمل المعمارى والظروف الاجتماعية المحيط به . وعلى الرغم من تغير مفهوم الخصوصية فى العصر الحديث ، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية ، فإنه مازالت الحاجة شديدة إلى تحقيق هذا المطلب فى المساكن - شكل رقم (١٩) .

وتعانى معظم الأعمال المعمارية السكنية المصرية المعاصرة من فقدان الخصوصية داخلياً وخارجياً ، ويؤكد ذلك دراسة ميدانية «١٢» أجريت على موقعين أحدهما إسكان حكومي والآخر إسكان خاص ، كانت النتائج كما يلى :

- ٨٠ ٪ من المساكن الحكومية ، ٥٤ ٪ من المساكن فى القطاع الخاص يحدث لها جرح من المساكن المقابلة - شكل رقم (٢٠) .
- ٣٠ ٪ من المساكن الحكومية ، ومساكن القطاع الخاص ، يحدث لها جرح من المارة .
- ٤ ٪ من المساكن الحكومية ، ٣٦ ٪ من مساكن القطاع الخاص ، يحدث لها جرح من الشقق المقابلة .
- ١٠٠ ٪ من المساكن الحكومية ، ٦٦ ٪ من مساكن القطاع الخاص ، لا تتحق الخصوصية الداخلية بها - شكل رقم (٢١)

٥-١-٢ الافتقار إلى الخصوصية السمعية فى الأعمال المعمارية :

من الملاحظ أن التصميمات الحديثة لمعظم الأعمال المعمارية المصرية المعاصرة تحتوى على فتحات كثيرة ، كما أن الفراغات الوظيفية الداخلية تفتح علي بعضها ،

بالإضافة إلى استعمال مواد إنشائية ذات قدرة منخفضة على العزل الصوتى ... وهذا يجعل العمل المعمارى ضعيفاً فى مواجهة الضوضاء الصادرة من الداخل والخارج ، كما أنه لأسباب اقتصادية تتلاصق الأعمال المعمارية بجوار بعضها وتتضاعف الضوضاء إلى درجة أن تتحول المجاورة السكنية إلى معتقلات تعذيب ، زد على ذلك من ضوضاء الجيران أنفسهم بما لديهم من أجهزة كهربائية ومكبرات صوت وغير ذلك من مصادر الضوضاء «١٦» ، والتى تعتبر من أسوأ المضايقات لأنها تقطع حبل التفكير وتسبب أمراضاً عضوية ونفسية واجتماعية بالإضافة إلى تأثيرها على الإنتاج وخصوصاً فى مواقع الأعمال «١٦» .

٥-١-٣ ظهور موجه الأعمال المعمارية العالية :

ظهرت هذه الموجة فى مصر فى الستينات من هذا القرن ، حيث بدأت بعمارة الساحة فى وسط القاهرة بارتفاع ٢٠ دوراً ، ثم أبراج النيل على ضفتيه الشرقية والغربية ، والتى وصل ارتفاع بعضها إلى ٢٥-٣٠ دوراً .. كما ظهرت مجموعة من الفنادق الهامة بارتفاعات عالية ، وعلى الأخص فى المناطق التى تقع على كورنيش النيل وفى الجزء الذى يتوسطه ، وكان متوسط ارتفاعها ما بين ١٢-٢٠ دوراً ، ما عدا فندق شيراتون الذى زاد عن ثلاثين دوراً ، بالإضافة إلى برج القاهرة ومبنى الإذاعة والتليفزيون «١٧» ، ثم انتشرت هذه الموجة بشكل كبير وارتفاعات أكبر ، ليس فى مدينة القاهرة ولكن فى معظم مدن الجمهورية ، ولم يقتصر استعمالها فقط على الوظائف الإدارية ، بل امتد أيضاً إلى المجال السكنى - شكلى رقم (٢٢) ، (٢٣) .

وإذا كان الاتجاه نحو بناء الأعمال المعمارية السكنية العالية فى بعض المواقع الجمالية ، أو فى مناطق ذات الأرض المرتفعة القيمة له مبرراته فإن كثيراً من الاعتراضات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك فإن اتخاذه كمبدأ عام فى تعمير المناطق

السكنية اتجاه خطير ، وإذا كانت دولة كأمريكا انتشر فيها استعمال الأعمال المعمارية العالية ، وتعتبر الدولة الأولى فى هذا المجال فإن الإحصائيات مازالت تشير إلى أن استعمال المساكن الخاصة والأفقية فى نفس الوقت هو الاتجاه السائد فى المناطق السكنية «١٧» .

وتتضح حظورة الأعمال المعمارية العالية من الناحية الاجتماعية فيما يلى :

- تفتيت المجتمع فى طبقات الجو ، بدلاً من تحقيق الكيان العضوى الإنسانى له .
- تأثيرها الاجتماعى على الأطفال والرجال والسيدات ، فيبتعد الأطفال عن أماكن اللعب والالتقاء مع المجتمع وتزداد المسافة بين الرجال وأماكن أعمالهم ، وبين السيدات وأماكن الخدمات ، ويبتعد كبار السن عن أماكن الالتقاء مع أقرانهم «١٨» ، مسببة لهم الحرمان من الاختلاط بالناس ، وقد دلت الدراسات على أن ذلك له علاقة بالاختلال العقلى ، وإن المعدلات المرتفعة من أمراض انفصام الشخصية يحدث بين مجموعات من الناس التى تعيش منعزلة عن العلاقات الاجتماعية فى المناطق السكنية «١» .
- إنها تشجع على ارتكاب الجرائم ، بالإضافة إلى إنماء الشعور بالعزلة والغربة ، فقد وجد أن معدل الجرائم زاد من ٢,٦ لكل ألف شخص فى المساكن ذات الطوابق الستة ، إلى ١١,٥ لكل الف شخص فى المساكن التى تزيد عدد أدوارها عن ١٩ طابقاً ، ولذلك يوصى بألا تزيد عدد الطوابق بمشروعات الإسكان عن أربعة ادوار «١٩» .
- أصبح الناس من كثرة تأقلمهم على هذه الحياة المنغلقة داخل مساكنهم يجدون صعوبة كبيرة فى العيش وممارسة الحياة خارجها ، ففى دراسة أجراها

(لورى) وجد أن الناس المنغلقين على أنفسهم ، نفوسهم منكسرة وغير قادرين على النظر إلى الناس ، وفى عيونهم ومن طول فترة بقائهم داخل مساكنهم أصبحت مشاكل العالم الخارجى أقل الحاحا عليهم من المسائل البسيطة التى يقابلونها داخل مساكنهم . وفى دراسة أخرى أجراها (آبل) على فتيات فرض عليهن البقاء فى الوحدة السكنية فترات طويلة معزولات عن المجتمع الخارجى ، تبين أن اختلالاً حدث فى مقدرتهن على التفكير المستقل والقيام بأنشطتهن اليومية ، وأصبحن يتقبلن الحكم والسيطرة من المسئولين عنهن «٤» .

- إنها تؤدى إلى زيادة الكثافة السكنية والسكانية فى الفدان وقد ثبت علمياً أن الزحام يسبب الشعور بالارهاق ، ويسبب تغييراً فى السلوك وفى التمثيل الفسيولوجى للانسان ، فمن دراسات أجراها كل من : (كاهون) ، (هول) ، (اردرى) ، (موريس) تبين أن أعلى درجات العنف والخلل النفسى والاجتماعى نشأ بسبب الاعداد الكبيرة والكثافات المرتفعة «٢٠» .

وعن رغبة المستعملين فى سكنى هذه الأعمال المعمارية يمكن الإشارة إلى الدراسات التى أجراها مركز البحوث العلمية القومى فى فرنسا من خلال عملية مسح اجتماعى عن موضوع الطوابق ، تبين منه أن الغالبية العظمى من الأهالى لا يرغبون فى أن يكون سكنهم أكثر من ثلاثة طوابق ، برغم وجود المصاعد الكهربائية لأن الأمر يتعلق أولاً وأخيراً بعلاقة الإنسان هو وأولاده بسطح الأرض الذى يمرحون فى مجاله ، فإذا ما ارتفع السكن بعيداً عن سطح الأرض ، انقطعت صلة الإنسان به ، وتعثرت رقابة الأهل على الأولاد إذا ما خرجوا من الشقة التى تقع فى الطابق السادس أو العاشر مثلا «٢١» .

٥-١-٤ تشابه وتكرار الأعمال المعمارية :

ان نظرة واحدة إلى معظم الأعمال المعمارية المصرية المعاصرة ، كافية لأن تفسد اليوم ، فهذه الأعمال وإن اختلفت فى تشكيلها ، فان معظمها يتشابه من الداخل ، وكأن هذه النماذج المتكررة من التصميمات هى الحل الامثل ، أما المشاكل التى تظهر كنتيجة لهذه التصميمات فمتروكة لقوى الطبيعة لكى تتعامل معها أو يحلها من يشغلها ، ومما يؤسف له أن هذه الأعمال تتكرر فى طول البلاد وعرضها ، دون أدنى اعتبار لمدى ملاءمتها الجغرافية الموقع وحالة المناخ ، وطبيعة وعادات وتقاليد المجتمع الذى سيعيش فيها .

فمشروعات الإسكان الحكومى ، تتكرر فى جميع أنحاء الجمهورية من الأسكندرية حتى أسوان نجد مناطق الإسكان الجديدة فى سيناء لا تختلف كثيراً عما نراه فى مساكن السواح والشرابية فى القاهرة ، وعندما تزدحم هذه المدن بالمساكن والسكان فسوف لا يستطيع الناس تحديد اتجاهات طرق المدينة الجديدة ، ولن يتعرفوا على المكان التقريبى للمراكز الرئيسية بها «١» .

ولم يقتصر التشابه والتكرار فى المساكن على الإسكان الحكومى فقط ، بل امتد إلى الإسكان الخاص ، والذى تتشابه فيه أحجام الكتل المعمارية وتفاصيلها المعمارية والإنشائية ، وتتوالى بصورة متكررة على الامتدادالتخطيطى للشوارع المختلفة – شكل رقم (٢٤) .

ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة لم تقتصر على الأعمال المعمارية السكنية فقط ، بل امتدت لتشمل الأعمال المعمارية ذات الاستعمال العام ، ويبدو ذلك واضحاً فى تشابه وتكرار الأعمال المعمارية التعليمية والإدارية .. بوصفها أعمالاً تنفذ بواسطة الدولة ، والتى تحتفظ لنفسها بحق تكرار هذه الأعمال فى مواقع مختلفة .

ومما لا شك فيه ، أن هذه الظاهرة ذات تأثيرات قوية من الناحية الاجتماعية فى مستعمليها ، ويؤكد ذلك ما يلى :

- تؤدى المجموعات السكنية ذات العمارات الجرداء ، وذات الشوراع والميادين القفراء ، والمدراس الخالية من التعبيرات الفنية ، إلى قتل أى إحساس فنى لدى الأطفال والبالغين « ٢٢ » .
- الشعور النفسى للمستعمل بعدم احترام شخصيته ، والمنعكسة فى شكل اختلاف الاحتياجات الاجتماعية لكل منهم حتى فى خلال المرحلة السنية الواحدة .
- فقدان الارتباط النفسى بين الأعمال المعمارية ومستعمليها وهذه علاقة طبيعية تبادلية تنشأ فيما بينها ، وينعكس فقدان هذه العلاقة على المستعملين فى صورة عدم الرضا النفسى عن هذه الأعمال وعدم اقتناعهم بها .
- صعوبة الإدراك الذهنى لهذه الأعمال ، وعدم القدرة الذهنية على وصول المستعمل لمسكنه داخل هذه التجمعات السكنية المتشابهة والمتكررة ، ففى دراسة ميدانية «٢٣» أجريت على أحد مواقع الإسكان الحكومى فى مدينة أسيوط ، وجد أن ٥٧ ٪ من العينة يميزون مساكنهم بسبب وجود عمل معمارى هام ، بينما ٣٧ ٪ باختلاف لون الواجهات ، ٦ ٪ بوجود عناصر تشكيلية أو عناصر مميزة .
- وجد أن تصميم المساكن فى تشابه وترتيب هندسى متكرر يثير الملل والكآبة ، ويسبب أكثر الضرر لنفسية المستعملين .

٥-١-٥ تصنيع الأعمال المعمارية :

مع ظهور الحاجة الملحة إلى وسيلة سريعة للبناء لتعويض النقص الكمى فى الأعمال المعمارية كان الاتجاه نحو صناعة البناء ، كتطبيق لنظريات معمارية تهدف إلى تصنيع العناصر الإنشائية المكونة للأعمال المعمارية فى أنظمتها المختلفة .

إلا أن الصورة التى أصبحت عليها سواء تخطيطياً (بدخول حركة الونش فى تخطيط الموقع وتقييد شكل ترتيب العمارات السكنية ، وشكل مسطح فراغاتها السكنية) ، أو معمارياً (بانتاج وحدات قياسية ثابتة المقاييس ، تدخل بشكل مباشر وقوى فى عملية التصميم المعمارى) جعلتها أقرب إلى تصنيع العمارة منها إلى تصنيع البناء (والفرق متسع بين كلا المفهومين) فالأعمال المعمارية أصبحت عبارة عن أدوات جاهزة ، تأتى من المصنع فاقدة تماماً لأى قيم إنسانية ، شأنها فى ذلك شأن صناعة الماكينات والمعدات .

وتتضح آثار تصنيع الأعمال المعمارية من الناحية الاجتماعية فيما يلى :

- صعوبة التفرقة بين الأعمال المعمارية ذات الوظائف المختلفة ، المصنع والمدرسة مثلاً .
- إثارة الملل والكآبة النفسية مع تطابق وسطحية التشكيل المعمارى ، وكل ذلك له انعكاسات نفسية خطيرة على الكيان النفسى والاجتماعى ، فقد اجمع أهالى مدينة العاشر من رمضان على أن تجربة الاسكان الجاهز بها تعتبر أسوأ ما فى المدينة « ٢٤ » .
- صعوبة تحقيق الاحتياجات الاجتماعية كالخصوصية بصرياً وسمعياً ، بسبب تسرب الترددات الصوتيه خلال الوصلات المختلفة وعدم القدرة على تطويع التصميم المعمارى فى تحقيق الخصوصية الداخلية ، وهى بذلك تمثل قيداً على الإبداع المعمارى الاجتماعى .

٥-٢ أسباب المحنة الاجتماعية :

٥-٢-١ الرغبة فى التظاهر وإظهار القوة والغنى :

ويظهر ذلك بوضوح فى الأعمال المعمارية العالية ، والتى أصبحت تبنى لتكون منبراً للتظاهر والتفاخر والتكبر والتعالى على الآخرين ، وخصوصاً إذا كان الغنى بعد الفقر ، ويكون فى ذلك بتر للنعمة ، وبالتالى تدب بذرة الخلل فتضيع روح التجانس الاجتماعى

والإحساس بالجوار وحق الجار وتدب روح الصراع الطبقى ، صراع الطبقة الغنية مع الطبقة الفقيرة وصراع القادر مع غير القادر ، ويدب الحسد والتباغض وهنا يكون الشقاق الاجتماعى الذى يؤدى إلى ضياع روح التآلف والجماعة فى المجتمع «٢٥» .

يضاف إلى ذلك سيطرة رأس المال الذى يمكن أن ينشط مسألة الصراع ، ويدفع إلى الأسواق بمزيد من مواد البناء وفنون تقنية متطورة مع الرغبة فى الدعاية وابراز قوة المؤسسة الاقتصادية أو الشركات أو البنوك أو الأفراد ، بحيث يبنى كل عمل معمارى بشكل وحجم وارتفاع أكبر ، حتى يظهر ويفرض نفسه على الصورة العامة للمدينة .

٥-٢-٢ إفلاس النظرية المعمارية عن ملاحقة التطورات الاجتماعية :

وفى ذلك لا يمكن الفصل بين النظرية المعمارية العالمية والمصرية ، نظراً للارتباط الوثيق فيما بينها ، والتأثير المتبادل بين كل منهما .

ففى مصر تأثر الفكر المعمارى بالعجز الفكرى فى النظرية المعمارية العالمية ، والذى واكب الامتداد السريع لنفوذ الدول الغربية فى أنحاء العالم النامى ومنها مصر ، مما جعل عجز النظرية المعمارية كارثة فكرية ، حيث أنها برغم شللها عن معالجة قضايا التطور الاجتماعى بيئياً واجتماعياً ومعمارياً داخل الولايات المتحدة ، فإنها بقيت رمزاً آصماً للبلاد التى امتد فيها نفوذ دول الغرب لتزيد من تبعيتها وتحد من قدراتها . ولا تستثنى من ذلك النظرية المعمارية الغربية فى قالبها الأول أو الأوربى متمثلة . فى مدرسة الباوهاوس أو مدرسة الفنون الجميلة ، أو فى امتدادها عبر الأطلنطى فى مدرسة شيكاغو ، أو تعاليم معلمى الباوهاوس فى أمريكا من (جروبيس) إلى (ميس) وغيرهم وما رفعوه من شعارات التصنيع ، أو الأمريكيين مثل (فرانك لويد رايت) وما رفعه من شعارات العضوية .

ولا يستثنى من هذا العجز الجيل الثانى أمثال (لويس فان) أو تلاميذه (فنتورى) و(مور) و (فنسنت سكالى) ، وغيرهم وما مثلوه من مبادىء رومانسية وإن أسموها

المدرسة الإنسانية ، حتى المحدثون مثل (الكسندر) و(هيراكن) و (تترز) ، وغيرهم والذين يدعون المدخل الاجتماعي للعمارة . ففي كل حقبة يتم انتقال الفكر من أوربا إلى الولايات المتحدة ثم إلى دول بلاد العالم النامى ، مسجلاً في كل دورة عجز النظرية المعمارية عن إفراز تصور متكامل لإجابة المتطلبات الاجتماعية لمجتمع العالم المتقدم سواء كان ذلك احتياجات سكانية أو عمرانية أو معمارية قبل أن يصدر للعالم النامى «٢٦» .

فالقوالب الجامدة من التصميمات المعمارية التقليدية بدعوى الطراز الدولي والمستمرة عبر العصور المختلفة وكأن المجتمع لا يعرف إلى طريق التطور سبيلاً .. حيث ينشغل المعماريين بإيجاد الحلول للمشاكل التصميمية الصغيرة بمقارنتها بالمشكلات الاجتماعية التي تنتج عنها ، والتي ربما لا يدركها المعمارى أو يتجاهلها عن قصد تحقيقاً لمطالب أخرى ، في أغلب الأحيان تكون مطالب مادية .

٥-٢-٣ الانفصال الشبكي بين التصميم والمجتمع :

يتم إعداد التصميمات المعمارية في غيبة من الدراسات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الاحتياجات الاجتماعية اللازمة لمستعملي هذه الأعمال ، وبذلك تتسع المسافة بين الكيفية التصميمية ومطالب المجتمع ، ويساعد على هذه الظاهرة اقتباس تصميمات الأعمال المعمارية القائمة في مجتمعات تختلف طبيعة تكوينها وسلوكيات أفرادها عن طبيعة وسلوكيات المجتمع المصرى . ويظهر ذلك بوضوح في ظهور المسكن الأوربى في مصر متطوراً عن المسكن الإسلامى ، وتعدد صور هذا التطور حتى وصلت إلى الصورة الحالية والتي لا تفي بأى مطالب اجتماعية .

٥-٢-٤ الرغبة الملحة في التوفير المادى :

يتجه الملاك نحو المحافظة على التقليدية في التصميمات المعمارية ومكوناتها الإنشائية ، ظناً منهم بأن ذلك يساعد على التوفير المادى ، كذلك يتم تكديس الأعمال المعمارية السكنية في مواقع غير مدروسة ، وتكرار نماذج الأعمال المعمارية ذات

الاستعمال العام .. كل هذا فى اعتقاد خاطىء بأن تعميم مبدأ التشابه والتكرار وتكديس الأعمال المعمارية ، هو ذلك الاقتصاد المنشود (الملاءمة الاقتصادية) ، والنتيجة العكسية المؤكدة لسوء فهم هذا المبدأ ظاهرة كما تم توضيحها فى صورة فقد الاحتياجات الاجتماعية فى الأعمال المعمارية .

٦ - المحنة الاقتصادية :

وهى تعنى فشل العمارة المصرية المعاصرة فى تحقيق الملاءمة الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الاحتياجات الوظيفية والإنشائية والجمالية والبيئية والاجتماعية .

٦-١ جوانب المحنة الاقتصادية :

٦-١-١ الفاقد الاقتصادى فى الأعمال المعمارية :

على الرغم من ظهور الحاجة الملحة لتحقيق الجوانب الاقتصادية بالمنطق السليم فى الأعمال المعمارية ، ومحاولة جميع الأطراف البحث عن الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الهدف ، فإن بعض الأعمال المعمارية يكون إجمالى تكلفتها الكلية كبيراً بمقارنتها بالمنفعة المطلوبة منها وتتمثل أهم مظاهر الفاقد الاقتصادى فى الأعمال المعمارية فيما يلى :

- مسطحات وأحجام الفراغات الوظيفية الغير مستغلة وظيفياً والتى لجأ إليها المعمارى فى محاولة لتوفيق المساحات للعناصر والوظيفية فى العمل المعمارى ، دون معرفة أى استخدام لها ، والتى يتم استعمالها فى وظيفة لا تتطلبها طبيعة تكوين العمل المعمارى .

  هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد يكون الفاقد الاقتصادى فى مسطحات وأحجام الفراغات الوظيفية ، حيث يتم تصميمها بمسطحات واحجام أكبر من المطلوب لتحقيق الأنشطة الحياتية المختلفة بداخلها .

- التشكيلات المعمارية المضافة الغير مرتبطة بأصل العمل المعمارى التصميمى والإنشائى نتيجة لسوء فهم واستخدام عناصر ووسائل التشكيل المعمارى تحقيقاً لأهداف معينة تنم عن الفردية واللامبالاة المعمارية .

- الفقد فى الطاقة الحرارية والميكانيكية نتيجة لإهمال الوسائل التقليدية فى معالجة المناخ والاعتماد شبه التام على الوسائل الصناعية التى ظهرت كنتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، مثل أجهزة التهوية والتبريد والتسخين الميكانيكية .
- الفقد فى المواد والتجهيزات المستوردة التى يصعب صيانتها وتزداد تكاليف استخدامها علاوة على زيادة تكاليف استيرادها أصلاً ، مما يؤدى إلى زيادة التكاليف الكلية للعمل المعمارى عموماً .
- الفقد فى الوقت المخصص للإنشاء وذلك بزيادة المدة الزمنية اللازمة لإنشاء العمل المعمارى ، منذ لحظة التفكير فيه وحتى البدء فى إشغاله ، مما يؤدى إلى أن الأعمال المعمارى تبدأ بتكلفة معينة متوقعة تزداد نسبتها خلال مراحل التنفيذ «٢٧» .

٦-١-٢ المبالغة فى التوفير فى بناء الأعمال المعمارية :

أدى ظهور الحاجة الملحة إلى الاقتصاد فى البناء إلى اتباع أساليب غير منطقية كمحاولات لتحقيقه ، تعبر عن سوء فهم وإدراك للكيفية التى يمكن تحقيقه بها فى الأعمال المعمارية بوصفها منتجات لا تنطبق عليها شروط المنتجات السلعية الحياتية الأخرى . ومما يؤكد سوء الفهم هذا ، الحالة المعمارية والإنشائية التى وصلت إليها بعض الأعمال المعمارية ، التى تمت إزالتها فوراً لما قد تسببه من خطورة على أرواح مستعمليها .

وتبدو هذه الظاهرة واضحة وبشكل خاص فى مشاريع الإسكان الحكومى التى نفذتها الدولة ، والتى حاولت من خلالها تحقيق الجوانب الاقتصادية بأسلوب غير منطقى عن طريق «٢٨» :

- العمل على خفض مسطحات الوحدات السكنية ، عن طريق إعطاء أقل المسطحات الممكنة للسكن ، بهدف توفير أعداد كثيرة من الوحدات السكنية بمسطحات

صغيرة ، دون الأخذ فى الاعتبار نوعية الأسرة التى ستستعملها وحجمها كأسرة مكونة من فردين أو عشرة أفراد مثلاً .

- العمل على خفض مستويات تشطيبات الأعمال المعمارية والإنشائية ، عن طريق استخدام مواد قليلة الجودة والكفاءة ، والانخفاض بمستوى الأعمال التكميلية (كالأعمال الصحية) بوجه عام . ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل امتد نحو العمل على خفض مستوى الأعمال والمواد الإنشائية المكونة للتكوين المادى للعمل المعمارى .

- اختيار بعض المناطق النائية البعيدة عن مركز الخدمات لإقامة تجمعات سكنية عليها كالأرض الصحراوية أو الأرض منخفضة الثمن ، كمثال على ذلك بعض التجمعات السكنية فى اطراف كثيرة حول مدينة القاهرة ، ويؤدى ذلك إلى زيادة الأعباء الاقتصادية ، وخصوصاً فيما يتعلق بتكاليف الانتقال لمستعملى هذه التجمعات فى ظل غياب الخدمات اللازمة داخل نطاق هذه التجمعات .

- زيادة الكثافات السكانية والسكنية فى الفدان عن طريق بناء عمارات سكنية مكونة من أربعة أو خمسة أدوار ، وأحياناً يتم تخطيط الموقع السكنى بحيث تكون العمارات متقاربة إلى حد كبير بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من هذه العمارات . على الرغم من أن مبدأ زيادة الكثافة بهدف التوفير الاقتصادى ، مبدأ غير منطقى ، فقد وجد بالدراسة أنه بفرض ثبات الظروف الخاصة بالموقع السكنى (النموذج السكنى المستخدم - المساحة المخصصة للخدمات المركزية - الطرق وممرات المشاه - عدد الأدوار السكنية - مستويات التشطيب) فإن إجمالى تكاليف المشروع تزيد على وجه الإطلاق كلما زادت الكثافة «٢٩» .

- إهمال الدراسات الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية لمستعملى هذه العمارات السكنية ، وأيضاً إهمال الدراسات البيئية لمواقع هذه المشروعات .

٦-٢ اسباب المحنة الاقتصادية :

٦-٢-١ سوء فهم الاقتصادى والرخيص :

إن المنطـق الاقـتـصـادى السليـم فـى العـمـل المعـمـارى يعنـى بتـوفـيـر احتيـاجـات مستعمليـة (الوظيفية - الإنشائية - الجمالية - البيئية - الاجتماعية) بأقل تكاليف ممكنة ، وقد اتجه أطراف العمل المعمارى فى العمارة المصرية المعاصرة نحو تحقيق الأرخص باعتبار الماديات هى الحكم الأول والأخير فى تقرير الجانب الاقتصادى فى العمل المعمارى ، فلا يهم اختيار الفكر التصميمية الأكثر جودة والأعلى تكلفة ، طالما توجد الأخرى الأقل تكلفة ولا سؤال عن مدى جودتها ولا داعى لاستخدام مادة إنشائية أكثر متانة وجمالاً طالما أنها تزيد فى التكلفة عن مادة أخرى أقل متانة وجمالاً ، إلى جانب عدم إدخال الزمن (عمر العمل المعمارى) فى الحسابات الاقتصادية .

٦-٢-٢ الانفصال الشبكى بين التصميم والاقتصاد :

تعتبر مرحلة التصميم من أهم مراحل العمل المعمارى ارتباطاً بالتكلفة الكلية ، فعلى الرغم من أن تكلفة المعمارى تزداد خلال المرحلة النهائية إلا أن التأثير على التكلفة النهائية يكون أعظم فى المرحلة الأولى ، وهذا يعنى أن تلكفة مرحلة التصميم تعتبر صغيرة بالمقارنة بالتكلفة النهائية للعمل المعمارى ، وهذه بدورها تعتبر جزءاً بسيطاً من تكلفة التشغيل والصيانة ، ورغم أن التكلفة قليلة جداً فى المرحلة الأولى من عمر العمل المعمارى إلا أن القرارات التى تتخذ خلال هذه المرحلة تكون ذات تأثير كبير على التكلفة النهائية «٣٠» .

ومع غياب الدراسات الاقتصادية السليمة للعمل المعمارى فى هذه المرحلة واحتياجات عناصره المختلفة ، واحتياجات المستعملين له ، فإن ذلك يؤثر على طبيعة القرارات المرتبطة بالناحية الاقتصادية بالنسبة للمعمارى ، والذى يدبر أمر إبعاد المالك عن المشاركة فى الرأى ، محاولاً استخدام وسائل الإخراج المعمارى للفكرة التصميمية الأكثر تكلفة والقائمة

على الخبرة الشخصية فى معظم الأحيان ، وكذلك الأمر بالنسبة للمالك إذا أتيحت له فرصة إبداء الرأى .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه على الرغم من التقدم الكبير فى علوم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الرأسمالية قبل البدء فى تنفيذها ، فإن هذا المجال مازال بعيداً عن المجال المعمارى خصوصاً مع النقص فى الخبراء الأكفاء اللازمين لهذا الغرض .

٦-٢-٣ الرغبة الملحة فى التوفير المادى :

فالمالك لا يهمه سوى تنفيذ العمل المعمارى بأقل تكاليف ممكنة ، تحقيقاً للوفر الاقتصادى والعائد المرغوب فيه ، باعتبار الأعمال المعمارية مجالاً لاستثمار الأموال وتنميتها ، وهنا تظهر المشكلة بعمق وتتشعب جذورها فى العمل المعمارى وتنعكس بالسلب على جوانبه المختلفة (وظيفياً - إنشائياً - جمالياً - بيئياً - اجتماعياً - اقتصادياً) حيث لا يمكن تحقيق هذه الجوانب بدون توفير التمويل اللازم .وبدخول عملية إنشاء الأعمال المعمارية دائرة الاستثمار ، أصبحت تمثل تجارة غير شريفة لملاك هذه الأعمال ومنفذوها ، أو حتى مصمموها ، تجارة يتخلى كل طرف فيها عن مبادئه وقيمه ويكرس كل وقته فى جمع المال بأى وسيلة ممكنة .

وإن كان هذا الامر طبيعياً بالنسبة للمالك والمقاول فهو من غير الطبيعى بالنسبة للمعمارى صاحب المكتب الذى تحول إلى ما يشبه مديراً إدارياً لشركة مهمته الإدارة ، والإشراف والمتابعة وتيسير الأعمال ، وفى خارج المكتب صارت له مهمة جديدة ، وهى الاختلاط بأصحاب الأموال ورجال الأعمال وذوى المراكز للحصول منهم على عقود جديدة وكأنه سمسار أو متعهد توريد رسومات ، وطغت على المكاتب الاستشارية القيم المادية ، وصار هدفها الأول والأخير هو جمع المال وتحول صاحبها إلى " صياد" يخرج إلى المجتمع يتقصى أخبار المشاريع ، ويبحث عن رجال الدولة ويتقرب إليهم ليحصل منهم على تكليف بالعمل ، وأصبحت هذه المكاتب تشبه فى تكوينها " الشركات الصناعية الإنتاجية " «٣١» .

الخلاصة :

مما سبق يتضح أن أسباب محنة العمارة المصرية المعاصرة متداخلة ومتشعبة فى المجالات المختلفة ومرتبطة بأطراف العمل المعمارى وهم المعمارى والمالك والمقاول والمستعمل والقانون كل فى مجال تخصصه ، وعلى امتداد المراحل المختلفة للعمل المعمارى ، وعموماً فإنه يمكن تركيزها فى سبب رئيسى واحد وهو غياب التوافق بين الأطراف فى جميع مراحل العمل المعمارى .

ثانيا : المنهج المقترح للخروج من المحنة :

يتركز المنهج المقترح فى ثلاثة أطروحات فكرية - شكل رقم (٢٥) - هى :

١ - الأطروحة الأولى : أن يؤدى كل طرف من أطراف العمل المعمارى دوره السليم فى جميع مراحل العمل المعمارى .

٢ - الأطروحة الثانية : أن تكون هناك علاقة تبادلية بين هؤلاء الأطراف ، تتضح من خلالها حقوق وواجبات كل طرف ، فى جميع مراحل العمل المعمارى ، مع وضع اللوائح المنظمة لذلك .

٣ - الأطروحة الثالثة : وضوح مسئولية كل طرف من الأطراف ، سواء كانت مسئولية جنائية أو مدنية (عقدية - تقصيرية - خاصة) فى جميع مراحل العمل المعمارى مع وضع القوانين المنظمة لذلك .

المراجع العلمية :

١ - يوسف ، وجيه فوزى : تشابه المساكن خطر نفسى واجتماعى .. كيف ؟ - مجلة المهندسين - العدد ٣٦٧ - ١٩٨٥ .

٢ - إبراهيم ، محمد عبد الباقى : المشاركة الشعبية فى مشروعات إسكان ذوى الدخل المحدود - مجلة عالم البناء - العدد ٩٥ - ١٩٨٨ .

٣ - محرم ، ليلى أحمد : مرونة تصميم المبانى السكنية متعددة الطوابق - مجلة عالم البناء العدد ٢٩ - ١٩٨٣ .

٤ - يوسف ، وجيه فوزى : المهندس المعمارى والناس - مجلة المهندسين - العدد ٣٨٠ - ١٩٨٦ .

٥ - عبد الجواد ، توفيق : انهيار المبانى .. أو انهيار الهندسة - مجلة المهندسين - العدد ٣٣٧ - ١٩٨٣ .

٦ - مجاهد ، عبد الرحمن وآخرون : أوجه جديدة للعيوب الإنشائية فى المنشآت المقامة حديثاً - مجلة كلية الهندسة - جامعة أسيوط - المجلد ١٥ - العدد ٢ - ١٩٨٧ .

٧ - سمير ، عمر : وقاية المبانى من الانهيارات الناجمة عن أخطاء التصميم والتنفيذ . كيف ؟ مجلة المهندسين - العدد ٤٠٠ - ١٩٨٩ .

٨ - إبراهيم ، عبد الباقى : الانفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى - مجلة عالم البناء - عدد سنوى خاص - ١٩٨٦ .

٩ - بسيونى ، على : العمارة وعقدة الخواجة - المجلة المعمارية - العدد ١ - ١٩٨٢ .

١٠ - وزيرى . يحى حسن : العمارة الإسلامية نظرة عصرية - مجلة عالم البناء - العدد ٨١ - ١٩٨٧ .

١١ - سعيد ، صلاح زكى : الإسكان العشوائى والاسكان العام بالقاهرة .. مقارنة لبعض النماذج وأساليب التهوية والفراغات - مجلة المهندسين - العدد ٣٧٢ - ١٩٨٦ .

١٢ - محمد ، أحمد هلال : دراسة تحليلية عن تأثير العوامل البيئية على تصميم المسكن فى المدينة المصرية المعاصرة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة أسيوط - ١٩٨٨

١٣ – عبد الجواد ، توفيق : السكن العصرى المناسب .. هل يحقق السكينة إلى النفس – مجلة المهندسين – العدد ٣٢٤ – ١٩٨٢ .

١٤ – عبد الفتاح ، أحمد كمال : انعكاس القيم الإسلامية فى المناطق الحارة على العمارة الإسلامية – مجلة المهندسين – العدد ٣٧١ – ١٩٨٦ .

١٥ – زهران ، محسن : فلسفة التصميم .. قيم التشكيل والنقد المعمارى تجاه المتغيرات المعاصرة – دار المعارف – القاهرة – ١٩٧٧ .

١٦ – يوسف ، وجيه فوزى : العمارة وضوضاء المدينة – مجلة المهندسين – العدد ٣٣٦ – ١٩٨٣ .

١٧ – الزعفرانى ، محمد عباس : العمارات العالية وأثرها على التخطيط المعمارى – مجلة جمعية المهندسين المصرية – المجلد ١٦ – العدد ١ – ١٩٧٧ .

١٨ – Numan. A.M: A Housing, Intention, Realities, and alternatives-Alam Al Bena - No. 54 - 1985 .

١٩ – يوسف ، وجيه فوزى : العمارة والجريمة – مجلة المهندس – عدد خاص – ١٩٨٤ .

٢٠ – يوسف ، وجيه فوزى : العمارة القاسية – المجلة المعمارية – السنة الثالثة – العدد ٧ ، ٨ – ١٩٨٧ .

٢١ – فرج ، نبيل : العمارة الإنسانية للمهندس حسن فتحى – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٧٧ .

٢٢ – رأفت ، على : نحو عمارة حديثة ومدى صلتها بالتراث القديم – مجلة جمعية المهندسين المصرية – المجلد ١٠ – العدد ٤ – ١٩٨١ .

٢٣ – عبد الموجود ، علاء : العلاقة بين المساكن وسلوكيات الإنسان – رسالة ماجستير – كلية الهندسة – جامعة أسيوط – ١٩٨٧

٢٤ – .... ملاحظات حول مدينة العاشر من رمضان .. ماذا تقول الكاميرا من المدينة ؟ مجلة عالم البناء – العدد ١١ – ١٩٨١ .

٢٥ – إبراهيم ، حازم : المبانى المرتفعة – مجلة عالم البناء – العدد ٨٨/٨٧ – ١٩٨٨ .

٢٦ – إبراهيم ، عبد الحليم : أزمة العمارة فى مصر – مجلة عالم البناء – العدد ٧٣ – ١٩٨٦

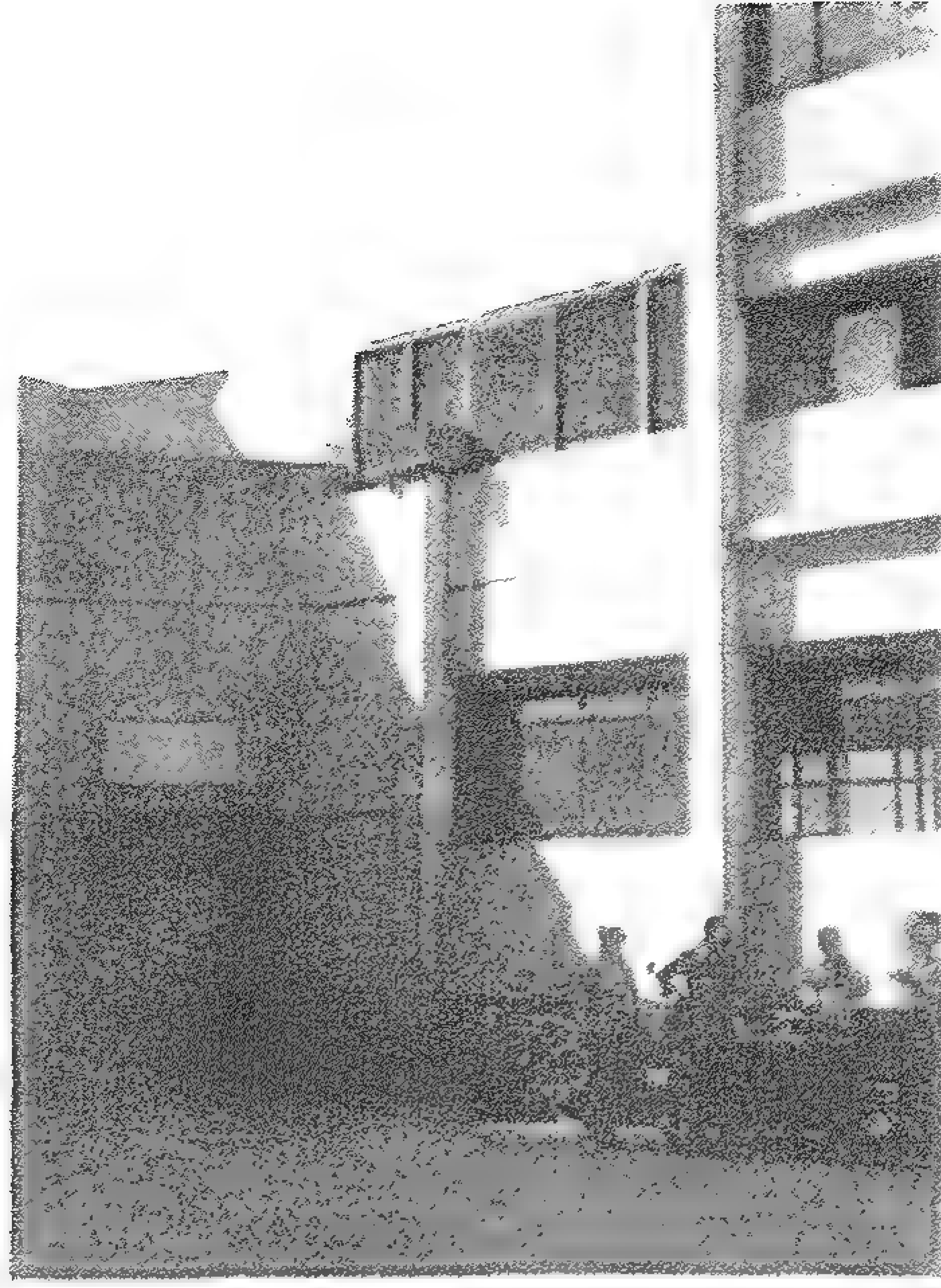
٢٧ - عويضة ، محمد محمود : الدراسات الاقتصادية للمبانى - المجلة المعمارية - السنة الرابعة - العددان ١١ ، ١٢ - ١٩٨٩ .

٢٨ - عويضة ، محمد محمود : اقتصاديات تصميم المبانى السكنية - مجلة عالم البناء - العدد ٢٩ - ١٩٨٣ .

٢٩ - أبو النجا ، محسن : اقتصاديات تصميم الواحدات السكنية (دراسة تأثير شكل الوحدة السكنية وعدد الأدوار السكنية على التكلفة) - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٤ .

٣٠ - الطويل ، محمد عبد الله : تأثير التصميم على تكلفة المشروعات - المجلة المعمارية العدد ٦ - ١٩٨٦ .

٣١ - فرج رؤوف - الجزايرلى ، فوزى : رسالة المهندس المعمارى .. اليوم وغدا - مجلة المهندسين - العدد ٣٤٦ - ١٩٨٤ .

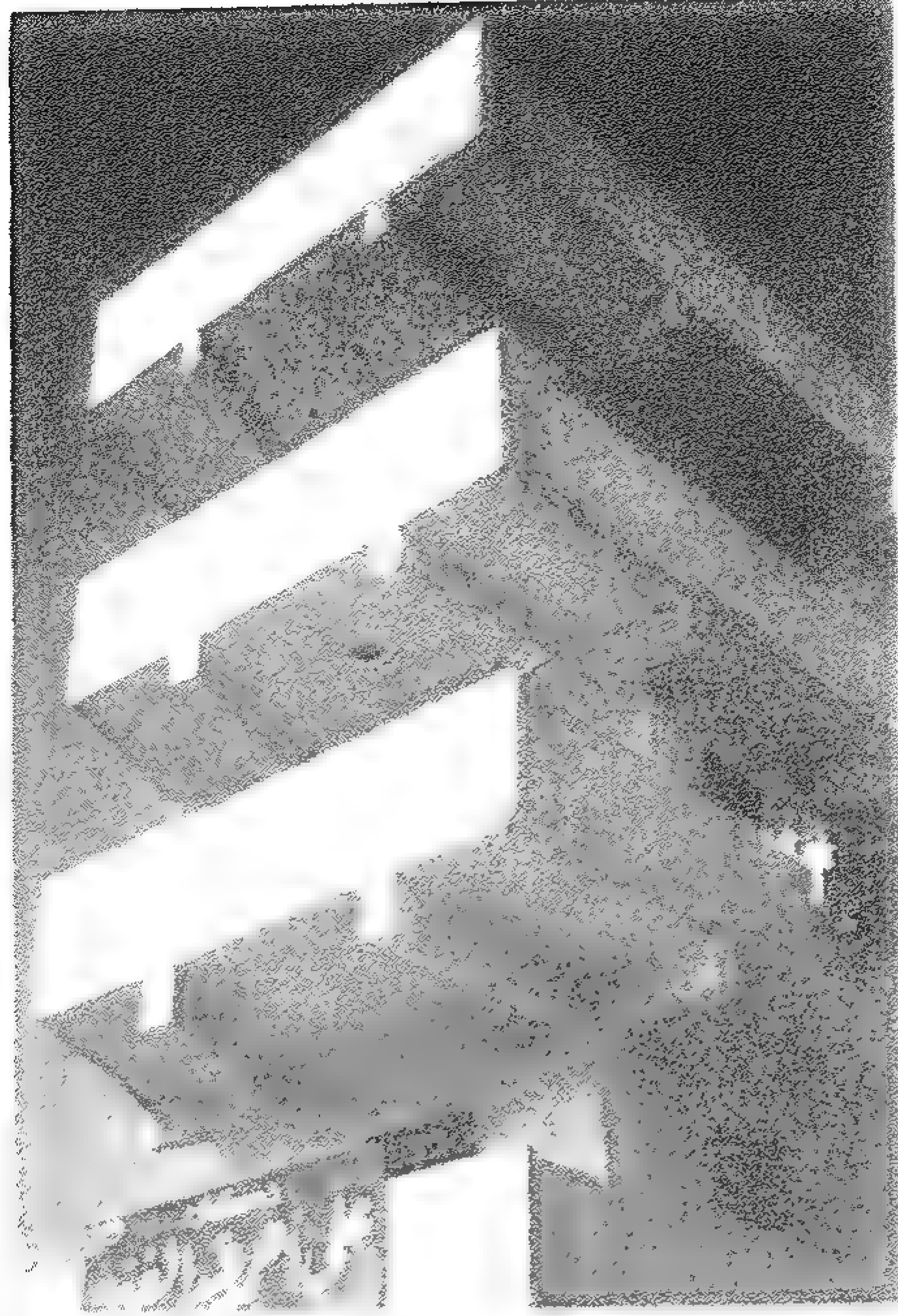


شكل رقم (١) إضافة أدوار علوية متنافرة مع العمل المعمارى الأصلى

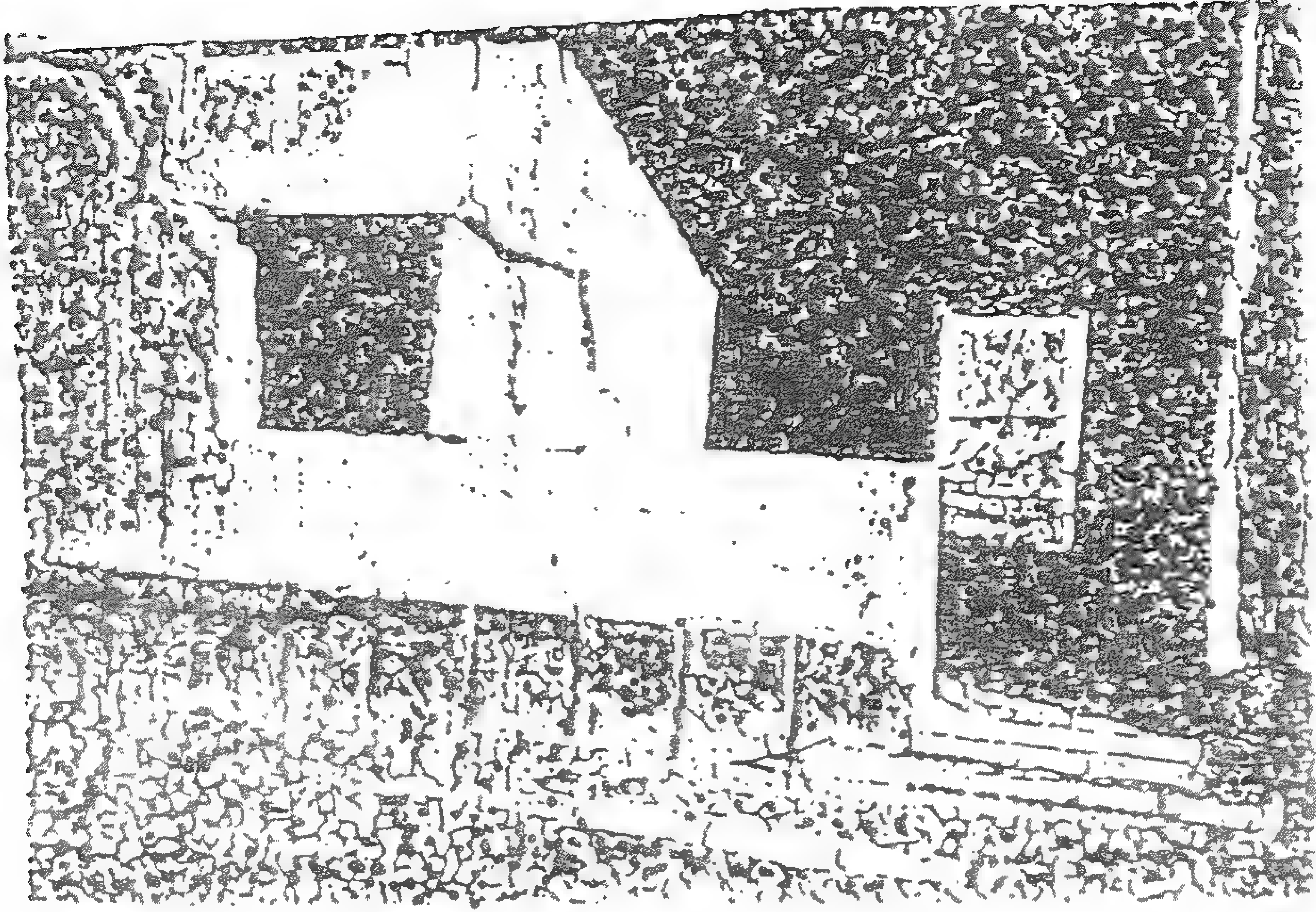




شكل رقم (٢) التعديات والإضافات فى الأعمال المعمارية (الاسكان الخاص والحكومى)



شكل رقم (٣) تشويه شكل الاعمال المعمارية بالاعمدة والكمرات الانشائية



شكل رقم (٤) سوء الحالة الإنشائية للأعمال المعمارية بعد تنفيذها



شكل رقم (٥) تأكيد الأفقية فى التعبير المعمارى بطريقة مفتعلة



شكل رقم (٦) إضافة عشش للطيور فى البلكونات



شكل رقم (٧) فقدان الاتزان الجمالى بين الأعمال المعمارية



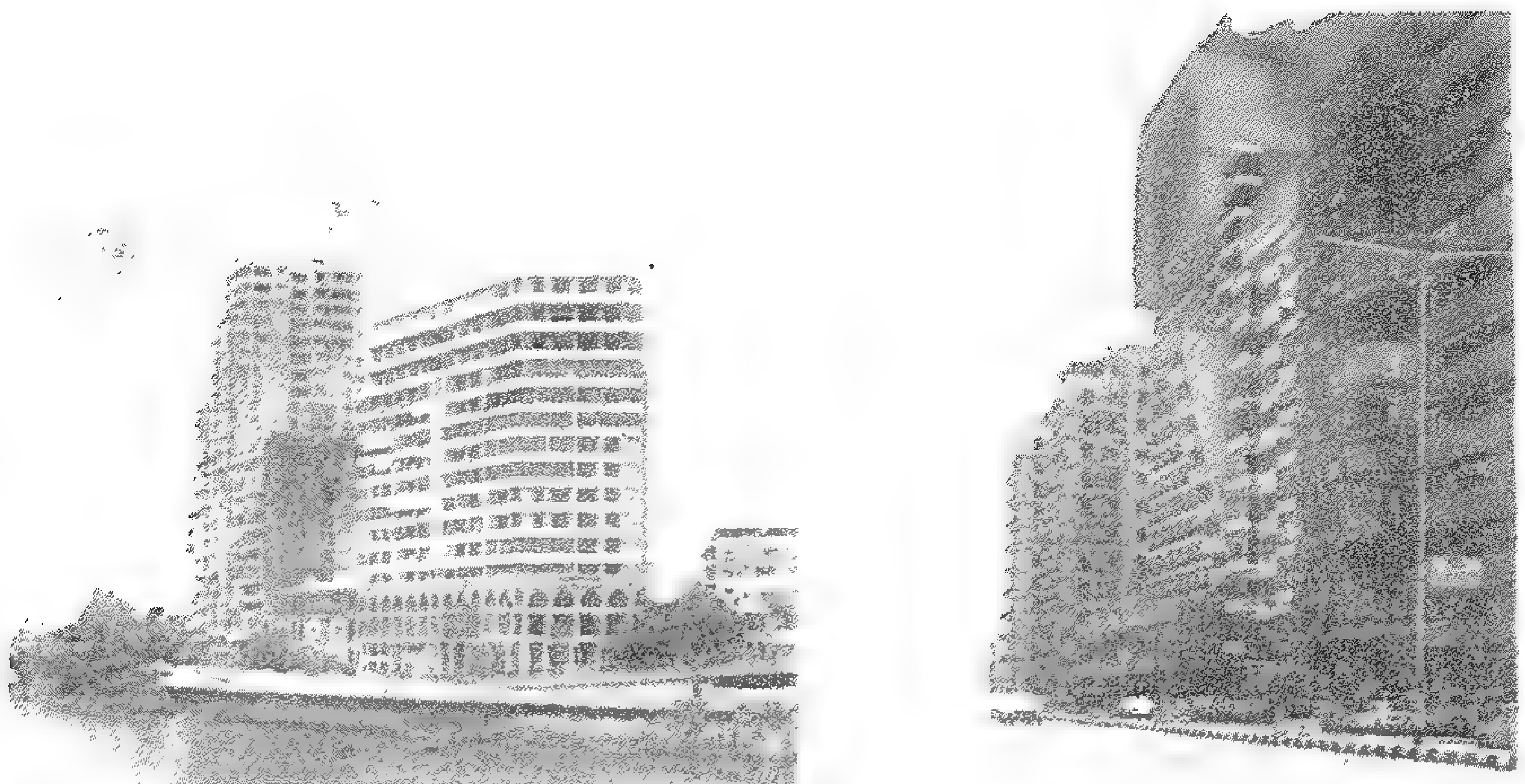
شكل رقم (٨) المسطحات الكبيرة من الخشب مع عدم صيانتها



شكل رقم (٩) تعلية الأعمال المعمارية بإضافة إدوار متنافرة مع العمل المعمارى الأصلى



شكل رقم (١٠) ترك واجهات الأعمال المعمارية بدون تشطيب أو دهانات



شكل رقم (١١) فوضى التشكيلات المعمارية المتنافرة



شكل رقم (١٢) كتلة معمارية ذات زوايا حادة



شكل رقم (١٣) اتباع طريقة التخطيط المفتوح فى مواقع الاسكان



شكل رقم (١٤) ابراج الزجاج والالومنيوم



شكل رقم (١٥) ضيق الشوارع فى مواقع الاسكان العشوائى



شكل رقم (١٦) ضيق الفراغات الخارجية فى مواقع الاسكان الحكومى



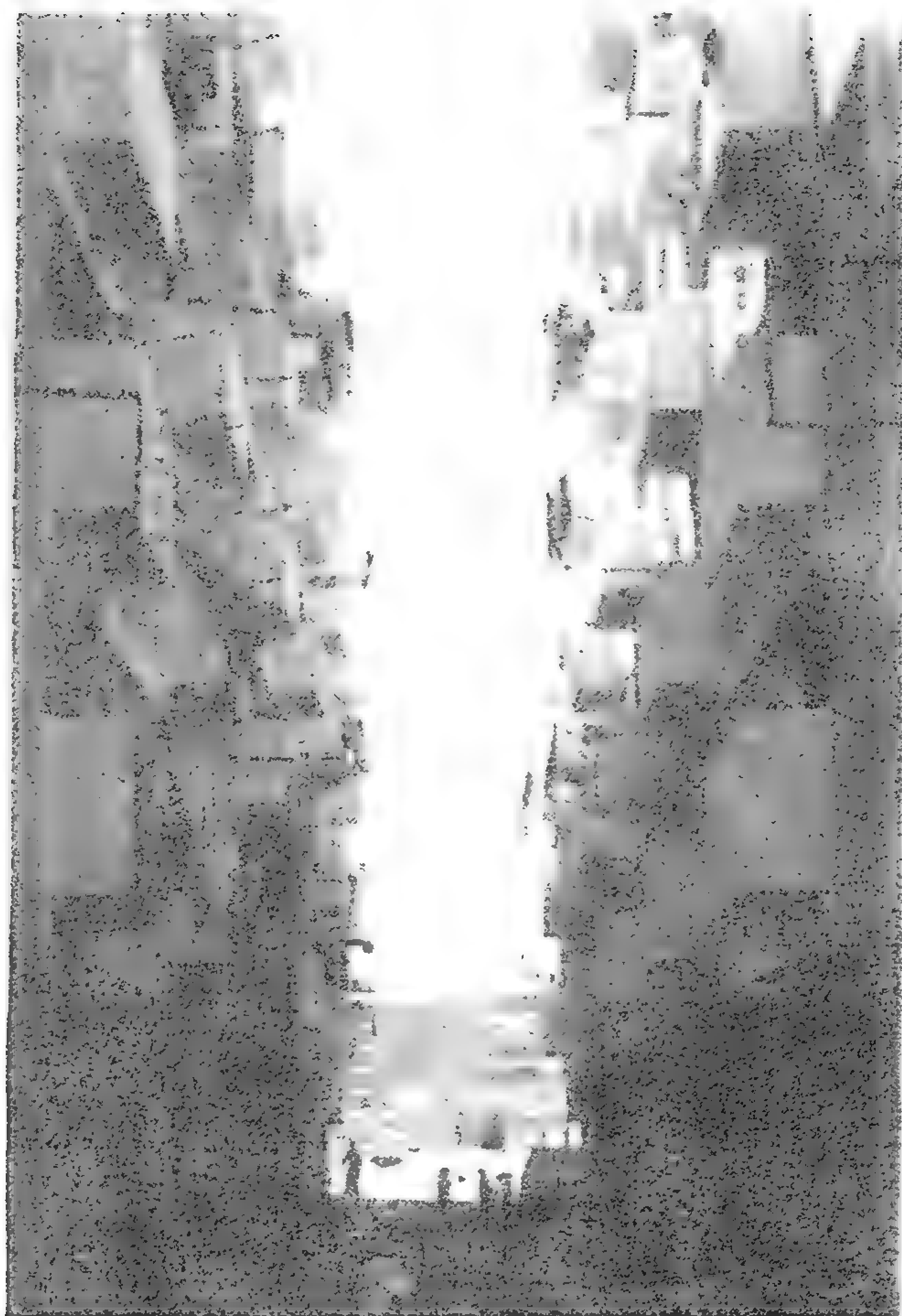
شكل رقم (١١) سطحية التشكيل المعمارى



شكل رقم (١٨) مسطحات الكبيرة من الزجاج



شكل رقم (١٩) محاولات تحقيق الخصوصية باستخدام الستائر والقواطيع الجانبية في البلكونات



مثال رقم ٢، مبنى شعبي خارجية في الإسكان الحلزوني

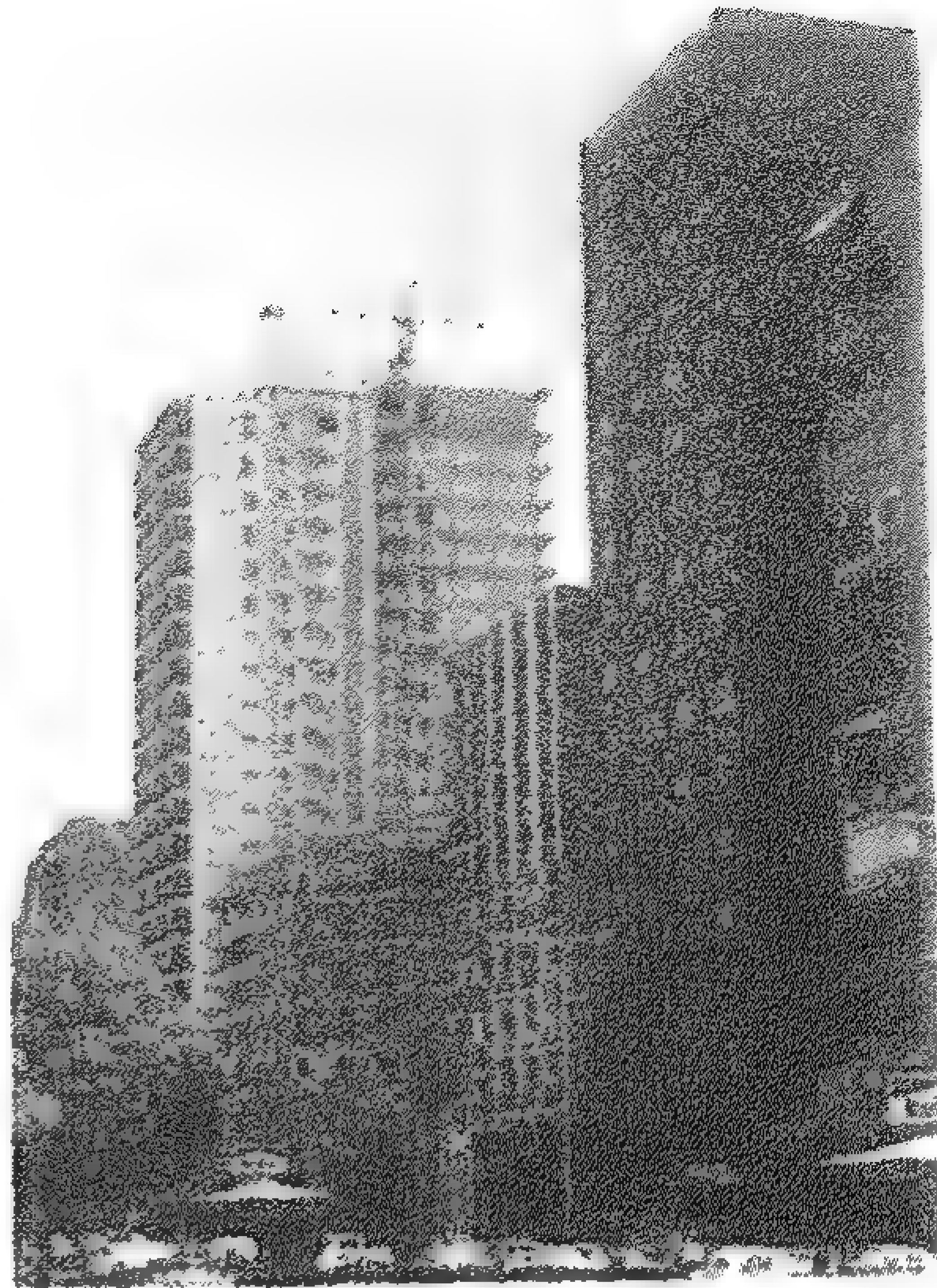


شكل رقم ٢١ [illegible]



شكل رقم (٢٢) الأعمال المعمارية المطله على النيل

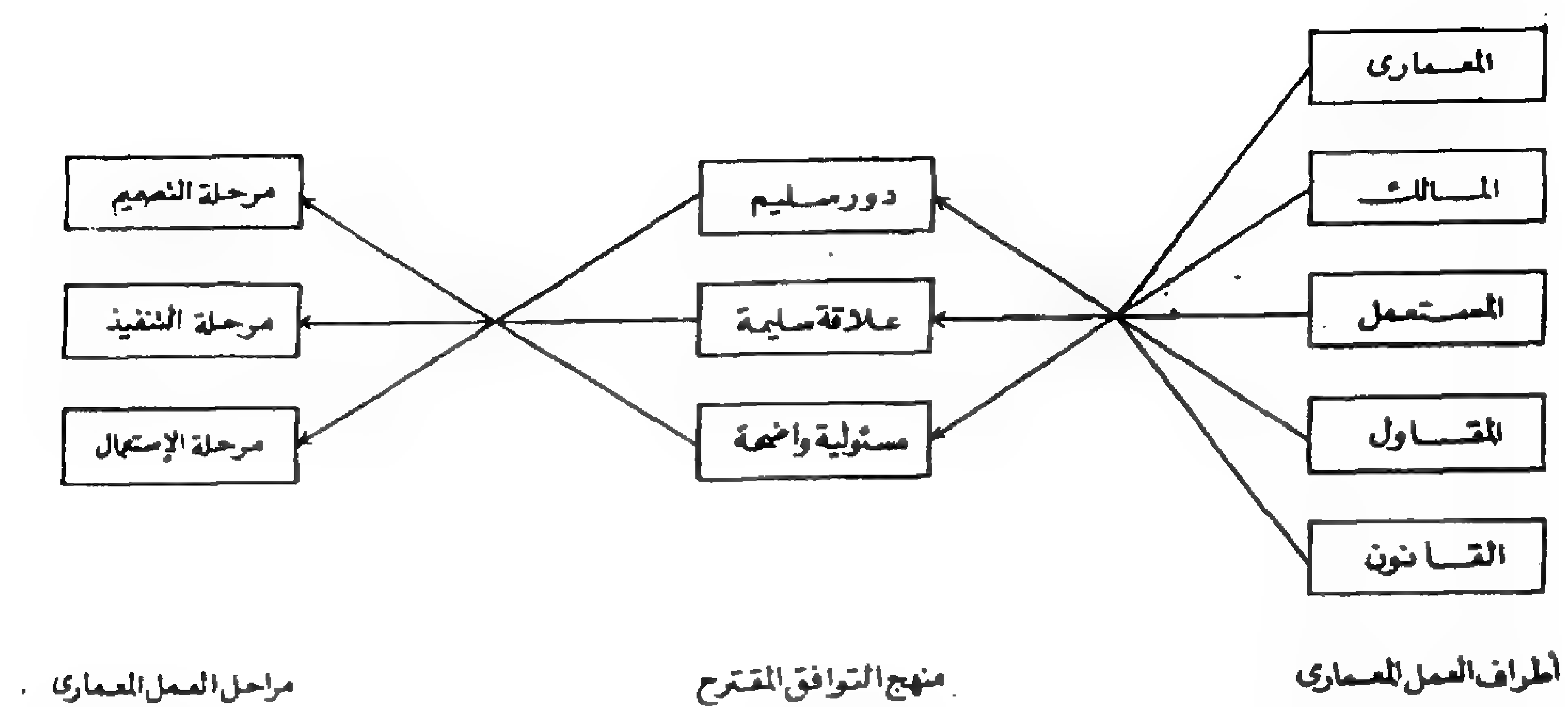




شكل رقم (٢٣) أعمال معمارية في مناطق مختلفة من القاهرة وأسيوط



شكل رقم (٢٤) تشابه وتكرار الأعمال المعمارية فى الاسكان الخاص



شكل رقم (٢٥) الاطروحات الفكرية للمنهج المقترح

نحو نظرة جديدة للإسكان فى مصر

د.م / ناجية عبد المغنى سعيد

مهندسة استشارية حرة

أستاذ مساعد بالمعهد العالى للهندسة المعمارية بمدينة ٦ أكتوبر

نحو نظرة جديدة للإسكان فى مصر

د.م / ناجية عبد المغنى سعيد
مهندسة استشارية حرة

مازالت مصر تعانى من أزمة حادة فى الإسكان تظهر فى شدة التزاحم وعدم استيفاء المتاح من الوحدات السكنية للاحتياجات الحقيقية للسكان وعدم توافق التكلفة والنوعية وحجم الإسكان مع تلك الاحتياجات . ومن مظاهر تلك الأزمة أيضًا التدهور السريع وقصور المرافق والخدمات الأساسية والتكميلية للإسكان .

كما أن المفهوم المحدود للإسكان على أنه منتج فحسب أدى إلى تركيز انتباه صانعى السياسة والمخططين على الجانب الاقتصادى للمشكلة وقضايا الكفاءة والإنتاجية والقدرة الاقتصادية ، وبالتالى انحصرت الحلول المقترحة فى تخفيض التكلفة وتحديد حجم الوحدات السكنية وخفض المعدلات والمعايير والتوقعات . كما تركز الانتباه على « سياسات وتشريعات » لتحديد أو خفض الإيجارات أو تحديد المساحة القصوى للوحدات تبعًا لمستوى الدخل أو تحديد نسب وحدات التمليك إلى وحدات الإيجار وغيرها من السياسات التى تتعامل مع الإسكان كمنتج اقتصادى فحسب والتى لا تؤدى إلى حل جذرى للمشكلة .

وفى ضوء تفاقم المشكلة وقصور محاولات حلها ، ظهرت الحاجة إلى مواجهتها بفكر استراتيجى ينبع من المفهوم التكاملى والنظرة الشمولية للإسكان ليس كمنتج فحسب وإنما كاحتياج وعملية مستمرة فى إطار البيئة المحيطة وما تحتويه من مؤثرات وفى إطار تحليل التجارب السالفة وتقييم الموقف أو الظروف الحالية وكذلك الاتجاهات المستقبلية . إن هذه النظرة الشمولية وذلك المفهوم التكاملى للإسكان يساعدان على توسعة الأهداف وشموليتها واختيار الاستراتيجيات الأجدى والأنسب للمجتمع والمتفقة مع نظام القيم فيه .

وتوضح هذه الورقة المعالم الرئيسية لهذه النظرة الجديدة للإسكان . ومنها :

أولاً : النظرة الشمولية والمفهوم التكاملى .

ثانيًا : إعداد المتخصصين في مجال الإسكان .

ثالثًا : مستويات الإسكان وتدرج الاحتياجات .

رابعًا : العوامل البشرية التى تؤثر على البيئة السكنية .

خامسًا : مشاكل الإسكان وبدائل حلولها .

١ - أولاً : النظرة الشمولية والمفهوم التكاملى للإسكان :

المسكن نعمة من نعم الله عز وجل على الإنسان فهو يأوى إليه ليجد فيه السكينة والهدوء والحماية من المخاطر ، وهو البيئة التى يفى فيها الإنسان احتياجاته الأساسية ، كما أنه القاعدة والحصن والمنطلق للمرأة المسلمة وهو الدائرة الأولى لتحركات الطفل وتطلعاته . والإسكان مع كونه منتجا يفى باحتياجات البشر فهو عملية مستمرة متعددة المراحل فى إطار البيئة المحيطة وما تحتويه من ظروف واتجاهات . شكل (١).

والمسكن كمنتج له خصائص تميزه عن أى وحدة أخرى من وحدات الفراغ وعناصر البيئة ومن هذه الخصائص ما يلى :

- المسكن ضرورة من ضروريات البقاء لأنه الملجأ والمأوى الذى يوفر الحماية من عناصر الطبيعة وتقلباتها مثل الريح والبرد القارص أو الحرارة الشديدة ووهج الشمس وكذلك الحماية من الأعداء سواء من بنى الإنسان أو من الكائنات الضارة .

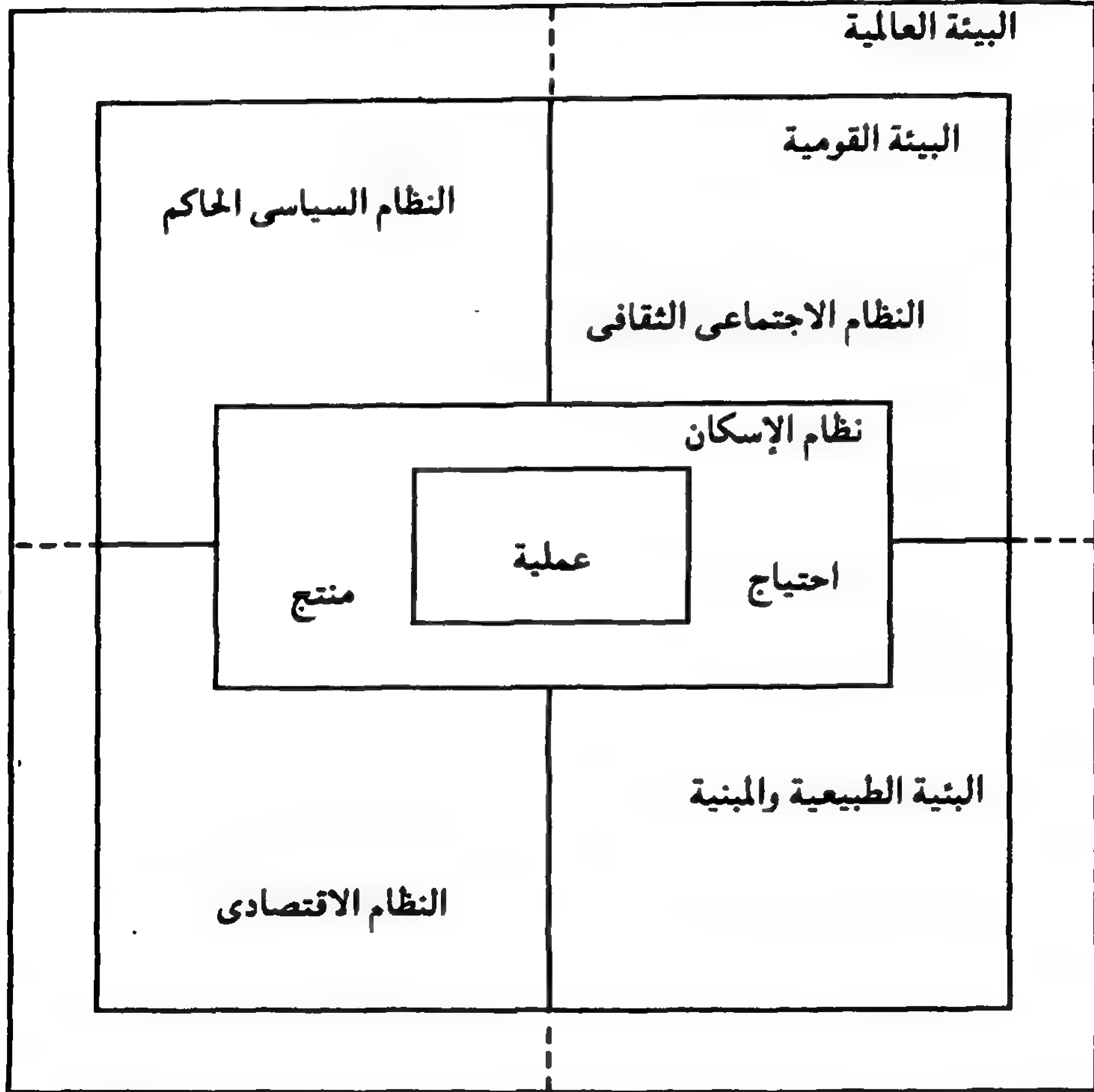
- المسكن هو منطقة الخصوصية والدرع الساتر الذى يحجب النشاط الخاص والعلاقات الأسرية الحميمة عن تدخل العوام واختلاطهم وبذلك يكون سترًا للعورات وحصنًا للذات .

- المسكن فراغ وبيئة لتسهيل النشاط والنمو الشخصى للأسرة وتحقيق الوظائف الخاصة الأولية . فهو مكان للراحة والمبيت ، مكان لتحضير وتناول الطعام وحفظه ، وهو مكان لاستيفاء الاحتياجات البيولوجية والرعاية الأسرية ، مكان لحفظ المقتنيات الخاصة، مكان للتعارف الاجتماعى ، مكان للترفيه وتجديد النشاط ، مكان للعمل ، للدراسة ، للتنمية الفكرية والبدنية والعاطفية والخلقية .

- المسكن امتداد للنفس والأسرة يتيح الفرصة للتعبير الشخصى وتحقيق الذات ، كما أنه مؤسسة إجتماعية وظاهرة ثقافية تتناسب وأسلوب معيشة الأقوام ومعتقداتهم الأصلية .

- المسكن موقع وعنوان فهو كوحدة فراغية يمثل محل إقامة ومرجعًا ونقطة شفاء وانتماء تتصل بغيرها من الوحدات والأنشطة المحيطة .

- المسكن قد يكون مدخراً اقتصادياً أو مصروفاً لموارد الأسرة .



⟵⟶ تفاعل متبادل
⟵⟶ عوامل مؤثرة

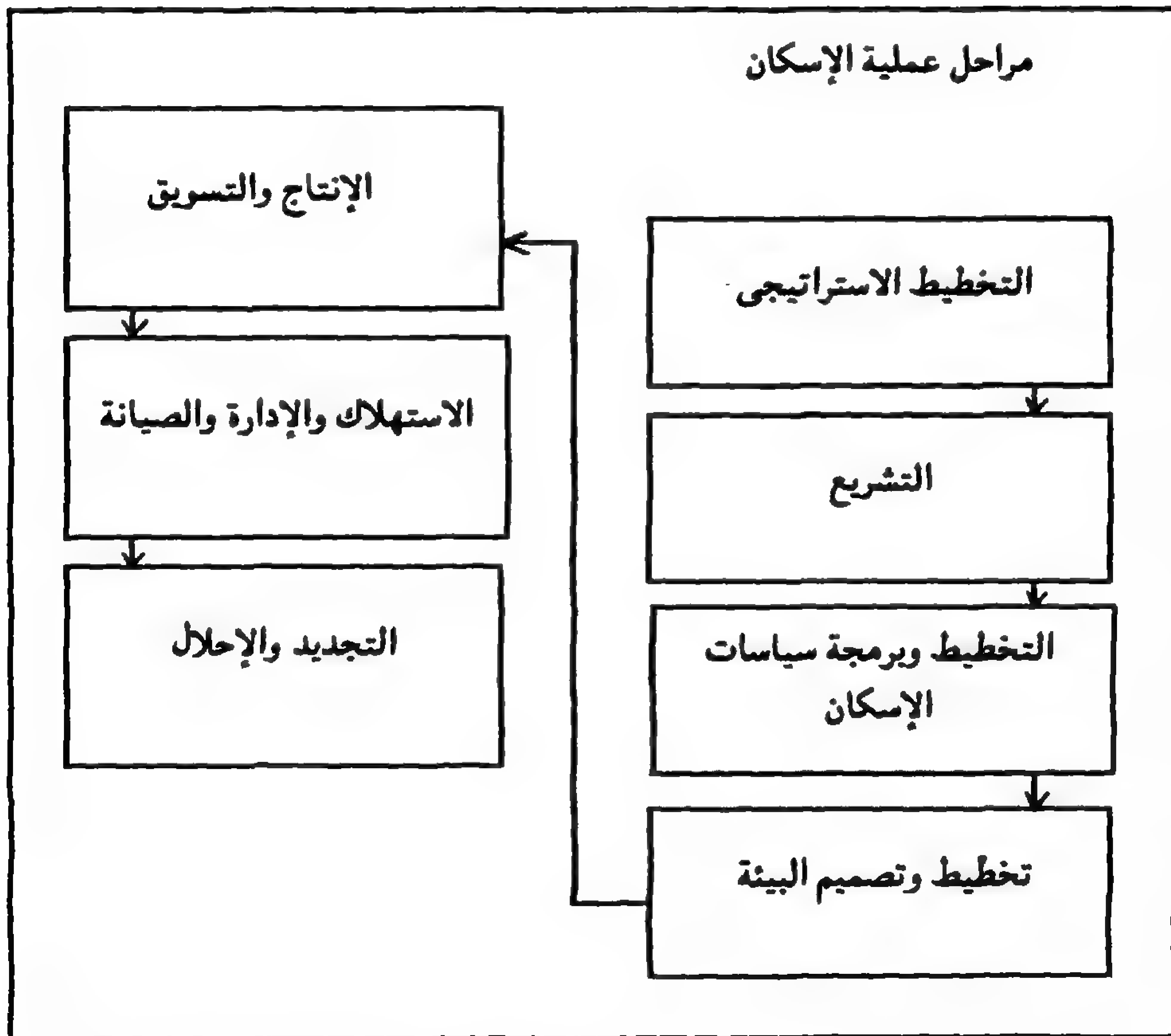
شكل (١) المفهوم الشمولى للإسكان فى إطار البيئة المحيطة

هذا عن المسكن عامة وما يؤديه من وظائف وما يميزه عن غيره من الفراغات إلا أن المساكن تختلف فى بعض السمات بما يتفق والظـروف البيـئية طبيعية كانت أو اقتصادية اجتماعية أو ثقافية . كما أن احتياجات الأسرة السكنية قد تتغير تبعاً للأطوار المختلفة فى دورة حياتها ونموها ، شكل (٢) . فعلى سبيل المثال الأسرة ذات أطفال فى سن الحضانة تحتاج كغيرها من الأسر إلى مأوى وبيئة نظيفة ، صحية ، آمنة سالمة وخالية من المخاطر إلا أنها تتميز عن غيرها في الاحتياج إلى تفاصيل إنشائية آمنة فى السلالم والشرفات والنوافذ تجنب الأطفال حديثى السن مخاطر معينة قد لا يتعرض لها من هم أكبر منهم وأكثر إدراكًا ، كما أنها تحتاج إلى مساحة كافية للتخزين وتفاصيل معينة من الأثاث تضمن اغلاق الدواليب باحكام وابعاد المواد والأدوات الخطرة عن متناول الأطفال هذا فضلا عن احتياجها لفراغ ومساحة للعب الحر وفرص للاستكشاف وإثارة الانتباه والتفكير ولعل من أهم مايراعى فى تصميم الوحدات السكنية وفى تأثيثها توفير المساحات اللازمة للأنشطة المتعددة ، وايجاد العلاقة المناسبة بينها بما يرفع من كفاءة استخدام الأسرة للفراغات الداخلية ويوفر الوقت والجهد ويحث على النظام واحترام خصوصية الآخرين .

أطوار دور حياة الأسرة	ضرورات واحتياجات بيولوجية		احتياجات اجتماعية ونفسية	
	عامة	خاصة	عامة	خاصة
١ - الأسرة المبتدئة	* مثوى	* تفاصيل انشائية آمنة في السلالم والنوافذ .. إلخ	* الخصوصية	* فرص للأستكشاف
٢ - الأسرة فى مرحلة الانجاب	* بيئة نظيفة صحية آمنه سالمة خالية من المخاطر	اسطح وحواف آمنة	* الشعور بالانتماء والأمان	* فراغ ومساحة للعب الحر * عناصر مثيرة للانتباه والتفكير
٣ - الأسرة ذات اطفال فى سن الحضانة		* نباتات غير سامة أو مسببة للالتهابات	* اتصال مباشر بالطبيعة	
٤ - الأسرة ذات أطفال فى سن المدرسة	* هواء نقى		* بيئة شيقة وفرص لتنمية الذات والاجتماع	
٥ - الأسرة ذات المراهقين				
٦ - الأسرة كمركز انطلاق				
٧ - الأسرة فى متوسط العمر (العش الفارغ)				* فرص للأنشطة المستقلة .
٨ - الأسرة في مرحلة الشيخوخة (متقدمة العمر)	* ضوء طبيعى	* سهولة الدخول والحركة بدون حواجز أو عوائق		

شكل (٢) دورة حياة الأسرة وتنوع احتياجاتها السكنية

أما الإسكان كعملية فقد تطور من عملية بسيطة محدودة العناصر والأطراف إلى عملية معقدة مركبة متعددة العناصر والأطراف والمستويات والمراحل كما هو مبين بالشكل رقم (٣) ولم يصبح الإسكان معتمداً على الموارد والقرارات الشخصية والعائلية فحسب وإنما ارتبط بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فخرج بذلك من كونه مسئولية شخصية أو أسرية أو قبلية إلى كونه مسئولية اجتماعية وقومية وفى بعض الأحيان دولية ومثال ذلك الجهود الدولية لإيواء اللاجئين من ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها . وارتبطت عملية الإسكان بالتطورات التقنية والنشاط الاقتصادى الخاص والعام ومجالات تبادل الخبرات والعلاقات والأحداث العالمية وتشمل مراحل عملية الإسكان على الآتى :



شكل (٣) مراحل عملية الإسكان

وتشمل مراحل عملية الإسكان على الآتى :

١- ١ - ***التخطيط الاستراتيجى*** : Strategic planning

تحديد الأهداف والسياسات وما يقترن بالأهداف من أولويات . أى أنه عن طريق التخطيط الاستراتيجى يتحدد - اتجاه القرارات الحالية والمستقبلية والتخطيط الاستراتيجى لا يقتصر على محاولة حل المشاكل الحالية وإنما يمتد إلى توقع المشاكل ومحاولة تجنبها لأن الوقاية خير من العلاج .

الأهداف التى تتحدد فى هذه المرحلة تعد تعبيراً عن القيم السائدة ، أو الخلفية العقائدية .

١ - ٢ - ***التشريع*** : Legislation

وضع الإطار القانونى لتحقيق ولتنفيذ الاستراتيجيات ، وتنظم العلاقات وتفاعلات الأطراف المختلفة المشتركة فى العملية .

هناك تشريعات توضح حدود الحركة Limits of action وذلك لضمان العدالة والمساواة مع كفالة حرية الاختيار والمرونة فى التصرف .

والتشريعات الأخرى تتطرق لوصف خطوط الحركة وتقييدها Lines of action من أمثلة التشريعات المتعلقة بالإسكان : قانون المبانى ((Building law (code)) وقانون الاسكان (Housing Law) واشتراطات استعمالات الأراضى (Landuse Regulations) .

١- ٣ - **التخطيط وبرمجة سياسات الإسكان** : Housing Policy Planning and Programming

وضع السياسات المحددة والقرارات الفعلية المتفقة والسياسة العامة واتجاه الحركة المختارة . تحديد الأهداف الدقيقة وتتابع الأنشطة المكونة للبرامج وتخصيص الموارد لتحقيق الأهداف وأداء الأنشطة .

١ - ٤ - **تخطيط وتصميم البيئة** : Environmental Planning and Design

الوصول إلى مقترحات محددة لاستخدام الموارد البيئية بما يتفق والاستراتيجيات المتبناه والتشريعات المعمول بها بما يتناسب والاحتياجات المختلفة والبرامج والسياسات المتفق عليها .

وقد يشترك فى هذا السكان أو المستهلكون أنفسهم ، المخططون ، المعماريون ، منسقو البيئة ، مهندسون مدنيون وغيرهم .

وينتج عن هذه المرحلة تصميمات واضحة ومخططات لاستخدامات الأراضى وأنواع وارتفاعات المبانى ونماذج مختلفة وتصميمات لشبكات الطرق والخدمات والمناطق المفتوحة ... إلخ .

من هذه التصميمات تصميمات عامة ومبدئية ، وتصميمات تفصيلية وتنفيذية ، فى بعض الدول يشترط عرض هذه المخططات على السكان لأخذ رأيهم ومشاورتهم أو إشراكهم فى تطويرها قبل التصديق عليها والبدء فى تنفيذها .

١ - ٥ - **الإنتاج والتسويق** : Production and Marketing

الإمداد الواقعى للمساكن - تنفيذ الخطط والتصميمات ، تسويق أو توزيع الوحدات السكنية على الراغبين فى حيازتهم واستخدامها عن طريق التمليك أو التأجير مثلا .

مقدار ونوعية المعروض من المساكن يتوقف على وجود وتكلفة عناصر معينة تدخل فى إنتاجه مثل العمالة - الأراضى - مواد البناء - رأس المال .

أما سعر المساكن فيعتمد على تكلفة الإنتاج الأساسية ، والمكسب أو الربح للمستثمر (عائد الاستثمار) ، وأحياناً على الدعم من الدولة أو المنظمات الاجتماعية التى تسعى إلى جعل المسكن فى متناول فئات معينة من المستهلكين مثل محدودى الدخل .

الطلب على المساكن يعتمد على عوامل مثل : الدخل بمعنى دخل الأسرة أو الحائز للوحدة السكنية ، معدل تكوين الأسرة وحجم الأسرة (عدد أفرادها) ، أسعار السلع والخدمات الأخرى ، الأفضلية .

١ - ٦ - الاستهلاك - الإدارة - الصيانة : Consumption, Management and Maintenance.

استخدام المسكن والبيئة السكنية - ادارة وصيانة الفراغات والأنوات والمنشآت والخدمات وهناك أنماط مختلفة لذلك منها ما يساعد على الحفاظ على مستوى المسكن والبيئة وحمايتهما من التدهور والاضمحلال ومنها ما يسبب أو يزيد من سرعة التدهور والبلاء .

ومن المهم فى حسن رعاية المسكن وحسن استخدامه والحفاظ عليه ، تكوين العادات السليمة وتحديد المسئولية وتوزيعها سواء كانت في الإدارة أو الصيانة . سواء فى المساكن التى يقتنيها مالكوها أو المساكن التى يقطنها المستأجرون ، أو أى أنواع أخرى مثل التعاونيات ومساكن الشركات والمؤسسات .

وهناك فى بعض الدول أجهزة أو جهات معينة تختص بترشيد المستهلكين ومدهم بالتدريب والخبرة ومعاونتهم على تنظيم الإدارة والصيانة لمساكنهم وما حولها من خدمات .

١ - ٧ - التجديد والارتقاء بالمسكن : Renewal and Upgrading

مع دوام الاستخدام يبلى المسكن تدريجيًا ويتوقف ذلك على شدة الاستخدام ومتانة المواد المستخدمة - وطرق وعادات الاستخدام - ويحتم البلاء التدريجى للمسكن تجديده والارتقاء به كمنشأة وخدمات ، وقد يستلزم ذلك استبدال أو تعديل بعض العناصر وتدعيمها ، وقد يكون التجديد تلبية لاحتياجات جديدة مع تطورات اجتماعية أو تقنية وليس بغرض مقاومة البلاء .

٢ - ثانياً : إعداد المتخصصين والمتخصصات فى مجال الإسكان :

ومن ثم يتضح أن إعداد المتخصصين فى مجال الإسكان يستلزم الإلمام بالأبعاد المختلفة لتلك المراحل المتعددة إلى جانب اكتساب المهارات والتوسع العلمى والعملى فى أحد أو بعض فروع التخصص الدقيقة ، فهناك العديد من الكليات والبرامج التى تسهم فى إعداد فريق متنوع من العاملين فى هذا المجال . فالمتخصصون بالإسكان من المعماريين

والمخططين ومنسقى البيئة يهتمون بسمات البيئة الطبيعية والمبنية والعلاقات الفراغية والإنشائية وأساليب التقنية المرتبطة بالإسكان كمنتج ملموس وهذا ما تهيئه كليات الهندسة بفروعها المختلفة أما الاقتصاديون والسياسيون والقانونيون فيهتمون بالإسكان من زوايا الاحتياج القومى والتخطيط لاستيفاء التشريعات التى تحدد العلاقات بين الأطراف المعنية بعملية الإسكان ذاتها واتساق أدوار تلك الأطراف واتزان سوق الإسكان ولعل برامج التخطيط والشئون الحضرية أقرب البرامج التى تعد متخصصين فى هذا المجال . وهناك المتخصصون والمتخصصات الذين يهتمون بارتباط الإسكان بسلامة وازدهار الاسرة وعلاقتهما بالمجتمع وبنظمه المختلفة والمرتبطة بالأسرة والبيئة المحيطة والتى تؤثر فيها وتتأثر بها وهذه عادة ما تفى به برامج الإسكان فى كليات الاقتصاد المنزلى وكليات الموارد البشرية ولعل شكل (٤) يوضح لنا التنوع الذى تتميز به الكليات والبرامج التي تهتم بالتعليم والتدريب للإسكان والممارسات المهنية لخريجي وخريجات البرامج المذكورة .

إن هذه البرامج لابد وأن تسهم فى إعداد الفريق المتكامل الذى يسعى إلى الارتقاء بالبيئة السكنية والذى يبلور المفهوم الشمولى للإسكان ويترجمه إلى واقع ملموس كما أنه يفضل أن تشمل هذه البرامج اهتماماً بالاعتبارات الخاصة بالأعمار المختلفة من الطفولة إلى الكهولة وهذه الاعتبارات التى يجب أن تراعى فى جميع مراحل عملية الإسكان على سبيل المثال تشريعات البناء والإسكان واشتراطات استعمالات الأراضى لابد وأن تراجع من منظور الطفل واستيفاء احتياجاته ودواعى أمنه وسلامته وصالحه العام ولابد أن يظهر ذلك فى المخططات السكنية وتفاصيلها الدقيقة .



شكل (٤) إعداد المتخصصين والمتخصصات فى مجال الإسكان

٣ - ثالثاً: مستويات الإسكان وتدرج الاحتياجات

تدرج الاحتياجات والمصالح :

يشمل علم الاجتماع عموماً على اشارة إلى ثلاثة أنواع من الاحتياجات :

- الإحتياجات التى يشترك فيها الإنسان والحيوان مثل الاحتياج للمأكل والمأوى .

- إحتياجات تختص بالإنسان فحسب وهى غير متأثرة بالثقافة مثل الاحتياج إلى الاحترام والعاطفة .

- احتياجات تتأثر بالثقافة والتوجيه الاجتماعى .

ويمكن المقارنة بين هذه الأنواع الثلاثة من الاحتياجات وبين تدرج المصالح فى الفقه الاسلامى حيث تنقسم إلى :

- الضرورات .

- الاحتياجات .

- التحسينات .

ويمكن كذلك الربط بين الاحتياجات الأساسية للإنسان وبين رؤوس النعم المذكورة فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع مثلا فى سورة النحل آية ٥ - ٨ ، ١٦ - ١٨ ، ٦٤ - ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ وكذلك فى سورة الواقعة وسورة الرحمن والشعراء.

ومن هذه الآيات قول الله تعالى :

« والله جعل لكم من بيوتكم سكنًا وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتًا تستخفّونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثًا ومتاعًا إلى حين » .

سورة النحل آية ٨٠

وقد لخص الخليفة عمر بن عبد العزيز الاحتياجات الأساسية للإنسان فى الآتى :

طعام يسد رمقه – بيت يؤيه – ثوب يستر عورته – زوجة صالحة – دابة يتنقل بها – خادم يعاونه . كما قام العديد من الباحثين فى عصرنا الحديث بأبحاث ميدانية تتعلق بتدرج الاحتياجات عند الإنسان تبعًا لأهميتها ، من هؤلاء ابراهام مازلو Abraham Maslow وكلير كوبر Clare Cooper وستيوارت شابن Stuart Chapin .

ويمكن تلخيص ما وصلوا إليه ويهمنا في مجال الإسكان والبيئة إلى الآتى :

– ضرورات الحياة : وتشمل المأوى والمأكل والمشرب والملبس .

– الهداية ووضوح الرؤية وتحديد الاتجاه .

– الشعور بالإنتماء .

– الإحساس بالحرية والعدالة .

– الراحة واليسر .

– سهولة الحركة والوصول .

– الامتداد الثقافى والحفاظ على التراث .

– كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ عليها .

– المتعة والجمال .

٣ - ١- الاحتياجات الأساسية فى البيئة السكنية :

– المأوى (السكن) .

– المرافق العامة مثل المياه النقية ، الصرف الصحى ، الكهرباء ، الهاتف .

– خدمات تجارية .

– خدمات تعليمية .

– دور العبادة .

- خدمات أمنية وعاجلة (شرطة - مطافى - اسعاف) .

- وسائل اتصال (المواصلات العامة - البريد - الهاتف) .

- مناطق وخدمات ترفيهية .

- شبكات الطرق (السيارات ، الدراجات ، المشاه ، أماكن انتظار السيارات والدراجات).

- خدمات جمع القمامة والتخلص منها .

وانطلاقًا من هذا المفهوم علينا أن نعيد النظر فى المعايير التقليدية لتقييم المسكن والمتعلقة بمستوى التشطيب والمسطح والسعر ، وأن نستنبط عن طريق البحث والدراسة معايير جديدة لتقييم نوعية ومستوى المسكن على أساس صلاحيته وأدائه لوظيفته من حيث استيفائه احتياجات قاطنيه . فعلى سبيل المثال ، يمكننا التميز بين ثلاثة مستويات من الإسكان تتوافق مع تدرج الاحتياجات الإنسانية من الضروريات التى تتعلق بالبقاء أى بصحة وسلامة السكان (Survival)، إلى الاحتياجات الاجتماعية والنسبية العامة المرتبطة بصلاح المعيشة (Welfare Needs) ، ثم الاحتياجات المرتبطة بتحقيق الذات (Fulfilment Needs) وبذلك تكون مستويات الإسكان كالآتى :

٣ - ٢ - ١ - المأوى : (Shelter)

وهو ما يوفر الحماية من عناصر الطبيعة وتقلباتها وكذلك الحماية من المخاطر والأعداء ويحقق الأمان كضرورة من ضروريات البقاء .

٣-٢-٢-المسكن اللائق (Decent Housing)

وهو المسكن الذى يوفر الخصوصية لقاطنيه والذى يتوافق مع المعايير والأعراف والقيم الاجتماعية .

٣-٢-٣- المسكن الملائم الواف بالمراد : (Adequate Housing)

وهو الذى يتوافق والاحتياجات الخاصة للسكان وراحتهم ويسهل لهم تحقيق

طموحاتهم الذاتية فضلاً عن توفير احتياجاتهم الأساسية العامة .

٤- رابعاً: العوامل البشرية المؤثرة على تصميم المسكن واختياره :

دور حياة الأسرة وتنوع احتياجاتها السكنية .

تتطور احتياجات الأسرة السكنية تبعاً لتطور الأسرة ونموها ، وقد قسم بعض علماء الاجتماع من أمثال دوفال أطوار نمو الأسرة أو حلقة حياتها إلى الآتى :

- الأسرة المبتدئة .
- الأسرة فى مرحلة الإنجاب .
- الأسرة ذات أطفال فى سن الحضانة .
- الأسرة ذات أطفال فى سن المدرسة .
- الأسرة ذات المراهقين .
- الأسرة كمركز انطلاق .
- الأسرة فى متوسط العمر (العش الفارغ) .
- الأسرة فى مرحلة الشيخوخة متقدمة العمر . (السكون والاستقرار) .

٤-١- من المهام الأساسية التى تواجه الأسرة :

- الصيانة البدائية .
- التكاثر .
- التربية (لاعب ولدك سبعاً وأدبه سبعاً وصاحبه سبعاً ثم اترك حبله على غاربه)

حديث شريف .

- إدارة واستغلال الموارد (توزيعها) .
- توزيع العمل والمسئولية .

- تقديم ووضع الأفراد فى المجتمع .

- تسهيل تحقيق الذات والنمو الشخصى لأفراد الأسرة .

- الحفاظ على الروح المعنوية الطبيعية .

- الحفاظ على النظام .

٤-٢- التغيرات التى تطرأ على الأسرة في مراحل نموها وتطورها :

- تغيرات في تكوين الأسرة وحجمها (عدد أفرادها) .

- تغيرات فى داخل الأسرة .

- تغيرات فى أنشطة الأسرة .

وذلك قد يؤدى إلى تغير الاحتياجات فى المسكن والبيئة من النواحى الآتية :

- حجم المسكن والفراغ المتاح لممارسة الأنشطة المختلفة والوفاء بما تحتاجه الشخصية دون تكدس وتزاحم - فراغات للتخزين .

٢ - نوع الخدمات العامة :

رياض الأطفال - المدارس فى مراحلها المختلفة - الأندية الرياضية - المناطق المفتوحة والترفيهية .

٣ - نوعية المسكن وأسلوب الحيازة : تأجير أو تمليك - مسكن منفصل أو متصل - الفراغات الخارجة المحيطة بالمسكن والتى تعتبر امتداد له مثل حديقة خاصة ، والتى قد تتطور بارتفاع دخل الأسرة ونموها .

٤ - الأثاث والأدوات والتشطيب الداخلى :

نوعية الأثاث والتشطيب قد تختلف أو تحتاج إلى التطوير وإضافات مع تطور مراحل نمو الاسرة مثلا الأثاث الخاص بالأولاد فى الأعمار المختلفة - تجنب الزوايا الحادة - التشطيب هل هو سهل التنظيف أم لا - الأجهزة الكهربائية الضرورية (الغسالة ، السخانات) إلخ .

٥- خامساً: مشاكل الإسكان وبدائل حلولها :

٥-١- طبيعة المشاكل وأبعادها :

إن النظرة شمولية والمفهوم التكاملى للإسكان يساعدان على توسعة الأهداف وشموليتها واختيار الاستراتيجيات الأجدى والأنسب للمجتمع والمتفقة مع نظام القيم فيه .

ومن أمثلة للحلول والبرامج المتبعة لحل المشكلة ما يلى :

- الجهود الذاتية Selfhelp

- الدعم الحكومى بأنواعه مثل دعم لخفض سعر المواد الخام - دعم لخفض ايجارات المساكن للمستحقين ، دعم أو إعانة شهرية للأسر لاستيفاء الاحتياجات السكنية .

Public Subsidies and Assistance.

- تيسير القروض لتشجيع البناء Facilitating Loans

- بناء المساكن لفئات معينة أو قطاعات معينة مثلا لمحدودى الدخل - العمال .

- المسنين . Public Housing Special Groups on Sectors

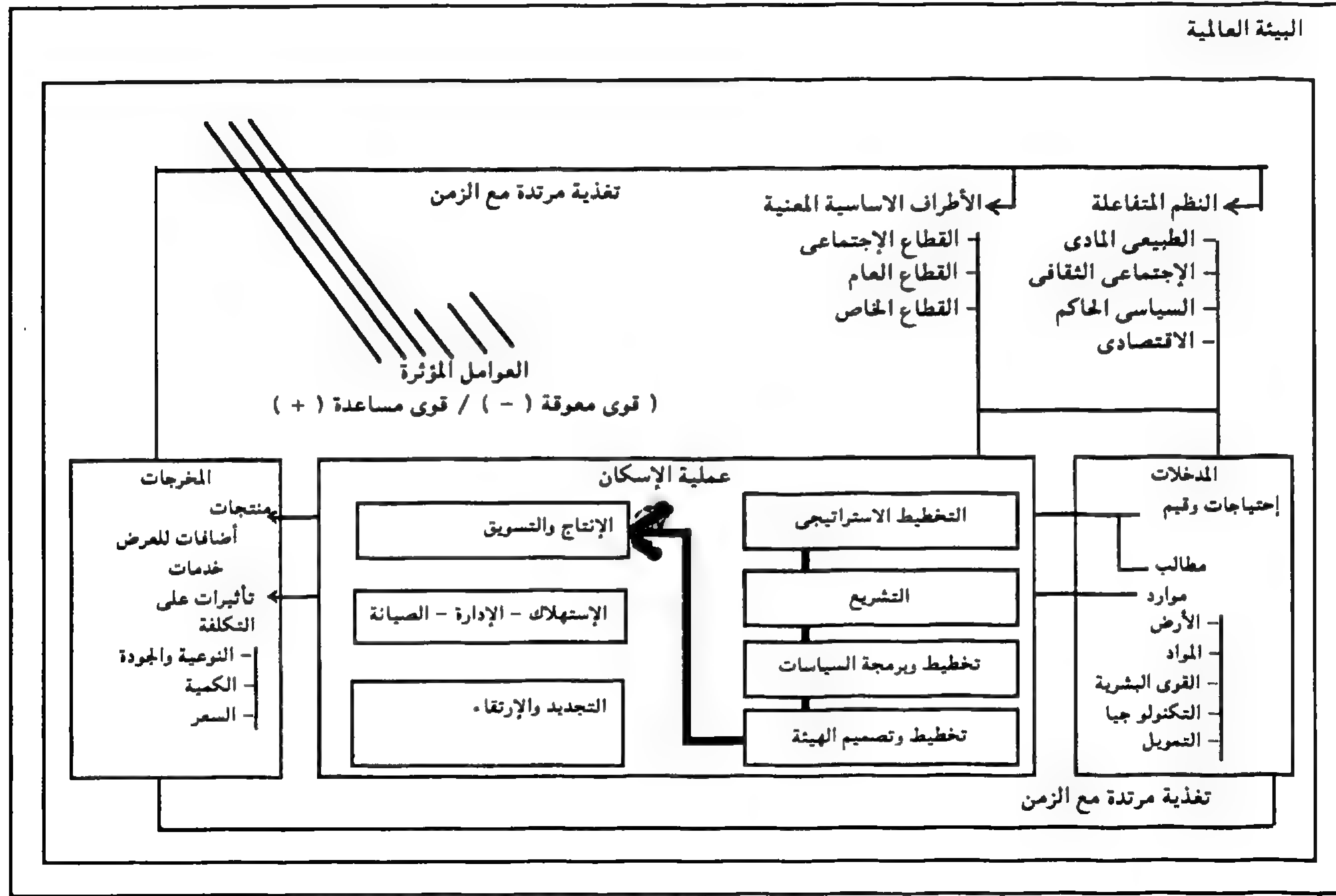
- توفير الأراضى والمرافق والخدمات Sites and Services.

- إعانات التدريب والتوجيه المهنى .

- إرشاد المستهلكين وتوعيتهم .

٥-٢- المفهوم الشمولى والإستراتيجيات الفعالة :

وبناء على ما تقدم ، فإن على المشاركون فى اتخاذ القرار على المستوى الاستراتيجى استيعاب شمولية الإسكان وأبعاد مفهومه التكاملى حتى لا يحصروا القرار فى دائرة ضيقة لا تتعدى المتغيرات والحلول المتصلة بالإسكان كمنتج وتغفل أو تفقد الخيارات الأشمل والأوسع والتى ترتبط بإمكانية استثمار كافة الموارد المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية أو توظيف الطاقات الاجتماعية للإسهام الإيجابى فى حل المشكلة جذريا واستيفاء الاحتياجات السكنية والارتقاء بالسكن وبيئته المحيطة للوصول بهما إلى درجة مرضية ونوعية لائقة . إن هذا الارتقاء لابد وأن يفوق الحلول الوقتية لتوفير المئوى لأكبر عدد من السكان بأقل تكلفة وفى حدود المواصفات الدنيا والمسطحات المضغوطة.



شكل رقم (٥) : التصور العام أو النموذج النظرى لنظام الإسكان والعوامل المؤثرة فيه

فقد تنبه الكثيرون من خبراء الإسكان في العالم إلى ضرورة التراجع عن السياسات التى تغفل الاحتياجات الإنسانية والمعايير المعيشية للأسر بدعوى الإذعان للضغوط الاقتصادية وما ترتب عليها من قصور فى أداء المسكن لوظيفته الطبيعية وتأثير ذلك على حياة السكان العائلية والاجتماعية .

وقد تمخض عن المفهوم التكاملى للإسكان منهجاً جديداً لتنمية وتقييم استراتيجيات الإسكان أساسه الأخذ فى الاعتبار بالعوامل المحيطة ، شكل (٦ . ٧) . ومن خلال تطبيق هذا المنهج يمكن وضع التصور المبدئى لبرنامج القرار والذى يمكن الاستعانة به فى توجيه وإدارة النقاش وإجراء الحوار الهادف لطرح وتكشف الاختيارات المحتملة وتقييمها لاختيار أنسبها أو بلورة الخيار الأجدى ، وذلك من قبل الأطراف المشاركة فى القرار ، شكل (٨) وشكل (٩) . أما الاستمارة الموضحة فى شكل (١٠) فيمكن الاستعانة بها فى المقارنة بين الخيارات المختلفة وتقييمها .

وفى هذا المقام لا يفوتنا التذكرة بأن أى قصور أو عدم كفاءة فى استخدام الموارد قد يمكن التغلب عليه فى ظل استراتيجية سليمة ، ولكن ليس من المتوقع التغلب على الاستراتيجية الخاطئة مهما حسن الأداء والإنتاج .

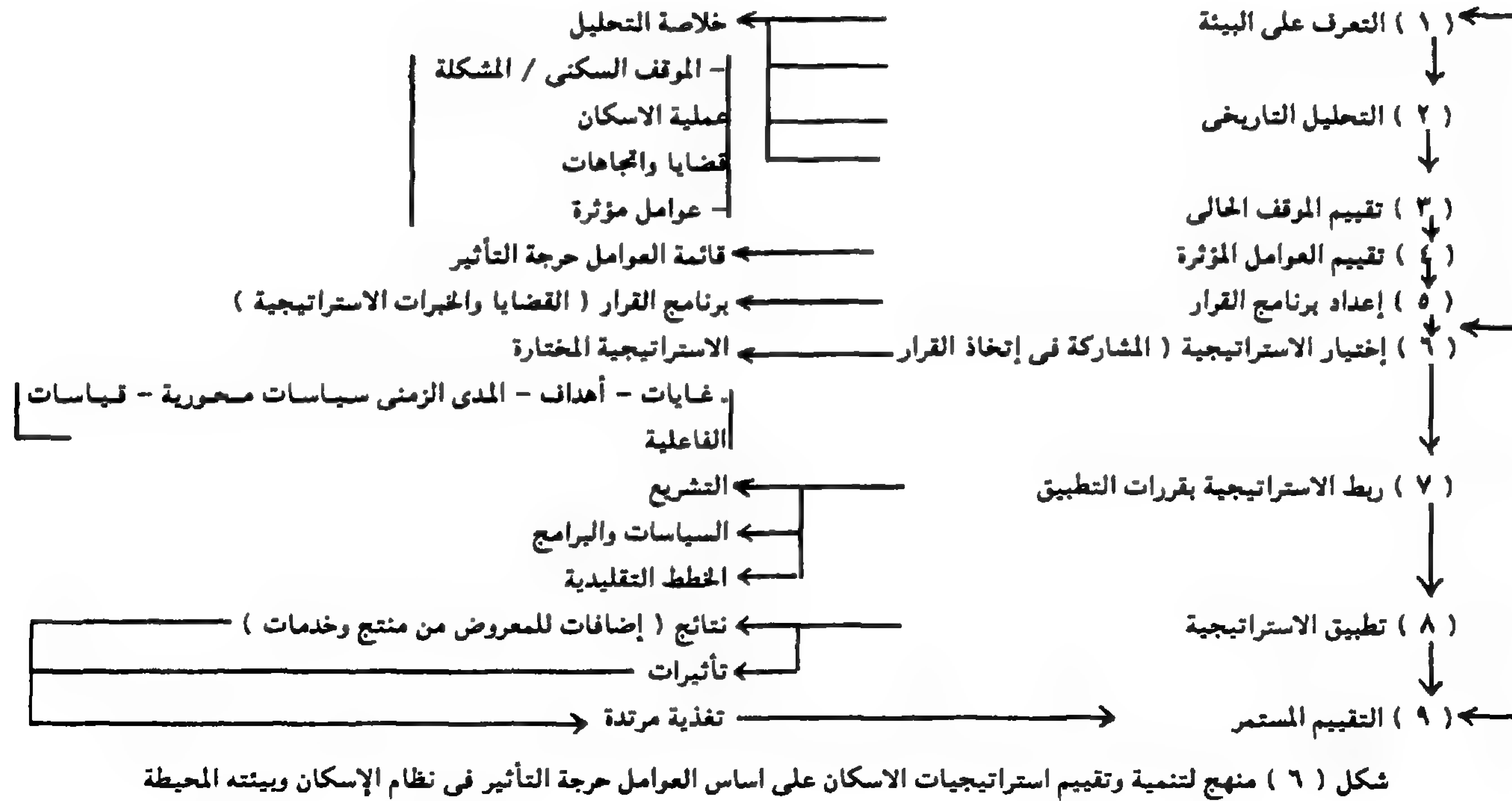
An inefficient use of resources can be overcome if the basic strqtegy is correct, but even excellent production and distribution performance is not likely to overcome the wrong strategies.

إن استيعابنا لشمولية عملية الإسكان وإدراكنا الكامل لأبعادها لهما البداية والضمان للوصول إلى حلول فعالة ومرضية لمشكلة الإسكان وأزمته الحادة .

٦ - تعريفات هامة :

٦ - ١ - **الإسكان** : الإسكان عموماً يعرف على أنه توفير المأوى والبيئة لتحقيق احتياجات الإنسان الاساسية . ويشمل التعريف الإسكان كمنتج واحتياج وعملية .

٦-٢- **الوحدة السكنية** : هى الاجزاء المعيشية والخدمات الخاصة بالأسرة القاطنة أو شاغلى المسكن .





شكل (٦) منهج لتنمية وتقييم استراتيجيات الاسكان على اساس العوامل حرجة التأثير فى نظام الإسكان وبيئته المحيطة

الفترة الزمنية	المشكلة / القضية	سياسة الإسكان الحضرى	العوامل المؤثرة	النتائج
سنة ١٩٥٢ م				
سنة ١٩٦٢ م				
سنة ١٩٧٣ م				
سنة ١٩٨٣ م				

تابع شكل (٧) : الجدول التخطيطى للتحليل التاريخى لمشكلة وسياسات الإسكان فى مصر

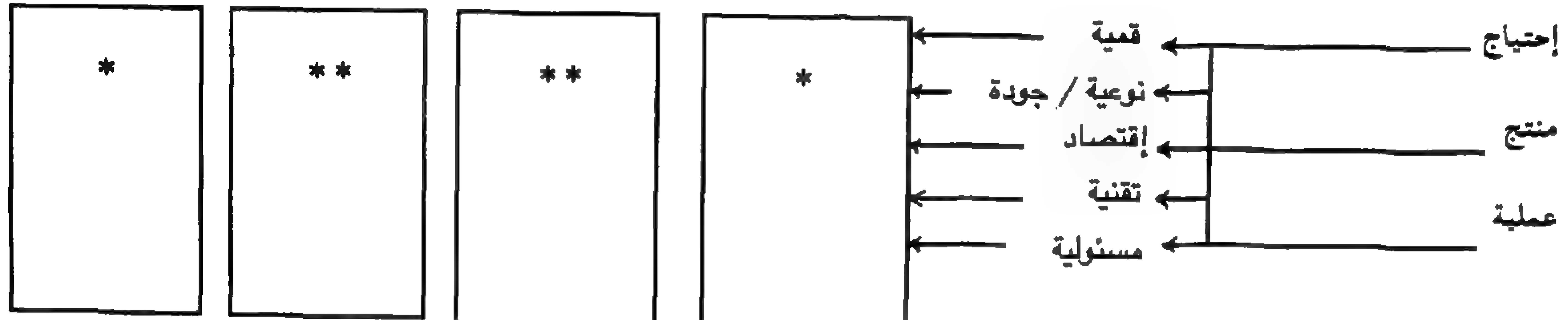
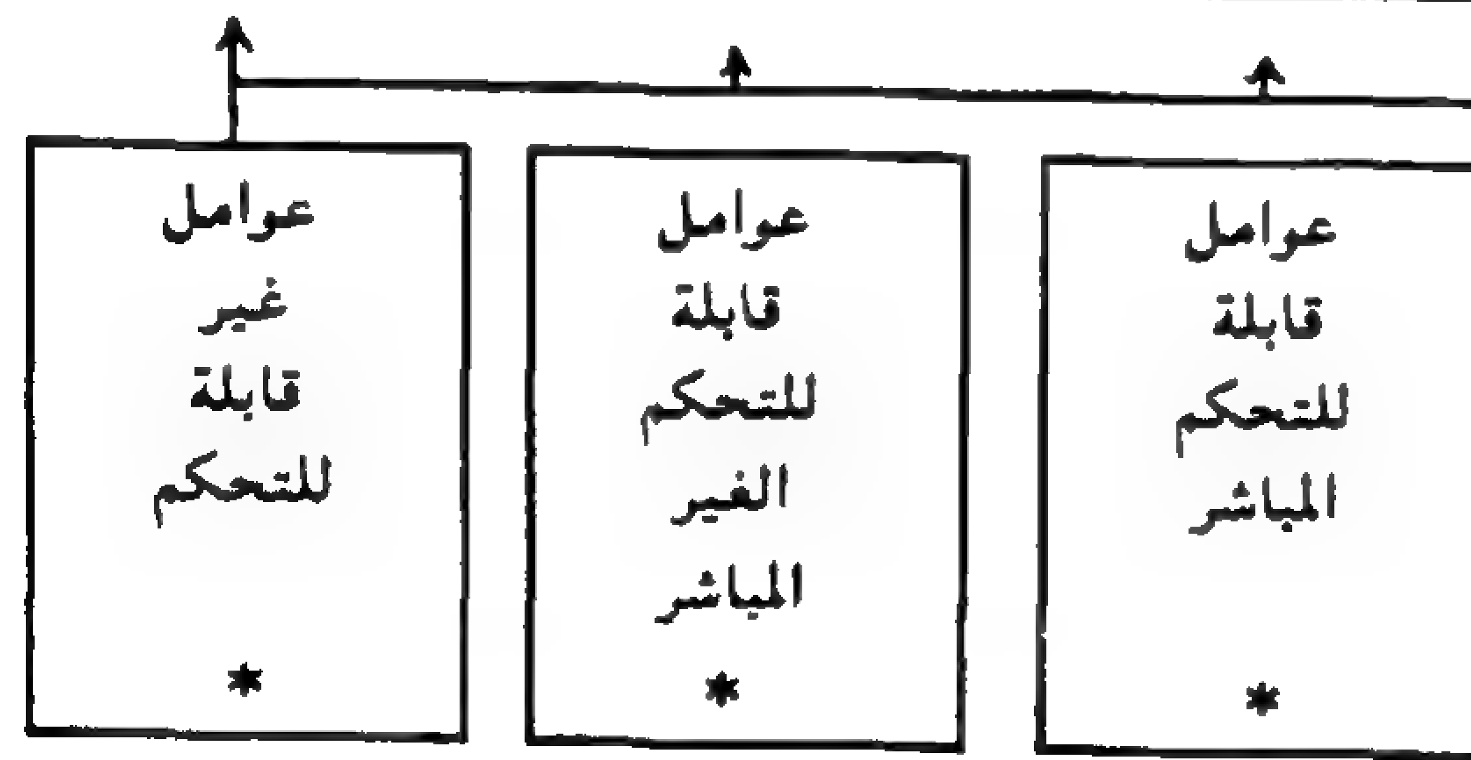
٦-٣- قانون المبانى : هو مجموعة اللوائح والتشريعات المحددة للمواصفات المقبولة للمبانى بما يوفر الحماية من مخاطر الانهيار والحريق . وغيرها . وهى تمثل الحد الأدنى المقبول .

٦-٤- قانون الإسكان : هى مجموعة اللوائح والتشريعات المنظمة لإشغال المبانى السكنية مثل معدلات الإشغال ، العلاقة بين المستأجر والمالك ، مسئولية الصيانة ومعاييرها .

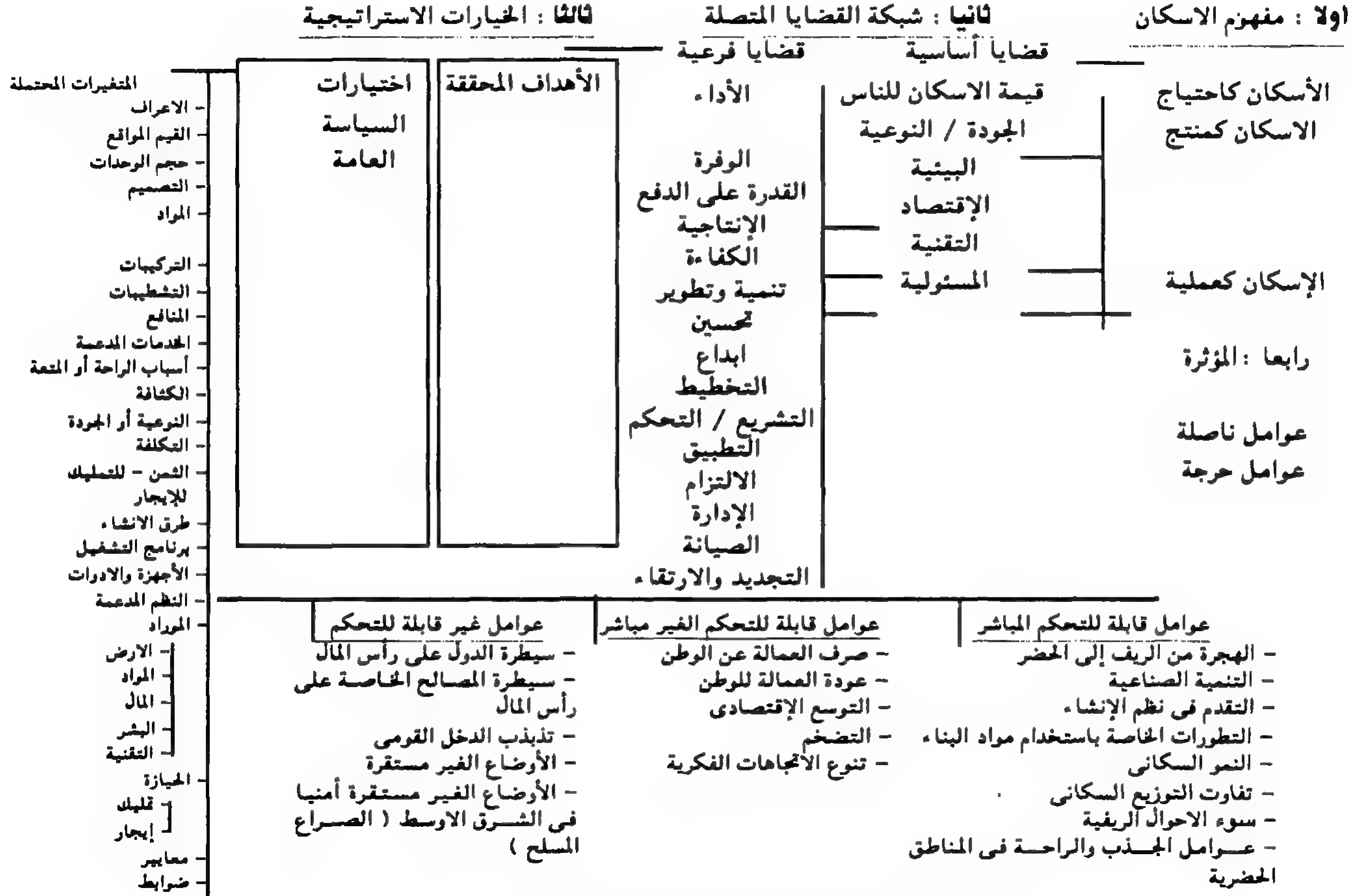
٦-٥- التكدس : زيادة معدل الإشغال عن الحد المقبول اجتماعياً وهناك طرق مختلفة لقياس التكدس والتزاحم ومنها عدد الأفراد / الغرفة .

٦-٦- نسبة الايجار للدخل : وهى نسبة الدخل الذى تنفقه الأسرة للايجار . النسبة المقبولة تختلف من مجتمع لآخر وظروف لأخرى فهى مثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ .

٦-٧- قانون استعمالات الأراضى : ينظم استعمالات الأراضى وأسلوب الانتفاع بها للحفاظ على الصحة العامة والسلامة والأمن العام وتحقيق مصلحة المجتمع .

شكل (٨) التصور المبدئى لبرنامج القرار (العناصر الرئيسية)



شكل (٩) البرنامج التفصيلى للقرار بالنسبة لمصر

شكل (١٠) الاستمارة الملخصة لتقييم الخيارات الاستراتيجية

Summary of Comparative Evaluation Form

الخيار الثالث (جـ) Option C	الخيار الثانى (ب) Option B	الخيار الاول (ا) Option A	الخيارات الاستراتيجية الخواص Strategic Options Characteristis
			General Goals الأهداف العامة
			Broad Policies السياسات العريضة
			Time Horizon المدى الزمنى
			Qualifications for Success مؤهلات النجاح ١ - الارتباط بالاحتياج الإنسانى - الأولوية Human need relatedness - priority ٢ - الاستجابة للعوامل المؤثرة Responsiveness to critial Factors ٣ - القدرة على مواجهة الظروف العارضة مستقبلا Viabilty for Future contingencies ٤ - القبول والرغبة الاجتماعية Social acceptabitity and desirability ٥ - العدالة / تأثير السياسات على الجماعات المعنية Equity / Impact on affeted groups ٦ - قابلية التنفيذ فنياً وسياسياً Technical and political feasibility ٧ - كفاءة استخدام الموارد Efficient use of reasources cost - effectivenss التكلفة الفاعلية - ٨ Net worth ٩ - صافى القيمة Cost/ Benefit التكلفة / المنفعة - ١٠

الصفحة

شكل (١) المفهوم الشمولي للاسكان في إطار البيئة المحيطة ٣٢٣
(٢) دورة حياة الأسرة وتنوع إحتياجاتها السكنية ٣٢٥
(٣) مراحل عملية الإسكان ٣٢٦
(٤) إعداد المتخصصين والمتخصصات في مجال الإسكان ٣٣١
(٥) التصور العام أو النموذج النظرى لنظام الاسكان والعوامل المؤثرة فيه ٣٣٨
(٦) منهج لتنمية وتقييم استراتيجيات الإسكان على أساس العوامل
حرجة التأثير في نظام الإسكان وبيئته المحيطة ٣٤٠
(٧) الجدول التخطيطي للتحليل التاريخي لمشكلة وسياسات الإسكان في مصر ٣٤١
(٨) التصور المبدئي لبرنامج القرار (العناصر الرئيسية) ... ٣٤٣
(٩) البرنامج التفصيلي للقرار بالنسبة لمصر ٣٤٤
(١٠) الاستمارة الملخصة لتقييم الخيارات الاستراتيجية ٣٤٥

نحو عمران مصرى أخضر

أحلام ومهام

د. عبد المحسن محمود محمد فرحات

نحو عمران مصرى أخضر

أحلام ومهام

د.عبد المحسن محمود محمد فرحات

كلية الهندسة – جامعة الملك عبد العزيز

١ - مقدمة :

العمران الذى يحقق التوازن النافع المبدع بين البيئات الطبيعية والإنسانية والمبنية هو ما نبتغيه . للوصول إليه نحتاج لتحديد خلفية نظرية ولأمثلة وتطبيقات عملية وذلك ما تهدف إليه هذه الدراسة وتحاول تقديمه ولو جزئياً وبإيجاز ولو من خلال ومضات محدودة لا يمكن أن تستوفى كامل الموضوع ، ولكن يمكن أن تعطى بعض الضوء للخروج من الظلمة العمرانية حولنا .

٢ - خلفية نظرية :

يجب أن تشتمل الخلفية النظرية للعمران المتوازن المرجو على ما هو أكثر من النظريات المعمارية والعمرانية المباشرة والمهنية . فى البدء يجب ربط أى تنظير (خاصة إذا تعلق بقضية كبرى) بعقيدتنا وثقافتنا وحضارتنا ومعنى وجودنا . ثانياً يجب أن نحدد المشكلة أو الجوانب من المشكلة التى سيتم تناولها من الواقع المحلى ودورنا المطلوب . ثالثاً يجب أن يتسع فكرنا لما هو حادث وناشئ ومتطور فى العالم بأسره بحيث لا نتخلف عنه من جهة ولا نتبعه دون تبصر من جهة أخرى . أى نستفيد ونفيد من موقع الند لا العبد ، وذلك ما سيتم تناوله بنفس الترتيب المذكور فيما يلى :

٢ - ١ العمران الداخلى والخارجى للفرد والمجتمع :

خلق الله الإنسان لغاية شاملة هى « العبادة » ويتفرع منها هدفان أساسيان هما «الاستخلاف» و « إعمار الأرض »(١) . الهدف الأخير هو الذى يهمنا هنا وبالتحديد التأكيد على أن العمل « المخلص » فى إعمار الأرض هو نوع من عبادة الله سبحانه وتعالى ، وأن العمل « المخلص المبدع » فى إعمار الأرض هو نوع من العبادة الأكثر سمواً. العمران الداخلى للنفس (الإيمان) لايصدق إلا إذا « صدقه العمل » (تبعاً للحديث الشريف) أى المشاركة فى العمران الخارجى . فإذا كان العمران الخارجى مشوهاً لدرجة تقترب من الخراب فإن ذلك دليل على التشوه والخراب الداخلى سواء كمجتمع أو كأفراد بدرجات متفاوتة . نظرة لاستشفاف ما وراء الظاهر فى « العمران الخراب » بمدننا (ومع التسليم بوجود بعض الاستثناءات) تنبأ بما هو أكثر وأبعد من التنافر والقبح والتلوث البيئى ، إنها تنبأ بالجشع والتحايل والاستغلال والسطوة والانتهازية وعدم الإحساس بالمسئولية وقلة الكفاءة . لا يمكن أن يكون كل ذلك هو التحقيق المطلوب للهدف من خلق الإنسان فيما يختص بإعمار الأرض . فى المقابل فإن التوبة الواجب على المؤمن طلبها بشكل مستمر يستتبعها توبة للمجتمع بمؤسساته بشكل مستمر لإصلاح عمرانه الخراب وتحويله لعمران حقيقى داخلى وخارجى .

٢ - ٢ - أزمة البيئة فى مصر ودور المخطط والمصمم :

أزمة البيئة فى مصر وفى القاهرة بالذات لاتحتاج إلى إثبات ، فالقاهرة أصبحت تمثل المدينة الثالثة بين أكثر مدن العالم تلوثاً (٢) . ٢٩ ٪ من أطفال المدارس فى منطقة حلوان مصابون بأمراض الرئة مقابل ٩٪ من أطفال الريف . تصل المواد الصلبة العالقة فى جو القاهرة ومبانيها إلى ١٠ أمثال الحد المسموح به عالمياً ، وتصل أكاسيد الكبريت إلى ٤ أمثال الحد المسموح به عالمياً ، والدخان والرصاص ٣ أمثال ، وغازات أول أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكربون أكثر من الضعف (٣) . من المفهوم أن البيئة المبنية ليست نتاجاً لأفكار وإبداعات المخططين والمصممين فقط وإنما هى أيضا وأولا نتاج للتركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإطار المؤسسات الفعالة فى المفهوم أيضاً أن أدبيات علوم البيئة قد تطورت بعيدا عن مفهوم « الحتمية البيئية » Environmental Determinism فى العلاقة بين البيئة والإنسان كفرد ومجتمع ، ومن المفهوم كذلك فى المقابل أن أدبيات

تصاميم البيئة قد تطورت بعيداً عن مفهوم تشكيل المجتمع ومن خلال تصاميم البيئة . إلا أن كل ذلك لا يعنى أن المخطط والمصمم قد أصبحا بمثابة تروس لاحول لها ولا قوة فى آلة كبرى . كل ذلك أيضاً لا يعفى المخطط أو المصمم من مسئوليته الاجتماعية التى هى فى حدها الأدنى ألا يكون جزءاً من المشكلة وإنما جزء من الحل ، وفيما هو أعلى من ذلك الحد الأدنى (وبدرجات متفاوته) أن يساعد على تطوير المجتمع بتحسين البيئة المعاشة وزيادة صحتها وكفاءتها وجمالها ، وإيجاد التوازن النافع والمبدع بين البيئات الطبيعية والإنسانية والمبنية .

٢ - ٣ - المدارس المعمارية كتشكيلات مقابل الحركات الفكرية التحتية والعمران الاخضر .

هناك اليوم خضم متلاطم من النظريات والمدارس المعمارية والتى تنعكس على التخطيط والتصميم العمرانى وعمارة البيئة (landscape Architecture) منها عمارة الحداثة المتأخرة (Late Modern Architecture) وعمارة ما بعد الحداثة (Post Modern Architecture) والمنطقية الجديد (New Rationalism) والكلاسيكية الجديدة (New Classicism) وعمارة التقنية العالمية (. High Tech Architecture) وأخيرا التفكيكية (Deconstruction) (٥) . من الواجب ألا ننعزل عن هذه التيارات المعاصرة بل نطلع عليها ونفهمها وندخل فى حوار متحضر معها نأخذ منها ما يلائم بيئتنا ومجتمعنا ونضيف إليها بناء على نقد واع بناء . ما يستحق التركيز هنا هو وجوب التفرقة بين ما تقدمه هذه المدارس والاتجاهات كتشكيلات متواترة بما يجعلها أقرب للطرز المعمارية وبين ما يمكن اعتباره الحركات الفكرية التحتية التى بنيت عليها هذه المدارس والاتجاهات . الأولى هى القشرة الناتجة من محتوى معين ومحدد ، والثانية هى الأساس الناتج من محتوى أغلبه عالمى وإنسانى . نقل الأولى يعنى الضعف الفكرى والمهنى ويعرضنا بشدة للتناقض مع المحتوى المحلى ، وعدم التفاعل مع الثانية يعنى أيضا الضعف الفكرى والمهنى ويعرضنا بشدة للتخلف محلياً وعالمياً . يمكن اعتبار أهم عناصر الحركات الفكرية التحتية المشار إليها والموجودة فى العالم اليوم والتى يجب ألا نتخلف عنها ما يلى : -

- إعطاء أهمية وأولوية للبيئة الطبيعية فى كل مستويات ومقاييس تصاميم البيئة من القرارات التخطيطية السياسية Policy Planning إلى كافة مستويات التخطيط الفيزيقى والتصميم مما أعطى أهمية مناظرة عمارة البيئة Landscape Architecture التى تتزايد أهميتها ودورها في العالم المتحضر بقدر ما تتزايد المشاكل التى تحتاج لخدماتها فى مصرنا العزيزة فى المقاييس المختلفة لهذه المهنة وهى « التخطيط البيئى » Landscape Planning وتخطيط المواقع Site Planning وتصميم المواقع Site Design كما ينعكس كل ذلك بالتناظر أيضاً مع مقاييس « التخطيط الحضرى » و « التصميم الحضرى » و « العمارة » (٦) .

- يتفرع من الاهتمام بالبيئة الطبيعية الاهتمام بكفاءة تشغيل الطاقة وذلك بالحفاظ قدر الإمكان على مصادر الطاقة غير المتجددة بتقليل الفاقد وإعادة تدويره ، وأيضاً بإدخال استخدام الطاقات المتجددة والبديلة قدر الإمكان (شمس ورياح وطاقة بيولوجية) (٧)، وعندنا من كل ذلك فى مصر الكثير .

- الاهتمام بالاستجابة للاحتياجات الفعلية للمستخدمين وإشراكهم فى القرارات التخطيطية والتصميمية والإدارية بصورة مباشرة ، بل قد تصل مشاركتهم إلى الاشتراك فى البناء نفسه (٨) .

- الاهتمام بالتراث التاريخى ويتفرع منه الاهتمام بالتراث الشعبى والمحلى بالحفاظ على المتبقى منهما وموائمة المستجد من البيئة معهما ، وتعلم دروس الاستجابة البيئية والاستيحاء منها تشكيلياً بغرض تأصيل الهوية (٩) ، وتختلف فى ذلك المدارس من تعبير حرفى إلى تعبير تجريدى ، وتستحق كلها التشجيع والتأييد طالما ابتعدت عن السطحية والمحاكاه ، واقتربت من الأصالة والتجانس وقوة التشكيل النابعة من فهم المبادئ والأسس والقواعد التى تمكن من تجميع المفردات التشكيلية (حرفية كانت أو تجريدية) بما يتفق مع المحتوى المتفرد لكل مشروع .

- استغلال التقدم التقنى فى مكونات وطرق البناء وطرق التحكم البيئى (١٠) . من المهم هنا الإشارة إلى أن التقنية خاصة العالية منها يجب أن يسبقها علم يوجهها ويصنعها ، ذلك أن استيراد التقنية فى حد ذاتها لا يعتبر تقدماً أو انتماء للعصر بل يشكل

تبعية المستهلكين للمنتجين الحقيقيين فى الخارج ، من ناحية أخرى العلم ذاته فيه النافع وغير النافع تبعاً للحديث الشريف وبالتالى من الأولى أن هناك التقنية النافعة وغير النافعة أى أنه حتى فى الدول المتقدمة علمياً وتقنياً من الممكن أن يكون هناك تطبيقات غير نافعة بالمعنى الشامل . لذا فمن المهم أن تكون هناك حكمة سابقة للعلم توجهه الوجهة الصحيحة وبالتالى يوجه العلم التقنية الوجهة الصحيحة النافعة .

– وحدة وتكامل الفنون والآداب والعلوم ويظهر ذلك واضحاً فى تأثر نظريات العمارة بنظريات الفنون الأخرى مثل التصوير والنحت وكذلك النظريات الأدبية وتأثر الجميع بالنظريات العلمية الحديثة (١١).

٣ - نحو عمران أخضر - أمثلة فى المقاييس المختلفة .

بناء على كل ما تقدم ولأهمية التركيز فى الحيز المتاح لهذا البحث سيتم عرض بعض الاقتراحات المحددة كأفكار وتطبيقات أو أمثلة سواء من داخل مصر أو خارجها فى مقاييس متدرجة من الكبير للمتوسط للصغير . يربط هذه الأفكار والتطبيقات والأمثلة محاولة أساسية للاستفادة من عناصر الحركات الفكرية التحتية المشار إليها والموجودة عالمياً بما يمكن أن يطبق فى مصر للوصول للتوازن النافع والمبدع بين البيئات الطبيعية والانسانية والمبنية وذلك مانقصده إيجازاً « بالعمران الأخضر » :

٣ - ١ - أمثلة فى المقياس الكبير .

لابد لأى تحليل متكامل لخريطة مصر الجغرافية أن يأخذ فى اعتباره هذه الثلاثية من الخطوط الطبيعية « النهر . الصحراء . البحر » (١٢) ذلك ما كتبه د . جمال حمدان والذى كتب أيضاً بخصوص أهمية تقليل تركيز التنمية فى القاهرة وتوزيعها على كامل الوطن بما يحل مشاكل كل منهما « المطلوب توزيع أو إعادة توزيع حصاد التنمية الوطنية على شبكة عريضة تغطى أرض الوطن بلا استثناء ، هذا لن يكون إلا بعملية خلخلة مخططة (أو خف ذره) للقاهرة الكبرى أولا وقبل كل شئ » (١٣) . سواحل مصر تمثل هنا إمكانية كبرى لم تستغل حتى الآن إلا جزئياً فى السياحة الترفيهية بشكل قليل الكفاءة . هناك الكثير الذى يمكن قوله عن الفارق بين التطوير الاستثمارى قصير النظر الذى قد يؤدى لتدهور البيئة الطبيعية ، وبالتالى قتل الدجاجة التى تبيض ذهباً ، وبين التطوير

القابل للدوام (Sustainable Development) حيث يكون التطوير أولاً بالكثافة المناسبة للسعة الاستيعابية (Carrying Capacity) للبيئة الطبيعية ، ويكون التطوير على وحدات البيئة الطبيعية (Landscape Units) الأقل حساسية ، بينما يكون نظام الفراغات المفتوحة (Open Space System) موزعاً على وحدات البيئة الطبيعية الأكثر حساسية والتى تتطلب الحفاظ عليها كبيئة طبيعية ، مع ملاحظة أن تقرير هذا التوزيع يكون من خلال التخطيط البيئى (Landscape Planning) (١٤) . سيتم الاكتفاء هنا بمثالين لمعالجة السواحل الصحراوية ومثال ثالث لجنوب وادى النيل .

المثال الأول هو نظام نظرى لمنطقة صحراوية ساحلية معتمدة على ذاتها فى الطاقة وإنتاج الطعام (١٥) . شكل (١) يوضح الهيكل الأساسى للمستوطنة . تغطى طبقة من المقطرات الشمسية معظم المبانى . يغطى نوع آخر من المقطرات الشمسية تتميز بالشفافية أجزاءاً من الفراغات الخارجية والصوبة الزراعية التى تتوسط كل مجاورة سكنية . إلى جانب تقطير مياه البحر وتحويلها لمياه عذبة فإن المقطرات الشمسية تؤدى أيضا عمل المجمعات الشمسية لتدفئة وتبريد المبانى بالإضافة إلي تجميع مياه المطر . الماء الزائد الملوحة الراجع من المقطرات الشمسية يتم تحويله إلى ملح فى برك تبخير . تم إدماج أنشطة إنتاج الطعام فى الهيكل المقترح للمستوطنة فى ثلاثة مقاييس ، الأكبر منها هو الصوبة الزراعية التى تتوسط كل مجاورة سكنية (٣٤٠ وحدة سكنية) ، فى هذه الصوبة يتم التحكم فى أشعة الشمس الساقطة ودرجة الحرارة والرطوبة النسبية وحركة الهواء بما يؤدى إلى أفضل إنتاجية فى زراعة الخضروات والفاكهة والمزارع السمكية . المقياس الثانى يقع فى الفراغات المفتوحة السكنية والتى يطل عليها فى المتوسط ٥٠ وحدة سكنية . فى هذه الفراغات السكنية يقوم بعض السكان المهتمين بالزراعة بالأنشطة المطلوبة كمجموعة مدعمة تقنيا وإرشاديا من النظام المركزى للمستوطنة . المقياس الثالث والمختص بالعائلة الواحدة يقع داخل الوحدة السكنية فى صوبة صغيرة أو شرفه أو على جزء من السطح . الزراعة المائية (Hydroponics) هى التقنية المستخدمة أساساً فى المقاييس الثلاثة . الفضلات المختلفة المتولدة فى المستوطنة يتم إعادة تدويرها واستخدامها لتوليد غاز الميثان الذى يستعمل كوقود وسائل معالج تزود به المشروعات ويغذى أول بركة فى نظام المزارع السمكية الثلاثية البرك . ذلك بالإضافة للمخصبات السائلة والصلبة والمغذية

للزراعة . يلاحظ فيما سبق أن إنتاج الطعام المذكور سيزيد عن حاجة المستوطنة بكثير وسيشكل توريداً مستمراً ومصدراً للدخل للمستوطنة وقاعدة جاهزة للعمالة بها مرونة استيعاب أى عمالة باطلة وتحويلها لمنتجة .

المثال الثانى يتعلق بالوضع القائم فى الساحل الشمالى الغربى لمصر حيث تنتشر المنتجات الصيفية التى قد لا تستخدم وحداتها السكنية أكثر من شهر واحد فى العام والتى تشكل معالجة المجارى فيها مشكلة ، حيث يتم إعادة استخدام مياه المجارى المعالجة جزئياً فى رى نباتات الزينة داخل المنتجع ويتم التخلص من البعض الآخر فى أبار جوفية ، وعلى حين يبلغ تقدير الاستثمارات التى فى هذه المنتجعات بمليارات الجنيهات نجد أن الجانب الآخر جنوب الطريق السريع والمواجه للمنتجعات لا يتمتع بأى استثمارات تقريباً بل يعامل بإهمال فتنتشر عليه بعض عشوائيات البناء وقد تلقى فيه فضلات المنتجعات المقابلة له (شكل ٢) . المقترح هنا هو زراعة هذا الجانب زراعات مناسبة للبيئة الصحراوية ، فمثلا ثبت نجاح الشعير والقمح والتين والزيتون والنخيل . فى الصيف يمكن أن تستخدم لرى هذه الزراعات مياه المجارى المعالجة فى المنتجعات وكذلك المواد الصلبة كمخصبات ، وفى الشتاء يمكن أن يعتمد الرى على مياه الأمطار والتى ثبت كفايتها لزراعات شتوية (شكل ٣) ، خاصة إذا إستخدمت تقنيات تجميع مياه الأمطار (Rain Water Harvesting) التى سيأتى ذكرها لاحقا . يلاحظ أن كافة أو بعض التقنيات المذكورة فى المثال الأول يمكن أن تستخدم هنا وبوجه خاص المزارع السمكية التى يمكن أن تثرى الجزء الخلفى من المنتجع بيئياً وبصرياً .

يقترح أن تفرض مسئولية هذه الزراعة على المنتجع المقابل للأرض المزروعة (كمقابل للإعفاء الضريبى) وبمساحة تساوى فى المتوسط خمسة أضعاف مساحة المنتجع ، على أن يمتلك المنتجع (كاتحاد لملاك الوحدات السكنية) هذه الأراضى الزراعية وينتفعوا بعائدها الاقتصادى ومنتجاتها الزراعية وكذلك بالفرص الترويحية التى ستتيحها هذه الأراضى الزراعية والتى ستثرى إمكانيات الترويح السياحية . بالطبع يجب وجود ضوابط لضمان تحقق الزراعة المجدية فى مدة زمنية معقولة ولضمان عدم تحول الأرض الزراعية المقترحة لعقارات مبانى جديدة إلا بالنسبة التى تخدم الأرض الزراعية . بذلك يتحول الساحل الشمالى الغربى من الاستهلاك الصرف والرفاهية الزائدة والانفصال الطبقى وقلة

الكفاءة الاقتصـادية للمجتمع ككـل إلى الإنـتاجية وإيجـاد قاعدة اقتصادية وفرص عمل على مـدار السنة . مع وجـود فرص واقعيـة لنشـأة إنـتاج من الدرجـة الثـانية (Secondary Production) بمعنى صناعـات خـفـيـفـة قـائمـة على الإنتـاج الأولى (Primary Production) فى الزراعـة ، مع كل مـا يصـاحب ذلك من تدوير مـحلى لـرأس المـال وتضـاعف المـردود الاقتصادى (Multiplier Effect) وبالتالى تقوية القاعدة الاقتصادية فى أطراف مصر وبعيدا عن العاصمة .

هذا بالإضافة للمردود المعنوى الذى ترتبط فيه السياحة وتندمج مع نوعيات مختلفة من البيئة الطبيعية (البحر - الساحل - الأرض الزراعية - التعامل مع المواشي والدواجن والحمير والخيل والنباتات المختلفة) وكذلك الاندماج مع البيئة الاجتماعية الجديدة التى ستنشأ فى قرى مخططة ومتكاملة الخدمات يزورها المصيفون وتستخدم جزئياً كمنتجعات أخري .

المثال الثالث يتعلق بالمناطق جنوب وادى النيل التى تعرضت لما يسمى بكارثة السيول والتى يمكن أن تسمي من وجهة نظر أخرى « نعمة السيول » و « كارثة التخطيط والتنفيذ » . من المعروف أن مخرات السيول ذات الخطورة هى التى تتجمع فيها السيول من مساحات كبيرة تصب فى روافد متعددة تصب بدورها فى المخرات الأكبر ذات الخطورة . أى أن هذه المخرات عبارة عن أودية مشقوقة فى الهـضبة الصحراوية الشرقية الصخرية تصب فى وادى النيل الشديد الضيق فى هذه المنطقة (١٦) .

حيث أن الوادى الزراعى شديد الضيق فإن المكان الأنسب للقرى هو أعلى الهضبة مع تسوية ممرات قليلة الانحدار من أعلى الهضبة لأسفلها . بذلك تتجنب القرى (بما فى ذلك توسعها المستقبلى) الأراضى الزراعية وتتجنب أيضاً المخرات ذات الخطورة ، مع قلة مسافة المشى نسبياً لأبعد نقطة زراعية وذلك لضيق الوادى ، أما عن المخرات ذاتها فهى تمثل إمكانية كبيرة للتوسع الزراعى الأفقى لهذا الشريط الزراعى الضيق جنوب وادى النيل ، يلاحظ هنا أن التوسع الزراعى جنوب الوادى يتميز عن التوسع شماله فى أن الجزء المستفاد من مياه الرى يقابله فاقد أقل فى البخر جنوب الوادى عنه فى شماله ، هذا بالإضافة لتدنى مستوى الدخل جنوب الوادى عن شماله وكونه منطقة طرد سكانى كبير .

التربة فى المخرات إما صالحة فعلا للزراعة أو تحتاج لمعالجة محدودة حيث المفروض أنها التربة التى نحرت فى المرتفعات ونزلت لقيعان الأودية - المخرات المتعامدة بوجه عام على وادى النيل . جلب مياه الرى سيكون سهلاً نسبياً لقرب النيل ويجب هنا استخدام وسائل الرى الحديثة للمحافظة على المياه (الرى بالتنقيط) . إضافة لما سبق فإن نوعيات الزراعة يجب أن تكون تلك التى تتحمل الفيضانات المحتملة من السيول أو تكون الأرض فى فترة السيول خالية من الزراعة . أما مجرى المخرات فيجب معالجته بداية من عمق كبير داخل الهضبة الصحراوية بحيث لا يكون مجرى سهلاً لجريان السيول وإنما سلسلة متتابعة من الأحواض والسدود الراكمية التى لا توقف السيول تماماً وإنما تمررها ببطء بعد ملء كل حوض يمر به السيل ، وبذلك تقل خطورة السيول من ناحية ويستفاد من السيول فى رى مزروعات بعيداً عن الوادى وبحيث يزداد هذا التوسع المتعامد تقريباً على وادى النيل سنة بعد أخرى (شكل ٤)

٣ - ٢ - امثلة المقياس المتوسط :

سيتم هنا التعرض لأربعة أمثلة ضمن مجالى التصميم الحضرى (Urban Design) تخطيط وتصميم المواقع (Site Planning and Design) توضح جميعها الاهمية الكبيرة لمهنة عمارة البيئة (Landscape Architecture) السابق الإشارة إليها ، وبالتحديد الاتجاه المتزايد نحو إعطاء الأولوية للبيئة الطبيعية كأساس لتخطيط وتصميم المدنية أو أجزاء منها ولإدخال الطبيعة فى عناصر تكوين المدينة (لإثرائها ولصحة مجتمعها) ضمن نظام للفراغات المفتوحة (Open Space System) كأساس وعمود فقرى لتكوين المدينة ككل ولامتدادها المستقبلى أيضاً . لا يعتمد نظام الفراغات المفتوحة على المنتزهات الكبرى والصغيرة فقط إنما أيضاً على الميادين العامة والشارع بمقاييسها المختلفة خاصة الشوارع المخصصة للمشاه والتى تحتوى على ساحات مختلفة .

المثال الأول خاص بتخطيط وتصميم ميدان القاهرة بمدينة الرياض فى مشروع فاز بالجائزة الأولى فى مسابقة بمصر من تصميم المؤلف و د . مراد عبد القادر عبد المحسن . تكون المفهوم التصميمى (شكل ٥ وشكل ٦) من تحليل الموقع وأهداف المشروع كما يلى :

- يعتبر الموقع فى حقيقته مجموعة من الفراغات المتبقية بين اتجاهات الحركة

المختلفة فى هذا التقاطع للطرق السريعة الأساسية بمدينة الرياض ، وهى مشكلة متكررة فى أى مدينة حديثة . الحجم الكلى لهذه الفراغات المتبقية يعطى مساحة كلية كبيرة لذا فقد تقرر ربطها جميعاً بجسور مشاه لتشكل معاً منتزهاً كبيراً ، مع معالجة الحواف لتوفير الأمن والسلامة لمستخدمى المنتزة . لم يتم تغيير التشكيل الطبوغرافى الناتج عن مسارات الحركة المنتقلة من مستوى لآخر وإنما تم إثرائه بمساطب مبلطة ومزروعة بنفس الخطوط الكونتورية عموماً .

– تم استخدام أكبر فراغين فى الموقع (الدائرتين) للتعبير عن مدينتى القاهرة والرياض يربط الأثنين عقد ضخم موضوع قطرياً (٤٥ْ) ليمكن رؤيته كعلامة بصرية على محورى الطريقين الرئيسيين ، يرمز العقد للحضارة العربية الإسلامية المشتركة والتى تنتمى إليها المدينتان ، يتكون العقد الكبير من عقود أصغر تعبر تجريبياً عن المقرنصات ضمن أحجام أكبر تتدرج لأعلى بطريقة ثلاثيـة الأبعـاد حتى القمة التى تحوى الهلال . أما جـانبى العقـد فيمتدان فـى اتجاهات انسيابيـة مختلفة فى الموقع على جوانب الطريقين السريعين . بنـاء علـى ذلك فإن العقد بامتداداتـه (وباستخدامه لنفس الوحدة الأساسية فى العقود الأصغر) يوحد الموقع بأكمله بصرياً ورمزياً . هنا نجدٌ تطبيقاً لمبدأ أساسى فى العمارة الإسلامية وهو « التنوع من خلال الوحدة » حيث تعتبر « الوحدة » فى العمل الفنى مؤشراً ضمنياً لوحدانية الله سبحانه وتعالى والتى تتجلى ضمن التنوع اللانهائى للعناصر المكونة للعمل الفنى .

– تم تمثيل القاهرة فى الفراغ الدائرى الجنوبى الشرقى بواجهات ستة من أشهر مساجدها تمثل المراحل الستة للعمارة الإسلامية بهذه المدينة التى عرفت بمدينة الألف مئذنة . يجرى فى المستوى السفلى مجرى مائى عريض يمثل النيل ويحوى ضمنه خريطة (كجزيرة) تمثل العالمين العربى والإسلامى ومصر والمملكة العربية السعودية وموضعى كل من القاهرة والرياض . تم تمثيل الرياض (فى الفراغ الدائرى المناظر) بواجهات لعمارتها الإسلامية التاريخية والتى تشمل القلاع والقصور والبيوت التقليدية . يجرى مجرى مائى صغير في المستوى السفلى ممثلا وادى حنيفة بمدينة الرياض . تقع شلالات مائية على جانبى الطريق السريع السفلى وتغذى كلا من المجريين المائيين .

– تم تمثيل كل العناصر المعمارية تجريدياً باستخدام الصلب لإعطاء الخطوط الأساسية خاصة خط السماء وهو نفس ما تم مع العقد الكبير ومكوناته . تم الحصول بالتالي على أقصى ما يمكن من الشفافية والرؤية البصرية لقائدى السيارات دون التضحية بالناحية الجمالية والرسالة الثقافية . لا يعطى الميدان بكافة مكوناته ككل تأثير « الصرح العظيم » وإنما يعطى تأثير الفراغ النحتى Sculptural Space والذى يستمر فى الأرض المسطحة صعوداً لعدة مساطب ثم لعدة عناصر معمارية ذات ذروات بصرية مختلفة ثم للذروة الأعلى للعقد الكبير الذى يعبر جانبى الموقع .

– تم تصميم الموقع ليعطى خبرات فراغية مختلفة للمشاه عبر أجزائه المتصلة بجسور والمتصلة أيضاً بأماكن انتظار السيارات خارج الموقع . تم التأكيد على النواحى الترفيهية والثقافية والتعليمية فى هذا التصميم بدلاً من البديل السهل المعتاد والمكتفى « بتجميل » الموقع بطريقة سطحية ، نجد فى ذلك تطبيقاً لمبدأ هام من العمارة الإسلامية أيضاً حيث لا يوجد انفصال بين ماهو وظيفى وما هو جمالى ، فالنافورة يمكن استخدامها كميضة للوضوء ومصدر لقنوات رى المزروعات إضافة لدورها المناخى في التبريد بالتبخير ودورها الجمالى الواضح ، بل وبالإضافة لدورها الرمزى فى بعض التطبيقات للرمز للسماء والجنة . (١٧)

المثال الثانى يختص بتصميم ميدان الجيزة بالقاهرة والذى قدم من د. مراد عبد القادر عبد المحسن والمؤلف فى مسابقة عامة (تم إلغاؤها دون إبداء الأسباب ودون تعويض المتقدمين) . يقع الميدان بمحافظة الجيزة على الطريق المؤدى للأهرام ويعتبر أكبر ميادين المحافظة . يسيطر على الوضع الحالى للميدان مسارات المرور المختلفة وموقف الحافلات الذى تقرر نقله بما يتيح ساحة واسعة للمشاه . بعد استيفاء المتطلبات الوظيفية للمرور وانتظار السيارات احتوى المفهوم التصميمى للميدان (شكل ٧) على التالى :

– تم وضع معظم الخضرة على الجانبين الجنوبى والشرقى للساحة لتكون شبه حاجز بيئى وبصرى بين الساحة وبين المرور الكثيف للسيارات . تم وضع مساطب ومدرجات بطريقة متنوعة علي الجانبين الغربى والشمالى لتستخدم للجلوس والعرض الخارجى للمجسمات النحتية لكليات الفنون بالجيزة وباقى القاهرة الكبرى . على حافتى نفس

الجانبين تم عمل مستويات ذات تكوين ثلاثى الأبعاد أساسه شبكة معدنية توضع عليها ملصقات الإعلانات حيث تظهر ضمنها كلوحات فنية كبيرة تتسلق النباتات بينها على الشبكة المعدنية التى تعطى تحديداً قوياً وثرياً للفراغ ككل .

- تتكون بؤرة الساحة من ثلاثة عناصر . الأول عبارة عن مسلة تاريخية موضوعة جنوب الموقع ترمز لمصر العليا حيث وجدت معظم المسلات التاريخية .

العنصر الثانى والاساسى الموضوع فى شمال منتصف الموقع بقليل عبارة عن هرم تجريدى يرمز لأهرامات الجيزة . الجانب الوحيد الكامل من هذا الهرم هو الجانب الجنوبى في هيئة كابولى مثلث يبرز من الأرض كمنشأ معدنى من الإطارات الفراغية (Space Truss) يحمل علي سطحه خلايا كهروضوئية تولد الطاقة الكهربائية لإنارة الموقع وتحريك المياه (على الأقل جزئيا) . الركنين الباقيين من الهرم عبارة عن تكوينات حجرية صغيرة ، وبذلك يمكن التخيل البصرى والذهنى للهرم الكامل مجازا والذى يحوى الأحجار « القديمة » والمنشآت والتقنية « الحديثة والمستقبلية » وتلك هى الرسالة المبتغاه من هذا التصميم عن دور مصر المعبر عنه رمزياً وعملياً (الطاقة الكهربائية) . تقع فى قاعدة الهرم عدة مزرجات تستخدم كمسرح مفتوح متبسط وكأماكن للجلوس .

العنصر الثالث هو القناة المائية التى تجرى بين العنصرين السابقين ممثلة للنيل ، مع وجود بركة وشلالات مياه فى الجنوب ترمز لبحيرة ناصر جنوب أسوان وبركة أخرى فى الشمال ترمز لدلتا مصر . تكمل القناة المائية التمثيل الجغرافى لمصر كما تعطى رمزاً إضافيا وهى الدم الجارى بين القديم (المسلة الراسخة) والحديث المستقبلى (المثلث المنطلق نحو السماء).

المثال الثالث يتعلق بميدان الأوبرا والذى تحول من واحد من أجمل ميادين القاهرة عندما كانت الأوبرا القديمة تطل عليه إلي ميدان ثلثه جميل (تمثال إبراهيم باشا بما يجاوره من حديقة محدودة ومياه) وباقيه قبيح خاصة خلفية التمثال والتى هى جراج متعدد الطوابق يتبعه مبنى مكاتب احتل مكان الأوبرا القديمة كرمز للتحول الحادث لوجه وقلب وعقل القاهرة يضاف إلى ما سبق إزالة سور الأزبكية القريب والذى كان بمثابة سوق للكتب المستعملة أمد كثيراً (إن لم يكن أغلبية) من مثقفى مصر بكتب قرأوها خاصة فى

شبابهم . من الصعب الآن هدم الجراج المتعدد الأدوار خاصة وأن الطابق الأرضى له عبارة عن محلات تجارية . لذا فالمقترح كسوة كتلة الجراج والمكاتب الخارجية بهيكل معدنى (شكل ٨) يمثل بطريقة تجريدية الخطوط الأساسية لواجهة مبنى الأوبرا القديم ويكون له امتدادات تحدد فراغ الميدان ويكون تحتها أكشاك لبيع الكتب الجديدة والمستعملة على غرار سور الأزبكية القديم ، الهيكل المعدنى تتعلق منه أسلاك معدنية كشبكات فى أماكن متنوعة تنمو عليها النباتات المتسلقة النابعة من أحواض نباتات فى مستويات مختلفة من الأرض للطوابق المختلفة لمبنى الجراج . التأثير النهائى المرجو هو خطوط متشعبة وكثيفة من النباتات تعطى إيحاء بتشكيل مبنى الأوبرا القديم (دون حجب الإضاءة عن نوافذ المكاتب فى الطوابق فوق الأرضى) ، وتعطى خلفية خضراء رأسية لتمثال إبراهيم باشا وللميدان كله (فى تشكيل ثلاثى الأبعاد) وتحتوى بعض الأنشطة الثقافية الخاصة ببيع الكتب . يلاحظ هنا أن تمويل هذا التحسين للميدان يمكن أن يأتى من الجهة المالكة للفندق المواجه لمبنى الجراج والمطل على الميدان خاصة وأن هناك تخطيط لبناء فندق أكبر وأحدث مكانه سيشكل الميدان حينئذ بؤرة إطلاله . بذلك نحقق تبادلا للمصالح بين الاستثمار الخاص والفائدة العامة بصورة راقية ومتحضرة وعادلة .

المثال الرابع يختص بمشروع قدم من المؤلف لمسابقة عالمية للتصميم الحضرى لجزء هام من برلين الموحدة بألمانيا ، ويقع المشروع فى الجزء الشرقى من المدينة فى مكان محاط بنهر « شبرى » وأفرعه من أكثر من جهة لذا كانت التسمية لهذا المكان الثرى بمبانيه التاريخية « شبرى إنسل » (Spree Insel) أى جزيرة شبرى ، طلب فى البرنامج إضافة مسطحات بنائية ضخمة تختص بوزارة الخارجية (مبنى جديد تماماً) ووزارة الداخلية (إضافة لمبنى موجود) وعناصر خدمات ثقافية واجتماعية عديدة بحيث تتمشى مع المبانى التاريخية الموجودة وتعطى فراغات خارجية ممتعة ومفيدة . تستمد منطقة « شبرى إنسل » وما يزمع لها من تطوير أهميتها وتفردها من الخواص التالية : التاريخ – الماء – الخضرة – الديمقراطية والقيم المرتبطة بتوحيد العاصمة على مشارف القرن ٢١ . بالإضافة إلى إجابة الاحتياجات الوظيفية من مرور وانتظار سيارات ومساحات بنائية تشكل مفهوم التصميم الحضرى للمنطقة (شكل ٩) للاستجابة للخواص السابقة كما يلي :

– أهم القرارات التصميمية هو معالجة المبانى الجديدة والفراغات معاً كلاندسكيب

ثلاثى الأبعاد حيث يتحقق ذلك كالتالى :

* تشكل كتل المبانى بما يحدد ويشكل فرغات مفتوحة أو مغطاه جزئياً محددة الشكل ومتنوعة بما يعطى لكل جزء من الموقع شخصية واضحة ، يلاحظ هنا تجنب الممارسة المعتادة لوضع كتل مبانى صندوقية ينتج عنها فراغات بينية متبقية (Left-over Spaces) متكررة ومنعدمة الشخصية .

* تغلف كتل المبانى طبقة خارجية (تعمل كمرحلة انتقالية من خارج الكتلة لداخلها) وتتكون من مساطب متدرجة لأعلى ومزروعة وتشكل مع الفراغات الخارجية المزروعة على الأرض اللاندسكيب الثلاثى الأبعاد .

* تم اعتبار اللاندسكيب الثلاثى الأبعاد المذكور أفضل استجابة تصميمية للمبانى التاريخية الموجودة والمختلطة مع المبانى الجديدة بدلاً من التنافس معها بطرز معمارية مختلفة .

* توحيد شخصية الموقع ككل مع إعطاء كل جزء منه شخصيته المميزة .

* تم أمام المبانى التاريخية ذات الأهمية القصوى (التى تعتبر علامات بصرية للمدينة ككل) ارتداد المبانى الجديدة أكثر مما يعطى فراغات أكبر وتم التدرج للخلف أكثر بالمساطب المزروعة مع وجود نسبة أكثر من الخضرة وارتفاع مبانى أقل .

- تم معالجة خطوط النظر الهامة للعلامات البصرية التاريخية (Historic Landmarks) داخل الموقع وخارجه سواء فى تشكيل كتل المبانى أو الساحات .

- عملت الواجهة المائية للمبانى متعرجة لإكثار إمكانية الإطلال ، ولتكوين فراغات صغيرة على الفراغات الشريطية بمحازاة النهر وتفريعاته . تم استخدام النوافير والشلالات والقنوات المائية لإكثار الإحساس بالمياه لأقصى عمق ممكن داخل الفراغات والمبانى وتعظيم الإحساس بالمكان « كجزيرة » .

- يربط الموقع من شماله لجنوبه ممر مشاه كعمود فقرى يمر بتفريعات فراغية عديدة ذات أنشطة ثقافية واجتماعية وخدمية تكسر ملل الواجهة الطويلة لوزارة الخارجية بمحازاته ، وتكررت نفس فكرة ممر المشاه الكبير بصورة أصغر تخترق المبانى الضخمة

بما يتيح مرونة أكثر خاصة للوصول للواجهة المائية

- بذلت محاولة لمعالجات رمزية كالتالى :

* تشكيل ساحات مشاه تتكامل كل منها على جانبى طريق سيارات كرمز « للتوحيد » كانت ذروة هذا التوحيد فى الركنين الشماليين لوزارتى الخارجية والداخلية حيث شكلت كتل المبانى على هيئة زهرة عملاقة تعبر قناة شبرى . يتخطى الرمز هنا توحيد ألمانيا وبرلين إلى توحيد الشئون الخارجية والداخلية للمجتمع وللفرد .

* أعيد بناء أقدم كنيسة تهدمت فى برلين بطريقة رمزية باستخدام بركة ماء تحدد المسقط الأفقى وهياكل معدنية لبواباتها مع جعل النظام الهندسى لكامل هذا الجزء من الموقع حلقى إشعاعى مركزه الكنيسة المذكورة .

٣ - ٣ - أمثلة فى المقياس الصغير :

المقصود هنا هو مقياس المبنى المفرد وما يتعلق به من فراغات ، ومن المهم التأكيد على عدة نقاط (قبل عرض الأمثلة) وهى كالتالى :

- قانون المبانى الحالى يكاد يقتل إمكانيات « العمارة » الحقيقية وبالأولى « العمارة الخضراء » . يضاعف التأثير السلبى النزعة الاستثمارية لأقصى سنتيمتر مربع يتيحه القانون . المطلوب والمقترح بعد تحديد الارتفاع الأقصى والارتداد إن وجد (وهو ليس دائماً مفيداً) أن تتحدد المساحات البنائية وأقل ارتفاع للدور الواحد بما يتيح إمكانية وجود فراغات داخل الحيز الممكن بنائه بما يتيح حرية تشكيل معمارى أكثر تدخل فيه الكتلة والفراغ فى حوار متكامل .

تطور مفهوم المبنى العام فى العالم المتقدم بحيث ابتعد عن مفهوم الصرح العظيم ذى الرهبة والمحاط بأسوار وحرس تخيف العامة من مجرد الاقتراب منه . أصبح مفهوم المبنى العام هو أنه « منفعة عامة » ليس فقط كأنشطة داخله يقوم بها المسئولون الحكوميون الذين يسمون هناك « خدم عموميون» (Public Servants) وإنما أيضاً المبنى ذاته بفراغاته الخارجية حتى تبارى المعماريون هناك فى تأكيد هذا المفهوم الذى يتضح تماماً فيما يلى من أمثلة :

– مبنى البرلمان الجديد لاستراليا بكانبرا زرع سطحه بالخضرة وعمل مائلاً ميلاً خفيفاً حتى التقائه بالأرض بحيث يظهر ككتلة مزروعة تتيح للمواطنين وللأسرة بأطفالها فرصة ترفيهية بالتنزه فوقه وكتأكيد لمعنى الديمقراطية وكون الحكومة بمنشآتها فى خدمة الشعب (١٨) .

– مبنى مجمع المحاكم بفانكوفر والذى يمتد على مساحات كبيرة لعدة بلوكات وسط المدينة عملت أسطح العديد من مبانيه على هيئة ساحات مشاه مزروعة ومتدرجة تستخدم للترفيه ومفتوحة للجميع بل وتقام عليها مهرجانات واستعراضات موسيقية وراقصة أحياناً (١٩) .

– مبنى متحف الفن الجديد بشتوتجارت بألمانيا يخترقه طريق مشاه واصلاً بين المستوى العالى خلفه وبين المستوى المنخفض للشارع الرئيسى أمامه وبحيث يتاح لمرور المشاه العابر الإطلال على العرض الخارجي لأعمال النحت فى أكبر الفراغات الخارجية للمتحف (٢٠) .

من أهم الاتجاهات الحالية تمازج واندماج الأعمال المعمارية وأعمال عمارة البيئة (Landscape Architecture) بحيث يتحول المبنى إلى لاندسكيب ثلاثى الأبعاد أو على الأقل يصير اللاندسكيب هو بؤرة التكوين المعمارى وليس مجرد زينة تكميلية بعد انتهاء تصميم المبنى وبنائه (٢١) .

فيما يلى سيتم استعراض ثلاثة أمثلة قام بتصميمها المؤلف وتظهر فيهم بعض النقاط السابقة :

المثال الأول هو مبنى مكاتب من تصميم المؤلف يقع على الواجهة البحرية لمدينة جده ويظهر فيه مفهوم تكامل الكتلة والفراغ فى تشكيل ثلاثى الأبعاد (شكل ١٠ ، ١١ ، ١٢) ويظهر ذلك أوضح ما يكون فى فراغ المدخل ذى العقود المتدرجة الارتفاع ، فهناك عقد بارتفاع المبنى كله تقريباً يظهر من بعيد بمقياس الشارع يليه عقد أصغر ثم أصغرهم جميعاً عند مدخل المبنى ذى المقياس الإنسانى . المفهوم التصميمى يحوى عناصراً أخرى مثل المرونة الداخلية ، وإكثار الإطلال على البحر من الواجهتين الجانبيتين الطويلتين ، والتعبير عن تنوع الأنشطة فى التشكيل المعمارى ، وكذلك الاستفادة من مفردات وقواعد

العمارة الإسلامية بطريقة تجريدية .

المثال الثانى هو مشروع لمبنى مكاتب من تصميم المؤلف يقع على تقاطع شارعين هامين بمدينة جده ويظهر فيه مفهوم اندماج العمارة وعمارة البيئة (Landscape Architecture) وإستخدام الأخيرة كبؤرة للتشكيل المعمارى (شكل ١٣ ، ١٤ ، ١٥) . وضعت كتله المبنى في الاتجاه ٤٥ْ على الاتجاهات المتعامدة للموقع كى تتكون ساحة صغيرة أمامية وبحيث يساعد هذا الوضع على إعطاء إحساس « بميدان » بدلاً من التقاطع المعتاد للشوارع المفتقدة للشخصية المميزة ، وفى نفس الوقت يعمل المبنى كنهاية بصرية للقادمين من الشارعين فى اتجاهه . عملت فجوة كبيرة تحتوى على عناصر نباتية ومائية متنوعة (لاندسكيب ثلاثى الأبعاد) تنزل المياه فى شلالات ومعها أحواض النباتات إلى مستوى الساحة بالدور الأرضى أمام مدخل المبنى ، بذلك يعطى المبنى منظراً ممتعاً لمستخدميه بالاضافة إلى إعطائه للمدينة « هدية » ظاهرة فى عمرانها الحضرى . هناك عدة عناصر معمارية تكمل التشكيل أعلاها عقد تجريدى مدبب نحو السماء ، هناك « بروزات » متدرجة على الجانب الأيسر والأعلى من الواجهة يقابلها « دخولات » على الجانب الأيمن والأعلى تشكل تيراسات متدرجة ترد عليها تيراسات أكبر فى الأدوار السفلية حتى المستوى الأرضى الخاص بالساحة . يلاحظ أن البروزات تعبر تجريدياً عن الرواشين أو المشربيات فى البيوت التقليدية التاريخية بجده والتيراسات تعبر عن الأسقف المتدرجة (الخارجات) لنفس البيوت .

المثال الثالث هو مشروع لمركز تجارى فوقه مكاتب من تصميم المؤلف يقع على ميدان صغير يتقاطع عنده شارعان رئيسيان بجده . يظهر فى هذا التصميم مفهوم اندماج العمارة وعمارة البيئة (Landscape Architecture) فى لاندسكيب ثلاثى الأبعاد والذى اعتبر أكثر تأثيراً لجذب المتسوقين عن تميز التصميم المعمارى وحده . العناصر الأساسية للتصميم هى المساطب المزروعة والتى تتدرج نزولاً من السقف إلى الأرض . التكوين الناتج فى الأبعاد الثالثة يحتضن ساحة صغيرة أمام المدخل حيث تصب فيها شلالات تتفرع من المساطب المزروعة (شكل ١٦) . صمم المبانى كحوار متصل بين الكتل والفراغات وبين الردود المتدرج للمساطب المزروعة والبروز المتدرج للكتل المعمارية (شكل ١٧). العنصر

الرئيسى فى الفراغ الداخلى المغطى بكل ارتفاع المبنى هو شجرة تجريدية خرسانية تتفرع فى الأبعاد الثلاثة للفراغ وتحمل مجموعات متدرجة الارتفاع من أحواض النباتات والأشجار (شكل ١٨) . التركيز على الخضرة وعناصر عمارة البيئة فى هذا المشروع تعطى فرصا ترفيهية ولو بصرياً ومن المعروف أن تجاور الترفيه مع الأنشطة التجارية يؤدى إلى إثراء كل منهما للآخر كنشاط واقتصاد إضافة إلى الإثراء البيئى .

٤ - الخاتمة :

– العمران الذى يحقق التوازن النافع والمبدع بين البيئات الطبيعية والإنسانية والمبنية هو ما نبتغيه . يعتبر عمراننا الحالى فى مجمله أبعد ما يكون عن ذلك . لن ينصلح « العمران الخارجى» إلا إذا انصلح أولاً « العمران الداخلى » للفرد والمجتمع . للمصمم والمخطط أدوار مهمة للمساعدة على تطور المجتمع فى الاتجاه المرجو نحو « العمران الأخضر » .

– تعتبر الحركات الفكرية التحتية الموجودة عالمياً أهم بكثير من المدارس المعمارية كتشكيلات متوترة . فى رأى المؤلف أن أهم تلك الحركات الفكرية هى ما يتعلق بالبيئة والمستخدمين والتراث والتقنية ووحدة الفنون والآداب والعلوم .

– « إن الجمال شقيق الأخلاق فإذا كان عمل فنى ما فنياً حقيقية فهو أخلاقى بنفس المعنى ... فوحدة الجمالى والأخلاق هى أساس الدور التربوى ... » (٢٢) .

– يتفاوت مدى القابلية للتطبيق فى الأمثلة المذكورة فى هذا البحث للوصول « للعمران الأخضر » إلا أن حتى أكثرها جموحاً (بما يمكن تسميته مجازاً بالأحلام) قد بنى على أسس واقعية وموضوعية . يرتجى أن يساهم عرض الأسس المذكورة فى تحويل تلك الأحلام إلى مهام .

– لن تبنى عظمة مصر القادمة على تراثها الثرى أساساً (مع التسليم بدوره وأهميته) ولكنها ستبنى (فى رأى المؤلف وإذا قدر الله لها ذلك) على إجابة التحديات المعاصرة إجابة قوية ومتوازنة ومبدعة تتطلب انجازات حضارية توصل للوضع الحضارى العظيم الذى تستحقه مصر على مشارف القرن الحادى والعشرين وما بعدها .

الخلاصة

يتناول هذا البحث كيفية الارتقاء بالعمران الحالى الواجب تجاوزه إلى العمران المرتجى الذى يحقق التوازن النافع والمبدع بين البيئات الطبيعية والإنسانية والمبنية ، وهو ما يسمى مجازا « بالعمران الأخضر » ينقسم البحث لقسمين رئيسيين هما الخلفية النظرية لهذا العمران وأمثلة وتطبيقات عملية توضحه .

يتناول القسم الأول العلاقة بالعقيدة ومعنى الوجود ثم يحدد جوانب المشكلة التى سيتم تناولها ثم الدور المطلوب للمصمم والمخطط ، وأخيرا ينتهى القسم الأول باستعراض سريع للنظريات المعمارية ذات التشكيلات المتواترة ويقارنها بما يعتبر هنا أهم وأبقى وهو الحركات الفكرية التحتية والتى تتصل بالتحديد بالبيئة والمستخدمين والتراث والتقنية ووحدة القانون والآداب .

يتناول القسم الثانى أمثلة وتطبيقات عملية توضح المقصود « بالعمران الأخضر » المرجو سواء داخل مصر أو خارجها مع شرح الأسس الموضوعية التى بنيت عليها . تندرج الأمثلة والتطبيقات تحت ثلاثة مقاييس وهى : الكبير ويعنى أساسا بالنواحى التخطيطية وبالذات التخطيط البيئى Landscape Planning ، والمتوسط ويعنى بالتصميم الحضرى وتخطيط المواقع ، والصغير ويعنى بالعمارة وبالذات العمارة المندمجة مع عمارة البيئة Landscape Architecture .

يتفاوت مدى القابلية للتطبيق فى الأمثلة المذكورة إلا أن أكثرها جموحاً (بما يمكن تسميته مجازا بالأحلام) قد بنى على أسس واقعية وموضوعية . يرتجى أن يساهم عرض الأسس المذكورة فى تحويل تلك الإحلام إلى مهام .

مـراجـــع

[١] باقـادر ، أبو بكر وأخـرون ، دراسـة أسـاسـيـة عن حـمـاية البـيـئـة فى الإسـلام ، الاتحـاد الدولى لصـون الطبـيـعة والموارد الطبـيـعية – سـلسـلة دراسـات النظم والقوانين البيئية – رقم ٢٠ – جده ١٩٨٣ ، ص ٣٦٢ .

[٢] جريدة الأهرام ، ١٩٩٢/١/٧ ، ص ٣٦٢ .

[٣] جريدة الأهرام ، ١٩٩٥/٤/٢٩ ، ص ٣٦٢ .

[٤] Rogers, R., Architecture : Amodern Vicw, New York : Thames & Hudson , 1992 P. 20

[٥] Broadbent, G., Emerging Concepts in Urban Space Design, London: Van Nostrand Reinhold, 1990. P.363

[٦] Spirn, A.W., The Granite Garden, Urban Nature and Human Design, New York : Basic Books, Inc., 1984. P.364

[٧] Goulding , J.R. et. al., Energy Canscious Design, London: Batsford Ltd., 1992. P.364

[٨] Turner, J., Housing by People, New York: Pantheon Books, 1977. P.364

[٩] Kain, R., (ed.) Planning For Conservation, London : Mansell, 1981. P.364

[١٠] R ogers, R., Op. Cit. P.364

[١١] Abercrombie, S., Architecture as Art, New York : Harper & Row, 1984. P.365

[١٢] الفاروق ، عمر ، "تلخيص العصر في شخصية مصر ، القاهرة "، العدد (١٣٨) مايو ١٩٩٤ ، ص ٣٦٥ .

[١٣] جريدة الأهرام ١٩٧٦/٦/١٨ ، ص ٣٦٥ .

[١٤] فرحات ، عبد المحسن ، « العمران السياحى » ، البناء ، السنة ١١ - العدد ٦٠ - يونيو ١٩٩٢ ، ص ٣٦٦ .

[١٥] Farahat, A.M., "The Process and Application of Designing Integrated Energy Systems for Arid Areas of the Middle East", Future Energy Concepts, (Proceedings, January, 1981), London: The Institution of Electrical Engineers, 1981, PP. 366.

[١٦] نجيب ، سامى ، كارثة السيول : مواجهتها - نجبنها - استثمارها ، (كتاب الأهرام الأقتصادى رقم ٨٢) مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦٩

[١٧] Lehrman, J., Earthly Paradise, Garden and Courtyard in Islam, Hampshire : Thames and Hudson, 1980, P. 374

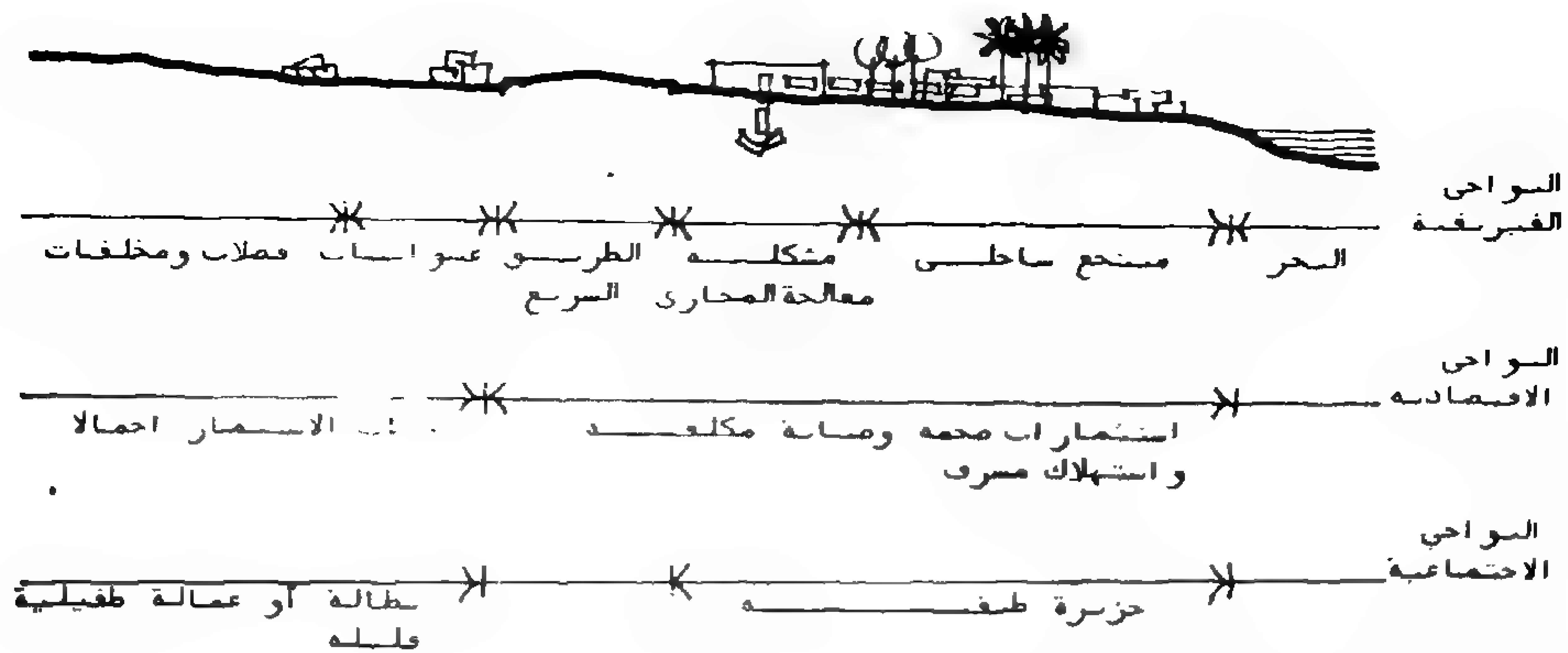
[١٨] Spence, R., "The New Australian Parliament House", The Architectural Review, 1100, October, 1988. P.381

[١٩] Thompson, E.K. (ed.), Recycling Buildings, New York: McGraw - Hill, 1977, P.381

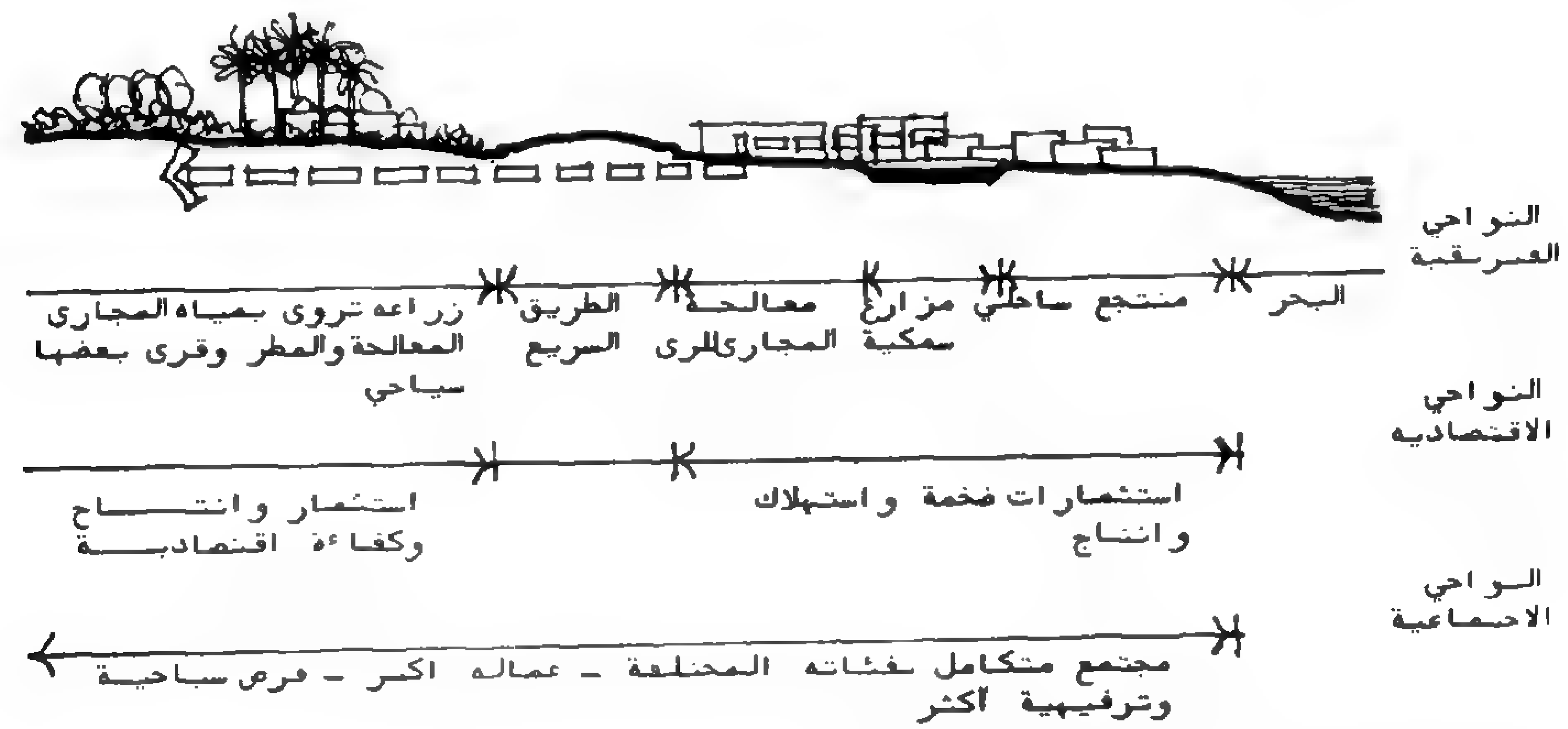
[٢٠] Davey, p., "stuttgart," The Architectural Revicw, 1150, December 1992, P.381

[٢١] "Design Futures", Architectural Record, October, 1994, P.381

[٢٢] عمارة ، محمد ، الإسلام والفنون الجميلة ، القاهرة : دار الشروق ١٩٩١ ، ص ٣٨٥ .



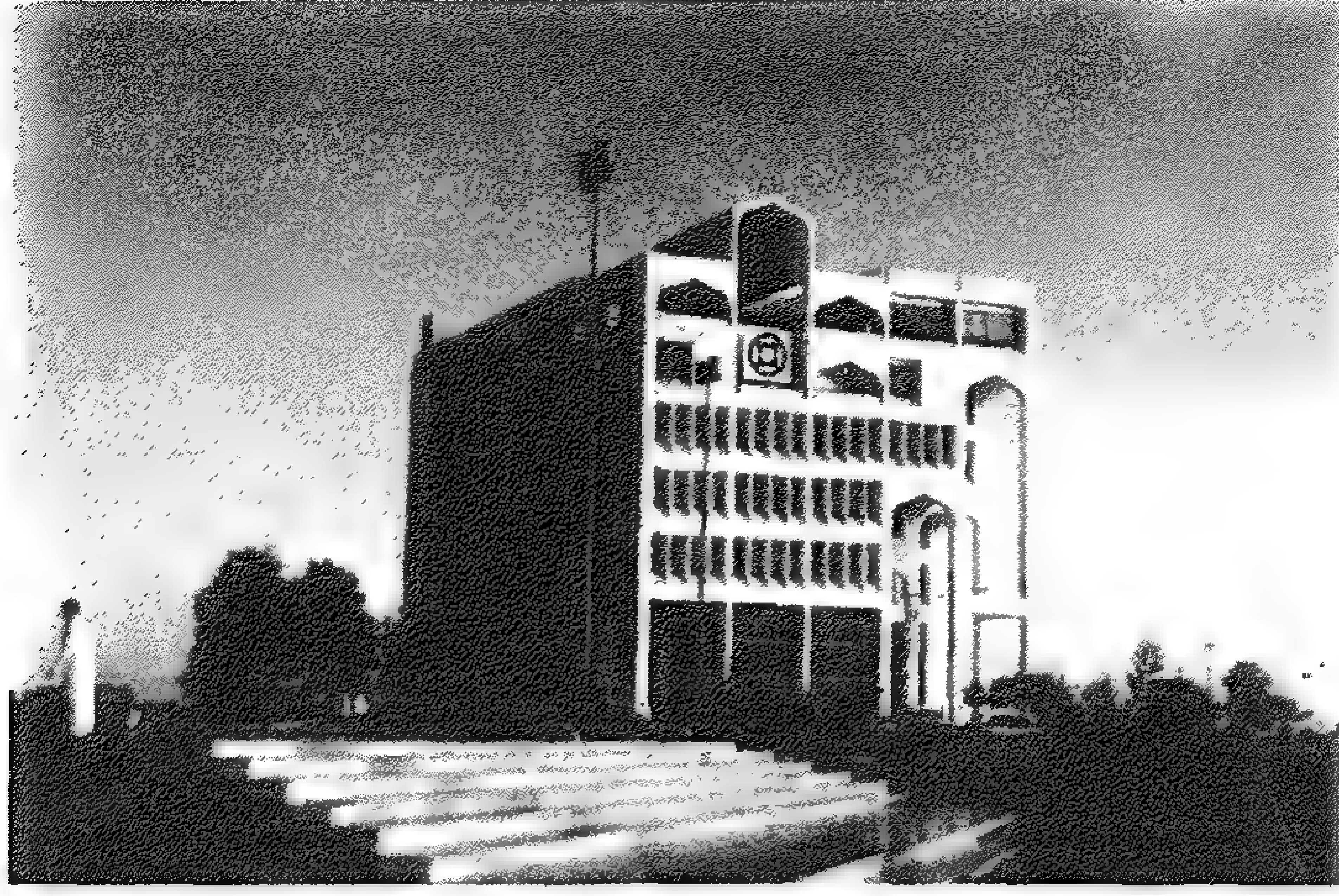
شكل (٢) الوضع الحالى للساحل الشمالى الغربى



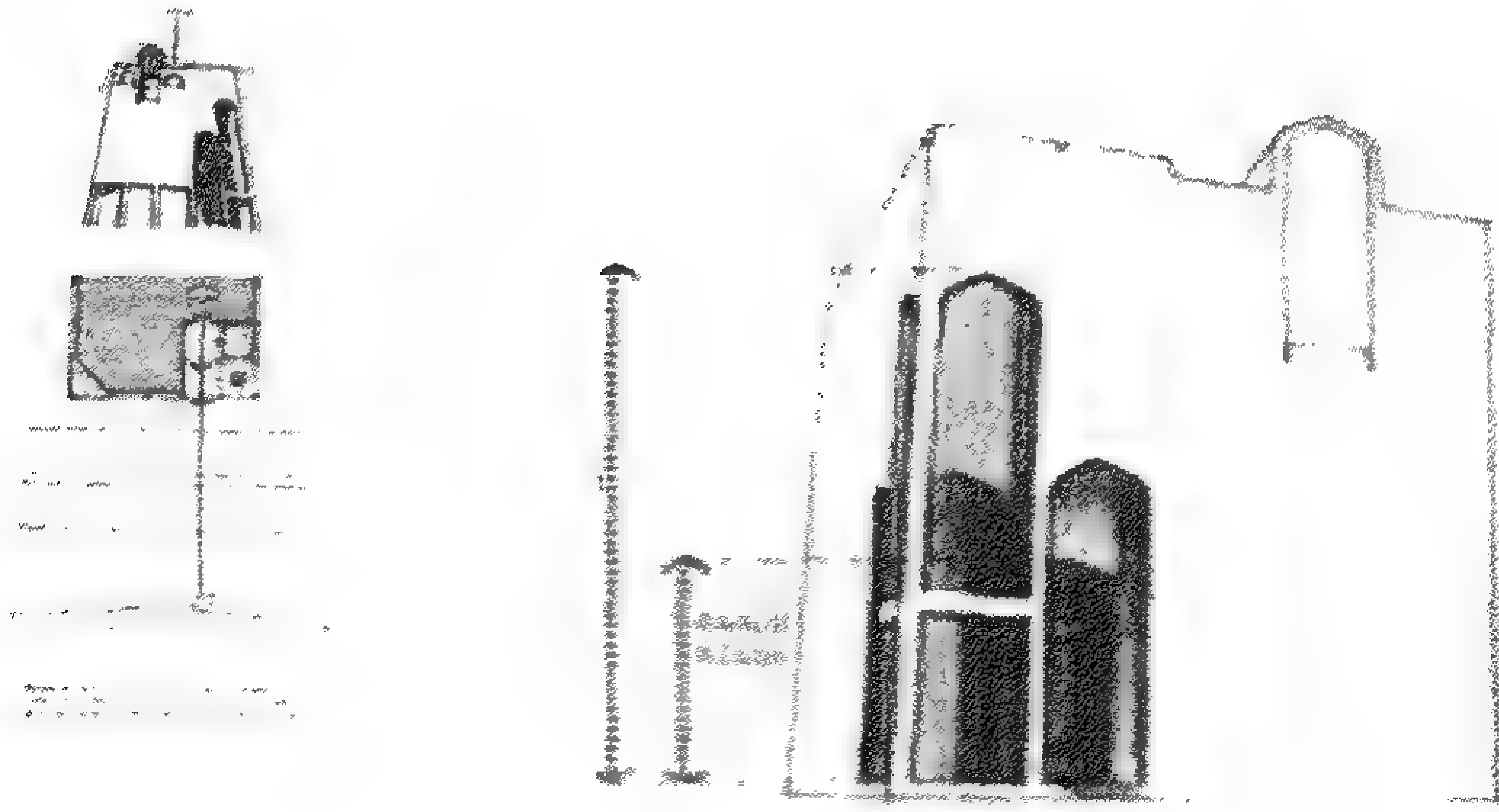
شكل (٣) الوضع المقترح للساحل الشمالى الغربى



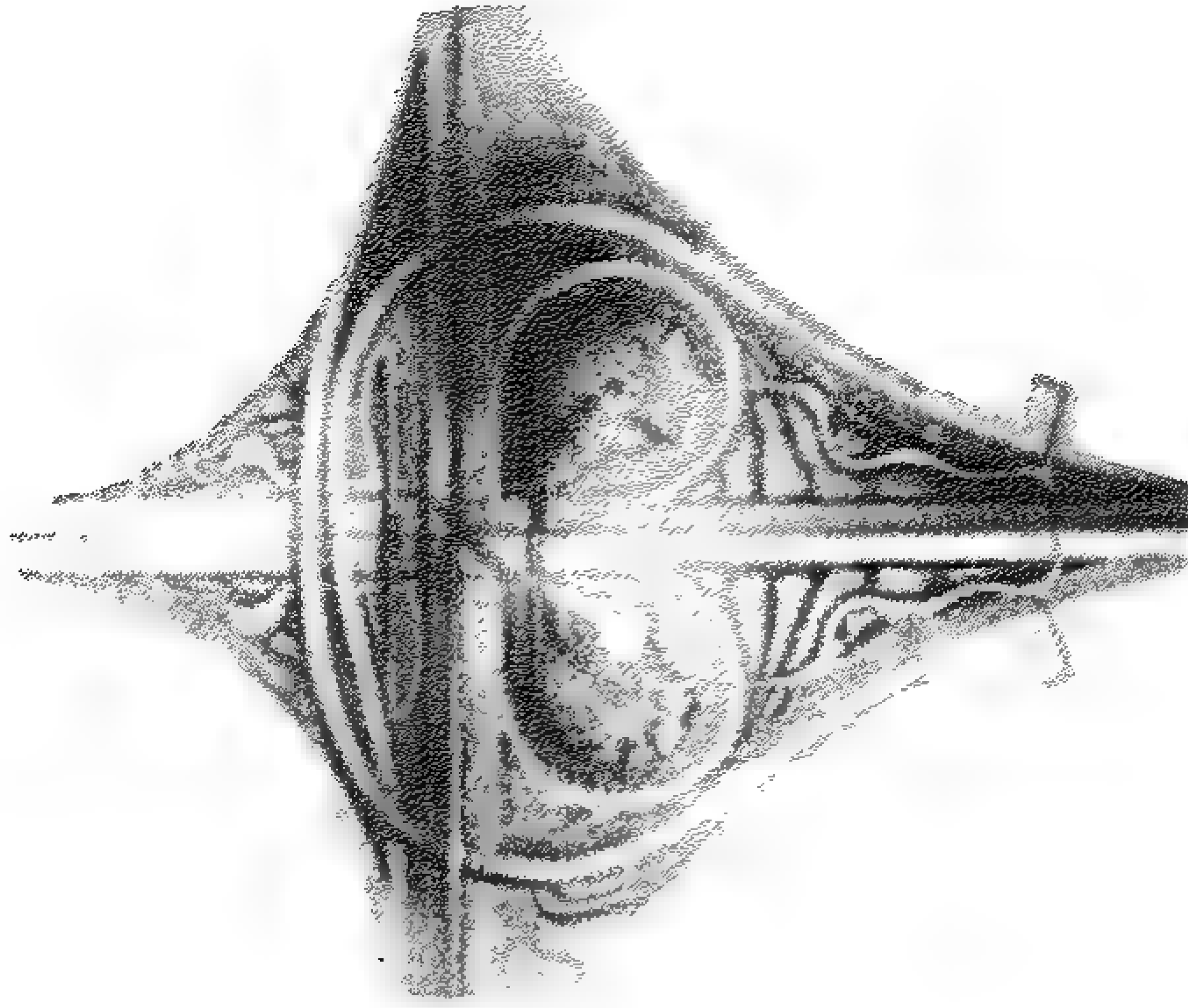
شكل (٤) معالجة مخرات السيول بما يدرء خطرها ويحولها لإمكانات للتوسع الزراعى

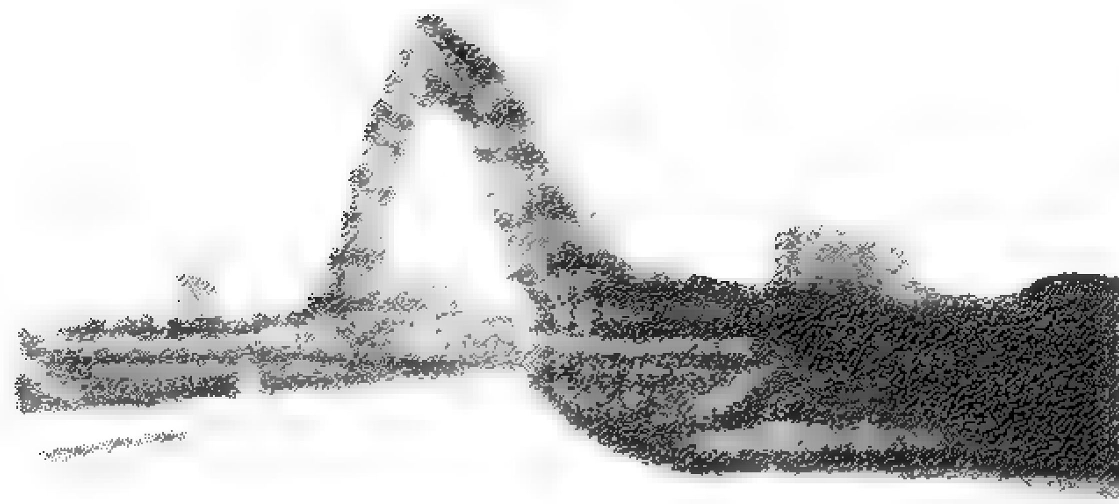


شكل (١٠) مبنى مكاتب على الواجهة البحرية لجده

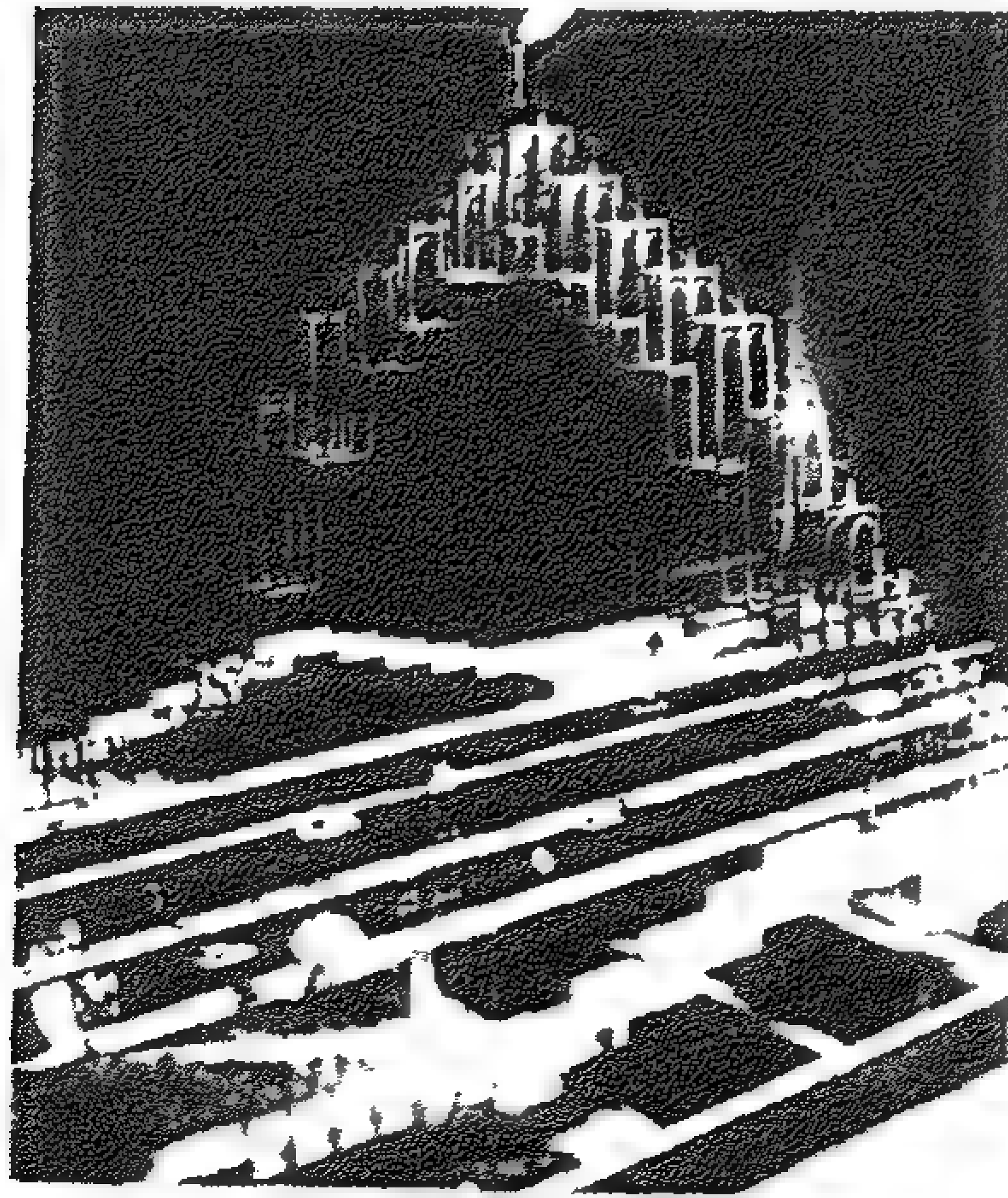


شكل (١١) كروكيات توضع المقياس والتشكيل شكل (١٢) كروكيات توضع العلاقة بالبحر وبالسما ،

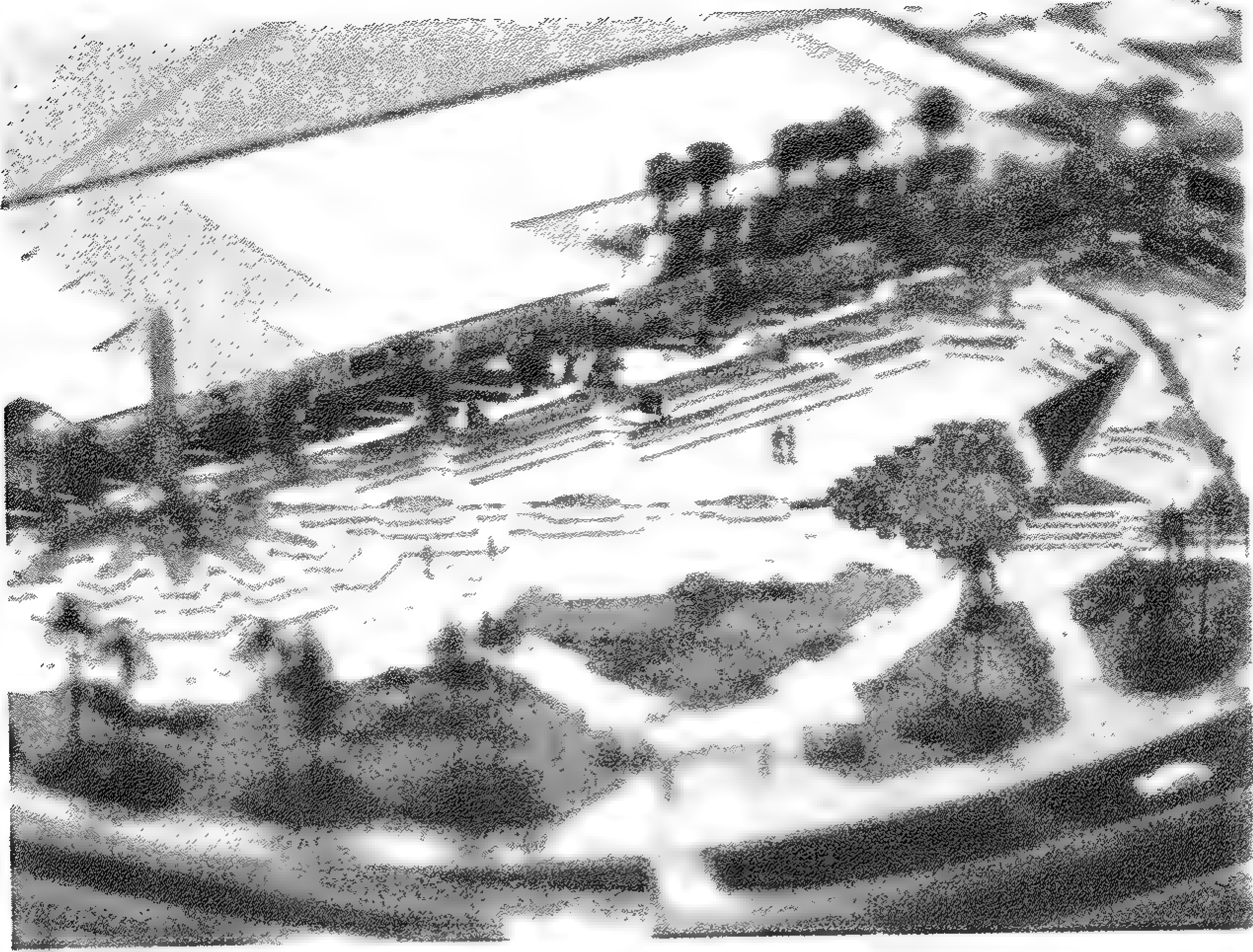




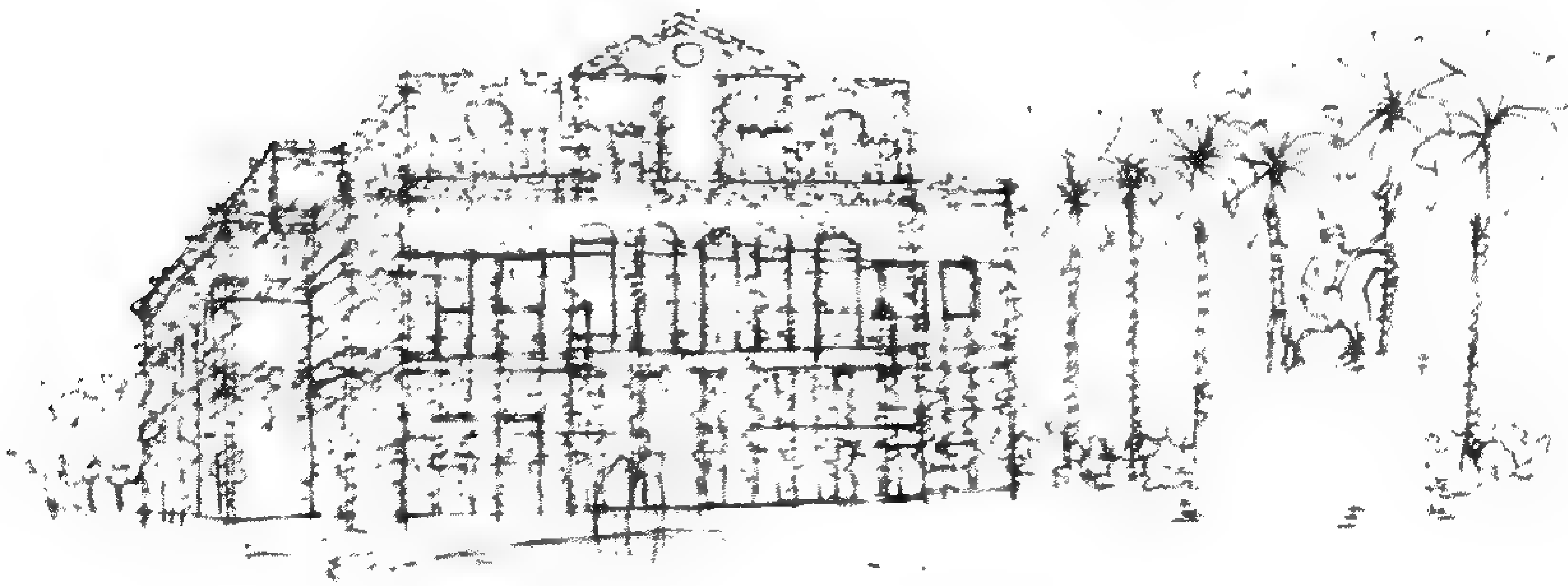
شكل (٥) تخطيط وتصميم ميدان القاهرة بمدينة الرياض



شكل (٦) ماكيت للتخطيط والتصميم المقترحين



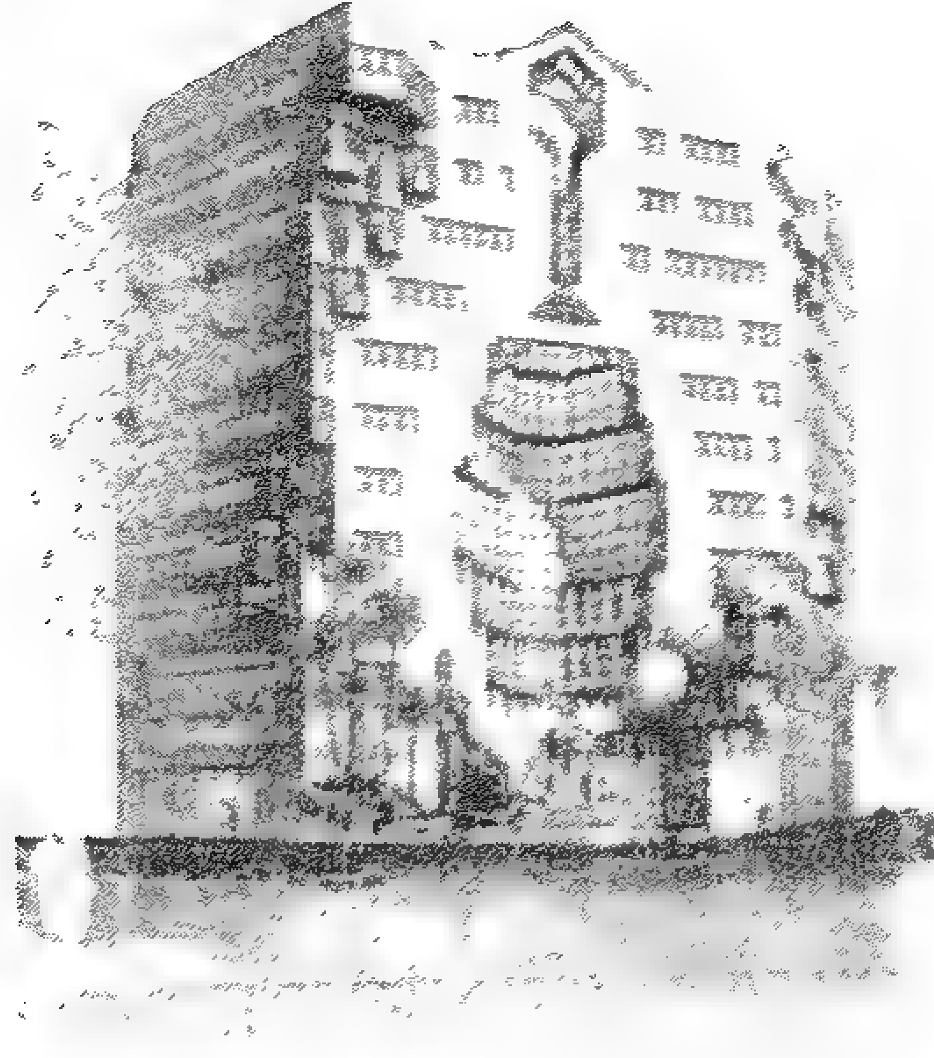
شكل (٧) التصميم المقترح لميدان الجيزة



شكل (٨) تصميم كروكى مقترح لميدان الأوبرا



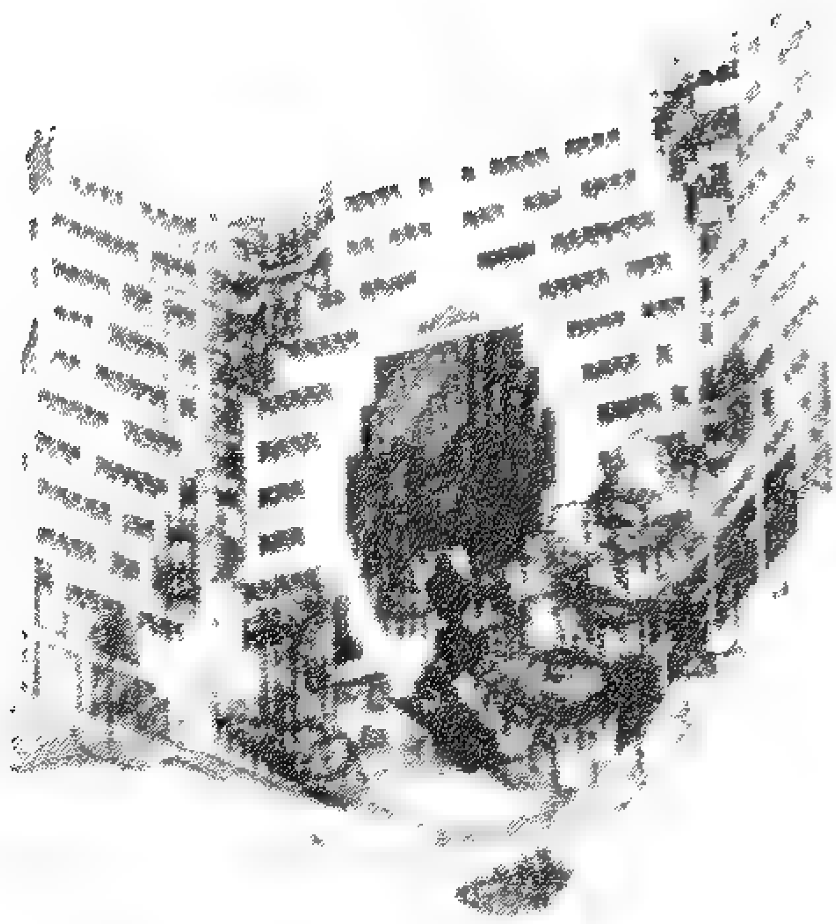
شكل ١٩: تصميم حضرى مقترح فى منطقة الجزيرة شرق برلين الموحدة



شكل (١٣) مشروع مبنى مكاتب على تقاطع شارعين رئيسيين بجده يظهر فيه
اندماج العمارة باللاندسكيب

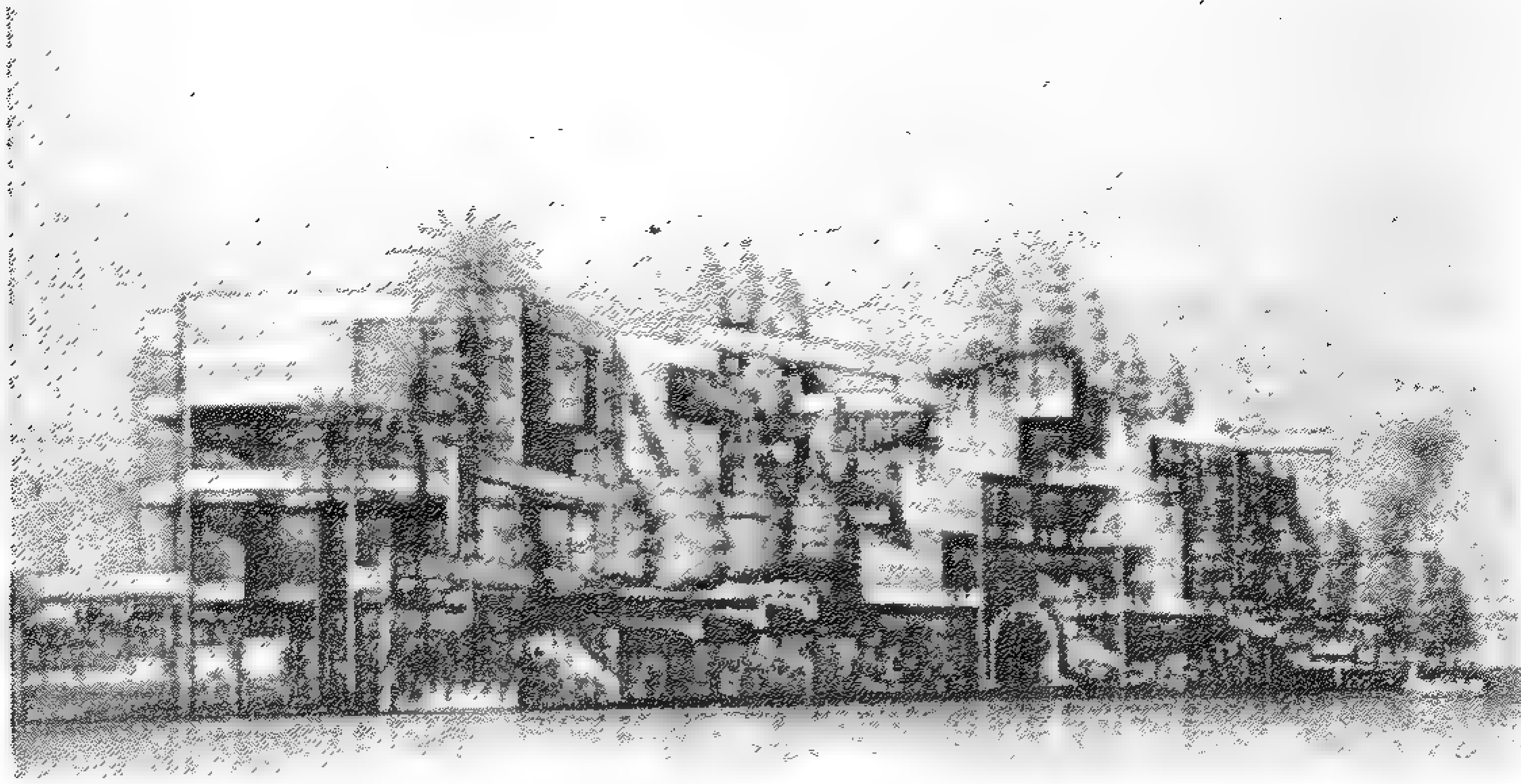


شكل (١٤) دراسة لجوانب التصميم الحضرى

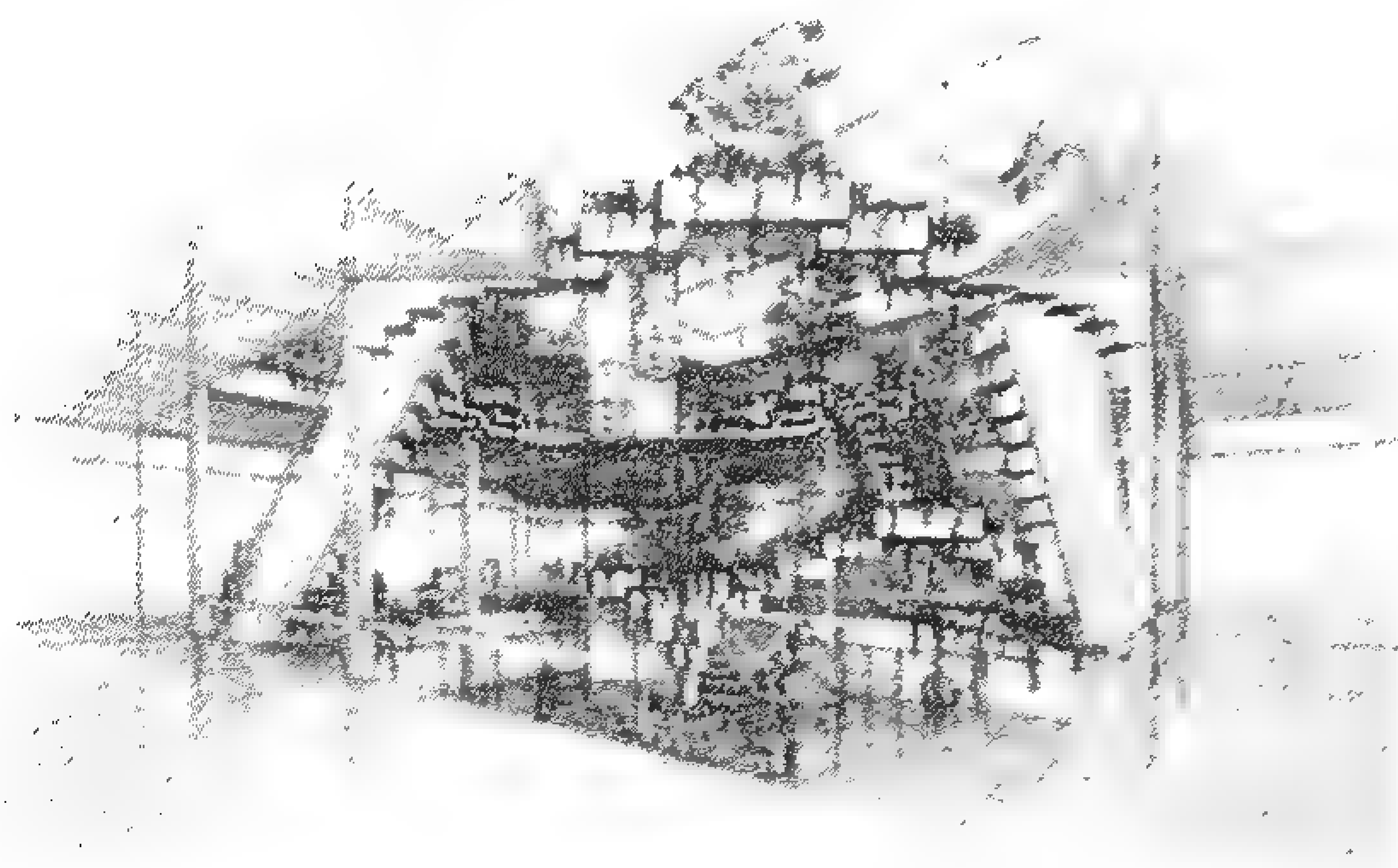


شكل (١٥) دراسة لكتل وفراغات المبنى

شكل (١) الهيكل الأساسى لمستوطنة صحراوية ساحلية معتمدة على ذاتها فى الطاقة وإنتاج الطعام



شكل (١٣) مشروع مركز تجارى على ميدان بجده تندمج فيه العمارة باللاندسكيب



شكل (١٨) منظور داخلى يظهر الشجرة الخرسانية وتفرعاتها



شكل (١٧) دراسة للكتل والمساطب المزروعة وعلاقتها بالميدان

التخطيط المستقبلى

إعادة لصياغة النسيج الفراغى

لمدينة الإسكندرية

م. خالد السيد الحجلة

التخطيط المستقبلى

إعادة لصياغة النسيج الفراغى

لمدينة الإسكندرية

مهندس خالد السيد الحجله

١ - مقدمة :

الشوارع والطرقات هى ذاكرة المدن الأمينة التى تحفظ أحداثها ومواقفها . تكمن بين منعطفاتها ودروبها أسرارها وسحرها الخاص الذى اكتسبته من تعاقب الأحداث عليها ، حتى أن الغبار الذى يغلف مبانيها ، تجاعيد ترسم صورة هذه التجارب والأحداث على وجهها .

ومن هنا نجد أنه علينا حتمية الحفاظ على هذه الطرقات والشوارع حيث تحمل بين طياتها هويتنا الحضارية والثقافية والتى بفقدانها نفقد جزءاً هاماً من ملامح تكوين الشخصية . ومع هذا العامل الذى لايمكن تجاهله أو إغفال دوره (الزمن) تأتى المعادلة ، والتى يهدف هذا البحث إلى إيضاح كيفية التعامل معها - فى مدينة الأسكندرية - وحلها حلاً متوازناً يضمن التحكم فى عملية التغير والتى لابد حادثه بمرور الزمن بما يكفل الحفاظ على هذه الذاكرة الواعية للمدينة .

وهنا أسوق قول المهندس الفرنسى « ألان بونامى » فى بحث قدمه عن القاهرة الفاطمية .

« ينبغى الحفاظ على هذا القدر من الاضطراب الحضرى الوسط بين النظام الكامل

والفوضى الشاملة . فكيف يتحقق ذلك عن طريق نمط هندسي يراعى تشابك التنظيم المكانى ؟ وهو نمط لابد أن ينتقل إلى النسيج الحضرى الذى يتعين صونه بحيث يستغل المكان المتاح إلى أقصى حد ويوائم بين الاحتياجات الجديدة وبين العادات والممارسات الاجتماعية الحية » .

كما يهدف هذا البحث إلى إيضاح الهدف الآخر من التحكم فى عملية التغير الفراغى بالمدينة وهو خلق بيئة أفضل من كافة الوجوه (بيئة طبيعية - بيئة صناعية - بيئة إنسانية) بما يضمن ظروف معيشية أفضل لسكان هذه المدينة - الأسكندرية - فى مطلع القرن الواحد والعشرين .

٢ - التطور التاريخى لمدينة الاسكندرية :

تحتفظ مدينة الأسكندرية بسجل حافل من الأحداث و الذكريات تقف أثارها القديمة شاهدة عليه .

ومن قراءة هذه الأثار نجد أن الأسكندرية لم تمر فى درب واحد أفضى بها إلى حالتها القائمة ولكن تعددت مسالكها تارة فى ازدهار وأخرى فى انحسار حتى وصلت إلى وضعها القائم .

وللتعرف على الخصائص العمرانية التى وصلت إليها مدينة الأسكندرية وجب الوقوف على أهم المراحل التى مرت بها بداية من تكوينها وحتى الآن . و ربط هذه المراحل الزمنية بالأيدولجيات السائدة والمميزة كل فى عصره .

٣ - مرحلة التكوين :

مدينة الأسكندرية بناها الأسكندر الأكبر ، ولكن لم يمهله القدر حتى يتم بنائها الذى تصوره لها ولكنه حضر تخطيطها لا غير والمتمم لبنائها وتحليتها بفاخر البناء هو

« بطليموس سوتير » . فالأسكندر له الفكرة الأصلية وإلى بطليموس يرجع الفضل فى تجسيم الفكرة .

وننقل عن المؤرخ الجغرافى « سترابون » رأيه فى بداية تكوين الأسكندرية .

أنها شيدت فى ذات البقعة التى كانت تحتلها قرية مصريه تسمى « راقوده » مع عدة قرى صغيرة أخرى ، جاء فى مواضع كثيرة أنها بلغت ١٥ قرية وكان يسكن هذه القرى مجموعة من الصيادين كما كانت إحدى الحاميات تقيم بصفة دائمة لصد الأجانب عن النزول فى وادى النيل ، فقد كان وجود جزيرة فاروس تجاه هذه البقعة التى اختيرت لبناء هذه المدينة كفيلاً بخلق مرفأين آمنين بمجرد مد جسر من الشاطىء إلى هذه الجزيزة .

وتميز النسيج الفراغى للمدينة آنذاك – الذى استمر فى معظمه حتى الآن – بتعامد البناء الشبكى له حيث أتبعت الطريقة التى شاعت فى بناء المدن اليونانية منذ القرن الخامس قبل الميلاد . كما أثر انحصار الكتلة البنائية للمدينة بين محددين رئيسيين هما البحر المتوسط شمالاً وبحيرة مريوط جنوباً على تحديد الشكل الخطى لاستمرار الكيان العمرانى والفراغى للمدينة .

وتميز هذا التخطيط بتغطية رقعة المدينة بشوارع مستقيمة تمتد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ويتوسط هذه الشوارع المتقاطعة والمتعامدة شارعان رئيسيان يزيد اتساع كل منهما على ٣٠ ياردة .

وقد كان بالأسكندرية آنذاك ١١ شارع رئيسى يخترق المدينة عرضاً مرصوفة بقطع من الأحجار السوداء . وأهم هذه الشوارع هو شارع ضريح الإسكندر الأكبر أو « السوما » وكان عرضه ٣٠ متراً تقريبا وكان يمتد من البحر شمالاً وحتى البحيره جنوباً .

وكانت باقى المسارات العرضيه موازية لطريق السوما وكانت الأبعاد بينها وبين بعضها ٣٣٠ متراً وكان يقع بينها شبكه فرعية أو أقل عرضاً ولكنها متوازيه أيضاً وتتراوح المسافة بينها وبين بعضها ما بين ٩٦ – ١١٠ متراً .

أما المسارات التى تخترقها طولاً فكانت ٧ مسارات متوازية ومرصوفة تمتد من الشرق إلى الغرب تقريباً وكانت أهم هذه الشوارع والمدينة على الإطلاق هو شارع « كانوب » (شارع جمال عبد الناصر حالياً) وكان ممتداً بطول المدينة .

أما باقى المسارات الطولية الأخرى فكانت جميعها موازية لشارع كانوب وعرضها يساوى نصف عرضه وكانت تتكرر فى إيقاع ثابت متباعدة بعضها عن بعض ببعد متساوى ويساوى ٢٧٨ متراً وبينها شوارع فرعية بعرض أقل .

ومن أهم الملامح العمرانية للمدينة آنذاك هو رصيف « الهيبتاستاد » والذى كان يصل جزيرة فاروس بالأرض وهو رصيف مبنى من الأحجار الصناعية الضخمة وكان عرضه لايزيد عن ٣٠ متراً .

٤ - مرحلة الانحسار :

كان لظروف الفتح العربى وجعل الفسطاط هي العاصمة للبلاد سبباً مباشراً فى زيادة الاضمحلال الذى عانته الأسكندريه بسبب النزاعات الداخلية المستمرة وكان من مظاهر هذا الاضمحلال الانكماش الذى بدأت المدينة تشهده قبل وصول العرب إليها والذى استمر بعد ذلك وضيق دروبها وأزقتها بمرور الوقت حتى وصلت إلى أقصى ضيق لها إبان الحملة الفرنسية .

فقد انكمشت المدينه نحو الغرب ونحو الشمال حتى أصبح طولها لايزيد عن ٣ كم أما العرض فكان يقل فى الشرق عنه فى الغرب وكان يتراوح ما بين ٥, كم شرقا و ١ كم غرباً . أى كان يقتصر على أحياء (العطارين - المنشية - اللبان) كما تسمى حالياً .

برغم بعض الازدهار الذى شهدته المدينة إبان الحكم المملوكى إلا أنها تأثرت بالتدهور الذى تعرضت له مصر المملوكية فى أواخر القرن ١٥ وأوائل القرن ١٦ و أصابها ما أصاب مصر من إهمال فأقفرت شوارعها و أصبحت الرقبة الصغيرة « جسر الهيباستوديوم » و الذى كان يقع خارج أسوار المدينة العربية هو المدينة ذاتها وكانت تسمى فى القرنين ١٨ و ١٩ المدينة التركية .

كان تخطيط المدنية التركية فى العصر العثمانى عبارة عن قصبة رئيسية « شارع

فرنسا الحالى » يتقاطع معه العديد من الشوارع الصغيرة الضيقة الغير مرصوفة والتى كانت تمتد بين الميناءين الشرقى والغربى وكانت المدينة آنذاك عبارة عن بضع صفوف من المنازل ويتخللها بعض الجوامع الصغيرة وكان طولها لايزيد عن ١ كم وعرضها يبلغ ٥, كم .

٥ - مرحلة الإزدهار :

مع الإصلاحات التى قام بها محمد على فى مصر بأسرها وبالأخص فى الأسكندرية وشقه لقناة المحمودية وزيادة التبادل التجارى مع البلدان الأوربية وعودة مدينة الأسكندرية كميناء مصر الأول فى التعاملات الخارجية . كذلك انتشار زراعة القطن والصناعات القائمة عليه فقد استقر الأجانب فى الجزء الجنوبى الشرقى لقسم الجمرك (المنشية) والذى اجتذبهم للسكنى فيه .

كانت هذه المنطقة مخططة تخطيطاً هندسياً متميزاً ، إذ خطط ميدان مستطيل طوله ٨٠٠ قدماً وعرضه ١٥٠ قدماً وهو المعروف حالياً بميدان التحرير والذى شيدت المبانى حوله على غرار مثيلاتها فى أوروبا .

كان لإنشاء كورنيش الأسكندرية فى عام ١٩٣٤م أكبر الأثر فى عمران شرق المدينة مما أثر على استغلال شواطئ الاصطياف الممتده شرقاً إذ ارتبط النمو العمرانى للمدينة فى تاريخها الحديث بكونها المصيف الأول فى مصر حتي أن النمو العمرانى الخاص بهذه الوظيفة كان وما يزال المؤشر المبكر للحركة العمرانية الحديثة بالأسكندرية .

من العرض الموجز المسبق نستطيع الخروج بأهم الملامح التخطيطية سواء العمرانية أو الفراغية لمدينة الأسكندرية :

وهى أن الأسكندرية مدينة شريطية تمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط مما أملى عليها - فى معظم عصورها - نسيج فراغى شبكى اختلفت مفرداته باختلاف العصر الذى يزامنه ، فتارة ما تتسع الشوارع وتبلط بالأحجار وتضاء ليلاً فى مراحل ازدهار المدينة وتارة أخرى تضيق وتتعرج وتصبح مترية زلقة فى أيام الانحسار .

كما نجد أن هذا النسيج الشبكى قد يتحور متضمناً أيدوليجيات خاصة بعصر ما ،

فمثلاً تحوره إلى قصبة رئيسية يتعامد عليها عدة طرقات ضيقة (المدينة التركية) أو إنزواء منطقة بنفسها داخل إحدى رقع الشطرنج الفراغى مكونة نسيجها الخاص الذى ارتبط بأفكارخاصه سادت فى زمن ما مثل البناء العشوائى المتتابع والذى نتجت عنه لحمة بنائية تتخللها شرايين ضيقة للحركة (منطقة كوم الدكه) .

ومن هنا نجد أنفسنا ليس أمام أسكندرية واحده ولكن بناء معقد متشابك فى منظومة واحدة يسمى مدينة الأسكندرية فهذه المدينة ليست نتاج عصر خالص ولكنها مزيج من عدة عصور كل منها أضاف إلى ثراء تجربة هذا الكيان .

أمام هذه التغيرات المتلاحقة والتى أحاطت بمدينة الأسكندرية بداية من القرن ١٩ والتى أعادتها إلى مكانتها الكبيرة سواء إلى مصر أو حوض البحر الأبيض المتوسط ، وجب التحكم فى التغيرات المتلاحقة والسريعة التى شملت المدينة مما دعى إلى إنشاء أول تخطيط مستقبلى لمدينة الأسكندرية فى العصر الحديث .

قام بعمل هذا التخطيط (د.هـ ماكلين) مهندس البلدية فى ذلك الوقت والذى تم اعتماده فى يونيو ١٩٢١ .

وأوصى فى هذا المقترح بعدة توصيات ومشروعات بهدف تحسين البيئة الفراغية للمدينة ومنها :

– إعداد ميادين جديدة بالمدينة أمام قصر رأس التين وأمام مساجد أبى العباس والبوصيرى وسيدى ياقوت وثالث فى موضع المحطة التابعة لسكة حديد الحكومة ورابع أمام أرصفة الميناء الشرقى فى موضع مسلتى كليوباترا القديمتين .

– توسيع الطرق القائمة وفتح طرق جديدة خاصة فى منطقة رأس التين والمنشية والعطارين .

– مجموعة من الميادين والمتنزهات فى قلب تجمعات سكنية تقوم مقام العشش وموزعة بحيث تقلل من ازدحام الأبنية وبهدف تحسين التهوية فى المدينة .

وتعتبر اللوائح التنظيمية التى وضعها ماكلين والتى شملت النصوص اللازمة لتوسيع نطاق المدينة والتحكم فى عروض الشوارع و ارتفاعات المبانى هى أول لوائح منظمة

للتخطيط العمرانى المستقبلى فى القرن العشرين .

وقد تم العمل بعدد من التوصيات والمقترحات التى أتى بها تخطيط ماكلين نجد ذلك فى إنشاء عدد من الميادين وتوسيع بعض الشوارع مثل الساحات أمام كل من قصر رأس التين وساحة ميدان المساجد .

ولما كان النمو الحضرى السريع لمدينة الأسكندرية تخطى المعدلات التى على أساسها تم عمل التخطيط المستقبلى لماكلين فقد تم عمل التخطيط العام لمدينة الأسكندرية عام ١٩٥٨ م .

وأعزى تدهور بعض الأماكن محل الدراسة التخطيطية إلى ضيق الشوارع والطرق وتعرج معظمها وانعدام الأرض المفتوحة كالميادين والحدائق العامة بالإضافة إلى نقص بعض المرافق (مياه - إنارة - صرف صحى) كما هو الحال فى قسم الجمرك .

وأوصت هذه الدراسة بزيادة الرقعة الخضراء بالمدينة عن طريق بعض الحلول التخطيطية مثل إحلال المبانى القديمة بالملاعب أو نقل الجبانات التى أصبحت تشغل موقع متميز وغير مناسب من الناحية التخطيطية .

ومع ما وصلت إليه مدينة الأسكندرية في الربع الأخير من هذا القرن من اتساع فى حدودها الإدارية حتى أصبح طول المدينة حوالى ٦٠ كم بينما يتراوح عرض المدينة فى أقصى اتساع له ما بين ٤ - ٥ كيلومترات ، ومع التوسعات التى شملتها وتزايد سكانها الهائل حيث تضاعف هذا العدد بنسبة ٩٠٠٪ ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩٧٦ - ازداد عدد السكان من حوالى ٢٣٣ ألف نسمة عام ١٨٨٢ إلى حوالى ٢.٣ مليون نسمة سنة ١٩٧٦ - الذى من المتوقع أن يصل إلى ٤.٧٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٥ م.

فقد وجب وضع هيئة مختصة بتنظيم التعامل مع هذا التغير وتوجيهه فى الطريق الصحيح ، وتختص هذه الهيئة - التخطيط الشامل لعام ٢٠٠٥ - بدراسة التغيرات المتوقعة و المحاور التنموية فى المدينة وتوجيه إمكانياتها بحيث تحقق أفضل مستوى معيشى ممكن فى ظل الظروف القائمة .

ونعنى فى هذا المجال بدراسة أحد هذه الجوانب التنموية وهو الناحية العمرانية

والفراغية ..... (يشمل التخطيط النواحى الاقتصادية والاجتماعية و ....) وإن يكن من الصعب فصل أحد هذه النواحى عن الآخر .... ولكننا نجد أن الهدف النهائى للتخطيط بأنواعه الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى إنما يتمثل فى تحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع الأمر الذى يمكن القول معه أن الإنسان هو الهدف الذى يستهدفه التخطيط الشامل بتوفير كافة أسباب الراحة وخلق البيئة المناسبة والملائمة من كافة الوجوه .

وعلى المستوى الفراغى فإن الدراسات والتوصيات التى وضعها التخطيط الشامل لمدينة الأسكندرية (والاشتراطات البنائية الملحقة به) جاءت بهدف تحسين الشبكة المرورية والفراغية بالمدينة لاعتبارين هامين :

الاعتبار الأول يهدف إلى تحقيق السيولة المرورية واستيعاب التضخم الحادث فى عدد السيارات بالمدينة .

والاعتبار الثانى وانعكاس تحسين بيئة الفراغ نفسه على الظروف الصحية والإجتماعية والاقتصادية للسكان .

على مستوى الهدف الأول :

فإن التخطيط الشامل للنقل والمرور داخل المدن هو بصفة عامة قضية متعددة الجوانب حيث تتعرض لتحركات المواطنين والتى تختلف وفقاً لظروف كل مواطن الشخصية وللأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمدينة وبالتالى يختلف اختيار كل مواطن لزمن قيامه برحلاته اليومية للأغراض المختلفة ووسيلة المواصلات المستخدمة وأيضاً الطريق الذى يسلكه .

ومع الزيادة السريعة فى أعداد السكان ومتطلبات الحياة الحضرية المتطورة تصبح نظم النقل المتاحة غير قادرة على تحقيق مستوى خدمة مناسب للمواطنين ، كذلك تتسبب الزيادة المطردة فى أعداد السيارات ووسائل النقل المختلفة فى تقليل كفاءة نظم المرور على شبكات الطرق فتتولد نقاط الاختناق ومشاكل المرور المعروفة من الضوضاء والتلوث الناتج عن عوادم المركبات .

وتطبيقاً فى مدينة الأسكندرية نجد أنه برغم الامتداد الشريطى للمنطقة الحضرية الحالية بالمدينة فلا توجد طرق بامتداد المنطقة الحضرية من أبوقير إلى العجمى وبكامل طولها . وبصفة عامة فإن جميع الطرق الطولية المتاحة تمتد بأطوال مختلفة ويربط بينها عدد من الطرق العرضية .

وعلى هذا يمكن وصف شبكة الطرق بأنها مجموعة من الطرق مختلفة فى قطاعها العرضى ، ليس لها شكل هندسى محدد لذا يصعب تمييز تدرج وظائف الطرق المختلفة بها (طرق سريعة - شرايين رئيسية - طرق تجميع - شوارع محلية) .

ويمكن الوقوف بذلك على أهم عيوب شبكة الطرق بالمدينة :

- فقدان خاصية التدرج لشبكة الطرق .
- الخلط بين الوظائف المختلفة للطرق .
- عدم الربط الكافى بين الطرق الطولية والعرضية بالمدينة .
- المسافات الصغيرة بين التقاطعات على بعض الطرق الرئيسية .
- صغر نسبة مساحة الطرق بالنسبة لمساحة المنطقة الحضرية وحجم المرور عليها .

وقد قام التخطيط الشامل بوضع عدد من التوصيات الكفيلة بنقل الشبكة المرورية إلى المستوى الذى يؤهلها للقيام بتحمل تبعاتها تحت وطأة زيادة الحمل المرورى عليها .

فقد أوصى بجعل الأولوية للطرق الرئيسية الطولية الموازية لشاطئ البحر وذلك لطولها واتساع مساحة نطاق خدماتها ، وتليها فى الأولوية والأهمية الطرق العرضية والمتعامدة على شاطئ البحر ثم تأتى بعد ذلك الطرق الثانوية والمحلية وعلى ذلك يجب أن تكون الطرق الطولية مباشرة وأكثر اتساعاً ، كا يجب أن ينقص عدد التقاطعات عليها لتشجع على اجتذاب المرور المخترق والسريع .

كذلك أن تكون الطرق العرضية والمتعامدة على البحر مخترقة للمدينة بالكامل كلما أمكن ذلك . ويجب أن تربط بين أكبر عدد من الطرق الطولية حتى يتم توزيع المرور ونقله من الطرق الطولية إلى أجزاء المدينة بسهولة .

وقد روعى فى استراتيجية تخطيط الطرق مراعاة تلبية احتياجات الاستعمالات المختلفة . فيتم ربط الشواطئ بالمناطق السياحية والمناطق السكنية ، اتصال المناطق السكنية بمراكز العمل والصناعة وبمنطقة قلب المدينة ، وربط منطقة الميناء بمداخل المدينة وبمناطق التخزين والمناطق الحرة .

ويتم الاعتماد على بعض الطرق القطرية وخاصة فى مناطق وسط المدينة وفى أحياء وابور المياه ومحرم بك وكرموز والمنشية والتى تخدم المواصلات وتربط بعض أجزاء المدينة.

وقد وضع التخطيط الشامل فى اعتباره وضع خطوط التنظيم الكفيلة بزيادة اتساعها وتعديل تقاطعاتها ضماناً لاستيعابها الكثافة المرورية المتوقعة عليها حيث يعيبها الآن – رغم خطوطها المستقيمة – ضيق عروضها .

على مستوى الهدف الثانى :

وهو الهدف الذى يمس مباشرة العدد الأكبر من السكان والذى ينطوى على تحسين الظروف الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهم عن طريق التحكم فى بيئة الفراغ بهدف رفع كفاءته .

وقد جاء تعامل التخطيط الشامل مع هذا الهدف على عدة مستويات أو على عدة محاور وفقاً لطبيعة المنطقة ومقوماتها الحضارية وظروفها القائمة من حالات لمبانيها وكثافتها البنائية والسكانية كذلك الهدف أو الاتجاه الذى تطور فى اتجاهه هذه المنطقة (سياحى – تجارى – ثقافى ...) :

– المحور الأول هو المحافظة .

– المحور الثانى هو التحسين والتغيير .

– المحور الثالث هو الإنشاء (التشييد الفراغى)

المحور الأول : المحافظة :

حفظ الشيء أى حراسته ويظهر من هذا أن الحفظ هو أسلوب دفاعى فى أحد معانيه .

ومع التطور والتغيرات المتلاحقة التى نشهدها فى عصرنا هذا نجد أن الجمود

والوقوف حيال الأشياء متجاهلين هذا التطور لا يقف بنا فى أماكننا ولكنه يعود بنا إلى الخلف .

ومن هنا تغير مفهوم الحفاظ ليعنى توجيه ومراقبة عملية التغير بحيث لا تخل بالمفاهيم الحضرية ولا القيم الاجتماعية الموروثة بل ينميها لتتماشى مع قيم ومرادفات العصر الحالى بما يحقق التوازن بين الأصاله والمعاصرة .

ومردود الحفاظ على التراث الحضارى كبير ومتنوع وفقاً لطبيعة الحفاظ ذاته ، فمنها ما يدل على تاريخ البلد أو يرتبط بحدث تاريخى خاص أو بشخصية تاريخية معينه فهى بذلك شاهد على التاريخ وحوادثه .

ومن أهم أنواع الحفاظ هو الحفاظ على المناطق و التى تعتبر الشاهد الباقى لتفاعلات الأحداث فى بيئتها الطبيعية والذكرى الحية لأفكار وأيدوليجيات سادت فى أزمنة سالفة ومازالت تطل علينا من نافذة هذا الكيان الباقى .

وكان على التخطيط الشامل الدور فى تنظيم عملية التغير بحيث تكفل تعميق الشخصية وتأصيل القيم المتوارثة للمدينة عن طريق سن الاشتراطات البنائية والتى حددت بعض المناطق بالمدينة كمناطق للحفاظ سواء على مستوى المبانى التاريخية والتراثية أو ذات القيمة المعمارية الخاصة أو على مستوى المناطق ككل والتى تحوى نسيجاً فراغياً خاصا بحيث تحتفظ بالصورة المميزة لشخصية المدينة .... مع عدم إغفال إمكانية التحديث والتغيير فى أضيق الحدود بما يضمن تحسين الظروف المعيشية لقاطنى هذه الأماكن .

ومن الاقتراحات التى تتضمن الاستفادة من هذه المناطق وإحيائها ورفع المستوى المعيشى لقاطنيها دون المساس بكيانها المعمارى الخاص بل على العكس المحافظة عليه بما يضمن استمرار هذا النشاط إدراجها فى النشاط السياحى وعمل مسارات سياحية على الطبيعة تمر بأهم هذه المبانى ذات القيمة الفنية والأثرية والتاريخية وإقامة علامات إرشادية على طول هذه المسارات لتتبعها .

وقد حدد التخطيط عدداً من المسارات السياحية والتى تضمن تعرف السائح على معالم المدينة وتراثها بين الماضى والحاضر ونخص منها بالذكر المسار الذى يتضمن إحياء

الجزء التاريخى للمدينة وهو يستغرق ما يقرب من ٩٠ دقيقة سيراً على الأقدام ويمر بالشوارع والأحياء القديمة والموجودة ضمن المخطط الأصلى والذى وضعه المهندس دينو قراط .

وعلى مستوى التحكم فى التغيرات - التى لابد حادثة - فقد حددت الاشتراطات البنائية كيفية التعامل مع هذه المناطق - مناطق الحفاظ - بما يكفل تحسين ظروفها وفى نفس الوقت المحافظة على طابعها المعمارى .

حددت الشوارع التى يتم التعامل فيها من خلال اشتراطات خاصة وذلك للمحافظة على التكوين البصرى للمدينة بحيث يتم الحفاظ على المبانى القائمة بها ومثال ذلك :

- طريق الحرية ابتداء من قسم باب شرقى وحتى شارع العطارين .
- شارع صلاح سالم .
- شارع أحمد عرابى .
- شارع سيزو ستريس .
- المبانى المطلة على ميدان التحرير ومساحة الميدان ذاته .
- محطة الرمل بداية من الصحة العالمية حتى سعد زغلول .

كما أوصت بالحفاظ على بعض المناطق بالكامل كشاهد على حقبة زمنية معينة بما لها من خصائص تشكيلية خاصة مثل منطقة كوم الدكة .

المحور الثانى : التحسين والتغيير

يشمل هذا المحور الثانى فى معظمه المبانى والمناطق السكنية والكائنة بالفعل بمدينة الاسكندرية ، ويهدف التخطيط فى هذه المناطق إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ..... وعلى المستوى التخطيطى الفراغى يهدف إلى إعادة صياغة شكل وحجم الفراغات وشرايين الحركة بما يحقق زيادة فعاليتها فى أدء دورها كمسارات أو فى تحسين بيئتها (الإضاءة والتهوية ومقاومة الضوضاء .....) وبالتالى البيئة السكنية بصفة عامة .

وقد قسم التخطيط المدينة إلى مناطق تتبع كل منها اشتراطات بنائية خاصة بها توافقها من حيث ظروفها الخاصة وكذلك الهدف المرجو من تطويرها .

وكمثال لهذه المناطق نأخذ المنطقة الأولى والموضحة بالشكل حيث يمثل شارع السلطان حسين كامل حدها البحرى كما تحدد بشارع صفية زغلول كحد غربى للمنطقة .

وهذه المنطقة تخضع للاشتراطات التالية :

- البناء على ٥٠٪ من المسطح .

- يصرح بالبناء بارتفاع مرة ونصف عرض الطريق بشرط ألا يزيد الارتفاع عن ١٥ متر .

- يتم ترك شريط من الأرض الفضاء حول الحدود الخارجية للأرض بعرض لايقل عن ٣ متراً .

- الكثافة البنائية ٢.٥ (اثنان ونصف) .

وكمثال لمنطقة وسط المدينة والتى تحتل الوظائف الإدارية والتجارية بها مقام أولى ... نأخذ المنطقة الثانية كمثال لهذه المناطق :

وهى منطقة حدها البحرى هو شارع بور سعيد ثم شارع السلطان عبد العزيز ثم شارع محطة الرمل ثم شارع الغرفة التجارية حتى ميدان عرابى وحدها الشرقى هو شارع قناة السويس ... وباقى حدودها موضحة بالشكل .

وهذه المنطقة تخضع للاشتراطات التالية :

- البناء على ٨٠٪ من المسطح .

- يصرح بالبناء بارتفاع يساوى مرة ونصف عرض الطريق بشرط ألا يزيد الارتفاع عن ٢٤ متراً .

- الكثافة البنائية ٥ (خمسة)

المحور الثالث : الإنشاء (التشييد الفراغى)

ويشمل هذا المحور المناطق التى ما زالت فى طور تقسيم الأراضى والتى تعتبر

مجالاً جيداً لتطبيق هذه الاشتراطات وبهدف خلق بيئة سكنية صحية ومباشرة دون الحاجة إلى انتظار إعادة صياغة هذه المناطق حيث لايعوق تنفيذ هذه الاشتراطات أى من القيود التى يمكن أن تعوقها فى الأماكن القائمة بالفعل .

وكمثال لهذه المناطق نذكر المناطق السكنية ببرج العرب الجديدة وبهيج والغربانية الداخلة فى الحيز العمرانى المعتمد وخارج الأرض الزراعية .

وهذه المنطقة تخضع للاشتراطات التالية :

– يتم تقسيم المنطقة بحيث لا يقل عرض الشارع عن عشرة أمتار ولا يزيد طول البلوك من المبانى عن ٥٠ م.

– لا يقل مسطح قطعة الأرض عن ٥٠٠ متراً مربعاً .

– يكون البناء بما لا يزيد عن ٥٠٪ من الأرض مع ترك الباقى فضاء .

– يترك مسطح فضاء حول حدود الأرض الخارجية لا يقل عرضه عن ٢ م أو يترك مسطح أرض فضاء من جهتين لايقل عرضه عن ٢.٥ م مع ترك فراغ من الواجهة الرئيسية المطلة على الطريق لايقل عرضه عن ٣م بما يحقق النسبة المطلوبة للفراغات وهى ٥٠٪ من مسطح الأرض على الأقل .

– لا يزيد ارتفاع المبانى عن ١٠ أمتار .

من العرض المسبق والذى تناول الجهد الذى تبذله الدولة ممثلة فى جهاز التخطيط الشامل بالتعاون مع جامعة الأسكندرية فى السبيلين الذين سبق أن تناولت البحث من خلالهما وهما المحافظة والتحول أو التغير .

أحب أن أؤكد أنه دون المشاركة الجادة من المواطنين وبخاصة فى السبيل الأول وهو المحافظة ، فإنه من المستحيل الوصول إلى نتيجة مرضية سواء بالنسبه للمواطنين أنفسهم والمتمثلة فى تحسين الظروف المعيشية والبيئية لهم أو على مستوى الهدف الأعم والأشمل والمتمثل فى المحافظة على الموروث الحضارى وتعميق القيم الأصيلة لهذا المجتمع .

وأسوق فى النهاية مثلا حياً يتضمن أحد هذه السبل – المشاركه الشعبية – فقد قام

مشروع أطلق عليه " ذكريات فى الشارع " بتأييد من اليونسكو واشتركت فيه عام ١٩٨٩ م سبعون مدينة من كافة أنحاء العالم . وبدأ التنفيذ بإقامة عروض فى عشر محطات لمترو الأنفاق قدمت للمشاهد تاريخًا بالصور للعاصمة الفرنسية . ودعيت المدن المشتركة فى المشروع الى اختيار صور قديمة لشوارعها التاريخية لعرضها فى المواضع التى التقطت فيها أصلاً . و أثار هذا المشروع ردود فعل واسعة . فقد أخذ المواطنون يفحصون محفوظاتهم الأسريه بحثا عن الوثائق والصور القديمة بينما سارع الأبناء إلى الشوارع والأزقة لتصوير معالمها التاريخية . وهكذا اجتمع سكان هذه المدن للاحتفال بحياة شوارعهم القديمة والمعاصرة .

فربما تكون عودة الناس لاكتشاف الشوارع هى الخطوة الأولى فى سبيل جعل مدينتهم مدينة أفضل لسكنى الإنسان .

المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية :

(١) الان بونامى . " فى قلب عاصمة قديمة " ، القاهرة : مجلة رسالة اليونسكو عدد أغسطس ١٩٨٩ .

(٢) زهير الشايب . " وصف مصر " (لوحات الدولة الحديثة) .

القاهرة : روز اليوسف الجديدة ، الطبعه الثانية ، ١٩٩١ .

(٣) ساميه أحمد حفنى أحمد . " التخطيط العمرانى الحديث للأسكندريه (دراسة جغرافية)" .

رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الأسكندرية . كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ١٩٨٩ .

(٤) د/ عبد العظيم رمضان . " تاريخ الأسكندرية فى العصر الحديث " .

القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ضمن سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٩٣ .

(٥) على مبارك . " الخطط التوفيقيه الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الجزء السابع مدينة الأسكندرية "

القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧ .

(٦) على مسعد النادى . " الإسكندرية في العصر العثمانى " .

رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأسكندرية . كلية الآداب ، قسم التاريخ والآثار شعبة التاريخ الحديث ، ١٩٩٠ .

(٧) د/ فاروق عباس حيدر . " تخطيط المدن والقرى " الأسكندرية : منشأة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ .

(٨) محافظة الأسكندرية – جامعة الأسكندرية . " مشروع التخطيط الشامل لمحافظة الأسكندرية " . الإسكندرية : محافظة الأسكندرية ، ١٩٨٣ .

(٩) د/ محسن محرم زهران . " الحفاظ على التراث الحضارى فى التخطيط الشامل لمدينة الأسكندرية حتى عام ٢٠٠٥ م "

اسطنبول : بحث مقدم ضمن مؤتمر الحفاظ على التراث الحضارى المعمارى الإسلامى فى المدن ، ١٩٨٥ .

(١٠) د/ هشام أبو سعده . " الكفاءة والتشكيل العمرانى " . القاهرة : المكتبه الأكاديميه ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤

(١١) د/ وليد عبد الله المنيس . " المنهاج فى إحياء التمدن الإسلامى " . اسطنبول : بحث مقدم ضمن مؤتمر الحفاظ على التراث الحضارى المعمارى الإسلامى فى المدن ، ١٩٨٥ .

ثانيا : مراجع باللغات الأجنبيه .

(12) Anne Vernez Modoun " Public Streets For Public Use"

Newyourk : Van Reinhold com., 3rd edition, 1987.

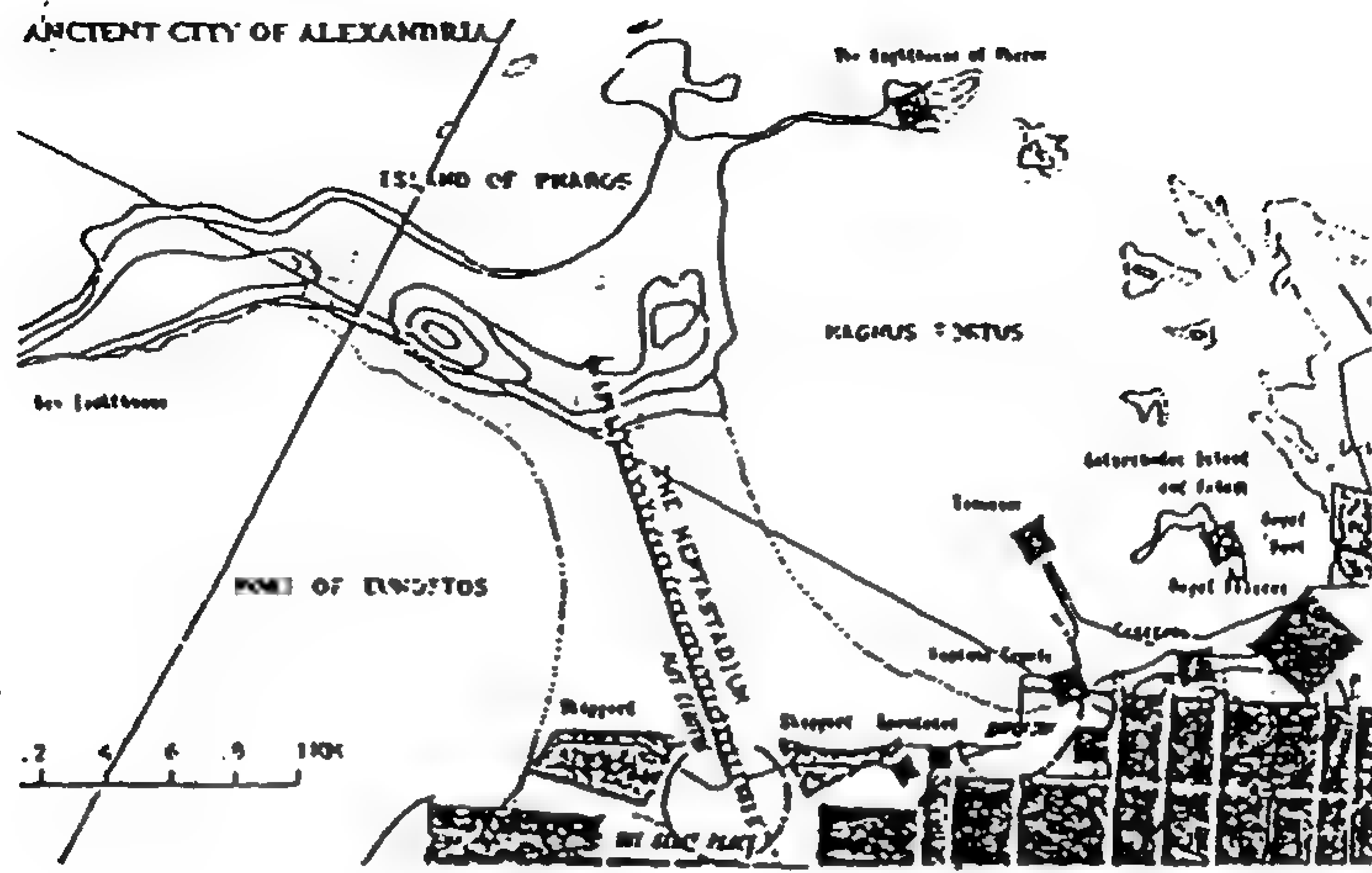
(13) Hany Mohamed Ayad. "The Waterfront of Western Alexandria".

Alexandria Unpublished M.Sc.

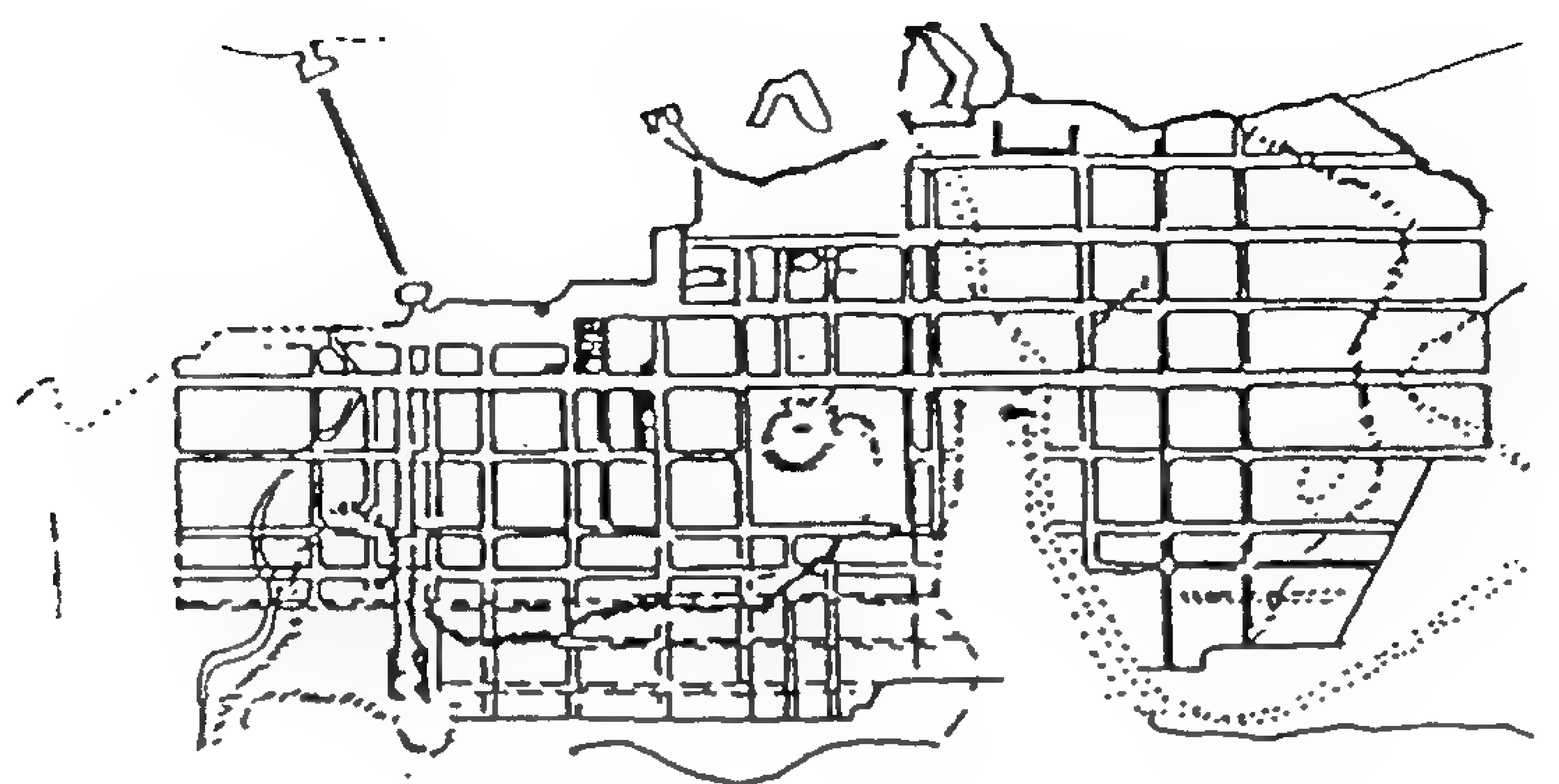
Dissertation. Dpt. of Arch. University of Alex. 1992.

(14) "Aujourd'hui l'egypte", English edition.

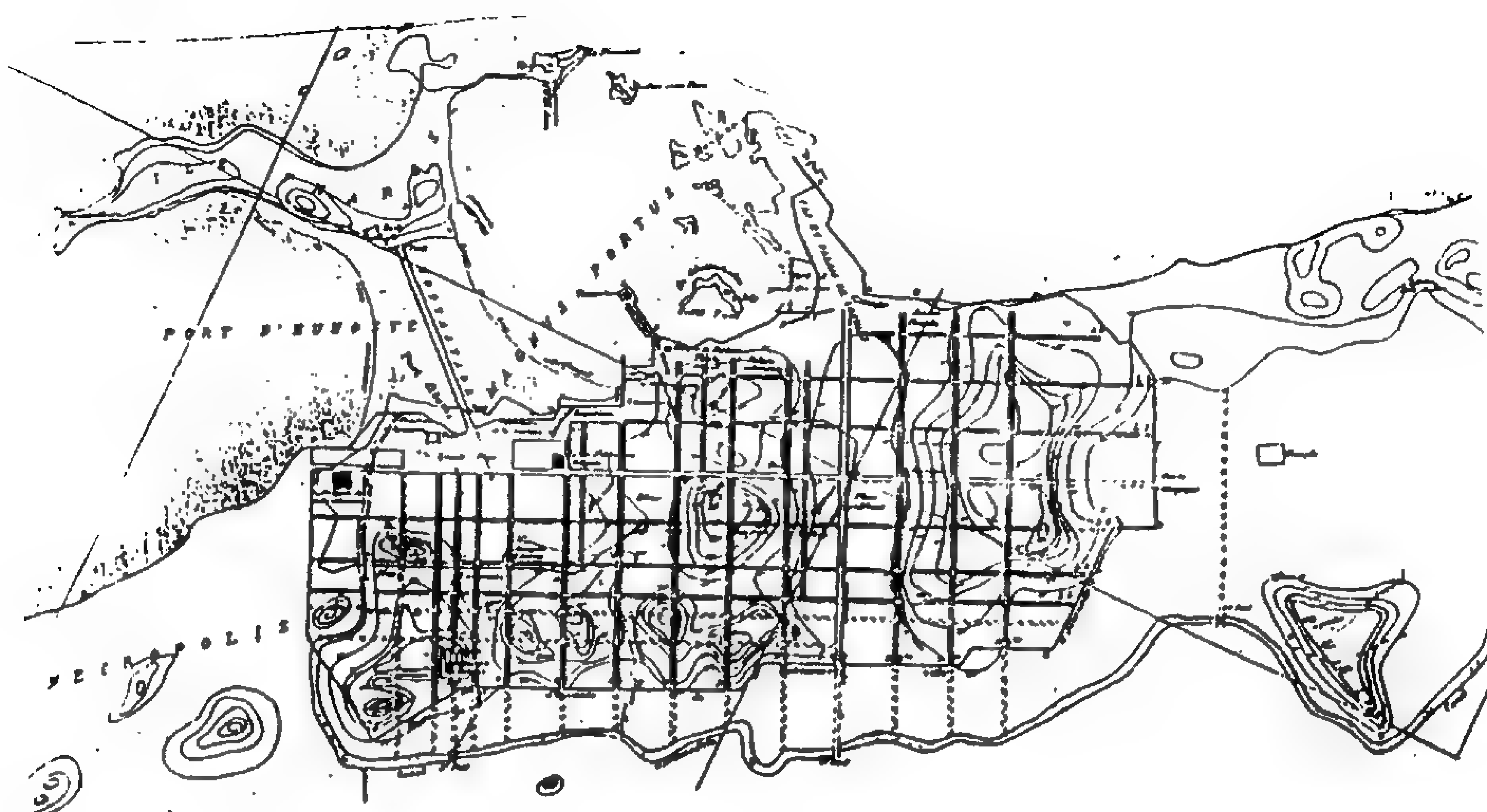
Cairo: Elias Modern press, No. 18, 1992.



نشأة مدينة الإسكندرية (المصدر رقم ١٣)

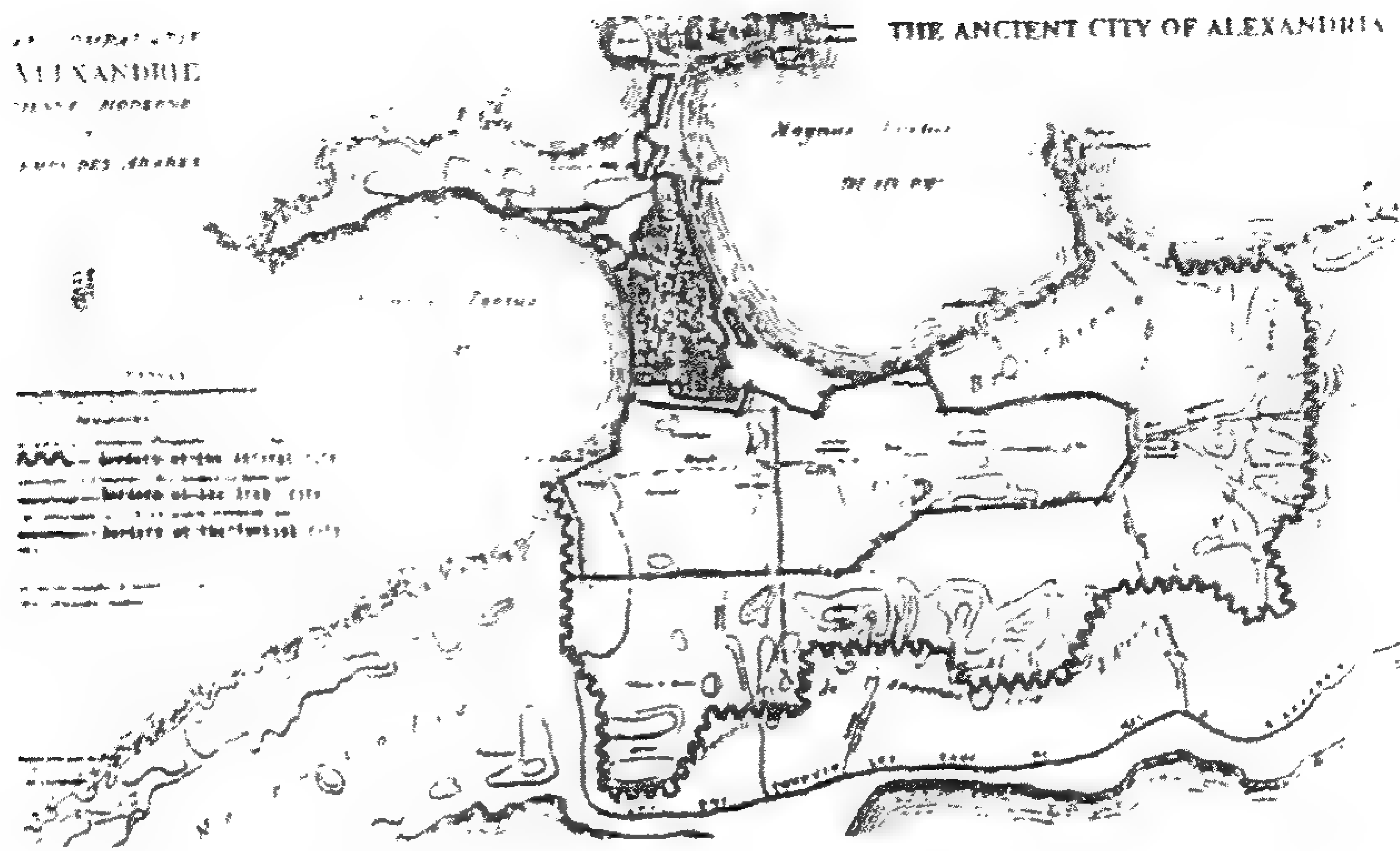


الشبكة والفكر العقلانى فى التخطيط الإغريقى (المصدر رقم ١٠)

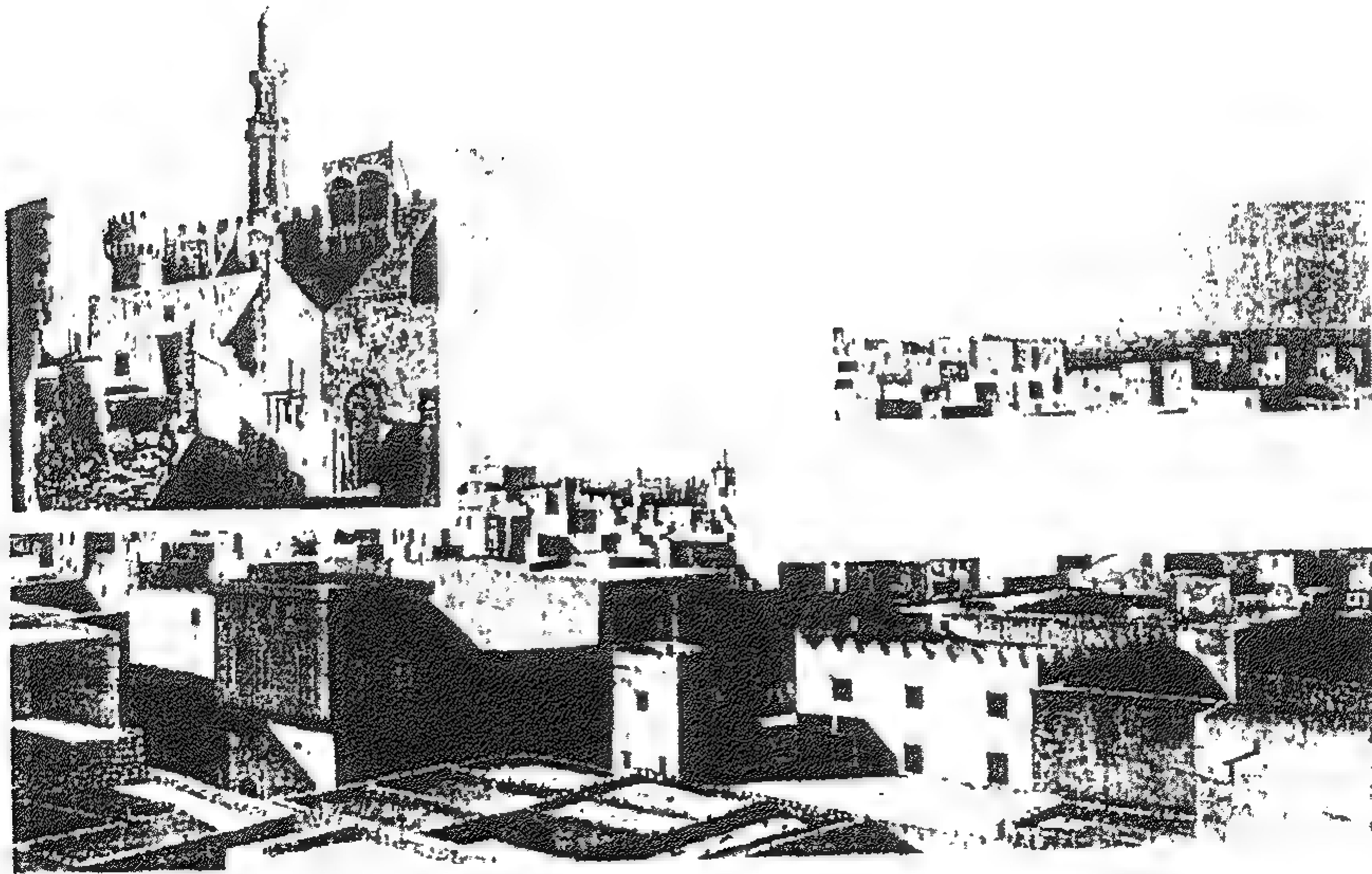


تخطيط مدينة الإسكندرية عند نشأتها (المصدر رقم ٨)

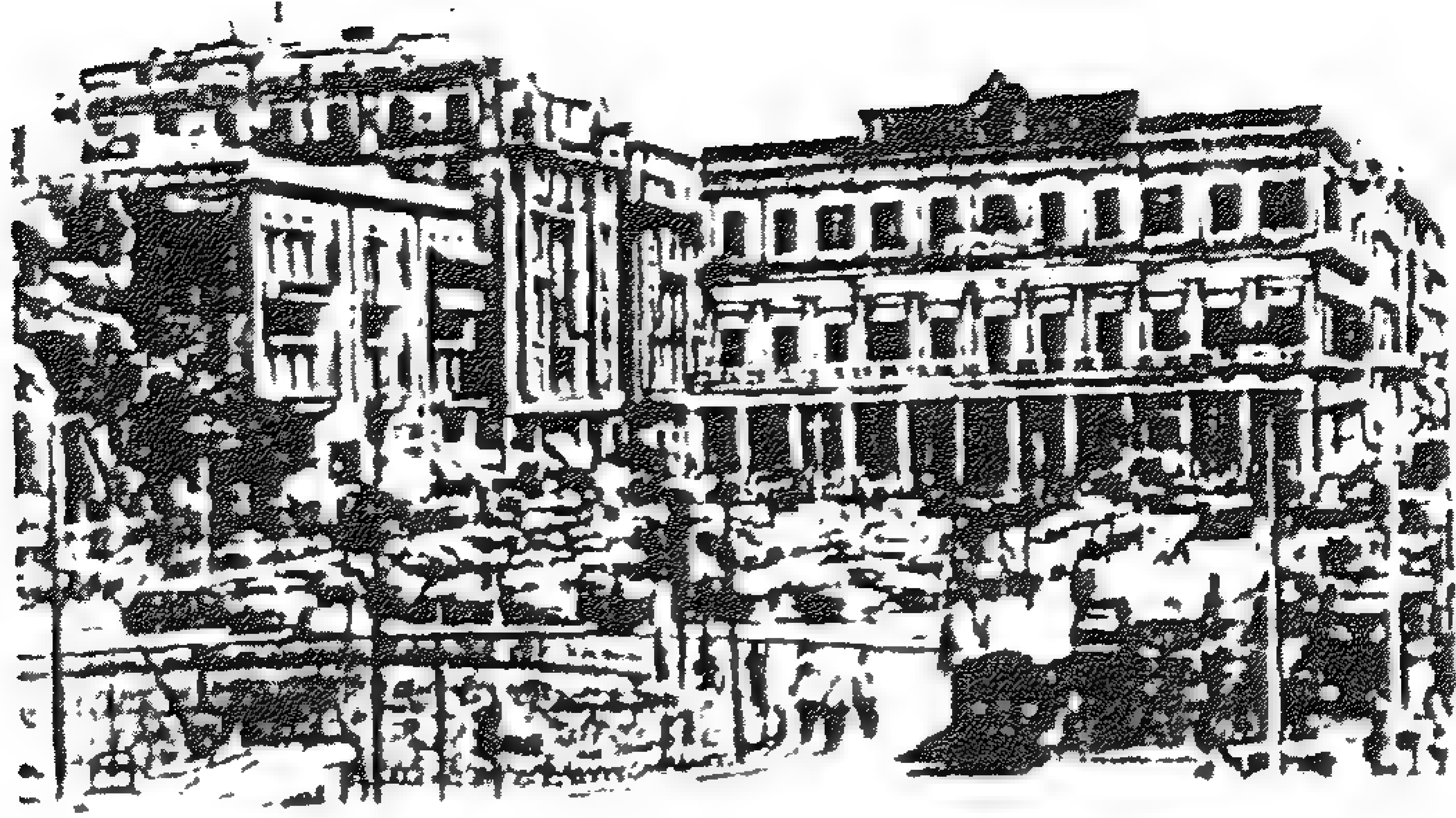
الإسكندرية عند الفتح العربى (المصدر رقم ٢)



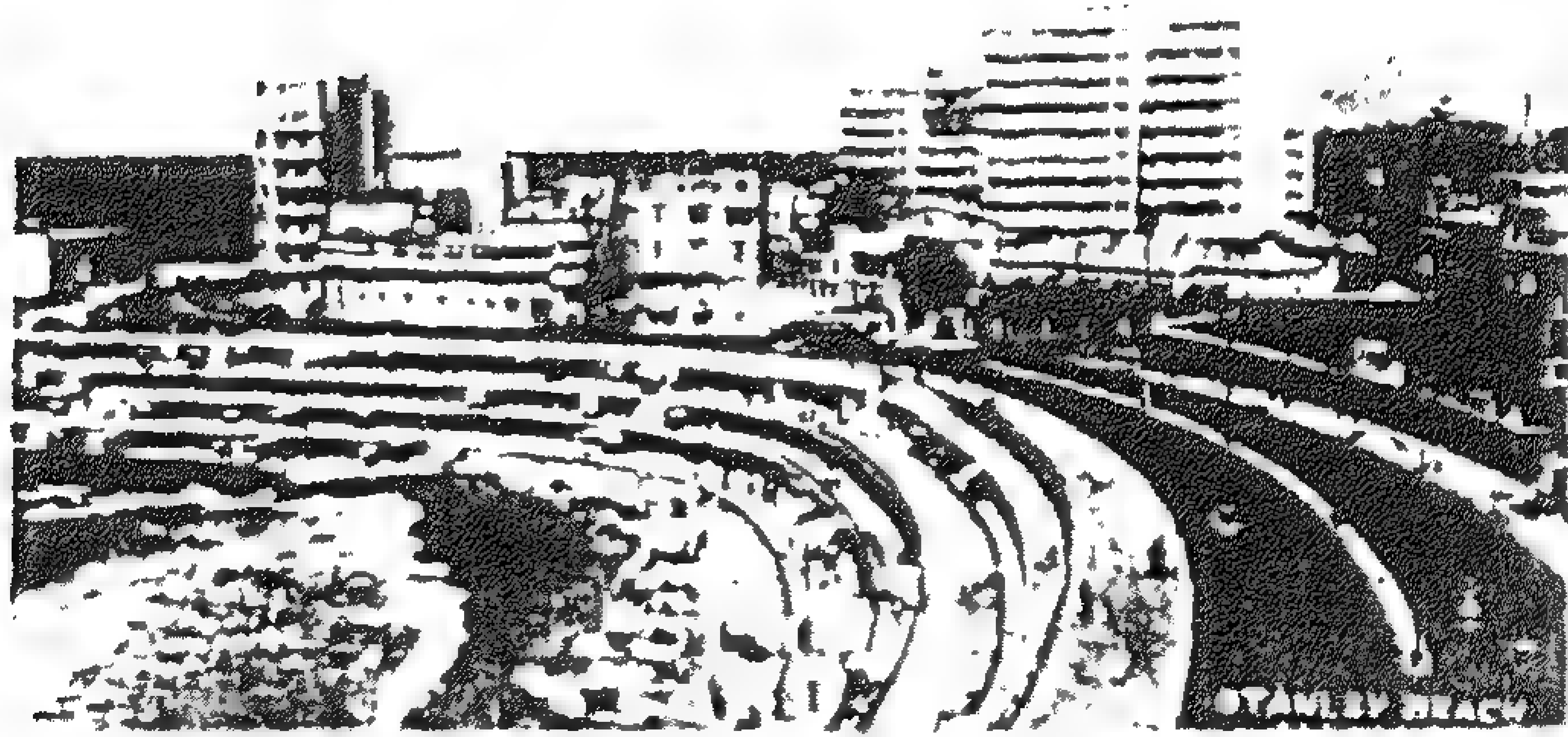
الحدود المختلفة لمدينة الإسكندرية فى العصور - المدينة الإغريقية
المدينة العربية ، المدينة التريكية (المصدر رقم ١٣)



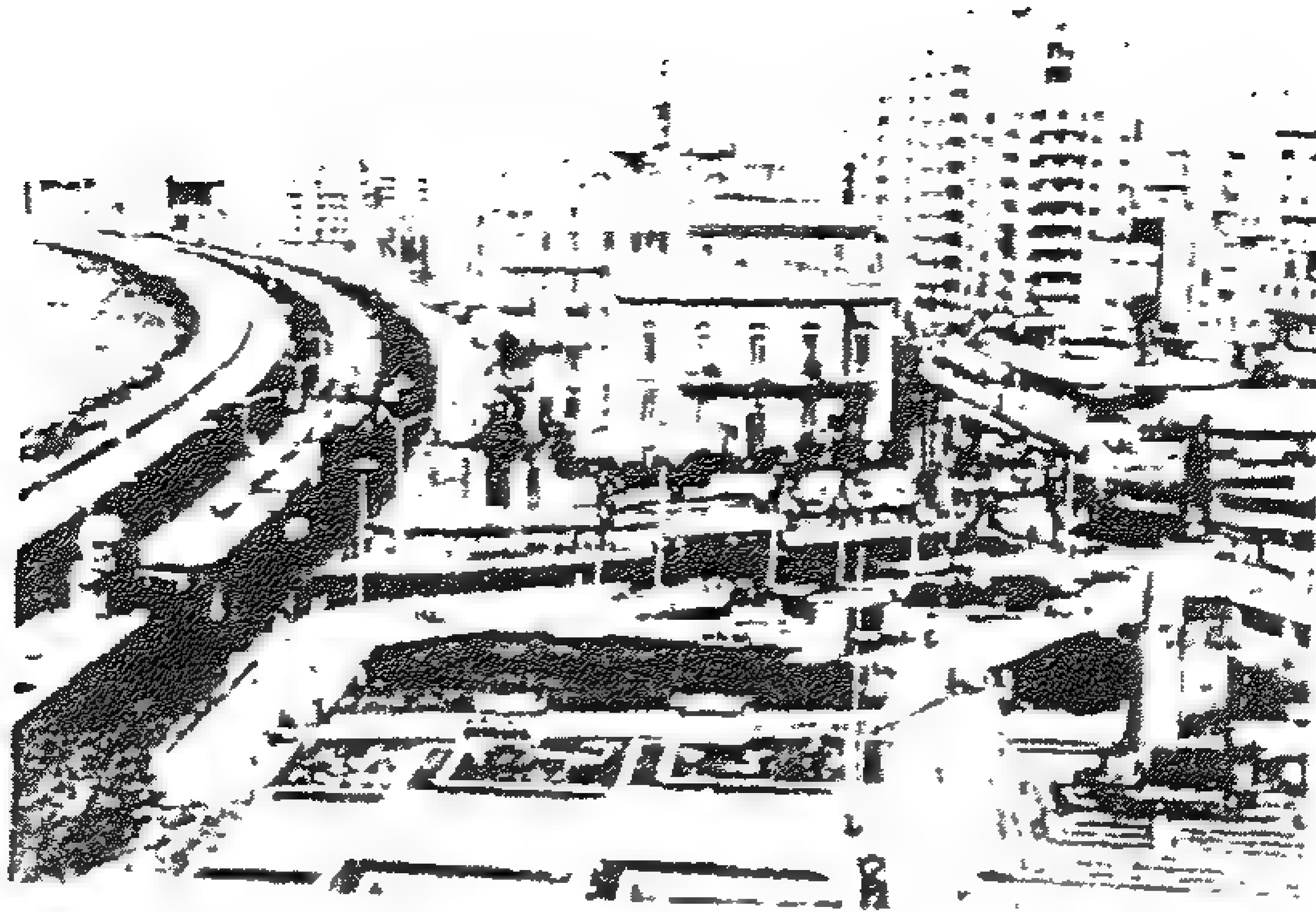
ملامح من التكوين المعمارى والفراغى لمدينة الإسكندريه
فى العصر المملوكى (المصدر رقم ٢)

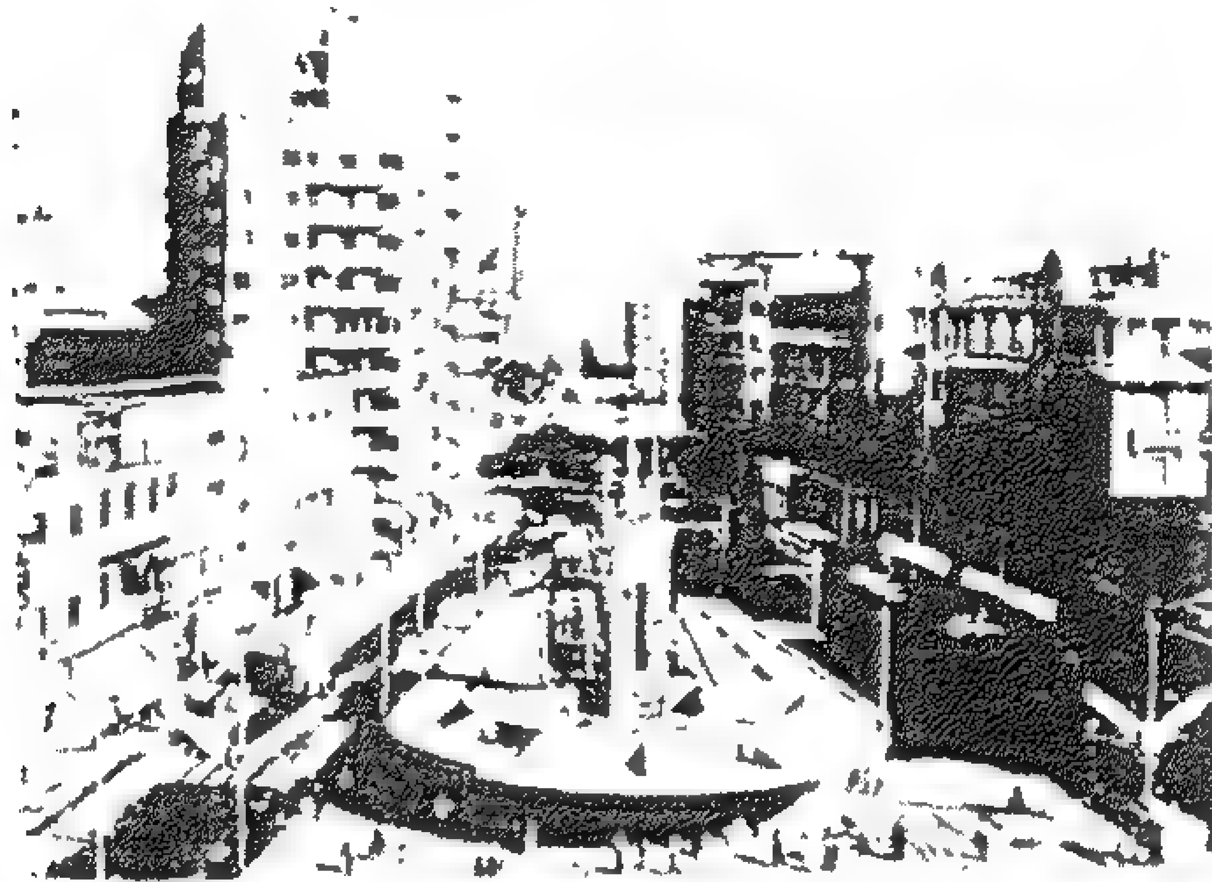


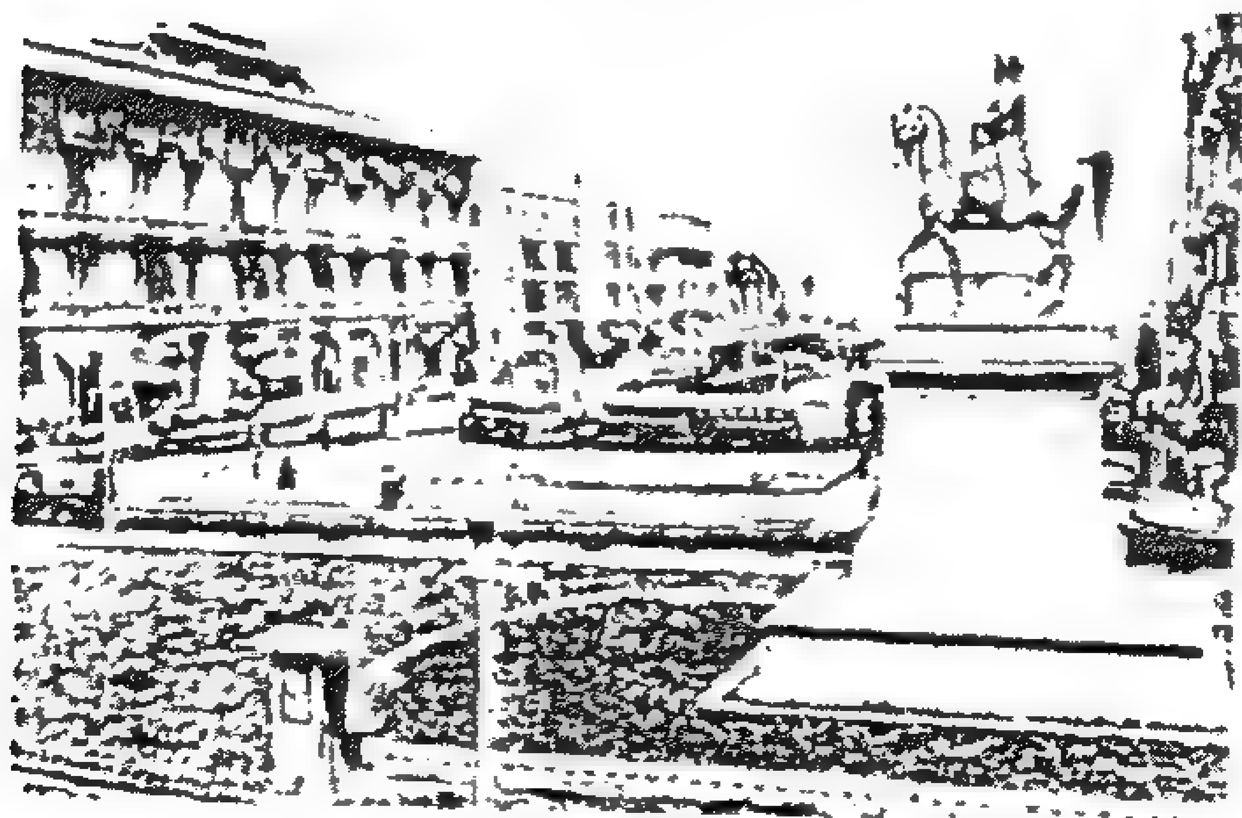
ميدان التحرير (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)



كورنيش الإسكندرية (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)

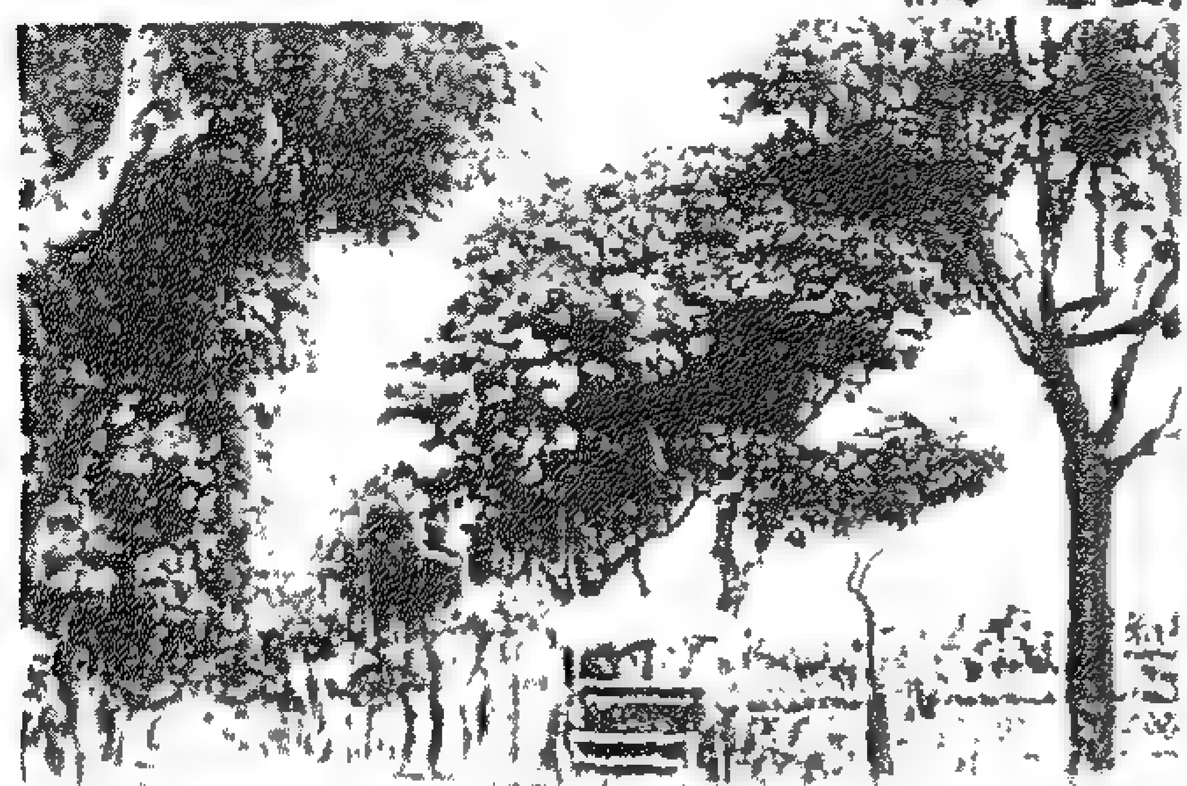


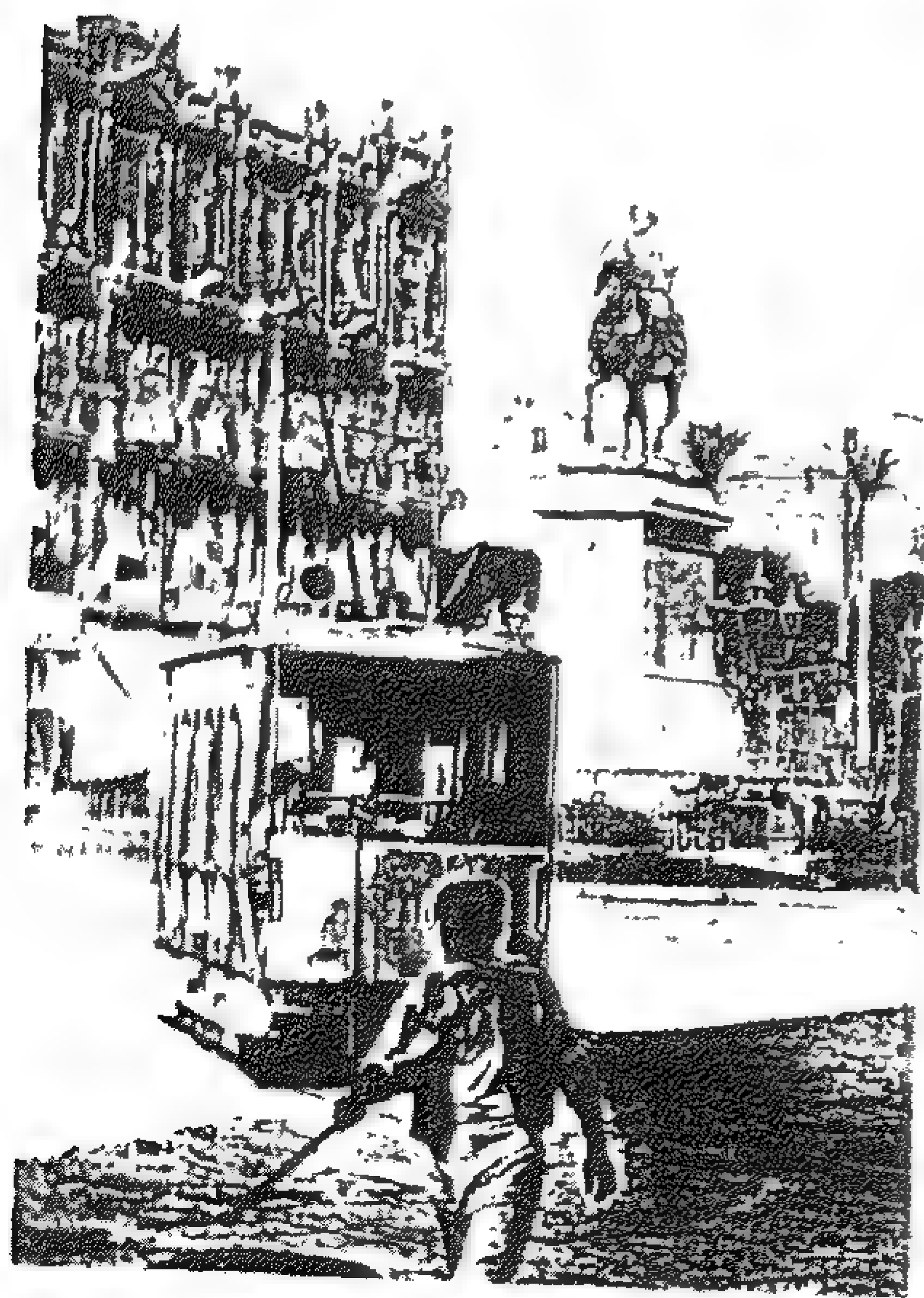




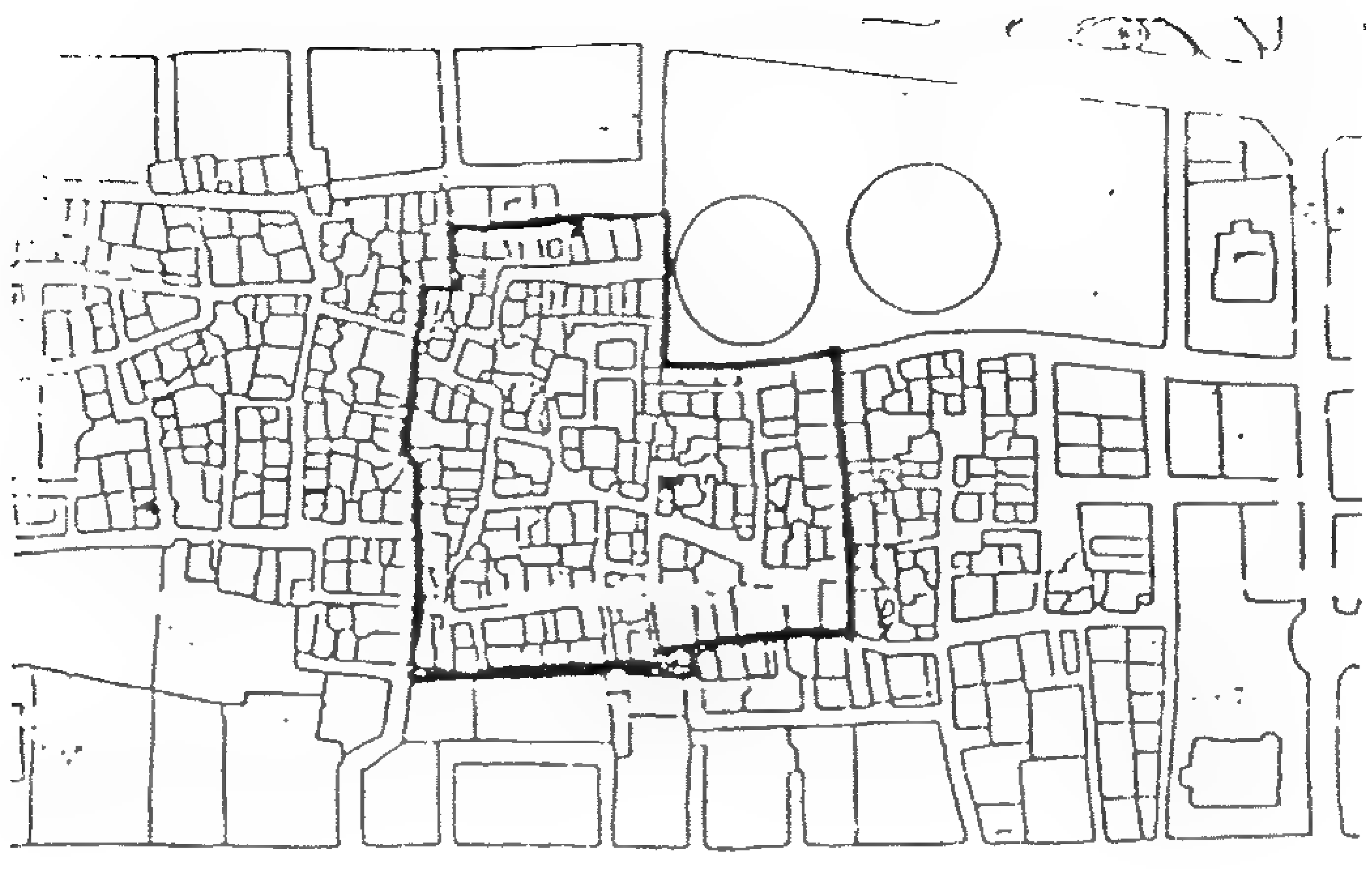
لقطات مصورة لازدهار الإسكندرية المعمارى والتخطيطى فى الفترة أواخر القرن ١٩
وأوائل القرن ٢٠ (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)



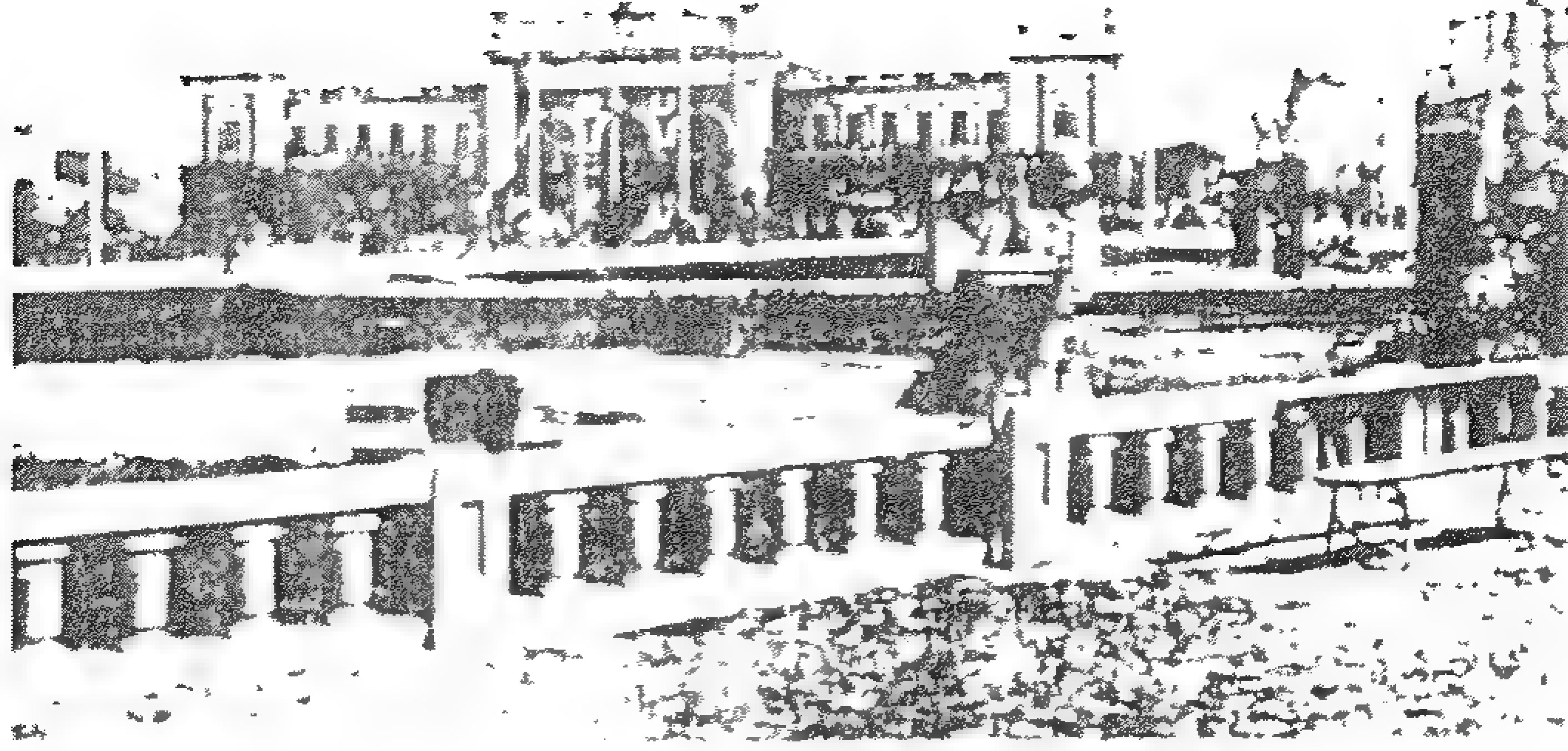


تابع لقطات مصورة لازدهار الإسكندرية المعمارى والتخطيطى فى الفترة أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)



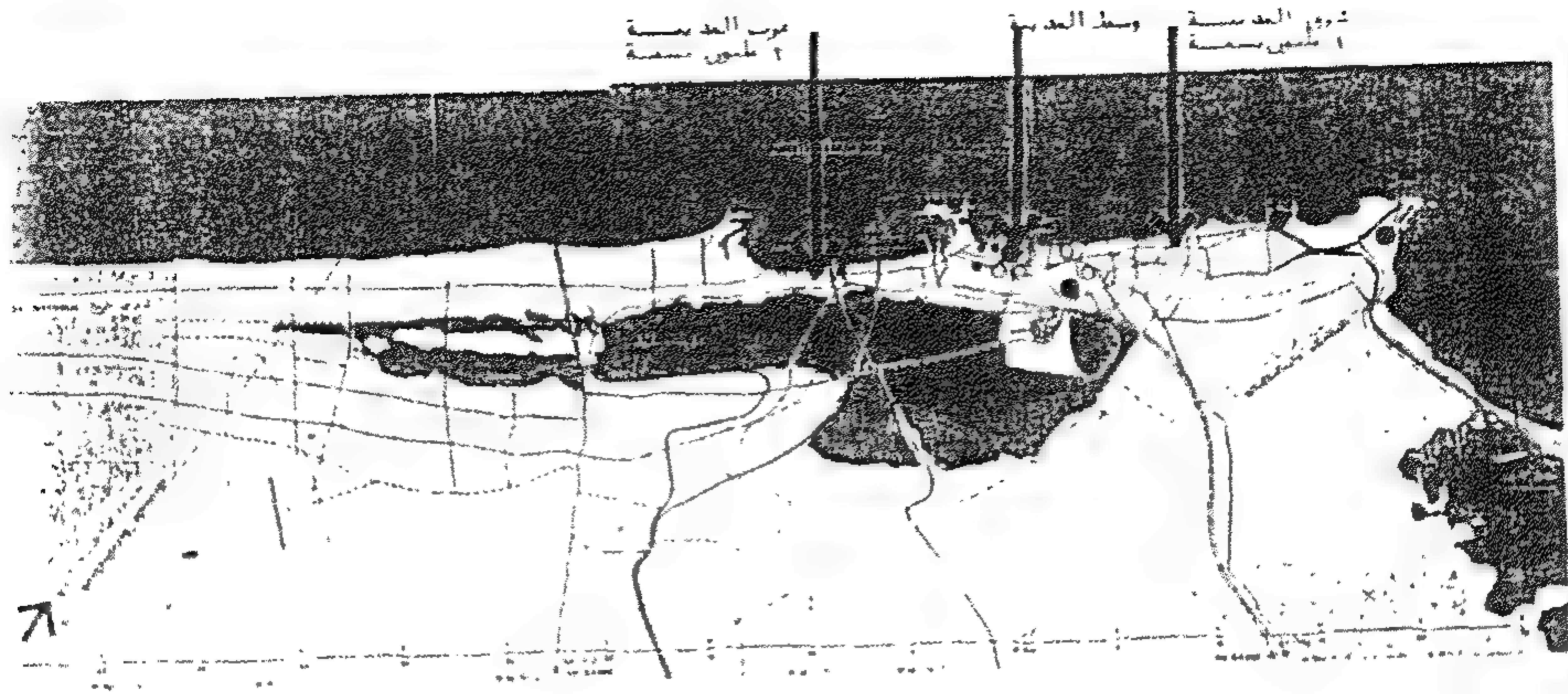
النسيج المعمارى الخاص بمنطقة كوم الدكه



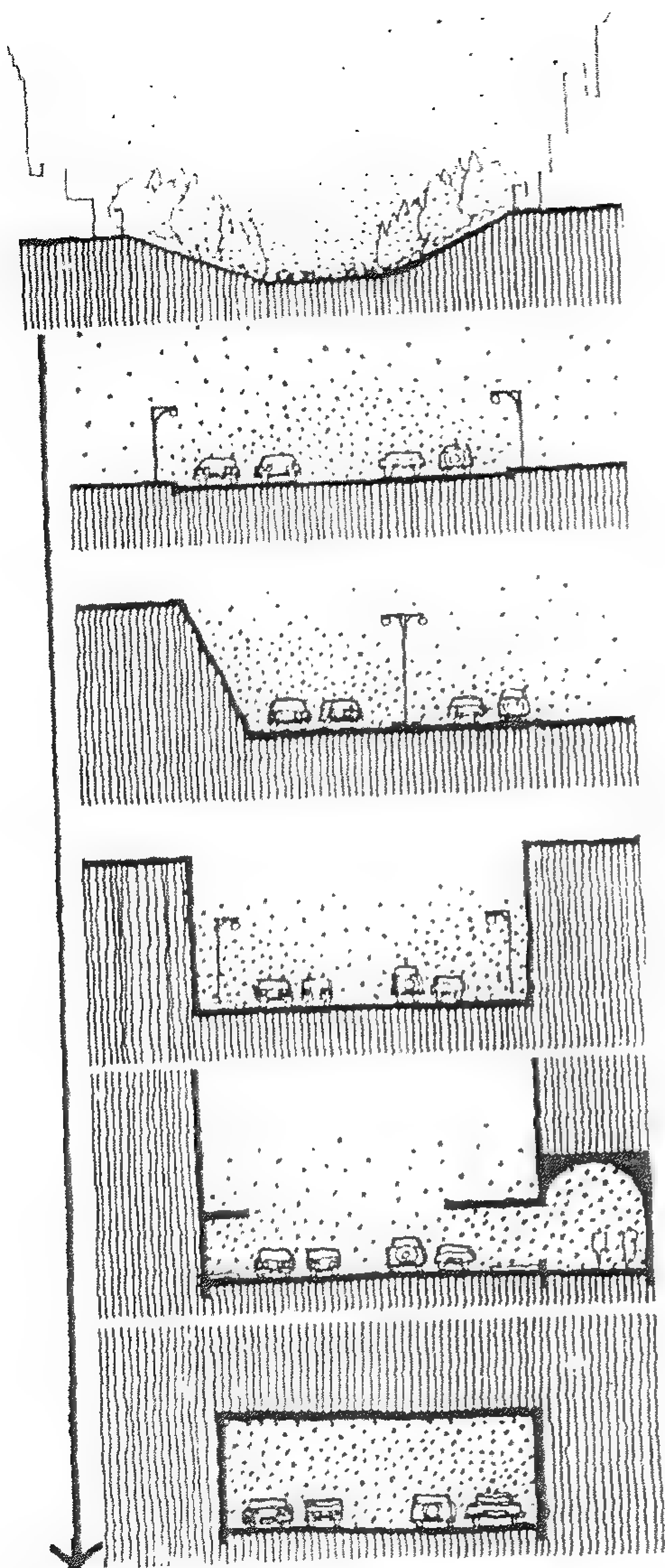
الميدان أمام محطة السكة الحديد (ميدان الجمهورية) (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)



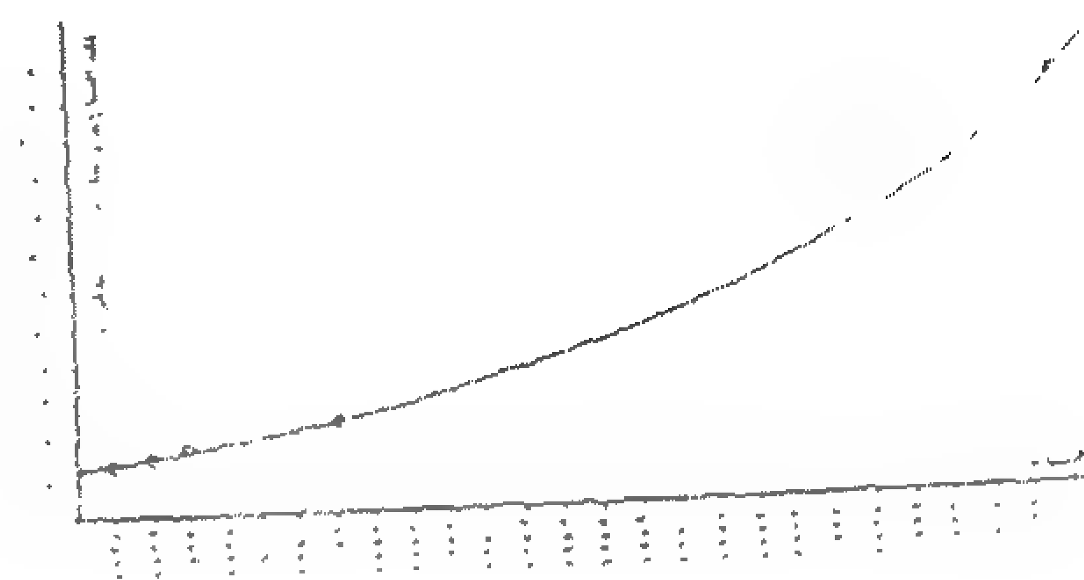
الميدان المقترح أمام سيدى أبى العباس المرسى (المصدر مجموعة صور إسكندرية ١٩٠٠)



الموضح القائم لامتداد الكيان العمراني لمدينة الإسكندرية (المصدر ٨)



زيادة معدلات التلوث بالمدينة وفقا لنوع الطرق ومحدداتها
ووفقا لعدد السيارات (المصدر رقم ١٢)



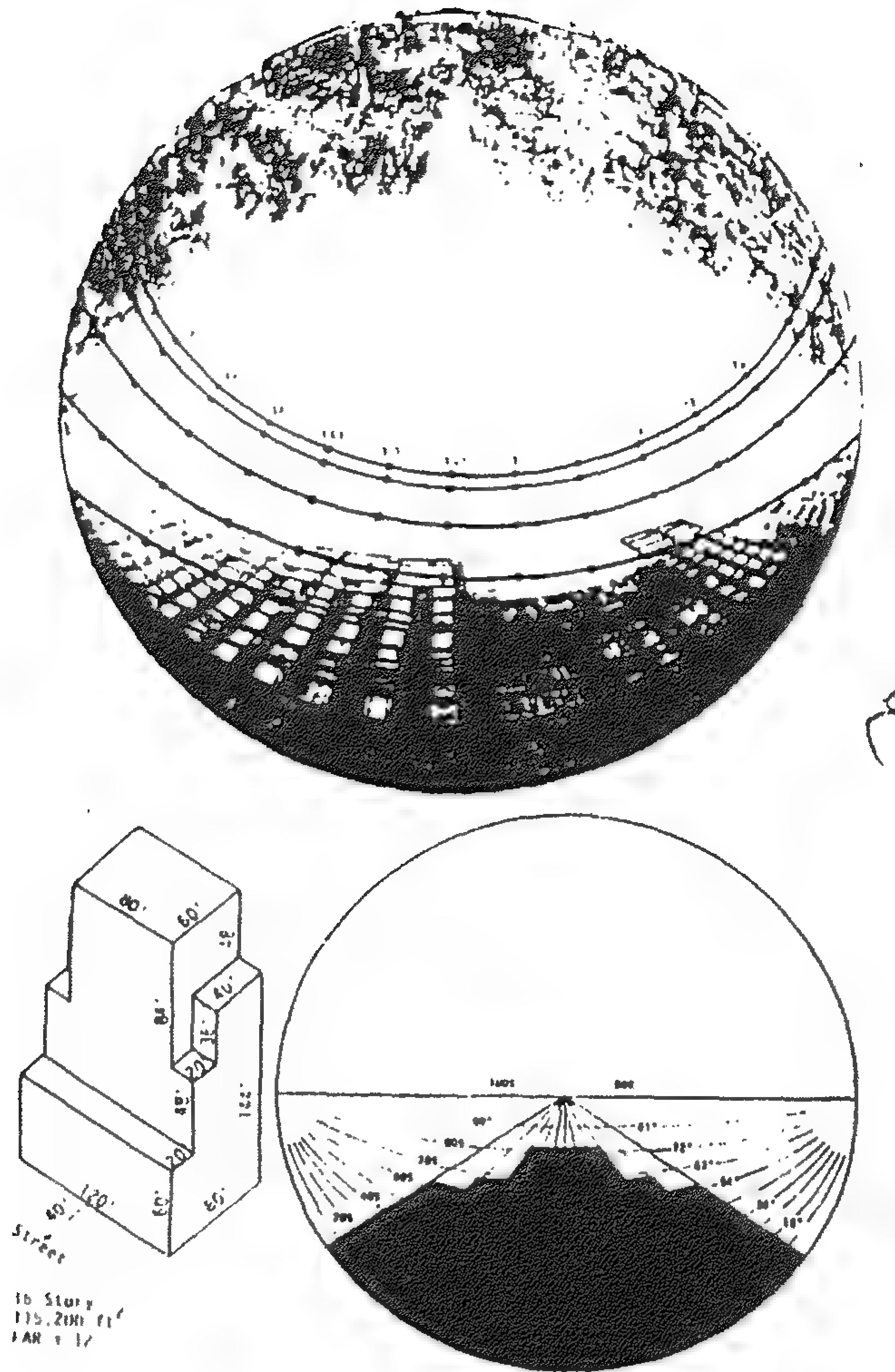
تطور ملكية السيارات بالمدينة منذ سنة ١٩٧٥ (المصدر ٨)



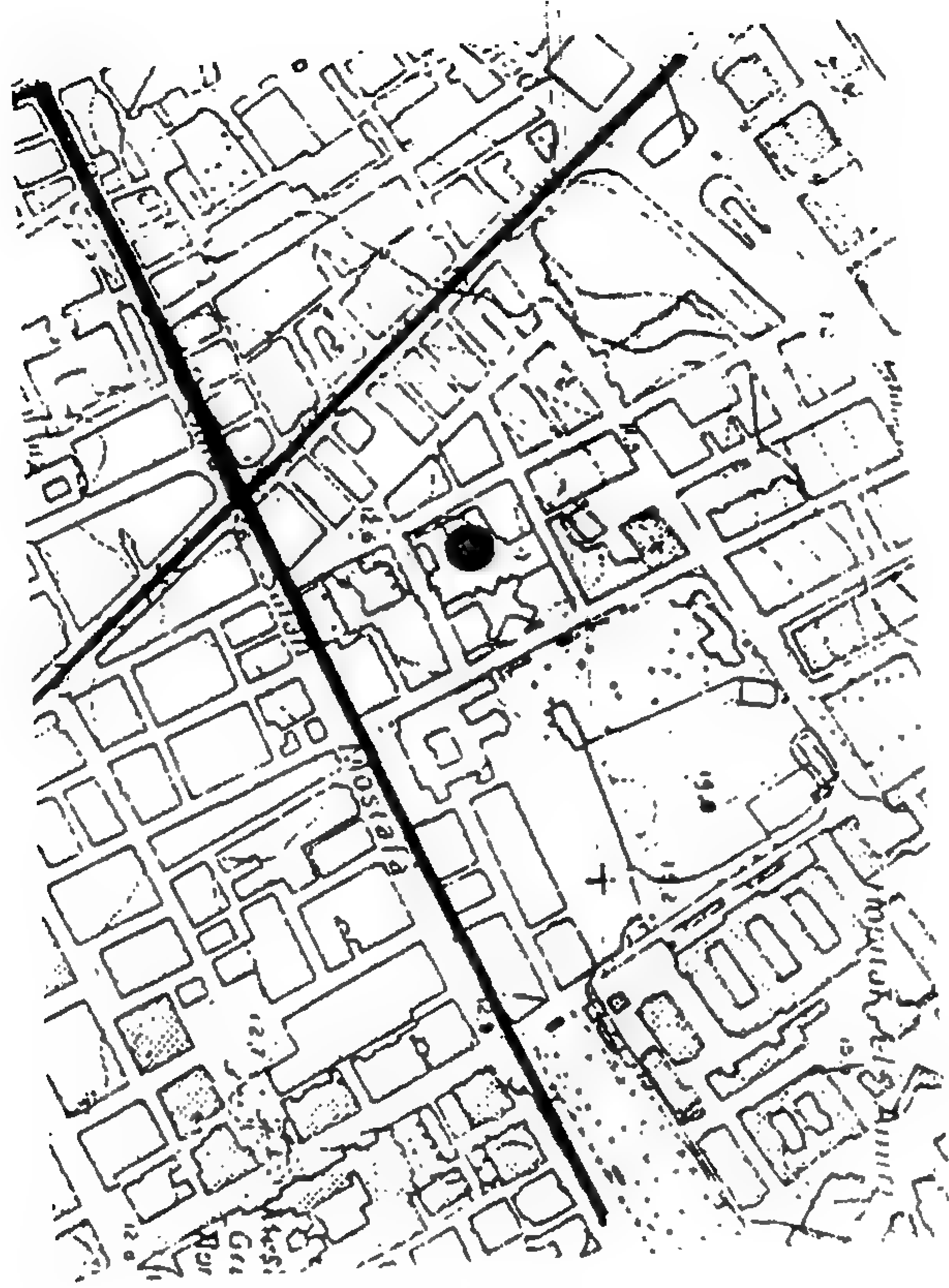




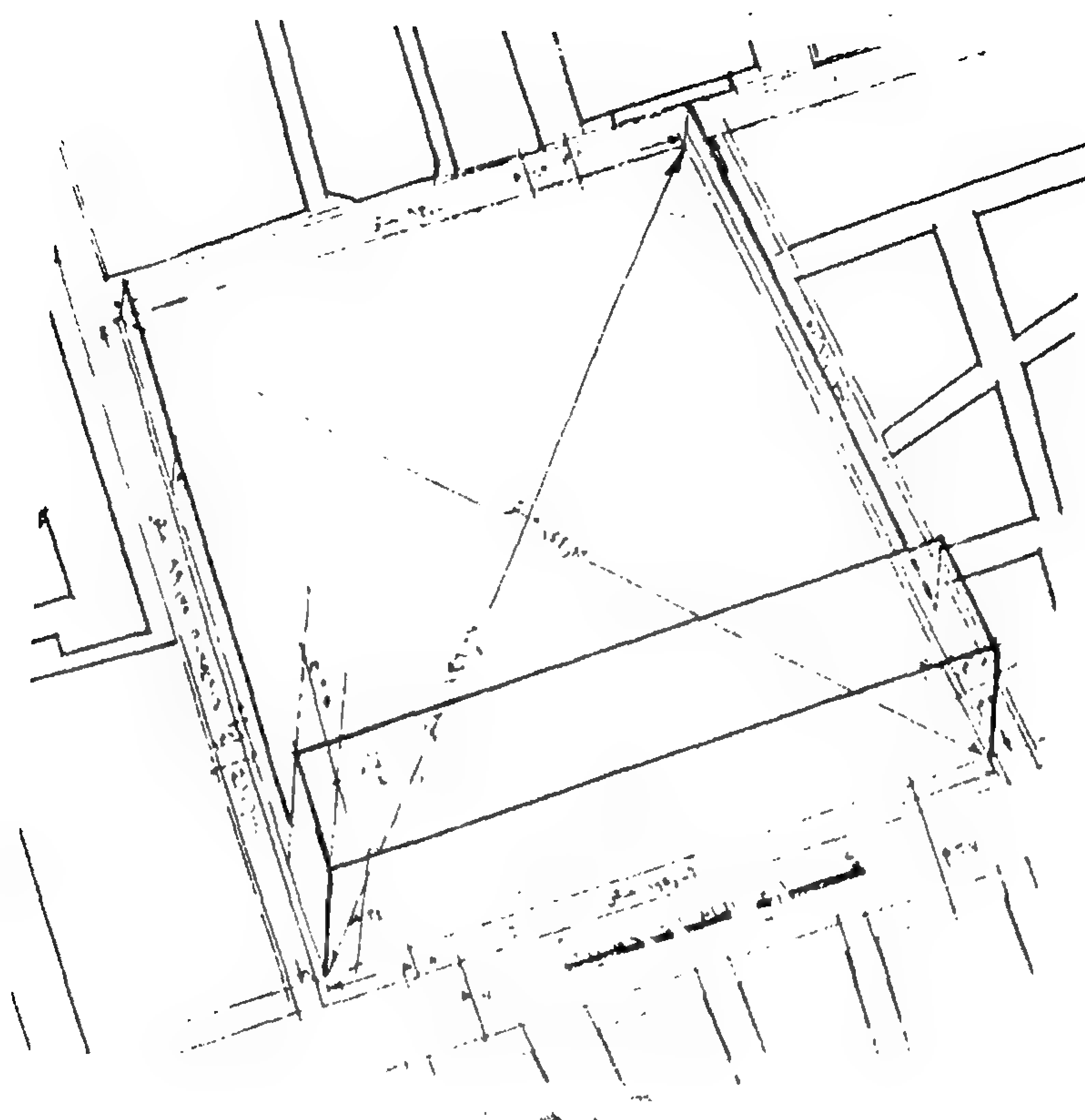
بعض ملامح منطقة كوم الدكة والتى دعت للمحافظة عليها



شكل المبانى وارتفاعاتها وعرض كمية الإضاءة التى تصل إلى الطريق (المصدر ١٢)



المنطقة الأولى المحددة بالاشتراطات البنائية



أكسونو مترى يوضح تطبيق الاشتراطات البنائية على المنطقة



المنطقة الثانية المحددة بالاشتراطات البنائية

العمارة والعمران فى مصر
على مشارف القرن ٢١

م. جمال بكرى

العمارة والعمران فى مصر

على مشارف القرن ٢١

م. جمال بكرى

١ - مقدمة :

العمارة .. العمران .. مصر .. القرن ٢١ . رباعى تبلغ تباديله وتوافيقه أربعة وعشرون مدخلاً يمكن أن نسترسل فى تحليل أثرها فى المكان والزمان والإنسان .

العمارة .. ذلك الفن العظيم .. الذى يحتوى كل نشاط لخيال الإنسان .. فيما يطلقون عليه الفنون التشكيلية .. فهى الرسم .. وهى النحت .. وهى تجريد الفراغ .

وهى العلم المتداخل فى مسارات البحث العقلى .. فهى المنشأ الذى يعارض جاذبية الأرض وهى التحكم فى الجو المناسب للإنسان من درجات الحرارة والرطوبة .. وهى تطويع المواد الطبيعية لتركيب المحتوى . وهى مد الإنسان باحتياجات .. وتخليصه من النفايات .

وهى الفلسفة .. أو وجهة النظر .. إلى نفسه ومكانه فى الكون .. فهى القياس .. وهى لبنة البيئة المصنوعة .. وهى حجر الأساس يحتوى فن وفكر وتقاليد وعادات شعوب وأمم عاشت .. وتركت بصمات وولت وهي فى تراثنا ... مناط تكليف الإنسان بعمارة الأرض .

ألا يؤهلها كل هذا ... أن يطلق عليها أم الفنون ؟

والعمران ... رحم المجتمع الإنسانى ، فيه يولد ... وفيه يكابد ... ثم يتولى . وهو النسيج الذى تتجادل فى تكوينه كل العناصر والعوامل والمؤثرات . وهو ملئ السمع والبصر ... ما وعى الإنسان وجوده .

وهو الكائن النامى ... المتحرك المتغير ... المتلون بتلون البيئة والثقافة والحكم . وهو العلم العاصى المستعصى ... وهو الشمول الجامع لكافة التخصصات . وهو الممتنع ... إلا عن حدس الفنان .

ثم مصر ... أم الدنيا ...

كم أهديت يامصر ... حضارات ... قيم ... معارف ... حكم . وعلى القمة ... ذاكرة هؤلاء ... مدونة على أثارك الخالدة ... من العمارة والعمران .

قوة استمرار فريدة ... بقيت مابقى النيل ... والشمس ... والنخلة ... والفلاح . تنام مصر وتصحو ، كما ظواهر الكون جميعاً ... الشمس والقمر ... والنجم والشجر ... والليل والنهار .

عبقك يا مصر محفور على جدران معابدك ... رفع مسلتك تشق عباب السماء .. أورثت عقائدك فتجسدت فى كنائس وأديرة ومساجد ومدارس وأضرحة . استوعبت ما وفد عليك من حضارات . وسع عمرانك مخلفاتها واختلافاتها .. ولا يزال .

ونحن الآن على مشارف القرن ٢١ ... ماذا أعددت يامصر للقرن ٢١ ؟ ما هو القرن ٢١ ؟ ماهى التصورات والتبشيرات ؟

يقولون ... هو عصر المعلومات . يقولون ... من يمتلك المعلومة ... يملك العالم . المعلومة هي التاريخ ... هى الإحصاء ... هى الحاضر ... هى المجهول القادم ... وهى الأهم والأخطر ... امتداد الخيال بين المتنامي والمتناهى .

باتساع افق المعلومات والمعرفة يوماً عن يوم وساعة عن ساعة ولحظة عن لحظة . تتسارع المعارف ... والإنسان يلهث ... يلاحق العلم والتقنية . الخيال يزداد جموحاً ... والمكان يزداد قرباً ... والزمان يكاد يتلاشى .

هل نتصور عمارة وعمران خيال إنسان القرن ٢١ ، تظل ملامحها مثل ما هى عليه ..... أو تتطور بنفس المعدل البطئ مقارنة بتطور العلم والتقنية ؟

وهل الإنسان الذى يتحرك بسرعة الصوت ... ويتبادل بسرعة الضوء ... يحلم ويستقر بما كان عليه إنسان لصيق الأرض ؟ وعمارته ذات الثقل والارتكاز ...

أم أن الامور ستتغير بشكل لا متخيل ... ؟

العلاقة بين العمارة والعمران تتشكل بتغير واقع الإنسان الاجتماعى والاقتصادى ... وباقى العوامل الطبيعية والمصنوعة والثقافية والإعلامية .

والحادث أن أنشطة الإنسان تتغير بفعل علاقات ومتطلبات العمل التى تتبع الاعتماد على الحاسبات .

لم يعد هناك احتياج لتجمع بشرى ضخم فى الصناعة ... أو فى المؤسسات مثل ما وصل إلى قمته فى نيويورك مثلاً وباقى مراكز الإنتاج بالجملة . بل أصبح الإنسان يستطيع أن يعمل فى مكانه ويتبادل المنتج بشبكة الاتصالات الحديثة دون انتقال مكانى . وبذلك لا نتصور العمران الحديث يتشكل من تجمعات إنتاجية أو استهلاكية ضخمة ... ولا تجمعات سكنية ولا أماكن عمل كبيرة . سوف تختفى الناطحات ، ويتقلص القياس الكبير الذى أرهب الإنسان .

سوف يعود القياس الإنسانى ... وتتوازن البيئة الطبيعية والمصنوعة . هذا من حيث قياس المكان .

أما الزمن ... فهذه قصة أخرى ... وتحد آخر لقدرة نبض الإنسان عن ملاحقة إيقاعه المتسارع . ولعلنا نلاحظ قدرة الأجيال الجديدة الفائقة على التعامل مع الالكترونيات وتتبع مبتكراتها وما الصخب المعترض إلا يأس الأجيال القابضة على الأمور عن الملاحقة ... أو حتى التعامل مع الواقع الجديد . كذلك نتصور تغير العلاقات الاجتماعية بتغير نمط العمل .

وتغدو الاجتماعيات مرتبطة بأوقات الفراغ ... من ترفيه وثقافة ... بدلاً من ارتباطها فى معظمه بالعمل كما كان سابقاً . بل أن المؤسسات الثقافية والتعليمية نفسها تتطور وتذهب للناس من خلال الإعلام ... بدلاً من انتقال الناس إليها .

إن العصر القادم سيشهد تحرك الناس للسياحة واختلاط الشعوب ... وتقاربها ... أكثر من تحركهم للإنتاج والاستهلاك . وقد شهد القرن ٢٠ انتقال الأفكار والإنتاج والاستهلاك فى ذات المكان . أكثر من انتقال المنتجات . أصبح كثير من السلع ذاتها تنتج فى مختلف البقاع بدلاً من إنتاجها فى مكان وانتقالها إلى آخر .

ونتصور القرن ٢١ ... تنتقل فيه الأفكار خلال مراكز المعلومات المتصلة عبر العالم عوضاً عن انتقالها عبر الاشخاص .

ونلاحظ كذلك أن المنتجات تتجه إلى صغر حجمها فى كل شئ . وبالتالى يتجه خيال الإنسان إلى صغر قياس احتياجه حتى فى العمران ... وفى المسكن ذاته . ونرى تباشير ذلك حادث فى اليابان مثلاً. وكذلك قياس المكان والزمان ...

وقريبا نتصور أن يتناول إنسان إفطاره فى القاهرة ... وغذاءه فى طوكيو ... وعشاءه فى روما؟

كل ما هو حادث فى البيئة من تغير يبدأ فى خيال الانسان ... وكثيرا مما نراه حولنا الآن سبقته حكايات الخيال العلمى ... من البساط الطائر ... إلى انتقال الأشياء من مكان إلى آخر فى لحظات .

ننتقل الآن إلى مجال آخر ... فإننا نمر الآن بإشكالية ازدحام كوكبنا الصغير ... الأرض . وكما يقولون أن الحاجة أم الاختراع .

فى القرون القادمة لن تستطيع الأرض أن تئوى ... وتفى باحتياجات قاطنيها . واليوم يجد العلم فى اكتشاف آفاق الفضاء ... واستكشاف الكواكب الأخرى . ولا يعقل أن الكون ، بقياسه وامكانياته لا يحتوى ... ولا يئوى ولا تدركه إلا ذات الإنسان العاقلة .

أليس من المعقول أن يبدأ المغامرون فى ارتياد ... وسكن ... وإعمار كواكب أخرى ؟

وكيف تكون عمارة وعمران الإنسان بهذه الكواكب ... وكيف يكون خيال وإيقاع واحتياج هذا الإنسان . وكيف يكون انتقال مكونات بيئته من الارض ... إلى الكواكب ؟

ألسنا فى احتياج إلى تقنية مختلفة ... وأشكال مختلفة ... وربما مساكن متحركة ... بل محتويات حضارية متنقلة .

أليس هذا الإنسان أقل التصاقاً بالارض من أسلافه . أليس خياله أميل إلى التغير الدائم فى تصوراته ومفاهيمه وعاداته وأعرافه ... وبالتالى احتياجاته وأهمها عماراته وعمرانه ... ملاذه ومئواه . إن العلم لا يفرق بين المادة والطاقة وإمكانية تحول أحدهما للآخر .

أليس من المتصور أن ينتقل الإنسان بأجهزة صغيرة قادرة على فعل هذه التحولات من طاقة إلى مادة ... والعكس .

والأكثر من ذلك ... أليس من المتصور أن يستبدل الإنسان احتياجه إلى المادة بالطاقة لتوفية احتياجه من الخصوصية والدفء والتعامل مع الجاذبية كأن ينسج حوله مجالاً يمثل غلافاً حوله ... بالقياس الذى يلزمه ... يتحكم فيه بالرؤية ... والحرارة والرطوبة ... والارتفاع والانخفاض ...

وما هو إلا جهاز يحمله أينما انتقل ؟ ثم احتياجه إلى المأكل والمشرب ... والإخراج ... أليس كل ما فى الكون دورات أيكولوجية ... كل شئ يأخذ ويعطى فى توازن ؟

أليس الإنسان جزءاً من الكون ... فقط قد استعاض عن بعض الغرائز بالعقل ؟

وهل يكون العقل معوقاً ... أم امتداداً ... يسمح للإنسان أن يتعامل مع الكون بقدرة أكبر ... وأمكانيات أوسع .

لا نتصور حدوداً لخيال الإنسان ونموه واستغلاله لطاقاته الغريزية والعقلية التى تؤهله لغزو الآفاق ... وحل المعضلات . فقط ... الحاجة والزمن ... والتحدى ... والاستجابة .

والناظر إلى إنسان الفضاء ومركباته وأرديته بأشكالها وأثقالها وأحمالها ... له أن يتذكر أسلافه ... وأثقالهم المادية ... والفكرية ، ليرى أن البدايات دائماً مثقلة بأغلال يتخلص منها الإنسان بالفكر المنمق والجد والكد .

ولا نتصور أن العمران على الكواكب سوف يحتوى على محطات لتوليد الطاقة الكهربية مثلاً . ولا شبكات ... ولا أسلاك ... يكفى النظر إلى أجهزة التليفونات الحديثة التى يحملها الإنسان فى جيبه يتصل بها فى أنحاء الكون ... ليمتد خياله إلى المستقبل ... ويرى ما ستكون عليه التطورات فى كافة المجالات .

لقد أصبح استغلال الموجات فوق الصوتية والأشعة تحت الحمراء والليزر ... وغيرها مما تأتى به الأيام ... والخيال ... والتنافس ، لنرى أن ما نتصور ليس وهم أحلام .

إن كنا نتصور عمارة القرن ٢١ وما بعدها أصغر حجماً ... وأكثر تجهيزاً ... وأقل ثباتا في المكان ... وأقل وزناً ... وأكثر اعتماداً على الطاقة من المادة فإننا نتصور العمران تتفوق فيه البيئة الطبيعية على المصنوعة ... وتقل فيه الحركة الآلية وتزيد الاتصالات الالكترونية ... وتصغر مؤسسات العمل ... وتتسع أماكن الترويح والترفيه .

وليست دعوات المحافظة على البيئة إلا ارهاصات لما سيكون .

ودائماً في البدء يكون الخيال ... ويكون التبشير ... ثم تأتي الشعارات والشعائر ثم الالتزام .

إن تباشير عمارة التقنية العالية ... ما هي إلا بدايات للمباني القابلة للفك والتركيب والانتقال ... فالحركة .

كذلك العمارة التحطيمية ... هي تحطيم للنظريات والتقاليد التصميمية ... منذ العصور الكلاسيكية القديمة ... والتي بنيت على الثبات في المكان ... ووليدة خيال مؤمن بثبات الجوهر ... وثبات المعتقد ... والإيقاع الثابت ... وخلود الأشكال التجريدية المبدئية ... كالدائرة والمربع والعلاقات الحميمة التقليدية كالوتر والمماس .

أما العلاقات الحديثة التي تبشر بها التحطيمية الحديثة ، فهي علاقات بنيت على خيال ديناميكي متغير متحرك ... لا محدود .

وما بين الأثنين ... التقنية العالية والتحطيمية ... تولد عمارة الفضاء ... كما ولد الإنسان الآلي ... والروبوت . وليس هذا نهاية المطاف ...

كما استعاض الطب أشعة الليزر في العمليات بدلا من المشارط والآلات . سوف تستعيض الهندسة بالطاقة والاشعة في معالجاتها ومنجزاتها ...

وحديثا تستخدم الاضاءة اللونية والأشعة فوق البنفسجية والليزر لتغيير الألوان في داخل المباني بدلاً من الطلاء الثابت .

وربما كان استقرار الإنسان على كواكب ذات جاذبية أخف من الأرض ذو أثر فعال على فكره وخياله لتصبح المبادئ ... والنظريات ... والقيم والأعراف ... أقل جاذبية

واستقراراً فى وجدانه ... ويؤهله ذلك للتحرك عبر الأكوان ... خالعاً عادات ... مرتدياً أخرى .

فى مصر ... كما فى كل حضارات الاستقرار القديمة ... تستقر القيم والأعراف ... وكل مايتبعها من تقاليد اجتماعية ... تجد سبيلها ومظهرها فى العمارة والعمران . كلما هبت رياح التغير على مصر والعالم ... فالتغير بطئ والتطور مرتبط بالبدع ... والمكروه .

ومحاولات التحديث مازالت فى أغلبها سطحية ... والعمران مشوه . والعمارة فى معظمها مسخ . ومحاولات التأصيل فى معظمها ردة ... والمعاصرة شعار وزخرف أكثر منه مضمون .

ونحن على مشارف القرن ٢١ تمتلئ حياتنا أبواق ... شئ يدعو إلى الأمام وشئ للخلف ونكاد لا نتحرك إن لم نكن نتقهقر .

ولا يعدم الحال مستنيرون ... يدعو إلى التعليم والثقافة . وهما وسيلتان لصقل تلك الآلة الموجهة لطاقات الإنسان ... الملهمة ... الحالمة الدافعة ... المبشرة ، وهى الخيال .

فالخيال هو القدرة على سد فراغ الواقع . ومن لا يشعر بالفارق بين الواقع والإمكانية ... لن يتحرك لسد الفراغ . والواقع هو المعاش ... والإمكانية هى ما يتيحه العلم من حقائق الكون وآفاقه وقوانينه ... والقدرة على استغلاله لصالح البشر . وقد أشعر ... ولكنى قاصر . وشعورى علم ... وقصورى نضب خيال .

ولن تحل الشعوب إشكالياتها إلا بخيال خصب ... فهو الفارس الذى يقود العربة . والعمارة والعمران ... من أعقد فنون الحياة . وأكثرها إشكالية . فهى الحاجة والمجتمع والتوصل والتبادل ... والإنتاج ... والاستهلاك ... وهى المحتوى ... والرحم ... وهى التاريخ مسجل بشفرة خالدة .

فأين علمك وفنك يامصر ... دون آثارك المعمارية الباقية ؟ وكيف لآثارك الباقية أن تكون إلا بما طرح الواقع من إشكاليات وما جابهها الخيال من إبداعات .

ونحن نجابه تحد لا يقل عما جابهه أسلافنا العظام . تحد أن نكون أو لا نكون . إن طوفان التطور لا عاصم له من مستنسخات ولا محفوظات . فالقرن ٢١ على الأبواب .. والعالم أصبح قرية صغيرة ... وقد ضاقت الأرض بمن عليها ... ولن يجد له مكاناً ... من تقاعس عن دوره أو كيانه .

ولقد اتخمت عقولنا بالمتوارثات ... زاحمت كل علم وافد ... وأسكر خيالنا أساطير الأولين ، استعذب روايات الشاعر ... وأبو زيد ... والزناتى .

والصحوة لن تكون إلا من نفس المكيال .

التعليم الحديث يعتمد على الروايات ملهبة الخيال ... كما فى الأطفال . والمدارس المعمارية الحديثة تنهج نفس المنهاج . وتعتمد على الهاب الخيال بدلاً من التلقين الحرفى من المعلم إلى الصبى .

فليس بغائب أن الإشكاليات القديمة مفارقة للحديثة ... وبعيدة عما نتصور للغد ، ولن تجدى تعلّم حرفة انقرض زمانها .

لقد تقاربت المسافة بين العمارة والتصميم الصناعى ... والرسم ... والنحت . مثل ما كان فى سالف الأزمان .

وإن عصر التخصص يفتقر إلى الإنسان الشمولى ذوالنظرة الثاقبة ... ما أحوج إشكاليات العصر إليه . وكيف يصنعه مجتمع دون تدريب خيال جامح ... وعقل تحليلى ناقد .

نحن فى حاجة أن نمر بتشريح ناقد لكل مسلماتنا ... ليتهافت الغث ويبقى الثمين ونحن فى حاجة لتربية جيل ... لا نحبط تساؤلاته الوجودية ... بمسلمات يقينية . تغله فى صحوته ... وتهدر إنسانيته . جيل يفهم المختلف ... ولا يستخف به .

إن قوة مصر فى أبنائها . هذه الطاقة البشرية قد تصبح مارداً عظيماً ... بناءً قادراً مثلما كان .

علموهم علم العصر ... وهم بعد أطفال . ليدخلوا القرن ٢١ مساهمين ... لا مفيين . ولسوف تدل مخلفاتنا العمرانية علينا ... ولسوف يصدر التاريخ حكمه .

٢ - ملخص

العمارة تحتوى على كل نشاط لخيال الإنسان فى الفنون التشكيلية ... من الرسم والنحت وتجريد الفراغ .

وتحتوى على نشاط علمى فى المنشأ وجاذبية الأرض ... والتحكم فى الجو من حرارة ورطوبة ... إلخ .

كذلك تطويع المواد الطبيعية لإقامة المحتوى . وكذلك مد الإنسان باحتياجاته والتخلص من النفايات .

وهى وجهة نظر فى الحياة ... وهى شفرة تحكى للأجيال القادمة فكر وتقاليد وعادات الشعوب .

والعمران رحم المجتمع الإنسانى وهو نسيج العناصر والعوامل والمؤشرات فى البيئة الإنسانية .

وهو الكائن النامى المتحرك ... المتغير ... بتغير البيئة والثقافة والحكم .

لقد أهدت مصر البشرية ... حضارات ... قيم ... معارف ... حكم .

وعلى القمة ... الذاكرة المدونه على أثارك يامصر ... من العمارة والعمران .

مصر لها قوة استمرار فريدة ... كما النيل والشمس ... والنخلة .

مصر أورثت عقائد تجسدت فى كنائس وأديرة ... ومساجد ومدارس ... وأضرحة .

مصر استوعبت ما وفد عليها من حضارات .

ما هو القرن ٢١ ... عصر المعلومات ... من يمتلك المعلومة .. يملك العالم .

فى القرن ٢١ .. يزداد امتداد الخيال بين المتنامى والمتناهى .

مع تسارع المعارف والعلم والتقنية ... يزداد المكان قرباً ويكاد الزمن أن يتلاشى .

إن عمارة وعمران القرن ٢١ لابد ان يتناسب مع إنسان يتحرك بسرعة الصوت ويتبادل بسرعة الضوء . إنسان لم يعد لصيق الأرض .

سوف يتغيران بتغير الواقع الاجتماعي والاقتصادى ... الثقافى الإعلامى . كذلك يتغيران .

نتصور أن تختفى الناطحات والتجمعات الكبيرة ... وتتوازن البيئة الطبيعية والمصنوعة فى المكان . وتزداد أوقات الفراغ والترفيه . ويذهب التعليم إلى الناس بدلاً من ذهابهم إلى مؤسساته .

سوف تتحرك الناس للسياحة أكثر ، مما يساعد على تقارب الثقافات والشعوب .

ونلاحظ اتجاه المنتجات نحو الصغر وكذلك قياس العمران والعمارة .

إن ازدحام كوكب الأرض ... مع الاستثمارالكبير فى أبحاث الفضاء تبشر باستعمار الإنسان كواكب أخرى فى المستقبل .

وبالتالى تتجه العمارة نحو الفك والتركيب والحركة ، وهو ما نرى إرهاصاته فى اتجاهات التقنية العالية فى العمارة . وكذلك التحطيمية التى تحطم العلاقات الهندسية الثابته من العصور الكلاسيكية ... لتبدأ تصور أكثر ديناميكية وحركة فى إدراك العلاقات والفراغات يتناسب مع انسان متحرك نامى الأفق والخيال .

ثم اعتماد الإنسان على الطاقة عوضاً عن المادة مثل الأشعة تحت الحمراء والليزر .

وكما فى الطب ... نتوقع أن تلحق الهندسة باستغلال الطاقة ... كأن ينسج الإنسان حوله مجالاً يحميه من الجو والفضول عوضا عن المبانى .

كذلك سوف يستعيض عن شبكات الكهرباء مثلا ... بأشعة بدلاً عن المحطات والأسلاك .

فى مصر كما فى الحضارات القديمة ... التغير بطئ ، ومحاولات التحديث متعثرة ...

والعمران مشوه . العمارة فى معظمها مسخ ومحاولات التأصيل أغلبها ردة ... والمعاصرة شعار وزخرف .

لن تحل الشعوب إشكالياتها إلا بخيال خصب . على التعليم والثقافة أن تلهب خيال النشئ ... لتصبح قادرة على تحديات عصرها . لقد تطور التعليم المعمارى فى العالم ليكون منشطاً للخيال ... محفزاً للإبداع ... بدلاً من تعليم حرفى رتيب .

نحن فى حاجة لتربية جيل حر ... لا تحبط تساؤلاته الوجودية ... بمسلمات يقينية ، تغله وتهدد إنسانيته . جيل يفهم المختلف ولا يستخف به .

قوة مصر فى أبنائها . يمكن أن يصبحوا طاقة ماردة ، وبناؤون عظماء ... مثل ماكنا . ولسوف تدل مخلفاتنا العمرانية علينا ... والتاريخ يسجل .

★ كلمة الأستاذ الدكتور / زكى حواس

★ العمران بين العامة والمختص .

★ تشريعات العمران - هل هى حقاً وراء انحسار الإبداع المعمارى

★ السياسة التشريعية فى مجال تنظيم أعمال البناء .

★ لجنة العمارة ندوة التشريعيات العمرانية والإبداع المعمارى الكثافة السكانية .

★ تعظيم دور الإشراف والتفتيش على أعمال التنظيم وتنفيذ الأعمال بمحافظات الجمهورية .

★ التشريعات ودورها فى توفير السكن .

كلمة الأستاذ الدكتور / زكى حواس

مقرر لجنة العمارة

المجلس الأعلى للثقافة

أستاذ العمارة بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

زملائى والسادة الأعزاء :

أهنئكم ببدء الدورة الجديدة لنشاط لجنة العمارة أكتوبر ١٩٩٦ / يونية ١٩٩٧ بهذه الندوة التى تعقد فى وقت وظروف بالغة الأهمية للعمارة والمعماريين وللهندسة والمهندسين .

١ - العمارة والمعمار فى مصر بخير :

لعلى عاتب على الإعلام عتاباً وطنياً للمغالاة المتطرفة فى التركيز وإظهار مشاكل عمارات الإسكان فى القطامية . ولعل مقصد الإعلام خير بإظهار مواطن الأعداء الثلاث الإهمال والجهل الحرفى والفساد ولكنه أدى إلى شر وأشر منه . فقد أدى إلى إصابة سمعة المعمار والهندسة والتشييد المصرى فيما يشبه المقتل وهم مما نشر كله براء .

إن ظهور أثار الإهمال ونتائج الجهل والفساد أمر وارد فى كل زمان ومكان . وليس علاج ذلك بالفرقعات الإعلامية المدوية وتقديم كباش فداء وإصدار قوانين رد فعلية وتغليظ العقوبات .

وإنما يكمن الحل العلمى الصادق فى رفع مستوى المهارة والأداء ودعم التعليم الهندسى وتقوية التدريب المهنى والحرفى وإرساء قواعد وأصول التشييد والبناء من مراجعة لبنود المواصفات ووضع الأساليب الفنية لاستلام الأعمال وتحسين الأداء الإدارى وتبسيط وتيسير شبكة العلاقات وأخيراً تعظيم الجزاء مقابل تغليظ العقوبات ووضع القيادات فى مسئولياتها بحسب المهارة والكفاءة لا تبعاً للمعرفة والمجاملة والمصالح الفردية أو المتبادلة .

إن ما حدث بموقع عمارة كاملة بمصر الجديدة بزلزال عام ١٩٩٢ أدى إلى مراجعة وتشديد الإجراءات الإدارية والتراخيص مع تغليظ العقوبات . وما حدث بموقع عمارة مصر الجديدة فى عام ١٩٩٦ أدى إلى مراجعة القانون كله لإعادة صياغته وما حدث بموقع القطامية فهو وإن فاق الموقعين السابقين عدداً إلا أنه لايزيد عن كونه موقعاً للبناء شحت مياهه وفسدت تربته وزاد إهماله وفاقت أحماله ، يسود أجزاءه المتعددة نفس المرض وهو الإهمال والجهل والفساد وهو مرض لايعرف مريضاً صغيراً ونحيلاً من مريض بدين سمين وكبير . إلا أن التهليل وشيوع الأخبار به والتشهير الفائق بدقائق تفاصيله تسابق فيه الرسميون مع العامة وصحافة الحكومة مع جرائد المعارضة فى صورة ما من الوحدة الوطنية لها سمة الضجيج أكثر من صفة الإنتاج وغاب فى هذا الخضم الزاخر الجواب عن سؤال هام ثلاثى الشعب .

كيف ولماذا حدث ذلك ؟

وكيف نمنع تكراره ؟

وهل هذه سمة المعمار والتشييد المصرى ؟

إن إظهار الأحداث بهذه الصورة أساء لسمعة البناء المصرى فى العالم كله وفى العالم العربى خاصة حتى أن أحد أمراء دولة عربية اتصل بزميل معمارى مصرى طالباً منه تشكيل لجنة هندسية لفحص المبنى الذى اشترى هو وبعض الأمراء وحدات سكنية به ، وأعقب طلبه بسؤال : ماذا حدث للهندسة والبناء فى مصر ؟

سأرد على السؤال ثلاثى الشعب بعكس ترتيبها .

إن سمعة المعمار والتشييد المصرى بخير .

وهما يرتكزان على ٣ قواعد أساسية .

الأولى : سمعة الإبداع المتألق ولعل أعمال الحاضرين فى هذه الندوة فى جميع أنحاء مصر تكفى وحدها للرد على هذا الشطر من السؤال مؤكدة أن الإبداع هو صفة ملازمة للفكر المعمارى المصرى .

الثانية : إرساء قواعد لمواصفات الأعمال . وأن أقدم ما تم من إنتاج علمى منذ أكثر من ٥ سنوات ومازال العمل فيه متواصلاً فى مركز بحوث الإسكان والبناء بالدقى حيث حدد الكود والمواصفات المصرية لبنود جميع أعمال التشييد .

الثالثة : حركة الصحوة وتلمس الطريق نحو عمارة مصرية معاصرة ليست هى عمارة الأجداد بحذافيرها ولا هى عمارة التغريب بتفاصيلها فقد انتهت المعركة بين دعاة التراث وأنصار التغريب ، وبين الأصالة والعالمية ما أدى إلى اكتشاف خطوط عمارة الانتماء بفروعها البيئية وأسسها المرتكزة على المحلية الفنية والاجتماعية والاقتصادية والحياتية .

وقد أقامت فى هذا السبيل لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة عدة ندوات ولقاءات استهدفت جميعاً منح الجنسية المصرية للعمارة فى عصر عالمية المعلومات وتلاشى الحدود وازدهار الاتصالات فكانت ندوات :

- عمران الطبقة المتوسطة .
- لغز الحضارة المصرية .
- العمارة والعمران فى مصر القرن ٢١ (ندوة أولى) .
- العمارة والعمران فى مصر القرن ٢١ (ندوة ثانية) .
- الصراع بين العمران والسكان .
- العمارة والناس .

كما مضى إلى المطبعة كتاب عمارة الطبقة المتوسطة الذى ضم كل ما قدم فى الندوة من أبحاث وكتاب العمارة والعمران فى مصر القرن ٢١ وشارك فيه ١٢ من المعماريين المصريين الشبان كما طبعت جميع الندوات واللقاءات التى أقيمت وأرسلت إلى من حضروها وستضم جميعها فى كتاب .

وتوحيداً للجهود دعت لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة جمعيتى المهندسين المعماريين المصرية وجمعية التخطيط العمرانى المصرية ومركز بحوث الإسكان والبناء وأقسام العمارة والتخطيط العمرانى بالجامعات المصرية جميعاً ووزارة الإسكان والمرافق وكل المهندسين المعماريين المصريين والخبراء والمهتمين بمجال البناء والتشييد من فرسان الصحافة لهذه الندوة لمناقشة القوانين والتشريعات العمرانية بصورة متعمقة وواقعية فنحن الذين سنطبقها ونعرف ميزات بنودها ومواضع مواجعنا منها مما يؤثر على الفكر والإبداع المعمارى وإنى على يقين أن مجرد اجتماعنا هذا دليل صحوة ومؤشر على مشاركتنا فى صياغة القوانين التى ستكون نحن المنفذين لها فإذا كنا قد شاركنا فى الصياغة فلن نشارك أبداً فى مخالفتها .

الزملاء والسادة الأعزاء :

اسمحوا لى أن أكرر الترحيب بكم وأن أنقل اليكم تحية التقدير من الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة كما لا أنسى تقديم الشكر باسمكم لكل من أسهم فى إقامة هذه الندوة من الأستاذ الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة الذى يشاركنا ويساندنا كى يرعى جهودنا وكذلك إلى الأستاذة / فريال صقر وأعضاء إدارة الشعب واللجان الفنية وعلى الأخص الأستاذة / عنايات والأستاذة / ليلى والأستاذة / نفين الملاخ أمينة اللجنة التى تقدم لها العزاء فى والدتها هذا الأسبوع والأستاذ / سمير حبشى ورجال العلاقات العامة والإدارة والتنظيم وأمن المجلس .

وأدعوكم إلى بدء الموضوع الأول .

القاهرة : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٦

العمران ...... بين العامة والمختص

المعماري / جمال بكرى

العمران .... بين العامة والمختص

المعماري/ جمال بكري

المجتمع بيئة تضم صاحب رسالة .... ومتلقى ... ووسيلة اتصال . وبدون توافر الثلاثة عناصر ..... ينعدم المجتمع .

وكلما كثرت الرسائل .... والمتلقين .... ووسائل الاتصالات . زادت درجة تحضر المجتمع .

والمفترض أن يحدث هذا مع ازدياد التجمع . إلا أن صاحب الرسالة قد يتواجد فى مجتمع ليس به قدرة التلقى .... فلا يستفيد من الرسالة .

هذا ما يحدث حينما تتعمق الفجوة بين المختصين .... وعامة الناس .

فلا يتم التفاعل الذى يثرى المجتمع ، ليستفيد من كثرته وتعدد ألوانه ومشاربه . بل يصبح العدد عالة .... تستفحل الأمور ..... وتتفجر الإشكاليات ..... دون أن تجد وعياً جماعياً لحلها .

تلك هى الظاهرة التى نعيشها فى بلدنا العزيز ....

فلا يستفيد الناس من جحافل ؟! المتعلمين والمثقفين ... الذى أجهد المجتمع نفسه فى تعليمهم وتثقيفهم كى ما يؤدوا دورهم نحو رفعة المجتمع وصلاحه .

والعمران فى بلدنا يئن من كثرة أمراضه ، والمختصون يعانون من وفرة أعدادهم ، وتجاهل علمهم .

إن غياب الحس العمرانى العام قد أدى الى عدم الفهم لقيمة أو أهمية كل التخصصات العاملة فى هذا المجال ، بدءًا من المعماري إلى المقاول إلى العامل ....

وبالتالى عدم ضرورة اللجوء الى التميز ..... أو تحمل تكلفته .

وقد ساهم ذلك فى تراكم الأسباب والمسببات التى أدت بدورها إلى :

- تخلف قانون البناء عن العصر وعن العلم .

- الانحدار بمستوى المهنيين بتفاهة أتعابهم ، وسلبية تنظيم المهنة حتى تقتصر على التخصص .

- تسلط منفذى القانون بغياب علمهم وقيمتهم وأجورهم .

- هبوط مستوى المستثمرين الحضارى واختياراتهم .

- إقامة أغلب المبانى دون مقاولين محترفين .

- امتلاء السوق بعمال دون أية قيود أو ضوابط حرفية .

إن المعزوفة العمرانية التى يؤديها كل هؤلاء ... جعلتنا فى أسفل الدرك ... فهل من معين ؟ !

إن الأمور كلها يمكن أن تستقيم لو اتبعنا حكمتنا الشعبية « أعطى العيش لخبازه » فهل نحن قادرون ؟

أم يمنعنا المستفيدون .....وهم الغالبون .

تشريعات العمران - هل هى حقاً وراء انحسار الإبداع المعمارى ؟

أ . د . يحيى عبد الله محمد عبد الله

أستاذ العمارة بكلية الفنون الجميلة

جامعة حلوان

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على أسباب ظاهرة انحسار الإبداع المعمارى فى مصر ، ودور التشريعات المتعلقة بالعمران فى ذلك .

١ - المقصود بالإبداع بصفة عامة :

يتفق الدارسون لظاهرة الإبداع على أنه « تحقيق جديد مبتكر غير مسبوق ، ذو نفع وجدوى للمجتمع ، يفتح آفاقًا جديدة للتطوير » وحيث أن الابتكار هو جوهر الإبداع ، فلا يصبح مجرد اتباع فكر جديد أو تكرار هيئة ظهرت فى مكان ما إبداعًا فى حد ذاته ، إلا إذا احتوى ذلك الاتباع أو التكرار إضافة جديدة مبتكرة ذات نفع إضافى يفتح بدوره آفاقًا جديدة للتطوير والابتكار .

٢ - مهام الإبداع المعمارى ودوره فى المجتمع :

يسعى الإبداع المعمارى لتقديم رؤى جديدة للمفاهيم والمعانى والقيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعقائدية والفنية والمعرفية تتمشى وظروف حياة المجتمع ، وتفتح الطريق أمام اجتهادات جديدة تجعل البيئة المبنية أكثر تعبيراً عن مصدقات الناس . ويسعى الإبداع المعمارى لتقديم حلول أكثر كفاءة لمشاكل قديمة ، وتقديم حلول لمشاكل لم تجد حلاً بعد ، وذلك فيما يتعلق بالجوانب البيئية والنفعية والتعبيرية والتكنولوجية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة المبنية . ومن هنا يتضح الدور الذى يلعبه الإبداع المعمارى فى مواجهة التحديات التى يفرضها التغير الثقافى . فبدون الإبداع تتحول البيئة المبنية تحت وطأة التغير الثقافى إلى تراكم لمفاهيم ومعانى لا ترتبط بالواقع الحالى ، وتكرار

لحلول لا تواجه المشاكل الفعلية – الأمر الذى يؤدى إلى تفاقم مشاكل البيئة المبنية وظهور مشاكل أخرى على مستوى المجتمع .

٣ - مجالات الإبداع المعمارى التصميمى :

قد يتجسد الإبداع المعمارى فى إيجاد صورة مبتكرة أكثر نفعًا لعلاقة أجزاء المدينة أو أجزاء منطقة ما أو أجزاء مبنى ما بعضها ببعض . وقد يتجسد الإبداع فى إيجاد صورة مبتكرة أقوى تأثيراً وتعبيراً وأكثر كفاءة لحيز أو لكتلة . وقد يتجسد الإبداع فى إيجاد استخدام مبتكر وأكثر فائدة لنظام إنشائى ، أو تحقيق معالجة مبتكرة لمادة من مواد البناء والتشطيب ، كما قد يتجسد فى إيجاد أشكال مبتكرة وأكثر نفعاً وجمالاً لعناصر المبنى ، كما قد يتجسد فى إيجاد علاقة لونية أو معالجة ضوئية أو غيرها فى أجزاء المكان تجعله أكثر كفاءة فى تلبية متطلبات الأنشطة التى تدور فيه .

٤ -أسباب انحسار الإبداع المعمارى فى مصر بصفة خاصة :

يجب أن نرى ظاهرة انحسار الإبداع المعمارى فى مصر حالياً باعتبارها ناتجاً طبيعياً لظاهرة ضعف الوعى الفنى والإبداع بصفة عامة فى شتى مجالات الحياة فى مصر الآن . والإبداع بصفة عامة والمعمارى منه بصفة خاصة لن يكون له مستقبل فى مصر إلا إذا عمل المجتمع على رفع الوعى الفنى للأفراد ، وعمل على التخلص من الأفكار التى تؤدى بهم إلى الخوف الزائد من الفشل أو الخوف الزائد من رأى الآخرين ، والأفكار التى تؤدى إلى ضعف القدرة على المثابرة على العمل ، وفتور الحماس بسرعة ، والرغبة فى الكسب السهل السريع ، فكل ذلك يؤدى إلى انتشار الجمود الفكرى وتفادى الاجتهاد والخوف من المبادرة وتجنب التحدى والركون إلى التقليد والاتباع وقبول الموجود رغم سوءه ، والتذرع بالتقاليد والعادات ، وترك المشاكل للتفاقم والأحوال للتدهور .

إن أصداء ذلك المناخ الفكرى العام نراها الآن فى شتى مجالات الحياة فى مصر ، بما فيها مجال البيئة المبنية . وإذا كان تحسين أوضاع الإبداع فى البيئة المبنية يمكن أن يسهم فيه ملافاة القصور الحالى فى التعليم المعمارى ، إلا أنه مهما بذل من جهود داخل

كليات العمارة بخصوص رفع قدرة المصممين على الإبداع ، فإن جدوى تلك الجهود ستظل مرهونة بحدوث تغير إيجابى فى المناخ الفكرى العام فى المجتمع ، لأن ذلك المناخ فى نهاية الأمر – هو الذى يشجع ويحفز على الإبداع، أو يكون عاملاً أساسياً فى إعاقته .

٥ - هل تعتبر التشريعات المتعلقة بالعمران سبباً إضافياً لانحسار الإبداع المعمارى ؟

تعتبر تشريعات العمران وسيلة المجتمع فى تحقيق حد أدنى لما ينشده فى البيئة المبنية وفقاً لظروف البيئة الطبيعية وظروف البيئة الثقافية التى يعيش فيها ذلك المجتمع . فتشريعات التخطيط العمرانى تضع الشروط التى يراها ذو الخبرة أنها تعمل لصالح الصحة العامة والأمن وحماية المجتمع من الكوارث ، وتفادى مصادر الإزعاج والتلوث ، بالإضافة الى الشروط التى تعمل على التحكم فى العمران وعمليات تنميته واقتصاديات تلك العمليات ، وذلك على مقياس التجمع العمرانى . وتشريعات البناء عامة تضع الشروط التفصيلية التى تراها تحقق أمن السكان والجيران وصحتهم وراحتهم ، وكذلك الجمهور المار بالطرق وحمايتهم ، وذلك على مقياس المنشأ . وتشريعات البناء فى شوارع أو مناطق معينة تسعى لتحقيق أوضاع خاصة بها توافق إما ظروفاً بيئية أو تاريخية فى المكان أو مستوى وأسلوب معين للحياة لقاطنيها .

وحتى يكون تقييمنا موضوعياً فى مسألة التشريع والإبداع المعمارى فى مصر يجب أن نأخذ فى الاعتبار ثلاث حقائق :

– الحقيقة الأولى : تأثير استخدام السيارة الخاصة كوسيلة أساسية للتنقل ، وضرورة وصول سيارات الإطفاء والإسعاف ونقل المهمات إلى كافة المبانى .

– الحقيقة الثانية : القدرات الاقتصادية والإمكانيات التكنولوجية المتوفرة القابلة للاستخدام بشكل صحيح وفعال فى المجتمع المصرى .

– الحقيقة الثالثة : السلوك الفعلى العام فى التعامل مع البيئة المبنية والإحساس بالمسئولية وإتقان العمل من العاملين فى حقل العمران تصميماً وتنفيذاً .

فى ضوء ما سبق ، فإنه بمراجعة تشريعات العمران بدءاً من « الديكريتو » بخصوص أحكام مصلحة التنظيم الصادر فى أغسطس سنة ١٨٨٩ وحتى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ واللائحة التنفيذية للقانون الأخير الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ ، بمراجعة هذه القوانين واللوائح التنفيذية لها ، يتضح - من وجهة نظرى - أن تشريعات العمران تسعى إلى تحقيق حد أدنى من النظام فى المدينة ، والصحة والأمن والحماية والراحة للسكان ، وذلك تبعاً لمفهوم المجتمع لتلك الأشياء ، وحسب القدرات الاقتصادية والإمكانيات التكنولوجية المتوفرة له ، وتبعاً لمستوى الوعى العام وسلوك الأغلبية من الأفراد . إن ماتسعى إلى تحقيقة تلك التشريعات هى أهداف واجبة التحقيق فى أى مجتمع ، وتعتبر من الشروط الواجب تحقيقها فى أى تصميم وإلا أهدرنا جزءاً أساسياً فى مفهوم العمارة . ولعل الاشتراطات الموجودة بالتشريعات المصرية لتحقيق تلك الأهداف أقل بكثير من الاشتراطات الموجودة بالتشريعات فى البلاد المتقدمة التى تنعم بناتج إبداعى هائل .
وحيث أنه من شروط الإبداع التى سبق ذكرها فى تعريفه المتفق عليه أن يكون الشئ مبتكراً مفيداً مجدياً للمجتمع ، ومن ثم لايعود عليه بالضرر - خاصة فيما يتعلق بصحته وأمنه وحمايته وراحته واقتصادياته - فإننى أرى أن تشريعات العمران فى مصر لا تعد سبباً إضافياً لانحسار الإبداع المعمارى فى بلادنا ، فهذه التشريعات لاتعتبر عاملاً معوقاً فى أى من مجالات الإبداع التصميمى التى سبق ذكرها ، وهناك من الأمثلة العمرانية والمعمارية فى مصر تشهد بأنه هناك مبدعون رغم كل شئ ، لأن الإبداع فى جوهره موقف يتخذه المبدع من الحياة يستوجب عليه قبول التحدى لإيجاد الجديد المفيد رغم مختلف القيود المفروضة عليه ، لأنه لايرى تلك القيود إلا باعتبارها معطيات المشكلة التى يجب الالتفات إليها عند ابتكاره للحل .

ولكننى من جانب آخر أرى أن قانون الايجارات والعلاقة بين المالك والمستأجر بما أدى اليه من انحسار اكتراث الملاك بجودة تصميمات ماينشئوه ، باعتبار أن تلك الجودة

لن تزيد من عائدهم الاقتصادى ، أرى أن ذلك القانون قد أدى إلى تقليل فرص الإبداع المعمارى ، ومن ثم فإنه يمكن اعتبار ذلك القانون سبباً إضافياً فى انحسار الإبداع المعمارى .

وتلخيصاً لما سبق ، يمكن القول بأنه فيما عدا ما أدى إليه قانون الايجارات والعلاقة بين المالك والمستأجر من تقليل لفرص الإبداع - النادر أصلاً فى بلادنا - فإن ظاهرة انحسار الإبداع المعمارى فى مصر ترجع أساساً إلى ركود المناخ الفكرى العام وهبوط مستوى الوعى الفنى .

القاهرة فى ٩ / ١٢ / ١٩٩٦

السياسة التشريعية فى مجال تنظيم أعمال البناء

الدكتور / أشرف توفيق شمس الدين

مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق – جامعة حلوان

القاضى سابقاً

دراسة مقدمة إلى ندوة التشريعات المعمارية والإبداع المعمارى التى أقامها المجلس الأعلى للثقافة فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ .

١ - تمهيد :

من الأمور المقررة أنه يجب أن تكون للدولة سياسة مرسومة فى مجال البناء ، وأن تكون هذه السياسة واضحة المعالم وتتصف بالثبات قدر الإمكان . ويجب على هذه السياسة البنائية أن تحقق توازناً بين مصلحة الأفراد فى البناء ، بحسبانها مصلحة مشروعة يجب العمل على تحقيقها وتنظيمها وإلا عمت الفوضى ، وبين حق المجتمع فى أن يعمل قدراً من الرقابة على هذه الأعمال . واتصاف هذه السياسة بالثبات يجعل من السهل تنفيذها والأخذ بما تضمنته ؛ لأن الأفراد سيألفونها ، كما أن ثبات سياسة البناء مؤداة تشجيع الاستثمارات فى هذا النشاط لأن الاستثمار يقتضى سياسة لاتتسم بتعدد السياسات وتنوعها وسرعة التعديلات التشريعية وكثرتها .

٢ - تعدد التشريعات التى تنظم المبانى وكثرة التعديلات المدخلة عليها :

تتسم تشريعات تنظيم البناء بتعددها وكثرة التعديلات المدخلة عليها ، بل وتداخلها مع غيرها من التشريعات فى كثير من الأحوال .

ويعد الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ ولائحته التنفيذية من أقدم التشريعات التى تناولت بقدر من التنظيم بعض صور البناء ، ثم تلا ذلك القانون ١٥ لسنة ١٩٤٠ ، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ، القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ثم القرار بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم ، فالقرار بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم البناء ، والقرار بقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المبانى ، ثم القانون الحالى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

٣ - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء :

وهذا القانون الأخير هو القانون السارى حالياً ، ولكن قد أدخلت عليه تعديلات جوهرية بالقوانين ١٣٦ لسنة ١٩٨١، ٢ لسنة ١٩٨٢، ٣٠ لسنة ١٩٨٣، ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، ١٠١ لسنة ١٩٩٦ .

هذه التعديلات المتعددة غيرت من ملامح القانون الأصلى ، على نحو يصعب معه القول بأن هذه التعديلات تعد تعديلاً لقانون أصلى ، بل الأصح القول بأن هذه التعديلات لم تبق من القانون الأصلى إلا رقمه واسمه . وعلى الرغم من ذلك فإن اسم القانون ذاته لم يعد معبراً عما تضمنه من نصوص خاصة بتوجيه أعمال البناء ، فلم يعد الشارع يتدخل فى توجيه استثمارات أعمال البناء ، فهو قد ألغى الباب الأول من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، والذى يحمل هذا العنوان بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ولم يعد باقياً من قانون المبانى سوى البابين الثانى والذى يحمل عنوان تنظيم المبانى ، والثالث الذى ينص فيه الشارع على العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام الباب الثانى مما يعنى أن القانون الأصلى قد فقد مضمونه واسمه .

٤ - عدم وضوح السياسة التشريعية للقوانين التى تنظم أعمال البناء والسابقة على القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ :

يجب أن تكون للتشريع أهدافاً محددة تحقق صالح الأفراد والمجتمع ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب على الشارع أن يتبنى سياسة تشريعية تكفل ذلك . والملاحظ أن تشريعات المبانى قد اتسمت فى مجملها بعدم وضوح الهدف التشريعى ، كما أنها افتقدت كنتيجة لذلك السياسة التشريعية الملائمة .

والتشريعات السابقة على قانون المبانى الحالى والتعديلات المتلاحقة عليه لم يكن لها سياسة تشريعية واضحة المعالم ؛ بل أن كل تعديل منها يعبر عن وجهة مختلفة تماماً عن الآخر : ففى حين تعلن بعض هذه التشريعات صراحة أن هدفها الحد من استثمار الأفراد فى إنشاء المبانى وإلى فرض قيود على هذه الاستثمارات [(١)] ، نجد أن البعض الآخر

يهدف إلى تشجيع هذه الاستثمارات ، على الرغم أنه لم يمض بين التشريعين إلا سنوات قليلة (٢) .

وبعض هذه التعديلات التشريعية اتسم بالسرعة فى إصدارها ولم تنل حظاً وافراً من الدراسة ، كما أن البعض الآخر تم كرد فعل لبعض الوقائع المتصلة بالبناء والتى أثارت الرأى العام ، وهو ماجنح بهذه التعديلات صوب التشديد غير المبرر سواء من حيث الإجراءات التى تطلبها القانون للحصول على الترخيص أو شروطه أو العقوبات التى قررها كجزاء لمخالفة أحكامه ، بل ولقد غالت اللوائح فى رسوم الترخيص وتباينت دون ضوابط تكفل توحيدها مما أدى الى الإخلال بالمساواة بين الأفراد ، وصارت عبئاً ثقيلاً عليهم وعائقاً أمام النشاط العقارى بصفة عامة .

(١) والمذكرة الإيضاحية لقانون المبانى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ تفصح عن أن حاجة البلاد إلى توجيه الاستثمارات نحو التصنيع أدت إلى وضع عدة قيود على حركة الهدم والبناء ، بما يعنى أنه لم تكن هناك مشكلة من حيث الوفرة فى مجال الاستثمار العقارى : وإنما أدى التدخل التشريعى إلى إحداث هذه المشكلة ، فتقول هذه المذكرة الإيضاحية « منذ وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها نشط الاستثمار فى مشروعات المبانى السكنية والمرتفعة التكاليف على وجه الخصوص بما يسد الحاجة التى كانت ماسة فى ذلك الوقت لمثل هذه المساكن - إلا أنه لوحظ أن هذا النشاط استمر بصورة متزايدة حتى تحول الكثير من رؤوس الأموال إلى الاستغلال فى مشروعات البناء نظراً لحرية تقدير الإيجارات بالنسبة الى هذه المبانى الجديدة ووفرة الأرباح التى تدرها بسبب الإقبال عليها مما شجع الكثيرين على هدم المبانى الحديثة نسبياً بالرغم من أنها لازالت صالحة للاستعمال فى الأغراض التى أعدت لها رغبة فى إقامة مبانى جديدة مكانها أكثر غلة وأوفر فائدة .

ولما كان هذه الاتجاه لايتفق مع الصالح العام . وكانت الحكومة آخذة بسبيل تصنيع البلاد وتشجيع الاستغلال فى المشروعات الإنتاجية ، الأمر الذى يتطلب القصد من هدم المباني القائمة والتدبر فى تشييد الجديد منها والحد من صرف العملات الأجنبية ليتسنى استخدامها فيما يعود على الثروة القومية العامة بفائدة أكبر والمحافظة على التوازن اللازم فى وجوه الاستغلال المختلفة » .

(٢) تقول المذكرة الإيضاحية لقانون تنظيم أعمال الهدم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ « أنه قد زالت ضرورة الإبقاء على قيود توجيه أعمال البناء التى فرضت بالقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ...»

وأضيف إلى ما تقدم عدم كفاية الجهاز الإدارى المنوط به مراقبة عملية إنشاء أعمال البناء وتطبيق القانون وهو ما أدى فى النهاية الى إحجام الأفراد عن توجيه استثماراتهم نحو مجال إقامة العقارات ، وإلى مخالفة أحكام القانون بإقامة كثير من الأبنية بدون ترخيص لأن القانون لم يلب احتياجات الأفراد فى ذلك ، وقد ترتب على ذلك أن ضعف أثر الردع العام فى نفوس الأفراد ، وأصبح الخروج على القانون هو القاعدة والالتزام به هو الاستثناء وهو ما أدى الى إحداث الفوضى فى مجال البناء ، ولم تنجح كثرة العقوبات السالبة للحرية ولا الغرامات المتعددة والمختلفة ولا العقوبات التبعية والتكميلية من إزالة وتصحيح وغيرها من العقوبات والإجراءات الإدارية والجزاءات المدنية فى الوقوف أمام مخالفات البناء ، وهو ما يعكس فى الحقيقة أن عدم وضوح السياسة التشريعية فى مجال البناء وتضاربها وعدم ثباتها هو الذى أدى فى النهاية إلى هذه النتائج ، وليس تشديد العقوبات بذى أثر فى الإفلات من هذه المخالفات ، ذلك أن القانون يجب عليه أن يتفق مع مصلحة الأفراد وأن يلتقى مع الميول الطبيعية للبشر ، وهذا الأمر لايمكن تحقيقه إلا إذا عبر القانون بالفعل عن هذه المصالح والميول .

ومن الأصول المقررة أن إصدار التشريع يجب أن يتنزه عن التأثر بموقف ما ، وأن يوازن بين المصالح المختلفة ، فيراعى أن لطالب البناء مصلحة مشروعة ، وهذه المصلحة يجب أن تكون موضع عناية الشارع ، وأن يفترض أن الأصل فى الناس هو الإصلاح ، ويتحقق ذلك بإزالة العوائق أمامها ، وتخطيط الإجراءات حتى يقبل الأفراد على التنظيم الذى وضعه الشارع لها .

ويجب على الشارع أن لا يلجأ إلى الشدة فى غير موضع ، فالعقوبة التافهة كانت لاتردع أحداً ؛ فإن العقوبة غير المثبته مع الفعل ستؤدى إلى عدم رسوخها فى نفوس الأفراد ، وإلى إحجام القضاة عن تطبيقها وتشدوهم فى ثبوت الفعل الموجب لها .

ومن مظاهر غياب السياسة التشريعية فى مجال البناء أن كثيراً من التعديلات والأحكام التى أدخلها الشارع بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ألغاها بالتعديل الواقع بالقانون

١٠١ لسنة ١٩٩٦ ، على الرغم أنه لم تمض سوى سنوات قليلة على التعديل الأول ، مما يكشف عن أن التعديل الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ لم ينل حظه من الدراسة والمناقشة .

ومن مظاهر غياب السياسة التشريعية كذلك أن تداخل فى تنظيم الموضوع الواحد عدة تشريعات فى وقت واحد وبأحكام مختلفة شابها التناقض فى كثر من الأحيان : فالأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٩٢ ينص على اعتبار البناء المخالف للرسومات التى منح الترخيص على أساسها جناية معاقب عليها بالسجن وبالغرامة ، فى حين أن من لايحصل على ترخيص مطلقاً ويقوم بالبناء يعد فعله جنحة عادية معاقب عليها بالحبس والغرامة أو إحداهما ، ويعنى ذلك أن من يحصل على ترخيص يصبح فى مركز أسوأ ممن لايحصل عليه . ومن الأمثلة أيضاً للتداخل التشريعى أنه كانت هناك ثلاثة قوانين تنظم عملية الهدم فقانون تنظيم البناء كان ينظم الهدم بصوره المختلفة ، والقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ينظم هدم المبانى غير الآيلة للسقوط فى نطاق المدن فقط ، والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الأماكن وكان ينظم هدم المبانى الآيلة للسقوط ، ومن الأمثلة أيضاً أن كثيراً من الأحكام المتصلة بالبناء يتداخل فيها نطاق قانون المبانى وقانون التخطيط العمرانى . نخلص مما تقدم الى أن عدم وضوح معالم السياسة التشريعية ، ومخالفتها للقواعد الأصولية فى التشريع فى كثير من الأحيان والتى توجب تحقيق قدراً من التوازن بين مصلحة الأفراد وسلطة الدولة ، أدى إلى أحجام الأفراد عن المساهمة فى مجال الاستثمار العقارى مما أدى فى النهاية إلى الأزمة التى مازالت تعانى منها البلاد فى هذا المجال .

- ملامح القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بشأن تعديل قانون تنظيم أعمال البناء :

يعد القانون ١٠١ لقانون ١٩٩٦ من التشريعات التى انطوت على فلسفة تشريعية واضحة المعالم ، وقد أخذ هذا القانون بسياسة مقتضاها إلغاء كثير من القيود التى كان منصوصاً عليها فى القوانين السابقة ، وتشجيع الاستثمار فى المجال العقارى ، مع إحكام الرقابة على أعمال البناء ، بما يحقق توازناً بين حق الأفراد وحق الدولة . ومن ملامح التعديلات التى أتى بها هذا القانون :

- إلغاء نظام الإخطار الذى كان مقرراً للوزارات والأجهزة والمصالح العامة والهيئات العامة وشركات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى ، وأوجب الشارع حصول هذه الجهات على ترخيص أسوة بغيرها من الأفراد أو الهيئات الخاصة .

- كان الشارع لايشترط تقديم طلب الترخيص من المالك أو من يمثله قانوناً ، ومن ثم كان من الجائز تقديم هذا الطلب من المقاول أو غيره من الأشخاص ، كما كان لايشترط توقيعه من مالك الأرض ، غير أن الشارع قد استوجب بالتعديل الأخير تقديم طلب الترخيص من المالك أو من يمثله قانوناً .

- وقد قلل الشارع بالتعديل الأخير على نحو ملحوظ من المستندات الواجب تقديمها رفق طلب الترخيص ، على خلاف ما كان سارياً قبل هذا التعديل .

- كان الشارع ينص على وضع الهدم بين الأعمال التى استوجب الحصول على ترخيص قبل القيام بها ، غير أنه بالتعديل سالف الذكر خرج الهدم من هذه الأعمال اكتفاءاً بما هو منصوص عليه فى القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم هدم المبانى .

- كما خفض أيضاً الشارع فى التعديل الجديد قسط التأمين الواجب أداؤه والشخص الملزم به ، بما لايجاوز (نصف بالمائة) من قيمة الأعمال المرخص بها ، وذلك بعد أن كان هذا القسط ١٪ من قيمة هذه الأعمال .

- وقد ألغى الشارع بالتعديل الأخير شرط الحصول على خطاب ضمان بقيمة ٥٪ من قيمة الأعمال المرخص بها وهو ما كان قد استحدثه بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٩٢ .

- أنقص الشارع من المدة التى كان يتطلبها فى حالة المدة اللازمة لفحص الترخيص والتى يعد الترخيص ممنوحاً فى حالة فواتها دون رد من الجهة الإدارية ، فأصبحت ثلاثين يوماً بدلاً من ستين .

- ألغى الشارع ما كان منصوصاً عليه من جواز صدور قرار من المحافظ المختص بالإعفاء من شروط تطبيق قانون تنظيم أعمال البناء .

- استحدث الشارع حكماً يقضى بقيام الجهة الإدارية باتخاذ إجراءات وغرامات إدارية فى حالة الامتناع أو التراخى عن اتخاذ مكان لإيواء السيارات أو تركيب المصاعد أو عدم توفير اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه من الحريق ، فضلاً عن العقوبات الجنائية المقررة جزاء ارتكاب هذه الأفعال .

- قرر الشارع زيادة الارتفاع الكلى للبناء على مرة ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ متراً وأجاز لرئيس مجلس الوزراء فى حالة الضرورة القصوى تحقيقاً لغرض قومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران تقييد أو إعفاء مدينة أو منطقة أو جزء منها أو مبنى بذاته من الحد الأقصى للارتفاع .

- استحدث الشارع إجراء بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ لم يكن منصوصاً عليه فى القانون من قبل وهو إعلان المحافظ المختص من المالك أو من يمثله قانوناً على يد محضر بعزمه على البدء فى التنفيذ .

- ومن ملامح اتجاه الشارع إلى تشجيع الاستثمار فى المجال العقارى أنه تدخل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ ليضع حداً للمغالاة فى الرسوم التى كانت مفروضة بموجب القانون السابق وبقرارات إدارية مما جعل استخراج الترخيص عبئاً على راغبى البناء .

- من الأحكام التى نص عليها الشارع فى التعديل الجديد إلغاء إصدار الترخيص على مرحلتين ، وأصبح إصدار الترخيص على مرحلة واحدة فقط .

- أنقص الشارع بالتعديل الجديد مدة الحظر المؤقت من البناء ؛ إذا لم يعد يسرى سوى ستة أشهر بعد أن كان سنة ، وأوجب لسريان قرار وقف الترخيص نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ولايجوز مد هذا الحظر إلا بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح كل من وزيرى الإسكان والإدارة المحلية .

- زاد الشارع من المدة المقررة لتجديد الترخيص لتكون ثلاث سنوات بدلاً من سنة ، كما ألغى الحد الأقصى لاستكمال أعمال البناء المرخص بها ، متى كان طلب الترخيص قد شرع فى البناء خلال الثلاث سنوات .

- وأوجب الشارع أن يشرف على التنفيذ مهندس معمارى أو مدنى إذا بلغت قيمة الأعمال المرخص بها عشرة آلاف جنيه ، ونظم أحكام تخلى المهندس المشرف على التنفيذ عن التزامه .

- وقد كان الشارع ينص على صدور قرارات الإزالة والتصحيح والتجاوز عن الأعمال المخالفة من المحافظ المختص بعد أخذ رأى لجنة فنية إلا أن الشارع قد ألغى بموجب تعديل القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ هذه اللجنة ، وأصبح للمحافظ وحده أو من ينيبه سلطة إصدار هذه القرارات دون أخذ رأى جهة من الجهات .

- وقد اشترطت اللائحة التنفيذية أنه فيما يتعلق بطلب الترخيص بالتعلية والتعديل فيلزم تقديم تقرير من مهندس استشارى له خبرة لا تقل عن خمسة وعشرين عاماً . وقد أحدث الشارع تعديلات فى كثير من الجرائم والعقوبات القصد منها إزالة ما كان يثيره تطبيقها من مشكلات .

تقدير خطة الشارع فى النص على تنظيم أعمال البناء

٦ - تقدير خطة الشارع فى النص على « إقامة الأعمال » :

نص الشارع فى المادة الرابعة من قانون وتوجيه أعمال البناء على أنه « لا يجوز إنشاء مبانى أو إقامة أعمال .. قبل الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة » . لا شك أن إنشاء المبانى تدخل فى المعنى اللغوى فى مدلول إقامة أعمال البناء ، غير أن الشارع بجمعه فى النص بين إنشاء المبانى وإقامة الأعمال قد أفصح أنه يقصد لكل منهما مدلولاً مغايراً للآخر « لإقامة الأعمال » مدلولاً يغاير ويخالف إنشاء المبانى إلا أن الشارع رغم ذلك لم يبين المقصور من كل من اللفظين . وقد أعطت المذكرة الإيضاحية أمثلة للمقصود بإقامة الأعمال ، إذ ذكرت أن مثال أعمال البناء : « إقامة الأسوار والسياجات والنصب والشرفات ، والسلالم الخارجية المكشوفة والمماشى وما شابه ذلك » .

فى تقديرنا أن خطة الشارع فى النص على مدلولين مختلفين لإنشاء المبانى وإقامة الأعمال هى خطة محل نظر ؛ ذلك أن إفراد اصطلاحين متشابهين لفظاً للدلالة على معنيين مختلفين يفترض إمكان التمييز بينهما وأن يحقق هذا التخصيص مصلحة بعدم الخلط بين المعانى المختلفة . وهذه الاعتبارات التى تدعو إلى التمييز بين اللفظين غير متوافرة : فمن ناحية فإن إنشاء البناء يختلط بإقامة أعمال البناء على نحو يتضرر الفصل بين المفنيين فليس مراد الشاع من إنشاء البناء أن يكون الإنشاء كلياً ؛ بل يكفى فيه أن يكون جزئياً وهو بهذا المعنى الأخير يدخل فى مدلوله الشرفات والأسوار وغيرها . ومن ناحية أخرى فو تمييز لا يترتب على تقريره مصلحة ، إذ كان يكفى الشارع أن ينص على حظر إقامة أعمال البناء ليدخل فى هذا المدلول سائر الأعمال ، ولو كانت إنشاء المبنى كلية .

وقد ترتب على أن التمييز التشريعى بين الاصطلاحين غير ممكن من الناحية الواقعية وأن عجز الفقه عن وضع ضابط يمكن بمقتضاه التمييز بين اللفظين .

٧ - خروج الهدم من الأعمال التى تستلزم الحصول على ترخيص فى قانون تنظيم أعمال البناء :

كانت المادة الرابعة من قانون تنظيم أعمال البناء قبل تعديلها بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ تورد بياناً بالأعمال التى يجب الحصول على ترخيص قبل القيام بها ومن ضمنها الهدم ، غير أنه بالتعديل سالف الذكر خرج الهدم من هذه الأعمال اكتفاء بما هو منصوص عليه فى القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم أعمال هدم المبانى .

٨ - تقدير خطة الشارع فى شأن إلغاء الحصول على ترخيص بالهدم فى قانون تنظيم أعمال البناء :

فى تقديرنا أن خطة الشارع والتى ألغى بمقتضاها شرط الحصول على ترخيص للقيام بالهدم فى قانون تنظيم أعمال البناء (وذلك بموجب القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦) هى خطة محل نظر : ذلك أنه ليس صحيحاً أن قانون الهدم يكفى لسد الفراغ الذى أحدثه

إلغاء ترخيص الهدم فى قانون تنظيم أعمال البناء ، فقانون الهدم لا يسرى إلا على المبانى غير الآيلة للسقوط وفى نطاق المدن فقط ، ويعنى ذلك أن المبانى الآيلة للسقوط لا يسرى فى حقها هذا القانون ، كما لا يسرى بالنسبة لخارج المدن من مناطق . ومفاد ذلك أنه لم يعد هناك قانون يطبق على المبانى غير الآيلة للسقوط خارج نطاق المدن . ولا شك أن هذه نتائج غير منطقية إذ أن هدم المبانى يحتاج بدوره إلى رقابة الدولة لأنه قد تترتب على هذا الهدم نتائج قد تؤدى إلى المساس بعدد من المصالح التى يحرص عليها الشارع . فعملية الهدم تحتاج إلى رقابة فنية واتخاذ احتياطات معينة لوقاية المبانى المجاورة والسكان والمارة والجيران ، وما قد يكون فى باطن الأرض أو الشوارع من أجهزة أو منشآت المرافق ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان البناء آيلاً للسقوط من عدمه .

ومن ناحية أخرى فإن تحديد نطاق سريان قانون الهدم مكانياً بقصره على المدن فحسب هو أمر محل نظر من عدة نواحى : فهو يؤدى إلى ازدواج الحكم رغم وحدة الواقعة فى كثير من الحالات ، ذلك أن من يقوم بالهدم دون تصريح فى المدينة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون فى حين أن من يقوم بالهدم خارج هذه المدن فإن فعله يخرج كلية عن إطار التجريم وهو أمر مناف للعدالة وللمساواة بين الناس . والقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ كان يفترض بالنظر لتاريخ صدوره أن المدن هى الأكثر أهمية فى المجال العقارى وأنها هى التى يكثر فيها حالات الهدم ، وهو افتراض إن كان صحيحاً وقت صدور هذا القانون إلا أنه لم يعد كذلك فى الوقت الحالى ، وقد تدخل الشارع ثانية بالأمر العسكرى ٧ لسنة ١٩٩٦ وأعاد اشتراط الحصول على ترخيص بالهدم ، وهو ما كان يكشف عن أن إلغاء النص على الهدم فى القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ لم يكن إلغاءً فى موضعه .

٩ - تقدير خطة الشارع فى النص على العقوبة التكميلية لجرمة الامتناع عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو ما أمر به القرار النهائى بالتصحيح أو الإزالة :

نصت المادة ٢٤ من قانون المبانى فى فقرتها الأخيرة على أنه « يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولاتجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى

به الحكم أو القرار النهائى للجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال وذلك بعد انتهاء المدة التى تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى لتنفيذ الحكم أو القرار وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ هذه الغرامة

كما تسرى أحكام هذه الغرامة فى حالة استئناف الأعمال الموقوفة وذلك عن كل يوم أعتباراً من اليوم التالى لإعلان ذوى الشأن بقرار الإيقاف . . . . . . » .

ولم يحدد الشارع ميعاداً ينتهى فيه احتساب هذه الغرامة ، وفى تقديرنا أن علة النص تجعل من تاريخ التوقف عن استئناف الأعمال المخالفة تاريخاً لوقف سريان هذه الغرامة . وفى تقديرنا أنه ليس من الملائم فى نطاق العقاب أن ينص على غرامة على هذا النحو ، ذلك أن العقوبة يجب أن تتصف بكونها محددة المعالم والمقدار ، وأن لا تثير فى شأن تقديرها المنازعة ، ولا شك أن طريقة احتساب هذه الغرامة يثير الكثير من العقبات .

١٠ - تقدير خطة الشارع فى النص على عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة :

نص الشارع فى المادة ٢٤ مكرر من قانون المبانى على عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة المالية المقضى بها طبقاً لهذا القانون . وهذا النص هو استثناء من القواعد العامة التى تجيز وقف تنفيذ الغرامات المالية .

وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص مشابة ورد فى قانون الزراعة لمخالفة ذلك قواعد تفريد العقوبة وجنوح هذا الحكم صوب تعميم تطبيقها وهو ما يخالف المادة ٦٧ من الدستور التى تنص على أن العقوبة شخصية (٣) . وهو مؤداه عدم دستورية نص المادة ٢٤ مكرر من قانون المبانى سالفة الذكر .

(٣) المحكمة الدستورية العليا جلسة ٣ أغسطس ١٩٩٦ القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، مجلة القضاء الفصلية السنة ٢٨ ، *العدد الأول والثانى* - ١٩٩٦ ، ص ٢١٣

١١ - تقدير خطة الشارع فى النص على تجريم مخالفة الاشتراطات الفنية المقررة لتركيب المصاعد:

فى تقديرنا أن الشارع لم يكن بحاجة إلى النص على معاقبة من يخالف الاشتراطات الفنية المقررة طبقاً لقانون المصاعد فى قانون تنظيم أعمال البناء ، ذلك أنه يعاقب على مخالفة هذه الاشتراطات بالفعل فى القانون الخاص بالمصاعد الكهربائية ، وليس قانون المبانى هو الموضع المناسب للنص عليها ، وكان الأجدر بالشارع أن ينص على تشديد العقوبة فى قانون المصاعد .

١٢ - تقدير خطة الشارع فى النص على أفعال عدم مطابقة التنفيذ للرسومات بالأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٩٢:

يؤخذ على خطة الشارع أنه اعتبر من يقوم بعدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها جناية معاقب عليه بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات ، فى حين أن من يقوم بالبناء دون ترخيص بقى فعله مشكلاً لجنحة طبقاً لقانون تنظيم أعمال البناء يكون الحبس فيها تخييرياً مع الغرامة ، ويعنى ذلك أن من يلتزم بأحكام القانون فى بعض جزئياته ، فيحصل على ترخيص ويخالفه فى التنفيذ يكون أسوأ حالاً مما لم يلتزم مطلقاً بأحكام القانون ، وقام بالبناء دون أن يحصل على ترخيص ، وفى هذا مخالفة لقاعدة أصولية مقتضاها تدرج العقوبة بقدر إثم الجانى وجسامة الفعل المرتكب . كما يؤخذ عليه جسامة العقوبات وعدم تناسبها فى بعض الأحيان مع الفعل المرتكب ، ذلك أنه من الجائز أن تكون مخالفة الرسومات أو البيانات التى منح الترخيص على أساسها هى مخالفة بسيطة لا تستوجب عقوبة مغلظة كالتى نص عليها الأمر سالف الذكر . ومما ينال من الأساس الذى قام عليه الأمر سالف الذكر أنه اعتبر من الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة بوقف أو تصحيح أو إزالة الأعمال المخالفة جناية معاقب عليها بالسجن الذى لا يقل عن سبع سنوات ، فى حين أن هذه الأحكام تكون صادرة فى جرائم تعد من الجنح إذا صدرت من محاكم جنائية ، ولا تعد جرائم مطلقاً إذا

صدرت من القضاء الإدارى ، ويعنى ذلك أن عدم تنفيذ العقوبة التى حمى بها الشارع الحق ، أهم عنده من حماية الحق ذاته ، على الرغم من أن هذه العقوبة لا أهمية لها إلا بالنظر إلى الحق المشمول بالحماية ، ومن غير المنطقى أن تكون العقوبة المقررة للفعل الذى ينطوى على اعتداء على التنظيم الذى يحميه القانون هى الحبس أو الغرامة والتصحيح ، فيعاقب الشارع على عدم تنفيذ عقوبة التصحيح بوصف الجناية .

نخلص من ذلك إلى أن الأمر العسكرى سالف الذكر انطوى على صياغة معيبة ، وعلى سياسة تشريعية غير واضحة المعالم ، فضلاً عن مخالفة الأصول العلمية المقررة فى التجريم والعقاب ، بما يجعله جديراً بالإلغاء .

١٣ - تقدير خطة الشارع فى النص على جزاء عدم الشهر إذا تخلفت بيانات الترخيص فى عقدى البيع والايجار :

فى تقديرنا أن خطة الشارع بنصه فى المادة ١٢ مكرر (١) من قانون تنظيم أعمال البناء على عدم قبول شهر عقود البيع والايجار لتخلف البيانات المنصوص عليها فى هذه المادة واللائحة التنفيذية هى خطة محل نظر : فالشهر هو وسيلة نقل الملكية وحفظ الحقوق وإثباتها ، ولا يجب أن يكون جزاء عدم جواز الشهر مقرراً إلا فى الحالات الجسيمة مثل أن يكون العقار غير جائز التعامل فيه كما لو كانت الأرض غير مقسمة أو أملاك دولة أو غيرها من الحالات المشابهة ، أما مجرد تخلف ذكر بيانات الترخيص فلا يعد موجباً لأعمال هذا الجزاء الذى يترتب على تطبيقه انتشار الفوضى فى مجال نقل الملكية العقارية والانتفاع بها . ومن ناحية أخرى قد فات واضع النص أن عقد البيع لم يعد بحسب غرضه لبيان البيانات الخاصة « بالمصاعد ومنشآت وتركيبات الوقاية من الحريق » ، فلا تعد هذه البيانات من لوازم عقد البيع أو الايجار بحيث يكون جزاء عدم قبول الشهر هو المقرر فى حال تخلفها .

ومن المأخذ على هذا النصر كذلك أن كثيراً من العقارات القائمة قد بنيت بغير ترخيص ؛ بل إن بعضها قد أقيم من مدة طويلة يصعب معها التوصل للبيانات التى

تضمنتها تراخيص إنشائها ، وهو أمر يترتب عليه مشكلات عديدة حال بيع هذه العقارات أو تأجيرها ، مما كان يجدر معه أن لا يسرى هذا النص على العقارات المقامة قبل صدوره ولو بيعت أو تم تأجيرها فى وقت لاحق له .

ويؤخذ على النص كذلك غياب الفلسفة التشريعية والبعد الاجتماعى والاقتصادى ، ذلك أن تشجيع التعامل فى الملكية العقارية ، وتحفيز الأفراد على أن يقوموا بتأجير عقاراتهم بعد سريان أحكام القانون المدنى على عقود الايجار كان يقتضى عدم وضع العوائق أمامهم بنصوص ستؤدى إلى منازعات نتيجة عدم شهر المحررات التى تتضمن بيعاً أو إيجاراً .

وأخيراً يعاب على الصياغة التشريعية لنص المادة ١٢ مكرر (١) من عدة نواحى ؟ ! فلقد أوجب نص المادة أن يحرر عقد البيع والايجار على نموذج مرفق باللائحة التنفيذية ، وفى هذا تضييق على الأفراد دون داع ، وكان يكفى النص على أن يتضمن العقد البيانات المنصوص عليها دون حاجة إلى فرض نموذج ربما لا يلبى حاجة الأفراد فى كثير من الصور . ومما ينال من الصياغة التشريعية كذلك أن عدم القابلية للشهر مقصورة على البيع والايجار فى حين أن سائر الحقوق العينية الأصلية والتبعية الأخرى بخلاف البيع لم يشملها النص ، وهو ما يعد قصوراً تشريعياً يؤدى إلى اختلاف الحكم فى مسألة واحدة . ومن عيوب الصياغة التشريعية كذلك أن يحيل النص على بيانات يجرى تحديدها فيما بعد باللائحة التنفيذية ، على الرغم أن النص أورد بيانات معينة استوجب ذكرها ، وكان من نتيجة ذلك أن أضافت اللائحة التنفيذية إلى هذه البيانات « بالمصاعد ومنشآت وتركيبات الوقاية من الحريق » .

١٤ - تقدير مدى ملائمة النص على جزاء الامتناع عن توصيل المرافق إلى العقار المخالف :

فى تقديرنا أن خطة الشارع فى منع تزويد العقارات المخالفة بالمرافق هى خطة محل نظر : ذلك أنه من المقرر قانوناً أن الجريمة والعقوبة شخصية ، وكان الامتناع عن تزويد هذه العقارات بالمرافق عقوبة تصيب فى الغالب غير مرتكب الفعل المجرم ، ممن لا ذنب لهم فى ارتكاب الفعل .

فضلاً عن أنها تعد أشد من العقوبات المقررة لفعل البناء بدون ترخيص ، وهو أمر غير جائز . وإذا كان من غير الجائز منع الجاني في أشد الجرائم خطورة من السكنى والماء والكهرباء وغيرها ، فمن باب أولى ألا يتم حرمان مقيم البناء المخالف من هذه المرافق الضرورية ؛ لأن العقوبة يجب أن تتصف بكونها تحفظ للمحكوم عليه إنسانيته ، وهو مبدأ دستورى لا يجب على الشارع مخالفته .

وخطة الشارع أيضاً محل نظر لأنها لم تفرق بين إقامة عقار سليم من الناحية الإنشائية ، بين عقار يخالف الاشتراطات الفنية بما يجعله غير صالح للسكنى ، فكان من الملائم أن ينص الشارع على الحرمان من التزود بالمرافق للثانية دون الأولى .

١٥ - ملاحظات على الأمر العسكرى ٧ لسنة ١٩٩٦ :

انطوى نص المادة الأولى من الأمر سالف الذكر على حظر إنشاء المبانى أو إقامة الأعمال أو تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها وذلك إذا قام بها أحد الأفراد أو الهيئات المنصوص عليها فى هذه المادة .

وفى تقديرنا أن غالبية ما انطوى عليه هذا النص هو من قبيل التزيد : فالمادة الرابعة من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ قد نصت على وجوب الحصول على ترخيص قبل القيام بهذه الأعمال ولم تستثن جهة أو هيئة من الهيئات ؛ بل أن الشارع كان قد ألغى نظام الإخطار المقرر للجهات العامة بموجب نص هذه المادة ، من ثم يكون إعادة النص على هذا الحكم ثانية هو من قبيل التزيد الذى يجب أن يتنزه التشريع عنه .

١٦ - التخريب والتعييب والإتلاف . وهل تخضع للأمر العسكرى ٧ لسنة ١٩٩٦ أم الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٩٢ :

ولكن يثور التساؤل حول ما إذا كان الشارع قد نسخ بالأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ ، ما كان ينص عليه الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ فى مادته الأولى من تجريم

التخريب والتعييب والإتلاف عمداً أو الهدم بغير ترخيص لأى مسكن أو مبنى لجعله كله أو بعضه غير صالح للانتفاع فيما أعد له ، أو لإخلائه من شاغليه أو إزالته ؟ . فى تقديرنا أن المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ قد نسخت المادة الأولى / ١ من الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك على الرغم من هذا الأخير نص على تجريم « التخريب والتعييب والإتلاف » بالإضافة إلي الهدم ؛ ذلك أن التخريب والتعييب والإتلاف لا تخرج فى مدلولها عن مدلول الهدم ، فهذا المدلول الأخير يتسع ليشمل الهدم الكلى أو الجزئى ، بل أنه يتسع ليشمل جعل المبنى غير صالح للاستعمال كله أو بعضه ، ومفاد ذلك أن الشارع يكون قد أعاد تنظيم تجريم الهدم بما يدخل فى مدلوله سائر الأفعال التى كان ينص عليها سالفة الذكر . وهذا الذى نذهب إليه يتفق فى تقديرنا مع المنطق القانونى : ذلك أن عقوبة التخريب أو التعييب أو الإتلاف أو الهدم بغير ترخيص وفقاً للأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ هى السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات ، فى حين أن عقوبة الهدم بدون ترخيص وفقاً للأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ هى الحبس مدة لاتقل عن سنة ، ولا يلتئم مع المنطق القانونى أن يكون عقوبة من يقوم بالهدم الحبس ، فى حين أنه إذا اقتصر فعله على التعييب أو الإتلاف أو التخريب تكون العقوبة المقررة له هى السجن مدة لا تقل عن سبع سنين .

نخلص مما تقدم إلى أن الأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ قد نسخ ما كان الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ينص على تجريم التخريب أو التعييب أو الإتلاف أو الهدم بغير ترخيص .

١٧ - تقدير خطة الأمر العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ فى النص على عقوبة بعدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منح على أساسها الترخيص :

خطة الشارع أنه اعتبر من يقوم بعدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها جناية معاقب عليها بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ، فى حين أن من يقوم بالبناء بدون ترخيص يبقى فعله مشكلاً لجنحة

معاقب عليها بالحبس طبقا للمادة الثانية من الأمر العسكرى سالف الذكر ، ويعنى ذلك أن من يلتزم بأحكام القانون فى بعض جزئياته ، فيحصل على ترخيص ويخالفه فى التنفيذ يكون أسوأ حالاً مما لم يلتزم مطلقاً بأحكام القانون ، وقام بالبناء دون أن يحصل على ترخيص ، وفى هذا مخالفة لقاعدة أصولية مقتضاها تدرج العقوبة بقدر إثم الجانى وجسامة الفعل المرتكب .

كما يؤخذ عليه جسامة العقوبات وعدم تناسبها فى بعض الأحيان مع الفعل المرتكب ، ذلك أنه من الجائز أن تكون مخالفة الرسومات أو البيانات التى منح الترخيص على أساسها هى مخالفة بسيطة لا تستوجب عقوبة مغلظة كالتى نص عليها الأمر سالف الذكر .

لجنة العمـارة

نــــــدوة

التشـريعات العـمرانية
والإبـداع المعـمارى

الكثـافة السـكانية

مهندس / احمد عبد المجيد الغرابلى

رئيس الإدارة المركزية للإسكان

الكثافة السكانية

مهندس / أحمد عبد المجيد الغرابلى

رئيس الإدارة المركزية للاسكان

من خلال المنظور العمرانى وهو الأشمل والأعم سأتناول موضوع الندوة من هذا المنطلق . وبدايتا سأطرح تصورى لمسمى هذه الندوة العلمية والتى تجمع نخبة من علماء مصر فى بوتقة البحث والدراسة للحصول على نتائج التفاعلات العلمية وصياغتها كتوصيات مدروسة ترفع إلى المسئولين لأخذها فى الاعتبار لتعديل ما نحن فيه الآن من تشريعات عمرانية متفككة ومتضاربة .

فالإبداع ليس فى العمارة فقط ولكنه فى العمران ككل فالطرق والكبارى والأماكن الخضراء وممرات المشاه والمنشآت بمختلف وظائفها تكون الصورة العمرانية التى تراها فى كل مكان لذلك لابد من وجود تشريعات عمرانية تحكم هذا التكامل بالأسس والمعايير الموجهه للعمران وتساعد المصمم على الإبداع بداية من المخططين العمرانيين والمعماريين ومهندسى الكبارى والطرق والإنارة والصرف والتغذية ، فهى ملحمة متكاملة لإظهار الجمال من خلال تشريعات مدروسة تساعد على الإبداع فى التصميم ولاتعطى تجاوزات لصانعى القرار وتواجه المخالفات بقوة وتهتم بالإدارة والأشراف على التنفيذ .

ومما سبق أتصور تعديل اسم الندوة من التشريعات العمرانية والإبداع المعمارى إلى :

التشريعات العمرانية والإبداع العمرانى :

ومن هذا المنطلق أتصور قانون العمران ولوائحه التنفيذية جزءاً واحداً لايتجزأ هدفه الأساسى الوصول الى بيئة عمرانية صالحة بدايتا من التشريعات التخطيطية والإشتراطات البنائية والقوانين المعمارية والأكواد المصرية وأسلوب الإدارة فى الإشراف والتطبيق .

فى هذه الورقة سألقى الضوء على التضارب ما بين قانون التخطيط العمرانى وقانون المبانى من خلال جزئية الكثافة السكانية - الكثافة العامة فى قانون التخطيط العمرانى .

- فالمخطط يبدأ بالتخطيط لحجم سكانى محدد ويتم تصميم المخطط العام لمدينة من خلال هذا المنطلق ويتم تحديد المناطق السكانية وكثافة كل منطقة ثم بعد ذلك يبدأ تصميم البنية الأساسية لهذه المناطق بناء على عدد السكان المحدد من قبل .

* لنا أن نتصور زيادة هذا الحجم السكانى وما يترتب عليه من عدم قدرة الخدمات والبنية الأساسية لمواجهة هذه الزيادة السكانية الغير مدروسة .

وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك داخل جميع مدن الجمهورية ، مناطق فيلات ثم استبدالها بعمارات شاهقة الارتفاع مستخدمين فى ذلك قانون المبانى مرة ونصف عرض الشارع حجة لهذا الارتفاع ، هذا بخلاف التجاوزات والمخالفات ، فكيف تتحمل خدمات هذه المنطقة ومرافقها هذه الزيادة المتضاعفة للسكان ؟ (مشاكل) .

وهنا سؤال : لماذا لم يراع أثناء الترخيص احترام تشريعات المخطط لهذه المنطقة وتم الأخذ بقانون المبانى فقط ؟ (تضارب) .

- وقد حدد قانون التخطيط العمرانى الكثافة العامة للمدن التى يحيط بها أراضى زراعية ١٥٠ شخص / فدان وفى المدن الصحراوية ١٠٠ شخص / فدان وهذا بصفة عامة .

- نحن فى مصر نحتاج الى التركيز العمرانى خاصة فى المناطق الزراعية كما نحتاج أيضاً الى استغلال أغلب أراضى مصر وعلى الأخص التى لها إمكانات الاستصلاح الزراعى أولها مقومات صناعية أخذين فى الاعتبار خصائص المجتمعات المصرية للسكان والإسكان فكل مجتمع فى مصر له خصائصه وعاداته وتقاليده لابد من احترامها والحفاظ عليها وليس محاربتها وهدمها بتوحيد الكثافة السكانية وإصدار القوانين العسكرية .

– فالمجتمعات بالوجه القبلى تختلف فى أسلوب حياتها وعاداتها وتقاليدها عن مجتمعات الوجه البحرى وكذلك المدن الساحلية والمدن التى فى عمق الدلتا وكذلك الصحراء الشمالية والغربية فلماذا نجبرهم على كثافة محددة تهدم خصائصهم وعاداتهم وتقاليدهم لم يستجيبوا لها .

– وسيظل ما نخافه قائماً وهو تآكل الأراضى الزراعية واستمرارية وجود الصحراء خاوية ، ولذلك لابد من إعادة النظر فى هذا القانون لتحديد كثافة لكل مجتمع أو لاتحدد برقم بذاته ولكن يترك مجالاً للمخطط يستطيع من خلاله معالجة مشاكل التجمعات طبقاً لخصائص كل تجمع .

الموجز :

– توحيد جميع القوانين التى تحكم عمليات التخطيط والبناء بقانون واحد يسمى بقانون العمران .

– ربط الكثافة السكانية بالكثافة البنائية وليس بالارتفاع .

– إعادة دراسة الكثافة العامة بالقانون لتتناسب مع خصائص المجتمعات المختلفة .

– إعادة توزيع السكان من خلال استراتيجية عمرانية شاملة .

(ونأمل أن يوفقنا الله جميعاً لما فيه الخير) .

تعظيم دور الإشراف والتفتيش

على أعمال التنظيم

وتنفيذ الأعمال بمحافظات الجمهورية

مهندس / أحمد عبد المجيد الغرابلى

رئيس الإدارة المركزية للإسكان

تعظيم دور الإشراف والتفتيش على أعمال التنظيم وتنفيذ الأعمال بمحافظات الجمهورية

مهندس / أحمد عبد المجيد الغرابلى

رئيس الإدارة المركزية للإسكان

من منطلق الأوضاع المتردية التى وصلت إليها مهنة البناء لدخول طوائف كثيرة ليس لها علاقة بأعمال المقاولات فى هذه المهنة وتردى أعمال تنفيذ نتيجة لعدم كفاءتهم وتخصصهم فى هذه المهنة بالإضافة لضعف وجود الإشراف الفنى على أعمال التنفيذ الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تنفيذ أعمال غير مطابقة للشروط والمواصفات مما يضيع على الدولة ثروات هائلة نتيجة انخفاض العمر الافتراضى للمنشآت نتيجة سوء التنفيذ واشتراك الفئات الغير متخصصة فى هذه المهنة ومزاحمتها للمتخصصين بدون أدنى مسئولية أو وازع من الضمير .

ومن هذا المنطلق وحفاظاً على شرف المهنة التى ننتمى إليها . ومن منطلق خلق نظام حاكم لهذه المهنة لوضع الضوابط اللازمة للوصول الى مستوى عالى من التنفيذ ورفع العمر الافتراضى للمنشآت وحفاظاً على أرواح المواطنين .

ونتيجة لذلك عزفت وزارة الإسكان والمرافق على دراسة منهجية الإدارة الحاكمة على مستوى المحافظات وعلاقة الإدارات القائمة بأعمال التراخيص للأحياء ومديرى إسكان المحافظات والممثلين لوزارة الإسكان .

وقد اتضح أن مديرى إسكان المحافظات والتابعين للوزارة ليس لهم علاقة ربط مع إدارات الإسكان المختلفة بالأحياء وليس لهم علاقة بما يتم تنفيذه أو استخراجه من تراخيص وخلافة الأمر الذى أدى إلى وجود انفصال مابين هذه الإدارات القائمة بالأعمال

ومديرى الإسكان المفروض قيامهم بواجبات وظيفتهم طبقاً لباقى مديريات الوزارات الأخرى مثل الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية وخلافه .

وبعد الاطلاع على قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ٧٩ الذى صدر لينظم هذه العلاقات طبقاً لنصوص مواده ، فقد نصت المادة ١٣٨ منه على (تكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية) .

وطبقاً للمادة ٩٣ من اللائحة فقرة أولى والتى تنص (تضع كل محافظة هياكل تنظيمية لها ويعتمدها المحافظ بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبمراعاة أن يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها) .

وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٩٤ من اللائحة والتى تنص على (يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الإدارة المحلية وحدة واحدة فى نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم) .

وعليه فقد وضعت وزارة الإسكان هيكل تنظيمى مقترح (مرفق) فى شأن تعظيم دور مديريات الإسكان فى إحكام الرقابة على شئون التنظيم وتنفيذ الأعمال بمناطق الإسكان المختلفة بالأحياء وقد تم وضعه طبقاً للآتى :

مسئولية مديرى إسكان المحافظات على الأجهزة الفنية والإدارية التابعة لمديريات الإسكان بالمحافظات .

بالإضافة إلى مسئوليتهم عن الأجهزة الفنية والإدارية لمناطق إسكان المحليات بالأحياء المختلفة .

استحداث إدارة جديدة تسمى إدارة التنفيذ بالإضافة إلى إدارة التنظيم الموجودة حالياً تقوم بمتابعة الإشراف على تنفيذ الأعمال بالمواقع طبقاً للشروط البنائية والمواصفات (وبما لايخل بمسئولية المهندس المشرف من قبل المالك على تنفيذ الأعمال طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦) .

استحداث قسم للإزالة والهدم يتبع إدارة التنفيذ مع تدعيمه بالعمالة الفنية اللازمة والمعدات الحديثة للتنفيذ الفورى .

إنشاء شرطة خاصة بالمبانى تتبع مناطق الإسكان لمتابعة وحماية القائمين على أعمال الإزالة والهدم .

إنشاء دوائر قضائية لمخالفات البناء للبت فيها بصفة عاجلة .

مع ملاحظة أن القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية قد وضعت الضوابط اللازمة لتنفيذ الأعمال طبقاً للشروط البنائية والمواصفات من مهندس مسئول من قبل المالك ومقاول مقيد بسجل الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء للأعمال التى تزيد عن ٥٠٫٠٠٠ جنيه أو مقيد بمكتب سجل مقاولى القطاع الخاص للأعمال أقل من ٥٠٫٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى الإجراءات الفورية للإيقاف والإزالة والعقوبات الرادعة بمواد العقوبات إلا أن ضعف الأشراف على التنفيذ مع تنفيذ الأعمال من مقاولين غير متخصصين أدى إلي عدم الاستفاده من ضوابط القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المعدل بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الأمر الذي أدى معه إلى الأقتراح بالهيكل المرفق لتعظيم دور مديرى الإسكان المتخصصين لإحكام الرقابة والإشراف على أجهزة الإسكان بالمحافظات ومناطق الإسكان المختلفة إضافة إلى قيام جهاز التفتيش الفنى بالرقابة على إدارات التنظيم طبقاً لنص المادة ١٣ من قانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ مع اقتراح إنشاء إدارة جديدة بالجهاز للتفتيش على إدارات التنفيذ المقترح إنشاؤها بالأحياء وهنا يستلزم الأمر استحداث تشريع بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٩٦ يشتمل على هذه الإضافة لتقنينها ولتتفق مع القرار الجمهورى

الصادر فى إنشاء جهاز التفتيش الفنى حيث أن القانون ينص فقط على أعمال التفتيش على إدارات التنظيم ويتعداها القرار الجمهورى بالإشراف على أعمال التنفيذ .

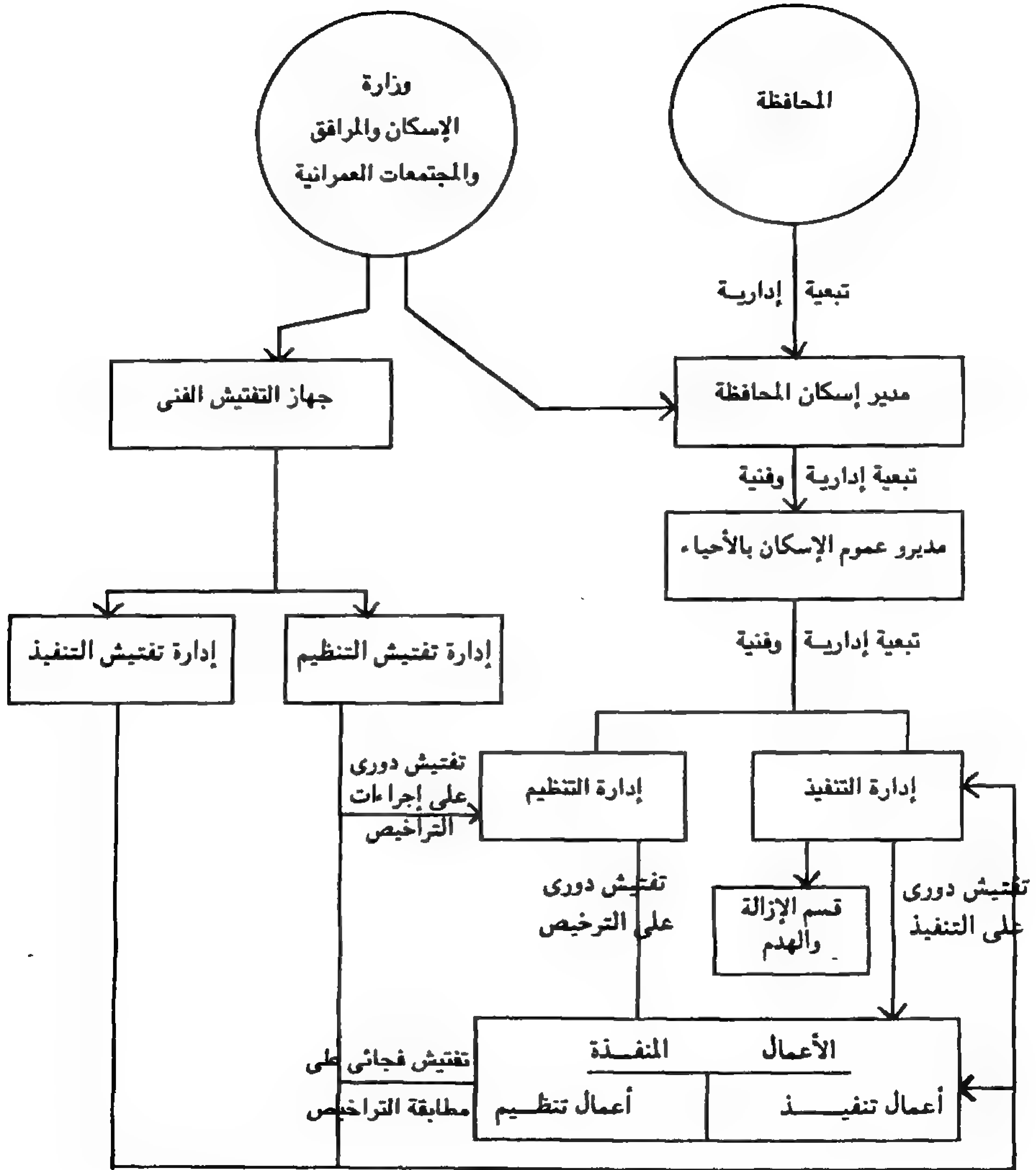
وهناك فكر فى إدخال المكاتب الاستشارية المتخصصة بالمشاركة فى الإشراف على تنفيذ الأعمال طبقاً للتراخيص الممنوحة وذلك نظراً لما لهذه المكاتب من كوادر فنية مدربة قادرة على إحكام الرقابة على الأعمال بالإضافة الى مسئولية المكتب الاستشارى عن المنشأ المقام والقائم بالإشراف عليها .

وفى هذه الحالة يكون المكتب الاستشارى هو المسئول مسئولية كاملة على الإشراف على الأعمال بدلاً من المهندس القائم بالإشراف على التنفيذ على المقاول .

وفى النهاية فإن تعظيم دور مديرى إسكان المحافظات فى الإشراف الفنى والإدارى على جميع أجهزة الإسكان بالأحياء المختلفة والذى يكون مطابقاً لنص قانون الإدارة المحلية وطبقاً لنصوص مواده والحل الفيصل لرفع مستوى المهنة والبعد عن مهاترات الإنشاء لغير المختصين فى هذه المهنة .

وهنا فقط نستطع أن نقول ان التشريعات الحالية قادرة على تنظيم العلاقة فى هذه المهنة وذلك بالتطبيق الجيد لها .

هيكل التنظيم المقترح
بشأن تعظيم دور الإشراف والتفتيش على أعمال
التنظيم وتنفيذ الأعمال بمحافظات الجمهورية



تفتيش فجائى على مطابقة التنفيذ للمواصفات الفنية لعينات عشوائية

دراسة بشأن تعظيم دور الإشراف والتفتيش على أعمال التنظيم وتنفيذ الأعمال بمحافظات الجمهورية

الضوابط القانونية الحاكمة للسيطرة على أعمال البناء		الإجراءات المقترحة
المستندات	يتضمن قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ وتعديلاته المنتهية بقانون ١٠١ لسنة ٩٦ علاوة على الاشتراطات البنائية ضوابط السيطرة على إنشاء وتنفيذ المبانى . - مادة ٢٢ من اللائحة تحدد المستندات المطلوب تقديمها لاستخراج الترخيص للبناء إلا أن تسليم المستندات مفردة تجعل الأحياء تتزرع بوجود بعض المستندات الأخرى المطلوب الوفاء بها الغير مدرجة باللائحة ويمتنع عن استلام الأوراق وبالتالى عدم سداد الرسوم (مرفق ١) .	- إضافة مادة باللائحة بأن ينشأ منفذ بكل حى لاستلام مستندات الترخيص المطلوب استخراجه داخل مظروف مغلق ويتم سداد الرسم ويخطر الحى بعد ذلك المالك بالقبول أو الرفض أو الوفاء بباقى المستندات طبقاً للائحة على أن يكون ذلك رسمياً بكتاب يتم تسليمه للمالك .
المهندس	- تنص مادة ١٢ من القانون على قيام المالك بإخطار الحى بتكليفه لمهندس (معمارى أو مدنى) للإشراف على تنفيذ الأعمال طبقا للمواصفات الفنية وذلك متى زادت قيمة الأعمال عن خمسة الآف جنيه (مرفق ٢) .	

	الضوابط القانونية الحاكمة للسيطرة على أعمال البناء	الاجراءات المقترحة
المقاول	- تنص مادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية على قيام المالك بالتعاقد مع مقاول متخصص مقيد باتحاد المقاولين وذلك فى حالة زيادة الأعمال عن خمسين ألف جنيه طبقاً لنص القانون ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ أو مكتب مقاولى القطاع الخاص إذا قلت الأعمال عن ذلك (مرفق ٣) .	- إضافة مادة باللائحة بأن تخطر الإدارة الهندسية بالاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء ومكتب سجل مقاولى القطاع الخاص بأسماء المقاولين المتعاقدين مع الملاك وبيانات الأعمال المتعاقد عليها ليقوم بدوره بمراقبة أعمال المقاول والتأكد من عدم وجود تجاوز للقانون الخاص بالاتحاد .
جهاز التفتيش الفنى	- طبقاً للمادة ١٣ مكرر من القانون أن جهاز التفتيش الفنى مسئول عن مهام التفتيش والرقابة والمتابعة على أعمال الجهات الإدارية المختصة بشئون التنظيم (مرفق ٤) .	- تدعيم وتقوية جهاز التفتيش الفنى وخلق إدارتين منفصلتين بهذا الجهاز الأولى خاص بالرقابة على التنظيم طبقاً لنص مادة القانون والثانية بالإشراف على تنفيذ الأعمال والمطلوب لها تشريع قانونى ليتوافق ذلك مع نص القرار الجمهورى بهذا الخصوص من الإشراف على التنفيذ (مرفق ٥) . على أن يكون التفتيش دورى بالنسبة لأعمال التنظيم وفجائى وعشوائى بالنسبة لأعمال التنفيذ .

الضوابط القانونية الحاكمة للسيطرة على أعمال البناء		الإجراءات المقترحة
مديريات الإسكان	لايوجد ضوابط أو هيكل تنظيمى لمديريات الإسكان للهيمنة الإدارية والفنية على مناطق الإسكان بالإحياء .	- لابد من تعظيم دور مديريات الإسكان بالمحافظات بالهيمنة الكاملة إدارياً وفنياً على مديرى مناطق الإسكان والأجهزة التابعة لها بالأحياء مثلهم مثل باقى المديريات المتخصصة للوزارات الأخرى . - جعل إدارات الإسكان بالأحياء تتكون من إدارتين هامتين إدارة تتعلق بشئون التنظيم واستخراج التراخيص وإدارة أخرى تتعلق بالإشراف على أعمال التنفيذ . - تستمر التبعية الإدارية لمديرى إسكان المحافظات للسيد المحافظ والتبعية الفنية لوزير الإسكان حتى تكون العلاقة الفنية قائمة مع الوزارة والعلاقة الإدارية التنفيذية مرتبطة بالمحافظة وتتحد معها فى توجيه العمل لصالح الإدارات المتبقية سواء إدارة التنظيم أو إدارة التنفيذ للخروج بالإدارات موجهه توجياً فنياً منظماً للحصول على النتيجة المرجوة هى سلامة المنشأ واحترام القانون فى تنفيذ التراخيص وتعظيم دور الوزارة فى هذا الخصوص .

اقتراحات إضافية	– استحداث قسم لأعمال الإزالة والهدم يتبع إدارة التنفيذ للأحياء يدعم بالعمالة الفنية اللازمة وبالمعدات الحديثة المتطورة لتنفيذ قرارات الإزالة . – إنشاء شرطة خاصة بالمبانى لمتابعة وحماية القائمين بأعمال الهدم والإزالة . – إنشاء دوائر قضائية خاصة بمخالفات البناء بصفة عاجلة فى هذه الأمور .

مرفق هيكل تنظيمى مقترح للأجهزة المعنية اللازمة وتبعيتها للوزارة والمحافظة ودور كل منها وعلاقتها بمديريات الإسكان وإدارة جهاز التفتيش الفنى تعظيماً لدور الوزارة فى إحكام الرقابة على شئون التنظيم وتنفيذ أعمال البناء .

التشـريعات ودورها فى توفير السـكن

مهندس / محمد مجد الدين إبراهيم

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

التشريعات ودورها فى توفير السكن

مهندس / محمد مجد الدين إبراهيم

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

نظراً لدخول عملية الإنشاء فى مصر فى منعطف جعلها تصطدم بكثير من العقبات والقيود التى أدت فى النهاية الى إحجام كثير من المستثمرين عن المشاركة الفعالة فى هذا المجال رغم أن هذا المجال فى كثير من البلدان العالمية والحديثة يحتل قدراً كبيراً من الاستثمار العام فى الدولة .

وحيث أن المشاركة الفعالة من المال الخاص فى هذا المجال يساعد على توفير المأوى المناسب بالقدر الكافى لاحتياجات الأفراد .

وبنظرة سريعة على سوق الإسكان فى مصر قبل الخمسينات نجد أن القطاع الخاص والذى كان يتصدر الاستثمار فى هذا المجال وكانت الجهات الحكومية الرقيبة والموجهة لهذا المجال ولم تشترك الدولة بوضع ميزانيات لهذا الخصوص إلا فى حالات بسيطة ومحدودة حيث أن القطاع الخاص كان يغطى باستثماراته احتياجات السوق بالقدر الكافى وطبقاً للعرض والطلب إلا أن تدخل الدولة بالقرارات المتتالية بالتحكم فى القيمة الايجارية للوحدات السكنية سواء القائمة أو التى يتم تنفيذها جعل هذا القطاع يعزف كثيراً عن المشاركة فى هذا المجال الأمر الذى أدى إلى تفاقم مشكلة توفير المسكن المناسب وبالأعداد الكافية لاحتياج السوق مما أدى إلى خلق مشكلة فى هذا المضمار مما اضطر الدولة إلى التدخل الكبير وبخطة طموحة تؤدى إلى حل هذه المشكلة مع تقديم الخطط .

ولقد بدأت الدولة التخطيط لذلك قبل الثمانينات ثم بدأت بوضع الخطط الخمسية الأولى (٨٢ - ٨٧) وتلتها الخطط الخمسية فى تكريس الاستثمارات اللازمة لتحقيقها وطبقاً لذلك ولتغطية احتياجات طبقات الشعب المختلفة فقد خصصت الدولة القروض الميسرة اللازمة لتغطية تكلفة إنشاء الوحدة السكنية وتملكها بسعر التكلفة وتقسيط القرض على ثلاثين عاماً بفائدة بسيطة بدأت بـ ٤ ٪ وتدرجت إلى أن وصلت ٦ ٪ وبدأت بقرض ٨٠٠٠ جنيه وتدرج الى ١٥٫٠٠٠ جنيه تدرجاً مع ارتفاع تكلفة الإنشاء وتحملت الدولة قبل ذلك فرق التكلفة بسعر الفائدة المدعمة عن الفائدة السارية بالبنوك الاقتصادية .

ولقد انتهج القطاع الخاص نفس منهجية الإنشاء بتوفير مسكن بنظام التمليك ولكن طبقاً للأسعار الحرة ومع ازدياد ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع ازدياد الطلب على الوحدة السكنية وجدت الدولة نفسها من الصعوبة بما كان الاستمرار فى تخصيص القروض اللازمة لتوفير الإسكان اللازم فى ظل ارتفاع تكلفة الإنشاء المستمرة وعليه فقد رأت الدولة أنه لابد من الرجوع إلى مشاركة القطاع الخاص لاسيما فئة المدخرين لإنشاء الوحدات السكنية اللازمة لهم ولغيرهم الأمر الذى كان سارياً قبل الخمسينات ولتشجيع هذا الاتجاه فقد اتجهت الدولة إلى مراجعة القوانين الحالية التى تحكم عملية البناء وعزفت اللجان الفنية لعدة سنوات لتعمل على تعديل وخلق تشريع جديد يتوائم مع احتياجات الجمهور انطلاقاً من تسهيل استخراج التراخيص اللازمة للبناء والبعد عن التعقيدات الادارية التى كانت تتحكم فى استخراجها وتقليل عدد المستندات اللازم تقديمها وخفضت قيمة الرسوم والالتزام باستخراج التراخيص فى مدد محددة وتخفيض هذه المدة إلى شهر بدلاً من شهرين بالإضافة إلى وضع الضوابط الفنية اللازمة لإحكام عملية البناء من توفير مهندس مسئول عن تنفيذ الأعمال ومقاول مقيد بسجل اتحاد المقاولين طبقاً لحجم الأعمال ونوعياتها أو بسجل مكتب مقاولى القطاع الخاص فى حالة انخفاض الأعمال عن ٥٠٫٠٠٠ جنيه بدلاً من تشغيل مقاولين ليست لهم هوية أو مسئولية وقد ألزم القانون الجديد ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المعدل للقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المنشآت التى تزيد عن ١٥٠٫٠٠٠ جنيه بمراجعتها بمعرفة المجمعة العشرية على مستوى المحافظات جميعها

إحكاماً للرقابة الهندسية على تصميم الأعمال بالإضافة إلى تعظيم دور جهاز التفتيش الفنى للرقابة على استخراج التراخيص ومطابقتها للأصول الهندسية ومطابقتها للارتفاعات القانونية واحترام خطوط التنظيم وتوفير الجراجات اللازمة طبقاً للقانون وخلافه .

وقد تصدى القانون المعدل للمخالفات بحسم فقد جعل المخالفة طبقاً للمادة ١٦ من القانون عن طريق أمر إيقاف من المهندس المختص يعتمد فى مدة أقصاها ١٥ يوماً من المحافظ ويخطر بها المالك بعدة أساليب من ضمنها الإعلان واللصق على العقار طبقاً لنص المادة ٢٨ من اللائحة وفى حالة عدم تنفيذ الإزالة فى المدة المحددة المذكورة بأمر الإزالة تقوم الجهات المعنية بالإزالة بمعرفتها فوراً .

كما جعلت الإزالة فورية بدون أمر إيقاف فى يد المحافظ المختص فى الحالات الخمس الآتية : -

- تجاوز الارتفاع القانونى .
- التعدى على خطوط التنظيم .
- عدم احترام قانون الطيران المدنى .
- عدم توفير أماكن الجراجات .
- البناء على أرض تعتبر أثراً .

كما عظم القانون من العقوبات الرادعة على المخالفين وجعل الغرامة المالية واجبة السداد فى جميع الأحوال .

ولم يكتف بوضع ضوابط لضمان سلامة المنشآت بل تطرق أيضاً الى إعطاء طابع مميز للمبانى وذلك من خلال إطلاق يد المحافظين كما جاء فى المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية فى تحديد طابع البناء المتمثل فى لونه ومظهره وإنشائه وإنشاء البواكى والممرات المسقوفة وخلافه مما يشارك ويساهم فى خلق طابع معمارى متميز فى المحافظات .

ومن منطلق دفع عملية الاستثمار فى مجال البناء فقد صدر قانون ٤ لسنة ١٩٩٦ لجعل العلاقة بين المالك والمستأجر علاقة حرة يحكمها القانون المدنى والعرض والطلب وذلك

دفعاً للاستثمار فى هذا المجال دون قيود أو محاذير وقد بدأ ظهور بوادر ثمرة هذا القانون بدخول مالكى العقارات فى تطبيق هذا القانون عن طريق عقود حرة تحكمها رغبة الطرفين .

ولابد ان نعلم أن نظام الايجار لن يعمم بقانون على القطاع الخاص ولكنه يظهر فى ظل خلق المناخ المناسب لهذا المجال من الاستثمار .

ولضمان عدم هدم المنشآت ذات الطابع المعمارى والتاريخي المتميز حفاظاً على تراثنا وهويتنا جارى تعديل قانون الهدم لتحقيق التوازن بين الحفاظ على تراثنا الحضارى المعمارى وأيضاً تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الحيز المكانى الضيق فى إعادة الإنشاء .

وفى مجال تشجيع البناء وتوفير المساكن جارى دراسة قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ وتدعيم الجمعيات الأهلية التى تمثل مساهمة كبيرة وفعالة من الأفراد والجماعات وذلك من خلال ١٦٠٠ جمعية على مستوى الجمهورية لتوفير المسكن المناسب والملائم بالسعر المناسب .

وانطلاقاً من تعميم الاستفادة على جبهة عريضة من المواطنين لاسيما الشباب منهم فقد جعلت القروض للوحدات السكنية فى حدود ٧٠ متراً مسطحاً حتى تعم الفائدة على جبهة عريضة من المستفيدين .

وحيث أن الدولة بها ثروة عقارية كبيرة لابد من الحفاظ عليها ونتيجة لتتابع قرارات تخفيض وتحديد الايجارات أصبح عائد هذه العقارات لايفى باحتياج أصحابها وأصبح عدم صيانة هذه المنشآت يهدد سلامتها وضياع هذه الثروة .

ومن هذا المنطلق تقوم الوزارة حالياً بإعادة دراسة قانون اتحاد الملاك وتدعيمه بالضوابط اللازمة لتعظيم دور هذا الاتحاد فى أعمال الصيانة والخدمات اللازمة بهذه العمارات بالإضافة الى إنشاء اتحاد شاغلى العمارات القديمة والمؤجرة أو المؤجره وجزء منها تمليك مدعماً بالضوابط القانونية التى تعمل على استخدام هذه الاتحادات فى الحفاظ على هذه العقارات كل ذلك يؤدى فى النهاية إلى توجيه التشريعات المختلفة فى خدمة إنشاء وصيانة العقار وهو الوحدة السكنية اللازم توفيرها للمواطن .

نـــــــدوة

العمـارة والنـاس

قاعة الندوات بالمجلس الاعلى للثقافة

٩ ش حسن صبرى - الزمالك

١٤ مـــايـــو ١٩٩٦

العمارة والناس

قاعة الندوات - المجلس الأعلى للثقافة

كلمة الأستاذ الدكتور / زكى حواس

الزملاء المعماريون وضيوفنا الأفاضل

يسرنى أن نفتتح الندوة السنوية للجنة العمارة لعام ١٩٩٦ بالمجلس الأعلى للثقافة بعنوان

« العمارة والناس »

ناقلاً لكم تحيات الأستاذ الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة مع تمنياته القلبية لكم ولنا جميعاً بالتوفيق فى مسارنا ومرحباً بالأستاذ الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة وصاحب الفضل فى إثراء الطاقة التى تستمدها منه لجنة العمارة فى كل أوجه نشاطاتها .

« المعمارى والناس » عنوان قصير ومختصر لحلقة من منظومة الندوات واللقاءات الفكرية وحلقات النقاش وشملت :

- عمارة الطبقة المتوسطة .
- العمارة والحضارة .
- لغز الحضارة المصرية .
- النيل فى عيون مصر .
- عمارة القرن ٢١ .
- العمارة والعمران فى القرن ٢١

كان موعد ندوتنا « المعمارى والناس » الثلاثاء ٢٣ / ٤ / ١٩٩٦ الذى صادف توقيته عقد ٤ مؤتمرات معمارية وهندسية فى نفس اليوم والساعة وأنفك عقد المعماريين ليتفرقوا متشرذمين فيذهب بعض من كل إلى مؤتمر ما بحسب قربه إلى عقلة أو قلبه أو مسكنه :

العمارة والطاقة - العمارة الخضراء - التعليم الهندسى والمعمارى - العمران والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ومن حاول منا اللحاق بأكثر من اجتماع كان نصيبه فى طعام الغداء والبوفية المفتوح يفوق تحصيله من ثمار النقاش أو محاولته ولو بالنية فى إثراء الفكر والرأى .

ولكن كان لدينا بلجنة العمارة من الشجاعة أن نبادر بتأجيل ندوتنا إلى اليوم الثلاثاء ١٤ /١٩٩٦/٥ مع تكرار منا شدتنا للجهات المعمارية المتعمدة أن تجدول أنشطتها عبر العام حتى لاتتداخل وتتشابك بما يختزل النشاط المعمارى العام لمنسوب لايولد طاقة ولايحدث أثراً بينما نحن نعرف الجهد الفائق الذى تبذله كل جهة معمارية والغايات الكبيرة التى تستهدفها وكلها جهات خليقة بأسلوب الفريق المتعاون أن تحقق معا انجازات الألفية الثالثة لمصرنا الغالية .

ولعل بعض كلامى ينصب أيضاً على لجان مجلسنا الموقر فى مجالاته المختلفة أحسبنى فى كلمات قصيرة أود أن أنقل بعضاً من فكرى أمامكم عن المعماري والناس فى نقاط أربعة محددة :

موضوع اليوم :

١ - إن موضوعنا اليوم فلسفى له طرفى نقيض لايلتقيان ولكل طرف من يؤيده ويعتنق مبادئة عن يقين واقتناع :

هل دور ومسئولية المعمارى فى مجتمعه دور المبشر بحياة أفضل ويتولى صياغة الكيان العمرانى وعناصر المعمارية بكل ما يعبر عن إبداعه وخيال فكره وقدرات العصر كى يوطن المجتمع نفسه فى الكيان المبتكر ويعيش أفراده حياتهم كما رسم وخطط لهم المعمارى المبدع الحكيم .

فيسعدوا ويسعد لسعادتهم كما سطر الدكتور أحمد صدقى الجانى فى كلماته عن المثقف والثقافة والمجتمع :

كثيرة هى هموم المثقف العربى ، وكبيرة هى طموحاته فى هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ونحن على أبواب القرن ٢١ وتقبل على النفس ما يصيبه من إحباط حين تتبدد آمال رائع شعورها بالانتشاء حين تتحقق أحلام أم أن مسئولية المعمارى بلورة كل ما درسه من أصول التصميم وأركان الإنشاء ونظريات الجمال وجماليات المعمار واقتصادياته مدعوماً بالمعرفة والمعلومات فى كل مجالات الهندسة والتكنولوجيا والبيئة والاجتماع والإدارة وعلم النفس ليضع كل ذلك مركزاً فى خدمة المجتمع بعد أن يحلل حياة أفراد وأسر هذا المجتمع ويحدد احتياجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم وفى ضوء التقاليد والقيم والسلوكيات والعادات كى يضع كل ذلك فى الهيئة المناسبة وبالأسلوب المهنى والهندسى المعمارى الذى أنفق عمره واكتسب خبرته فى تعليم أصوله والتعميق فيه ؟

٢ - الشخصية المصرية المعمارية :

يحلو لنا أن نتبارى لبعضنا فى نقاش متصل الحلقات يهدر أحياناً فى زئير ويخفت أحياناً أخرى كموسيقى ناعمة النغمات عن ذلك فى موضوع التراث والمعاصرة أو الأصالة والحداثة .

إن الشخصية المصرية نتاج لإبداع العصر فى كل مكان وفى كل الفنون أياً كان مجالها ومن مجموع إبداعات فنون الأدب والشعر والفنون التشكيلية والمسرح والسينما وأيضاً العمارة يخرج نتاج الإبداع القومى الشامل وتولد الشخصية المصرية فكل تلك الفنون إنما هى لهجات تعبير مختلفة المنابع للغة فصحى واحدة هى لغة الفنون وحضارة العصر .

قال الشاعر أحمد فؤاد نجم « التاجر عندما يفلس يبحث فى دفاتره القديمة والمعنى واضح وخارج لايحتاج إلى تعليق ورد عليه صديق حاضر « من ليس له ماض لامستقبل له » ونحن المعماريون لن نقلد ما بالدفاتر القديمة كما أننا فكرنا من الصغر إنما الماضى نستوحيه ونستلهم بذرة الإبداع فيه والمستقبل نوظف فكرنا وخيالنا وآمالنا وكل مقدرات عصرنا نحوه .

وكما قالت منى حلمى عضوة اتحاد الكتاب فهناك عناصر عديدة تدخل فى تشكيل الهوية وضع الشخصية الأصلية لأى شعب أو مجتمع حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة هذا الشعب وقيمه ومبادئه .

٣ - مستقبل العمارة والعمران فى مصر لمائة سنة قادمة :

الموضوع لا يحتاج لمحاضرات وندوات . بل يحتاج إلى عمل ومزيد من العمل ولذا فقد أسعدنى فى ندوة العمارة والطاقة رد فعل المعماريين الشبان حين طالبت المتحدثين بأن كم من ينقد مجالاً ما عليه أن يقدم حلاً له وأضفت أن المفكرين القياديين من معماريينا تضمن مشروعاتهم ما ينادون به من تطوير وأن يكون سبيل الدعوة إلى التطوير فى قلب المعارض المعمارية وبالرسم والتصوير والنماذج المجسمة إرساء لقواعد راسخة وواقعية للمعانى التى ننادى بها والطبيعى أن الإنسان الذى يعمل ولبذل الجهد والطاقة والفكر ليس لديه فائض منها ينفقه فى توافه الأمور ونقد عمل الآخرين بأسلوب النقد للنقد وليس النقد للتقدم والارتقاء وهناك من يعملون وهناك من لا يعملون ويضرهم أيضاً أن يعمل الآخرون .

٤ - كلما ازداد الليل حلكة اقترب الفجر

وبزوغ الفجر يعنى قرب سطوع الشمس

إن حديثنا عن العمل المتواصل من أجل إلحاق مهنتنا بحضارات العصر ودفعنا لشباب المعماريين إلى ميادين التكنولوجيا وثورتها المتطورة واستخدامات الكمبيوتر وأسس

الجودة الشاملة وعقلانية النظرة لقوانين البناء وانضباط العلاقة الثلاثية لأطراف البناء ونظريات الارتقاء والتجديد والحفاظ والترميم والتجميل والصيانة بالإضافة إلى تعظيم دور القيم والتقاليد والسلوكيات والعادات كمؤثرات على التصميم المتفاعل مع علم النفس والاجتماع وعلوم البيئة والاقتصاد والإدارة كل ذلك يعكس اهتمامنا بالإصلاح والتقدم ويضيئ من الأمل فى المستقبل كان لايخفت منه أى قدر من إبداء عدم الرضا بما هو حال بيننا من حال .

وبهذة الرؤية المشرقة ستبزغ علينا خلال سنوات عمارة الانتماء التى لا يصممها إلا مصرى يعيش على أرض مصر ويحيا حياتها مرتبطاً بتاريخها كما يقول الأستاذ الدكتور يوسف نوفل تحت عنوان " ويسألونك عن التراث " والأستاذ الدكتور على رأفت بعنوان " التراث المعمارى سلسلة من منارات مضيئة فى ذاكرة الأمة " وأحب أن أشير لما ذكره الأستاذ فهمى هريدى عن كذبة إبريل الثقافة من خير الاحتفال بغزو الحضارة الفرنسية لمصر على يد نابليون هى نكتة أقلقت الأستاذ مصطفى أمين والشاعر فاروق جويده وحسمها الصديق الفريد فرج وأيضاً مرتبط بجغرافيتها مستلهماً نبع عطاءها المتجدد .

الزملاء والضيوف الأفاضل :

إن مصر تدعونا للعمل وفى القرن ٢١ ستكون هناك شعوب تحيا وشعوب تعيش وستتحدث الشعوب المتنافسة فيه بلغة سباق التميز والتفوق الإبداعى والتعليم المتواصل الذى يرقى لأن يكون المشروع القومى لمصر كما قال يوسف جوهر " كم نسبة الجادين فى التعليم " وبلغة التصدى للمسئولية واحترام الوقت كما عبرت الأستاذة سكينة فؤاد تحت عنوان " حصاد الشوك " وكما كتب السفير الدكتور فتحى عمر أن " ليس من الحكمة أن نفرط فى أوقاتنا التى هى أعمارنا وكأنها متجددة لاتنتهى فقتل الوقت إهدار للعمر " .

الزملاء والضيوف الأفاضل :

إن لجنة العمارة تضع أمامكم خطتها لعام ١٩٩٦ لترجمة ٤ كتب أجنبية معمارية وتخطيطية وتأليف ٤ كتب مصرية فى نفس المجالات تتزايد اعدادها فى السنوات التالية وإصدار كتاب سنوى يضم الفكر المعمارى المصرى المعاصر وخاصة المعماريين الشباب وإقامة معارض والمشاركة فى الإعلام بأنواعه والتنسيق مع التجمعات المعمارية الموازية . لعلى قد أطلت ولعل حبى لكم ولفنى ومهنتى هو السبب .

١٩٩٦/٥/١٤

كلمة الأستاذ الدكتور / زكى حواس

مقرر اللجنة

كلمة الأستاذ الدكتور / زكى حواس

مقرر اللجنة

الزملاء المعماريون وضيوفنا الأجلاء

يسرنى أن نفتتح هذه الندوة للجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة بعنوان « العمارة والناس » ناقلاً إليكم تحيات الأستاذ الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة مع تمنياته القلبية لكم ولنا جميعا بالتوفيق فى مسارنا ، ومرحباً بالأستاذ الدكتور أحمد نوار الفنان الكبير . كما لا يسعنى إلا أن أشكر الأستاذ جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة وصاحب الفضل فى إثراء الطاقة التى تستمدها منه لجنة العمارة فى كل أوجه نشاطاتها وتشجيعه لها فى النشر والطباعة وتوفير جميع الإمكانيات .

« العمارة والناس » عنوان قصير ومختصر لحلقة من منظومة الندوات والحلقات الفكرية وحلقات النقاش التى شملت « عمارة الطبقة المتوسطة » وقد أثارت الكثير من الاهتمام وكانت مثمرة جداً بما دار فيها من مساجلات ونقاشات ، ثم ندوة « العمارة والحضارة » التى أفاض فيها المتحدثون وعلى رأسهم أ.د. سيد كريم . ثم « لغز الحضارة المصرية » وهى إحدى الندوات التى مزجت العمارة بالحياة وفتحت أذهاننا على جذور الشعب المصرى كما كشفت الاتجاهات غير السوية التى تهاجم بهامصر من خارج حدودها . ثم « النيل فى عيون مصر » وكان لقاءاً موسعاً تم فى مكتبة القاهرة الكبرى . ثم ندوتى « عمارة القرن ٢١ » و « العمارة والعمران فى القرن ٢١ » وموعدنا اليوم مع « العمارة والناس » كان موعده ٢٣ إبريل ولكن تصادف وجود مؤتمرات وندوات أخرى فى نفس اليوم فتفرق المعماريون ليحضروا بعضاً منها كل حسب اهتماماته . وكانت هذه المؤتمرات عن العمارة والطاقة ، ومؤتمر التعليم الهندسى والمعمارى ومؤتمر العمران والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى مركز بحوث البناء ، ومؤتمر التعليم الهندسى فى

جامعة القاهرة . فبادرنا فى لجنة العمارة إلى تأجيل ندوتنا إلى اليوم الثلاثاء ٥/١٤ مع تكرار مناشدتنا للجهات المعمارية المتعددة أن تجدول أنشطتها طوال العام حتى لاتتداخل وتتشابك بما يختزل النشاط المعمارى العام إلى منسوب لا يولد طاقة ولايحدث أثراً ، بينما نحن نعرف الجهد الفائق الذى تبذله كل جهة معمارية والغايات الكبيرة التى تستهدفها . كلها جهات خليقة – بأسلوب الفريق المتعاون – بأن تحقق إنجازات الألفية الثالثة لمصرنا الغالية .

لعل بعض كلامى ينصب أيضاً على لجان مجلسنا الموقر فى مجالاته المختلفة ، فمنذ أسبوعين كان لنا ندوة وقد تصادف تزامنها مع ندوات للجان أخرى ، ونحن نرغب فى حضورها والمشاركة فيها مثل لجان الشعر والفنون التشكيلية والمسرح فأرجو أن ننظم أنفسنا .

أحسبنى فى كلمات قصيرة أود أن أنقل إليكم بعضاً من فكرى أمامكم عن المعمارى والناس . مشكلة اليوم هى هل المعمارى الفنان الخلاق المبدع عليه أن يضع تصميماً بفكره وفنه وخياله ثم يقدمه إلى الناس فيحتويهم ويعيشوا فيه . فهو المبشر بالمستقبل وهو الخالق المبدع الذى يعرف مصلحتهم أكثر منهم وهو الذى يجذب الحضارة إلى الأمام . أم أنه مطلوب منه أن يتعايش مع الناس ليتعرف على قيمهم وعاداتهم وسلوكياتهم ثم يصوغ هذه الحياة فى صورة حسب الأصول المعمارية والفنية (سواء من الناحية الجمالية أو التقنية فهو مسئول عن الأثنين معاً) فمسئولية المعمارى هى موضوعنا اليوم .

وأحد مشاكلنا كمعماريين أننا نعرف كثيراً ونحن نحب بلدنا ونحب أن تتقدم ونود أن يكون لنا دور فى جذبها لآفاق المستقبل . ومشكلة المثقف العربى وبالتالى المصرى أصعب كثيراً من مشكلة المثقف الغربى ، لأن عليه مسئولية أكبر والحمل الذى يحمله أكبر . وقد عبر عن ذلك الدكتور أحمد صدقى دجانى فكتب عن المثقف المصرى يقول « كبيرة هى طموحاته ، وعسير مايصيبه من إحباط حين تتبدد آماله ، رائع شعوره بالانتشاء حين تتحقق أحلامه » . ومسئولية المعمارى هى بلورة كل مادرسه من أصول التصميم وأركان

الإنشاء ونظريات الجمال وجماليات المعمار واقتصادياته ، مدعوماً بالمعرفة والمعلومات فى مجالات التكنولوجيا والبيئة والاجتماع والإدارة وعلم النفس ليضع كل ذلك مركزاً فى خدمة المجتمع بعد أن يحلل حياة أفراد وأسر هذا المجتمع .

النقطة الثانية هى عن الشخصية المصرية المعمارية ؛ عقدت ندوة فى جمعية المهندسين المصرية وحضرها المعماريون وأساتذة الجامعات وقد قام أحد الزملاء المعماريين - وقد عاش فترة طويلة فى أمريكا وعاصر اتجاهات ما بعد الحداثة - بعرض سلايدز لفيلا ومجموعة سياحية ، وكان ما عرضه من وجهة نظرى يعتبر لوحات فنية جميلة جدا فهى تعكس الإبداع والتفكير والجدة والخروج عن المألوف والابتكار . ولكن عندما أنظر لها بالحس الإنشائى والواقعى والاقتصادى ومن واقع الاحتياجات الإنسانية التى يتطلبها الفرد فى بيته ، أتساءل إذا جاز أن يوجد مثل هذا الشئ بصورة فردية ، فهل يمكن أن يتكرر ليصبح مدينة .

لاشك أن الفكر والخيال لاحدود له ، فأنا معجب بتصميمات جمال بكرى واختراقه حاجز الزمن . والذين يدافعون عن هذا الاتجاه يدافعون عن اقتناع لأنه لابد أن يوجد من يجذب المجتمع إلى الأمام ، فالمجتمع حركته بطيئة ولابد من وجود مثل هذه الحركات حتى ينحاز إليها البعض ويحدث التقدم . وهذا مطلوب دائماً فالريادة تستلزم ذلك . ونحن نجد ذلك حتى فى التصميم الصناعى وتطوير موديلات السيارات .

أما بالنسبة للشخصية المصرية فإننا يحلو لنا أن نتبارى معاً فى نقاش متصل الحلقات يهدر أحياناً كالزئير ويخفت أحياناً أخرى كموسيقى ناعمة النغمات فى موضوع التراث والمعاصرة . ويحضرنى هنا رأى سمعته من الشاعر أحمد فؤاد نجم فهو يرى أن العودة دائماً إلى الشعر والزجل القديم هى إفلاس فكرى ، فلو كان هناك فكر جديد لظهر على الساحة . هل المطلوب هو الالتصاق بالتراث ؟ أم أنه يجب على الإنسان أن يتطلع إلى المستقبل دون أن ينظر وراءه ؟ أم أن هناك توازناً معيناً يربط الماضى بالمستقبل لأن الشجرة التى لاجذور لها لا تثمر ! .

وقد كتبت منى حلمى عضوة اتحاد الكتاب أن هناك عناصر عديدة تدخل فى تشكيل الهوية وصنع الشخصية الأصلية لأى شعب حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة هذا الشعب وقيمه ومبادؤه ، فإذا كنا قد تغيرنا فى الزمان أو المكان أو القيم أو المبادئ ، ولو تغيرنا كذلك فى الاقتصاد والاجتماع فلابد أن تتغير عمارتنا .

النقطة الثالثة تتعلق بمستقبل العمارة والعمران فى مصر لمدة مائة سنة قادمة ، هل كان العالم فى عام ١٩٠٠ يتوقع ما نعيشه اليوم وماوصلنا إليه فى العمارة فى وقتنا الحالى ؟

فى أوائل هذا القرن كان هناك صانع البناء المتقن لعمله فهو يكمل عمل المعمارى ، ولايكفى فقط وجود الفكر الإبداعى . تماما كما هو الحال فى الموسيقى ، فلابد للعازف أن يكون متقناً ومتمكناً من أدائه على الآلات الموسيقية لكى يؤدى معزوفات موسيقية جميلة متميزة .

وفى ندوة العمارة والطاقة كان هناك رد فعل شديد للمعماريين الشبان ملخصه أن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر ولاداعى للتباكى على الماضى والتراث . وهناك مثل صينى يقول « كلما زاد الليل حلكة اقترب الفجر » وهو واضح لايحتاج إلى تفسير . إذاً علينا بالعمل المتواصل من أجل لحاق مهنتنا بحضارة العصر ودفعنا لشباب المعماريين إلى ميادين التكنولوجيا وثوراتها المتطورة وأسس الجودة الشاملة وعقلانية النظرة لقوانين البناء ، فالقانون قد أثر على التصميم ووضع الكثير من القيود من حيث الارتفاعات والكثافات والمناور وخلافه ، وللأسف المعمارى ليس له دور .

وأيضاً العلاقة الثلاثية لأطراف البناء : المقاول والمهندس والمالك ، هى من المؤثرات المهمة فى عملنا . وعلينا تعظيم دور القيم والعادات والسلوكيات كمؤثرات على التصميم المتفاعل مع علم النفس والاجتماع وعلوم البيئة والاقتصاد والإدارة . كل ذلك يعكس اهتمامنا بالإصلاح والتقدم ويضئ من الأمل فى المستقبل مانرجو ألا يخبت منه أى قدر .

بهذه الرؤية المشرقة نتوقع أن تبزغ علينا سنوات من عمارة الانتماء الذى لايصممها إلا مصرى يعيش على أرض مصر ويحيا حياتها مرتبطاً بتاريخها . لقد كتب الأستاذ الدكتور على رأفت مقالاً بعنوان « التراث المعمارى سلسلة من المنارات المضيئة فى ذاكرة الأمة » وفيه أظهر الإبداع الذى حدث فى تجديد وتشغيل مبنى مثل متحف محمد محمود خليل وتوظيفه فى وظيفة أخرى ، وماكان هذا المشروع ليتم لولا وجود مساندة قوية جداً من صاحب القرار الذى يعطى الأمر ويوفر الميزانية ويتابع . ونود أن نسمع من الدكتور نوار عن الجانب غير المعمارى فى هذا العمل بخصوص إحياء التاريخ وكيف أنه جزء من حياتنا يجب أن نعتز به .

مصر تدعونا إلى العمل فى القرن الحادى والعشرين ، هناك شعوب تحيا وشعوب تعيش والفرق بينهما دقيق جداً . وستتحدث الشعوب المتنافسة فى هذا القرن بلغة سباق التميز والتفوق الإبداعى والتعليم المتواصل الذى يرقى لأن يكون المشروع القومى لمصر كما قال الدكتور يوسف جوهر ، كم هى نسبة الجادين فى العمل فى مصر والمقدرين لأهمية الوقت وأهمية الاستمرار فى التعليم ! . فليس من الحكمة أن نفرط فى أوقاتنا التى هى أعمارنا وكأنها متجددة ، فالعمر هو أغلى شئ يملكه الإنسان .

والمطلوب منا أن نغير مسار أسلوب حياتنا وفكرنا ، وعلى أساتذة الجامعات وكبار المعماريين مسئولية كبيرة أن يطلقوا العنان للشباب فى الفكر .

لجنة العمارة تضع أمامكم خطتها لعام ١٩٩٦ لترجمة أربعة كتب معمارية وتخطيطية وهذه تم فعلاً البدء فيها ، وكذلك تأليف أربعة كتب فى نفس المجالات . وفى العام القادم سيتضاعف العدد إلى ترجمة ثمانية كتب وتأليف ثمانية كتب . كما سيتم إصدار كتاب سنوى ضخم يضم الفكر المعمارى المصرى المعاصر وهذا يشرف عليه الدكتور همام سراج الدين ، كما أن أنشطة اللجنة تشمل إقامة المعارض وإسهامات أعضاء اللجنة فى الإعلام بأنواعه .

لعلى قد أطلت ولعل حبى لكم ولفنى ولمهنتى هو السبب . والسلام عليكم .

كلمة الأستاذ الدكتور/ أحمد نوار

كلمة الأستاذ الدكتور / أحمد نـوار

أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور زكى حواس لاختيارى لرئاسة هذه الجلسة رغم أنى غير معمارى ولكن أعمالى وإبداعاتى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمارة وقائمة على نظريات هندسية ورياضية ، بالإضافة إلى أن لى اهتمام كبير بفن العمارة وهى أم الفنون .

أقدم فى هذه الجلسة أ.د زكى حواس و أ.د. على رأفت و أ. جمال بكرى و أ.د. يحيى عبد الله لنتحاور حول المحور الأول : العمارة كانعكاس لشخصية المجتمع .

لقد تجاوز فن العمارة الحدود التقليدية فى العالم ، ولقد وصلت لى مؤخراً من الأرجنتين مجلة عن أحدث الصيحات فى العمارة فى العالم والفكر الجديد فيها الذى تجاوز كل المقاييس من حيث المستوى الجمالى والمستوى الوظيفى .

أرى أن القانون الطبيعى منذ بدء الخليقة هو جزء لايتجزأ من تحديد مقومات الشخصية فالمناخ الإبداعى للإنسان فى شتى مجالات الحياة ؛ فى العلم ، فى العمارة ، فى الاقتصاد ، فى الزراعة .... نجد فى هذا الإنتاج الإبداعى فى هذه المجالات أن القانون الطبيعى يحدد مقومات الشخصية وهى تختلف من عصر إلى عصر مروراً بالحضارة المصرية القديمة واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية وحتى الآن . كل منها لها مقومات وملامح وشخصية واضحة فى الفن .

أرى أن مصر فى العمارة فى الحضارة القديمة مروراً بباقى الحضارات كانت سباقة فى الإبداع الفنى بشكل كبير على مستويات الوظيفة والجمال . والفن المصرى القديم قد وحد الفنون جميعها فى فن العمارة ، ففى المعبد نجد سيمفونية معمارية . عمارة لها علاقة بالإنسان وبالطبيعة . فلسفة الحياة نفسها لها علاقة بالعقائد الدينية ، لها علاقة بالحياة الاجتماعية الاقتصادية ، فكانت الطقوس الدينية لها دلالات فلسفية فى العمارة . وكانت العمارة جامعة ، كانت هذه الفنون أكثر عمقاً فى تأكيد أهمية أن العمارة جامعة للفنون فى

حين أننا فى الوقت المعاصر هناك نوع من الخلل العام فى أهمية العمارة ، وأصبحت العمارة لاملامح لها .

وأنا هنا لا أطرح قضايا ولكن أود أن أسمع من المتحدثين رأيهم فى هذا المجال ولى تعقيب فى النهاية ، بالطبع العمارة تعكس المجتمع وهى كذلك تؤثر على السلوك الإنسانى اليومى بمعنى أن المكان هو الشخصية الحقيقية للمجتمع . فمكتب المهندس المعمارى يجب أن يعكس أنه مكان للإبداع وليست المسألة مجرد مجموعة من قطع الأثاث .

العمارة أصبحت لها دلالات فلسفية ولها سلوك وقنوات للتنوق الجمالى والثقافى من خلال التعامل معها . عندما نسافر فى الخارج وندخل مبنى جميل نندهش . وعندما كنت فى الكويت زرت مبنى صندوق الإنماء العربى وقد قام به ستة معماريين عالميين ، وهذا المبنى به إعجاز معمارى وإعجاز لتوظيف التكنولوجيا لخدمة المكان ففيه أكبر مسطح زجاجى موجود فى مبنى ، وهناك أيضاً الأشجار التى بداخل المبنى وعمرها ٦٠ سنة تدور بأجهزة لتتلقى أشعة الشمس على جميع جوانبها . إذا هناك إبداع ابتكارى من جانب المعمارى وهناك أيضاً الفلوس .

المكان يحرض الإنسان على أن يتعامل بسلوك أفضل . العمارة جزء لايتجزأ من التربية المعمارية والسلوك الإنسانى فى المجتمع . فعندما نعمل رصيف سليم سنعلم الناس كيف يتعاملون معه ويشعرون بوظيفة العمارة فى المجتمع . وعندما يحدث العكس يحدث خلل وتنمية سلوكية عكسية لما هو مطلوب . فالعمارة بكل مشتملاتها جزء لايتجزأ من حركة التنمية الثقافية الشاملة فى المجتمع .

أترك الفرصة للسادة الزملاء ، ثم نفتح بعد ذلك باب المناقشة .

كلمة الأستاذ الدكتور / على رافت

كلمة الأستاذ الدكتور/ على رأفت

لقد تعاونت مع الدكتور نوار كثيراً وقد وجدت فيه نعم المالك والموجه وكان له فضل كبير فى تحقيق النتيجة التى توصلنا إليها فى العمل الذى أشير إليه وهو متحف محمد محمود خليل .

أود ان أطرق موضوع اليوم من زاوية مختلفة ؛ سأقول أن المعماريين ليسوا فقط الفئة التى تعلمت العمارة الرسمية ، وإنما العمارة الغالبة والتى تشكل ٩٠٪ هى العمارة الشعبية . المعمارى الشعبى مبدع ومتلقى ، وعلاقة الإنسان بالعمارة بدأت بأنه مبدع ومتلقى وكان الإبداع على مستوى جماعى ، والمجموعة تطور احتياجاتها وهى أقدر على معرفتها ولذا فهى تنتج ما تحتاجه واستمرت لآلاف السنين . ومازال فى العالم كله العمارة الشعبية التقديسية الجماعية فى التفكير والإنتاج ولدينا أمثلة فى رشيد وفى النوبة وفى القصير وفى العريش . وهى عمارة تنتج عن احتياجات الشعب وهو الذى يطورها على مدى مئات السنين حتى يصل إلى الحل أو النسق كما ذكر كريستوفر ألكسندر عن النسق المعمارى ، ويستمر بعد ذلك فى الإقليم فتتواجد أنساق مميزة مثلما تواجدت فى رشيد والنوبة .

ومن وجهة نظرى أن العمارة الرسمية يجب أن تلتفت إلى العمارة الشعبية التى تخدم الجمهرة من الناس والتى قد تتحول إذا أهملناها إلى عمارة عشوائية . فالعشوائية التى تشكل نسبة كبيرة جداً من مساكن القاهرة هى أصلاً عمارة شعبية لم توجه التوجيه السليم من الدولة ومن المعماريين . ولاشك أن عملية أن يقوم الإنسان بالبناء بنفسه شئ مهم جداً لأنه إشباع حب البناء فى ذات الإنسان وهذا شئ تقديسى دينى ويعتبر احتفالية عندما يبدأ فرد فى البناء وتشاركه الجماعة فى الاحتفال ببدء البناء ومساعدته فى العمل نفسه . وفى أنحاء العالم كان هذا التقليد متبعاً وأنتج عمارة لها مذاقها الخاص وقدكتب عنها الكثير ونحن نعجب بها . فالنوبة مثلاً لم يتدخل فيها معمارى ، وفيها جمال

وتكنولوجيا وقد رأى ذلك فيها حسن فتحي واستخلص منها بعض الدروس المعمارية التى استفاد منها العالم المعمارى الرسمي . وكذلك لابد أن نذكر معه اهتمامات رمسيس ويصا واصف وكريستوفر ألكسندر .

وعندما بدأ وجود معمارى رسمي ، جاورت العمارة الرسمية العمارة الشعبية وبدأت تفرض رأيها على التطور المعمارى وغالباً مايكون هذا الرأى مستغرباً وغير متوافق مع الحاجات الإنسانية لأننا كمعماريين نبنى بدون أن نشعر بالمتلقى . وإنما نبنى على أساس بعض الإحصاءات التى قد تلخص لنا بعض التصورات والافتراضات عن طلبات هذا المتلقى . وفى ٩٠٪ من أعمالنا يكون المتلقى مجهلاً فيما عدا الأعمال الخاصة . يقوم المعمارى ببعض الاجتهادات المعمارية التى قد تكون بعيدة عن الواقع وهو فى هذا يفرض على المتلقى بعضاً من التصورات التى لاتصل إلى احتياجاته الفعلية . لكن الأصح أن يبنى الفلاح بنفسه دون أن يفرض المعمارى رأيه كما حدث فى الخمسين عاماً السابقة ، فما حدث هو أن عمارة الحداثة فشلت لأنها فرضت نفسها واتجاهاتها وذوقها على الذوق العام فرفضها وأسماها عمارة علب الكبريت .

واليوم نحن نرفض ما كنا ندرسه فى الخمسينات من أعمال رواد الحداثة ، لأنه حدث تطور طبيعى للنمو والاختلاف وحدث أن بدأت العمارة تتجة نحو الذوق الشعبى والاستجابة للناحية الإنسانية . وفى بعض الأحيان توجد بعض الآراء المفروضة (مثلما كانت هناك آراء مفروضة فى الأربعينات والخمسينات) . يتجه بعض المعماريين إلى عمل تشكيلات وتكوينات خاصة بعد أن قاموا بتحويرها لتتفق مع الذوق العام ومع الذكريات والمصاحبات والاحتياجات الإنسانية والتفضيلات .

واتجه البعض إلى أن يترك المستخدم ليقوم بأكبر دور ممكن فى تنمية المبنى الخاص به ثم يساعده من الناحية التكنولوجية . والاتجاه الآخر هو النزوع إلى الرمزية والرجوع إلى الكلاسيكية والرموز من التراث فتنتج عدة تشكيلات وتظهر كلاشيهات ومايسمى بالتلصيقية . والبعض تناول الجوهر فى العمارة المحلية .

وكل هذا يتعرض لدورات ، فأنا أؤمن بالدورات فعلاً فى التطور . فقد كانت العمارة الشعبية موجودة ثم طغت عليها العمارة الرسمية فى الستينات ثم عادت الشعبية فى السبعينات والثمانينات والتسعينات . وستأتى دورة قادمة فى محاولة للوصول إلى النواحى الجمالية من خلال التكنولوجيا والعلم . هناك اتجاهان متوازيان معاً ؛ الرجوع إلى التشكيلات القديمة والكلاسيكية سواء فرعونية أو إسلامية مثل أعمال جمال بكرى – مجد مسرة – الدهان – عادل مختار . وهم يحاولون الوصول إلى الطابع المحلى وإلى الأشكال التى فى وجدان الناس وليست الأشكال التكعيبية أو المجردة أو البسيطة . فقد رفع سابقاً شعار « الأبسط هو الأجمل » أو شعار « الخلو من الزخارف » واليوم هناك محاولة للوصول إلى وجدان الشعب لكى تكتسب العمارة المعاصرة النواحى الإنسانية التى تشعر الفرد المستعمل بأنه يعيش فى الجو الملائم له . وسيحدث فى المستقبل أن تدور الدورة ويعود الاتجاه التكنولوجى . فالمسألة تتأرجح بين تقديسية شعبية دنيوية تكنولوجية . بين هذا وذاك سيحدث التطور وتظهر اتجاهات أخرى قد يبدأها فاروق الجوهرى مثلاً . ومن الواضح أن الاتجاهات الشعبية أيضاً ستستمر وقد تطغى عليها الاتجاهات التكنولوجية بعد فترة من الزمن .

على المعماريين إذاً أن يوجهوا الاتجاهات الشعبية ولاداعى للتعالى والبعد عن المجتمع ، وقد يكون فى هذا إصلاح للمجتمع .

كلمة المهندس / جمال بكرى

كلمة المهندس / جمال بكرى

أتصور أنه من الأفضل فى هذه الندوة أن يكون غير المعماريين أكثر من المعماريين لأن الأصل فيها أنها ندوة عن العمارة والناس . وأفضل أن نفتح مجموعة محاور نتحاور حولها :

أولا - الذاتية والموضوعية : هل أستطيع كمعمارى أن أكون موضوعياً حقيقة فى بحثى عن دور المعمارى فى المجتمع أو فى تحديد العلاقة بين المعمارى والناس .

ثانيا - المتغيرات والثوابت : هل نحن نعيش فى عصر نستطيع أن نقول أن هناك ثوابت أم أن المتغيرات أصبحت تأكل الثوابت نتيجة الثورة الإعلامية فى العالم .

ثالثا - الهوية : وهى مشكلة المشاكل ، أين الهوية ؟ وأين التعبير الصادق عن الناس ؟ وأى ناس ؟ فهناك كرنفال فى الشارع المصرى . هل نستطيع اليوم أن ننتج عمارة واضحة المعالم مثلما كان يحدث فى الماضى ؟ ، حيث كان من السهل تمييز العمارة الهندية عن العمارة المصرية القديمة عن العمارة اليونانية وهكذا . هل يمكن أن تكون العمارة الحديثة ذات ملامح واضحة تظل بصمات تاريخية ؟ .

سنجد دائماً قلة متفائلة وكثرة متشائمة وهذا شئ طبيعى فى كل عصر . هناك بعدين أساسيين يحددوا إلى حد كبير كل شئ فى حياة الناس : الضرورات الوجودية والاحتياجات الإنسانية . إلى أى مدى تعبر العمارة عن الضرورات وعن الاحتياجات .

والعماراة تعتبر رداءاً ترتديه الأسرة أو المجتمع . هل استطاع المعمارى أن يعطى للناس رداء احتياجاتهم الحقيقى أم أنه يفرض رأيه بحكم غريزة تحقيق الذات رغم رأى الناس ، هذه نقطة نحتاج إلى أن نراجعها .

بالنسبة للمحددات المكانية والتغيرات الزمانية نجد أن البعد المكانى يكاد يكون ثابتاً فالجو والتضاريس ثابتة ، بينما الزمان يطرح متغيرات . بين هذا وذاك ماذا يحدث للعمارة وكيف تكون العلاقة ؟ . لونظرنا فى القاهرة سنجد تقارب بين مايحدث فى القاهرة ومايحدث فى أى عاصمة من عواصم العالم فالفنادق مثلاً متشابهة ، وكلما بعدنا عن القاهرة تظهر أكثر خصوصية الناس وطبيعتهم المتغيرة من مكان إلى مكان ، ففى النوبة نجد عمارة واضحة جداً تعبر عن مجتمع معين .

الأغنياء فى بلدنا يعيشون فى اغتراب كامل ؛ مساكنهم تقليد لما يحدث فى حضارات أخرى سواء قديمة أو معاصرة . فالشخص عندما يختار مسكنه يفعل مثل مايفعل عندما يشترى ملابسه من بيوت أزياء عالمية ، فهو دائماً مغترب .

وفى النهاية العمارة سجل تاريخى وكتاب يسجل كيف كان الناس يعيشون وكيف كانوا يفكرون وما هى تقاليدهم وعاداتهم وقيمهم . فهى سجل فعلاً ولكن تحتاج إلى فك الشفرة ، ويستطيع أى إنسان لديه القدرة على فك الشفرة أن يتعرف من هذا السجل على كل شئ .

ورغم مانراه من اتجاهات مختلفة فى العالم ، فإنى أطرح تساؤلاً لأنه يخيل إلى حسب تصورى أنه فى كل عصر من عصور التاريخ كان يوجد حوار بين الناس وهم يرون أعمال المعماريين مختلفة عن بعضها بينما بعد ألف سنة قد يأتى من يقول أنها متشابهة دون أن ندرى ! وأن الاختلافات أقل جداً من الأشياء المتشابهة .

التساؤل الأساسى الذى أتصور أن هذه الندوة قائمة عليه هو هل يؤدى المعمارى دوره فى مجتمعنا أم لايؤديه ؟ وإذا كان لايؤديه فلماذا ؟ . هذا محنة كبيرة أن فئة معينة عليها أداء دور اجتماعى معين ولاتقوم بأدائه . وهذة ليست قاصرة فقط على العمارة ولكنها فى كل مظاهر الحياة فى مصر . فالفنانون يقيمون معارضاً يكونون هم فقط روادها والمعماريون يقيمون ندوات يتحدثون معاً فيها ، وهناك انفصام إذ لاتوجد علاقة جدلية حميمة بين المعمارى والناس . ما سببها ؟ هذه قضية مهمة جداً .

نقطة أخيرة أطرحها وهى أنه هناك ضرورات وجودية لابد أن تعبر عنها العمارة وهناك احتياجات إنسانية فلابد أن يعبر الإنسان عن ذاته وعن قيمه وعاداته ومفاهيمه وخصوصيته كإنسان . واقع الأمر أنه كلما تضيق الحياة ويدخل المجتمع فى دورة الانحدار تصبح الضرورات هى المسيطرة وتصبح غريزة الأخذ هى المتفوقة فى المجتمع . وكلما دخل المجتمع فى دورة تطور و رقى نجد أن الاحتياجات الإنسانية تكون أكثر سيطرة وتزداد غريزة العطاء فى المجتمع . هذه قضية نحتاج أن نبحثها ، فإذا كنا فى دورة انحدار فما هو دور المعمارى فى أن يعكس هذه الدورة لتكون تقدم وتطور .

هذه مجموعة الأشياء التى أرى أن نتحاور حولها ، وسأحاول سريعاً ؟ أن أسجل رأيى كمعمارى لدى خبرة حوالى ٤٠سنة من العمل المعمارى .

أولاً : لايمكن أن يتخلص المعمارى من ذاتيته وأن يفكر بموضوعية فهو أولاً وأخيراً فنان ، ربما تكون الموضوعية عنده ناتجة عن إحساسه الزائد بالمجتمع ولكنه فى النهاية هو إنسان تحركه الذاتية .

ثانياً : بالنسبة للثوابت والمتغيرات : لا شك أن المتغيرات تطغى وستطغى أكثر على الثوابت . ولاأستطيع اليوم أن أقول ماهى هوية المجتمع ولكنها التلقائية ، فلو استطاع الإنسان أن يعبر بتلقائية ستكون هذه هى هويته . ولكن فى الواقع أن معظم المعماريين – مثل كل المهن – يتفوق داخلهم إما الاغتراب فى الحضارة أو الاغتراب فى الردة أكثر مما يمتلكون من القدرة الحقيقية على امتزاج هذا معاً أو الشجاعة التى تجعلهم يعبرون بتلقائية .

ثالثاً : بالنسبة لموضوع الضرورات والاحتياجات : الضرورات الوجودية واحدة ولكن مايجعل العمارة تختلف من مكان لآخر هو مدى قدرة المعمارى على التعبير عن الاحتياجات الإنسانية التى تعطى الطابع والشخصية لأى فن أو عمل .

لو تكلمنا عن موضوع العلاقة بين الأغنياء والفقراء فى مجتمعنا ودور المعمارى ، سنجد أن المعمارى مازال بكل أسف رغم تغير العصر فى أغلب الأحوال هو خادم الطبقة

الفنية . وهذه محنة كبيرة جداً لايمكن أن نتغلب عليهافجأة لأن مجتمعنا مازال فى دورة انحدار تحرك الإنسان فيه غريزة الأخذ أكثر مما تحركه غريزة العطاء .

ماذا سيقول عنا التاريخ فى زمننا الحالى ، معظمنا يرى أن التاريخ سيظلمنا . لست أدرى كيف أحكم الآن خاصة وأن المعماريين فى مصر يكافحون كفاحاً قاتلاً من أجل أن يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً . وفى واقع الأمر هم ليسوا قادرين على عمل شئ ، لأن أخطر مافى مجتمعنا هو الانفصام وعدم وجود العلاقة الحميمة بين الناس والمختص . هناك عدم ثقة ، ومن خلال تجربتى يندر أن يأتينى من أصمم له ويكون لديه أى إلمام أو إحساس أو فهم للتطور المعمارى الحادث فى العالم وهو بالمناسبة ليس نزوات وإنما اتجاه سائد يعبر عن احتياج حقيقى وتكنولوجيا العصر وقيمه المتغيرة دواماً والتى مهما حاول الإنسان ستجرفه فى النهاية . هذا الانفصام بين المعمارى والناس أساسه الحقيقى أن المعمارى بالضرورة كل أبحاثه ودراساته ناتجة عما يأتيه من الاتجاهات العالمية التى مركزها أساساً من الغرب ، سواء الكتب أو المجلات ، فهو واقعياً مغترب عن مجتمعه .

فلو استطاعت الجامعات أن تبدأ فى تدريب الطالب بأن يذهب إلى وكالة البلح ويأخذ كمرة قديمة ولوح صاج وشباك وبعض قوالب الطوب ليمارس مايفعل الناس فى العشوائيات ، قد تكون هذه هى البداية لأن يعود المعماري لخدمة مجتمعه ولاتكون البداية مثل ماتعلمناه من طرز معمارية كلاسيكية . وكما قال أ.د. على رأفت فإن الإحصائيات توضح أن أكثر من ٨٠٪ مما يبنى فى مصر عشوائى . والعشوائية ليست قاصرة على الفقراء وإنما الأغنياء أيضاً يقومون بأعمال عشوائية ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى العمارات التى كان لها وضعها المتميز فى الثلاثينات والأربعينات . فقد أصبحت مشوهة وبها إضافات عشوائية . وهذه ظاهرة لابد من التوقف عندها ودراستها .

يبقى أن أقول أن هناك قنبلة موقوتة فى المجتمع وهى تمثل فجوة ضخمة بين طاقة المجتمع وحركته ، فالمجتمع ملئ بالناس المختصين القادرين وهم يمثلون الطاقة الكامنة ولكن حركة المجتمع لاتتناسب مع هذه الطاقة .

كلمة الأستاذ الدكتور / يحيى عبد الله

كلمة الأستاذ الدكتور / يحيى عبد الله

اساتذتى الاجلاء . زملائى الافاضل . السيدات والسادة :

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء المزيد من الضوء على قضية العمارة كانعكاس لشخصية المجتمع بغرض بلورة تصور واضح للعمارة باعتبارها فناً اجتماعياً . وسوف أطرح على سيادتكم بعض الأفكار التى أراها مرتبطة بهذه القضية فى مصر ، وسيكون عرض تلك الأفكار تحت العناوين الآتية :

- المقصود بشخصية المجتمع .

- المقصود بأن تصبح العمارة انعكاساً لشخصية المجتمع .

- المشاركون فى إيجاد البيئة العمرانية .

- الأسباب التى تعوق انعكاس شخصية المجتمع فى المعمار والتى ترجع إلى بعض سياسات الدولة فى البيئة العمرانية .

- كيف يمكن تلافى الأسباب التى تعوق الانعكاس المنشود والتى ترجع إلى بعض سياسات الدولة فى البيئة العمرانية .

- الأسباب التى تعوق انعكاس شخصية المجتمع فى المعمار والتى ترجع إلى المعمارى والعمرانى .

- كيف يمكن تلافى الأسباب التى تعوق الانعكاس المنشود والتى ترجع إلى المعمارى والعمرانى .

- كيف يتيح المعمارى والعمرانى لنفسه فرصة لإيجاد معمار يمكن أن يطلق عليه فناً اجتماعياً ، وبالتالى يعكس شخصية المجتمع .

اولا : المقصود بشخصية المجتمع :

أقصد بها فى سياق موضوعنا الحالى مايعتقده المجتمع عن وجوده وما يترتب على ذلك من عادات وسلوكيات وتوجهات واهتمامات وأولويات وطموحات مشتركة لأفراده . وشخصيه المجتمع تتكون نتيجة التأثير المتبادل بين الخصائص الثقافية الآتية :

- مفهوم المجتمع للعدالة الاجتماعية .

- مفهوم المجتمع للسلطة العامة وحدودها وواجباتها .

- مفهوم المجتمع للحرية الشخصية وحدودها .

- مفهوم المجتمع للرأى العام وأهمية وجوده .

- مفهوم المجتمع للتربية والتعليم ودورها فى استمرار بقائه وازدهاره .

- مفهوم المجتمع للحقيقة ومجموعة الأفكار المصدقة لديه والمستمدة من مآثر الأولين ومن الدين ومن الأساطير ومن المعرفة القابلة للإثبات ومن المبادئ والنظريات والفلسفات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- مفهوم المجتمع لأصول التعامل بين الأفراد .

- مفهوم المجتمع للفن والجمال وكذا للأفكار والمعتقدات والقيم والمشاعر والمعانى التى يهتم المجتمع بالتعبير عنها .

إذا صح ما عرضته بخصوص شخصية المجتمع ، وإذا أخذنا فى الاعتبار الواقع المصرى الحالى فإنه يمكن أن نستخلص الآتى :

١ - أن هناك اختلافات واضحة بين أفراد المجتمع المصرى فيما يتعلق بالمفاهيم السابق ذكرها ، وأنه لا يوجد فى الواقع ما يمكن أن يسمى بمصرى قياسى ، وبالتالى لايوجد فى الواقع مايمكن أن يسمى بشخصية مصرية عامة يمكن أن تمثل جميع أفراد المجتمع .

٢ - أن المجتمع المصرى - شأنه شأن مجتمعات أخرى - يتكون من جماعات لكل منها خصائص ثقافية أى رؤية لتلك المفاهيم السابق ذكرها ، ومن ثم فلكل من تلك الجماعات شخصية خاصة .

٣ - أن التباين والاختلاف الملاحظ فى شخصية الجماعات التى تكون المجتمع المصرى هو سمة أساسية لهذا المجتمع حتى الآن .

ثانياً: المقصود بأن تكون العمارة انعكاساً لشخصية المجتمع :

بناء على ما تقدم يكون المقصود بتلك العبارة هو ضرورة أن تعكس الأماكن التى تدور فيها حياة جماعة ما المفاهيم والأفكار والمعتقدات والمصدقات والطموحات والاهتمامات المشتركة بين أفراد تلك الجماعة وذلك بجانب ماتعكسه أيضاً تلك الأماكن من أفكار ومفاهيم يرى جدواها فى تحسين أحوال تلك الجماعة وفى العمل على ازدهارها .

ثالثاً: المشاركون فى إيجاد البيئة العمرانية فى مصر حالياً:

المشارك الأول : المنتفعون بالمكان وهم فى الواقع المصرى الذين يتركون أقوى البصمات على البيئة العمرانية سواء بجهودهم الذاتية فى إيجادها أو بالتدخل عليها بعد إيجادها عن طريق غيرهم . ولعل البيئة العمرانية للمناطق السكنية التى يتم إيجادها عن طريق سكانها دون تدخل الدولة أو المعمارى تعكس إلى حد كبير شخصية هؤلاء السكان ، فهم يقيمونها تبعاً لأعرافهم ووفقاً لرؤيتهم وفهمهم للحياة . ولعل البيئة العمرانية للمناطق السكنية التى يتدخل عليها السكان بالتعديل والتغيير بعد إيجادها عن طريق الدولة والمعمارى لكى توافق احتياجاتهم وأفكارهم وطموحاتهم تعكس أيضاً قدراً من شخصيتهم . والشكوى المرتبطة بهاتين النوعيتين من البيئة العمرانية من حيث موضوع النقاش الحالى تأتى من جانب بعض العمرانيين والمعماريين وليس من جانب الأهالى ذاتهم

المشارك الثانى : الدولة باعتبارها واضعة لاستراتيجيات وسياسات عمرانية ولاشتراطات بنائية وأحياناً باعتبارها مخططة ومنشئة لمناطق سكنية .

المشارك الثالث : العمراني والمعماري باعتبارهما إما مشاركين في وضع الاستراتيجيات والسياسات العمرانية أو وضع الاشتراطات البنائية أو باعتبارهما مخططين ومنشئين لمناطق سكنية لحساب الدولة ، أو منشئين لعمائر الأهالي والدولة . والواقع الحالي المصري لأجزاء كثيرة من البيئة العمرانية التي تتدخل فيها الدولة والعمراني والمعماري يكشف عن قصور تلك الأجزاء من البيئة العمرانية في أن تعكس شخصية الجماعة التي تعيش فيها .

رابعاً : الأسباب التي تعوق انعكاس شخصية المجتمع في المعمار والتي ترجع إلى بعض سياسات الدولة في البيئة العمرانية :

يعد السبب الرئيسي في ذلك هو قصور فهم الدولة بشئون البيئة العمرانية وإصرارها على السيطرة والهيمنة على كل ما يتم بشأنها مع ضعف قدراتها على تحقيق تلك السيطرة بفاعلية وقد أدى ذلك إلى الآتي :

– طغيان المركزية في اتخاذ القرارات بشأن البيئة العمرانية وغياب الدور الفعال للسلطات والقوى الأهلية المحلية .

– التوحيد الزائد للتشريعات التي تحكم العمران والبناء رغم اختلاف ظروف البيئة الطبيعية في المناطق المختلفة وتباين الخصائص الثقافية للجماعات التي تقطن تلك الأماكن

– التخبط في تعديل تشريعات العمران والبناء وما قد أدى إليه من تناقضات في البيئة العمرانية .

– الاستبعاد والتجاهل الفعلي في أغلب الأحيان لرأي المواطنين في البيئة العمرانية التي يعيشون فيها وما أدى إليه ذلك من تفشي شعور عدم الانتماء لتلك البيئة وعدم الإحساس بالمسئولية وانحسار مبادراتهم الإيجابية نحوها .

– إفساد العلاقة بين المالك والمستأجر وما أدى إليه من تدهور حال العقارات وإحجام نسبة كبيرة من الأهالي عن الاستثمار في قطاع البناء بغرض التأجير وجعل ما يبنى

بغرض التأجير على مستوى متردٍ من جميع الوجوه ، لامحل فيه طبعاً لانعكاس شخصية المجتمع .

خامساً : كيف يمكن تلافى الأسباب التى تعوق الانعكاس المنشود والتى ترجع إلى بعض سياسات الدولة فى البيئة العمرانية :

– تفادى وضع سياسات شمولية فيما يخص البيئة العمرانية والحرص على تناول كل بيئة عمرانية حسب الظروف الطبيعية التى تحيط بها والخصائص الثقافية للجماعة التى تعيش فيها .

– تطوير نظام الحكم المحلى بما يجعله أكثر كفاءة وفعالية فى حل مشاكل البيئة العمرانية وتعبيراً حقيقياً عن ديمقراطية وحرية فعلية .

– الأخذ برأى المواطنين بشأن البيئة العمرانية التى يعيشون فيها باعتبارهم أول المنتفعين وأكثرهم .

– تشجيع المواطنين على تحمل مسئولية أجزاء كبيرة من البيئة العمرانية التى يعيشون فيها وعلى القيام بمبادرات إيجابية نحوها .

سادساً : الأسباب التى تعوق انعكاس شخصية المجتمع فى المعمار والتى ترجع إلى المعمارى والعمرانى :

– ضعف معرفة المعمارى والعمرانى بواقع الخصائص الثقافية لشرائح عريضة من المجتمع المصرى .

– تجاهل التباين والاختلاف الواقع فعلاً فى الخصائص الثقافية للأفراد والجماعات المقصودة بالخدمة المعمارية ، وبالتالى تجاهل التباين والاختلاف فى الاحتياجات النفعية والمعنوية لكل من تلك الجماعات فى المبانى المختلفة التى يحتاجون إليها فى حياتهم ، ومن ثم لجوء المصمم إلى تعميم الحلول تحت تأثير وهم أنها مؤسسة على خصائص ثقافية لمصرى « قياسى » أو « متوسط » فى حين أن ذلك المصرى غير موجود فى الواقع .

– تجاهل التغير الدائم الذى يحدث فى أفكار ومفاهيم ومعتقدات ومصدقات وطموحات الأفراد والجماعات وتجاهل حق الأفراد والجماعات فى أن يروا فى بيئتهم العمرانية مايعبر عن التغير الثقافى والاقتصادى الذى يعيشونه .

– طغيان انشغال المعمارى بتحقيق نزعات فكرية ذاتية أو مذهبية أو اعتبارات جمالية شخصية أو موضات ، أو انشغاله فى مساندة دعاوى ضرورة خلق طابع معمارى موحد للعمارة المصرية حتى وإن كان لايعكس شخصية الجماعات المصرية ، نقول طغيان ذلك كله على حساب تحقيق أن يرى الناس أفكارهم ومعتقداتهم ومصدقاتهم وطموحاتهم معبراً عنها بطريقة فنية فى الأماكن التى تدور فيها حياتهم . ولو تم ذلك لرضى الناس عن بيئتهم العمرانية ولنشأت تبعاً لذلك شخصية عمرانية ومعمارية مميزة فى كل من البيئات العمرانية تعكس الشخصية الثقافية للجماعات التى تعيش فيها كما تعكس التعددية الثقافية الواقعة فعلاً داخل المجتمع المصرى والتى كانت موجودة طوال التاريخ وسبباً فى ذلك الثراء الهائل فى التراث المعمارى والعمرانى الذى لايزال يجذبنا حتى اليوم رغم التقدم فى الإمكانيات التى نعيشها .

سابعاً: كيف يمكن للمعمارى تلافى الأسباب التى تعوق الانعكاس المنشود والتى ترجع إلى المعمارى والعمرانى ؟ :

عندما يعتبر المعمارى أن محدداته التصميمية لأى مشروع يجب أن تتضمن الآتى :

– الخصائص الثقافية للجماعة التى يخدمها التصميم .

– الأبعاد والحجوم اللازمة فى أماكن أداء الأنشطة طبقاً لطريقة أداء أفراد الجماعات المخدومة بالمعمار لتلك الأنشطة والأدوات والأجهزة التى يستخدمونها فعلاً لتلك الأنشطة .

– العلاقات الوظيفية التى يجب تحقيقها بين الأماكن المختلفة لأداء الأنشطة طبقًا لطبيعة الجماعة المخدومة بالمعمار فى أداء هذا النشاط .

- تحقيق إمكانية استيعاب التغير فى طريقة أداء الأنشطة فى حدود نفس الحيز المخصص للنشاط أو التوسع فى الحيز اللازم له لضم حيزات ملاصقة أو إضافة بناء جديد .

- الإطار المعنوى وقدر الخصوصية الذى يقبله أفراد الجماعة المقصودة بالخدمات المعمارية فى كل أماكن أنشطتهم .

- المعانى والمدلولات التى يربطها أفراد الجماعة بالهيئات التى يفضلونها فى الأماكن التى تدور فيها حياتهم .

- المزايا التى يراها أفراد الجماعة فى المواد والتقنيات التى يفضلونها فى إيجاد بيئتهم العمرانية ومدلول استخدام تلك المواد والتقنيات لديهم .

ثامناً : كيف يتيح المعمارى والعمرانى لنفسه فرصة لإيجاد معمار يمكن أن يطلق عليه فناً اجتماعياً ، وبالتالى يعكس شخصية المجتمع ؟ :

- رفع قدرته على فهم رؤية الآخرين للحياة .

- تقبل اختلاف الناس عنه وتقبل حقهم الطبيعى فى أن يعيشوا بالطريقة التى يفضلونها .

- التخلص من فرض رؤيته الخاصة للحياة على الآخرين .

وإيجاد هيئات مبتكرة أو علاقات وتركيبات جديدة لهيئات تقليدية تفتح آفاقاً لخبرة ومعانى ومدلولات جديدة يقبلها أفراد الجماعة باعتبارها إثراء لحياتهم وتعبيراً عن طموحاتهم وذلك بجوار ما قد يرى جدوى إضافته لتحسين حال الجماعة والعمل على ازدهارها .

الأسئلة والتعليقات

الأسئلة والتعليقات

ا . د . يحيى عيد

حدث تساؤل من المنصة أين الناس الذين نصمم لهم ؟ عماذا نتكلم ؟ الناس لايعرفون من هم المعماريون ! ما أثر هذا الكلام الذى قيل وما هو العائد ؟

ا . د . احمد نوار

عندما قلت إننى غير معمارى فأنا أعنى أنى لا أستطيع أن أصمم عمارة ولكن العمارة موجودة فى الشعر والأدب والقصة والفن التشكيلى والموسيقى . وقد أكدت على وحدة الفنون من خلال فن العمارة على مدى التاريخ . وهناك أيضاً نقطة أريد أن أذكرها أننا فى بينالى فينيسيا لعام ١٩٩٥ أستطعنا أن نشرك العمارة لأول مرة فى جناح الفن التشكيلى وليس فى فن العمارة وحصلنا على الجائزة الكبرى على العالم كله بعد مائة عام من تأسيس هذا البينالى . وخلال الشهور القادمة سيشترك معماريون شباب كان المركز القومى للفنون التشكيلية والمجلس الأعلى للثقافة قد رشحهم للاشتراك فى بينالى العمارة الدولى فى فينيسيا ، والمهندس جمال بكرى هو قوميسيير هذا الجناح .

الاستاذ صلاح منتصر

إنى لأسعد بحضور هذه الندوات خارج تخصصى ، ويشجعنى على الحديث أنى أمثل النصف الآخر من المحاضرة وهو الناس . سأقول تعليقات سريعة وردت فى خاطرى خلال استماعى لما قيل :

أعتقد أن الأعمال المعمارية غير العادية كانت موجودة على مر التاريخ ، وهى بصورة استثنائية ولو كانت مفيدة لكان من المحتم أن تستمر وتبقى كأشكال هندسية يتعامل معها المجتمع . وأتصور أن من أوائل هذه الأشكال الاستثنائية هو الهرم ولكن لم يتم تداوله .

وفى الفنادق هناك مبانى دائرية ولو كانت نجحت لانتشرت أكثر مما هو حادث فعلاً . أيضاً على سبيل المثال أوبرا سيدنى تصميم فريد فى شكله ومتميز .

هناك أشياء تمثل ثورات فى الفكر المعمارى ولو كانت لهذه الثورات فائدة دائمة استطاع المجتمع أن يضع يده عليها ، لكان قد اتخذها نموذجاً دائماً لاستخدامه . وبالتالى فالنماذج غير العادية تكون نوعاً من التفكيرات المرحلية ، وهذا يؤدى إلى سؤال أحاول أن أسأله للسادة المتخصصين : إذا كانت العمارة جزءاً من الفن ، وإذا كان الفن فى مصر يمر بمرحلة من المراحل نحن نعرفها ، والبنيان الفنى وصل عندنا إلى ما يسمى بالأغنية الشبابية ، فهل من الممكن أن نقول أنه هناك عمارة شبابية ! هل هناك تطور فى هذا المجال ! هل هناك العمارة المتدهورة !

أقول أن المعماريين أمامهم تحد كبير جداً ، فمصر مقيدة بمساحة محدودة من الأرض ، وعندما صدر قانون بتجريم تجريف الأرض الزراعية ومنع البناء عليها ، ماذا حدث ..... من أسهل مايمكن أن يصدر الإنسان القانون ولكن المشكلة عند التطبيق . فلابد من وجود وسيلة لحل مشاكل مصر السكنية وخاصة فى الريف . فهو يعانى حالياً من الزيادة السكانية . ولتلبية احتياجات هذه الزيادة فإن المواطن الريفى يعتدى على الأرض الزراعية ويحولها إلى مبانى . إذاً يجب أن يكون هناك حل معمارى . أنا أعتقد أن هذا تحدى حقيقى يواجه المعماريين فى مصر ، ليس على طريقة النوبة ولكن على طريقة الفلاح المصرى . وهناك من يتساءل هل العمارة تستجيب لمطالب الناس أم العمارة ترفع من سلوكيات الناس . وهو نفس مايقال عن الفن . هل الفن يأخذ من الشارع أم أن الفن يصنع الشارع ؟ . أيضاً أنتم كمعماريين مطالبون بأن تجيبوا هل إذا وصلنا إلى هذا الحد المتدهور من السلوكيات ، هل تكون مسئولية المعمارى أن يتمشى مع أذواق الناس المتدهورة أو يحاول أن يرفع من سلوكياتهم ؟

أ . د . على رأفت

هناك فعلاً العمارة الشبابية التى يتساءل عنها الأستاذ صلاح منتصر ، فهناك العمارة التهكمية Adhocism أو العمارة العفوية وهناك العمارة التفككية Deconstruction وهى العمارة الديناميكية التى فيها حركة وهى عمارة تبدو أنها غير متزنة وأنها فى طريقها إلى الانهيار . وما يحدث هو أن المصمم يعمل هيكلين أحدهما متزن ثم غشاء آخر من الخارج وهو الشكل الذى يبدو أنه غير متزن وسينهار . وهى محاولة للتجديد والتغيير والطرافة والخروج عن المألوف فهى العمارة الديناميكية المتحركة مثل الأغانى الشبابية فيها تصفيق ورقص ، داخلها ثابت وخارجها متحرك غير متزن . والإمكانيات التكنولوجية الحديثة تعطى هذه الفرصة . فيها شعور بلفت النظر والقلق ... وأمثلتها كثيرة فى اليابان وأمريكا وأوروبا ومن المعماريين فى هذا الاتجاه جيهرى وزها حديد وبوتا وغيرهم .

ا. د . أحمد نوار

الشكل المعمارى الهرمى هو نموذج لكل العصور ونحن لم نستثمره فى مصر . كل العالم بنى أشكالاً مستمدة من الهرم وأحيانا هرم مقلوب ، وهو شكل فيه إبداع حقيقى . والشئ الآخر أن النموذج الجيد ليس بالضرورة أن يتكرر ففى الفن عندما يكون هناك إبداع معمارى فى عمل فذ ، ليس بالضرورة أن يكون نموذجاً يقلد ، ولكن يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى به إبداعياً وإبتكارياً وفنياً . أو أن يكون فيه تحدى ذاتى وتحريض لإبداع نموذج آخر وهذا مايسمى بالتنافس الإبداعى فى مجال الفن والعمارة .

ا. د . عادل يس

أنا أشكر هذه الفرصة وأتمنى أن تتاح فرصة أكبر لزيادة النقاش . تكلم المهندس جمال بكرى عن ثلاثة محاور لتدور حولهم المناقشة وهم الذاتية والموضوعية – المتغيرات والثوابت – والهوية ، وأنا أتصور أن هناك شئ آخر وهو أن اليوم يختلف عما سبق من وقت الثورة الزراعية ثم الثورة الصناعية فيما بعد .... حدثت انقلابات فى المجتمع وتغيرات

طرأت على الأسرة .... بدلاً من الممتدة أصبحت الأسرة النواة ... وقد أثر ذلك على الشكل المعماري والعمراني . نحن الآن نتجه نحو الموجة الثالثة وسيؤثر التطور الرهيب في الاتصالات والمواصلات على شكل الأسرة والمجتمع وشكل البناء في العالم . والسؤال للمهندس جمال بكري ما هي توقعاتك للموجة الثالثة وتأثيرها على مصر ؟ .

المهندس جمال بكرى

كما ذكرت المتغيرات تأكل الثوابت ، وما يحدث الآن هو شبيه بطوفان نوح . فاليوم الطوفان لايسمح بوجود ثوابت لفترة طويلة وكل شئ متغير . أهم شئ يحدث فيه تغيير هو العمل الضخم الذي يحتاج الى مؤسسات ضخمة تحلل . الأسرة تتحلل .... حتى المفاهيم تتحلل ...ومصر مع كل قدراتها الفائقة أظن أنها أيضاً ستتغير .

المهندس صلاح حجاب

كل ماقيل كلام جميل ولكني أتصور أن عنوان الندوة كان يجب أن يكون العمارة للناس وليس العمارة والناس إلا إذا كانت هناك فرضية أن العمارة لاعلاقة لها بالناس . لكي نتكلم عن علاقة المعماري بمستخدم المنتج المعماري يجب أن نبدأ بالتعليم المعماري . أنا أتذكر في عام ١٩٥٤ كان الطالب المعماري يتعلم أولاً الطرز المعمارية الكلاسيكية (وليست الفرعونية) ، وكانت دراسة المعابد الفرعونية تتم في تاريخ العمارة . كان أول مشروع مودرن لنا كان فيلا فنان في الهرم . واستمرت نفس نوعية المشروع لمدة طويلة . وكان الأستاذ صلاح زيتون منتدباً للتدريس في هندسة عين شمس وعندما انتقد مشروعي قال لي هل عملت غرفة ملابس .... أي غرفة كلها دواليب ... وكان هذا بالنسبة لي مستغرباً جداً أن تخصص غرفة للدواليب ، فأنا أعتقد أن هذا المفهوم بعيد عن مفهوم الشعب المصري ، وأعتقد أن معظم الحاضرين ليس لديهم في منازلهم غرفة ملابس . هذا الانفصال بين الطالب الذي يتعلم ومتلقي المنتج مستقبلاً بدأ ونحن نتعلم .... ولاأعلم ما هو الوضع حالياً . هل البرامج التدريسية تعلم المعماري كيف يستجيب لحاجة المجتمع المصري في المنتج المعماري ، أم أنها تعطيه أشياء تقليدية وعندما يتخرج يفاجأ بأن عليه أن يتعامل مع نوعية أخرى .

أنا أتصور أن البرامج المعمارية لاتؤهل المعمارى المصرى ليتعامل مع الناس ، هل تعلم الطالب المصرى كيف يتعامل مع مجتمع ٣٦٪ منه تحت حد الفقر ! . ماذا علمناه ليكون منتجاً لمنتج ستستخدمه هذه النسبة ! . بعد أن يتخرج الطالب يواجه زبونا غير الذى افترض أن يراه . ولكن أحياناً يقابل ناس مغتربين فى أوطانهم ويطلبون أشياء للتقليد وليس للاستخدام .

هناك موضوع آخر وهو كيف نعلم رجال الحكم المحلى نوعية من المعرفة المعمارية والتخطيطية والفنية التى تجعل المواطن يتعايش ويشعر بكيانه داخل بلده .

بقى أن أتحدث عن المتلقين والناس ، فهناك دورية تصدر ربع سنوية فى اسرائيل (وهو مجتمع ٥ مليون) اسمها Design and Planning وهى مجلة قيمة جداً مثل المجلات الأوروبية والأمريكية ، ونصفها إعلانات . وعندما حسبنا إمكانية أن يصدر شىء مثل هذا فى مصر وجدنا أنه سيكون ثمنها ٢٠ جنيهاً وهى ربع سنوية ، فمن هو الزبون الذى سيشترى مجلة بـ ٢٠ جنيهاً ! أنا أتصور أن وزارتى الإعلام والثقافة عليهما مسئولية إصدار الدوريات التى يكون فيها تواصل بين المصمم والمعمارى والمخطط . ولاشك أن الدكتور عبد الباقى إبراهيم يقاسى كثيراً فى إصدار مجلته الشهرية « عالم البناء » أما مجلة " المعمار " التى تصدرها جمعية المعماريين فقد أفلست . فكيف لاتصدر وزارة الثقافة ضمن دورياتها مثل هذه الدورية وتعطيها دعماً كافياً . فأنا أتصور أن العمارة منتج ثقافى قبل أى شئ آخر .

المهندس جمال بكرى

تعليقاً على المثال الذى ذكره المهندس صلاح حجاب ، أوضح أنه فى الريف المصرى منذ القدم كان لكل غرفة خزنة وهى غرفة الملابس . فلا نستطيع القول بأن هذا شئ بعيد عن المفهوم المحلى .

السفير عصام حواس

المشكلة هى أن الاحتياجات الإنسانية إذا لم توفرها الدولة والمعمارى فالإنسان يتصرف . الشقة السكنية فى مصر تحتاج إلى وسيلة للتخلص من القمامة ومنشر للغسيل ومخزن صغير فى كل شقة ، إذا لم تتوافر هذه الأشياء فإن كل فرد يتصرف بطريقته الخاصة ، وإذا لم توفر الدولة المساكن ، يقوم الأفراد بالبناء فى عشوائيات . فيجب أولاً أن توفر الدولة الاحتياجات الأساسية ..... قانون المساكن أساء إلى العلاقة بين المالك والمستأجر ..... وقد تم رفع أسعار أشياء كثيرة مثل الكهرباء ، الماء ، التليفونات .... لكن الايجار لم يتحرك .

أنا لم أفقد الأمل فهناك اتحاد الملاك الذى يبشر بأن صيانة العقارات ستأخذ الاهتمام المطلوب . الموضوع له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية .... ومسئولية المنتفعين أن يقودوا هذا الطريق وأن نتعلم العمل الجماعى .... وهذا يحتاج إلى جهد كبير وهذه الندوة خطوة سليمة على الطريق .

أ . د . عبد الباقى إبراهيم

عندى إحساس بأننا نتكلم كثيراً فى الندوات ، ونريد أن نكون أكثر إيجابية . لقد حاولنا والحمد لله فى مجال ربط العمارة بالناس وأصدرنا مجلة « عالم البناء » ومعروف المشاكل التى نواجهها واليوم وأصبح عمرها ١٦ سنة . هناك أيضاً خطوة أخرى ، أننا عملنا ١٤ سيناريو لـ ١٤ حلقة فى التليفزيون بعنوان العمارة والناس منذ ١٩٨٦ ، وأرسلناها إلى المسئولين فى التلفزيون لأن المجلة مهما كان محدودة الاتصال ، والتلفزيون أكثر شيوعاً . حاولنا الاتصال بمؤسسات دولية ومحلية لإصدار هذه الحلقات وكان الرد أنها لن تباع وبالتالى لن يكون هناك عائد مادى لها . فأرجو أن تقوم وزارة الثقافة بتبنى هذا الموضوع لربط العمارة بالناس .

أخيراً لقد وجدنا أنه لابد من النزول إلى الناس فى الشارع فكونا جمعية « إيواء المحتاجين » وهناك اجتماع باكر لاختيار ثلاثة مواقع نبدأ عليها ممارسة أن نبنى للناس وبالناس .

ا.د فاروق الجوهرى

كنت أفضل أن يكون العنوان " الناس والعمارة " ليكون التركيز على ماذا يريد الناس من العمارة ، فلسنا وحدنا الذين نقاسى من العشوائيات وإنما العالم كله . والسبب فى هذه المشكلة هى العمارة الحديثة ، ونحن فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر عندما نقل الخديوى إسماعيل العمارة الكلاسيكية من أوروبا انتشر هذا الاتجاه فى قرى ونجوع مصر ، وتوجد قصور كلاسيكية فى القرى . وفى أوائل القرن العشرين ظهرت اتجاهات لإحياء طرز إسلامية مثلما تم فى مبانى وزارة الأوقاف ومحطة السكة الحديد بطنطا وكلية هندسة عين شمس .

بعد الحرب العالمية الثانية اتجه العالم إلى العمارة الحديثة وانتشرت فى جميع أنحاء مصر مبانى عبارة عن أعمدة خرسانية وبينها طوب بدون بياض ، وقد قام الناس بالبناء بهذا الشكل وهو أرخص لهم .

هناك مدن بأكملها فى أمريكا وأوروبا منعت البناء بأسلوب العمارة الحديثة وقررت العودة إلى الطرز الكلاسيكية ، والعمارة الحديثة ليست شيئاً سهلاً وإنما هى تحتاج إلى مهارة من المهندس المعمارى وهى من الصعب أن يتقبلها الناس . إيجاد الجمال فى العمارة الحديثة صعب جداً ، ومن المهم أن يشعر الشعب بالجمال .

ا.د. يحيى عيد

نحن نقاسى فى التعليم المعمارى من حيث نوعية الطالب فهو ليس لدية أى درجة من الوعى المعمارى . لقد تم تطوير التعليم منذ عام ١٩٥٦ عدة مرات ونحن نطالب منذ عام ١٩٦٠ بفصل أقسام العمارة فى الجامعات وعمل كليات للعمارة ، وهناك مشكلة أن كثيرين من المهندسين خريجى الأقسام الأخرى بكلية الهندسة لايفهمون بالضبط من هو المعمارى .

المهندس إبراهيم المدنى

بالنسبة لموضوع التعليم المعمارى ... أنا خريج فنون جميلة وكان أول مشروع معمارى لنا فى الكلية صعباً بالنسبة لنا فى ذلك الوقت ومازال صعباً حتى الآن فهو محل تجارى عصرى حديث فى حى خان الخليلى ومايتعلق به من إشكالية الأصالة والمعاصرة . ونحن دفعة لم تدرس الطرز الكلاسيكية . وكان هناك تنافس بين الأساتذة لتثقيف المجموعة وكان الكثير منهم عائداً من دراسته بالخارج .

لاشك أن العمارة كأى إفراز حضارى تتطور ولاشك أن من يدرسون فى الجامعات اليوم تطوروا وطالب اليوم محظوظ أكثر من طالب الأمس حيث يتلقى أساليب ومعرفة لم يحصل عليها زميله فى الماضى . ليس فقط فى استخدام التكنولوجيا والكومبيوتر وإنما فى التكوين الفنى . فتوفر الأساليب التكنولوجية فى التعبير والرسم أعطى المعمارى فرصة لم تكن موجودة من قبل .

مسألة النسق المعمارى والطابع والشخصية هى إشكالية أزلية وموجودة فى كافة أوجه الفن من أدب وشعر ..... وإنه لأمر صحى أن تظل موجودة . وسيظل النقاش والندوات لتبادل الرأى ومحاولة التطوير علامات صحة ولابد من وجودها . لأننا إذا اتفقنا على نسق واحد فسيؤدى ذلك إلى التخلف لا إلى التطور .

د . منير السمرى

رغم كل الكفاءات الموجودة فإننا لاتوجد لدينا وحدة واحدة لاستطلاع رأى الناس فيما نوجده من معمار وعمران . وإذا كنا بيننا نختلف على صورة العمران ولانجد مبنى نجتمع عليه برأى واحد ، فما بالنا بالقطاعات العريضة من الناس . لدينا مشروعات عديدة المعمارى له دور كبير فيها وإلى جانب ذلك هناك مشروعات أخرى داخل مدننا مثل الكبارى والمصانع والشوارع والميادين كلها خرجت من أيدى المعماريين ولايشترك الجمهور فى إبداء الرأى فيها . ما أركز عليه هو أن توجد وحدات استطلاع رأى متخصصة فى الجامعات والأقسام لما لهذا الموضوع من حيوية وأهمية .

د . ماجدة عبيد

كانت رسالة الدكتوراة الخاصة بى من حوالى خمس سنوات عن العمارة والمجتمع ، وعندما عملت استبيان رأى فى منطقة الدراسة لأصل إلى احتياجات الناس من السكن وطلباتهم وشكل المعمار .... استخلصت نتيجة بسيطة وهى أن التصميم بالمطرح هو أنسب الأساليب ، فهو يفى باحتياجاتهم ، فالمساحة يتم تقسيمها باعتبار عنصر الزمن أى أن الوظيفة تتغير فى نفس الحيز الفراغى . فيجب أن يكون تصميم المسكن بمرونة تتوافق مع احتياجاتهم وأن يستوعب أكثر من نشاط .

ا.د. عز الدين فهمى

لى سؤال صغير لكل من تكلم بالنسبة لمشكلتنا . نفرض أن المعماريين غير موجودين نهائياً فى المجتمع ، ماذا كان سيحدث ؟

د . طارق ابو ذكرى

ما هى الإشكالية الرئيسية التى تدور حولها الندوة حتى نحللها وندرسها ونخلص منها بشىء مفيد . أرى أن الموضوع الرئيسى وهو العمارة والناس متشعب ، فإذا بدأنا بالعماره فهى Function & Sculpture . والناس البسطاء تهتم أكثر بالوظيفة ولا وقت عندهم للبحث عن Sculpture وهو متواجد عند الأغنياء الذين لديهم الوقت والإمكانيات . فالمجتمع عندنا يوجد فيه هذا التفاوت والتباين بين الطبقات . فهناك أناس فى قاع المجتمع تحاول الوصول إلى احتياجاتها وهناك من هو أسعد حظاً . والعمارات التى تبنى حالياً أحسن بكثير فى الخامات والتصميم والفراغات والتكنولوجيا عن نظيراتها من عشر أو خمس عشر سنة وهذا يعكس حال المجتمع . أيضاً هناك توجه جديد بالنسبة للمكان فبدلاً من التركيز فى وسط المدينة ، وجد الانتشار على الأطراف .

أما من حيث الناس فهم مختلفون ، والمجتمع يمر بمراحل انتقالية تحويلية منذ عصر إسماعيل وقد زاد معدل التحول بشدة فى السنوات الأخيرة . فالمجتمع نفسه إلى الآن غير مستقر وغير محدد الاتجاه .... وبالتالى العمارة .

هناك نقطة أخيرة وهى أنه دائماً هناك سبب وجود ، فالمجتمع لايشعر بأهمية وجود المعمارى وهو غير محتاج له بعكس الحال فى حالة الجراح مثلاً .... يعرف تماماً من هو ، فهو يحتاجه . فالسؤال هو هل يحتاج المجتمع إلى المعمارى ! أم هل يحتاج جزء من المجتمع إلى المعمارى ؟

ا.د. زكية شافعى

الموضوع مهم جداً والمناقشات تؤكد ذلك . لى تعليق يخص مسألة الاستغناء عن المناور الداخلية فى المبانى العشوائية ، والخطورة تكمن فى أنهم استغنوا عنها وعن جميع الشبابيك فى الحجرات الخلفية مما ينعكس على الصحة العامة ، وستظهر آثاره فى الأجيال القادمة . وقد عاد مرض السل مرة ثانية بعد أن كان قد قضى عليه ، وهو ميكروب بسيط يمكن لأشعة الشمس أن تقضى عليه . فالحجرات المظلمة تأثيرها الخطير على شباب المستقبل .

لى تعليق آخر عن العمارة واحتياجنا أن نكون منفتحين على الناس . للأسف الناس يجهلون تماماً من هو المعمارى ! ... حتى المتعلمين يجهلون من هو المعمارى (وهذا خطأ مننا لأننا غير منفتحين على الإعلام) بينما يعلمون تماماً التخصصات الدقيقة للجراح مثلاً ، فى مجتماعنا يتولى المهندس الإنشائى تصميم قرى سياحية ومستشفيات وهو تخصص دقيق من التصميم المعمارى ، وهذه كارثة كبرى .

المهندس جمال بكرى

أثار ا.د عز الدين فهمى سؤالاً يتعلق بماذا يحدث لو لم يكن هناك معمارى فى المجتمع ، فى هذه الحالة سينطبق عليه المثل « أعمى وأطرش وأخرس عايشين فى نعيم » . الواقع أن عدم الرضاء الذى نشعر به نحن عن مستوانا العمرانى والمعمارى هو ناتج عن وجود أعمال معمارية ممتازة فى المجتمع ، فهذا يجعلنا نشعر بأن الباقى ردئ . لكن لو كان الكل ردیئاً فسيعيش المجتمع فى « جنة العبيط » .

أما بالنسبة للخط الأساسى للندوة فقد طرحنا من البداية أنه كيف نوجد العلاقة الجدلية الحميمة بين المعمارى والناس وهو موضوع مهم يحتاج إلى العديد من الندوات .

ا.د. يحيى عبد الله

بالنسبة للتساؤل هل المجتمع يحتاج إلى معمارى أم لا ؟ . أعتقد أن السؤال لايجاب عنه بنعم أو لا . فهناك أجزاء كثيرة من البيئة العمرانية أثبت التاريخ لنا أن المعمارى غير مطلوب فيها وهناك أجزاء أخرى لايمكن تركها للأفراد لتنشئها بمعرفتها وماتعلمه . فلكى نرد على السؤال ، دعنا نصيغه كالآتى : هل نحن محتاجون للمعماريين فى البيئة العمرانية السكنية الغالبة فى مصر ؟ بهذه الصياغة يمكن أن يكون السؤال واضح المعالم ويمكن أن نقول نعم إلى هذا الحد ولابعد ذلك .

أتصور أن البيئة العمرانية التاريخية فى القاهرة القديمة نشأت نتيجة تراكم قرارات صغيرة بين الناس ولم توجد تخطيط ولاتنظيم بالمعنى الذى نعلمه ، لأن العمران كان على أساس إحياء الأرض ، ومن يحيى الأرض فهى ملكه . قطعة الأرض تقسم وتورث ويوجد حق ارتفاق ومبدأ حيازة الضرر . فمن يبنى أولاً يكتسب على من جاوره من أراضى حقوقا . كل هذه القواعد التى كان معمولاً بها وتراكمها أوجد مثل هذه البيئة العمرانية ولم يتدخل فيها على الإطلاق أى نوع من التنظيم المركزى ومع ذلك أنتجت عمراناً لانستطيع أن نجاريه .... وطبعاً نحن لايوجد عندنا نفس الأعراف . وما أريد أن أقوله أن هناك أنواعاً من المبانى لايمكن تركها للناس مثل المبانى العامة من مستشفيات ومطارات ومدارس .... إنما فى القطاعات السكنية لم لايشجع الناس على استنباط حلول تفيدهم ويكون تدخل المعمارى – إذا كان واجباً – محدداً .

الشخص العادى يعرف من يفيده ، والملاحظ حالياً أنه يبدو أن المعمارى لايفيد المواطن وبالتالى لا احتياج له .

ا.د. أحمد نوار

إن المجتمع يحتاج فعلاً إلى المعمارى ، ففى العصور البدائية كان العدد قليلاً والصناعات حرفية وتقليدية محدودة ، والاحتياجات الحياتية كانت محدودة . أما الآن فقد اختلف النظم وأصبح هناك عشوائية فى السلوك الاجتماعى نتيجة النقلة الاقتصادية المفاجئة نتيجة نزوح البعض إلى دول الخليج . احتياجات الإنسان الآن تتطلب دخول العلم فى كل مناحى الحياة .

المهندس جمال بكرى

الإنسان يعرف مايحس أنه يحتاجه ، وهناك ضعف فى المجتمع فى الإحساس باحتياجه للمعمارى . والكارثة الكبرى أن الناس فى مصر تصل إلى المراكز القيادية وهم ليس لديهم أى فهم للعمارة وخطورتها رغم أن حوالى ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من جملة الاستثمارات فى أى بلد تكون فى المبانى . وبالتالى فهم يتخذون قرارات خطأ . أتمنى لو خرجنا من هذه الندوة بضرورة تدريس العمران كمنهج ومقرر فى المدارس الابتدائية مثل الرسم والتربية الرياضية .

المهندس سمير ربيع

قصدت الندوة أساساً وجود أكبر عدد ممكن من الناس ، وليس المقصود أن يتم النقاش بين مجموعة من أساتذة الجامعات والمعماريين . فى المجتمعات فى الخارج سواء فى أوروبا أو أمريكا يتكون لكل منطقة أو حى مجلس يؤثر كثيراً على مايتم بناؤه أو هدمه من المنشآت فى هذا المكان . بينما النظام فى مصر يعتمد على السيطرة وإعطاء الأوامر . ومسألة تحويل منطقة من فيلات إلى عمارات يجب أن يسمع فيها رأى الناس . نحن هنا لنتكلم حول مدى تأثير مانفعله على المجتمع وعلى الأفراد . وما يحدث فى البيئة من تلوث بصرى يؤذى أعين الأفراد والسياح ، وهم عندما يأتون إلينا يذهبون لمشاهدة القديم لأن الحديث لايعبر عن أى تقدم .

العمارة مرآة للحضارة ، وحضارتنا تتدهور ، لذلك لن يكون هناك تصاعد للعمارة فى ظل تدهور للحضارة .

ا . عنايات الحكيم

أنا لست معمارية ولكنى أعتقد أن كل إنسان بطبعه معمارى لأنه يسكن ويعيش ولكنه يحتاج إلى دراسة ، فى أمريكا هناك كتالوجات للبناء الذاتى . وهناك أمثلة عديدة . وهناك فى بلدنا أناس معماريون بطبعهم يبنون بأنفسهم .

ا.د. أحمد نوار

لى تعقيب فيما يخص قياده الناس للأشياء ؛ المجلس الأهلى الذى ذكر هو مجلس يضم نخبة من الناس تكون مسئولة عن المجتمع الذى يعيش فيه . هناك مثل فى مدريد فى أكبر شوارعها يوجد ميدان ضخم به تمثال لكولومبوس . طرأت فكرة أن يتم فى هذا الميدان إنشاء مجموعة من المؤسسات المعمارية التى تؤدى أنشطة ثقافية . وكان كل مايحويه هذا الميدان هو التمثال فقط والباقى حوالى سبعة فدادين خضرة منبسطة فقط ، وبعض الجلسات للناس ، وعندما طرحت هذه الفكرة فى بعض الصحف قامت ثورة عارمة .... كيف يتم إضافة أى منشأ معمارى فى هذا المتنفس الطبيعى ، وكان تدخل الناس له فائدتان : أولاً : لم يتم الاستمرار فى مناقشة هذا المشروع على مستوى أن يكون فى المطلق . ثانياً : حرص المعمارى على إبداع جديد بمعنى كيف يفكر فى تنفيذ المطلوب ولكن تحت الأرض . فتم تنفيذ مطاعم ومسرح وقاعات فنون تشكيلية وشلالات مياه .... كلها أسفل الأرض وبعد الانتهاء منها تم زراعة الميدان ثانية وأعيد التمثال إلى مكانه . إذاً فمشاركة الناس بالرأى هو السبيل الوحيد للوصول إلى تحقيق أفضل الحلول بشكل حضارى .

النقطة الثانية الخاصة بالعشوائية ، لقد كانت قديماً جميلة فيما نسميه تصميماً بالفطرة ، كان الناس يحترمون حرمة البيوت الأخرى ، ولاتحدث تجاوزات . أما عشوائية اليوم فلابد من إيقافها فهى قد قامت على خل اقتصادى فأصبحت كلها سلبيات . فعلى من تقع مسئولية هذه السلبيات ! ... عدم قدرة الدولة متمثلة فى الحكم المحلى والمحافظة من تنفيذ القوانين بدقة على الناس . وتنفيذ القانون يحتاج إلى جزئيتين : يد قوية وإعلام للتوعية . فهناك غياب لتنفيذ القانون فى الشارع المصرى فمثلاً فيما يتعلق بإعادة جمال الشوارع يستدعى أن نفرغ الرصيف من التعديات والإشغالات حتى يمكن أن نصممه تصميماً سليماً وبالارتفاعات والخامات المناسبة ، وعند التقاطعات نعمل منحدرات لكبار السن والمعاقين .

وفى جلسة ضمت المحافظ ورؤساء الأحياء وبعض الاستشاريين الفنيين ، رفض المحافظ هذا الاقتراح بحجة أنه لو انخفض منسوب الرصيف لصعدت عليه السيارات .

فأين القانون ! ...... هذا ضعف للسلطة ...ولايوجد لها هيبة فى الشارع المصرى .

هناك خلل وتلوث بصرى نسبى . ولكى يظهر جمال العمارات يجب أن نخلى واجهاتها من اللافتات الإعلانية للأطباء والمحامين والمؤسسات وخلافه .... رغم أن هناك عمارات من الأربعينات فى وسط البلد كانت تتبع أسلوباً متحضراً وهو وجود مساحات مقسمة إلى مستطيلات مكتوب فيها أسماء شاغليها عند المدخل . وطبعاً يمكن الأخذ بعمل دليل للمهنيين وللمكاتب وللورش وهكذا بحيث يمكن التعرف منه على عناوينها بدلاً من السلوكيات المتبعة حالياً .

بالنسبة لمسئولية النقابة والجمعيات المعمارية : هناك مسئولية مشتركة للمعمارى ومتطلبات المجتمع . معظم المعماريين قد تنازلوا عن الإبداع الحقيقى والفكر الخلاق مقابل المكسب المادى وإرضاء العميل . فهذا جزء أخلاقى .

مصر تحتاج إلى كلية لعمارة المتاحف ، فمصر بها أكثر من ٤٠٪ من كنوز العالم مجتمعة وقد عملت خريطة لمتاحف القرن ٢١ فى مصر وهى حوالى ٤٥٠٠ متحفاً . الكنوز موجودة لدينا تحثنا على أن نبنى هذه المتاحف ونستثمرها اقتصادياً وأثرياً وثقافياً . وهناك معماريون عالميون متخصصون فى بناء المتاحف فما بال الحال عندنا ونحن نمتلك هذه الثروة .

دور أجهزة الإعلام فى التوعية الثقافية المعمارية مهم جداً ، وأتمنى أن يتحقق مثلاً المشروع الذى اقترحه الأستاذ الدكتور عبد الباقى إبراهيم بخصوص عمل برنامج عن العمارة والناس فى التلفزيون .

الجلسة الثانية

ا.د. زكى حواس

نحن نحتاج كمعماريين إلى أن نجلس مع أنفسنا لوضع بعض الخطوط العريضة وتحديد المفاهيم والتعاريف ، مع الاعتراف طبعاً بضرورة الاختلاف والتفاوت .

فى كلمة الدكتورة سهير حواس قامت بتتبع مراحل المعمار وكيف تم التفاعل بينها وبين الإنسان وذلك بالاستعانة بعرض مجموعة من الشرائح .

كلمة الاستاذة الدكتورة / نعمات فؤاد

كتبت مصر تاريخها بالفن عمارة وتشكيلاً ولهذا أبدأ بالقول : أن العمارة أحد أركان فلسفة مصر التى ترتكز على أربعة : الماء ، النور ، السماء ، الحجر . هذه الأربعة هى عناصر الحضارة المصرية وهى فى الوقت نفسه عناصر الشخصية المصرية مع ولع بالرائع وتعلق بالمثل الأعلى ، واستمرار للعمل الجميل يمرى عليها فترتفع الشوامخ من أعمالها ، معابد ومساجد وفنوناً وآداباً وعلوماً وحكمة . تعلمت مصر من الحجر الصبر ، ومن النور البهجة ، ومن الماء الرقة والعذوبة ، ومن السماء الرحمة والسعة .

تقطع مصر الحجر فينتفى عنها الضعف ، ويتأكد العزم ، ويستعلن الحسم ، وتولد القيمة ، وحين المولد ينبثق الحنان وتحتضن مصر العمل الفنى بالزينة والتجلية والتنمية فى لمس يقارب الهمس ، وهو على رقته توثيق وتحقيق وتترعة بالراح وإراحة فيفيض الرى على الحنايا والمنحنيات تبدو معه الأعمدة فى البنيان كأنها سيقان حية مملوءة بالعصارة النباتية ، ويخضر كل شئ فى وادى النبات حتى الحجر وكأنه نوع جديد من الشجر ، ثم تدخل مصر فى الإسلام وتشرع فى بناء المساجد .... وتأخذ بالتقسيم فيسرى التنغيم وتغنى القباب والإيوانات بالنقوش والنمنمة .... ويحلو الشدو على الترديد والتجويد ....

ويتسع الصحن فى المسجد كالبهو فى المعبد .... فى دعوة للنور الخارجى أن يغمر المكان ... ونداء للنور الداخلى أن يعمر النفس فيشف الحس وتتوهج الروح .... روح الوجدان المصرى ، البناء ... ولهذا نجد ابن البلد عندما يرضى ، يقول : " الله يعمر بيتك "، وعندما يغضب يقول العكس ...روح الوجدان المصرى البناء .... فالنيل : يبنى التربة طبقة بعد طبقة ، والنبات يبنى نفسه بالنمو يوماً بعد يوم ، والنسيج وهو أحد ريادات مصر ، فيه روح البناء ... خيط له طول ويكاد لايكون له عرض فتأتى اليد النساجة أى البناءة وتعمل من هذا الخيط بناء له طول وعرض .... الخيط رمز الفرد فمن مجموع الأفراد يتكون النسيج الاجتماعى ... والحصير : قبل التاريخ ، بناء حين يشكل منه الإنسان المصرى ، جداراً ووثاراً وفناً ... والإناء : الذى شكلته مصر قبل الأسرات أبدع

مايكون التشكيل ، بناء له جدار واحد يلتقى أوله بآخره .... إنه بيت الزهر .... وتجفيف المستنقعات : بناء أو تمهيد له .... والحكومة : المفروض أنها بناء للقانون .... إن العدالة إذا وجدت بناء كبير .....وتشتد الألفه فى مصر بين فنون العمارة والنحت والتصوير كما تتواصل فى الحضارة المصرية ، العصور .... ويتواد فى المجتمع المصرى ، والجيران ويلتقى الأحباب ..... ويتوسع مصر فى العمل من سعة الصدر ، ورحابة الصبر ، وطاقة الخلق والتشكيل والإيمان بالجزاء فى النفس والمال من حس بعيد بالثواب والعقاب يحكم الحياة المصرية المؤمنة إذا تكلمت أو عملت ففى المعبد والمسجد يخفت الضوء فى المدخل لتنبيه مشاعر الإجلال ويشتد الصمت لترتفع عقود البناء وترتفع معها النفس إلى القمة ... والآن مع سيال القوانين ، منيت الحياة المصرية باللامبالاة ، وابتليت بالتسطيح والنقص من جدب الروح لأننا نسينا قيمنا الدينية والوطنية والفنية ، بأبعادها فى النفس والروح فأنسانا الله أنفسنا .... أقول بأبعادها فى النفس والروح ولأن مصر حيث بنت الهرم ظل شامخاً يرفعنا النظر إليه من الأرض إلى الأفق ، وينتعنا من الوهاد إلى إشراف وإشراقة القمة . وحين بنت مصر الهرم ، كانت رائدة فى اتجاهات كثيرة فهناك مدونة طبية التى تعود إلى عصر الأهرام يتحدث عنها الطبيب الدكتور كامل حسين وكيف أنها تصف الجسم من قمة الرأس إلى أخمص القدم تشرح كل جزء داءه ودواءه .

إن مصر بروائع التشكيل رمزت إلى وحدة الوجود .... وجاء الإسلام فحقق أمل مصر حين وثق بالتنزيل العطاءات الإيجابية لحضارتها القديمة . حتى العصر الحديث وهو طابق فى البناء الذى تشكل مصر أساسه العريض ، يلمحها فى موسيقى « باخ » وفن « رمبرانت » الذى يستقطب معبد الكرنك ليس فى الشكل ولكن فى جوهر الخلق ...... وعظم الإسلام البناء حتى ليصف الإيمان به (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) لهذا فى العمارة المصرية من الذات المصرية ، روح الإيمان .... السحاب يمر من فوق المسلة والمئذنة وكلتاهما ثابتة ... يمثل السحاب ا لأحداث .... وتمثل المئذنة الإيمان الثابت وقلب المؤمن المستقر .... ثبات عرفته مصر يوم رفعت المسلة والمئذنة ... المسلة فى مصر

القديمة .... وعلى نمطها بنت مصر الإسلامية المئذنة حواراً بين التكعيب والاستدارة فى حب مستقيم متسامق لتمثل ضمير الإسلام ورؤيته .... إن القبة هرم إسلامى لأن الخط فى يد الفنان المصرى من سماحة الدين الجديد فاستدار بعد صلاة وثبات .

حتى الشموع شكلتها مصر فى العصر الإسلامى على هيئة المئذنة إذا قلبت الشمعة ، سقطت منها دمعة ، ولكن اللهب يتجه إلى أعلى لا إلى أسفل ... تمسك وتماسك بالشعلة ... بالوهج ... وحين عذب الرومان مصر المسيحية ، لم تنس العمارة ولكنها نقلتها إلى داخل الراهب المصرى ... ففى قلب الراهب المصرى معبد مصرى بمعانيه لا بأحجاره ... إن ولع مصر بالبناء ، لون من البناء النفسى ..ولعل البناء النفسى أكسبها النضج ... هل الحجر أوحى إليها القوة ؟ أم أن قوتها اختارت الحجر للبناء ؟ وهذا يفسر أن مصر أول عهدها بالإسلام بنت بالطوب فى مرحلة التحفظ لتبين الجديد ... وإذ اتخذت مصر فى الإسلام دوراً قوياً ، بنت بالحجر ، وبالروح القديمة نفسها – الروح غير الطراز – وخير شاهد على هذا مدرسة السلطان حسن التى ندعوها مسجد السلطان حسن الذى يعده مستشرقو العمارة ، هرماً إسلامياً ...

إن العمارة لون من الإنصاف ، فهى بدقتها الدقيقة فى وزن وتوازن المربع والمستطيل والزاوية ، عدل وتقنين ينعكس على النفس . لقد وجد الإسلام فى مصر بيئة حضارية استلهمها طويلاً ، استلهم المسلمون نظام الأحجار المتداخلة فى البناء ولكنهم زادوا عليه (التقسيم) بالألوان ... كان الفنان المصرى المسلم مأخوذاً بالنظام الموسيقى فوجد من (التقاسيم) أفراحاً تغنى . إن الإيقاع فى الفن الإسلامى يعتمد على : التماثل والتناظر والتبادل على الخط اللين والهندسى . إن روعة الصحن فى المسجد بعد المدخل الضيق حيث تلتقى السماء بالأرض فى تواصل يشتاق إليه كل حجر ، موقف للتجريد ترتفع به ، وفيه النفس وتطوف .... وتبصر بعد أن كانت ترى ... إن أثقال الحجر فى مداخل المدارس الأربع بجامع السلطان حسن ، أجنحة طائرة ... فى العمارة الإسلامية انتشاء بالسماء يفسر معنى ديانة سماوية ، أى أنها تنشد المثل الأعلى .... إن المئذنة بانطلاقها

نحو السماء ... نحو اللا محدود ، تقول : لا إله إلا الله ... حين تقول القبة بما هى مظلة الرضوان : إنه رحمن رحيم ....

وهكذا نرى فى العمارة الإسلامية تجمعاً يهوى الترابط أو انبثاقاً يهوى الإشعاع ... إن عمارة السلطان حسن بمدارسها الأربع أو إيواناتها الأربع والنوافذ الخمس يعلو بعضها بعضاً ، فى عملية تنظيم للرؤية وجمع النفس وصعود بالقلب عن طريق العين ، إلى أعلى فى سياحة عليا ، حيث تكون العمارة ، هندسية إدراك ... وحيث تكون العقود المتوالية فى الإيوانات لوناً من الترديد هو : تطريب هندسى .....

إذا كان المسرح أبا الفنون فإن العمارة أمها ... والهندسية المعمارية هى فن تشكيل الفراغ ... والفن المصرى من ورائها يعبر عن الحركة والسكون .... ويستقيم الخط ويستدير .. ويتأفق ويترأس ... وينساب ويتحفظ وهو فى هذا كله يعبر عن أصحابه صناع النهار كما عبرت عنهم القصة والأسطورة والقصيدة والترتيلة ... ويمد تراث مصر ، رواقه ... ويوسع آفاقه حتى تغنو له الحضارة طبعاً وطابعاً ...

وبعد الحضارة المصرية ، يرفع الغرب ناطحات السحاب ... فإذا بالكم فيها وله تأثيره لايحظى بسحر الدقة الدقيقة فى الترصيع المصرى وحساسية الاتجاه فى الهرم و(أبو الهول) وأنس العمارة فى معابد أمنحتب ومساجد مصر الإسلامية بقدر محسوب لأنه أسلوب حياة طويلة روية بالدين والتقنين والمعنى ... هذه لمحة من العمارة المصرية فى العصر الفرعونى ، ونفحة من العمارة المصرية فى العهد الإسلامى ..... أما العمارة الحديثة ، فقد فقد الكثير منها النبض حتى أصبحت مكعبات حجرية ومربعات وأسطوانيات ... ومن الطريف قول المهندس حسن فتحى (إن وسائل البناء الحديثة كالمسلح حررت المهندس المعمارى لسوء الحظ فضاع الوعى الدينى) يقصد غابت القبة فى المبانى ... ويذكرنا هذا بكلام « ديهامل » عن الثقافة ...فعنده الثقافة اختبار + مجهود فإذا اختزلت هذا الإذاعة والسينما ، كانت جناية العصر على الثقافة : السهولة والضحالة والسطحية .

ويأتى الغزو الثقافى وتغير النمط الاجتماعى والنمط الاستهلاكى الذى شمل فيما شمل ، العمارة .... فتعددت فى مصر بلد الشمس المشرقة ، ناطحات السحاب ، التى يقول وزير الكهرباء عن إحداها أنها تستهلك من الكهرباء بسبب أجهزة التكييف والمصاعد والإضاءة بحكم الواجهات الزجاجية الحاجبة ربع حمل ما كانت تستهلكه القاهرة مجتمعة سنة ١٩٥٢ . إنه البهر بمنهاتن ونيويورك .... وما دروا أن نيويورك تهدف إلى التجمع والتجميع لأنها جزيرة صغيرة أطرافها مناطق مخيفة يصعب الامتداد الأفقى فيها ، فضلاً عن العامل التجارى للذين يسيطرون عليها فتعمدوا الامتداد الرأسى ... على أن التوجه الجديد فى نيويورك كما رأيتها بعد أن دعوا مهندسنا حسن فتحى الاتجاه الجديد يتطلع إلى طابعنا ، فبدأت العمارات ذات الطوابق المحدودة والشرفات بأصص الزهور ، والنافورات والحدائق الداخلية .... فهل نبدأ من حيث انتهوا كأننا موكلون بتشويه القاهرة الجميلة العريقة أعظم مدينة فى الدنيا معمارياً بخطى التاريخ على أرضها ... يكفى ميدان القلعة الذى يطل عليه ويفضى إليه من الفسطاط حتى الجمالية أربعة عشر قرناً . ولكن القاهرة لـلآن غدت برج بابل حين تحمل مركش طابعاً خاصاً بها مستمداً من لون جبالها ..... ولايشذ عن هذا اللون بناء واحد فيها .... كما استعزت مدينة الدار البيضاء باللون الأبيض .... وحين لاتخطئ العين طابع الريف الإنجليزى .... وحين تتسق مبانى باريس كأنها مرسومة على الورق ... لقد ثار الفرنسيون على ناطحات السحاب فانزوت فى طريق المطار خارج المدينة لاتتعداه ...و قد خصصت لسكنى العمال .... وخرج العرب من الأندلس ولكن أسبانيا تحافظ على الأندلس كما هى ، وهذا الحفاظ على الطابع العربى ينسحب على مايستجد من البيوت ، وثمرة هذا هو ازدهار السياحة فى أسبانيا من أجل الأندلس بالدرجة الأولى وإن انضمت أسباب أخرى تتصل بإتقان صناعة السياحة التى غدت علماً وفناً وصناعة .

إننا فى عملية تقليد مندفعة أعرضنا عن نداء البيئة التى تتطلب فى العمارة ، القباب التى تتكسر عليها الأشعة العمودية ... وقد عرفت مصر القباب من الأسرة الثالثة بل من

قبل عصر الأسرات . يضاف إلى هذا ويزيده تفاقماً سوء التخطيط العام على مستوى البلد كله لا جزء من مدينة أو مدينة فى القطر ، فالتركيز على العاصمة وإهمال الأقاليم جعل الأقاليم تزحف على المدينة : وبدلاً من تحضير الريف ، حدث ترييف وأريفة القاهرة وانتشار البثور المعمارية على وجهها الجميل الذى علته غبرة ترهقها قتره .... ومن سوء التخطيط أن غدت القاهرة مثقلة بأربعة عشر مليوناً حيث يمثل الوادى الجديد ومساحته ٤٥٨ ألف كيلو متراً مربعاً (نحو نصف مساحة مصر كلها ، التى هى مليون كيلو متراً مربعاً) ... ويقتصر سكانه على ١١٧ ألف نسمة ، والنتيجة أننا اندفعنا رأسياً بلا ضابط وأفقياً بلا تخطيط لتستوعب القاهرة ما يستجد بدلاً من التخفيف عنها . وأمسك الآن عن ١٦ تجمعاً عشوائياً بالقاهرة الكبرى لاتقتصر محنته على خروجها على النسق الحضارى للمدن ، بل الأدهى والأمر ، خروجها على المستوى الآدمى وتدنيها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وأمنياً على الرغم من شريط مطرب الصحراء والعشوائيات بما فيه !!

لماذا لانجعل القاهرة عاصمة حضارية واتخاذ مدينة أخرى عاصمة إدارية ؟ والأمثلة كثيرة ، لماذا لاتمتد فى الصحراء ؟ إن حياً من أرقى أحياء القاهرة أنشئ فى قلب الصحراء وهو حى (مصر الجديدة) أنشأه غريب ونحن الآن لن ننشئ حياً مثله ، لأننا مشغولون بتجديب الأرض أو تجريفها وكلاهما قتل ، ثم ننادى بتخضير الصحراء بالأغانى (ياصحرا المهندس جاى) ... سبب آخر يقول به الدكتور سامح العلايلى فى مجلة المهندسين العدد الثانى سنة ١٩٨٦ ، المجلد الخامس والعشرون من أن (الفنون تعبيرات حرة عن أحاسيس الفنان تجاه أمور دنيوية وروحية بالكتلة واللون والملمس وينحصر أثر هذه التعبيرات فى نطاق مجتمع خاص ومحدود من لديهم القدرة على التذوق الفنى ... أما بالنسبة إلى فن العمارة بالذات ، فإنه يختلف عن سائر الفنون التشكيلية الأخرى من حيث مجال إنتاجها ، فهذا المجال مفتوح على الملأ بجميله وقبيحه ، وبالتالى فالتفاعل مباشر بينه وبين قاعدة عريضة من الأفراد ومع تعقد واتساع متطلبات الحياة ، اندمج ذلك الفن الجميل (بالتدريج) ليس فقط بعلوم البناء المتطورة ، بل أيضاً بعلوم

أخرى كالتخطيط والاقتصاد والبيئة والاجتماع ثم حل الإنتاج الجماعى محل الإبداع الفردى ، وأصبح الأسلوب النمطى التقليدى هو الغالب ... أقول أن الحديث الكثير عن الأزمة الاقتصادية ينسى أنها نتيجة وليس سبباً ، فالأزمة فى حقيقتها أخلاقية بينيه فنية تاريخية ... أزمة تراث أى اعتداد بالذات وتمسك بها فى عملية تماسك فى وجه التغريب والتحديث والاختراق إلى الأعماق ....

إن المدن الجديدة فى غيبة الوعى المعمارى والفنى ، غابات من الأسمنت بلا طابع ... بلا هوية وعندنا طرز تاريخية متعددة ... على المعماريين تدارك القاهرة اليوم بعد أن عدا عليها كل شئ حتى النيل لم يسلم من الاعتداء فانتشرت الشاليهات الفئوية على شاطئه ... إن جسم أوزوريس مقطع مرة أخرى ... أنه واقعنا اليوم ونحن بحاجة إلى جمع أشلائه وإعادة الحياة إليه ... نريد عمارة تكون بمثابة تراث للمستقبل أى إضافة منا للأجيال القادمة كما يقول المهندس الكبير على نصار ....

نريد اتحاداً ثنائياً بين كلية الفنون الجميلة واتحاد المعماريين يقوم بمسح شامل للعاصمة لا ينتظر اللجان الحكومية ... ثم وضع تخطيط لها يشمل إزالة العشوائيات وإنشاء ما يستحق أن يكون تراثاً للأجيال القادمة ... نريد عدم الترخيص بأى بناء إلا بعد عرضه على كلية الفنون الجميلة واتحاد المعماريين ... تشكيل وتجميل الميادين والشوارع الرئيسية على أن يكون بمسابقات ، وبما أننا بلد حضارة وتراث أقترح أن يضم الاتحاد الجديد ممثلاً للآثار الفرعونية وممثلاً للآثار الإسلامية والقبطية حتى لايصرح بالبناء فى المناطق الأثرية علماً بأن الأثر يساوى الأثر + حرم الأثر ....

نريد أن نحافظ على الطابع التاريخى للقاهرة الإسلامية ... وعلى طابع عصرى متناسق متناغم للقاهرة الجديدة ... أما أن تقوم مساكن شعبية فى مواجهة مدرسة السلطان حسن وهى أروع عمارة إسلامية فى العالم الإسلامى قاطبة لا مصر وحدها ، فأمر مرفوض ... وحين أتكلم عن القاهرة فإنى أريد أن تمتد الرؤية الجمالية الحضارية إلى عواصم للحضارة فى مصر وفى مقدمتها الأقصر والمنيا والجيزة ... نريد رؤية شاملة

تستهدى تراث البلد وحضارته استهداءاً دارساً مخلصاً مجرداً مؤمنا به معتزاً ... نريد أن يسن قانون بأثر رجعى لتخليص القاهرة ، خاصة القاهرة الإسلامية من العشوائيات التى زحفت عليها وشوهتها وهى عاصمة التاريخ والتراث والقيمة .... وقد أدخلتها منظمة اليونسكو فى المحميات العالمية ومعها هضبة الأهرام والأقصر وأبو سمبل وأبو مينا ....

– أن يسن قانون رادع للذين خالفوا فى الارتفاع بالمبانى ... فى الوقت الذى تعمدوا إلغاء الجراج ...

– أن تحصر المبانى ذات القيمة التاريخية أو المعمارية وتحمى من الهدم روائع لاتتكرر مع تعويض أصحابها الذين يتطلعون إلى ناطحات سحاب بمغانمها الزائلة ...

– رد غربة القاهرة ، فهى العاصمة الوحيدة الغريبة إلى أرضها ، وذلك بمنع الأسماء الأجنبية وإزالة الموجودة منها إلا فى الضرورة القصوى وفى حدود ثلث اللافتة كما ينص قانون عام ١٩٤٨ .

– إزالة القمامة الصوتية والقمامة اللونية بإيقاف الأصوات الصارخة والألوان المنفرة والإعلانات السوقية التى زحفت على المنشآت المعمارية ، بل زحفت حتى على شاطئ النيل وهو معلم قومى ومعلم جمالى ومعلم حيوى ومعلم تاريخى فى وقت واحد وللنيل ، بعد ، موضوع عريض ..

– إعادة الحدائق التاريخية خاصة حديقة الأزبكية التى كانت تضم ٨٠٠ شجرة نادرة .. إذا أردنا أن تسترد القاهرة ماضاع وأن تعيد صياغة ما استجد فى غير وعى محسوب ، لابد أن نرفع كفاءة الأقاليم حتى لايهجرها أهلها إلى القاهرة وتكون النتيجة مأساة المدينة ومأساتنا معها ومن أجلها ...

بودى لو قمنا بمسح شامل للقاهرة من خلال التليفزيون مع وقفة مقارنة بالعواصم الأخرى لإيقاظ الإحساس بالذنب عند الناس والمسئولين فى وقت واحد ....

إن مصر ليست مجرد وطن وما أغلاه وما أقدسه ، لكنها وطن ودين بما أعطت للأديان والإنسان والحضارات ومن حقها الوفاء والفداء ...

أ.د. يوهانس يحيى عيد

سأجمع مجموعة الأفكار التى قيلت ، وأنا مخططة ولست معمارية ، وأرى أن العمارة وحدها لاتؤثر ولكن مجموعة العمارات معاً هى التى تؤثر . وبالتالى سأتكلم عن المدينة فهى المرآة التى تعكس المجتمع وثقافته وشخصيته وديانته وتاريخه . وهى القالب الذى يتفاعل مع المجتمع . ظهر فيما قيل فى الجلسة الصباحية ثلاثة اتجاهات :

– العمارة بصفة عامة هى القالب الذى يحتوى المجتمع . وفى هذا الاتجاه على العمرانى أن يفهم المجتمع وهنا قد يقل دور الإبداع .

– المدينة هى التى تؤثر على سلوك الإنسان . وقد نادى كثير من المفكرين بأن المخطط يغير الأشكال وبالتالى يؤثر على المجتمع .

– هناك علاقة متبادلة بين المجتمع والعمارة والعمرانى ، وفى هذا الاتجاه هناك عبء كبير على المخطط فعليه أن يفهم التغيرات وبالتالى يستطيع أن يوجه التصميمات لتلائم التغيرات المستقبلية . والمشكلة أن التغيير معدله سريع .

أ.د. كامل عبد الناصر

أسعدنى ماسمعته عن الحفاظ على التراث ، لأن هذا التراث ينهار حالياً وتشهد المدن المصرية ذبحاً للمبانى التاريخية ، والتراث هو حياتنا . العمارة الحديثة فى مصر ليست واضحة وإنما ما عندنا الآن هو خليط من عمارات من الشرق والغرب . بينما توجد أمثلة كثيرة جيدة من العمارة المحلية التقليدية فى النوبة وفى جنوب الصعيد ، وهى تنتمى فعلاً إلى بيئتها المحلية ... فيها بساطة فى التشكيل وتلاؤم مع المناخ . ونحن عندنا أراض متسعة ومنبسطة وبالتالى نحتاج إلى عمارات عالية . ويجب أن يكون التوجه إلى استخدام مواد محلية وأساليب محلية مع الاهتمام أكثر بالحلول الطبيعية البيئية . العمارة الحديثة فيها إمكانيات وتكنولوجيا ونستطيع أن نستخدم هذه الإمكانيات فى عناصر الخدمات . ولكن فى العمارة السكنية مازالت تحكمنا عناصر وظيفية وإمكانياتنا محدودة .

كلمة الأستاذ الدكتور / يحيى عيد

كلمة الأستاذ الدكتور / يحيى عيد

مالى أرى جموع المعماريين مهمومين بإصلاح إعوجاج وسلوكيات الناس والمجتمع . من سيقوم بتحليل وتشريح الإنسان وتسجيل حالته ورصدها ؟. ومن الذى سيقوم بعلاج المصريين من أمراض العصر وهى السلبية والتراخى واللامبالاة ؟ . ما الفرق بيننا وبين الغرب ؟ .... الفرق هو هذا الإحساس بالجمال فالإنسان فى الغرب محب للغابات ، الوديان ، خرير المياه ، السحاب ، أشعة القمر والشمس .... أما نحن المصريين فلانرى ولانسمع شيئاً من ذلك . فبناء البيوت عندنا لايدل على أننا بناؤون وإنما على أننا نبحث فقط عن مأوى . فنحن نبنى البيوت العالية على النيل حتى لايرى أحد النيل ! ونبنى البيوت على الأرض المزروعة حتى لايرى أحد لون الحياة الخضراء !

إن العمارة تمثل وجهاً صادقاً باعتبارها حصيلة تفاعل ذكاء الإنسان وفكره ووجدانه مع البيئة ، ومصر فى العالم العربى هى الأدب والفن والإبداع الحضارى . إن ثقافتنا المصرية على مر الزمن هى قيمة باقية من قيم حياتنا قبل أن تكون تعبيراً عن صيغة الحياة أو مظهراً من مظاهرها . إن عماد كل عمل حضارى باقى على مر الزمن هو صدق الأداء بالكلمة المكتوبة والمسموعة والمصورة . وهو مضمون الثقافة ولبها .

ولقد كانت الثقافة فى مصر على الدوام نمطاً للحياة ولسلوك الفرد المثقف فى مجتمعه وكانت تستند فى ذلك إلى ما ورثناه من قيم وتقاليد وإلى تربية الضمير والوجدان والذوق العام فى الحياة . نحن لانمانع من حق الانفتاح الحر على الفكر العالمى ، نأخذ منه مانشاء ، ومايلائم حياتنا ويتفق مع سياق فكرنا التاريخى الأصيل ، نقتبس منه مايثرى فكرنا وثقافتنا ويوسع أفاقنا دون أن نطمس بذلك أصولنا الفكرية والروحية أو أن نزعزع أصولها وسماتها .

إن العمل الثقافى هو من صميم مسئولية الأفراد والجماعات والهيئات ، ولقد سرنا خلال الجيل المنقضى على أن ترتب الدولة الالتزامات المتراكمة من مسئولية العمل والإنتاج الثقافى . وعلينا أن نلتزم جميعاً بالمنهج العلمى والمنطق الفكرى التزاماً كاملاً فى كل أعمالنا الثقافية . وعلينا أن نعيش عصرنا وأن نعمل بإصرار وجدية على أن تعيش ثقافتنا عصرها الحديث ، فالثقافة حياة والحياة حركة وتطور .

وإذا كانت الظروف التاريخية والثقافية والتحويلات الاقتصادية التى مرت بها مصر هى من أسباب المشكلات التى تواجهها العمارة المعاصرة فى بلادنا ، فإن وسائل النهوض بالعمارة تتطلب مواجهة هذه المشاكل والتغلب على الصعوبات . لقد تركت الدولة القواعد تنهار والفوضى تحل محل النظام والقذارة محل النظافة ، وأهملت الدولة واجبها فى الخدمة العامة .

ولقد جاء من يدوسون بنفوذهم قواعد التخطيط كما تدوس الأفيال أحواض الزهور ، ولذلك عند النقد يجب أن نقدم الحل الممكن والعلاج المستطاع . إن معمارى اليوم مطالب بحل مشاكل اجتماعية وصحية وبيئية وطبيعية ، ويجب على المعمارى ألا يغفل سلبيات التطور وأثره السئ بالنسبة للذات الإنسانية وأن يعالج ذلك فى المجالات الاجتماعية ومجالات الابتكار التشكيلى وأن يعمل على استنباط الحلول المرنة وتقديم الأشكال المستحدثة الناتجة عن ظروف البيئة المحلية والتى تساهم فى خدمة الإنسان وتتوافق مع الموقع والموارد المحلية وتخضع لعوامل الطقس وتساير أسلوب الحياة لدى الأفراد .

وللتغلب على الاختناقات العصرية يلزم تربية أجيال من المفكرين المعماريين ذوى الدراية الكاملة بالمفهوم الحقيقى للعمارة بكل ماتشتمل عليه من مهارات ومعرفة وعلم . ومن هنا وجب التركيز الكلى على أهمية إعداد المهندسين المعماريين إعداداً صحيحاً ليتحملوا بكفاءة المسئوليات المتعددة التى تناط بهم فى حقول التخطيط والتعمير والتصميم والتنفيذ . وللتعليم فى الطفولة بصورة صحيحة وسليمة أثر كبير فى تنمية موهبة الخيال

لدى الطفل . وإذا كانت التربية والتعليم مهمة جداً فى إعداد الإنسان عبر مراحل حياته فإن العناية بالتربية الفنية والثقافية أمر بالغ الأهمية فى تفتيح قرائح المعماريين ليصبحوا أكثر قدرة على فهم الجمال وعلى التصدى لقضايا العصر وابتكار الحلول .

وإذا كان شكل الهرم هو أبسط الأشكال الفراغية فقد استطاع المصريون أن يضمنوه أعمق الأفكار وهى فكرة الخلود منذ أمسك الفنان المصرى القديم أزميله لينحت أبى سمبل والكرنك ، ولولا ذلك لما بقى من ذكر الفراعنة شئ .

د . هدى المصرى

مهما تكلمنا كأخصائيين فى مجال العمارة يظل المستخدم نفسه صاحب الكلمة الأخيرة فى الاستفادة من التصميمات التى تقدم له . والمهندس المعمارى والمخطط العمرانى لايغفل لحظة كافة الأنشطة التى يقوم بها الإنسان طوال اليوم . وكل هذه الاحتياجات يقدمها له المعمارى والمخطط ، وتتغير طلبات المستخدم طبقاً للعوامل النفسية ولرؤيته الخاصة وللعوامل التكنولوجية . إن رغبات الإنسان المستخدم هى فى تقديرى المؤثرة فى النهاية على التصميم . ومازال من المطلوب عمل أبحاث فى هذا المجال .

كلمة الأستاذ الدكتور / ميلاد حنا

كلمة الأستاذ الدكتور / ميلاد حنا

استلفت نظرى عنوان « العمارة والناس » وهى عبارة جديدة على الفكر المعمارى التقليدى فى مدارسه التقليدية . وماكان ممكناً أن يحدث إبداعاً لهذا التلخيص إلا فى المجلس الأعلى للثقافة . لأنه تجسيد لفكر ثقافى يتجاوز التخصص الدقيق . فى هذا الإطار وجدت أن الحوار كان بين العمارة ويمثلها معماريون وبين الناس ووجدتهم معبرين عن وجهة نظرهم . وهذا التزاوج بين العمارة والناس هو الذى يمكن أن يولد أشياء كثيرة .

ويحضرنى فى إطار كلمة العمارة فى جميع الأدبيات العربية الإسلامية كلمة عمارة الأرض ، وأرجو أن يصبح مفهوم العمارة ليس فقط المبانى والطوب والخرسانة .... ولكنى بمعنى عمارة الأرض وهى كلمة تتجاوز كلمة تعمير لأن التعمير يعنى أن شيئاً ما قد تهدم ثم يعاد أما العمران فهو أشمل من العمارة والتعمير . وفى رأيى أن تراث ابن خلدون فى هذا الأمر يعطى آفاقاً بديعة جميلة فى إطار عمران الأرض وهو مصطلح مصرى عربى نابع من تراث بلدنا ، ويستطيع أن يشمل التعمير والعمران والإسكان والتخطيط العمرانى . إذاً عمران الأرض مفهوم أشمل كثيراً من قضية التعمير .

فى هذا الإطار أنا أدعو الزميل العزيز الدكتور زكى حواس فى الدورة الثقافية القادمة إلى عمل مشاركة مع لجنة الثقافة العلمية ؛ فالسؤال الجدير بالطرح هو هل توجد ثقافة معمارية ؟ وماهى أطارها ومفاهيمها ؟ وهل يمكن عمل مزاوجة بين الفكر العلمى ومفهوم الثقافة المعمارية ؟

عندما يذهب أى منا إلى أى مجتمع فهو لايرى إلا واجهات المبانى وهذه المبانى تدل على واقع مجتمعى . وعندما كتبت عن كرنفال المبانى ، أوضحت أن العمارة المصرية هى تجسيد دقيق لواقع المجتمع المصرى شئنا أم أبينا . فعلى واجهة النيل تجد مبانى هيلتون النيل وسميراميس وهيلتون رمسيس .... فتكتشف أنها مجموعة غير متناسقة من المبانى

على الرغم من أنها تمثل نسقاً معمارياً متقارباً ، وعندما تدخل إلى العمق فى شركس وبولاق وغيرهما تجد مجتمعاً مختلفاً تماماً وهكذا فى الهرم أو القاهرة الفاطمية ... فالمجتمع غير متجانس وهو فى حالة فوضى يعبر عن تناقضات مجتمعية شديدة فى الفكر والمستوى الثقافى والحضارى والإنسانى . أنه مجتمع على شفا التفجر لأن المبانى تنفجر وتتصارع ولايوجد بينها أى نغم أو انسجام .

وعندما تذهب إلى الريف المصرى تجد نسقاً منسجماً - قد لاتحبه ولكن الألوان منسجمة والمعمار منسجم والمواد منسجمة مع الإطار المجتمعى . ثم ظهر الانفتاح ودخلت أشياء غريبة على النسق المعمارى ، وخرج بعض العمال إلى المجتمعات العربية وأتوا ببعض المدخرات ، وجاءت ثورة الاتصالات ودخلت الكهرباء والتلفزيون الملون والسوبر ماركت .... وتغير الحال فى الريف المصرى وهدمت المبانى التقليدية وحل محلها مبانى من الخرسانة والطوب الطفلى الأحمر ..واختفى النسق العام .

أنا أدعو هذا الجمع المتخصص رفيع المستوى إلى أن يفكر فى الآتى : الصين الشعبية وجدت فى بداية الثورة عندها أنه لايمكن توفير أطباء لعلاج مليار مواطن ، فعملوا الأطباء الحفاة وأستطاعوا من خلال هذه الآلية أن يندمجوا مع المجتمع وأن يقوموا بعلاج بسطاء الناس . أنا أدعو إلى حاجتنا إلى المخطط المعمارى الحافى أو الريفى .

نحن فى حاجة إلى إبداعات فكرية ، ليس تقليداً للنمط الغربى ، وأنا لست ضد الغرب فأنا منفتح على الغرب . كان فى تراثنا دائماً إبداعات فكرية . قدماء المصريين مزجوا الطين بالماء وعملوا الطوبة واستخدموا الشمس ووضعوا فيها تبن لمقاومة الشد . وعندهم العقيدة فيها فكرة الخلود فبنوا المقابر والمعابد من الصخور ، ولأن الإنسان زائل فقد بنوا البيوت من الطين . واختاروا مواد البناء التى تتفق مع الثقافة والفكر وأبدعوا . واستخدموا الحجر الجيرى والحجر الرملى والجرانيت والبازلت كل فى موضعه المناسب . هذا إبداع تراثى بين الفكر الإنسانى والفلسفة وبين مواد البناء ثم بين التشكيل المعمارى وبين خلود الإنسان على هذه الأرض .

أدعو هذا الجمع الفاضل إلى عمارة الحفاة من منطلقين ؛ إننا حتى الآن لم نضع أى قواعد معمارية لهندسة الريف . كيف يخطط الأهالى قريتهم . كان الأهالى يبنون قراهم على الربوات حتى لا يصلها رى الحياض وكانت الأزقة صغيرة لأن الأرض هى التى بها الخير فلا إسراف فى استخدامها . كانت المبانى متلاصقة فى نسق معمارى يدل على التآلف والتآخى بين أفراد المجتمع فهى تركيبة ثقافية مجتمعية . فلندرس هذا النسق وتطوره ثم نستفيد من كل دراساتنا فى الغرب والشرق .

عندما لم توفر الدولة المساكن ، بنى الإنسان المصرى العشوائيات بنسق معمارى آخر . علينا أن ندرس ما الذى بناه الناس فى ضوء معرفتهم وثقافتهم واحتياجاتهم . وعندما ندرس ما قام به الناس علينا أن نطوعه للقواعد الهندسية وأن نعطيه القيم الجمالية .

فى هذا الإطار نحن نعمل العمارة والناس ..... العمارة من أجل الناس ..... ثم العمارة بالناس .

كلمة الأستاذ الدكتورة / مديحة محمد الصفتى

الأستاذة الدكتورة / مديحة محمد الصفتى

أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية

لايمكن التطرق إلى العمارة بمعزل عن الإنسان ، أولاً لأنه المستهدف منها وثانياً لأنها بالتالى لابد وأن تنبع من احتياجاته . فلقد أثبتت التجارب أن فرض أنماط معينة للمسكن على الافراد يؤدى إلى فوضى فى معظم الأحوال . سواء من حيث استخدام المساحات المتاحة داخل المسكن أو من حيث محاولة تعديله من الداخل أو من الخارج ليتطابق مع احتياجات ساكنيه ولعل المتغير الهام فى هذا الصدد هو اختلاف أسلوب معيشة كل شريحة من الشرائح الاجتماعية ، فلكل منها نمط حياة خاص بها يرتبط بعاداتها وتقاليدها وبالتالى يتطلب مسكناً مصمماً بصورة تفى باحتياجاتها من هذا المنطلق وأيضاً يتناسب مع الأنشطة التى تدور بداخله وأحياناً بالمساحة المحيطة به .

ولقد أوضحت الدراسات الميدانية التى قمنا بها فى إطار علم الاجتماع الحضرى وبالذات فى مجال الإسكان أن عدم اعتبار أن الإنسان هو نقطة البداية للعمارة يؤدى إلى محاولات من قبله لتطويع المسكن لأسلوب حياته ، مما قد يخل بالشكل العام للمبنى ويشوه المكان وأكثر من ذلك قد يهدد سلامة ساكنيه .

وبايجاز شديد ، نتعرض هنا لأهم النقاط التى لابد من مراعاتها عند التصميم للمسكن ، وذلك من منظور اجتماعى يأخذ فى الاعتبار الجوانب المتعددة لمفهوم الوحدة السكنية ولايقصرها على الجانب الفيزيقى فقط فالوحدة السكنية مكان تدور فيه علاقات بين أفراد وتمارس فيه أنشطة وتقوم فيه حياة كاملة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وهذه النقاط هى :

أولا : إن الأسرة المصرية بطبيعتها كبيرة الحجم وخاصة فى الشرائح التقليدية والدنيا والنازحين من الريف وهذه الفئات تمثل الأغلبية فى المجتمع المصرى .

ثانيا : تختلف درجة الخصوصية باختلاف الشريحة الاجتماعية ، إذ كلما ارتفع المستوى الاقتصادى الاجتماعى ارتفعت درجة الخصوصية سواء داخل المسكن أو خارجه وتنخفض بانخفاض ذلك المستوى .

ثالثا : أيضاً تختلف درجة العلاقات الاجتماعية بين الجيران باختلاف الشريحة الاجتماعية الاقتصادية وتزداد ترابطاً مع انخفاض المستوى الاجتماعى الاقتصادى فى حين تضعف أواصر الجيرة مع ارتفاع ذلك المستوى .

رابعاً : يختلف أسلوب استخدام المساحات داخل المسكن - وخارجه أيضاً باختلاف الشريحة الاجتماعية ، وكذلك نوعية الأنشطة التى تمارس فى كل مكان . ويرتبط ذلك بدرجة الخصوصية ومدى أهميتها لدى الفئة المستهدفة .

خامساً : يسيطر النمو الريفى على قطاع كبير من الشرائح الدنيا بالذات بسبب ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر وخاصة إلى القاهرة ، مما ألحق بها صفة « التريف » .

وبناء عليه يكون من الأفضل ألا يتم تصميم المسكن بدون فهم كامل لأسلوب حياة الفئة المستهدفة ، حتى يجئ متفقاً مع متطلباتها ومناسباً لاحتياجاتها ولايكون نمطاً مفروضاً عليها .

كلمة الأستاذ الدكتور / عادل يس محرم

ا.د. / عادل يس محرم

حينما تنطلق كلمة « عمارة » فى حديثنا ، تتجه الأفكار عادة نحو الأنماط المتكررة لما تقوم به الدولة من مبانى ، ونحو مايقوم به أفراد المجتمع من عمارات ، سكنية كانت أو تجارية ، ولقد اكتسب كل نوع من تلك المبانى والعمائر نمطا نستطيع تمييزه ، بأن ذلك نمط حكومى فى الإسكان ، وذلك نمط الطبقة العالية ، وذلك نمط الطبقة المتوسطة ، والآخر نمط الطبقة الفقيرة ، وكل نمط من هذه الأنماط المعمارية ينتمى فى فكره إلى المجموعة الاجتماعية التى ينطلق منها الحدث أو ينطلق من بين طياتها تلك اللغة النمطية التابعة . فالفيلات مفهوم معمارى عن السكن ، ولغة تبادلها ثلاثى نمطى فى المجتمع هو المالك / المهندس / المقاول . والعمارات النقطية (ذات السلم الواحد) نمط ، والأبراج نمط ، والمجمعات نمط . والشاهد أن كل تلك الأنماط لاتظهر كثيراً من الإبداعات ، بل تكاد تكون قوالب نمطية تتكرر هنا وهناك . وتلك الأنماط تنحصر فى المهنة (مهنة المعمار) فى الثلاثى النمطى كما أسلفنا . ولسبب ما لا يوجد إلا القليل من الإبداع المعمارى فى هذا المجال ، ربما تكون النمطية هى السبب ، وربما كانت هى النتيجة .

ويوجد نوع آخر من العمارة لايتولاها ثلاثى ، بل ثنائى هو المالك / البناء ، وهذه النوعية من العمارة ، محور حديث اليوم ، هى العمارة العامية ، ولانستطيع أن نطلق عليها نمطاً ، فهى لاتتبع مجموعة فكرية ، وهى حرة ، متفردة ، غير متقيدة بنمطية ما ولابشكل ما ، غنية بالإبداعات الفردية ، لم يقيمها أحد ، ولم يقتنها أحد ، ولكن ينقدها الجميع بأنها « عشوائية » وأزعم بأنها غير عشوائية « فالعشواء » هى « الناقة التى تسير فى الظلام مغمضة العينين ، متخبطة فى أغراض متناثرة على الأرض » ، وهذا تشبيه ظالم . فالعمارة العامية يشغلها عامة الناس ، ولكن لهم مالهم من نظام فى الحياة ، وقيم ومثل قد تختلف - ولابد أن تختلف - عن قيم ومثل خاصة الناس .

« العامية » كما نفهمها فى حضارتنا الحالية - من خلال مجموعة القواميس العربية وغير العربية - هى لغة دارجة لقوم يقطنون منطقة بعينها ، بعيداً عن لغة أدبية لقوم

مثقفين ، أو بعيداً عن لغة واردة . وهى أيضاً لغة ليست لها تصنيف علمى مقنن . فهى بالطبع لاتتبع قواعد معنية أو ترتيب محدد ، اللهم إلا قدرتها على التخاطب ونقل جوهر الموضوع من شخص إلى آخر . وهى هنا ترتكز وتتمحور لاحول القواعد ، ولكن حول الموروث الحياتى . فالمثل القائل « عشان ماتعلى وتعلى وتعلى ، لازم تتاطى تتاطى تتاطى » والحكمة هنا كبيرة جداً ، وهى الفلسفة التى ساعدت على استمرار الشخصية المصرية لآلاف السنين ، ولم يوجد مثل ذلك المثل باللغة الفصحى . و« العامى » هو اليابس الذى أتى عليه العام . أما « اللغة » فأصلها فى العربية « لغو» وهى تنتمى إلى « لغا » و «الإلغاء» وهكذا فاللغة العامية هى شئ مدرك يخلو من الحياة وتأثيره سلبى وليس متواصل .

وإذا تكلمنا – بناء على هذا – عن « عمارة عامية » فهى ذلك النتاج المعمارى المبعثر فى المدن وحولها ، وفى الريف ، قام على بنائها أناس بسيطى الخبرة بفنون وتقنية البناء ، ليس لهم ارتباط بتراث معمارى ينتمون اليه كما تنتمى المجموعات الحضارية الى تراث مميز لها وترتبط به مهنتها التعميرية ، والعمارة هى حيث يقطنها مجموعة من الناس لهم ذوقهم الخاص ، ولهم المنظومة الخاصة بحياتهم المعبرة عن علاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم . وهى – فى أصولها – عمارة بعيدة عن عمارة مرتبطة بقوم مثقفين ، وهى أيضاً بعيدة فى أصولها عن عمارة واردة . وهى – حتى الآن – ليس لها تصنيف علمى مقنن . كما أنها تبدو ظاهرة وكأنها تخلو من منظومة حياتية ، ذات تشكيل لاينم عن منهاج اجتماعى أو فكرى .

وعلى هذا فالعمارة العامة فى مصر – ورغم ضخامة حجم أعمالها – عمارة غير مفهومة ، موجودة ، مغمورة فى المعمور المصرى ، مثلت فى يوم ما منذ نحو عقد من الزمان نسبة ٨٠٪ من مجموع الكتلة المشيدة فى مصر وتنتشر فى المدن ، وفى الريف كما تنتشر فى الصحارى والواحات ، وأزعم أن نسبتها تزيد الآن عن نسبة ٨٠٪ من العمران المصرى .

والعمارة العامة فى شكلها الحالى فى مصر هى من قام على بنائها أشخاص ليس لديهم الترخيص الخاص من الدولة لبنائها . وإذا انطلقنا زمنياً فى عمق العمارة فى مصر ، وفى مدى قدرتها على التعبير والتشكيل والرمز ، نجد أن الترخيص من الدولة ، وبأى صورة كان هذا الترخيص ، ينحصر فى الأبنية العامة التى تنتمى إلى الدولة . فالمساجد الكبيرة والقصور كانت هى اهتماماتها الخاصة ، أما المبانى التى كانت تنتمى إلى العامة فكان يقوم على بنائها أفراد المهنة التى تحكمها تقاليد وأعراف ، لايستطيع أحد أن يعلن انتمائه إليها إلا بعد تقديم ما يثبت صلاحيته المهنية أمام رئيس الطائفة ، وإذا جاز لنا أن نطلق - بناء على هذا - تعبيرالعمارة العامية ، فإنه ينطلق على جميع الأبنية التى تولاها عامة المهنيون لعامة الشعب فى تكوينات بعيدة عن نفوذ الطبقة الخاصة ، وحقيقة لانستطيع أن نجزم بالفرق الواضح بين عمارة العامة وعمارة الخاصة فى الزمن الماضى ، ولكننا نستطيع أن نظهر وبالتاكيد ، الآن ، وضوح عمارة العامة بتشكيلاتها وبمظهرها ، وبلغوها فنون وتقنيات البناء المعاصر ، ولايعنى هذا افتقارها للإبداعات المعمارية . فالتفردية والانفرادية التى تتميز بها العامية انطلقت بكم ضخم من الإبداعات غير المقننة وغير المسبوقة وغير المقيدة بقيود علمية أو قيود ثقافية ، ولكنها احتكمت فى إبداعاتها بالقيود الاجتماعية وقت إنشائها .

وعلى هذا فإن إبداعات العمارة العامة سارت متزامنة مع إبداعات العقل والمنطق والنتاج الفكرى العامى أينما وجد ، ولاشك أنه حينما هبط النتاج الفكري فقد هبط أيضاً الإبداع المعمارى . ولكننا - أيضاً - لانستطيع أن نقرن إبداعات النتاج الفكرى العامى باللغو المطلق ، فالأمثال العامة تشغل حيزاً له أعتباره فى الثقافة المصرية سواء العامية أو المتعلمية ، وهى إذا لم نطلقها علناً شغلتنا سراً ، فالمثل القائل « اللى بيته من إزاز ، مايحدفش الناس بالطوب » ، لايوجد مثل مقابل له بالفصحى يعطى هذا المعنى الضارب فى عمق الثقافة المصرية .

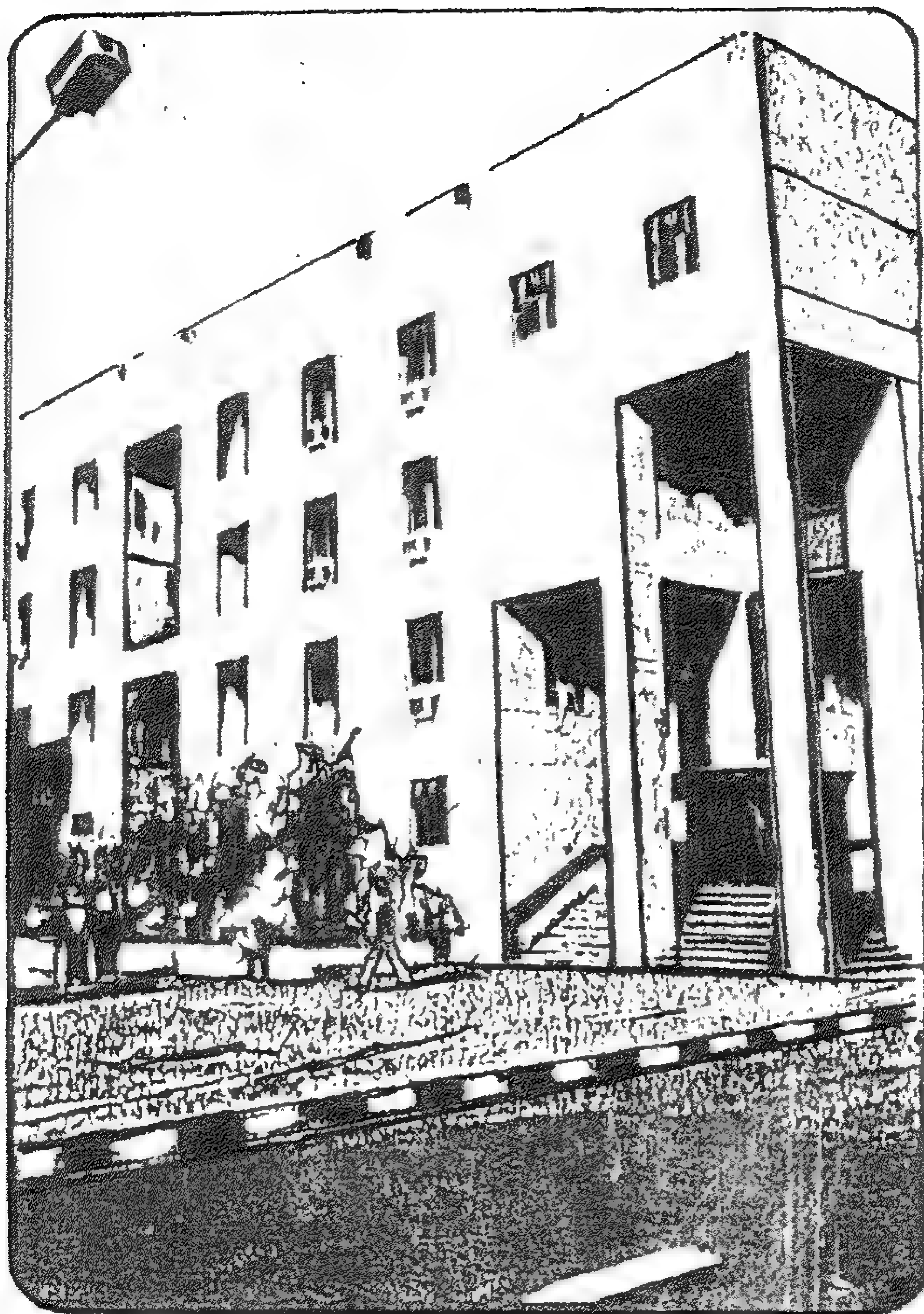
والثقافة مصدرها « ثقف » يعنى بها صار حاذقاً خفيفاً و« تثقيف الشيء يعنى « تسويته » أما Culture فهى تعنى « الأنساق النمطية المكتسبة للسلوك الإجتماعى الخاص بمجموعة من المجتمع البشرى ، وهو لايعنى فقط العادات و التصرفات ، بل أيضاً المعتقدات والأخلاق ، اللغة والموسيقى والفنون والمنتجات المادية والتقنيات المستخدمة والمنقولة كتراث اجتماعى لأجيال لاحقة » .

ومما لاشك فيه أن ثقافة شعب تحوى ثقافات فرعية داخلها ، تتمايز حسب التفسيرات والمزاج الخاص بكل فئة وعلى هذا نستطيع أن نميز الثقافات تمييزاً أفقياً ، وتحيزاً رأسياً ، أى أنها تتمايز حسب المناطق الجغرافية ، كما تتمايز حسب فئات وطبقات واهتمامات المجموعة المتعايشة فى منطقة واحدة .

« ثقافة الشارع » هى إحدى الثقافات المتميزة رأسياً وأفقياً فى الثقافة المصرية ، وهى ثقافة ذلك النطاق الذى يجتمع فيه مجموعات الناس من شتى الأماكن الوظيفية المحيطة بالشارع . هذا النطاق يمثل « صالة الاجتماعات » المخصصة للمبانى العامة ، وهى هنا تتواجد فيما بين المبانى فى المدينة ، يتقابل فيها ويتعامل من خلالها الأفراد والمجموعات ، أو هو الحيز الذى يوفر للأفراد والجماعات القدرة على التخاطب العام الودى فيما بينهم ، وبما يسمح باستمرارية المنظومة الاجتماعية ، هو إذن مكان اللقاء الجمالى الذى يسمح فيه بإجراء مجموعة من التحركات والعلاقات العامة التى تخدم المصالح العامة ؟ .

« والتخاطب الودى » ليس قائماً فقط بين أفراد وجماعات الشعب ، ولكن أيضاً يشمل العلاقة الجدلية بين كتل وواجهات المبانى وأرضية الشارع - بما فيها الرصيف وممرات المشاه ، ومفروشات الشارع - والنشاط الإنسانى فيه . فما هو موجود من نوعية الشبابيك فى واجهة المبنى ، يسمح بالقدر المناسب لشاغليه بالتفاعل مع جمهور المشاه ، وبين شباك مقفل وأخر مفتوح بين مبنين لايتم تخاطب حتى يتم اتفاق قاطنيهما على بدء الحوار . وكلما ازداد الحوار الطيب ازدادت درجة وعمق العلاقات الإنسانية الموجودة فى المجتمع .



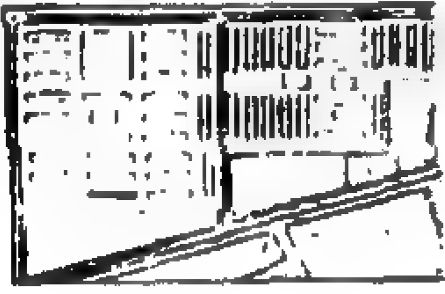


عمارة ١١١ واجهة خلفية

* ٢ غرفة وصالة - ٤ مداخل - أرضى وأربعة متكرر يلاحظ الآتى :
* كمية ظلال كبيرة تؤثر على اضاءة الأدوار السفلى .
* الهيكل الإنشائى المرتفع للدور الرابع والثالث لم يشارك فى بنائه ساكنوا الأدوار السفلى مما يؤثر على كمية الضوء والهواء الداخل إلى الشقق .

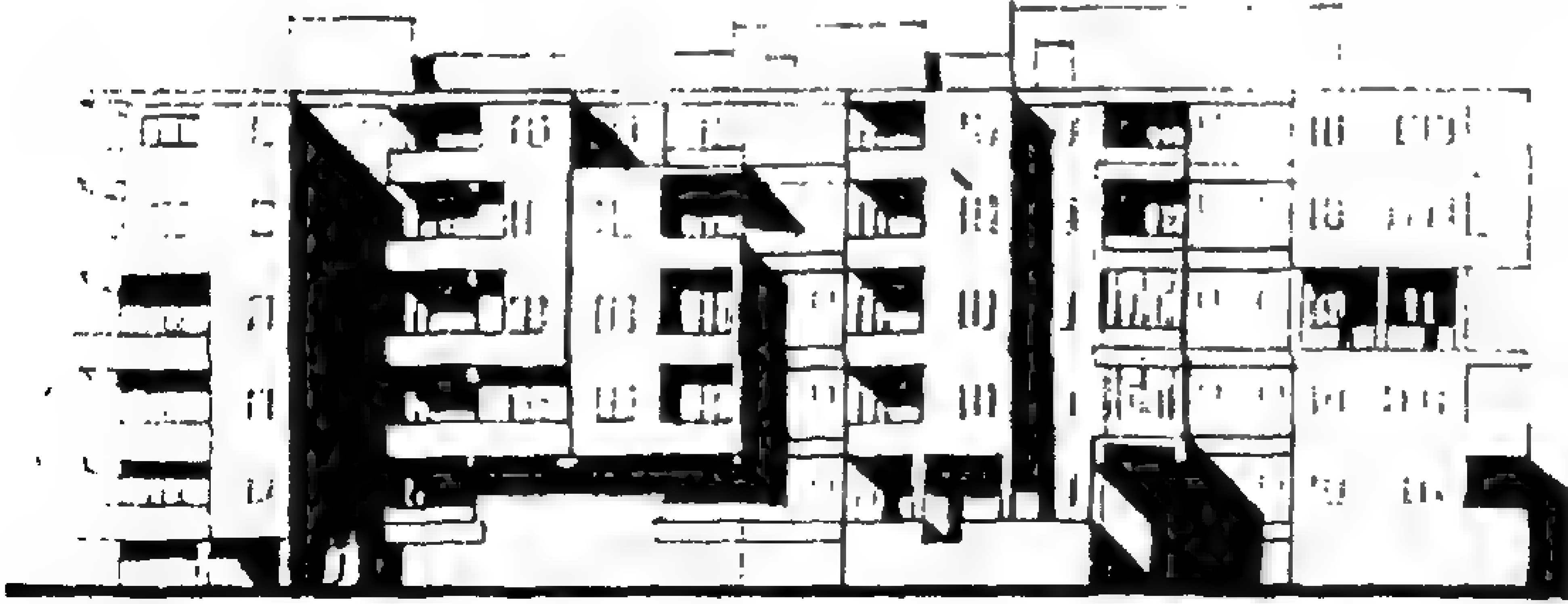


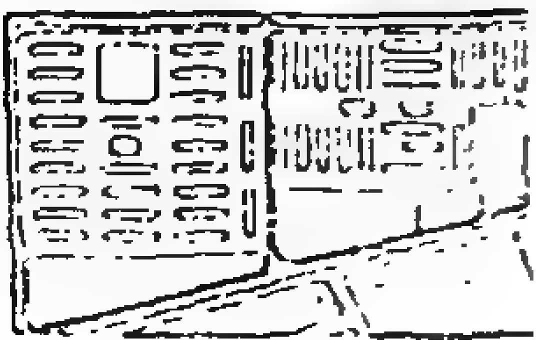
* عنصر الخصوصية متوفر .
* تعديل فى بعض الفتحات .
* فتحات الدواجن فى الدور الأرضى



عمارة ١٣٠ واجهة خلفية

* التأثير الاجتماعى على تشكيل الواجهة الخلفية .
* تركيز الإضافات على الواجهة الخلفية والسبب الواضح هى الإطلالة على فراغ كبير نسبياً فلا يوجد تأثير يذكر على ناحية الخصوصية تأثير اجتماعى على الواجهات .
* كم كبير من الظلال وتكاد الإضافة تكون لجميع السكان فى جميع الأدوار .





* يلاحظ الإضافة الإنشائية لبناء الدورين الثالث والرابع وترك الأرضى والأول بلا بناء مجرد أعمدة وكمرات .

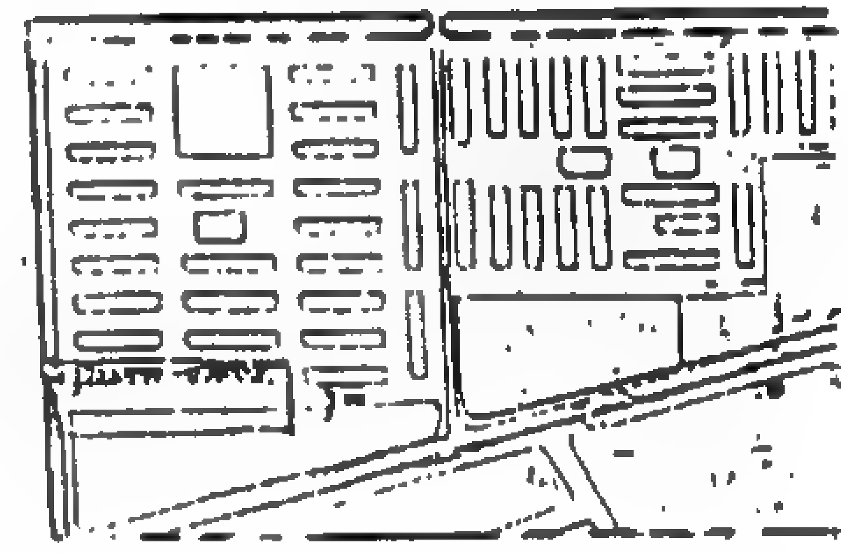
* الحمام الذى تظهر نافذته انتقل من مكانه الأصلى وتعدل بالتالى كل التوصيلات الصحية .



عمارة ١١١ - الواجهة الخلفية / الجنوبية .

* تغيير نمط الواجهة بالكامل .

* عدم وجود جيران من هذه الجهة مما شجع المشكلة على الزيادة بدون تحرج أو تردد .

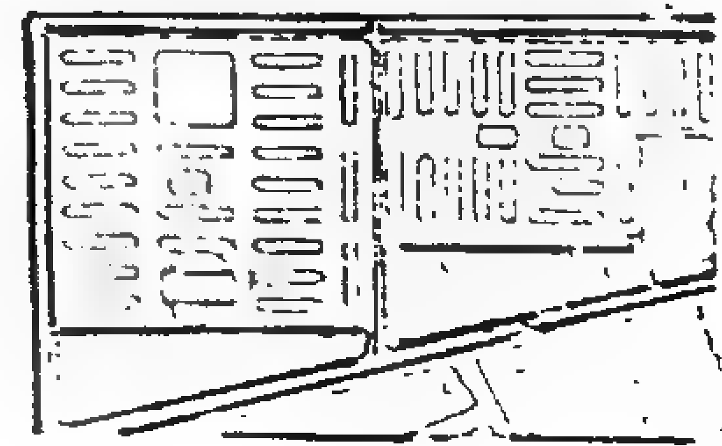




الفراغ المتكون بين عمارتى ١١٢ ، ١١١

* الزيادات كلها فى الواجهة الخلفية عمارة ١١٢ تغير وظائف ونمط التصميم .

* وضوح الفكرة إنشائياً والبناء طبقاً لرغبة السكان حتى ولو تعارض مع الدور الثانى الذى تركته فارغاً لحين ميسرة اقتصادية



جامعة عين شمس

معهد الدراسات البيئية



تنمية وتطوير منطقة عين الصيرة

دراسة عمرانية معمارية بيئية

الباحثون

* إبراهيم السيد المدنى .
* عبد الحليم أمين عبد العال .
* هانى ميلاد حنا .
* نهى سمير محمد دنيا .
* شرين ابراهيم فراج .
* سيف سيفين غالى .

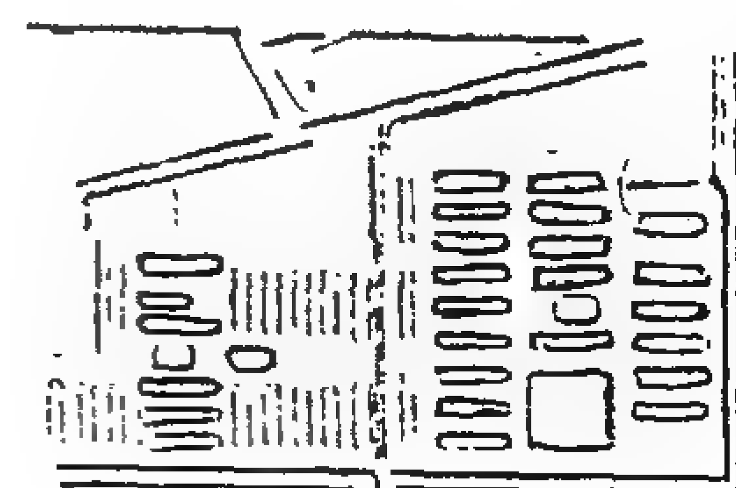
إشراف أستاذ دكتور مهندس

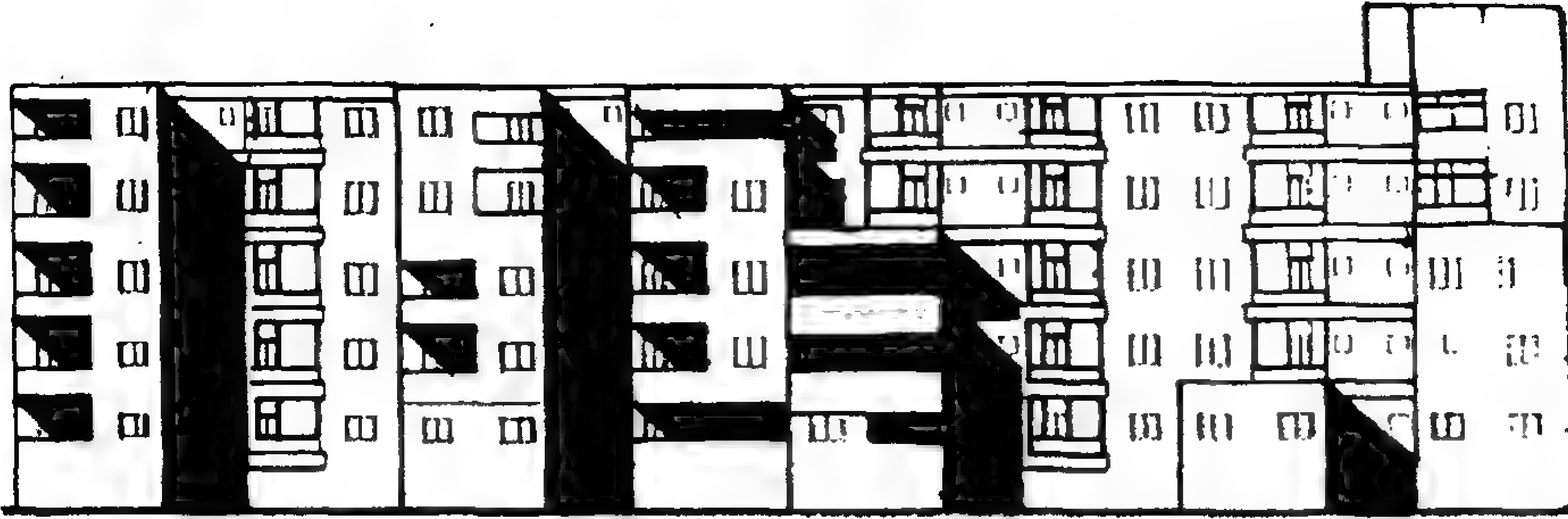
عادل يس

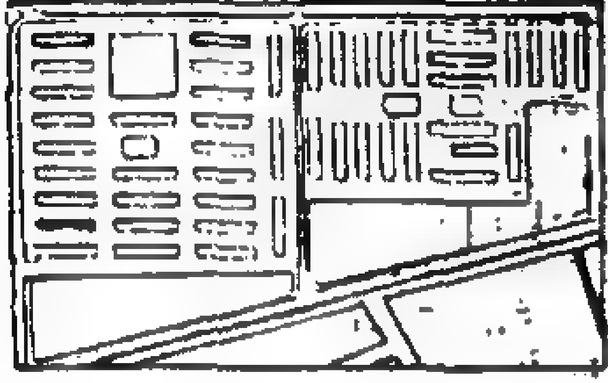


* ظهور العناصر الإنشائية .
* الفتحات بلا نمط محدد .
* تعبير مباشر عن الوظيفية .
* مشاكل الصرف الصحى المنعكسة على الواجهات .
* كم ظلال كبير يؤثر على جيران الأدوار السفلى .

عمارة ١١٠ ، ١٠٩





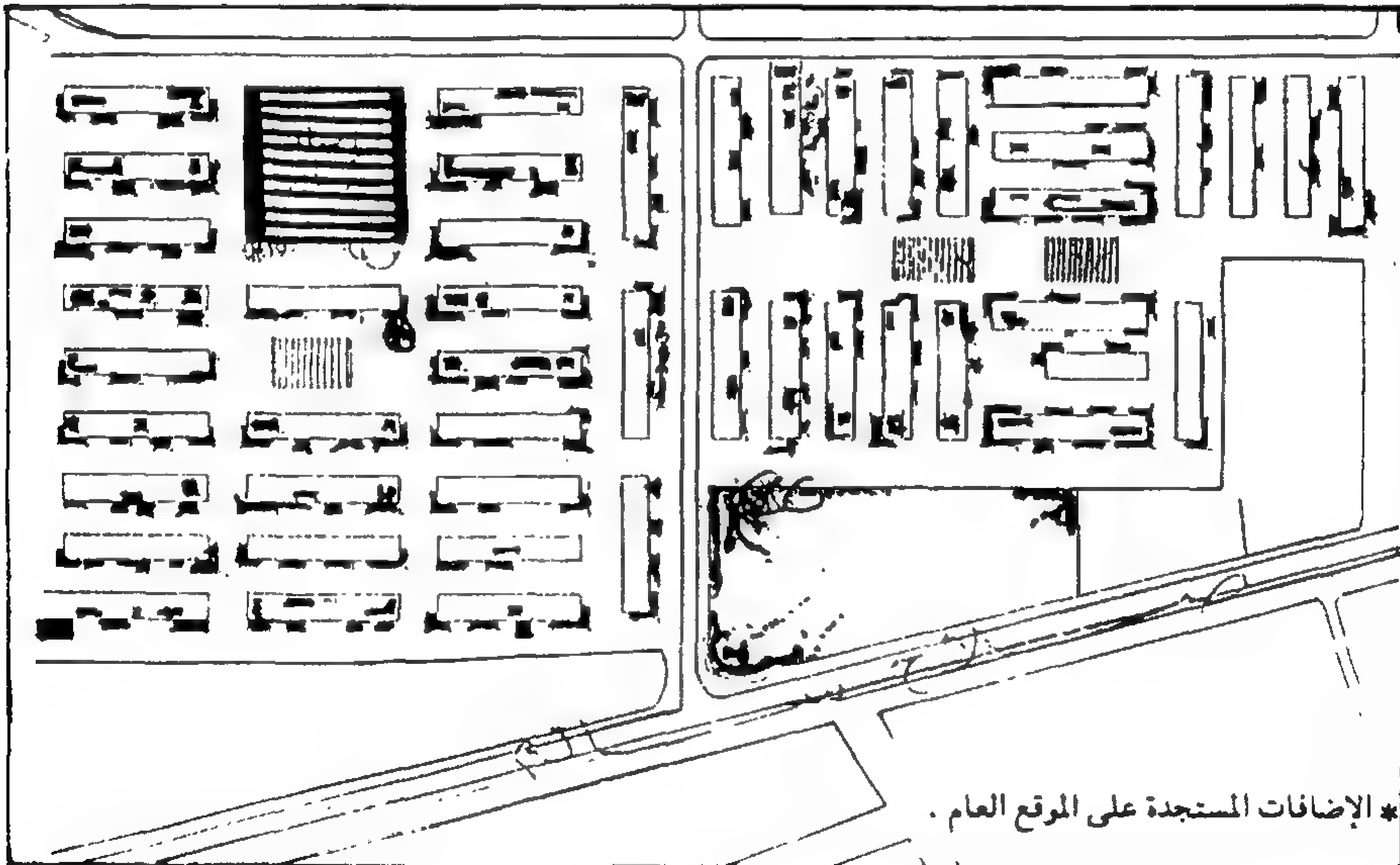


عمارة ١٠٩ الواجهة الخلفية

* ٢ غرفة وصالة - ٤ مداخل .

* كم ظلال كبيرة مؤثر على كتلة المبنى .

* الزيادات أفقى فقط ربما للقرب من المدابغ ووجود رائحة غير محببة فى الأدوار العليا .


* الإضافات المستجدة على الموقع العام .

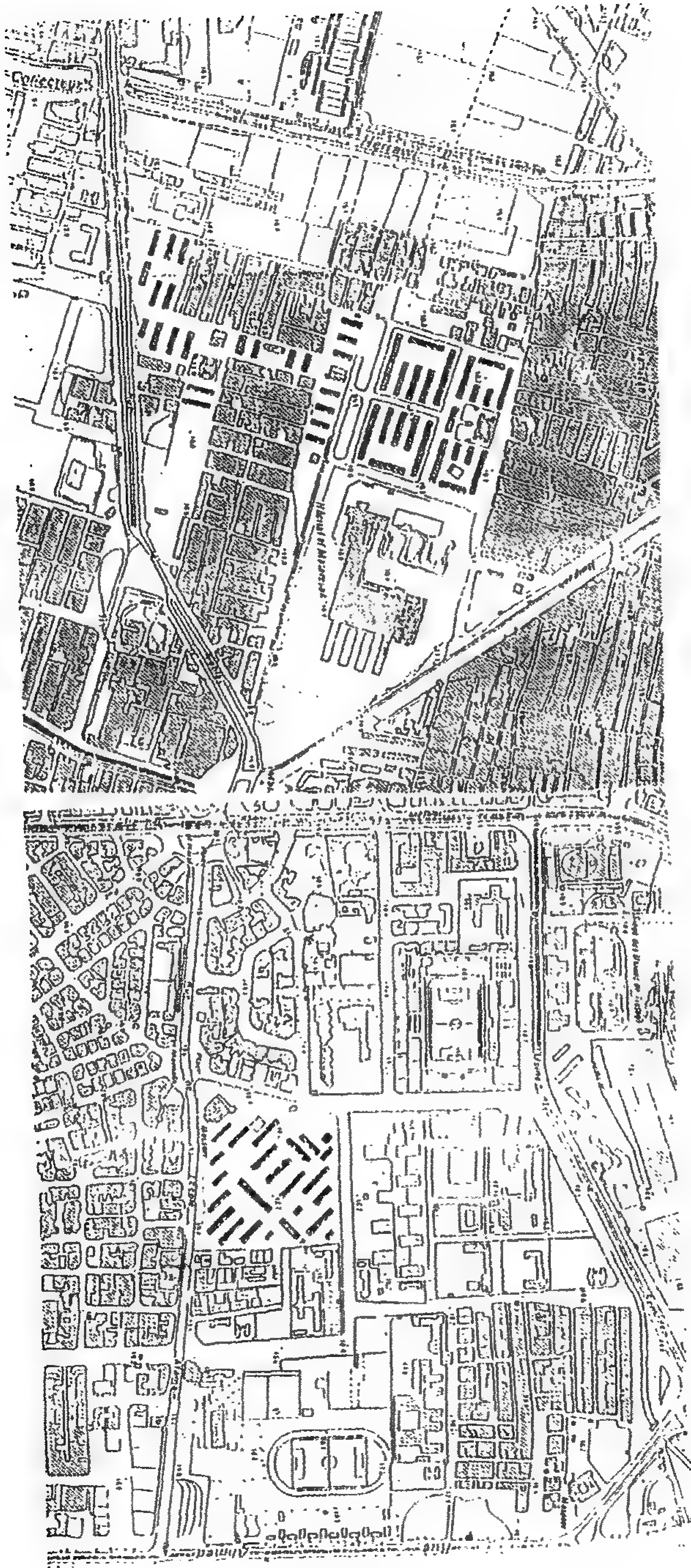


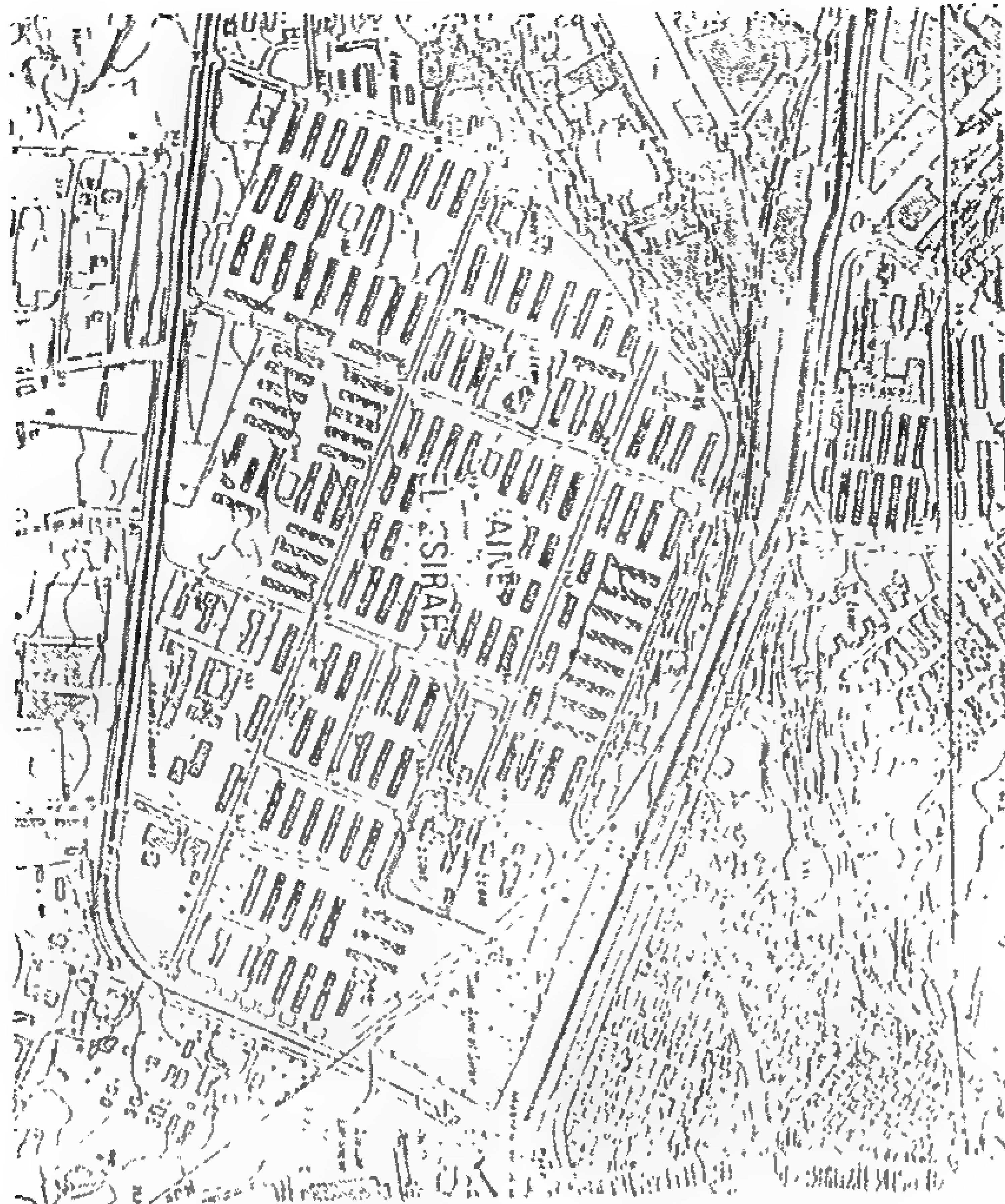


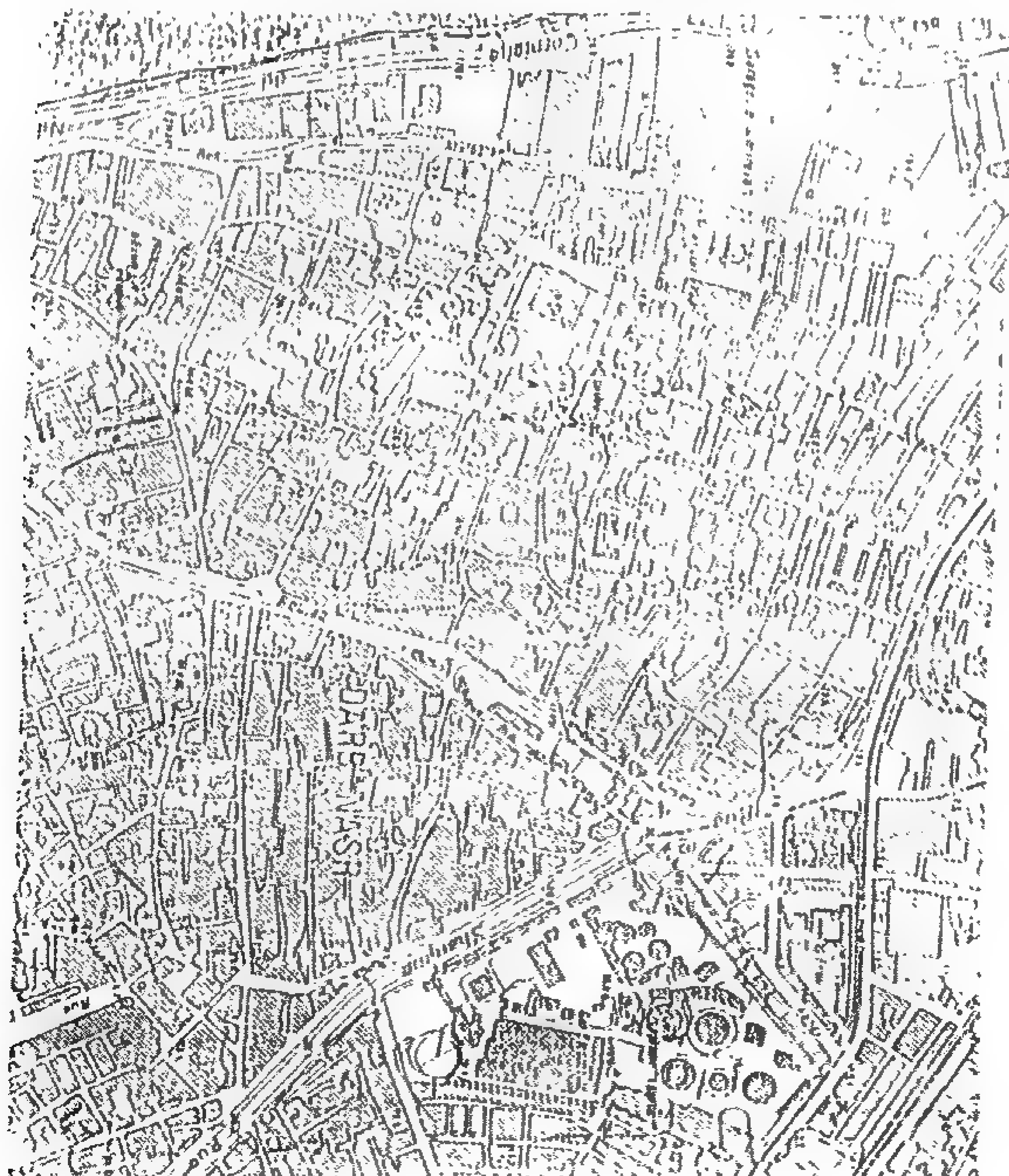
Bab Zuweleh Twin Minarets of EL-Muayyad Mosqus

Original Drawing by Oven B Carter Architect Cairo

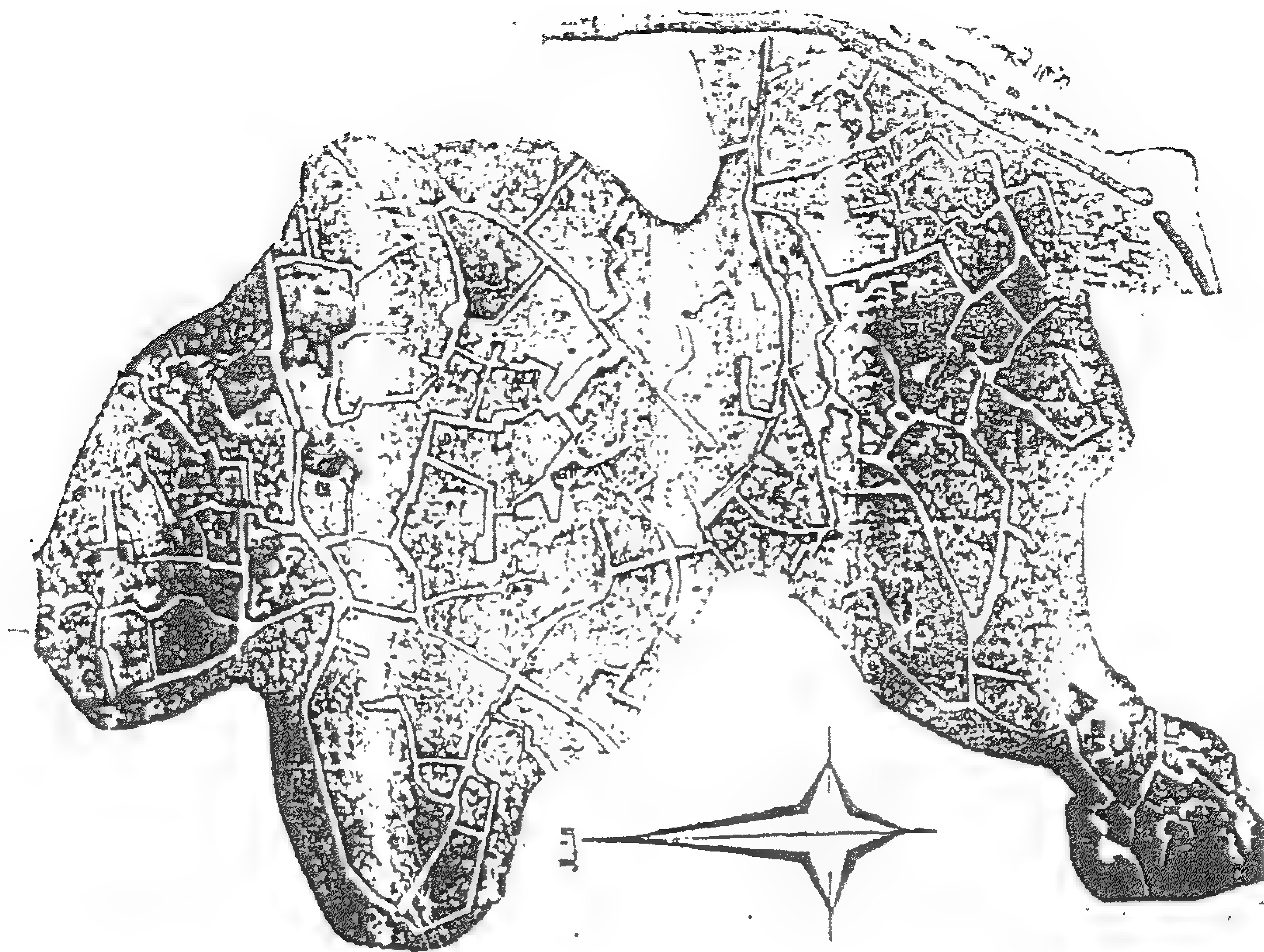


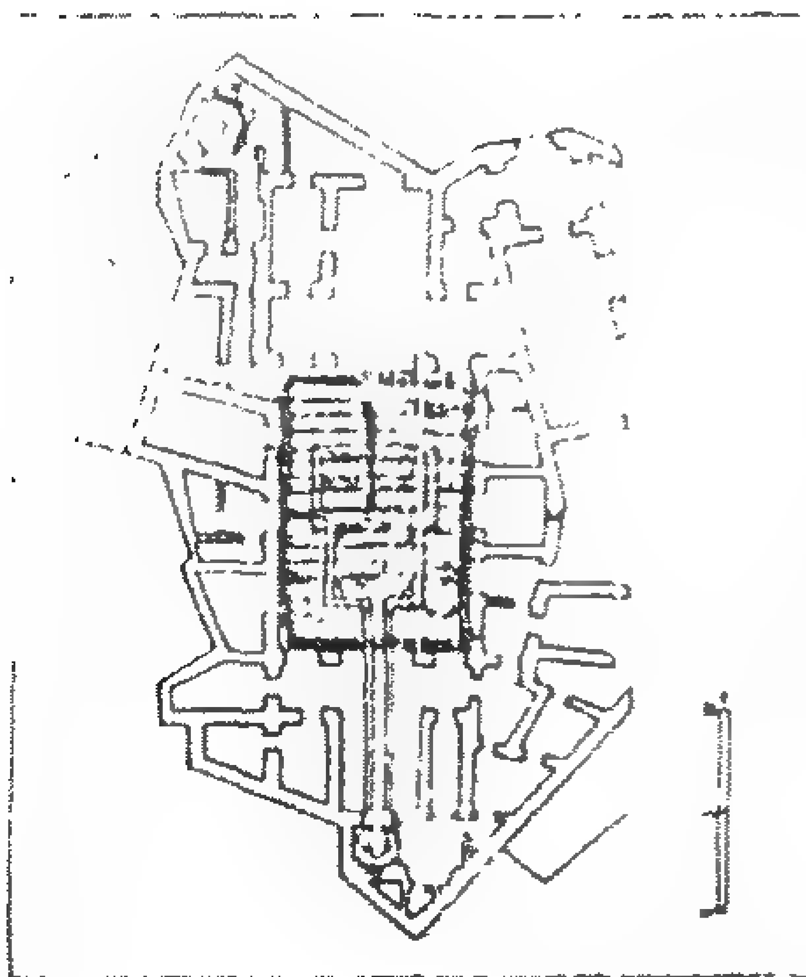


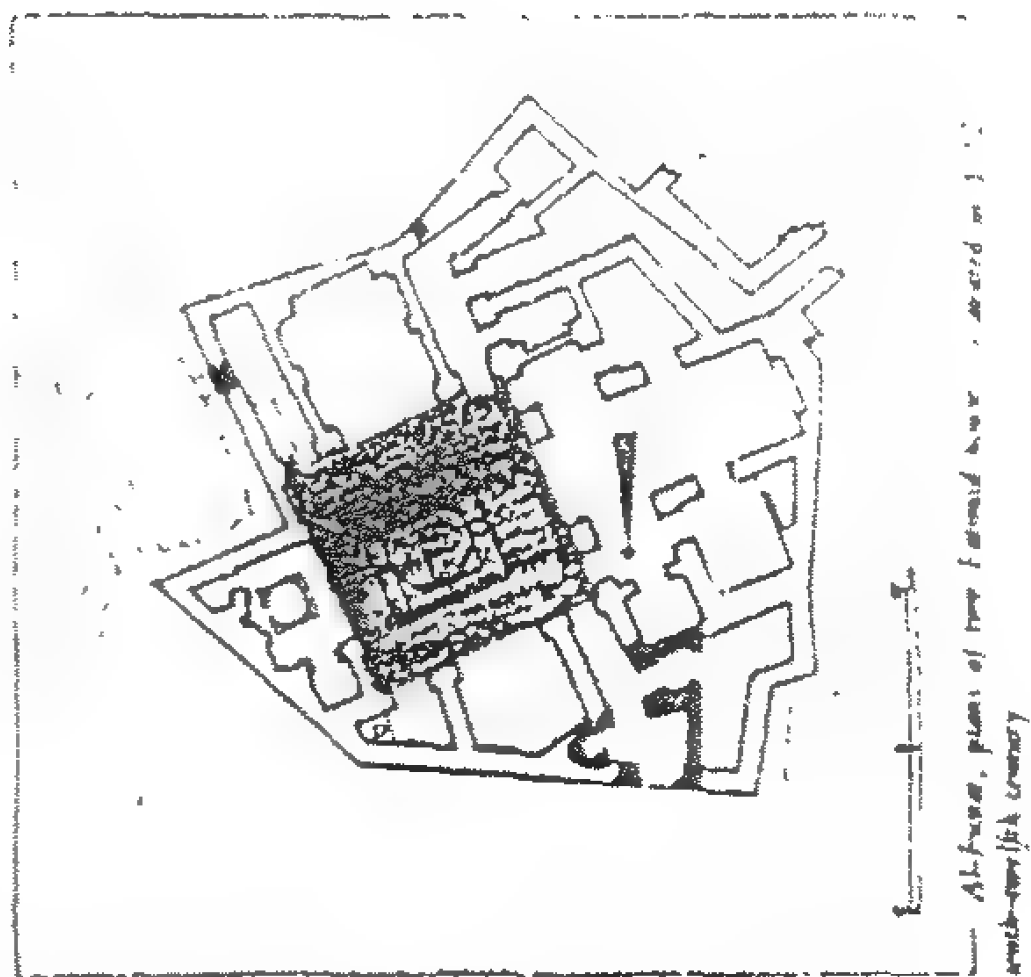


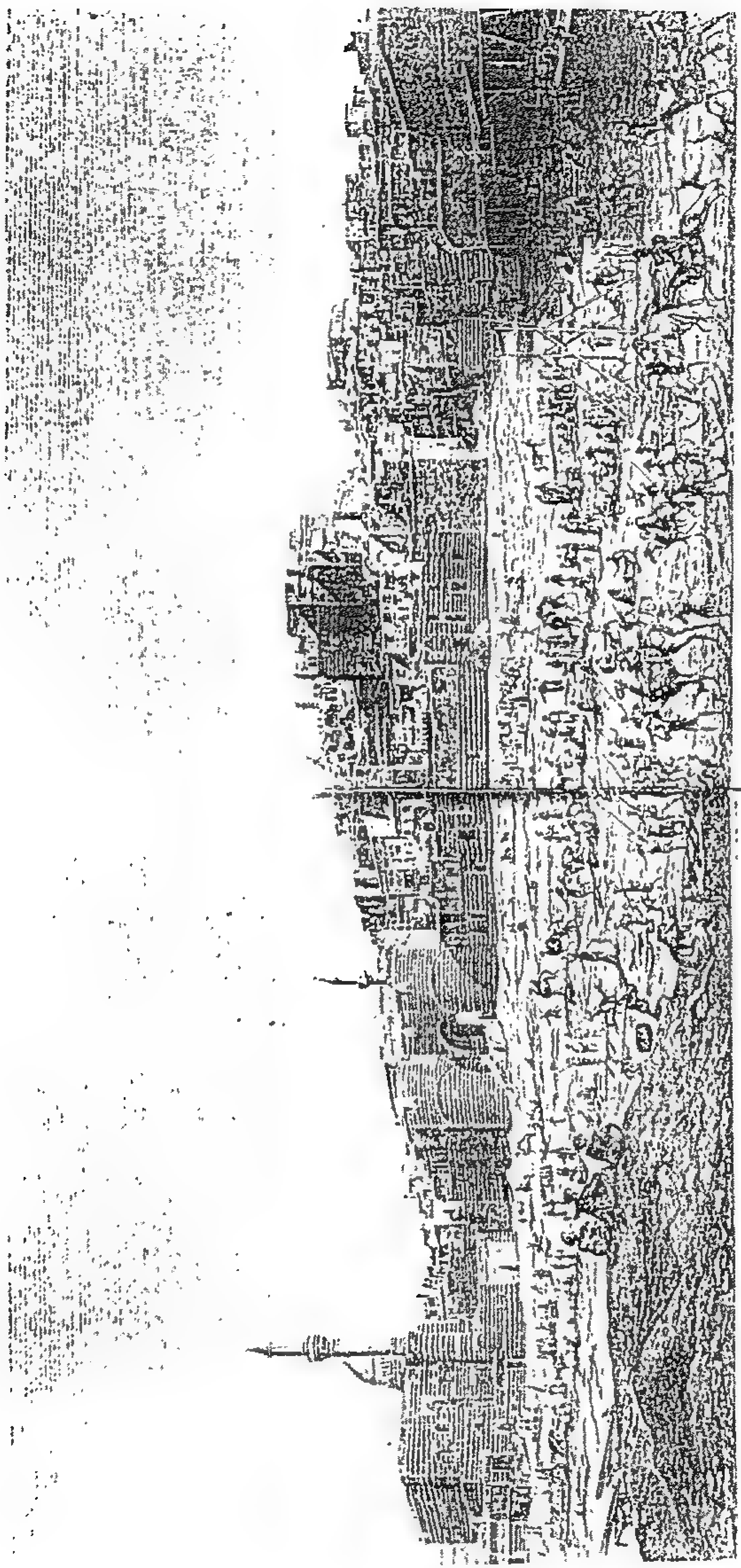












لقاء حول
الصراع بين السكان والعمران

المتحدثون والمعقبون :

الدكتور / زكى حواس	الدكتور / سيد كريم
المهندس / شريف كامل	الدكتور / همام سراج الدين
الدكتور / جمال الخولى	الدكتور / عبد المحسن براده
المهندس / جمال بكرى	المهندس / سمير ربيع
المهندس / أحمد مراد	الدكتور / مراد عبد القادر
الطالبة / مى حواس	الدكتور / عز الدين فهمى
الطالب رفعت فتحى	الطالب / هيثم مؤنس

الدكتور يحيى عبد الله

قاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة

٩ ش حسن صبرى - الزمالك

١٦ يناير ١٩٩٦

كلمة الأستاذ / الدكتور محمد زكى حواس مقرر اللجنة

أساتذتى وزملاء الغد :

أهنئكم بشهر رمضان المعظم وكل عام وأنتم بخير ، نبدأ اليوم الندوة الخامسة فى سلسلة الندوات التى بدأت بندوة « عمارة الطبقة المتوسطة » ثم « لغز الحضارة المصرية » ثم « العمارة والعمران فى القرن ٢١ » ثم « لغز الحضارة المصرية – الجزء الثانى » ، وقد تم تفريغ الشرائط الخاصة بهذه الندوات وقد وعدنى الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة خيراً بأنه بعد أن تنتهى سلسلة الندوات فى مايو يتم تضمينها فى كتاب يصدر عن المجلس الأعلى للثقافة – لجنة العمارة . فهذا أمر طيب أن يكون هناك كتاب مجمع إلى جانب إرسال نسخة من كل ندوة لكل من حضرها .

موضوع اليوم عن الصراع بين السكان والعمران ، وليس فى هذا أى تعرض لجهودات الأجهزة الحكومية سواء بالإيجاب أو بالسلب . ولكننا نركز على التسابق بين الانفجار السكانى والامتداد العمرانى وهو سباق شديد لأن مصر تزيد فى اليوم ٤٢٠٠ شخصاً ، وباعتبار أن الفدان = ٤٢٠٠ م٢ فيمكن القول بأن مصر تزرع كل يوم فدان أفراد لو تخلينا أنه مقسم إلى ٤٢٠٠ مربعاً ، فى كل مربع فرد . وهذا أعظم استصلاح أراضى ممكن أن يحدث ! ، وهذا يعنى ٢١٠٠ شقة يومياً أى ٢١ برجا سكنياً كل يوم أو ٢١٠ عمارة كل منها يحتوى على خمسة أدوار وفى كل دور شقتين . وبالطبع لا يمكن لأى حكومة أو أهالى القيام بمواجهة هذه المشكلة ما لم تتضافر الجهود معاً فى مشكلة قومية تخطيطية عمرانية من جميع الجوانب وليست مجرد آراء معمارية وفلسفة جمال نظرية .

ولنفرض أن الحكومة قد وفرت التمويل اللازم لعدد ٢١٠ عمارة يومياً وأن هناك أراضى لهذا العدد وكذلك مرافق ، وهذا يعنى ضروة توفر أسمنت لبناء هذه الوحدات ، لكن مجموع الإنتاج المحلى والمستورد لا يكفى ، وكذلك إنتاج الحديد المحلى والمستورد لا يكفى . وما أركز عليه هو أن هناك معادلات بين مواد البناء المتوفرة والتمويل والأراضى

والمرافق والعمالة . ولو نظرنا إلى ما ننتجه حالياً من مبانى نجد أنه حتى فى المبانى التى تمثل عمارة متميزة يوجد رشح مياه إلى الحد الذى أصبح يشكل ظاهرة . فهل العمالة التى تنتج هذه المبانى المعيبة قادرة على أن تضطلع بمهام سد الاحتياج اليومى الذى أشرنا إليه وهو بناء ٢١٠ عمارة سكنية يومياً .

وكثيراً من مشاكلنا لا يكون حلها بأن يقوم المعمارى بتقديم رسوماته بسرعة ويبنى بسرعة وأن يتم التخطيط بسرعة ، فمدينة ١٠ رمضان كان من المفروض أن يسكنها ٢٥٠ ألف نسمة بعد ١٠ سنين من إنشائها ، والآن وبعد أن تعدينا هذا التاريخ لم يسكنها أكثر من ٢٥ ألف نسمة ، حتى لو فرضنا أن ٢٥٠ ألف سيسكنوا فإن ذلك يعنى بمعدل الإنتاج البشرى السابق إنتاج ٥٥ يوماً فقط من البشر ، وهذا يعطى مؤشراً لحجم المعضلة السكانية التى نواجهها .

هذه الزيادة السكانية تستلزم ٤٢ مليون جنيهاً يومياً لإيجاد فرص عمل بمعدل ١٠٠ألف جنيه للفرصة الواحدة . وهذا يعطى فكرة عن حجم الإنتاج والتنمية والطاقة المطلوبة من المجتمع ليواجه المستقبل وإلا فإن المنحنى سيكون فى النازل قد يكون بطيئاً فى سنوات الازدهار ولكنه متجه إلى أسفل دائماً .

والمثير للاهتمام الآن هو أننا نعقد دائما اجتماعات وندوات نناقش فيها مشاكل كثيرة وتتعدد أيضاً دراستها فى الكليات الجامعية دون أدنى تنسيق بينهم ، ولدينا رصيد هائل من الأبحاث والدراسات والتوصيات التى يتوجب معها ألا نشتكى بأن المسئولين لا يعملون بها ، ويكون المطلوب دراستها ونقدها وتصفيتها والوصول إلى ما هو قابل للتطبيق منها فالعبرة بالحلول .

وأود هنا أن ألفت النظر إلى ماكتبه اليوم المعمارى الفيلسوف جمال بكرى فى صفحة العمران ، فقد لخص ما انتهت إليه ندوة مركز بحوث البناء عن المخططات والتنمية العمرانية والتجمعات العمرانية . وقد لفت انتباهى فيما كتب ثلاث نقاط مهمة :

– أن هناك تبايناً بين ما يعلنه ويردده المعماريون والمخططون وبين ما ينفذونه وهى نقطة خطيرة جداً .

– عدم تواصل التخطيط مع التنفيذ ، فكل فريق يعمل منفصلاً عن الآخر ، والمنفذ هو المسيطر لأن لديه الإمكانيات ولكن المخطط هو الذى يلام فالعمل منسوب له .

– الانفصال بين المخطط ومصدر القرار ، فالتخطيط يظل بلا فعالية حتى يصدر القرار ومن الممكن أن يصدر فى عجلة أو من غير إلمام .

وأود اليوم أن أبلغكم تحيات الفنان وزير الثقافة وكان قد عقد لقاء مع لجان المجلس الأعلى للثقافة فى الأسبوع الماضى لإقرار خطة العمل فى المرحلة القادمة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين وطرحت فكرة أن المجلس لابد من أن تتم تقويته فى نواحى الاتصالات والمعلومات والكومبيوتر ، وقد طرحت لجنة العمارة تصورها للمرحلة القادمة ، وهى ترجمة أربعة كتب معمارية أو تخطيطية هذا العام ثم ثمانية كتب فى العام القادم ، وكذلك تأليف أربعة كتب فى التخصصات المعمارية والتخطيطية هذا العام ثم يليها ثمانية كتب فى العام القادم على أن يكون هذا هو المعدل فى الأعوام التالية . وليس المقصود إصدار كتب تدريسية ولكن كتب تحوى خلاصة خبرة وتجارب ونصائح للأجيال القادمة .

كما أن تصور اللجنة يشمل إصدار شرائط فيديو وكاسيتات وأفلام سينما للمشروعات المعمارية والعمرانية وأعمال كبار المعماريين وعمل لقاءات معهم وعرض آرائهم وتوثيق صور العمران فى المدن المصرية فى الماضى . ويشمل أيضاً طرح مسابقات معمارية – ليست بالضرورة فى موقع محدد – لتنشيط الفكر المعمارى ورصد جوائز متعددة فى مجالات العمارة والعمران .

وقد طرحت اللجنة أيضاً اقتراح تخصيص قناة فى التليفزيون للعمارة والعمران والفنون التشكيلية وذلك لتوسيع دائرة الوعى والثقافة المعمارية والعمرانية والجمالية .

وقد انتهى الاجتماع مع السيد الوزير إلى إقرار جميع الميزانيات المطلوبة لهذه الأنشطة .

وأود هنا فى بداية هذه الندوة أن أركز على أن الغرض منها لا يتمثل فى استعراض سياسات التجمعات فقد تم هذا فى مكان آخر فى ندوة سابقة ، وإنما نحن هنا نتكلم من زاوية أخرى ، فلسنا بصدد تقييم ما تم فعلاً ولكن نحن نتحاور حول فلسفة مواجهة النمو السكانى ونريد أن نصل إلى توصيات فيما بيننا ونريد أن نستنير بآراء الأستاذ الدكتور سيد كريم وتجربته العملية والأستاذ الدكتور عبد المحسن برادة الخبير القدير والمهندس شريف كامل وخبرته الواسعة ، كيف سنواجه الزيادة السكانية بإمكانياتنا وبالاتجاه نحو الصحراء وكيف نمنع المضاربة فى الامتدادات الجديدة ؟ .

كلمة الأستاذ الدكتور / سيد كريم

كلمة الأستاذ الدكتور / سيد كريم

قبل أن أتكلم عن مشكلة الإسكان وحل مشكلة الإسكان ، أود أن أتكلم عن المهندس المصرى وأدافع عنه ، فالكل الآن يتهمه بأنه السبب وراء الفشل فى حل مشكلة الإسكان وتخطيط المساكن ونماذج الإسكان . ما هو دور المهندس فى تخطيط الإسكان ؟ . فى الواقع يمكن تمثيله بدور الترزى الذى يفصل المسكن ، وعلى قدر ما يتم الإنفاق تكون النتيجة . فإذا كانت الخامات الأولية قاصرة لن نتوقع أن ينتج منتجاً نافعاً ، مثل الترزى الذى يعطى متراً من القماش ويطلب إليه تفصيل بدلة اعتماداً على أنه يستطيع بشىء من المهارة والفهلوة أن يحقق ذلك . يكون كل ما يستطيع عمله هو أن يفصل بدلة لطفل فيتهم بأنه فشل فى تفصيل البدلة ، أو أن يفصل جاكيتة فقط .

وهذا ما ينطبق اليوم على تحديد أن تكون الشقة ٥٠ أو ٦٠ متراً وتحوى غرفتين بينما العائلة التى ستسكنها مكونة من ٦ أشخاص مثلاً . كيف سينامون هل بالتناوب أم سينامون واقفين !! ثم نتهم المهندس ! .

وأيضاً هناك نقطة ثانية وهى اللجوء إلى المهندس الأجنبى (عقدة الخواجا) بينما المهندس المصرى قد يكون لديه تفهم لطبيعة المشكلة أكثر من الخبير الأجنبى . وفى بعض الأحيان يتقدم الخبير الأجنبى بعرض أن يقوم بعمل المشروع بتكاليف أقل مما يقدمها نظيره المصرى . ويقدم قرضاً فينسحب المصرى من الساحة ثم تظهر الصورة الحقيقية وهى أن المشروع يتكلف أربعة أضعاف التقدير الأصلى . فكيف حدث هذا ؟ هذا هو أسلوب الاستعمار بالقروض . فالقرض بالدولار وقد كان الجنيه المصرى يفوق قيمة الدولار وقت التعاقد ثم أصبح الدولار يعادل أكثر من ثلاثة جنيهات ، فالوحدة السكنية التى تتكلف ٤٠٠٠ جنيهاً أصبحت تتكلف ٢٠٠٠٠ جنيهاً . وكذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة فهو ٧٪ ولكننا حقيقة ندفعها ٣٥٪ . والخلاصة أننا تجاهلنا المهندس المصرى وأتينا بالأجنبى .

فإذا انتقلنا إلى المشكلة الأساسية فى الإسكان نجد أن تخطيط المدن يخضع لنظرية التكوين العضوى أى أن المدينة كائن عضوى وكذلك المساكن والأحياء ، فهى تولد وتنمو وتحيا وتمرض وتعالج وتموت . وكأى كائن عضوى تخضع لأبعاد الحياة الأربعة ، البعد السياسى والبعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والبعد الزمنى . وعندما نخطط اليوم يجب ألا نتجاهل البعد الزمنى (وهو فى تخطيط المدن ٥٠ سنة) ، فالمدينة عندما تولد تكون كالطفل الذى يحتاج إلى احتياجات معينة ولابد من مراعاة أنها تنمو بمرور الأيام وإلا فإنه سيحدث انفجار فى شرايين المدينة أى طرقها وكذلك انفجار سكانى وعشوائيات .

ولا زلنا حتى الآن نتجاهل البعد الزمنى ولا نفكر فى التخطيط الخمسينى . وأؤكد هنا أننى قد أتبعت هذا المنهج فى التخطيط بالنسبة للغردقة .

أما بخصوص البعدين الاجتماعى والاقتصادى ؛ فيجب على المصمم أن يسأل نفسه ٤ أسئلة : لمن سأبنى ولم سأبنى ؟ وأين سأبنى ؟ وبماذا سأبنى ؟ . لا بد من الإجابة على هذه الأسئلة قبل الشروع فى البناء ، وأولها لمن : للمواطن المصرى .. وهنا لابد من أن نقرر أنه ينتمى إلى مجموعة الدول النامية وهذا يعطينا فكرة أن أهم خاصية فى هذه الدول هى الاستهلاك فهى تسمى أحياناً الدول المستهلكة . تستهلك القيم ، تستهلك صحتها ، تستهلك الخامات الموجودة بها . الاستهلاك ممثل فى كل جزء فى البلد . القرية المصرية كانت منتجة ثم أصبحت مستهلكة . كانت تمون المدينة بالقمح ثم أصبحت القرية تعتمد على القمح الذى تستورده من الخارج . وكذلك الدواجن واللحوم أصبحت المدينة تمون القرية بالفراخ المجمدة الواردة من الخارج .

ولن تحل مشكلتنا إلا بتحويل المدن من مستهلكة إلى منتجة . كيف سيتم هذا التحويل ؟ . الحل العملى الوحيد هو الإنسان نفسه ، ولذا فإن المشروع الذى قدمته والذى تم تسجيله منذ ١٠ سنوات فى مؤتمر الإسكان فى الدول النامية اسميته « بناء المدينة ببناء

الإنسان » . لا بد من بناء الإنسان ثقافياً وصحياً واجتماعياً حتى يبنى المدينة . فما تعلمناه نحن بالخارج لا ينطبق علينا . فقد تعلمت فى الخارج ودرست وخططت عدة مدن ولكن كل ما تعلمته لا يصلح الآن فى مصر والدول النامية . لابد إذن من دراسة جديدة للتخطيط بحيث تتحول المدن إلى مدن منتجة وليست مستهلكة .

وهذا ما طبقته فى الغردقة ، فقد عملت دراسة عن البحر الأحمر كخامة ومنجم . ووجدت أنه من أجود الخامات ، أخذ عينات من المياه والطينة واتضح أنها أحسن طينة للسياحة العلاجية . ووجدت أن المياه أحسن من مثيلاتها فى العالم للسياحة . ولذلك وضعت فى برنامج التخطيط السياحى . هناك أيضاً شئ مهم هو التمويل وقد عملت دراسة جدوى فوجدت أنه فى عشر سنوات ستكون التكلفة ١٠ مليار جنيه . من أين سأتى بهم ؟ . لقد قررت فى برنامج التخطيط أن أبدأ بالتخطيط السياحى . وهى الصناعة الوحيدة التى لا تحتاج إلى رأسمال . وهو رأسمال دائر أى يصرف على أنشطة أخرى . فبدأنا بالسياحة مليار جنيه من الخارج - شركات استثمارية - استثمار ذاتى . والسياحة تحتاج إلى منشآت وفنادق وهى تحتاج مهندسين ومقاولين وهؤلاء يحتاجون إلى خامات ومواد . ظهرت ١٤ صناعة فى خمس سنوات والحكومة لم تدفع فيها شئ وإنما كان من دوران رأسمال السياحة ، فهذا هو التصنيع السياحى . وكان التخطيط السياحى موضع خلاف كبير مع وزارات السياحة والإسكان والتخطيط . وقد عملت مخطط مدينة الغردقة التى كان عدد سكانها ١٧ ألف ساكناً سعتها ٢٥٠ ألف ساكناً ، وهذا هو البعد الزمنى ، وقد هوجم المشروع من وزارة الإسكان فى وقتها ورفض . بينما دفعت ملايين الجنيهات للخبراء الأجانب وفشلت تخطيطاتهم . اليوم بعد مرور ٧ سنوات لم تصرف الحكومة عليها وبلغ تعداد سكانها ٣٤٫٠٠٠ ساكناً . وقد توقعت فى الجدول الزمنى الذى أعددته أنها ستصل إلى ٢٥٠ ألف نسمة فى ٤٦ سنة . ونحتاج فى ١٠ سنين إلى ١٠ آلاف غرفة سياحية . وقد أفاد الخبراء الأجانب أنها تحتاج فقط إلى ٥٠٠ غرفة سياحية ، وهوجمت

من وزارة السياحة . وقد أثبتت الأيام صدق التوقعات التى بنيت عليها تخطيطى فقد وصل عدد الغرف إلى ١٠٫٢٠٠ غرفة بعد مرور ٧ سنوات ، أى أنها يمكن أن تصل إلى ١٠٫٥٠٠ بانتهاء العشر سنوات .

كانت الغردقة تأخذ من الدولة ١٠ مليون جنيه فى السنة كمحافظة لتصرف على الموظفين والخدمات والمرافق . وفى هذا العام أعطت للدولة ٢٥٠ مليون دولاراً ، وأعطت للمحافظة ٣٠ مليون دولاراً .

ويجب ألا ننسى أننا دولة نامية فلا نقلد الدول الرأسمالية أو الصناعية . كيف نحول الدولة من دولة مستهلكة نامية إلى دولة من دول العالم الأول . هذا أساس التخطيط . وقد اعترفت الدولة بهذه النظرية وهذا الأسلوب فى التخطيط . وتتبنى الآن فكرة إيجاد مراكز صناعية بالمدن وتخصيص أراضى لهذا الغرض بأسعار رمزية . ولكن هذا خطأ ، فيجب عمل تخطيط خمسينى تتضح فيه نوعية الصناعة وعلاقتها بالإسكان والخدمات والطرق وبالثقافة وبالتعليم وبالصحة .

كلمة المهندس / شريف كامل

كلمة المهندس / شريف كامل

كمقدمة سريعة للموضوع نجد أن السكان يتزايدون بطريقة سريعة جداً ، فنحن نتضاعف كل ٣٠ سنة . كنا حوالى ١٦ مليورن فى ١٩٣٧ ، ثم أصبحنا ٣٠ مليون فى عام ١٩٦٦ ، وفى عام ١٩٩٠ أصبحنا ٥٧ مليون . ولكننا سنصل إلى سنة التعادل فى ٢٠٢٥ أى أن الزيادة ستكون مساوية للوفيات ووقتها سيكون العدد حوالى ٩٠ مليون .

وما يزيد من المشكلة أن الوادى والدلتا تبلغ مساحتهما حوالى ٥-٦ ٪ فقط من مساحة مصر . والمحافظات أغلبها طارد ، فمعظم الصعيد كذلك . وتعتبر الجيزة الوحيدة التى تستقبل هجرات السكان . وتشمل الزيادة الطبيعية زيادة المواليد وتحسن الخدمة الصحية . ولاشك أن أسباب تيارات الهجرة تعود إلى وجود فرص العمل بكثافة فى المدن وكذلك الخدمات . وفى هذا المضمار نجد أن القاهرة أشد سوءاً ، فهى تتضاعف فى أقل من ٣٠ عاماً . ومن أسباب ذلك أن أكثر من ٦٠٪ من ميزانية الدولة توجه إلى القاهرة فقط ، ويقال أنه سيتم تخفيض هذه النسبة إلى النصف .

وقد نتج عن هذه الزيادات السكانية فى الوادى والدلتا حدوث خلل كبير أثر على البيئة ، وبدلاً من أن يتحضر الريف تريف الحضر . وبناء على ذلك يظهر أن الحل الحتمى هو الخروج من الوداى والدلتا أيا كانت التكلفة .

هناك من يقول بأن نزيد الارتفاعات حيث أن أى نمو أفقى يأكل الأرض الزراعية ، فتصور البعض أن الحل سيكون فى النمو الرأسى . وهناك مدن كثيرة طلبت زيادة ارتفاع المبانى إلى مرة ونصف عرض الشارع بدلاً من مرة وربع . ولاشك فى أن هذا سيضع عبئاً كبيراً على الخدمات وشبكات المرافق . ومن الواضح أن الخدمات الموجودة لا تكفى فكيف إذا زدنا الارتفاعات ؟ . فهذا تحايل وليس حلاً .

إذا الامتداد الأفقى فى الوادى والدلتا مدمر فنحن نفقد سنوياً حوالى ٦٠ ألف فداناً من الأرض الزراعية كامتدادات عمرانية ، والامتداد الرأسى صعب .

بالنسبة للعمران ، نجد أن القاهرة بها حوالى ٤٣٪ من سكان الحضر أى ٢٢٪ من سكان الجمهورية . وبالإضافة إلى مشاكل زيادة الكثافة السكانية والبنائية وتعارض الأنشطة وتداخلها فى استعمالات الأراضى توجد مشكلة الخلل بين الطلب والمعروض من الإسكان ، وهذا فى تصورى ناتج عن القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر والذى كان له تأثير كبير على عدم نمو المدن الجديدة التى أنشئت . فبينما نجد أن مدينة العاشر من رمضان قد نجحت فى استيعاب الصناعات ، إلا أنها لم تقدم حلاً لمشكلة الإسكان . وأغلب العاملين ينتقلون بمواصلات من خارج المدينة فذلك أرخص لهم كثيراً من أن يسكنوا فى المدينة إذ أنهم غير قادرين على سداد الأقساط المطلوبة لثمن الشقق السكنية .

ومن المعروف أن مشاكل الإسكان هى مواد ومرافق وتكلفة ، وقد يتم توفير بعض المواد ، إنما يصعب توفير المرافق ، والتكلفة فوق المستطاع . بالنسبة للسكان المحتاجين إلى سكن . وكنتيجة لهذا هناك انتشار عشوائى فى كل شىء .

هل الحل هو تحديد الطاقة الاستيعابية القصوى للمدن والقرى ؟ أنا كمخطط لا أحبذ هذا الاتجاه . فمثلاً القاهرة قيل فى الماضى أن تقفل وتمنع وضع مصانع بها وتحجم فرص العمل بها ، ولكنها ما زالت مفتوحة حتى الآن . فى رأيى أن الحل هو فتح محاور جديدة للتنمية ، وسنقوم فى ندوة قادمة بإذن الله بعرض المجهودات التى بذلت فى هذا المجال واجتهادات هيئة التخطيط العمرانى واقتراحاتها بشأن محاور التنمية .

ومن ضمن أسباب مشاكل المدن الجديدة أن أى مسئول عن جهاز مدينة لا ينظر على أنه يكون مدينة ويخلق مجتمع ولكنه مهندس تنفيذى يهمه إنجاز مبانى وليس بناء مجتمع .

وعليه أرى أنه يجب العمل على تحقيق التنمية الإقليمية للحد من الهجرة من الريف إلى الحضر ، وتشجيع برامج تنظيم الأسرة ، وتوجيه الزيادة السكانية نحو مناطق التنمية الجديدة ، وتدريب المحليات على وضع المخططات ومتابعتها . فالواقع أن ٩٥ ٪ من المدن والقرى لا يوجد بها مخططين ومهندسين منفذين ، والأهم من هذا كله توفير كوادر بالمحليات مع توفير اعتمادات خاصة بها وليس كما هو موجود حالياً من غياب التخطيط عن متخذى القرار مما يؤدى إلى المزيد من العشوائيات .

اسئلة وتعليقات

د . همام سراج الدين :

ذكر المهندس شريف كامل بعض الأرقام بالنسبة للامتداد الأفقى أن ٦٠ ألف فداناً تتاكل سنوياً أى حوالى ٢٤٠ مليون متراً مربعاً ، وبفرض أن الزيادة السنوية حوالى مليون فرد ، فإن هناك تآكلاً فى الأرض بواقع ٢٤٠ متراً مربعاً للفرد وهى نسبة أحسن مما نعيشه حاليا . فلو أننا قبلنا الزيادة العمرانية الأفقية وقنناها وخططنا بناء عليها بدلاً من أن نحاربها لكان ذلك أفضل . فنحن نحاول بالقانون أن نمنع إنساناً يعيش فى طنطا مثلاً من أن يعيش فى إقليمه الزراعى وننقله إلى الصحراء الغربية حيث لا توجد خدمات ولا فرص عمل . فلو قننت الستون ألف فداناً قد تقل وتصبح ثلاثون ألف فقط مثلاً وتستوعب الزيادات .

المهندس شريف كامل :

أود أن أوضح أن أغلبية التآكل فى الأراضى فى الريف والشخص مهما خرج من بلدته عليه أن ينتقل مسافات كبيرة فالإنسان أصلاً يجرى وراء فرصة العمل ، وارتباطه لا يكون بأرض معينة . وحيث أننا لا نتيح له فرصة عمل فى أماكن جديدة فهذا يعنى تقصير . فى المحلة الكبرى مصنع وقد تضخم وسط الأرض الزراعية ، وفى الحوامدية توجد طلبات مستمرة لزيادة ورش ونحن نرفض ، فخطتنا لا تسمح بأية توسعات . وبدلاً من التمسك بالبقاء فى المكان نفكر فى الانتقال وبدلاً من الاتجاه على طول محور النيل كما فى السابق ، نأمل أن يكون الانتقال عرضياً .

د . جمال الخولى :

أين هيئة التخطيط العمرانى من حالات كثيرة من العمران المشوه الذى نتج عن قرارات تصميمية عمراية ومعمارية خاطئة مثل بناء مبنى مجمع المحاكم بكل ما يمثله من

حركة جمهور وافد إليه بجوار المحكمة بينما كان من الممكن بناء هذا الصرح الضخم خارج مصر الجديدة ، وكذلك المبنى الضخم للمحاكم فى ميدان العباسية .

د . سيد كريم :

فيما يختص بالتوسع والتخطيط العمرانى فى الدولة هذا من المشروعات التى قمت بدراستها وجارى تنفيذها ، وهى خاصة بالبحر الأحمر وهى المحافظة التى تشغل حوالى ٢٥٪ من مساحة الجمهورية وعدد السكان ١٤٠ ألف نسمة . وقد أعددت التخطيط لها لتسع ٦ مليون نسمة فى خلال خمسين سنة لتمتص سكان محافظات أخرى مجاورة . وبعد أن انتهيت من إعداد مخطط الغردقة قمت بتخطيط ٦ مدن آخرين منهم سفاجة ومرسى علم والسويس على أساس مضاعفة عدد السكان خلال خمس سنين .

أ . د . عبدالمحسن برادة :

تعليقاً على ملاحظة الدكتور همام سراج الدين الخاصة بمساحة الستين ألف فدان التى يتم تآكلها سنوياً ومعها فى الريف ، وهى معلومة غائبة عن كثير من المخططين الذين يناقشون موضوع العمران والتعدى على الأرض الزراعية وخلق امتدادات جديدة فى الصحراء . أود أن أربط بين ظاهرة الاعتداء على الأراضى الزراعية فى الريف وظاهرة أخرى غريبة ، فإن قرى سوهاج وهى أكبر محافظة طاردة لسكان القرى تنمو بأعلى معدلات تحدث على الأراضى الزراعية بالرغم من انخفاض العدد الكلى للسكان ! فكيف يقل عدد السكان ويتم فى نفس الوقت تآكل الأراضى الزراعية بنسب ومعدلات كبيرة ! .

وعند فحص عينة من بعض القرى وجد أن المصرى يعمل فى الخارج وهدفه الأساسى - بصرف النظر عن احتياجه إلى مسكن فى القرية - أن يثبت نجاحه وأن يعود إلى القرية خرج منها وهو محدود الإمكانيات ، ويبنى فيها بالمسلح بشكل أوسع . وقد وصل ثمن المتر المربع من الأرض فى بعض قرى سوهاج إلى ٤٠٠٠ جنيهاً بسبب أن الشخص يود أن

يبنى فى منتصف القرية وليس على الأطراف لإثبات ذاته ، وهذه الظاهرة لم تتم مجابهتها بأى طريقة . وإنما كتب عن هذه الظاهرة فى تقرير التنمية الحضرية فى عام ١٩٨٢ أنها من الظواهر الاجتماعية التى يجب مواجهتها ، وهى تآكل الأرض فى الريف بدون احتياج فعلى إلى ذلك .

إذاً رؤية المخططين محدودة فيما هو معروف لديهم من حلول وهى أن نخرج إلى الصحراء ونبنى مدناً جديدة بينما أن ٥٠٪ من المشكلة يقع فى مساحة بعيدة عن ذلك وتحتاج إلى جهود الإعلام وتغيير طبائع المجتمع . كيف يمكن إقناع الفرد الذى يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لإثبات ذاته . هى مشكلة أرى ضرورة طرحها للمناقشة لأننا لم نكتشف أبعادها المؤثرة على العمران المصرى .

الجزئية الأخرى أن بقية التآكل فى الأراضى الزراعية هو نمو عشوائى منخفض الكثافة إلى درجة تصل إلى ٢٠ - ٢٥ شخصاً للفدان . والتساؤل هو أليس من الجائز فى المدن التى ليس لها ظهير صحراوى أن نغير من رؤيتنا ونواجه المشكلة بشجاعة ونعمل تقسيم أراضى مقنن يعطى كثافات أعلى بدلاً من الهروب من المواجهة وترك الأمور لتسير بطريقة عشوائية . هذه قضية أرى أنها تحتاج إلى نقاش ، وأود أن نركز نقاشنا فى هذه الندوة على هاتين القضيتين .

المهندس جمال بكرى :

نحن نركز دائماً على مشكلة زيادة السكان وهى حقاً مشكلة ولكنها ليست مطلقة وإنما نسبية بمعنى أن الأصدق أن نقول أننا نتزايد بمعدل ليس لنا القدرة الثقافية والعملية والإدارية على أن نتحكم فيه ، والدليل على ذلك الصين فقد زاد سكانها عن مليار نسمة وبها أعلى معدل نمو اقتصادى فى العالم . استطاعوا فى الصين أن يحققوا تفوقاً فى زيادة معدل الإنتاج على الاستهلاك . وتحولت الزيادة السكانية إلى ميزة وأصبح معدل النمو الاقتصادى ١٤٪ . فلا يجب أن نقول أن مشكلتنا أننا نتزايد بمعدل كبير ولكننا

كمجتمع ليس لدينا القدرة الثقافية والعلمية والإدارية التى تسمح لنا بعمل تحكم . فالأهم فعلاً هو نوعية الأفراد والمجتمع ولا يكون التركيز أبداً على المشكلة الكمية .

المهندس سمير ربيع :

هناك سوء تخطيط على المستوى القومى فقد كان التقسيم الإدارى لمصر عبارة عن مديريات ثم تم إعادة تخطيط الجمهورية بعد الثورة إلى محافظات . وكان هناك فى السبعينات وأواخر الستينات رؤية لتخطيط قومى يعتمد على تقسيم مصر إلى شرائح عرضية على أن تعتمد كل محافظة على دخلها الإقليمى بحيث يكون هناك توازن وبحيث أن معدلات التنمية تستوعب زيادة عدد الناس وفى نفس الوقت يمكن أن تورد إلى الدولة جزءاً من الدخل وهذا يؤكد كلام الدكتور سيد كريم فمثلاً البحر الأحمر يتبع محافظات عرضية وتكون التنمية فى هذه المحافظات شاملة لجزء من ثروات البحر الأحمر . والمشكلة القائمة عندنا هى ضعف مستوى معدل التنمية وهذا ما يظهر مشكلة معدل زيادة السكان . فالزيادة فى السكان لا يقابلها زيادة فى الدخل .

والمهندسون مظلومون فى هذا المجال فهم يتناولون المشاكل ويحاولون إيجاد حلول لها وهى حلول وقتية ومهدئة . ونحن نعلم أن العشوائيات يجب أن نرتقى بها ولكن فى المستقبل ستتزايد هذه العشوائيات وستطالب بأن تصبح مثلاً ٧ أو ٨ أدواراً بدلاً من دورين ، وفى نفس الوقت الشوارع ضيقة والخدمات منعدمة ومبادىء التخطيط العام مفتقدة . فالتوجه العام للدولة يجب أن يكون نحو إعادة تخطيط الجمهورية إلى محافظات مستقلة ذاتياً مما يجعل أبناء المحافظة مرتبطين بها أكثر حيث تتوافر فرص العمل بدن الهجرة إلى أماكن أخرى وليس بالإرغام . وهذا واضح فى قنا وسفاجا فهما مرتبطتين بمحور رئيسى وكذلك الخط بين بنى سويف والغردقة لو عمل طريق بينهما يصبح هناك تنوع فى مصادر الدخل ولا تكون المحافظات طاردة .

المهندس شريف كامل :

بالنسبة للتخطيط الإقليمى الذى يعتمد على تقسيم الجمهورية إلى شرائح أفقية بحيث يدخل البحر الأحمر فى هذا التقسيم ، طبعاً كل شىء له مزاياه وعيوبه ، ولكن بفرض أننا مقتنعون بأن هذا التقسيم جيد ويتم فيه الربط بين البحر الأحمر والنيل وقد يمتد إلى الصحراء الغربية ، وإن كان هناك بعض المشاكل الخاصة بالرمال الناعمة فيها . لقد كان رأينا فى هيئة التخطيط العمرانى أن الشعب المصرى دائماً يتحرك على طول محور النيل الممتد رأسياً فى خريطة مصر ، وأنه لا بد من أن نفكر فى الحركة العرضية الأفقية فى محاور أخرى . فبدأنا نقوى هذه المحاور مثل ما ذكرت وهى قنا - سفاجا ونبى سويف - الغردقة . ولكننا فوجئنا بأن هناك أبعاداً أخرى سياسية وأمنية وليس فقط البعد الاقتصادى .

أ . د . عبد المحسن برادة :

الأقاليم التخطيطية معتمدة منذ فترة طويلة من السبعينات ، فجنوب الصعيد مرتبط بالبحر الأحر ويتم توزيع ميزانية الدولة من وزارة التخطيط على هذا الأساس . والهيئة العامة للتخطيط العمرانى لها فرعها فى الإسماعيلية وهو المختص بالإقليم الثالث ويشمل محافظات القناة الثلاثة وسيناء الشمالية الجنوبية والشرقية . ولكن مازال الشكل الإدارى لم يأخذ بعداً مكانياً .

المهندس أحمد مراد :

أؤيد الحلول الواقعية وهى غير مستوردة ، أى أن نقتحم المشاكل بعيداً عن البيروقراطية والأمور النظرية المستوردة البراقة . فالحلول المستوردة لا تناسب البيئة المحلية فالمدن الجديدة غير آهلة بالسكان رغم اقتناع مخططيها بأنها ستستوعب أعداداً كبيرة . مشكلة السكان يجب أن نواجهها بعيداً عن الإعلانات والتى صرفت فيها ميزانيات ضخمة وكان الأجدى توجيه هذه النفقات لمساعدة الأسر الضعيفة الدخل .

أنا أرى أن مشكلة الزيادة السكانية تتعلق بالمرأة فهى التى تحمل وتربى الأولاد وتتعب فلو تعلمت المرأة ستحل المشكلة ، فلا أتصور أن المتعلمة ستقبل أن تحمل نفس العدد الذى تقبل به المرأة الغير متعلمة . إذاً المهم هو تثقيف العنصر النسائى وهى عملية طويلة المدى . ويجب أن نواجه المشكلة بواقعية فهى حقيقة موجودة لمدة ١٠ - ١٥ سنة حتى يتم تثقيف المرأة للتأكيد على أن زيادة الأولاد ستكون عبئاً على الأسرة .

تتركز الزيادة السكانية فى الأسر الغير متعلمة ، فالمشكلة أبعادها كبيرة ومتعددة ولكن يجب أن يكون التوصل إلى حل نابع من مجتمعنا ومتفقاً مع عاداتنا ، ويجب الاستعانة بعلماء الاجتماع فى هذا المجال .

أ . د . مراد عبد القادر :

أعود إلى نقطة الذى يخرج من الريف لأن الوضع الاقتصادى السىء يجعل الناس تذهب إلى حيث فرص العمل وهى متوفرة فى البلاد العربية ، فعندما يتجه هذا الشخص إلى الخارج ويدخر حصيلة سنوات الغربة ثم يعود نلاحظ أنه حالياً لم يعد الوضع كما كان فى السابق . فقد كان من المألوف فى الماضى أن يوجه مدخراته إلى شراء أراضى زراعية وأطيان لزيادة أملاكه ، ولكن هذا الاتجاه لم يعد هو السائد ، وإنما تركز اهتمامه فى بناء مسكن له بالخراسانة المسلحة . وقد يستثمر مدخراته فى نشاط تجارى أو خدمى فى قريته وليس له مردود اقتصادى على المجتمع الذي يعيش فيه .

والمشكلة الحقيقية هى فى إقناع الناس بأن استثماراتهم يجب أن توجه بطريقة تعود بالنفع على المجتمع . فهذا بعد غائب لأن الكل يفكر فى شراء الكماليات وتحسين صورته الاجتماعية . فالقضية محورية وأى كلام يقال عن خطط الدولة لاستصلاح أراضى فى الصحراء لا يغطى التآكل الذى يحدث فى الأراضى الزراعية ، والحصيلة النهائية أن الأراضى المزروعة فى تناقص مستمر رغم التزايد المطرد للسكان مما يؤدى إلى انكماش نصيب الفرد من الأرض الزراعية رغم كل الجهود المستمرة المبذولة .

الطالبة مى حواس :

ما هى الخطوة العملية التى يجب علينا أن نتخذها لحل مشكلة العمران ؟ . أشعر أن أمامنا مجهود كبير يجب أن نعمله . ، لكنى لست أرى ما هى العقبة ؟ هل المسئولون أم ماذا ؟

أ . د . عبد المحسن برادة :

هذا السؤال وارد جداً لأن المسألة فى الحقيقة ليست صراعاً بين السكان والعمران ، فالسكان فئة ضعيفة والعمران هو الوعاء للسكان والمسئولون عنه لا حول لهم ولا قوة ، والواقع أن هناك طرف ثالث إذ أن المنظومة تشمل السكان والدولة والعمران . فالسؤال له وجاهته .

أ . د . عز الدين فهمى :

مساحة الجمهورية تبلغ مليون كيلو متراً مربعاً ويسكنها ٦٠ مليون نسمة وهذا يبدو لا مشكلة فيه فهناك ٢٫٠٠٠ كم طولى سواحل بدون حساب سيناء . وهناك على اتساع مساحة البلد ثروات طبيعية فى جوف الأرض وثروات بيئية غير مستغلة . والمشكلة ليست فى أن الناس تتزايد ولكن المشكلة فى عدم وضوح الرؤية ، هناك لبس فى الأدوار . فعندما يفهم كل فرد ما هو الدور الذى هو مسئول عنه يمكن أن نصل إلى الهدف وهو تنمية الإنسان . عندنا الإمكانيات فى الثروات ولكن ينقصنا وضوح الرؤية . يجب أن يعمل كل متخصص فى مجاله . مجلس الوزراء مهمته وضع السياسات وعنده الأجهزة . الدول المتقدمة لا يوجد عندها موظفين فى الدولة مثل هيئة التخطيط العمرانى لدينا بل هم يلجأون إلى المعاهد المتخصصة لحل مشاكلهم .

إذا المشكلة ليست فى الانفجار السكانى ولكن فى تحديد الأدوار ووضع استراتيجية واضحة ، عندئذ يمكن أن نتكلم عن التنمية .

المهندس شريف كامل :

هيئة التخطيط العمرانى ليست جهة رقابية على كل ما تم تخطيطه بعرفته فمثلاً وزارة الإسكان تصدر قانون التنظيم ولكنها ليست مسئولة عن مخالفات التنظيم . فنحن فى

الهيئة نعتمد المخططات وليس بالضرورة أن نقوم بها ، ولكن هذا عمل المحليات ونحن نعتمده . أنا أتفق فى أن المشكلة ليست فى زيادة الأعداد ولكن المشكلة فى محدودية الأرض وعدم الخروج عنها ، فهناك تركيز شديد حول النيل . الشكلة أننا لا يوجد لدينا تخطيط قوى ولا يوجد عندنا اسمرارية فى أى شىء . أنا أرى أن الوزارة هى السلطة التنفيذية وليست مهمة الوزير أن يخطط ولكن ليته ينفذ التخطيط الموجود . إنما لا يوجد تخطيط وكل وزير يقوم بوضع تخطيطه الشخصى إلغاء ما قبله ولا توجد استمرارية . والمثال على ذلك يمكن أن نجده فى مشروعات الصالحية ومن قبلها الوادى الجديد ومن قبلها مديرية التحرير .

الطالب رفعت فتحى :

السؤال هو لماذا نتجه دائماً للتفكير فى عمل مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادى والدلتا ؟ لماذا لا يتم أولاً تنمية الموجود والاهتمام بالتخطيط الاجتماعى . القرى ليست متكدسة كما هو متصور ففيها أرض فضاء تستوعب عدداً من السكان . لماذا نعتمد على الزراعية فقط ؟ .

الطالب هيثم مؤنس :

نحن نتساءل لماذا يذهب المصريون إلى الخليج رغم العيشة المتواضعة التى يعيشونها هناك ! وأنا أعتقد أنه بإمكانهم المعيشة فى بلدهم أحسن كثيراً ، فهل هناك نقص فى الوعى !

أ . د . عبد المحسن برادة :

المصرى يذهب إلى أى مكان يجد به فرصة عمل .

أ . د . يحيى عبد الله :

هناك عيب فى الشخصية المصرية فى الوقت الحالى ، فقد اكتسبت عادات لم تكن ظاهرة من قبل . ولكن بعض ظروف الحياة جعلت هذه الخصائص الثقافية والاجتماعية تظهر مخاطرها وقد كانت محتملة عندما كان عددنا أقل . هذه هى مخاطر الكسل

والتواكل والجبن والخوف وعدم اتفاق العمل والتشبث بالماضي بطريقة زائدة ، وقد كان من الممكن قبول ذلك كله واحتماله عندما كان عددنا قليلاً وكانت الموارد الطبيعية تفى بالحاجات . ولكن بعد أن وصلنا إلى العدد الحالى فقد تضخمت المشكلة شخصية المصرى حالياً ليست مؤهله للعيش فى هذا العصر . العدد كثير والطلبات كثيرة والاستهلاكات كثيرة وفى نفس الوقت لا يوجد إنتاج ولا يوجد استعداد لعمل أى شئ .

أ . د . سيد كريم :

هذا هو ما عبرت عنه ببناء المدينة ببناء الإنسان ، فلا بد أولاً من أن نبنى الإنسان المصرى الذى سيبنى هذه المدن .

أ . د . عبد المحسن برادة :

نحن دائماً نحيل نتيجة مناقشاتنا إلي مستويات أعلى من قدراتنا ، وإذا أحلنا كل موضوع نتناقش فيه إلي مستوى بعيد عن تأثيرنا – وهذه هى الحقيقة – فهذا نوع من العجز فى معالجة القضايا الكبرى . لا جدال فى أن كل إنسان يمكنه أن يتناول قضايا بسيطة وأن يكون له دور ولو كان ضئيلاً فى حلها ولا يجب أن نبتعد عن الإطار الملموس والذى يكون فيه فعالاً . يلزم أن يجد له دور ولو تحسين مستوى الوعى العام ببيان بعض الحقائق والرؤية لبعض الموضوعات التى قد تصل فى يوم من الأيام متخذ القرار الذى قد يتخذ قراره بناء على معلومة كان قد تم عرضها وتناولها ، وهذا يحدث فى بعض الأحيان . أى لنا دور ولا يجب أن نقف عاجزين ، ولكن نتعامل مع جزئيات صغيرة ونجتهد فى حلها رغم أنه حل جزئى ونحن نعلم أنه ليس حلاً جذرياً لأنه غير متاح لنا أن نعمل حل جذرى .

أ . د . زكى حواس :

مشكلتنا أننا نعلم كثيراً ولا نقدم حلولاً وإذا قدمناها لا ننفذها ، وأن الذى فى يده التنفيذ لا يسمعها وإذا سمعها لا يفهمها . كل عام وأنتم بخير بمناسبة شهر رمضان المعظم ، وسنواصل لقاءاتنا فى شهر فبراير ويستمر نشاطنا حتى شهر يونيو بإذن الله ، وشكراً لكم جميعا .

لقاء حول
لغز الحضارة المصرية

المتحدثون والمعقبون :

دكتور / زكى حواس	المهندس / حلمى لاشين
دكتور / سيد كريم	دكتور / على عبد الرؤوف
دكتور / أحمد فتوح	المهندس / عادل عبد الحكيم
دكتور / أحمد كمال عبد الفتاح	المهندس / أحمد الفخراوى
مهندس / سمير ربيع	دكتور / عبدالحليم إبراهيم
دكتور / حسين أبو العلا	مهندس / جمال بكر

قاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة

٩ ش حسن صبرى - الزمالك

٢١ نوفمبر ١٩٩٥

كلمة الأستاذ الدكتور / محمد زكى حواس
مقرر اللجنة

أرحب بحضراتكم جميعا فى الجلسة الثالثة فى سلسلة النشاط الثقافى المعمارى ، وقد كانت الجلسة الأولى « عمارة الطبقة المتوسطة » وكانت الجلسة الثانية « العمارة والعمران فى القرن ٢١ بمصر » ، وموضوع جلسة اليوم هو « لغز الحضارة المصرية » . وقد تم تسجيل وقائع الجلسة الثانية بالكامل وتمت طباعتها وسيتم توزيعها لكل من حضر هذا اللقاء ، وقد شمل التسجيل جميع الكلمات التى قيلت بما فيها استفسارات الطلبة والردود عليها من السادة الحاضرين . ونحن نقدم الشكر الخاص للأستاذ الدكتور / مراد عبد القادر الذى قام بتفريغ الكاسيتات وقام بإجراجها على الكومبيوتر إخراجاً رائعاً .

اللقاء الماضى « العمارة والعمران فى القرن ٢١ بمصر » كان فارسه المهندس جمال بكرى الفيلسوف المعمارى الكبير وقد أثار أفكار كثير ممن حضروا اللقاء الماضى ، وفارس اليوم هو أستاذنا وأستاذ الأجيال الدكتور سيد كريم ، وهو كما عودنا دائماً لديه الكثير من المعلومات ، ودائماً ما يتشوق الانسان إلى الإستماع إليه ليستزيد من معارفه .

واختير موضوع اليوم « لغز الحضارة المصرية » لأن المستشرقين يحاولون دائماً طمس فضل الحضارة المصرية ، فهم تارة يظهرون أن البابليين قد سبقوا حضارتنا وتارة أخرى يؤكدون أن الحضارة الإغريقية هى مصدر حضارات العالم . وبالتالى فيكون السبق لأوروبا ، وكأنهم لايكادون يتصورون أن يكون لنا فضل السبق ، وأحياناً يتبنون فكرة أنه لابد أن تكون قد حضرت كائنات من الفضاء الخارجى أقامت الحضارات القديمة وبنت الأهرامات ثم رحلت ، أو أن أناس من قارة الأطلنطيد هم أصحاب هذه الإنجازات ثم رحلوا (لأن هناك أهرامات شبيهة بأهرامتنا فى المكسيك) .

هنا سيصول ويجول الأستاذ الدكتور / سيد كريم وسنستمع إليه جميعاً ، وهو عندما يتحدث تجول فى خواطرنا عشرات الأسئلة التى نريد توجيهها إليه ولذلك سنقوم بتدوينها وأرجوا من أ.د سيد كريم مزيداً من التلخيص حتى يمكن إتاحة الفرصة

الأستاذ الدكتور أحمد فتوح وهو أستاذ تاريخ العمارة بجامعة عين شمس وله باع كبير فى الآثار وما يتصل بالعمارة الفرعونية ، والأستاذ الدكتور مراد عبد القادر أستاذ العمارة بجامعة عين شمس وله نشاطه المعروف فى المسابقات المعمارية ، والمهندس المعمارى سمير ربيع وهو معروف للكل بأعماله المعمارية فى سفارات مصر وهو قوة دافعة للجنة العمارة وقد أسهم فى المعرض المعمارى فى فينيسيا وفى المعرض المعمارية بقاعة النيل .

كلمة الأستاذ الدكتور / سيد كريم

موضوع لغز الحضارة المصرية هو بحث بدأته منذ ستين عاماً وقد تتلمذت على يد العالم المصرى الكبير الدكتور سليم حسن ومنذ ذلك الوقت وأنا أدرس تاريخنا ، وأول شئ أكتشفته أن التاريخ المدون مغلوط وأنه مفترى عليه ، فلغز الحضارة المصرية عبارة عن رسالة قومية مقدمة إلى مصر والمصريين لكى تتم كتابة تاريخنا على حقيقته .

ونحن نسمع دائماً عن سرقة الآثار وتسربها إلى الخارج . وهذا ليس بجديد فسرقة الآثار بدأت منذ زمن قديم ولولا ذلك لما وجدت هذه المتاحف العالمية بالخارج والتى تضم أضعاف ما يوجد لدينا فى متاحفنا ، مثل المتحف البريطانى ومتحف اللوفر ومتحف المتروبوليتان وكلها تضم العديد من الآثار المسروقة . ونلاحظ أيضاً أن المسلات قد شملتها السرقة فقد كان لدينا ١٢٠ مسلة فى مصر سرقت وهو موجودة الآن فى عواصم العالم والمتبقى لدينا فقط خمس مسلات . والمسالة هو رمز من رموز الحضارة المصرية وقد اسموها « إصبع العقيدة التى تشير إلى الإله الواحد فى السماء » فهى رمز التوحيد .

وكما سرقت هذه الآثار فقد سرق أيضاً التاريخ ، وهو يسرق حتى الأن ونحن مكتوفى الأيدى . ولذلك فإن موضوع اليوم « لغز الحضارة المصرية » هو دعوة لإعادة كتابة تاريخنا . ونبدأ من حيث أكتشفت أنا سرقة التاريخ . كنا نعرف أننا أصحاب حضارة عمرها ٧٠٠٠ سنة وأن مصر هى أم الحضارات ، وقد قمت بدراسات لكى أراجع تاريخ هذه السبعة آلاف سنة . وقد ظهر حوالى ٢٥٠ كتاب لم يذكر أى منها أن عمرها

٧٫٠٠٠ سنة . البعض كتب ٦٫٠٠٠ ، أو ٥٫٥٠٠ أو ٥٫٠٠٠ أو حتى ٢٫٥٠٠ سنة ، وكل هذه الكتب قد ألفها مؤرخون كبار وعلماء آثار وكل منهم يستند إلى بعض المراجع .

وقد أحدثت هذا الآراء بلبلة فى العالم قبل الحرب العالمية وبدأ التشكك فى معلومات الأثرين . وبعد الحرب تم عقد اجتماع للعلماء الألمان والانجليز والفرنسيين فى المتحف البريطانى حتى ينفذوا سمعة المؤرخين ويتوصلوا إلى التاريخ الصحيح . فاجمعوا على أن حضارة مصر ترجع إلى ٣٫٢٠٠ سنة قبل الميلاد . ثم هناك أيضاً ما ظهر فى كتب تاريخ الحضارات وفيها أن أقدم حضارة هى الحضارة البابلية وعمرها ٣٣٠٠ سنة قبل الميلاد وتأتى بعدها الحضارة المصرية وعمرها ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد أى بفارق ١٠٠ سنة فقط ، وقد رجعت إلى كتاب الحضارات القديمة فوجدت أنها ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد وتليها البابلية ٣٣٠٠ سنة قبل الميلاد . من أين جاءت هذه الأرقام ؟ . بدء الحضارة المصرية هو تاريخ الأسرات فالأسرة الأولى هى بداية تاريخ الحضارة فى مصر . وعندما نعود إلى التاريخ نجد أن الأسرة هى مينا . ومن هو مينا فى تاريخ العقيدة ؟ إنه رسول ولذلك بدأ رسالته بتوحيد القطرين وتوحيد العقيدة . وهذه النقطة حذفها الأثريون الأجانب . وكذلك كان ملكاً وفى عهده كان هناك أول دستور فى العالم فى مصر . كذلك كانت هناك مدارس وجامعات ومنها جامعة أون التى تخرج منها مينا . وهى موجودة قبله بحوالى ٤٫٠٠٠ سنة. كان هناك معابد وقد حطمها مينا وقال أنه هناك إله واحد فقط ورمز له بحورس « صقر السماء » . وكان لديه أول جيش نظامى فى العالم وهو الذى وضع نظام الرتب وكانت لديه مدرسة عسكرية وكان جيشه أول جيش رفع العلم وفيه حورس رمز الإله . وكانت هناك تشريعات خاصة بحقوق المرأة تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة تحت اسم الرباط المقدس .

من هنا نتساءل هل مينا (الأسرة الأولى) بداية الحضارة أم قمة الحضارة ؟ حتى لو أخذنا بأنه بداية الحضاره . فمن قام بتقسيم التاريخ المصرى إلى أسرات ؟ . إن المؤرخ المصرى الوحيد هو مانيتون ، فقد وضع أمام اسم كل ملك مدة حكمه فى الثلاثين أسرة . ومن مراجعاتى وجدت أن مانيتون قد وضع أمام اسم مينا ٥٦٠٠ ق.م (أى أكثر من ٧٫٠٠٠ سنة من الآن) وقد وجدت فى المستندات القديمة الموجودة لدى وثيقة مانيتون

(القوائم) ، وقد أخذت هذه القوائم وذهبت إلى إحدى الندوات التى تضم علماء المتحف البريطانى وتساءلت عن صحة التاريخ الذى يؤرخون به للحضارة المصرية وذلك استناداً إلى القوائم التى معى . فكان رد هؤلاء أن مانيتون نصاب وهو كاهن مصرى ، وقوائمه مخالفة للقوائم الموجودة على الآثار مثل قوائم أبيدوس والكرنك . وقد كان الكهنة يحتفظون بكل التواريخ ولكنهم كانوا يعطون الأجانب معلومات خطأ . وأن هذا ينطبق على قوائم مانيتون وأنها تحتوى على أسماء وهمية ففيها مثلاً فى الأسرة الأولى ٨ ملوكاً وملكة بدلاً من ٤ ملوكاً وفى الأسرة الثانية ٨ ملوكاً بينما تذكر القوائم الأخرى ٣ ملوكاً فقط . ثم عدت إلى مصر وقابلت الدكتور سليم حسن وذكر لى أن مانيتون قد وضع التاريخ الحقيقى ولكن المشكلة أنه لاتوجد مستندات رسمية .

ثم تعرفت على البروفسور إيمرى وهو كان يعمل فى المتحف البريطانى وتركه وعمل بالآثار المصرية بسقارة لمدة ٤٠ عاماً ، وقد أكد لى أن ماكتبه مانيتون عن التاريخ المصرى هو صحيح وقد تأكد له ذلك بعد اكتشاف كارتر وكارنفان لمقبرة توت عنخ أمون فقد كانت المفاجأة أنه لايوجد ملك بهذا الاسم ، إلا أنه بالرجوع إلى قوائم مانيتون اتضح أنه موجود ، وهو غير موجود فى كل كتب المؤرخين الآخرين . ثم نقطة أخرى وهى مقبرة فى تل العمارنة لكاهن وملك اسمه آى وهو أيضاً غير موجود فى التاريخ ولكنه قد ورد ذكره تفصيلاً فى قوائم مانيتون مع ذكر مدة حكمة وأنه تزوج من ابنة أخناتون .

من أجل ذلك يرى إيمرى انجليزى وعمل بالحفريات القديمة وخاصة الدولة القديمة وبالذات مقبرة امنحتب وهى تعتبر أعظم مقبرة فى التاريخ . وقد كان امنحتب رسولاً ولم يكن ملكاً وقد كان قمة فى الطب ولذلك اتخذه اليونانيون إله الطب ، وقد اخترع البناء بالحجر وأدخل نظرية الأهرام ، فأصبح عند المصريين هو الأب الروحى للمهندسين كما أنه يعتبر الأب الروحى للموسيقى فقد اخترع آلات موسيقية وأدخل العلاج بالموسيقى ثم العلاج بالألوان باعتبار أن الألوان تشع ذبذبات معينة ولها تأثير على الصحة وهى حالياً تعتبر من أحدث النظريات .

وقد استمر إيمرى يعمل فى الحفريات وقد أعطانى خريطة وقال إنه اكتشف ٢٠ مقبرة لملوك الأسرة الأولى وكذلك ١٢ مقبرة لملوك الأسرة الثانية و ٤ مقابر لملوك الأسرة الثالثة وأسماء هؤلاء الملوك لاتوجد فى التاريخ ولكن توجد فى قوائم مانيتون التى اعترض عليها علماء الغرب وشككوا فى صحتها . وفى أواخر أيامه اكتشف مقبرة الملك مريت نت وهى أول ملكة فى تاريخ البشرية وهى تعتبر قمة فى الحضارة . وقد أصدر كتاب بعنوان Archieve Egypt ويحتوى على كل المقابر الموجودة فى قوائم مانيتون . ولذلك فإننى أطالب بضرورة إعادة كتابة التاريخ طبقاً لهذا القوائم .

هذه ناحية واحدة فقط من التاريخ وهى التاريخ الزمنى هل هو ٧٫٠٠٠ أم ٤٫٠٠٠ أم ٢٫٠٠٠ سنة والقوائم قد وضعت الأرقام كلها ولكن لابد من المستند . والتعرف على عمر الآثار يكون باستخدام مايسمى ترومتر الزمن وهو كربون ١٤ (أيزوتوب) . فمن المعروف أن كل جسم به ذبذبات معينة وعندما يموت تنقص الذبذبات بنسب ثابته ، ويمكن الآن قياس العمر بهذ الأسلوب حتى ٢٠ ألف سنة . فيكفى وضع العظام فى الجهاز للتعرف على عمرها وقد أمكن تطبيق ذلك على قطع الخشب أيضاً . ولذلك فقد فكرت فى أن نستخدم هذ الأسلوب للتأكد من صحة ما جاء بقوائم مانيتون . وقد حاول بالفعل العالم إيمرى أن يتعرف على عمر إحدى العظام من مقبرة للأسرة الأولى . وفى المعمل بانجلترا قدم لهم هذه العظام وثبت أن عمرها ٧٫٢٠٠ سنة .

وقد قمت بإعداد مجموعة من ٢٢ كتاباً أولها الخطأ الزمنى وكيف نستطيع كشفه ، وطالبت بإعادة كتابة تاريخ مصر بواسطة متخصصين فى جميع المجالات مع الاستعانة بهذا الجهاز . ولكننا نلاحظ أن قوائم مانيتون لم تكتب أن مينا هو الأسرة الأولى ولكنه بدأ منذ ٩٥٠٠ قبل الميلاد وقسم مصر إلى عهود وكل عهد به عدد من الأسرات . ففى العهد الأول حكم مصر ٥٠ ملكاً واسمهم أنصاف الآلهة ، ثم فى العهد الثانى حكم مصر ٣٠ ملكاً واسمهم ملوك الشمس ، ثم فى العهد الثالث حكم مصر ١٥ ملكاً واسمهم ملوك

الروح (تحوت) . ثم أتى عصر الاضمحلال الأول فى تاريخ مصر اوالمقصود به اضمحلال العقيدة ، وبدأت الناس تعبد الطواطم والآلهة التى يخترعونها وهذا يسمى عصر ماقبل التاريخ Prehistoric . ثم تلى هذا العهد عهد جديد بدأ برسول جديد وهو مينا ويسمى هذا بالعهد الحديث وفيه أسرات العهد الحديث .

ثم ظهر اضمحلال العقيدة بعد الأسرة السادسة وفيه ظهرت الثورة الشيوعية الأولى فى مصر وأول مافعلته هو أن منعت العبادة وحاربت العقيدة وهدمت المعابد وقتلت الكهنة ، وقد هرب الكهنة إلى الجزيرة العربية .

ثم تأتى بعد ذلك قضية الأسماء وقد راجعت الأسماء فوجدت أنه توجد أخطاء كثيرة فى الأسماء المتداولة ، فمثلاً اسم مصر وهو Egypt يقال أن الإغريق هم الذين أسموها جيبتوس ومنه اشتقت الكلمة فى كل اللغات . فهل لم يكن المصريون يعرفون اسم بلدهم وينتظرون حتى يأتى هيرودوت ويضع لها اسماً ! . وبالرجوع إلى برديات العقيدة ، وجدت أن كتاب العقيدة الذى نزل إلى أوزوريس كان ذلك فى « أرض الإله » وهو اسم مصر فى كتاب التوحيد « جبت تاه » ثم استخدمها الإغريق مع التحوير واعتبروا أنهم وضعوا الاسم .

أما عن اسم مصر ، ففى إحدى الندوات عندما زار بيجن مصر وزار الأهرام قال أن اليهود هم الذين بنوا الأهرام ، وقد رديت على ذلك بأن اليهود حضروا إلى مصر مع سيدنا يوسف وهذا كان بعد بناء الأهرام بحوالى ١٫٢٠٠ سنة ، وقد أفاد أحد علماء اليهود فى هذه الندوة بأن قول أن اليهود هم الذين بنوا مصر مستقى من واقع ورقة كتبها المقريزى المؤرخ المصرى وفيها يقول « سميت مصر على اسم مصرائيم بن بنصر ومعه الكاهن اقليمون الذى ولاه على البلاد ملكاً وبنى مدينة باسمه وأسماها أون .. وقد تزوج وأنجب ٤ أولاد . نفر / أشمون / أتريب / صا وقسم مصر إلى ٤ أقاليم أعطاها لهؤلاء الأربعة ... » وهذه جريمة فى حق تاريخنا » .

وقد بحثت فوجدت اسم مصر مذكور فى القرآن ٦ مرات باعتبارها الحصن الآمن ووجدت فى كتاب التوحيد اسم مصر موجود « مصراه » أى حصن الإله .

وهذا أيضاً اسم القاهرة والكل يقول أن من أطلق هذا الاسم هو جوهر الصقلى بينما نجد أن القاهرة كانت موجودة قبله من عين شمس حتى الفسطاط . وقد وجد بجوار اسم أون « كاهرا » وهذا يعنى أنفاس روح الإله ، وقد استخدم جوهو الصقلى هذا الاسم الموجود . أما النيل فاسمه الفرعونى القديم نيـ لـ و وهى كلمه من ثلاثة مقاطع الأول أداة تعريف والمقطع الثانى بمعنى نهر والمقطع الثالث للدلالة على الجمع . وقد أسماه الإغريق بعد ذلك نيلوس . وأسوان كان اسمها سون وأسيوط اسمها سيوط وأبوتيج هو بوتيج ومعناها مخزن العطارة وهى التى اشتق منها كلمة بوتيك فى اللغات الأجنبية .

كلمة الأستاذ الدكتور / احمد فتوح

ذكر لنا الأستاذ الدكتور / سيد كريم رؤيته عن لغز الحضارة المصرية والأبحاث الجدية التى قام بها حول هذا الموضوع والتنقيب عن الماضى ، وقد ورد ذكر بروفيسور إيمرى وقد عملت مع هذا الرجل عام ١٩٤٠ وكان المرحوم عبد السلام محمد مدير أعمال سقارة ومصر الوسطى وكنت أعمل مساعداً له . كان إيمرى متخصصاً فى الأسرة الأولى والثانية ، وكان معنا مسيو لوبر وهو مهندس معمارى فرنسى كان يرمم السور الخارجى للمجموعة الهرمية لزوسر .

وكان اهتمام البروفسور إيمرى منصباً على عصر الأسرات وما قبل الأسرات وقد كان تعليمنا المعمارى باعتبار أن عصر ما قبل الأسرات هو ما قبل التاريخ (أى منذ حوالى ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد) ثم عصر الأسرات ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد وهو بداية كتابة التاريخ واختراع اللغة الهيروغليفية . وكان ما نعرفه عن العهد الأول عن طريق ما تبقى من آثار من أوانى فخارية ، معالق خشبية ، مشط عاج . سنارة صدف ، طاولة (وهى السيجة) ... وذلك قبل عهد الأسرات .

وفى عهد الأسرات التى تحدث عنها بإطناب ا . د . سيد كريم وتبدأ بمينا موحد القطرين وتبعه آخرون ومنهم زوسر . طبعاً نحن درسنا فى الثلاثينات التاريخ المغلوط الذى كتب بواسطة الغرب . وعلمنا أن معبد الأقصر هو ٧ عصوراً فوق بعضها وعندما أتى المسلمون أسموها الأقصر . فنحن نشكر ا . د . سيد على الأنوار التى سلطها على العهد القديم الذى لم ندرسه ولاندرسه فى الجامعات لأن مراجعنا دائماً هى الكتب الأجنبية .

وقد لفت نظرى وأنا فى أبيدوس عام ١٩٤٠ عندما كنا نقوم بعمل صلب للجدار الجنوبى أنه توجد على جدران المعبد رسومات فيها إله الخير وإله الشر وقلب الميت فى الميزان وفى الكفة الأخرى وقد وضعت ريشة . وعندما كانت سيئاته أكبر كان يتم ربطه بسلسلة ويقذف به فى النار وكل هذا مسجل على الحائط فى أبيدوس ، وهذا يذكرنا بما ورد فى *القرآن الكريم* « خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى *سلسلة* ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه .. » ، فهنا يظهر هذا التوافق بين ما ورد فى القرآن الكريم وما كان يعتقده هؤلاء المصريون القدماء فى عقيدتهم . ولن أطيل لأترك المجال للكثير ممن سيعقب أو يسأل ، وأكرر الشكر للأستاذ الدكتور سيد كريم .

كلمة الأستاذ الدكتور / كمال عبد الفتاح

أشكر أستاذى أ . د . سيد كريم وأفخر بذلك فقد تلقيت عنه العمارة الحديثة وأنا طالب بالفرقة الثالثة عمارة عام ١٩٥٠ ، وأذكر أنه لفت نظرنا إلى كتاب حديث الصدور آنذاك وهو Space Time and Architecture لنطلع عليه فى المكتبة وكان هذا بداية فهمنا للعمارة الحديثة ، فى الوقت الذى كانت هناك تعليمات مشددة من أصحاب المدرسة المعمارية الكلاسيكية حتى لانحيد عن التفكير الكلاسيكى . وكان ا . د . سيد كريم زعيم العمارة الحديثة وعنه تعلمنا العمارة الحديثة وكان هذا هو السبب الذى من أجله كنت حريصاً على أن ألتحق بنفس الجامعة التى درس بها فى سويسرا للدكتوراه وتعلمت هناك على أيدى زملاء له .

سأتحدث عن أربعة أشياء باختصار شديد فقد وضع ا . د . سيد يده على المغالطة التاريخية التى تذكرها حضارة أوروبا بأن الحضارة بدأت بالإغريق ونسوا أن الإغريق قد أخذوها عن المصريين من جامعة الأسكندرية فى عصر البطالسة وكانت فيها مكتبة الأسكندرية وتحوى ٥٠٠ ألف مجلداً وبها دائرة معارف ومن ضمنها موسوعة تحوتى (وعنها أخذ مانيتون) وكانت مكونة من ٤٢ جزءاً وتحوى كل أسرار العلم القديم . لأن العلم المصرى كان يدرس فى بيت الحياة وهى الكلية التابعة للمعبد وكان الأبناء يتناقلون المعلومات عن آبائهم الكهنة . ثم جاء الإغريق وسجلوها ولايوجد أحد من فلاسفة الإغريق إلا وقد جاء إلى مصر وتعلم من كهنة مصر إما فى جامعة أون أو فى جامعة الأسكندرية .

فعلى سبيل المثال فى جامعة أون تعلم فلاسفة اليونان وأخذوا العلم والمعرفة المقدسة عن الكهنة المصريين . فهناك سولون أول من كتب قصة الأطلانطيز وأن المصريين القدماء هم أحد أصولهم .

إضافه من ا . د . سيد كريم : سولون يعتبر من أكبر الفلاسفة وكان من أهم إنجازاته أنه وضع نظام المجالس (النواب - المجالس الشعبية) عندما عمل مجلس العلماء السبعة وقد حضر إلى مصر وتعلم فى جامعة أون التشريع وقد تعلم هناك فكرة مجلس الحكماء السبعة ونقلها إلى الإغريق .

وقد حضر فيثاغورث إلى مصر ومكث بها ٢٢ سنة ، ثم أتى بعده سقراط وكان قد أخذ عن سولون قصة الأطلانطيز واتهم بأنه سيفسد عقول الشباب وقد أعطى مذكراته إلى أفلاطون ثم تلى ذلك المعلم الأول أرسطو . وهناك ديوجين الذى وجد العلم والحقيقة فى مصر ولم يجدها فى اليونان . فهذا فضل جامعة أون على الفلاسفة الذين تدعى أوروبا أنهم أساس الحضارة ، وقد تجاهلت ما قبل ذلك من العلم المصرى .

إضافة من ا . د . سيد كريم : فى أحد الحوارات بأمريكا تناقشنا فى مسألة ادعاء كتاب الحضارة بأن الحضارة البابلية تسبق الفرعونية بمائة عام فقيل لنا أن المصريين

دائماً ما يذكرون أنهم أصل الحضارة الأوروبية فحضارة أوروبا أصلها إغريقى وهى مأخوذة عن حضارة مصر ولذلك فقد تعمد علماء الغرب طمس هذه الحقيقة .

استكمالاً لما قاله ا . د . سيد كريم ، كان أحد الأجزاء الأثنين والأربعين المكونة لموسوعة تحوتى والتى فقدت باحتراق مكتبة الأسكندرية كان عن الطب ، فقد كان كل جزء يختص بعلم من العلوم . وقد عرفنا من هذا الجزء الكثير عن التنويم المغناطيسى . ومن المعروف دائماً أن هناك اتهام بأن الطب الفرعونى القديم يخلط بين الطب والسحر ولكن بمراجعة البرديات من جديد تبين أن ماكان يعتبر خرافة هو الحقيقة تجربة أجيال . فهذه البرديات تعاد قراءتها من جديد لثالث مرة من أيام برستيد بخلاف الترجمة الأولى الفقيرة أيام شامبليون .

إضافة من ا . د . سيد كريم : لو تصورنا استبدال كلمة سحر بكلمة تكنولوجيا نستطيع أن نتعرف على الكثير من أسرار الحضارة المصرية .

تأييداً لهذا فإننا نجد أن العلاج بالبندول مذكور فى البرديات ، وكذلك الإبر الصينية فقد وجدت مع بعض الجثث إبر من العاج . كما عرف المصريون القدماء العلاج بالألوان والعلاج بالموسيقى . كل هذا من أسرار الطب المصرى الذى يعاد النظر فيها من جديد ، وقد تبين أيضاً أن هناك بعض الوصفات الشعبية التى وراءها حكمة من الناحية الكيميائية .

أما النقطة الثالثة فهى بخصوص علم الفلك ، فالفيضان فى مصر مضبوط بدقة بالغة وقد برع المصريون فى علم الفلك ويدل على ذلك القبة السماوية بأبراجها الموجودة فى معبد دندرة والنجوم الثابتة والكواكب المتحركة . وقد قسموا السنة إلى ٣٦٥ يوماً والشهر إلى ٣٠ يوماً وهناك خمسة أيام أعياد (نسئ) . وكان الفراعنة أول من عمل احتفال برأس السنة ، وقسموا اليوم إلى ٢٤ ساعة وتسمى آتوت وقسموا الساعة إلى ٦٠ دقيقة وتسمى آت وقسموا الدقيقة إلى ٦٠ ثانية وتسمى حات . وهم أول من اخترع التدوين واختراعوا الورق ، فالبردى « بابى أور » أصبح Paper أو Papier . واخترعوا قالب الطوب Adobe وهى كلمة هيروغليفية .

أخيراً أود أن أعلق على موضوع النظير المشع - كربون ١٤ . لقد وجد محمود باشا الفلكى وكان مدير المهندسخانة أن الثقب الموجود فى غرفة الهرم الذى عندما تنظر إليه ترى نجمة الشعرى اليمانية (سيروس) ، وجد أن هناك انحرافاً خفيفاً وقد حسبه محمود باشا ونال عنه ميدالية من الأكاديمية الفرنسية . فقد حسب أن هذه الرؤية كانت تتم عندما بنى الهرم الأكبر من حوالى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد .

وقد وجد أن الفارق بين التاريخ الذى حققه والتاريخ المعروف لدينا حوالى ٢٠ سنة فقط . ونلاحظ أن الأهرام تظهر التقدم الهندسى والفلكى الذى كان عليه القدماء من حيث التوجيه بحيث يتطابق مع الجهات الأصلية واستواء القاعدة أفقياً تماماً . وكان الاعتقاد لديهم أنه بعد الموت تنتقل الأرواح إلى مرحلة برزخية وفيها تذهب الأرواح كلها إلى نجم الشعرى اليمانية (سيروس) ثم يحدث البعث ، وهذا يدل على أنها كانت ديانة سماوية .

وهناك أيضاً موضوع الأحجار الخابورية التى تم بواسطتها إغلاق فتحة الهرم من الداخل ولم يكن معروفاً إلا الممر السفلى إلى أن جاء الإيطالى برزونى واكتشف الممرات الأخرى فى القرن ١٨ . وتم باستخدام الكربون المشع حساب العمر ووجد أنه هناك فرق حوالى ١٠ سنوات فقط . وأنا أؤيد ما قاله ا . د . سيد كريم من أنه يجب إعادة النظر فى كل التواريخ باستخدام الكربون المشع .

هناك نقطة أخرى وهى متعلقة ببعض الألفاظ والتى تؤكد أن المصرية فى دمائنا ، فهناك مازالت كلمات كثيرة مستعملة رغم أنه قد قدمت إلينا حضارات أخرى فمثلاً من ضمن الكلمات التى لم تتغير : هيلاهوب هيلا ، سى فلان ، ست فلانه ، فوطة ، دبش ، أردب ، ويبه ، واوا ، كخ ، ادينى ، حلوم ، بتاو ، بصارة مدمس ، بساريا ، ياما ، حتتك بتتك ، تاتا . وكلها كلمات هيروغليفية فى الأصل .

المهندس سمير ربيع :

تتشرف لجنة العمارة بحضوركم كمجموعة من المثقفين ، وحديث اليوم الذى أثرانا به أستاذ الأجيال المعمارى د . سيد كريم وأطربنا وأضاف الكثير إلى معلوماتنا ، أود أن

نبحث فى المنصة ندوة أخرى موضوع انعكاس فكرة التوحيد على المبانى الفرعونية . نحن لانستطيع أن نحمل كثيراً على الأوربيين ، فلا نستطيع أن ننكر مدى اهتمامهم بالحضارة الفرعونية . نحن لانستطيع أن نحمل كثيراً على الأوربيين ، فلا نستطيع أن ننكر مدى اهتمامهم بالحضارة الفرعونية وبانقاذ هذه الحضارة والأبحاث التى أجروها على المومياوات والأهرام ، وانعكاس ذلك فى المتاحف لديهم . ولكننا نحن المقصرون فلم نخرج بأبحاث مضادة ولم نعط الوقت الكثير للاستزادة فى الدراسة والبحث وتوجيه الباحثين . وهناك دور كبير علينا أن نلعبه لنصحح المعلومات المغلوطة بحقائق ووثائق . طبعاً مازال اللغز موجوداً ومازال البحث مستمراً وهناك الكثير الذى لم يكتشف بعد ، ونرجو أن تشارك مجموعة كبيرة فى هذا العمل .

د . حسن أبو العلا :

بالنسبة للكلام فمن المعروف أن أى كلمة لها دلالة ولها صوت . وقد قام شامبليون بفك لغز اللغة الهيروغليفية ولكننا لم نسمع صوتها . فالسؤال هو أنه عندما فك اللغة فقد فك الدلالة ولكن ليس الصوت . إذاً فما نتناقله نحن من خلال الكلمات لايوجد أساس قوى له .

ا . د . سيد كريم :

فيما يختص بالكتابة فقد اهتم المصريون بها باعتبار أن العلم أول أركان الإيمان والجهل كفر بالإله . واللغة الهيروغليفية التى نزلت مع كتاب التوحيد كانت فى الأصل لتعليم الطفل لا الرجل الكبير ، فهى عبارة عن صور ورسومات فمثلاً حرف الدال يرسم يد لأن اسمها « دت » وحرف الخاء يرسم غربال لأن اسمه « خو » وحرف الواو يرسم كتكوت لأن اسمه « ور » . ثم وجد بعد ذلك الخط الهيراطيقى لتسهيل الكتابة . ونلاحظ أن قدماء المصريين قد اخترعوا النظام العشرى فى الحساب ، وكانت الأرقام عندهم ١٠ فالواحد يرمز إلى الإله الواحد ، ثم آلهة العرش الثمانية ولذلك كان رقم يسمى باسم أحد هؤلاء الآلهة ثم يأتى رقم عشرة وقد وضعوا الصفر قبل الواحد أى أن الإله لا أحد قبله .

ا . د . أحمد كمال عبد الفتاح :

كان حجر رشيد مكتوباً باللغة المقدسة وبالديموطيقى وبالإغريقى ، وكانت كلمة مثل كليوباترا تنطق نفس النطق فى اللغات الثلاث فكانت مفتاحاً لحل اللغة ومن هنا عرفت الأصوات .

د . حسن أبو العلا :

لقد قيل أن هناك شئ جديد قد يتوصل العلم إليه وهو أن الأشياء بعد مرور الزمن تكون كالأسطوانة التى يمكن بلمسها أن تتكلم تكنولوجيا ، فلو وصلوا إلى هذا الشئ لتوصلنا إلى الصوت .

ا . د . محمد زكى حواس :

فى هذا الخصوص نذكر أن الشفرة بين الجيوش يمكن حلها ، ويمكن التوصل إلى مفتاحها عن طرق أسماء الأعلام .

أود أن أنوه إلى أن الندوة القادمة التى تنظمها لجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة ستكون يوم ١٩ ديسمبر وموضوعها عرض مشروعات تخطيطية كبرى للهيئة العامة للتخطيط العمرانى للقاهرة والمدن المحيطة ومخططات حديثة . وستكون هناك شرائح ملونة وعرض بالكومبيوتر باستخدام GIS وستكون مقررة الندوة المهندسة أمينة ماهر عضو لجنة العمارة ومعها ا . د . عبد المحسن برادة أستاذ التخطيط وعميد كلية التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة و ا . د . محمود يسرى أستاذ التخطيط بجامعة القاهرة و ا . د . محمود سامى حسن أستاذ التخطيط بجامعة حلوان و ا . د . رءوف حلمى أستاذ التخطيط بجامعة عين شمس . وسيعرض الأعمال المهندس شريف كامل رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

مصطفى وشاحى :

أشار ا . د . سيد إلى موضوع أن مينا رسول وأن إيمحتب رسول كما أشار إلى خروج بعض المصريين إلى الجزيرة العربية ، أرجو الاستفاضة فى موضوع علاقة الحضارة المصرية بالأديان ويأصولها لأننا لانعرف من كان موجوداً قبل سيدنا إبراهيم . وفى القرآن الكريم أمر الله سيدنا إبراهيم برفع قواعد البيت وفى هذا دلالة على أنه كان موجوداً من قبل ولانعرف من أقامه ، فنود أن نسمع رد من الدكتور سيد فى هذا الخصوص .

ا . د . محمد زكى حواس :

هناك مشروع أقرته لجنة العمارة بأن يتم لقاء مع هيئات أخرى مثل اتحاد الكتاب فى اجتماع مشترك لأن هذا التفاعل سيكون أفضل وأجدى من مجرد سؤال وجواب .

ا . د . سيد كريم :

عقيدة التوحيد التى نزلت فى مصر عام ٩٥٠٠ قبل الميلاد أى قبل باقى الكتب السماوية بحوالى ٥٫٠٠٠ سنة ، وقد نزل بها أوزوريس فهى أول كتاب سماوى ذكر توحيد الإله والحساب والجنة والنار والبعث . ثم حدث اضمحلال للعقيدة فجاء نبى آخر وهو مينا ثم إيمحتب ثم أخناتون وكلهم ينادون بالتوحيد .

ا . د . محمد زكى حواس :

هذه الأمور النقاش فيها ممتع وتحتاج إلى تخصيص وقت أكبر ومحاضرة يتم تجهيزها خصيصاً .

المهندس حلمى لاشين :

أنا سعيد بأن أستمع إلى ا . د . سيد كريم وأن تخصص له ندوات عديدة ، وأطالبه بأن تكون نتيجة ندواتنا ولقاءاتنا دعوة إلى إعادة استعمال الأسماء المصرية التى ذكرها ووثقها .

د . على عبد الرؤوف :

ما أثارنى فعلاً هو اللغز الخاص بعمق الحضارة المصرية وكيف يفسر ا . د سيد الغيبوبة التى نعيشها نحن وما يجعلنا نشعر بأهمية هذا العمق ونحن فى نهاية القرن العشرين . وسؤالى الثانى له علاقة بمجال التصميم والتعليم المعمارى وأسأل سيادته بصفة خاصة إذا كان لدى سيادته هذه الحساسية الشديدة لمصريته فإنى مندهش كيف كان هناك تجاوز لهذا الإحساس بالمصرية فى منهجه التعليمى إلى الدرجة التى جعلت سيادته يقود مدرسة العمارة الحديثة وهى تنتمى إلى إطار فكرى وثقافى وحضارى ليس له علاقة بالعمق التاريخى الذى هو شديد الحساسية له .

ا . د . سيد كريم :

التاريخ هو استمرار وتطوُر ، وإذا لم يكن هناك تطور فإن التاريخ يقف ويموت . فأنا ما أعمله حديثاً أريد أن أثبت به أن تاريخنا لم يمت فهو مستمر .

المهندس عادل عبد الحكيم :

ماسمعته اليوم كان جديداً بالنسبة لى ، وأود هنا أن أشير إلى أنه فى هرم زوسر نجد أن البياض مازال موجوداً فى الواجهات الشمالية والجنوبية وقد اتضح من تحليل المادة التى استخدمت فى البياض أنها بودرة حجر معجونة بالغراء (الاسكاليونا التى نستخدمها) . وكذلك هرم خوفو فالتكسيات الموجودة يصعب تصور تنفيذها عل ميل وعلى هذا الارتفاع الشاق . أما مركب خوفو والتى كنا نسميها مركب الشمس فقد ثبت فى رسالة دكتوراة أنها مركب للحجيج وهذا يدل على أنه كانت هناك حضارات ومن المعروف أن خوفو كان فى الأسرة الرابعة وهذا إثبات أن هناك حضارات قبل الكرنك .

السفير احمد الغمراوى :

أنا سعيد بما سمعته اليوم من كلام ا . د . سيد كريم وأرجوه أن تكون هناك دعوة رسمية تنبثق من هذه اللجنة لتكون اجتماعاتنا ذات مغزى ونتيجة فعلية ، أن يصدر نداء جماعى إلى السلطات المختصة فى مصر على جميع المستويات للاستفادة من علمائنا

وهمأكبر رأسمال لمصر لإعادة كتابة تاريخ مصر بالطريقة التى تتناسب مع أمجاد مصر وخاصة أن الغرب نسب لنفسه باستمرار بداية كل العلوم أو على الأقل نسبها إلى الإغريق ، وعلى الرغم مما يجب أن يقال من احترام للجهود التى قدمها الغربيون للحضارة المصرية إلا أن التاريخ علم يجب أن يوضع فى نصابه الصحيح ويجب أن نستغل وجود ا . د . سيد كريم بيننا ، فيجب وضع توصية رسمية لإعادة كتابة تاريخ مصر وأن يوزع على الجامعات المصرية كل فيما يخصه . فيعاد كتابة تاريخ المسرح المصرى ويعاد كتابة تاريخ الأغنية المصرية ويعاد كتابة تاريخ الموسيقى وكذا تاريخ العمارة وباقى العلوم .

فمن إطلاعى على مكتبات العالم وجدت تزويراً فى كل شى ولم أجد رداً مكتوباً فنحن مقلون فى الكتابة باللغات الأخرى بينما هناك آخرون يزايدون حتى باللغة العربية ويزورون كل شىء .

ا . د . محمد زكى حواس :

هذه الدعوة تلقى ترحيباً وقد قررنا فى لجنة العمارة إصدار سلسلة من الكتب والكتيبات وخصصنا جائزة لترجمة بعض الكتب إلى العربية وبعض الكتب العربية إلى الإنجليزية .

المهندس حسن الرشيدى :

بالنسبة للغز الحضارة هو موضوع شامل لمجموعة من فروع المعرفة ، وألفت النظر إلى أن الأمر يحتاج إلى أبحاث تتعلق بالآلات الموسيقية التى تجدها مرسومة على جدران المعابد .

ا . د . عبد الحليم إبراهيم :

أولاً ليس المقام مقام شكر لأستاذنا الكبير الدكتور سيد كريم ، فأعتقد أن ماقيل من كل الأخوة والزملاء كاف . أحتاج أن أتحدث عن ثلاث نقاط ؛ الأولى تتعلق بالدكتور سيد كريم وما قاله ودلالته لنا تاريخياً ومعمارياً . والنقطة الثانية عنه نفسه وما أضافة إلى فكرنا جميعاً . والنقطة الثالثة لها صلة بالسؤال الذى طرحه الدكتور على عبد الرءوف فيما يتعلق بما قاله ا . د . سيد وما ننتظره كتبعة لذلك .

أشار أستاذنا الكبير إلى ظاهرة مهمة وهى ظاهرة التحيز أو ظاهرة قراءة التاريخ قراءة مغلوطة سواء عمداً أو عن غير عمد . وهى ظاهرة معروفة فى كل المجالات البحثية وهى التنادر حول سلطة معرفية . فالثقافة السائدة ذات السلطة هى الثقافة القادرة على كتابة التاريخ ، لانختلف فى ذلك . ولكن الدلاله الهامة لما قاله هى أنه إذا كان التاريخ قد تمت كتابته بطريقة مغلوطة فدلالة ذلك أن هناك تمييع أو احتمال تضييع المحتوى لهذه المسميات ، مسمى ملك أو مسمى نبى أو مسمى مكان أو مسمى فكرة هو فعلاً مسمى ولكنه إطار لمعنى وشاحذ لهمة إذا اتصلت مبعنى هذه الدلالة فإذا انقطعت الصلة بين المسمى ودلالته بالإرادة أو بهمة الشعب المتصل بهذا المعنى تصبح هناك مشكلة . وأعتقد أن هذا هو ما نعانيه . ومن هنا تأتى أهمية كلام ا . د . سيد كريم ، إن هذه المسميات هى أطر لمعانى ولمفاهيم ولمعارف ، وأنقطاعنا عن هذه الأطر خلال تزيف المسمى الخطورة فيه هو انقطاعنا عن المعارف وانقطاع صلة المعرفة بالمهمة أو بالـ Creative Energy أى انقطاع القدرة على الفعل . وأنا أعتقد أننا نعيش هذه اللحظة وفى هذا كثير من التساؤل الذى طرحه الدكتور على عبد الرءوف لأنه يقول فسروا لى هذا التناقض القائم (Paradox) بين تلك الحضارة الثرية وبين كل مسمى من هؤلاء وهو Concept . أما الضياع الذى نعيشه فهو فقدان الصلة بين الهمة والمعرفة . الهمة موجودة فى طاقة الإنسان من أصغر فلاح مصرى إلى أكبر أستاذ ، والهمة ليست شيئاً فى حد ذاته ولكنها تحرك بمفاهيم وبعقائد وبما نؤمن به .

ثم نأتى إلى النقطتين الأخيرتين وهما أن سيد كريم هو رائد الحداثة فى مجال العمارة فى مصر ، وأزعم أنه رائد للحداثة كجزء من الحركة الفكرية (ليس فقط فى مجال العمارة) . أعتقد أنه فى واقع المعمور المصرى نستطيع أن نميز بين مرحلتين وبينهما لحظة فاصلة . العمران المصرى متصل منذ مصر القديمة أيا كان هذا التاريخ إلى مايسمى بالمشروع الحضارى الحديث بمصر ، فهناك نوع من الاستمرارية بغض النظر

عن قوالب التعبير المختلفة . فأزعم أن جامع السلطان حسن ليس مفصولاً فصلاً حقيقياً من حيث محتواه عن تعبير هذه الهمة المصرية فهناك مصرية فى هذا العمل وفى غيره من المساجد والكنائس . فإذا أخذنا أمثلتنا من المعمار المصرى لوجدنا تعبيراً عن الهمة المصرية المتحركة بفعل اتصالها بمفاهيم مصرية وظهر منها منتج أيا كان الشعار الموجود عليه سواء قبطى أو إسلامى . فقد كانت دائماً الهمة المصرية موجودة وتعتبرها واضح .

وفى رأيى أن فترة التحديث فى مصر أحدثت انقطاعاً باتراً غير موصول لهذا الامتداد التراثى المفاهيمى الذى يجعل الصلة بين المفهوم والهمة مهمة جداً وتعبيرها ثابت بغض النظر عن أشكاله المختلفة ، وأنا مقتنع بذلك . وإذا رجعنا إلى سيد كريم المعمارى المصرى الذى أدخل بحزم وحسم الحداثة فى مصر ، فإننا ننحنى بكل الإجلال لكل ما قام به ، ولايوجد أحد فى جيلنا ولا فى الأجيال التالية يستطيع بأى درجة من العدالة ألا ينحنى لما قام به ا . د . سيد كريم . ولكن من حقنا أن نتساءل هل كان أستاذنا الكبير يرى أن مشروع الحداثة كما رآه واستبطنه فى عقر دار الحداثة ونبغ به وجاء إلى مصر ونشره فى الجامعة المصرية ثم نشره بحزم فى المعمور المصرى فى القاهرة والبلاد العربية ، فبصماته موجودة وهى بصمات تحويلية (Transformational) فلم تكن أعماله مجرد مبانى وإنما كانت أعمالاً لها ردود أفعال قوية .

وإذا الحداثة هى بالفعل لحظة فارقة فى قضية الاستمرارية فهى قد قامت لتعلن إدارة الظهر للماضى وتجريم الزخرف فهى تدين الماضى وتبتره بقصد جميل وهو بعث إنسان جديد . إذاً علينا ونحن نرى أن لجنة العمارة هى منبر جيد أن نسأل أستاذنا الكبير كيف يرى تجربته فى نقل الحداثة إلى مصر ؟

أما السؤال الثالث فهو أن العالم بأكمله اليوم فى مجال العمارة والمجالات المعرفية الأخرى أيضاً يفتح الحوار ، يراجع الحداثة ، يناقضها ويتساءل عن جدواها ويهز أركان الحداثة فى كل المسميات سواء ما بعد الحداثة وغيرها . وهناك واحد من الأبعاد الأساسية

فى مراجعة الحداثة وهو موقف الحداثة من التاريخ . ولذا فإن سؤال د . على عبد الرءوف سؤال مشروع وأنا بالنيابة عنه (وهو تلميذى وزميلى) أنحنى إجلالاً واحتراماً للأستاذ الدكتور سيد كريم وأصر على السؤال وعلى الاستماع إلى الإجابة لأنه جزء من العمل المشروع للجنة العمارة .

ا . د . محمد زكى حواس :

لقد عبر ا . د . عبد الحليم تماماً عما فى أنفسنا وهو كيف يرى ا . د . سيد كريم المستقبل وكيف يوجه الأجيال الجديدة .

المهندس جمال بكرى :

أثار ا . د . عبد الحليم نقطة قوية جداً وهى نفس النقطة التى بدأها د . على عبد الرءوف وهى مثارة من فترة فى مجتمعنا وأنا لى تعليق ولى رؤية أود أن أطرحها قبل أن يتولى ا . د . سيد كريم الرد . يبدأ من تساؤل أن الحداثة قد تم زرعها فى مصر فهل كانت إثر فترة ازدهار أم إثر فترة اضمحلال ؛ هذه نقطة جوهرية . لو كان قد تم زرعها إثر فترة ازدهار كنا نقول هذا خطأ فى رأى وكان يصح فعلاً أن نتساءل كيف نتجاهل الماضى . ولكن إذا كانت قد جاءت إثر فترة اضمحلال فإننى أستطيع أن أشبه الحال بالعصا ، فإذا كانت فى وضع مقلوب فلابد أن تعدل عن طريق تغيير وضعها ليكون فى الاتجاه المضاد تماماً ثم مع الزمن يتم تعديلها .

فأنا من هذه الرؤية أقول أن الحملة الفرنسية على مصر أصابتها بصدمة كبيرة جداً وأوضحت لنا إلى أى مدى أصبحنا متخلفين عن علم العصر ، كانت النتيجة أن تصدى البعض للتخلف الذى وصل إليه المجتمع فكان لابد أن نمر بفترة فيها عنف شديد وهز شديد لكى نستيقظ من فترة الخمول والتخلف .

والنقطة الأخرى أنه مع الاستمرار يحدث دائماً تطور ثم تطور ويحدث استقرار لطراز أو لاتجاه معين يكون من القوة بحيث يقف ضد التطور . وعندما يكون التطور قوياً يتغير المضمون ولكن المظهر لايتغير ولايعبر عن المضمون . لابد إذاً من حدوث هزة بحيث نجابه المضمون بشكل يتواءم معه ، ففى الحداثة كان لابد أن يحدث شكل يتناسب مع

التغير في المضمون في العالم وبالتالي لم يكن ممكناً أن نتخلف عنه . وقد نتج عن ذلك لخبطة وردود أفعال ، وما عاني منه جيلنا الذي أتي بعد جيل أساتذتنا هو قضية الأصالة والمعاصرة ، هو محاولة « لعدل العصا » . وبالطبع ظهرت اتجاهات سطحية من محاولة تقليد حرفيات إلا أنه مع تقدم الزمن تسقط هذه الأوراق وتظل القيم الحقيقية المعبرة عن مجتمع مستقر منذ آلاف السنين وهي موجودة في جهازنا العصبي وهي ما عبر عنه ا . د . عبد الحليم عندما قال أن مسجد السلطان حسن رغم أنه من حضارة مختلفة لكنه معمار مصري . وإني لأسعد اليوم عندما أسير في الشارع المصري وأجد أن الأجيال ا لجيدة تفوقت على أعمال جيلنا ، ونحن قد حاولنا بالفعل ولكنهم استفادوا من تجارب كل من سبقوهم .

ا . د . سيد كريم :

السؤال عن الحداثة وماهي ؟ . إنها الحركة ، والحركة هي تعبير عن وجود الحياة فالحداثة سواء كانت صحيحة أم خطأ فهي كانت دفعة نحو الحركة والحياة ، فما علمته أنا أني مهدت الطريق للحركة والحركة رمز الحياة أي ضد الركود .

ا . د . عبد الحليم إبراهيم :

أتفق طبعاً مع تعريف أستاذنا الكبير بأن الحداثة هي حركة والحركة فيها روح ولكن نحن بصدد حركة معلنة واضحة أسمت نفسها الحداثة Modernism وطرحت نفسها على العالم بمفاهيم محددة . كل ما ذكرته سيادتك من مفاهيم أن التاريخ بشكله المكتوب الذي نستقبله اليوم من الحضارة الغربية قد حدثت به مغالطات وكانت تنتمي إلى ثقافات وحضارات ليست في إطار الحداثة كما عرفها روادها لأن الحداثة هي حركة فكرية عامة وتعني لحظة فارقة وتعني الانفصال عن تراث معين في قلبه وفي جوهره قداسة . والحركة قامت لتأخذ موقفاً من القداسة كما فهمها الإنسان واستبطنها في شكل مؤسساته وطرحها في شكل أطر ونظم وقوانين وأعراف ومفاهيم وعمارة . وبالتالي فالحداثه قد أخذت موقفاً من الفكر الإنساني بفهمه للحركة التي خلقها خالق ، فالحداثة بمفهومها المعرفي قامت على عقلانية تنكر الأبعاد التي شكلت الوجود الإنساني لآلاف السنين . أنا أتفق مع المهندس جمال بكري أن الحداثة عندما حضرت كان هناك نوع من العفن

الحادثةوهو لايمس بأى شكل من الاشكال من الأشكال قضية القداسة ولكنه يمس كيف تمت معالجة قضية الحداثة - الإغراق فى الزخارف والإغراق فى الزيف ونقل كل ما هو حادث فى أوروبا فى ذلك الوقت الذى زيف قضية القداسة وهو ما جعلنا نحن أبناء الحداثة نتقبل الدعوة الجديدة التحرر من ذلك الزيف . هذا واقع مسجل فى كتابات الحداثة الأولى مثل قول لوكوربوزيه أن البيت آله للعيش فيها ، وكتب آخرون أن الشعر آله لإتقان الكلمة ! وأصبحت الآله هى النموذج الفريد المطروح لصياغة الفكر الإنسانى . فالحداثة هى مشروع متكامل قائم على أرضية مخالفة مناقضة ومناهضة لكل الثقافات التى أخذت الروح والقداسة كبعد أساسى للوجود الإنسانى .

ا . د . سيد كريم :

كلنا يعرف أن العمارة مرآة الحضارة والحضارة مرآة الثقافة . وثقافتنا أقدم الثقافات وبدأت منذ حوالى ٧٫٠٠٠ سنة وهى التى صنعت الحضارة الخالدة فى مصر . والثقافة أساسها كتاب التوحيد الذى يبدأ بجملة أن العلم أول أركان الإيمان والجهل كفر بالإله ولذلك محيت أمية المصريين القدماء بنسبة ١٠٠٪ . وكل نظريات التكنولوجيا الحديثة مأخوذة عن مصر . ففى العمارة اخترع قدماء المصريين قالب الطوب ، وفى مجال الزراعة اخترع القدماء الآلات التى تساعدهم مثل الشادوف والساقية وهى مجموعة تروس وهى الأساس فى التكنولوجيا الحديثة . وهناك خطأ أن نعتبر أن الثقافة الحالية هى منتمية لأوروبا أو أمريكا لأن الواقع يقول أن المصريين فى الماضى والحاضر أيضاً مشاركون فى صنع الحضارة المعاصرة .

ا . د . جمال بكرى :

أثار ا . د . عبد الحليم نقطة هامة تحتاج أن يعقد لها ندوة معمارية خاصة ونطلق عليها « العمارة بين القداسة والحداثة » وهذه قضية العصر .

ا . د . محمد زكى حواس :

نقدم الشكر للأستاذ الجليل الكبير سيد كريم ولجميع الحاضرين ، ونحن مستمرون فى لقاءاتنا الشهرية التى نطرح فيها الكثير من القضايا التى تهمنا ونتناقش حولها .

لقاء حول
العمارة والعمران فى القرن ٢١ بمصر

المتحدثون والمعقبون :

دكتور / زكى حواس	دكتور / محمد كامل محمود
دكتور / فاروق الجوهرى	مهندس / جمال الخولى
دكتور / سيد كريم	الاستاذ / عصام حواس
دكتور / عادل يس	المهندسة / أمنية ماهر
دكتور / سامى سراج الدين	دكتور / محسن عزيز
دكتور / همام سراج الدين	المهندس / حسن الرشيدى
دكتور / يحيى عبد الله	دكتور / سيد مدبولى
دكتور / عز الدين فهمى	المهندسة / سوسن القصبى
دكتور / جمال بكرى	المهندس / إبراهيم المدنى

قاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة

٩ ش حسن صبرى - الزمالك

١٧ اكتوبر ١٩٩٥

كلمة الأستاذ الدكتور / محمد زكى حواس

مقرر اللجنة

يسعدنى ويشرفنى أن تبدأ هذه الندوة الأولى للفترة الجديدة للجنة العمارة بالمجلس الأعلى للثقافة التى تبدأ فى أول أكتوبر ١٩٩٥ وتنتهى فى نهاية يونيو ١٩٩٧ . وقد تم إعداد برنامج عمل طموح ومتنوع لهذه اللجنة ونتعشم أن تنضم إلى نشاطها عائلة المعماريين والمخططين . واللجنة تضم فى عضويتها أ . د . سيد كريم ، د . همام سراج الدين ، أ .د فاروق الجوهرى ، أ. د. مراد عبد القادر ، أ .د . عادل يس ، أ . د . عبد الحليم ، أ . د. سيد مدبولى ، المهندس جمال بكرى ، أ . د . على رأفت ، المهندس مجد مسره ، أ . د . عبد المحسن برادة ، أ . د. عز الدين فهمى ، أ . د. مصطفى سنبل ، المهندسة أمينة ماهر ، المهندس سمير ربيع ، أ . د. يحيى عبد الله ، المهندس شريف كامل ، أ . د. عبد الحليم نور الدين والمقرر أ . د. محمد زكى حواس .

والنشاط الذى نحن بصدده اليوم يعتبر تحضيراً لمؤتمر بعنوان " العمارة والعمران فى القرن ٢١ " سيتم عقده فى طوكيو فى ١١ ، ١٢ ديسمبر ٩٥ وقد رشح المعمارى جمال بكرى لتمثيل المعماريين المصريين فيه ، ونذكر هنا أن هذا الموضوع كان المحور الأساسى للكتاب الذى بدأت اللجنة الإعداد له فى دورتها الماضية تحت إشراف د . همام سراج الدين ، وقد تم مد المدة حتى آخر ديسمبر لتقديم الأبحاث والمقالاوت العلمية والمجال مفتوح للجميع ولايشترط للمشارك أن يكون معمارياً وإنما مهتماً بشئون العمارة والعمران من أى زاوية فيها .

واليوم يسعدنا أن يكون معنا المعمارى جمال بكرى وهو مبتكر وله رؤيته وفلسفته الخاصة التى قد نختلف أو نتفق حولها ، ومعنا أيضاً أ . د. فاروق الجوهرى الذى أيضاً له فلسفته وفكره الخاص ، ومعنا كذلك أ . د. سيد كريم وهو يمثل ثورة حدثت فى الأربعينات والخمسينات والستينات فى المعمار . أما المهندسة أمنية ماهر فكانت متولية مسئولية التخطيط على رأس الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

والموضوع ليس سهلاً فهناك من ينادى بالحديث والغرب والتغريب ، وهناك وجهة نظر أخرى تتبنى الاتجاه نحو الإسلامى والعربى ، وهناك من ينادى بالأصول الفرعونية وبين هذا وذاك هناك من ينادى بالتحرر من كل هذا وأن نعمل عمارة جديدة . والعمارة لايمكن أن تنشأ هكذا نتيجة جلسة يقرر فيها المجتمعون أن يعملوا عمارة ، ولكنها تأتى بطبيعتها إذا ارتبطت بالحياة .

ونحن إذا افترضنا أن الوقت الآن هو الساعة الثانية عشر مساء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ وتم إطفاء النور ثم انقضت لحظة وأصبحنا فى ٢٠٠٠/١/١ فإذا نظرنا حولنا لوجدنا أن شيئاً ما لم يتغير ... فدخولنا قرناً آخراً لايتوقع معه حدوث تغيير مفاجىء فى هذه اللحظة ، وإنما يأتى التغيير إذا ما عملنا له .

وفى الواقع نحن نريد لأمتنا ولنا جميعا أفراداً وجماعات التقدم الذى نراه فى دول العالم التى سبقتنا وهو التقدم الذى كان من المفروض أن نكون نحن فيه وأن تكون عليه حالنا . ولايمكن أن نضع عنوان " العمارة والعمران فى القرن ٢١ بمصر " ونتبارى فى الحديث خلال عناصر موضوع هو بطبيعته ليس موضوعاً إنشائياً وإنما هو قضية حياتية مستقبلية الرأى فيها مبنى على الفكر وعلى إبداع المعمارى شخصياً وعلى المدى الذى حققه فى الحياة فى تطبيق أفكاره لتتضمنها المشروعات التى قام بها أو شارك فيها .

وفى الحقيقة أننا لانستطيع أن نعيش بمعزل عن التقدم فى العلوم والفنون ، فلا يمكن أن نتكلم عن تقدم العمارة بدون أن نرى باقى العلوم ، فلابد أن يعى المعماريون والمخططون متغيرات أنماط الحياة وأساليبها ووسائلها ويمكن أن نعرض لبعض منها : فى مجال التعليم : من المتصور أن التطور التكنولوجى وسباق الكومبيوتر وتماديه فى اتجاهين متضادين : التصاغر فى الحجم والوزن والتعاظم فى الإمكانيات ونظم تبادل واستدعاء استخدام المعلومات وتشغيل الأجهزة كل ذلك سيؤدى إلى شاشة تسمى شاشة التعليم فى كل بيت ويترتب على ذلك تغير المعالم المعروفة للمدرسة والكلية الجامعية لتصبح مركزاً لبث

العلوم فى حين يتلقاها التلميذ ثم الطالب حيث هو يقيم إلا ما كان تدريباً عملياً أو معملياً ، ومن يدرينا فقد يكون هذا أيضاً له طريق آخر . كما ستتغير معدلات الانتقال من البيت إلى المدرسة أو الكلية وبالعكس وحتى زوابع الامتحانات وسرادقاتها ولجانها ومكاتب التنسيق ستختفى بسلبياتها وإيجابياتها .... فهل المعماريون مستعدون ؟ !

والنقطة الثانية هى المواصلات : لو نظرنا إلى تطور المواصلات ووسائل الانتقال وهذه مرتبطة بالمعمارى والمخطط لوجدنا أن التطور الذى حدث منذ عام ١٩٠٠ حيث كانت الوسيلة المستخدمة هى عربة حنطور يجرها خيول ، وتصورنا المعدل المتزايد بإطراد لأمكننا أن نتوقع أنه من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠٩٩ ستحدث تطورات تسمح بظهور الشوارع والطرق المتحركة كالبساط المنزلق بسرعات مختلفة تتفاوت حسب أهمية الطرق حتى الطرق السريعة وفائقة السرعة وكذلك الأرصفة المتحركة وستحل مشاكل اختلاف السرعات تكنولوجيا للانتقال من السكون إلى الحركة والاستغناء عن السيارة وبذلك سيتعرض المعماريون والمخططون إلى عوامل جديدة لأول مرة تختفى فيها الجراجات ومواقف السيارات ذات المسطحات الفسيحة والجراجات المتعددة الأدوار ومحطات الوقود والتشحيم والغسيل وإدارات الترخيص وستظهر مشاكل جديدة فى مقابل هذا لأسلوب الاتصال ومداخل ومخارج المبانى السكنية التى تؤدى إلى أرصفة وطرق متحركة ، وفى هذا التصور ستعبر التكنولوجيا مشكلة زيادة وقت المسافر من بيته إلى المطار وبالعكس لأن هذا يأخذ وقتاً أكثر من وقت الطيران ذاته وذلك بتطوير الطائرات التى تقلع عمودياً من وسط المدينة بما سيدخل عناصر جديدة تحل محل مواقف الأتوبيسات ومحطات السكك الحديدية .... فهل المعماريون مستعدون ؟ !

والنقطة الثالثة هى المبانى ذاتها فمن المتوقع ظهور مواد وعناصر بناء جديدة خفيفة الوزن شديدة الصلابة ولها إمكانيات تتيح سرعة إقامة المبانى مع تخفيف أوزانها كما أن المبانى الجاهزة ستظهر فى صور جديدة منها : المبانى التى تدور حول نفسها لمواجهة الشمس شتاء أو نسيم الهواء الشمالى صيفاً أو تتوجه نحو منظر طبيعى فى أى وقت أو تتفادى مواجهة عيون مبنى آخر أمامها . كما ستظهر المبانى الهيكلية القفصية التى يمكن

سحب بعض وحداتها كالأدراج بواسطة أوناش ونقلها لتركيبها في مبنى قفصي آخر . وستظهر المباني التي تصنع مادة جسمها الخارجي من خلايا تمتص أشعة الشمس لتحولها إلى طاقة كهربائية للإضاءة وتشغيل الأجهزة لتقوم بعملية التبريد والتكييف صيفاً والتدفئة شتاء ، وتجاوز المرحلة الحالية التي تقتصر على تسخين المياه . وستتأثر شبكة الكهرباء بالمدينة وتوصيلاتها الداخلية بالمباني التي ستولد طاقاتها ذاتياً . وهناك أيضاً المباني القروية التي ستزرع أسطحها بالكامل لتعوض نسبة كبيرة من فاقد الأرض الزراعية التي تم تجريفها .... فهل المعماريون مستعدون ؟!

هذه مجرد تساؤلات لأن المجال ليس هو الحديث في تفاصيل معمارية حديثة أو محاولة ابتكار شكل معماري يبدأ من عام ٢٠٠٠ .

اليوم استعرض الكاتب فهمي هويدي في مقال بعنوان « شهادات الغزو الثقافي » آراء بعض المجتمعين في أحد المؤتمرات فقال أن الدكتور نذير العظمة ناقش إشكالية الصورة بين الفن والفقه من منظور النسق الديني الذي يزعم فيه المؤلف أنه مذهب الزهد في الجمال مما يتناقض مع مقولة « إن الله جميل يحب الجمال » ، كما أن الدكتور محمد مهيب سلط الضوء على التحيز والرؤية والأسلوب الغربيين في عالم الأثاث ، وتحدثت الدكتورة سهير حجازي عن التحيز في التصميم المعماري للغرب ، بينما انتقد المهندس راسم بدران العمارة المعاصرة التي تتسم بالذرية وهو ما يعني الاهتمام بالمنمنمات والتفاصيل الدقيقة التي لا لزوم لها بينما العمارة الإسلامية ترتبط بالتآزر الاجتماعي والكتل البشرية وتجعل مكان العبادة هو المركز لتحقيق التوازن بين إشباع الحاجات المادية والمشاعر والأحاسيس الروحية .

أنا لا أعتقد في صحة هذه الأقوال وأعتقد أن مقولة المهندس راسم بدران منفصلة عن شخصيته المعمارية والفنية فلا يمكن أن يكون المسجد هو المركز اليوم ، فهناك هذه الإشكالية بين الرجوع إلى التراث تماماً والانطلاق وقطع جذور الماضي . بين هذا

التطرف فى التغريب أو التعمق فى رواسب التراث الذى أقامه أجداد لم يعيشوا حياتنا ولو عاشوها لأتوا بما لم يخطر على بالنا اليوم بحكم تقدمهم الفكرى والحضارى بالنسبة لإمكانياتهم المحدودة .

أكتفى بهذه الكلمة وأتوق إلى سماع كلمات السادة المتحدثين وسنستمع فى النهاية إلى تعقيب من المهندس جمال بكرى ، ونتمنى أن نستمع إلى تعليقات من الشباب الحاضرين فى هذه الندوة لأنهم هم قادة المستقبل وأصحاب الفكر .

ا . د . فاروق الجوهرى :

موضوع اليوم يحتاج أن يطرح فى ندوة نقاشية تؤخذ فيه الآراء حيث أنه ليس موضوعاً محدداً يقطع فيه برأى فردى حاسم سيتم حدوثه فى المستقبل أو فى خلال المائة عام القادمة وخاصة أننا فى خلال العشرة أعوام الماضية أحسسنا هنا فى مصر بتغير كبير عندما تغيرت الأدوات المتاحة فى أيدينا ، فلم تعد أدوات المهندس هى المسطرة الـ T والمثلث وإنما أصبح الكومبيوتر ينجز مشاريعاً كانت تستغرق منا ستة أشهر أصبح الآن من الممكن إنجازها فى أسبوعين أو ثلاثة . وهذا لم يلغ الرسم اليدوى الحر للمعمارى وإنما أضاف إليه آلة جديدة لم أكن أنا مقتنعاً بها من قبل وقد ظللت عامين أقاوم استعمالها ، ولكن هذه الآلة فرضت نفسها علينا جميعاً وهذا ما سيقابله شباب الخريجين فى الأعوام القادمة ، وهى آلة تتطور بمعدل سريع جداً وتحتاج منا ملاحقة مستمرة لهذا التطور .

الموضوع الذى ذكره ا .د . زكى حواس بخصوص التدريس فى الجامعة سيتغير وهذا يثير نقطة أخرى أن المجتمع المصرى حالياً متخلف ومستوى الجهل فيه كبير ، فعندما ننظر إلى القرن ٢١ والعمارة فيه يجب أن نتساءل هل هناك خطة لزيادة دخل الفرد ؟ حالياً تعدادنا ٦٠ مليوناً ؛ كم عدد المتعلمين ؟ وما هو دخل الفرد ؟ .

هناك فى العالم الآن نوعان من العمارة ؛ العمارة المتخلفة الموجودة عندنا وهناك العمارة التى تستخدم أساليب تكنولوجية عالية High Tech . مثل عمارة روجدز وغيره التى بدأت تنتشر فى فرنسا وبلجيكا ، وأصبحت المنتجات المعمارية مصنعة ولاتحتاج إلى حرفية ومهارة من العمال مثل ما كان موجوداً فى أوائل القرن العشرين . التكنولوجيا الجديدة أثرت على العمارة فى منطقة الخليج والسعودية ؛ أصبحت هناك مبانى يأتى تصميمها من الخارج ويتم تنفيذها فى ستة أشهر (عمارات ٤٠ دوراً) لأنها مصنعة ومستخدم فيها تكنولوجيا متطورة جداً .

ماذا سيحدث فى مصر وهناك مشكلة أن الفقير يزداد فقراً والغنى يزداد غنى ، فالوضع الاقتصادى هو ما يقلقنى أكثر من الحديث عن المعمار . ونحن عندما نبنى عمارات لا نستخدم فيها تكنولوجيا عالية لأن هذا يعنى عدد أقل من العمالة قد يصل إلى ٤ أو ٥ عمال بينما فى الطرق التقليدية يكون فى الموقع ١٥٠ إلى ٢٠٠ شخصاً وهذا يعنى إيجاد فرص عمل أكبر لهم وإعاشة لعائلاتهم .

فالمشكلة التى ستواجه الخريجين الشباب أنهم عندما يعملوا فى الخارج سيجدوا نظماً وأساليباً غير معتادين عليها ، فنحن متخلفون جداً . وهناك عقد نفسية حالياً ولكن ليس كما بالعالم . وهناك حتى فى بلاد شرق آسيا تقدم تكنولوجى عالى وعمارة متطورة جداً .

عندما يزيد دخل الفرد تستطيع أن تقنعه أن يصرف . إن لم تكن هناك تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة فإن موقف العمارة والمعماريين سيزداد سوءاً .

ا . د سيد كريم :

قبل أن نتكلم عن العمارة فى القرن ٢١ نقول ما هى العمارة ؟ حتى نتعرف على الحاضر والمستقبل ، فالعمارة هى مرآة الحضارة والحضارة هى نسيج الفكر الإنسانى النابع من معطيات الثقافة التى تضع الأساس لعمارته الحية . وكلمة الحية هذه مهمة جداً بالنسبة للعمارة فنحن حين نتكلم عن الطراز المعمارى ما شكله ونوعه ،

هـل سنأخذه من عمارة حية ، هل هناك فعلاً عمارة حية وعمارة غير حية ! قدماء المصريين الذين عملوا أول عمارة فى العالم قسموها إلى قسمين عمارة الخلود وعمارة الحياة . عمارة الخلود يبنون بها بيوت الإله وعمارة الحياة يبنون بها بيوت البشر ، والخلط بينهما هو السبب فى انهيار العمارة عندنا وفى العالم العربى والإسلامى كله .

قدماء المصريين عندما عملوا عمارة الخلود لكى تكون خالدة مع خلود العقيدة بنوها من مواد صلبة لتقاوم الزمن وتعيش أبد الدهر لأنها بيوت الإله . واليوم بعد سبعة آلاف سنة مازالت بيوت الإله (المعابد) موجودة تتحدى الزمن ، وفى الجهة الأخرى هناك عمارة الحياة : المبنى يولد وينمو ويتطور مع تطور الحياة ولذلك كانت تبنى من مواد ضعيفة – طوب نيئ – وقد تكسى بالحجر لكى تظهر كمبنى عظيم . والبيت الذى يبنيه يتطور لجيل أو جيلين وفى الجيل الثالث يخرج الأولاد لينشئوا بيوتاً جديدة وهكذا .

وعمارة القرن ٢١ هى عمارة الحياة من أجل حياة الإنسان ، فيلزم التعرف على دور المبنى ومتطلبات الحياة وتطورها فالعمارة توجد لتحل هذه المشاكل .

وهناك مشكلة من أسباب تدهور العمارة عندنا وفى الشرق كله وهى القومية ، وقبل أن نستطرد فى هذا لابد من وضع التعريفات ؛ ما هى القومية ؟ ما هو الطراز القومى ؟ . الطراز القومى هو طراز خاص بحياة قوم يعيشون ضمن حدود أرض مغلقة لهم عاداتهم وثقافتهم التى تبنى طرازهم . وأول طراز قومى فى العالم كان الطراز الفرعونى عندما كنا قوماً محددين داخل حدود بلدنا ولنا الثقافة الخاصة بنا . ثم ظهرت الطرز القومية فى بقاع مختلفة من العالم مثل الطراز الإغريقى والطراز الرومانى . ثم حدث انقلاب فى تاريخ الحضارات ؛ بدأت القوميات تتصل معاً وتتفتح على بعضها فظهر الطراز الإقليمى ، وأول طراز إقليمى كان عندنا وهو الطرز الإسلامى ، فهو ليس قومياً وإنما حل محل عدة طرز قومية من إقليم يمتد من الخليج إلى المحيط .

وهذا التطور أساسه العقيدة الإسلامية فالإسلام ألغى القومية وحولها إلى إقليمية ، وهذا أيضاً ما حدث عندما ألغى الدين المسيحى الطرز القومية فى أوروبا وتبلور طراز عصر النهضة وكان موازياً للطراز الإسلامى . ثم هناك خطوة أخرى وهى اتصال الطرز الإقليمية ببعضها . إذاً الطراز القومى له ثقافة قومية والثقافات القومية أنتجت ثقافة إقليمية وحدث تبادل الثقافات مما أدى إلى ثقافة جديدة جمعت الثقافات الإقليمية سميت الثقافة القارية والثقافات القارية اتصلت ببعضها البعض وظهرت الثقافة العالمية التى أنتجت العمارة العالمية .

هل العمارة الإسلامية الموجودة اليوم هى الطراز الإسلامى ؟ الجواب لا . فقد أخذت العمارة الإسلامية مما نسميه عمارة الخلود من المساجد ، فكل العناصر مثل العقود والمقرنصات والقباب مأخوذة من عمارة المساجد . فهل الطراز الإسلامى له علاقة بالإسلام ، لا . ففى الجزيرة العربية فى أوائل العهد الإسلامى كان المسجد عبارة عن حوش وهناك مظلة ولم تكن هناك مبانى ، ولم يعرف المسلمون الأوائل المساجد إلا عندما خرج الإسلام من الجزيرة العربية إلى الشرق وإلى مصر وأوروبا ، عندما اتصلت العمارة الإسلامية بعمارة عصر النهضة . فطراز المسجد ليس طرازاً إسلامياً ، وأول مسجد فى العالم عندما ذهب العرب إلى بيزنطة وحولوا كنيسة أياصوفيا إلى مسجد فالطراز الإسلامى ليس هذا المسجد .

اليوم لانستطيع أن نتكلم عن القومية وإنما أصبح هناك الطراز العالمى أو الحضارة العالمية والعمارة هى مرآة الحضارة ، والحضارة هى مرآة الثقافة . فالثقافة هى التى تبنى الحضارة وتبنى العمارة .

المشكلة الموجودة حتى الآن اعتبار أن العمارة العالمية ضد القومية فتصبح نوعاً من الاستعمار العمرانى . ولكن العمارة هى فعلاً مرآة الحضارة والعمارة هى نتيجة مباشرة للثقافة . والبعض يعتبر الثقافة العالمية نوعاً من الاستعمار ولكن لو تمعنا فى الموضوع لوجدنا أن المصريين يشاركون فى صنع هذه الثقافة ، فهناك آلاف المصريين الموجودين فى أمريكا فى كل مجالات الثقافة والتكنولوجيا وهؤلاء يبنون الثقافة أى أنهم مشاركون فى

بناء الثقافة العالمية . فعندما نتنكر اليوم للثقافة العالمية فإننا نضيع حقنا . فنحن الذين بنينا حضارتهم منذ الفراعنة وهذه الحضارات أعطت أسساً لكثير من التكنولوجيا فى الحضارات الأخرى . ففى علوم الطب والهندسة مازال العالم يرجع إلى هذه الأصول فى الحضارة الفرعونية . إذاً فنحن الذين بنينا الثقفة العالمية وليس الوضع أن الثقافة العالمية آتية لتستعمرنا ، فثقافتنا قد استعمرتهم .

وبالنسبة لعمارة القرن ٢١ فإن التكنولوجيا والثقافة هما اللذان تحددان معالمها فى كل النواحى ، فشكل العمارة تحدده الثقافة . ومن المعروف أن المواد الجديدة فى البناء تطرح أساليباً جديدة للإنشاء وتوجد أشكالاً جديدة للمبنى أى طرازاً جديداً . فالتطور من البناء بالطوب النيئ إلى الحجر إلى الخرسانة أدى إلى ظهور أشكال وطرز جديدة . وبعد أن كان المسجد مليئاً بالأعمدة أصبح من الممكن بناء مسجد بدون أعمدة ، فالشكل فى الطراز يرتبط بالمواد وأساليب الإنشاء .

وعمارة القرن ٢١ هى امتداد لعمارة القرن ٢٠ ، ودور العمارة هو التعرف على مطالب المجتمع وبحث كيفية حلها تكنولوجياً . فلو نظرنا إلى المسكن ، ما هى مشاكله ؟ لوجدنا أن أهم مشكلة هى اختفاء العمالة والخدمة ، فماذا سيترتب على ذلك فى عمارة القرن ٢١ سيدة البيت نفسها أصبحت تعمل وليست متفرغة لشئون المنزل فأصبح البيت بدون خدمة . والعمارة ستحل هذه المشكلة وتوفر كل الخدمات وتحقق الراحة الإنسانسة لساكنيه . ستلعب التكنولوجيا دوراً مهماً لتوفير المجهود الإنسانى ، وسيمكن للإنسان باستخدام التحكم من بعد Remote Control أن يفتح الأبواب والشبابيك ويحرك الأشياء آلياً من على بعد ، ويستطيع أن يعرف من بخارج المسكن . وهناك أيضاً الروبوت أو الخادم الآلى لخدمة الإنسان فهو يقوم بالتنظيف وتحريك الأشياء وخلافه . ويمكن فى المستقبل تصور أن الإنسان يستطيع أن يحرك حوائط المنزل لتتغير حسب الطلبات المتغيرة وقد نصل إلى أن البيت نفسه يتحرك من مكان إلى آخر .

تعليق من ا . د. محمد زكى حواس :

تعليقاً على ما ذكره ا . د. فاروق الجوهرى من أنه لكى نقلد العالم يجب علينا استعمال تكنولوجيا فائقة التطور رغم أننا لدينا اليد العاملة الرخيصة ولابد من إيجاد فرص عمل لها ، أذكر أن وزير التعليم فى حديثه فى ندوة لجمعية المهندسين عن استراتيجية التعليم ذكر أن ٨٠ ٪ من خريجى المعاهد الفنية فى بطالة . فهل إدخال التكنولوجيا المتقدمة سيعنى الاستغناء أيضاً عن نصف الـ ٢٠ ٪ العاملين فعلاً ! . أرى أنه لابد أولاً من توفير المناخ المناسب لتطبيق هذه التكنولوجيات المتقدمة فاحترام العمل والالتزام بالسلوك القويم والأخلاق واجب وليس المطلوب هو ملاحقة استعمالات التكنولوجيا المتقدمة وإنما نأخذ التكنولوجيا من حيث انتهت والمثال الذى ذكره ا .د . سيد كريم من أن مصريين كثيرين يعملون فى أمريكا فى تطوير العلم الذى يصدر إلينا ، يدل على أننا نشارك فى صناعة الحضارة ولكن المجتمع عندنا لايصلح لها .

ا. د . عادل يس :

العمارة هى فن وتقنية البناء فهناك الجانب الفنى وهى ناحية إنسانية فيها الأمزجة والقيم والثقافة والتعرف على أسس الجمال وأسس النقد والحكم على الأشياء ، ولانستطيع أن نغفل العوامل النفسية وكذلك الجوانب الاقتصادية ثم تأتى بعد ذلك التكنولوجيا سواء كانت متقدمة جدا أو معقدة أو بسيطة ولابد لها أن تحقق العلاقة بين الناس / الوظيفة / العمالة ، وأنا أرى أن استخدام تكنولوجيا يتم فيها إنجاز العمل بواسطة ٥٠ فرداً مثلاً مما يعنى إعالة ٥٠ أسرة يكون أفضل كثيراً من استخدام تكنولوجيا يكفى فيها لإنجاز نفس العمل أربعة أفراد فقط .

هناك أيضاً تأثير السياسات فقد اختلفت اليوم عما كانت عليه من ٣٠ سنة وبالتالى انعكس ذلك على العمارة .

هناك نقطة مهمة فى الإنسانيات هى القيم ؛ فمثلاً قيمة الستر مهمة جداً سواء تم التنفيذ باستخدام تكنولوجيا متقدمة أو غير ذلك ، وهناك فرق بين الستر والخصوصية أو الانعزالية .

د . سامى سراج الدين :

هناك اتفاقيات عالمية مثل اتفاقية الجات وهى ستحول العالم إلى مجموعتين ؛ مجموعة هى التى تحكم ومجموعة تابعة ، وفى هذه الإطار ستدخل شركات كبيرة فى مجال تضع الأسس ونكون نحن تابعين . والنقطة الثانية بخصوص أطراف العملية التصميمية ؛ هناك احتمال أن تنقرض مهنة المهندس المعمارى ، فستوجد شركات بها مختلف التخصصات وتضع نماذج وكتالوجات . ويمكن أن تتم العلاقة باستخدام شاشات كومبيوتر خلال شبكات يمكن للشخص أن يرى موقع المشروع ويطلب كتالوجات بأرقام حسب احتياجاته مثلما يفعل فى السوبر ماركت . وبهذا التصور نكون نحن كدولة تابعة بعيدين جداً عما هو متوقع فى المستقبل . قد تكون هذه العلاقة غير واضحة تماماً الآن لكن هذا ما أتوقع أن يكون عليه الحال فى المستقبل .

ا . د. محمد كامل محمود :

القرن ٢١ ما هو إلا مساحة زمنية مثله مثل باقى القرون الماضية إنما يختلف فى أن الإيقاع سريع جداً والتقارب فى وصول المعارف والالتحام بينهما يجعل الناس باستمرار على دراية بما يحدث حولهم فى أنحاء العالم . وقد كتب الكثيرون فى علم المستقبليات ، وما هو المتصور أن يكون فى الطب والعلوم والكيمياء العضوية والوراثة والاتصالات والكومبيوتر . أنا شخصياً أتمنى أن يعد الإنسان المصرى الإعداد المناسب للقرن ٢١ سواء كان هذا الإنسان المهندس أو المنتفع ، وانطباعى عن الفترة الماضية من القرن ٢٠ أن الإنسان المصرى كان دائماً متلقياً ولذلك أتمنى أن يعد الإعداد المناسب فكرياً وعلمياً واجتماعياً واقتصادياً بحيث يستطيع أن يشارك فى النقاش الدائر وأن يضيف إلى الحضارة الإنسانية .

ا . عصام حواس :

أؤيد تماماً ما بدأ به ا . د . فاروق الجوهرى من إشارة إلى العامل الاجتماعى والاقتصادى وأهميته ، لأن العمارة لاتقوم على فراغ فهى تقوم لتلبية احتياجات الناس المستفيدين منها . وبالنسبة إلى التكنولوجيا المتقدمة فهذا مرتبط بظروف البلد والعمالة ولكنى أختلف معه فى نقطة وأرى أن مصر لاتستطيع أن تتخلف عن التقدم التكنولوجى . ومع سرعة الإيقاع ونحن نقترب من القرن ٢١ يكون من الأنسب أن نتحدث عن الخمس وعشرين سنة القادمة أو العشر سنوات القادمة فقط . وقد كنت من المنادين بضرورة دخول عصر الطاقة الذرية وتوليد الطاقة من الذرة لزننا لانستطيع أن نتخلف عن هذه الخطوة لأنه سنبنى عليها خطوات أخرى فى المستقبل . وإذا لم نساير التطور فسيكون الفرق شاسعاً بيننا وبين من سبقونا .

وبالنسبة لظروفنا فى مصر والحالة المعيشية يجب إذا كنا سنساير التطور أن نتقدم من الناحية الأكاديمية . فإذا تكلمنا عن عمارة القرن ٢١ فإننا يجب أن نتكلم عن سلة متكاملة تحل محل عمارة القرن ٢٠ . ونتمنى أن ننجح فى أن نجعل هذه العمارة تعوض ما فاتنا فتشمل الشارع والرصيف وأشياءاً أخرى قد تبدو بسيطة ولكنها مهمة مثل أسلوب التخلص من القمامة ، ورصيف يمكن أن يسير عليه الناس ، هذا ليس حلاً معمارياً فقط ولكنه مرتبط بالتربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة .

المهندسة امينة ماهر :

سأبدأ من حيث انتهى ا . د . فاروق الجوهرى وهو الـ High Tech أما فيما يتعلق بالتخطيط فأعتقد أن الندوة محملة بأكثر مما تحتمل « العمارة والعمران » فالعمران أوسع نطاقاً والعمارة جزئية منه . التخطيط جديد على بلدنا منذ الخمسينات وكنا دائماً نحاول تطبيق المعدلات والمعايير التخطيطية المتبعة فى أوروبا ثم شيئا فشيئاً بدأنا نحدد المعدلات والمعايير الخاصة بنا . إنما تحتاج إلى كثير من الدراسات لاستكمالها .

أما بشأن التكنولوجيا المتقدمة واتصالها بالتخطيط ، فإن التخطيط فى سماته الأولى خطة طويلة المدى . واحترام التقدم العالى فى الخطة الطويلة المدى أمر يتبعه المخطط ويأخذ به وعليه فهو ينظر إلى التقدم السائد ويتعرف على المدارس المختلفة ويختار المدرسة التى توائم البيئة . ونعود فنربط هذا التخطيط القومى الذى يؤثر على سياسة الدولة ومواردها وننزل إلى التخطيط الإقليمى وهو أدق ، ثم التخطيط المحلى وهو يعاون الدولة فى توجيه مواردها وسياستها فى الإيراد من وراء تنظيم هذا التخطيط . كيف نربط بين التكنولوجيا المتقدمة والتخطيطط هذا ما يجب الاهتمام به فلا نترك العمارة تأخذ هذه التكنولوجيا ويكون المخطط فى غيبة عن ذلك . نحن نتحدث عن الأرصفة والجراجات ولكن يجب أن ندرك أنه مستقبلاً ستوجد خطوط جوية فى وسط المدينة ويجوز أن تتلاشى الجراجات وتصبح الخطوط الجوية فى ربع القرن القادم هى مشكلة المدن وعلى مستوى الإقليم والمستوى القومى .

فالمشكلة هى كيف نأخذ التكنولوجيا المتقدمة وإلى أى مدى وما هو تفاعل التخطيط التفصيلى للمدن والأحياء معها . فلا يمكن أن تكون العمارة متقدمة ومتطورة جداً تكنولوجياً ولايكون هناك تجارب معها على مستوى التخطيط . فيجب على المعماريين أن يتفقوا على المعدلات التى يأملوا أن يصلوا إليها فى الربع الأول من القرن القادم وهذا يجب أن يكون له صدى لدى المخططين . ومن المطمئن أن التخطيط دائماً فيه مرونة ، والمخطط الناجح هو الذى يكون عمله يتقبل ويتجاوب مع المتغيرات والتقدم التكنولوجى .

د . محسن عزيز :

العمارة هى إبداع وتكنولوجيا ، فماذا وصلت إليه عمارتنا فى مجال الإبداع ونحن فى نهاية القرن ٢٠ ؟ ، هناك محاولات فردية ظهرت . فماذا وصلنا إليه نحن من ناحية الإبداع ومن ناحية التكنولوجيا ؟ أود أن نسمع إجابة على هذا السؤال .

المهندس حسن الرشيدى :

طبعاً أهم شئ فى تصميم المبنى هى النواحى الوظيفية للمبنى ففى بداية القرن ٢٠ كان هناك مسكن العائلة الذى يضم الأجيال ثم أصبحت هناك عمارات والسكان لايعرفون بعضهم البعض . ففى القرن ٢١ يحتاج الأمر إلى دراسة اجتماعية للتعرف على أساليب الحياة فى المستقبل ؛ فمثلاً بعد أن كانت الحفلات تقام فى البيوت الآن أصبح هناك النوادى أو دور الاحتفالات ، أى حدث تغيير ويحتاج الأمر إلى دراسة للتغيير الاجتماعى فى أسلوب الحياة . فتكون هناك وظائف موجودة داخل المبنى مشتركة بين الناس لا يتحملون تكلفتها ويحتاجونها فى أوقات معينة (مثل الجوامع لم يكن بها عزاء والآن تغير الوضع ، بعض الناس يعملون عقد القران فى دار الافتاء ....) .

فيجب أن يشمل حديثنا الفئات المختلفة من المجتمع وليس فقط الفئة القادرة جداً التى تحتاج إلى تكنولوجيا عالية . هناك شباب الخريجين الذين يحتاجون أن يسكنوا سكناً ملائماً بأقل تكاليف ممكنة ، ولابد أن نتطور كما تطورت الأسر ؛ كانت هناك شقق ١١ غرفة مثلاً وكانت تعيش فيها الأسرة الممتدة ، وهذا الشباب لا يستطيع أن يعيش بنفس الأسلوب الذى عاش فيه والداه .

بالنسبة للجراجات فكل العمارات الجديدة ملزمة بتوفيرها ولكن يتم تحويلها إلى محلات لأن السعر أضعاف نظيره فى الأدوار العليا . فلا بد من وجود تفكير لعمل أدوار عليا للسيارات واستخدام مصاعد لها مع تخصيص الأدوار السفلى كاستعمال تجارى بحيث يساعد على تخفيض التكلفة للشقة السكنية .

ا . د . سيد مدبولى :

العمارة ناتجة عن عدة تفاعلات بين الإنسان والتكنولوجيا وهناك عوامل مؤثرة قد نوجزهم فى ستة عوامل ؛ وهم التراث الحضارى – التقاليد الموروثة والتأثير الاجتماعى (وهى موجودة فى خلفية تفكير أى معمارى لايستطيع التخلص أو الهروب منها) – الثقافة – العوامل البيئية والظروف المناخية – المال – التعليم المعمارى . فكل هذه العوامل فى كفة والتكنولوجيا فى كافة أخرى .

نستطيع أن نقول أن ما يؤثر فى الحركة المعمارية ثلاث مجموعات ؛ أولاً أمريكا فى مجموعة وحدها ثم أوروبا باختلافاتها الإقليمية ثم باقى الدول فى مجموعة ثالثة . سنجد أن أمريكا تستخدم التكنولوجيا بشدة وأن العوامل الأخرى قليلة عندهم ولا يلقون بالاً لها ، التقاليد والنواحى الاجتماعية غير مؤثرة ، والتعليم المعمارى قوى ، والمال متوفر وبالتالى فهم ينطلقون فى أعمالهم المعمارية . أما فى أوروبا فالعمارة فيها قوية وفيها تكنولوجيا متطورة جداً ولكنك تشعر بوجود البعد الثقافى فى عمارتهم والتراث حتى نجده فى عمارة ما بعد الحداثة عندهم ، فالنواحى الاجتماعية والثقافية والتعليم المعمارى راسخ عندهم وله مذاقه الخاص .

أما فى مصر فالمهندس يجب عليه أن يستوعب جيداً التقدم التكنولوجى ويلاحقه وهو لا يستطيع أن ينسى التراث الحضارى الخاص به والثقافة والتأثير الاجتماعى والعوامل البيئية . لابد من عمل تزاوج بين التكنولوجيا الحديثة مع التقليد والثقافة المحلية والنواحى الاجتماعية وهنا يظهر إبداع المعمارى فى عمل هذا التزاوج .

المهندسة سوسن القصبى :

الفجوة الاقتصادية تجعلنا بعيدين عن التحصيل فى مجال التكنولوجيا المتطورة ولكن إذا توقفنا وقلنا أن هذا التقدم سيعنى عدم تشغيل العمال فلن نستطيع فى يوم من الأيام أن نلحق بالركب . والمجتمع لابد أن يكون هرمياً ؛ هناك بعض الأفراد لديهم إمكانيات خاصة وهناك أفراد يفتقدون هذه الإمكانيات ، ومن المطلوب أن يدخل العلم حتى يصل إلى الكثرة . وبدون تعليم لايوجد اقتصاد وبدون اقتصاد لن نلحق بركب التكنولوجيا المتطورة . هذا هو المفتاح فلابد من توصيل ما تعلمناه إلى الكثرة الغالبة وهى مهمة عسيرة تواجه أقسام العمارة فى كليات الهندسة والقائمين على التعليم . لابد أن يكون هناك اتزان فى هذه الاستخدامات ولكن يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكى نخطو خطوات إلى الأمام ونضع المثل الذى يحتذى . فمثلاً فى مجال الأزياء نجد أن بيوت الأزياء الكبيرة تعرض أعمالها وتشتريها القلة ولكن يقلدها الكثيرون ويتعلمون منها لأنها تحوى الجديد (تكنيك – خط – شكل – خامة) فلابد إذاً أن يدخل الشىء الجديد .

المهندس إبراهيم المدني :

أقوم حالياً بالمشاركة في تصميم وتنفيذ واحدة من أحسن العمارات السكنية في مصر في هذه الأيام لعمارة First Residence على النيل بالجيزة) ولي تعليق بسيط وهو أننا لسنا بعيدين عن التكنولوجيا المتطورة ، وهذا المشروع تكلفته نصف مليار جنيهاً . طبعاً سيأتي القرن ٢١ قريباً جداً وهو ليس نقلة وإنما تدرج طبيعي . أريد أن أتحدث عن تجربتي في هذا المثال الذي يمثل تكنولوجيا متطورة ، في هذا المشروع هناك أثنان فقط أمريكيان ، خمسمائة وتسعون مهندس مصري وألف عامل مصري . وهذان الأمريكيان من وجهة النظر الهندسية من أواسط المهندسين ولكنهم أساتذة بحق في الإدارة وهذا هو المفتاح ، وهما قادران على إدارة هذا الجيش من المهندسين الشباب المصريين الذين يبلغ عمر أكبرهم حوالي ٤٥ عاماً . هذا المبنى يطبق أعلى تكنولوجيا حالياً في مصر وهو مرآة طبقة جديدة موجودة في مصر (عمارة الصفوة / عمارة ما بعد الانفتاح) . فيجب أن نحترم هذه الطبقة فهذا جزء من القيم الاجتماعية والاقتصادية .

والإشكالية الموجودة هي الأصالة والمعاصرة وبالنسبة للأمريكي فهو لايحمل على أكتافه قدراً كبيراً من التاريخ مثل الحال عندنا . وفي المثال الذي نتحدث عنه حدثت عدة تغيرات لأن التصميم في البداية لم يراع كثيراً من القيم . ففي التصميم الأصلي لم يكن بالمبنى بلكونات رغم وجوده على النيل وتتم الآن عمل تعديلات كثيرة لمراعاة القيم المحلية .

د . همام سراج الدين :

فيما يتعلق بكلمة .High Tech أخشى أن ننجرف في تصوراتنا مثل المفكرين في أواخر القرن ١٩ ونحلم بأرصفة تتحرك وناس تنتقل بالإشعاع الروحي وأشياء من هذا القبيل . التكنولوجيا تتطور باستمرار وكم معلومات الكومبيوتر الذي كان موجوداً في العالم كله في عام ١٩٥٠ أصبح الأن موجوداً في لعبة أطفال واحدة . ولو استعرضنا التطور الحادث الآن فسنصل إلى ما يسمى بالـ Virtual Reality وبدأت تعمل عليها أبحاث

فيمكن للإنسان أن يكون فى بيت متر × متر ويكون حوله Virtual Reality يعيش فيها ولكن هذا يعتبر قبراً وليس بيتاً . إذاً فهذا ممكن تكنولوجياً ولكن لا أعتقد أن هذه هى مشكلتنا اليوم ؛ إنما المشكلة أننا عندما نتكلم عن التكنولوجيا المتطورة فإننا نتحدث عن تصنيع المبانى وهذا يمكن أن يتقدم فعلاً ، ويكون فى الموقع ٤ أو ٥ عمال ولكن هذا يتطلب عدداً من العمال فى المصانع . إذاً المطلوب هو تحسين العامل فبدلاً من كونه عاملاً جاهلاً يصبح عاملاً متعلماً يعمل فى مصنع . أى أن بيئة العمل نفسها ستتغير ، الإدارة ستتغير ، سيحدث تطوير فى المهنة نفسها ، قد يتغير شكل المكتب المعمارى . وهناك دلائل على ذلك فبدلاً مما كنا نراه من أفراد معماريين حتى منتصف القرن العشرين أصبحت المسألة مختلفة ووجد فريق من المهندسين والمعماريين ، وهذا التطور يمكن أن يستمر . إذاً التكنولوجيا المتطورة موجودة ويجب ألا ننجرف فى صورها الخيالية . علينا أن نبحث عما هو مفيد وصالح لنا ونحاول أن ننزل بالتعليم إلى القاعدة فلا يكفى تعليم المهندسين ولكن يجب تعليم العمال أيضاً لتتطور المهنة .

أسئلة من ممثلين عن طلبة أقسام العمارة والتخطيط العمرانى

الطالبة / منال فتحى الشحات بالفرقة الثالثة بهندسة عين شمس :

هناك المستويات الثلاث : المنخفض ، المتوسط ، العالى ، وهناك مناطق متدهورة كثيرة فى القاهرة وقد تناولتها أبحاث عديدة فى كليات التخطيط العمرانى وأقسام التخطيط بكليات الهندسة ولكن لم يتم تطبيق أى تطوير لهذه المناطق ومازالت تعانى من مشاكل اجتماعية (الخصوصية – الستر ....) وسيأتى علينا القرن ٢١ وهى على هذا الحال المتدهور والمفروض ألا تقتصر نظرتنا إلى القرن القادم على تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة والتى يقدر عليها الغنى بل يجب أن نولى كثيراً من الاهتمام للفقراء أيضاً .

تعقيب من ا . د . فاروق الجوهرى :

مسألة الفقر والغنى تحتاج العمل على إلغائها ففى أوروبا هناك نسيج واحد متجانس وهناك تقارب فى الدخول بين الفئات المختلفة للعاملين ، وهذا النسيج الاقتصادى

المتجانس يتيح الفرصة أكثر لإبداع المبدعين . فالتفاوت الكبير بين الفقراء والأغنياء بدأ يقل فى كثير من المجتمعات المتقدمة ومازال الفرق كبيراً فى المجتمعات المتخلفة . نحن فى الأربعينات كان الفرد المتوسط (وهو من طبقة موظفى الحكومة) أحسن حالاً من الغنى اليوم . والآن الإنسان المتعلم نجد أن دخله قد جعله جاهلاً لايستطيع أن يشترى كتاباً ليثقف نفسه كما يفعل الإنسان المتوسط فى الماضى فقد حدث تغير فى التكوين الاقتصادى للمجتمع .

والتكنولوجيا المتطورة ليست مقصورة على الأغنياء وإنما هى للكل ، لأن الأموال هى أموال بنوك ولابد للخطط الزمنية أن تكون دقيقة . ولو نظرنا إلى المشاريع الحكومية للإسكان لوجدناها تتكلف ملايين الجنيهات وكلها نتيجة قروض وكثير منها خالية لم تستعمل . يجب على المعمارى أن يدرس اقتصاد إلى جانب دراسته المعمارية .

الطالب / أحمد فرج بالفرقة الثالثة عين شمس :

السؤال هو ماذا نتعلم حتى نواجه عمارة القرن ٢١ ؟ نحن فى حيرة شديدة ، هل سنستخدم كومبيوتر أم سنظل نعمل بالأدوات الهندسية الأساسية كما يفعل الجيل السابق ؟ هل سأستخدم تكنولوجيا متطورة وهناك العشش والمبانى المصنوعة من الصفيح ؟ هل نحلم بالمبانى التى تفك وتركب ؟ هل هذا يتطلب تطوير تعليم أم ماذا ؟

ا . د . يحيى عبد الله :

هناك مسائل يجب أن تبحث بوضوح مثل كلمة تكنولوجيا وتكنولوجيا متقدمة وأتصور أن التكنولوجيا أيا كانت هى أداة وليست هدفاً ، ودائماً كانت لتحقيق أهداف أسمى وأعلى ، فأنا لا أرى أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة خطأ فى ذاته إلا إذا كان لا يحقق الهدف منه . كما أنه لا يوجد تعارض بين استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق كل مطالبنا فيما يتعلق بالمفاهيم الثقافية .فيجب أن نمسح من العقول فكرة أن مفاهيمنا الثقافية لا يمكن الرد عليها إلا من خلال الوسائل التقليدية . ولكن كون أن نستخدم هذه

التكنولوجيا بما لا يرد على مفاهيمنا الثقافية فإن هذا يعتبر استعمالاً لأداة خطأ . فالعيب ليس فى التكنولوجيا القديمة أو الحديثة ولكن العيب هو أن ننظر إليها باعتبارها هدفاً وليست أداة .

والنقطة الثانية أننى لا أتصور كيف ونحن مستهلكون للتكنولوجيا ولسنا مبدعون لها كيف سنستعمل التكنولوجيا المتقدمة فى العمارة وهى أساساً غير موجودة فى حياتنا العامة ؟ فعمارة القرن ٢١ لن يكون واقعها أكثر من واقعنا السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والتكنولوجى الفعلى الذى نستطيع أن ننتجه بأيدينا ونملكه ونعبر عنه .

أ . د . عز الدين فهمى :

نحن مستخدمون ولسنا منتجون للتكنولوجيا وهذه صفة لشعوب العالم الثالث . ويمكن تمثيل الفرق بين الدول المتقدمة والأخرى كما لو كان هناك أناس يصعدون فى مصعد إلى أعلى والآخرون على سلم كهربائى متحرك إلى أسفل . فالمطلوب منا أن نبذل مجهوداً جباراً للحاق بهؤلاء الصاعدين . فى واقعنا الحالى نستعمل فى أعمال المبانى عندنا طوب ورمل وزلط وأسمنت ، ولاشك أن العمارة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصناعات المعمارية ، ولكن أين نحن من صناعات المعادن والصلب والسبائك وغيرها . نحن نتعامل فقط مع القطاعات الحديدية التقليدية ولاتوجد لدينا صناعات معمارية مغذية للعمارة تستخدم تكنولوجيا متقدمة . هذا هو واقعنا .

عملية التنمية تتم فى جميع المجالات ولايمكن تصور أنها تحدث فى أحد المجالات والباقى لاتنمية فيه . التنمية فى مجال العمارة المصرية فى القرن القادم لابد أن تصاحب تنمية اقتصادية اجتماعية . فهى تنمية شاملة فى جميع المجالات ترفع من مستوى الشعب

وبالنسبة للقرن ٢١ المسألة ليست فقط تكنولوجيا ولكن يضاف إليها ذكاء ، والتصميم الذكى هو الذى يتقبل أى تقدم وتطوير تكنولوجى مستقبلى أى الذى يواكب التطور السريع غير المعروف . نحن ينقصنا أن نكون متحضرين ، نظيفين ، مثقفين وهذه أشياء لاعلاقة

لها بالفقر والغنى . مطلوب منا أن نسأل أنفسنا هل أنتجنا شيئاً أم نطالب بحقوق لنا دون أن نعرف التزاماتنا عندما نحقق هذه الأشياء نستطيع أن نجارى التكنولوجيا . وفى النهاية المطلوب هو الذكاء فى التصميم لكى تستقبل عمارة القرن ٢١ التطور السريع فى التكنولوجيا .

المهندس جمال بكرى:

المؤتمر الذى سيعقد فى طوكيو فى ١٠ /١١ ديسمبر ٩٥ هو المرحلة الأولى لمناقشة موضوع عمارة المستقبل ، وفى طوكيو ستقدم كل بلد أو منطقة عرضاً لعمارة الماضى والحاضر ورؤية سريعة للمستقبل . ويلى ذلك مؤتمر آخر فى برشلونه عام ٩٧ ثم آخر فى بكين عام ٩٩ يتم فيه تحصيل كل ما قيل للتنبؤ بما سيحدث فى المستقبل . وقد رشحت لتمثيل مصر وأفريقيا فى مؤتمر طوكيو والمطلوب هو تقديم ورقة عمل عن العمارة فى الماضى والحاضر وخواطر سريعة عن المستقبل .

أولاً أود أن أعقب على نقطتين مهمتين : يبدو أن مشاكلنا من الضخامة بحيث أننا نفكر دائماً فى وضع معكوس فى جميع المؤتمرات . وما سمعته هو أننا نحمل على أكتافنا تراثاً وهذا هو سبب تكبيلنا وتأخرنا . والآن نأتى إلى القضية الأساسية وهى هل سنستطيع أن ندخل القرن ٢١ ! نجد أننا وجدانياً لم ندخل القرن ٢٠ . فليست العبرة باستعمال السيارات آخر موديل وبالتالى لن نستطيع أن ندخل القرن ٢١ بنفس التوجه . ولكن ما سيدخلنا إلى القرن ٢١ ربما التكنولوجيا . وقد وضعت فى الورقة التى أعدها بعض التصورات والتساؤلات أجد أنه من المناسب أن أقراها : الإنسان حل مشاكله كلها بالخيال فقد حلم بالطيران والصعود إلى القمر وأشياء كثيرة وقد حققها . طبعاً فى وقتها كانت الناس تتصور أنه وهم ولن يحدث ولكنه حدث . ولذلك فما سأطرحه الآن قد يعتبره البعض أوهاماً لكنى متأكد تماماً من أنه سيحدث .

أقول أن العالم يتطور بخطى حثيثة نحو الكونية تبدو ملامحها فى سيطرة وسائل الإعلام والأجهزة وشبكات الاتصال الفورى تقرب وتوحد مختلف الحضارات وتمزج

تجاربها وبذلك فالكونية المعمارية متوقعة تعبر عن إنسان عصرى متطلع إلى آفاق الكون بدأ يتخلص من جاذبية أمه الأرض وارتباطه الغريزى بها وأصبحت ديناميكية الحياة والفكر هى الغالبة تعبر عنها الاتجاهات المعمارية الحديثة كما يعبر العلم والأدب وكافة الفنون وتراجعت العلاقات الكلاسيكة ذات الفورم الاستاتيكى أحادى النظام لتحل محلها التشكيلات متعددة النظم والمراكز ويبشر عصر التجهيز والتقنية العالية بعمارة يمكن فكها وتركيبها من مكان إلى آخر تبشيراً لغزو الفضاء والعمارة الملائمة له . ونرى بعض العلوم وقد استعاضت عن المادة بالطاقة كما حدث فى علوم الطب والجراحة من استعمال الأشعة فوق الصوتية والمغناطيسية فى التشخيص واستعمال الليزر فى الجراحة وفى الموسيقى ، فهل نتوقع ذلك فى عمارة المستقبل فنستعمل مجالات تعكس مثلاً الأشعة تحت الحمراء ؟ وهل يتطور العلم ليقرب المسافة بين الأجواء المختلفة والتقنيات المختلفة ؟ وهل تتطور الهندسة الوراثية فتنشط الوجدانيات المتكلسة بفعل تقادم الحضارات لتقرب بين البشر وتوقظ المعارف الغائبة عن الوعى فتثرى التبادل الإنسانى أخذاً وعطاءاً دافعاً لافاق المستقبل الإنسانى المتوحد ؟

قديماً قالوا أن كل شىء فى الكون يحكمه قانون معقول يمكن قياسه إلا الإنسان فهو الشئ الوحيد اللامعقول وهذا مصدر تفرده . هل يمكن قياسه لاستقراء مستقبله وبالتالى عمارته ؟ سؤال مطروح على الأيام .

أ . د . محمد زكى حواس :

نشكر المهندس جمال بكرى والمجال مفتوح للتعليقات ، وأنتهز هذه الفرصة لأعلن أن الكتاب المعمارى السنوى الذى يصدره المجلس الأعلى للثقافة تقدم له ١٢ بحثاً ومقالاً علمياً :

- البيئة العمرانية كإطار للإبداع .

- إشكالية العمارة والعمران المعاصرفى مصر .

- صياغة النسيج الفراغى لمدينة الأسكندرية .

- رصد وتحليل الوضع الراهن للمعمور المصرى .

- العمران على مشارف القرن ٢١ وعلاقته بديون مصر .

- منهج مقترح للخروج من محنة العمارة المصرية .

- التعليم أداة فصل ووصل فى العمران .

- عمران الطبقة المتوسطة وبناء المدينة ببناء الإنسان .

- المجتمعات التقليدية بين الواقع والتصور .

- استقراء ملامح العمرلن القائم .

- طروح وإسقاطات على قاهرة التسعينات .

- العمارة والعمران فى مصر على مشارف القرن ٢١ .

- نحو نظرة جديدة للإسكان فى مصر .

وهناك جوائز تقديرية خاصة وهذه البحوث محكمة ولها وزنها ، فأدعو الزملاء للمشاركة فى هذا الكتاب فمازال هناك مجال للبحوث ، والكتاب يصدر سنوياً . وأنبه أيضاً أن نسخة كاملة من ندوة اليوم بعد تفريغها من الأشرطة سترسل إلى كل من سجل عنوانه اليوم .

والآن التعليقات:

ا . د . فاروق الجوهرى:

التعليم هو السبب الرئيسى فى التخلف الذى نحن فيه ، فنحن لانخرج مبتكرين مبدعين وإنما نخرج مقلدين تابعين . فيجب أن يكون التفكير هو أن سنوات الدراسة الجامعية الخمس تقسم بحيث يستمر فى دراستهم فقط المتميزون والمنتقون منهم ، أما من هم دون

ذلك فيتخرجون بعد ثلاث سنوات من دخولهم الجامعة . هذا هو الفكر الجرئ الذى يجب أن نصل إليه فى مصر فى نظرتنا إلى المستقبل . فالخريجون المعماريون كل عام بالمئات ولكن أفراد معدودين هم المتميزين . أذكر هنا أيضاً أنه فى القاهرة توجد فرصة لكى تجد أعمالاً معمارية أما فى باقى المحافظات والمدن الصغيرة فالوضع سئ جداً إلى أقصى حد .

د . سامى سراج الدين :

أعتقد أنه لابد أن نأخذ فى الاعتبار الرقعة الضيقة التى نعيش عليها فى مصر والتكالب الموجود حالياً على العمران . والنقطة التى تحدثت فيها سابق وهى اتفاقية الجات ، فستكون هناك قوانين حاكمة للبيئة على مستوى العالم مثل الطاقة والإشعاع النووى ، فهناك خوف من أن تفرض علينا قوانين فى مجال البيئة .

المهندس إبراهيم المدنى:

تعليقى أن التراث الذى يحمله المصرى على عاتقه يفرض عليه مسئولية فى الاستفادة من التكنولوجيا فهى ليست مشكلة ولكنها إشكالية والفرق واضح . فالمسئولية على كتفه أكبر من نظيره الأمريكى فهو عنده قواعد ينطلق منها . أما النقطة الثانية فهى بخصوص هذا المبنى الذى دار حوله النقاش ، أقول أن هذا المبنى قد أتاح الفرصة لكى يفتح مصنع للحوائط الستائرية فى مصر وكذلك مصنع للمنتجات الخرسانية المسلحة بالألياف الزجاجية . فهى إذاً البداية ، أى أن المشروع الكبير سيجذب وراءه الناس . وأقرر أن جزاءاً كبيراً من المصاريف قد خصص لإدارة المشروع ولكن أؤكد أن هناك فقط أثنان أمريكانيان فقط يديرون هذا الحشد الهائل من المصريين ومما لاشك فى أنه بعد سنتين سيكون هناك تقدم على أيدى هذا الحشد .

ا . د . عبد الله :

حتى لا أفهم خطأ أنا لست ضد التكنولوجيا والتكنولوجيا المتقدمة ، لكن يبدو أن العالم ينسى دروسه التاريخية . فى عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن ظهر معماريون ينادون بأن الآلة شئ عالمى وتؤدى وظيفتها فى كل مكان وبالتالى فإن عصر الآلة يجب أن يترجم فى صيغ وصور معمارية كونية وفى الخمسينيات اكتشفوا أن هذه الآلة رغم صحة استخدامها فى بعض المجالات إلا أنها ضارة جداً فى مجالات متعلقة بالبشر ، واكتشفوا أن العودة إلى التكنولوجيات المحلية هى الضمان الوحيد لإنقاذ مايمكن إنقاذه من الدمار الذى حققته أحادية الفكر الآلى والاعتماد على أنه إذا نجح موضوع فى مجال ما فبالضرورة ينجح فى باقى المجالات . هذا خطأ بشرى ويتكرر عبر العصور . فمثلاً إذا كانت هناك نظرية صحيحة فى الوراثة فإن الإنسان يحاول استنباط نظرية معمارية منها ، وهذا خطأ فادح . فالمعمار اتزان حساس جداً وأبعاده البشرية التاريخية الاجتماعية الاقتصادية السياسية مؤثر حاسم ويجب أن تظل التكنولوجيا فيه أداة تحقيق لكل هذا وليست هدفاً لأننا سنكرر الدرس ونعمل تكنولوجيا متقدمة ونكتشف نوعاً آخر من الدمار ثم سنعود لأن هناك مجتمعات لاتستطيع أن توجد التكنولوجيا المتقدمة أو حتى تستخدمها وستنقلب إلى مخربة لأدوات إنتاج التكنولوجيا المتقدمة . رغم هذا أنا لست ضد التكنولوجيا ولا ضد التكنولوجيات المتقدمة .

تعقيب من المهندس جمال بكرى :

رداً على هذا الكلام أقول أن أحادية الفكر ليست من سمات المثقف وبالتالى فهى ليست من سمات المعمارى ، فالآلة هى العبد الجديد عبد الحضارة الحديثة ثم إن ما نعتبره تكنولوجيا متقدمة الآن سيصبح غير ذى جدوى فى المستقبل .

المهندس جمال الخولى :

هناك فجوة وهى أن المعمارى كان يصمم للعميل مباشرة ولكن اليوم أصبح الوضع مختلفاً فالمنتفع شخص آخر . فإذا كان المعمارى اليوم يتعامل مع مستثمرين لهم أهدافهم لكن المنتفع الحقيقى لايشعر به المعمارى . وهذا المنتفع الحقيقى يقوم فى المستقبل بتغيير المبانى التى سكن فيها وواجهاتها . فالتعليم يجب أن يركز على أن توجه طالب العمارة يكون للمنتفع الحقيقى وليس فقط للمستثمر . والتكنولوجيا المتقدمة جداً تصلح فى المبانى العامة والتى يمكن تصور أنها ستتم المحافظة عليها .

تعقيب من المهندس جمال بكرى :

الحل ليس فى نوعية التكنولوجيا ولكن نحتاج حلاً للمشاكل ، وإذا استمر أسلوب البناء الذى يكون فيه معدل الطلب متفوقاً على معدل العرض فلن يحلها أى نوع تكنولوجياً .

المهندس حسن الرشيدى :

لدى استفسار بخصوص موضوع الندوة وهو " العمارة والعمران فى القرن ٢١ بمصر " فهل المؤتمر فى طوكيو سيكون حول نفس الموضوع أم أنه سيتناوله فى العالم المتقدم ؟ لأن المهندس جمال بكرى أشار فى كلمته إلى أننا لم ندخل بعد القرن العشرين ، ثم أن التخيل الذى طرحه أكبر بكثير من السنوات القليلة القادمة .

تعقيب من المهندس جمال بكرى :

كلما تكون المشكلة كبيرة تحتاج إلى حلم كبير قوى نتغلب عليها . وأكرر أن المطلوب هو إيجاد طريقة تجعل معدل العرض يتفوق على معدل الطلب سواء كانت بطريقة قديمة

أو حديثة . وربما أن التكنولوجيا العالية جداً التى نحلم بها نستعمل فيها الطاقة بدلاً عن المـادة ، فنبنى مـثلاً بدون مواد نهائياً ونعمل Hollowgram يحقق الخصوصية والستر وكل ما هو مطلوب .

التعليم المعمارى الآن فى العالم ليست مهمته تعليم حرفية العمارة ولكن كيف يتحول المعمارى إلى إنسان قادر على الحلم ، كيف يفكر (بفانتازيا) ويخرج من العالم بمشاكله الواقعية . هذا هو التدريب الأساسى للمعمارى .

وكلما ألهبنا الخيال كلما أصبح عندنا قدرة لكى نحل إشكاليات عصرنا وقد ثبت أن أنجح وسيلة لتربية الأطفال تربوياً وعلمياً هو الـ Fairy Tales فهى تدرب خيال الطفل وهذا هو المطلوب لأن هناك واقع مؤلم والمطلوب التغلب عليه ويكون ذلك باستخدام الخيال وهذا هو الفرق بين الإنسان والحيوان فهو لاخيال له .

ولكن لانكون أحاديين فى تفكيرنا فالإنسان جزء من الكون ، والكون فيه توازن بين قدرتين موجودتين فيه ؛ الجاذبية والإشعاع . لو اختل هذا التوازن لهلك الكون .

والإنسان كذلك عنده الجاذبية متمثلة فى تراثه الإنسانى والتراكمات الوجدانية بداخله ، وفى نفس الوقت هناك إشعاعات خياله ، وتتنازعه هاتين القوتين .

تعقيب من ا . د . فاروق الجوهرى :

استطراداً لكلام ا . د . سيد كريم أقول أن العمارة هى فن إقامة بناء وما هو الفن يعنى انطلاق وشعور إنسانى وإعطاء الغبطة والبهجة ولابد من الإبداع فلابد من وجود أفراد فنانين متميزين يقومون بهذا الدور . وفى عالم النحل هناك ملكة واحدة وعديد من الشغلات ولكن لابد من تواجد النوعين .

فالمعمارى أساساً فنان وهذا ما يمتزه عن باقى التخصصات الهندسية . والعمارة هى أم الفنون . والمطلوب فى القرن ٢١ أن نشجع الفكر الجديد ، أن نعمل مدرسة تتبنى العبقريات الفنية .

تعقيب من المهندس جمال بكرى :

رغم كل السلبيات الموجودة فى مصر فأنا أعتقد أن مصر ستتقدم وهناك أجيال جديدة للمعماريين تعمل أعمالاً جيدة متطورة جداً .

ا . د . محمد زكى حواس :

نشكر جميع الحاضرين وأنقل لكم تحيات وزير الثقافة الأستاذ فاروق حسنى .

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٩١٢ / ٩٧

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 235 - 841 - 7)